

د. عايدة العلي سري الدين

الأكراد في العالم
تاريخهم ومستقبلهم

الجزء الثاني

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

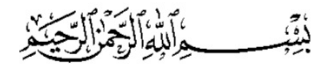
الأكراد في العالم
تاريخهم ومستقبلهم

مكتبة الحبر الإلكتروني
مكتبة العرب الحصرية

الأكراد في العالم
تاريخهم ومستقبلهم
الجزء الثاني

د. عايدة العلي سري الدين





الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر 2018 م – 1440 هـ

ردمك 978-614-02-3590-8

جميع الحقوق محفوظة

تــوزيـــع

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها، من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل**

تصميم الغلاف: علي القهوجي

التنضيد وفرز الألوان: **أبـجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (1-961+)

فهرست

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

مُقَدِمَة

طوال قرن كامل مضى، كانت نخب الحكم والسلطة، وكذلك الجماعات القومية المركزية في دول المنطقة، تخلق من الكرد «عدواً وظيفياً» شديد الطواعية والقابلية لأن يحمل كل قيم الشر والسلبية، وعلى رأسها معاداة القوميات المركزية واستقرار دولها، وبالتالي كان الكرد أداة مناسبة لأن تصعّد نخب الحكم هذه برامجها وتطلعاتها وأيديولوجياتها بالتضاد مع ذلك «العدو» المفترض.

كانت طبقة الأعيان العثمانية/العراقية قد فعلت ذلك أولاً في أوائل عشرينيات القرن المنصرم. فبعيد انهيار الإمبراطورية العثمانية، سعت هذه النخبة لأن تعيد ترتيب مصالحها ومواقعها في الدولة العراقية الجديدة تحديداً عبر معاهدة مع الانتداب البريطاني الذي سيحفظ لهم مواقعهم ومصالحهم الجديدة. ذاك أنه كلما كانت هذه المعاهدة مع الانتداب البريطاني تتعرض لرفض من قبل بعض التنظيمات السياسية والقوى الجماهيرية العراقية، كانت هذه النخب تبتز القوى الرافضة بالقول إن رفض المعاهدة مع الانتداب يعني خسارة العراق ولاية الموصل الملحقة بها، حيث يشكّل الكرد أربعة أخماس سكانه الرافضين للاندماج في الدولة العراقية الحديثة، وأن البريطانيين وحدهم يستطيعون المحافظة على تابعية تلك الولاية الوافرة بالخيرات للعراق الجديد.

كامل طبقات الحكم العراقية سارت في ما بعد على المنوال ذاته، الملكيون والعسكريون الموالون لعبد الكريم قاسم ومن بعدهم القوميون الناصريون والبعثيون الصداميون على حدّ سواء، وليس انتهاء بطبقة الحكم الطائفية الراهنة. وإنما كان العراقيون الحاكمون يتغلبون على تناقضاتهم الداخلية ويستحوذون على درجة معقولة من الشرعية الشعبوية عبر الإيحاء بوجود خطر داهم على كافة العراقيين العرب يتمثل بالكرد الذين يسعون لتعكير هوية دولتهم القومية وسلامتها الجغرافية من جهة ثانية.

تختلف التركيبة السكانية للعراق عن معظم الشعوب العربية من حيث وجود قوميتين متجاورتين عبر تاريخه الطويل، فالعرب والأكراد يعيشون في ذلك الإقليم وهما يشتركان إلى حدّ كبير في الديانة ولكنهما يختلفان في النشأة القومية ومظاهرها من لغة وعادات وتقاليد وقد انعكس ذلك دائماً على كل محاولات الانتقاص من عروبة العراق.

إن التداخل بين القوميتين العربية والكردية عميق ويكفي أن نتذكر أن بطل المنطقة في مواجهة «حروب الفرنجة» صلاح الدين الأيوبي هو كردي الأصل، وبذلك فإن التصالح بين العروبة والكردية أمر حسمه الاندماج التاريخي ولم يجعل منه تناقضاً مقلقاً ولكن المسألة الكردية برمّتها وتوزّع أبنائها بين العراق وإيران وسوريا وتركيا وروسيا قد جعل منها مسألة أكثر تعقيداً بحيث تغري بالانفصال لتكوين دولة كردية واحدة.

الشاه رضا بهلوي أسّس شرعية حكمه لإيران الحديثة على تصدّيه لنزعات الاستقلال التي كانت تخالج أبناء قوميات الطوق الجغرافي الإيرانية طوال ثلاثينيات وأربعينيات القرن المنصرم. كان الكرد عبر تجربة «جمهورية كردستان» في مدينة مهاباد والتي سحقها الشاه في شهور قليلة، الجماعة الأكثر «نضوجاً» وقابلية لأن تروّج الشاهنشاهية الإيرانية أنها خطر على مستقبل البلاد والمجتمع الإيراني، وبذلك بناء شرعية حكمها للبلاد. كذلك فعل نجله محمد رضا ومن بعده نظام الملالي، فمن خلال الحرب الشاملة على الحركة القومية الكردية في كافة مناطق كردستان إيران، بعد شهور قليلة من نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 استطاع نظام الملالي أن يبتز ويمحق كل حركات التمرد والرفض السياسية الإيرانية الداخلية.

لم تخرج سوريا عن تلك القاعدة، منذ تقرير أول وزير سوري للمعارف، محمد كرد علي، الذي كتب إلى الحكومة السورية عام 1931 منبِّهاً إياها من خطورة «تكريد» منطقة الجزيرة السورية وداعياً إلى توزيع الكرد بين مختلف المناطق السورية حتى تذوب شخصيتهم الجمعية مروراً بسياسات سحب الجنسية من مئات الآلاف من الكرد السوريين، في عهد الديمقراطيين الليبراليين العتيدين، رئيس الجمهورية ناظم القدسي ورئيس الوزراء خالد العظم أواخر عام 1961 وليس انتهاء بسياسات التعريب والاقتلاع البعثية فيما بعد، التي خطّ «أفظع» أدبياتها عضو القيادة القطرية لحزب البعث الضابط محمد طلب صلال في كتيبة الفاشي حول الكرد السوريين.

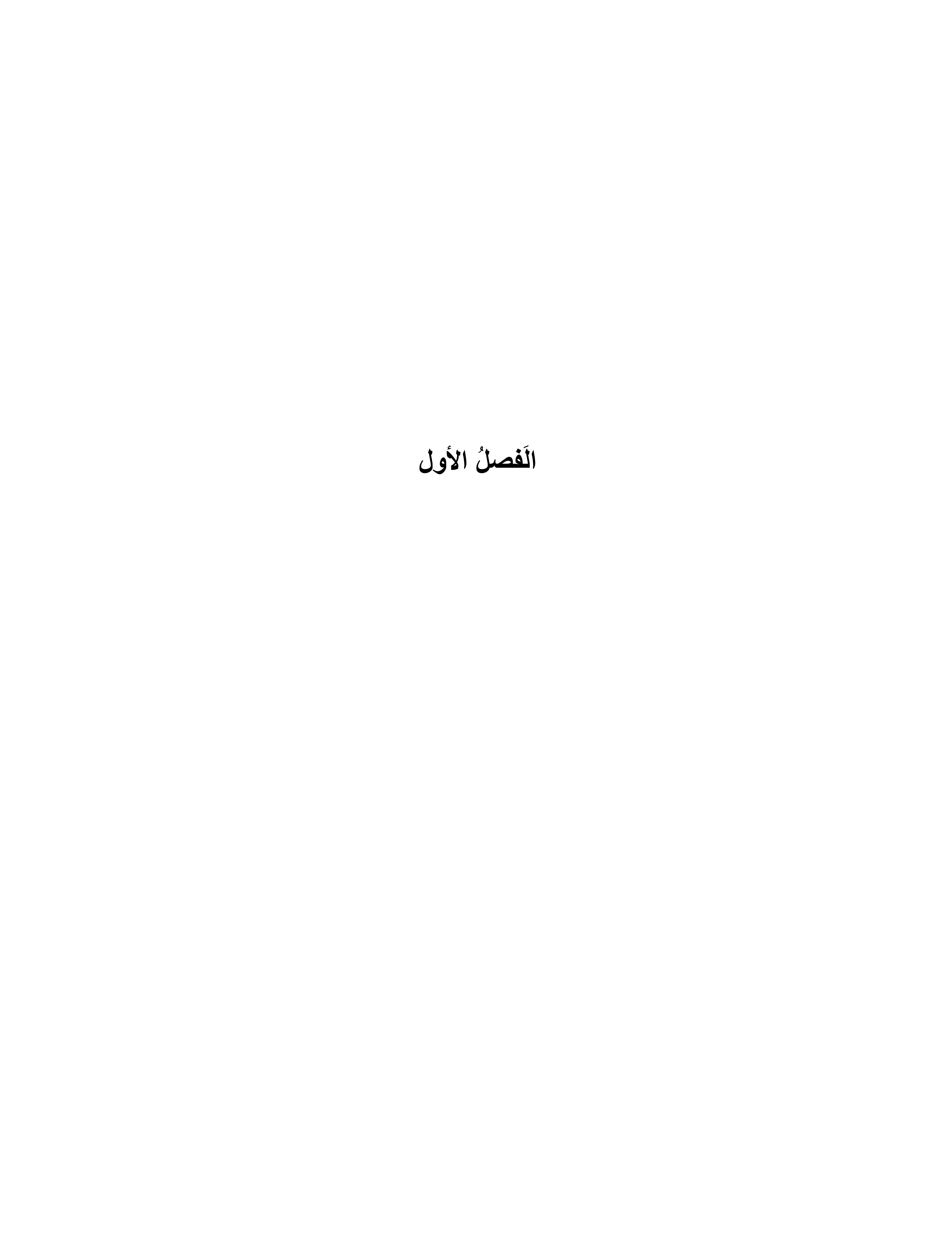
لم يعد الكرد مادة شديدة القابلية، لذلك جرّاء مؤامرة أو نزعة كراهية متأصلة لدى شعوب المنطقة ضدهم أو لشيء من ذلك، بل جرّاء عوامل موضوعية متراكبة في ما بينها خلقت هذا التموضع الرهيب.

فمن جهة الكرد هم الجماعة القومية الكبيرة الوحيدة في المنطقة التي ليس لديها دولة خاصة تدافع عنها مثل باقي الجماعات القومية الأخرى، التركية والفارسية والعربية والتي تعيش في المنطقة توازناً ما في ما بينها عبر الدول التي تمثّل هوياتها ومصالح سكانها. وجميع هذه الدول أشبه ما تكون بأجهزة تنظيم كبرى للنزعات العصبوية القومية والطائفية لدى الجماعات المركزية فيها وليست دولاً مؤسساتية حديثة متساوية المسافة من الهويات الأهلية لمختلف جماعاتها المحلية.

وأخيراً لا يزال الكرد يحافظون على موقعهم الثنائي القلق، فمن طرف بقوا الجماعة/الأقلية الأوضح في رفضها للاندماج/الانحلال في الهوية القومية/الوطنية المركزية في هذه الدول. كما لم يتحولوا إلى أقلية هامشية يمكن القبول المرن بخصوصياتها الثقافية من دون السياسية من قبل الأغلبية المركزية، كما حال المسيحيين في سوريا والعراق، فالكرد على رغم بقائهم أقلية في هذه الدول، ما زالوا أقلية «خطرة» محافظة على وحدة داخلية شعورية ولغوية وجغرافية في كل واحدة من هذه الدول.

كما شهد العصر الحديث محاولات لجمع شتات أبناء القومية الكردية، ولكن هناك عشرات المحاذير والمشاكل التي جعلت ذلك الأمر صعباً حتى اليوم. على رغم تعاطفنا مع الأماني القومية للأكراد فإننا نرى أن مفتاح حلّ المشكلة لا يبدأ من العراق ولكنه قد ينتهي بها، إذ إن الدولة التركية عامل قوي ومؤثر. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأطراف الأخرى، والغريب أن الأمة العربية بشعوبها المختلفة تحسب العراق قوة فيها ورصيداً له، أولاً ترى ما يراه الآخرون من محاولات جديدة للعبث بالشخصية العربية للعراق، ولقد كانت مساهمة مشهودة ويصعب إنكارها. إن الدور العربي للعراق هو دور حكمته الجغرافيا وأكّده التاريخ وسوف تظل مساهمته قائمة، وأن الخلافات الداخلية سواء تلك المذهبية الدينية أو القومية العرقية لن تنال من دور ذلك البلد الذي صنع في العصر العباسي أمجاد الحضارة العربية الإسلامية التي ما زالت آثارها شاهدة حتى اليوم.

د. عايدة العلي سري الدين



الفَصلُ الأول

الأكراد في العراق

وضعت الحكومة البريطانية خطة تشكيل حكومة وطنية في العراق، ولم يتضمن تشكيل مجلس الوزراء المؤقت أي وزير كردي[1]. وانتقلت صلاحيات الإدارة من المندوب السامي إلى الحكومة العراقية، وقد احتفظ المندوب السامي عند تأسيس الحكومة بإشرافه على المناطق الكردية[2]. وعزمت بريطانيا على عقد مؤتمر بالقاهرة وقد عقد المؤتمر في الفترة بين 12 إلى 24 مارس عام 1921. وبالنسبة للأقليات وبخاصة الأكراد فقد أخذ مؤتمر القاهرة قراراً يقضي بتفويض المندوب السامي باتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد أماني الأكراد[3].

عمل المندوب السامي في بغداد بتوصيات مؤتمر القاهرة حيث أصدر بياناً بأنه يرغب أن يحصل على ما يشير إلى أماني الأكراد الحقيقية، فإن كانوا يفضلون البقاء في كنف الحكومة العراقية فإنه مستعد لأن يقترح على مجلس الدولة بحلّ على الوجه الآتي[4].

فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعة في لواء الموصل والداخلة ضمن حدود منطقة الانتداب البريطاني. يشكّل لواء فرعي يتألف من أقضية زاخو وعقرة ودهوك والعمادية على أن يكون مركزه دهوك. وأن يكون تحت هيمنة معاون متصرف بريطاني، ويكون القائمقامون بريطانيون على أن يحل محلهم موظفون من الأكراد. وسيتدبر المندوب السامي أمر اشتراك الضباط البريطانيين في إدارة أربيل كويسنجق، راوندوز، وينال تعهداً بمراعاة رغبات الأهالي في أمر تعيين موظفي الحكومة. وتعامل السليمانية كمتصرفية يحكمها متصرف شورى، ويكون القائمقامون في الوقت الحاضر بريطانيين على أن يحل محلهم أكراداً حيثما يتوافر رجال أكفاء لهذه الغاية[5].

أُجري استفتاء عام بين الأكراد لمعرفة رأيهم في هذا البيان ويعرف هذا الاستفتاء بـ «لام باش نية» أي أُحبذ. ولا أُحبذ والتحبيذ دمج كردستان بالعراق. وقد أجمعت الكلمات في السليمانية

على «لام باش نية» أي عدم تحبيذ الاندماج، حيث رفضوا فكرة الانضمام إلى العراق وظلّ اللواء تحت الهيمنة البريطانية. كما قبل الأكراد القاطنون في ألوية الموصل وأربيل وكركوك بمقترحات المندوب السامي البريطاني[6]. ويبدو أن بريطانيا كانت تتهيأ لضمّ كردستان الجنوبية وجعلها الجزء الشمالي لدولتها والموافقة على بقاء كردستان المركزية والشرقية تحت سيطرة تركيا وإيران والتراجع عن نصوص معاهدة سيفر حيال كردستان وجعل ذلك شرطاً للمساومة المرتقبة مع تركيا الكمالية، وقررت استعمال القوة لفرض هذه السياسة[7].

وعيّن الأمير فيصل على عرش العراق على أن يجاري سياسة بريطانيا[8]، وذلك في مؤتمر القاهرة في مارس 1921[9].

لقد أعطى مجلس الوزراء العراقي الأكراد الذين كان مستقبلهم ما زال مشكوكاً فيه حق الاشتراك في الاستفتاء أو عدمه كما يشاؤون[10].

لقد كان الأكراد بوجه عام غير راغبين في الموافقة على ترشيح فيصل، لذلك فقد صوّت معظم كردستان ضد الاستفتاء، ووقفت الغالبية العظمى من الأكراد في كركوك ضد فيصل وفي مدينة كركوك طالبوا بحكومة كردية[11].

وعقد في 23 يوليو اجتماع في منزل المفتي الذي صمّم على إصدار فتوى ضد الفيصل على أنه يزيدي وليس بمسلم. وأعلن أنه إذا أصبح فيصل ملكاً فسيطالب بالاتحاد مع كردستان، وصرّح الرؤساء الأكراد أنهم سيصوّتون تبعاً لرغبة الحكومة الإنكليزية ولكنهم لا يريدون فيصلاً ولا حكومة عربية. وقد فضّل التركمان أن يقفوا إلى جانب الأتراك ولم يوافقوا على فيصل.

أما الأكراد في المناطق الكردية المختلفة فقد طالبوا بحكومة كردية[12]. أما في السليمانية فقد رفض الأكراد المشاركة في الاستفتاء وقاطعوه وقد رفض الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود فكرة الانضمام للعراق ورفض اشتراك السليمانية في هذا الاستفتاء[13]. ونظّم في السليمانية حملة واسعة للمطالبة بحكم كردي مستقل يرأسه الشيخ محمود ووجد الشيخ قادر من الجميع من يؤيده في مطلبه[14]. وكان خارج استفتاء الموصل الأكراد الذين طالبوا باحتفاظ الأكراد العراقيين بحق الانضمام إلى كردستان التركية حينما يوضع في الاعتبار منح الاستقلال لهذه المنطقة.

كما صوّتت أربيل بجانب فيصل على شرط الإدارة المركزية الكردية[15]. أما في خانقين حيث يوجد تجمع كردي كبير فقد أبدى السكان رغبتهم في انضمامهم إلى دولة كردية. وفي نهاية الاستفتاء أعلن أن 96% من الناخبين قد أيدوا انتخاب الأمير فيصل ملكاً عليهم[16]. وقد حضر تتويج الأمير فيصل ممثلون عن جميع الألوية في البلاد ما عدا السليمانية وكركوك، ومن ثم كان لا بدّ من استكمال تنفيذ قرارات مؤتمر القاهرة والقاضي بربط العراق ببريطانيا عن طريق المعاهدات غير المتكافئة وفيها تتضح السياسة البريطانية بشكل أكثر وضوحاً نحو نيات بريطانيا الخاصة بالأكراد.

عقدت معاهدة أكتوبر/تشرين الأول سنة 1922 وقد ربط إبرام المعاهدة بالمشاكل السياسية التي يعاني منها العراق وبصورة خاصة مشكلة الموصل.

وقد مسّت الاتفاقيات العسكرية المسألة الكردية فيما يختص بتعهّد الجانب البريطاني بمساعدة العراق عسكرياً للدفاع عن حدوده[17]، ثم مساعدته على قمع الاضطرابات الداخلية العشائرية وغيرها. وكان يقصد بالطبع ثورات الأكراد في الوقت الذي أعطيت ضمانات للأقليات عموماً بأن تحتفظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغاتها الخاصة وعلى أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق. كما جاء بالمادة الثالثة من المعاهدة التزام العراق بعدم التمييز بين السكان لأسباب قومية أو دينية أو لغوية[18].

وتطبيقاً لما تعهدت به الحكومة العراقية من إعطاء تأكيدات عن نيات العراق الحسنة نحو الأكراد وحتى لا ترفض كردستان علانية الاشتراك في الانتخابات المنتظرة للمجلس التأسيسي مما تفسره تركيا على أنه عدم رضا هذه المناطق عن سيطرة الحكومة العراقية عليها[19]. عقد مجلس الوزراء العراقي جلسة في يوليو سنة 1923 لدراسة وضع المنطقة الكردية.

اتخذ مجلس الوزراء العراقي في السابع من يوليو سنة 1923 قراراً بالبدء بالانتخابات للمجلس التأسيسي يوم 12 يوليو 1923[20]. وقد أعطيت التعليمات إلى السلطات الحكومية والمسؤولين البريطانيين في كردستان لبذل جهودهم لإقناع الأكراد بالاشتراك في الانتخابات الخاصة في أربيل وكركوك، فقد كان الأكراد مهتمين بمسألة مصيرهم وقد نجحت هذه الجهود في مشاركة الأكراد في انتخابات مجلس التأسيس[21].

وفي 27 مارس سنة 1924 افتتح الملك المجلس التأسيسي بحضور المندوب وكان بين الأعضاء 18 كردياً[22].

وقد وزّعت المعاهدة على المجلس باللغات الأربع العربية والإنكليزية والتركية والكردية دلالة على التوزيع اللغوي. فقد كان من الطبيعي أن تنشر المعاهدة باللغة الكردية بسبب وجود ممثلين أكراد في المجلس يمكنهم من الاضطلاع الكامل على المعاهدة وتفرعاتها[23]. وعند مناقشة المعاهدة طلب عدد كبير من النواب الأكراد ومنهم نواب ألوية أربيل وكركوك والسليمانية والموصل تأجيل مناقشة المعاهدة العراقية البريطانية كي تحل مشكلة الموصل[24]. ولطمأنة الأكراد بشأن ولاية الموصل وجّه المندوب السامي البريطاني خطاباً إلى الملك فيصل الأول يرد فيه على رغبة الأعضاء الأكراد الحصول على تأكيد من الحكومة البريطانية بأنها لن تتنازل في مفاوضاتها المقبلة عن أي من مطالب العراق وأنه إذا رفضت الحكومة التركية الاعتراف بهذه المطالب فستصر الحكومة البريطانية على إحالة الخلاف إلى عصبة الأمم وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة لوزان[25].

وكانت السلطات البريطانية في العراق تريد من أنصار المعاهدة في المجلس أن يتبنوا فكرة التأجيل التي طرحها النواب الأكراد «إذا رأوا أنهم عاجزون عن تصديق المعاهدة لأن هذا الحل يعني أيضاً حلّ المجلس وإعطاء صلاحيات للمندوب السامي[26].

وبعد إقرار المعاهدة عملت بريطانيا على تنفيذ وعودها للأكراد، فقد حلّت مشكلة الموصل سنة 1925 كما طالب الأكراد وأعطيت لهم الضمانات بحصولهم على حقوقهم القومية خاصة بعد عقد معاهدة يناير 1926.

ولذلك فالمعاهدة تؤكد على الضمانات التي أعطيت للأكراد والتي تتعلق باستعمال اللغة الكردية في معاملاتهم الرسمية واحترام عاداتهم وديانتهم[27]. وقد ألقى الملك العراقي خطاباً ذكر فيه «إنّ من واجبات العراقي الصادق تشجيع أخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته والالتحاق به للانضواء تحت العلم العراقي[28]. كما ألقى المندوب السامي كلمة قال فيها: «بأنه يجب أن يكون غرض الحكومة العراقية تشجيع الأكراد على الفخر بكرديتهم لا تثبيطهم».

كما صرّح رئيس وزراء العراق عام 1926 بأنه يجب على الحكومة العراقية أن تمنح الأكراد حقوقهم وأن يكون موظفوهم من بينهم وأن تكون الكردية لغتهم[29].

وفي فبراير سنة 1929 قدّم ستة من النواب الأكراد في المجلس النيابي عريضة إلى رئيس الوزراء شكوا فيها من بعض الأمور التي تتعلق بعدم تنفيذ الحكومة العراقية لتوصيات العصبة فيما يختص بإدارة المناطق الكردية[30]. وقد طالبوا فيها الحكومة العراقية بزيادة نفقات المعارف في كردستان وتأليف وحدة إدارية كردية تضم ألوية السليمانية وأربيل وكركوك ولواء آخر يكون جديداً من الأقضية الكردية هو لواء الموصل وأن يتولى أمر هذه الوحدة الإدارية مفتش كردي عام يكون الصلة الوحيدة بين هذه المنطقة وبين حكومة بغداد، وزيادة نفقات المصالح العامة في المنطقة الكردية، وانتهى بذلك اقتراح إعطاء الأكراد نوعاً من الحكم الذاتي ورفضه رئيس الوزراء نور السعيد. وفي الوقت نفسه عزمت الحكومة القيام ببعض الأمور الطارئة في المنطقة الكردية وإزالة أسباب الشكوى. ومن ذلك أنها شرّعت قانوناً يجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الأقضية التي يكون الأكراد فيها الأكثرية الساحقة، ولكن ذلك لم يرض الراي العام الكردي وجاء عقد معاهدة 30 يونيو سنة 1930 ليوتّر الوضع في كردستان بشكل حاد.

وسأل أحد النواب الأكراد المعتمد السامي البريطاني في فبراير سنة 1950 عما إذا كانت المعاهدة المنوي عقدها بين الحكومتين العراقية والبريطانية ستتضمن شروطاً تضمن الحقوق التي أشارت إليها عصبة الأمم فأجاب إن المعاهدة المنوي عقدها عبارة عن حلف. ولكن تطميناً لرغبات الأكراد أذاعت الوزارة السعيدية الأولى بياناً رسمياً قالت فيه «إنها قررت إحضار لائحة قانونية للعرض على مجلس الأمة عند اجتماعه القادم لجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الأماكن الكردية استناداً إلى المادة السابعة عشرة من القانون الأساسي. والحكومة عازمة على انتهاج خطة تنطبق على روح الوعود التي سبق أن وعد بها الأكراد في العراق». ولكن رغم ذلك ظلت الضغوط الحكومية والبريطانية مستمرة على الأكراد لضمان الإبقاء عليهم كمواطنين في الدولة العراقية حتى عقد معاهدة 1930/6/30 حيث أثار توقيع هذه المعاهدة القلق بين الأكراد[31].

ومما زاد في هذا القلق أن المعاهدة لم تتضمن أي إشارة إلى الأكراد أو إلى الاحتفاظ بالامتيازات الكردية[32]. فقد كان هناك فريق من الزعماء الأكراد يرون في استقلال العراق بموجب معاهدة سنة 1930 وفي زوال الانتداب البريطاني عن العراق بدخوله عضواً في عصبة الأمم

خطراً يقضي على أماني الأكراد في حق تقرير المصير[33]، وفي إقامة حكومة كردية لهم في كردستان العراق.

وقد عرضت معاهدة سنة 1930 على المجلس النيابي الذي أقرّها، فأرسل فريق من الزعماء والأكراد احتجاجاً إلى الملك فيصل وإلى المندوب السامي يحتجون فيها على عقد المعاهدة، وطالبوا عصبة الأمم بتحقيق ما جاء في قرارات العصبة والخاصة بضرورة إنشاء دولة كردية[34].

على أثر الاحتجاجات تقرّر ذهاب رئيس الوزراء والمندوب السامي البريطاني إلى الألوية الكردية في الثامن من أغسطس عام 1930 ليعلنوا فيها سياسة الحكومتين العراقية والبريطانية إزاء الأكراد ووضعهم في عهد «الاستقلال». وللتأكيد بأن حكومة بغداد والإنكليز يعارضان معاً الحكم الذاتي الكردي. وقد واجهت الزيارات إلى كردستان مظاهرات معادية خاصة في مدينة السليمانية. كما أصدر وكيل رئيس الوزراء العراقي الإعلان المؤرخ في 1930/8/8 مؤكداً نية الحكومة العراقية الأخذ بنظر الاعتبار للوعود التي أعطتها لتطمين رغبات الأكراد. ومن ناحية أخرى تصميم الحكومة على إحباط أية رغبة كانت ترمي إلى الإخلال بوحدة الوطن العراقي، والإعلان عن استعداد الحكومة لوضع لائحة قانون اللغة الكردية في الأماكن التي تقطنها أكثرية كردية، وأن الحكومة قد عيّنت معاوناً خبيراً في الشؤون الكردية للألوية الشمالية لمدير الداخلية وأسست دائرة للترجمة لتشتغل خصيصاً بالشؤون الكردية. كل هذه الخطوات لم تمنع تفجير الوضع في السليمانية.

ففي 6 سبتمبر عام 1930 دعا حوالي الثلاثين وجيهاً من وجوه السليمانية إلى الاجتماع في السراي الحكومية في السليمانية لانتخاب الهيئة التفتيشية لانتخابات المجلس النيابي الجديد، إذ بجمهور يتجمع حول السراي يقذف الحجارة على وجوه المذكورين. وبدأت الحركة الجماهيرية بإضراب شامل وتوقفت الأعمال في السليمانية، وهذه الحركة تسجل نقطة انعطاف في الحركة الكردية وتأجلت الانتخابات إلى حين آخر.

وقد ظلّ الأكراد في ثورات دائمة تارة بقيادة الأسرة البرزنجية في السليمانية وأخرى بقيادة البارزانيين في بارزان ولم تهدأ كردستان نوعاً ما إلا في عهد حكومة بكر صدقي عام 1936.

الأكراد وانقلاب بكر صدقي

1937/8/1936–11/10/29

رحّب الأكراد بانقلاب بكر صدقي وقد حسب غلاة الأكراد أنه بوصوله وهو «الكردي الأصل» إلى قمة السلطة فرصة لحصول الشعب الكردي على حقوقه القومية[35]. وقد شجعت الظروف السياسية الأكراد على المضي في سبيل تحقيق أهدافهم. لذلك انتشرت المنشورات الداعية إلى المطالبة بحق الشعب الكردي في الاستقلال الفعلي عن العراق كما أرسلت منشورات أخرى تهديدية إلى الكثير من ذوي التأثير في الحكومة وإلى الشخصيات العربية المتطرفة الأخرى موقّعة من قبل «الجمعية الكردية الإصلاحية» الأمر الذي أزعج رئيس الحكومة وطلب من الشرطة والجيش والقضاء تعقّب مرسليها دون جدوى[36].

ويقول فرتز جروبا السفير الألماني في بغداد أيام الانقلاب إنّ بكر صدقي كان يرمي إلى إنشاء كردستان مستقلة. ولهذا السبب كان يعمل على تشكيل جيش يحتوي على عناصر كردية[37]. كما أنه لا يمكننا إلاّ أن نسلّم بأن العامل القومي الكردي كان شغل بكر صدقي الشاغل، فقد اشترك الضباط الأكراد في قتل بكر صدقي منهم عبد العزيز باملكي معاون قائد الكتيبة الثالثة فرسان بالموصل يشاركه الرائد محمد خورشيد أحد قادة السرايا «فرسان» ومن عشيرة الدلو الكردية، بل إن اللجنة العسكرية المشكلة برئاسته والتي كانت تريد تسيير الأمور من وراء الستار كانت تحوي عناصر كردية وعربية على السواء، كما أن حكومة الانقلاب في أواخر أيامها قد وقّعت ميثاق سعد أباد في الثامن من شهر يوليو 1937 مع تركيا وإيران وأفغانستان. وكان الميثاق موجهاً بصورة رئيسية ضد حركة التحرر الوطني الكردية.

واتهم القوميون العرب مراراً الفريق بكر صدقي قائد الانقلاب بأنه كان يسعى في القضايا القومية الكردية وأياً كانت التهم الموجهة إلى بكر صدقي وعلاقته بالأكراد فلم يستمر حكمه طويلاً، وانتهى بالانقلاب الذي قاده في 1936/10/29 بمقتله في 1937/8/11. ودخلت الإدارة الحكومية إلى إقليم يشدر للمرة الأولى وأُعيدت أراضي وأملاك الشيخ محمود إليه والتي انتزعت من تحت سلطته سنة 1931 وخفّت العداوة بين العراقيين العرب والأكراد في الجيش لدرجة أصبحت توحي أنها في طريقها للزوال، ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية أتت لتغيّر كثيراً من المفاهيم عن كردستان.

ثورة الشيخ محمود الأولى
سنة 1919

ساءت علاقات الشيخ محمود بالإنكليز بعد فترة قصيرة من تعيينه حكمدار على السليمانية. بعد فترة من استقرار الإنكليز في كردستان اطمأنوا إلى مراكزهم وتعرّفوا على العشائر بصورة تامة، وعرفوا طبيعة الشيخ محمود من حيث إنه لا يفكر إلاّ في الساعة التي هو فيها[38]. لذلك، فإن السلطات البريطانية بعد أن وطدت نفوذها على هذه الحالة في السليمانية وأفرادها وأطرافها رأت أن تحدّ من سلطات الشيخ وتقضي على نفوذه بالتدريج[39]. وقد قرّر ولسون أن تدار حكومة السليمانية من بغداد مباشرة وأعرب عن رغبته في إحلال ميجر سون محل ميجر نوئيل في السليمانية على أن يقوم نوئيل بجولة واسعة إلى أرجاء كردستان الأخرى. وأرسله إلى كردستان تركيا في فبراير سنة 1919 حيث قرّر نوئيل بعد مناقشات طويلة ومداولات أن يتنازل عن مستشاره الشيخ محمود وأن يعيّن بدله ميجر سون مستشاراً وحاكماً سياسياً[40].

وقد تمّ تعيين سون عام 1919 حيث كان على معرفة سابقة بأحوال كردستان، ولهذا راح يمارس واجباته دون تردّد أو حيرة ولا سيما إزاء تصرفات ونزوات الرجل الذي قدّر له أن يتعامل معه؛ وهو الشيخ محمود الذي شعر بأن السلطات البريطانية تحاول إبعاده تدريجياً. واشتدت الخلافات عندما بدأ الميجر سون يكيد المكائد ضد الشيخ ويشتري ذمم بعض رجال السلطة الأكراد ويحرضهم ضدّه، والخلاصة كان يريد تقليص سلطة الأكراد في السليمانية.

لم يضيّع الشيخ محمود وقتاً بعد أن تأكد من حتمية الصدام بينه وبين السلطات البريطانية، لذلك بادر إلى تنظيم ثورة شارك فيها كل أعضاء الأسرة البرزنجية[41] بالإضافة إلى قبائل كثيرة من وراء الحدود، من كردستان الإيرانية فقد انضمت إليه قبائل كردستان العراق وعلى رأسهم قبيلتي

الهماوند والجاق[42]. وقد سيطر الشيخ محمود على السليمانية في ساعات قليلة ووضع يده على الخزينة واعتقل كل الرعايا البريطانيين واعتبر الشيخ محمود الإنكليز الذين أسرهم أسرى حرب. إن هذه الأحداث قد زادت الثورة اشتعالاً وانضمّ إلى الشيخ الكثير من المترددين كما ساهم فيها الفلاحون الأكراد خارج السليمانية.

لقد تلقّت السلطات البريطانية هذه الأنباء بمزيد من القلق والاهتمام خاصة عندما بدأت الثورة تنتشر خارج السليمانية، وحينما تقدّم الشيخ محمود في جمع من أتباعه إلى مضيق طاسلوجة يريد احتلال مدينة كركوك فأصدرت السلطات البريطانية الأوامر إلى القيادة العسكرية في كركوك باتخاذ الإجراءات السريعة لمجابهة هذه الثورة. فما كان من القيادة المذكورة إلاّ التوجه إلى السليمانية في الحال بقوّة مؤلفة من نحو خمسة آلاف جندي بقيادة الرائد بومي، كما أرسلت القوات البريطانية قوات بقيادة بريدجس في 23 مايو 1919 وكانت تريد احتلال السليمانية. وعندما بلغ الشيخ محمود ذلك خرج من السليمانية يقود مقاتليه لمنازلة الإنكليز[43]. وقد اشتبكت القوات الإنكليزية مع القوات الكردية عند مضيق طاسلوجة في معركة أسفرت عن هزيمة القوات الإنكليزية. وقد أصدر الإنكليز بياناً في 28 مايو 1919 وبدأوا يعيدون الكرة ويعملون على حشد قواتهم في كركوك. وأصبح هدف الإنكليز إخضاع الشيخ محمود وإلحاق الهزيمة به. وفي 18 يونيو قامت القوات الإنكليزية بهجومها على درينو وجرت بينها وبين الثوار معركة حامية تغلّبت فيها عليهم غير الذين وقعوا أسرى بيد الإنكليز حيث بلغ عددهم أكثر من ثلاثمئة أسير وكان بين هؤلاء الأسرى الشيخ محمود نفسه الذي أرسله الإنكليز إلى بغداد[44].

وقد تمكنت القوات البريطانية من دخول السليمانية بعد انتصارها على الأكراد بلا قتال[45] حيث تسلمت السلطة وقد عيّن الإنكليز موظفين أكراد تحت إشراف بريطاني[46].

بعد ترحيل الشيخ محمود ورفاقه إلى بغداد قُدِّموا إلى محكمة عرفية إنكليزية حيث أسمع رئيس المحكمة الشيخ محمود كلاماً نابياً وتهكّم عليه فما كان من الشيخ محمود إلاّ أن ثار لكرامته ورفع عمامته من فوق رأسه ورمى بها الحاكم وشتمه، وكان إبدال حكم الإعدام للشيخ إلى السجن المؤبد حيث نفي الشيخ محمود مع صهره الشيخ محمد غريب إلى الهند.

استمرار الحركات العسكرية الكردية
بعد نفي الشيخ محمود

عيّنت بريطانيا الكابتن ويلي معاوناً للحاكم السياسي البريطاني في العمادية في أواخر سنة 1919 وقد قام باتخاذ إجراءات صارمة ضد الأكراد وسببت تصرفاته غضب الأكراد واستيائهم وقد بدأ زعماء الأكراد يستعدون لتنفيذ انتفاضة العمادية ضد الإنكليز[47]. وفي شهر يوليو 1919 تسلق عدد من الأكراد منزل الكابتن ويلي وتمكنوا من قتله.

وللقضاء على حركات العمادية عمدت بريطانيا إلى حشد القوات اللازمة وقد أصرّ ليجمن الحاكم السياسي في الموصل على أن تكون الضربة الأولى موجهة إلى قرية بامرني كعقاب للشيوخ النقشبنديين بسبب مساندتهم وتأييدهم الأكراد الثوار. ثم يتوجه بعد ذلك لضرب مدينة العمادية ذاتها والقضاء على حركتها. وفي الثالث من أغسطس سنة 1919 وصلت القوات البريطانية إلى القرية المذكورة حيث تمكّن ليجمن وقواته من دخول القرية. واقتاد الشيخ بهاء الدين وشقيقه الشيخ علاء الدين مخفورين إلى الموصل، وبعد احتلال الإنكليز لبامرني توجهت قواتهم نحو العمادية حيث دخلوها في السادس من أغسطس سنة 1919. وفي أكتوبر من نفس السنة تسلّم المستر – إيج – بيل شؤون منطقة الموصل من الكولونيل ليجمن، ورغب في أن يزور مناطق الزيبار وعقرة حتى يقوم بمعاقبة بعض الرؤساء الأكراد الذين حوّلوا اتباعهم صلاحية اصطياد الجنود البريطانيين وقتلهم فذهب إلى مدينة عقرة في نهاية أكتوبر سنة 1919. وذهب الجميع إلى قرية «بيراكيرا» حيث طلب بيل حضور كل من الزعيمين الكرديين فارس آغا الزيباري وبابكر آغا الزيباري، وفرض عليهما غرامة نقدية. وقد سببت معاملة بيل استياء الرؤساء الأكراد وتصميمهم على الانتفاضة بوجه الإنكليز، إلاّ أنهم قرروا أن يعرضوا الأمر على الشيخ أحمد البارزاني[48].

وقد سبق الزيباريون مستر بيل وأجروا اتصالاً مع الشيخ البارزاني الذي تعهد بمساندتهم. كما رفض البارزاني مقابلة المستر بيل، وقد بدأ الجميع في تنفيذ الخطة التي وضعوها لاغتياله. حيث أرسل الشيخ البارزاني عدداً من أتباعه المسلحين وقاموا بعبور نهر الزاب الكبير فالتقوا بالزيباريين الذين تمكنوا من قتله، لكن بعد دخول الأكراد مدينة عقرة بيومين انسحب منها أتباع الشيخ أحمد البارزاني. وبعد ذلك بستة أيام انسحب الأكراد الزيباريون أيضاً بعد ما علموا بالإجراءات التي كانت تعدّها سلطات الاحتلال البريطاني لقصف المدينة.. وقد قام الإنكليز بحرق بيوت الزعماء الزيباريين والبارزانيين[49] إلاّ أن الزعماء الأكراد أنفسهم اختفوا في الجبال وأصبح كيرك بعد ذلك الحاكم السياسي لمدينة عقرة. ولم يقض احتلال الإنكليز لمدينة عقرة على الروح

الوطنية الكردية، بل استمرت مقاومة الأكراد للاحتلال الأجنبي فقامت عشائر السورجيين بالإغارة على مراكز الإنكليز وحامياتهم في المنطقة عقرة.

كما انتشرت الحركات المناهضة للإنكليز أيضاً إلى كركوك وكان لهذه الحركات أسبابها السياسية والدينية وهي جزء من الحركة الوطنية الكردية بوجه عام.

إلى أن كان عام 1920 وهو عام الثورة في العراق فقد ساهمت في هذه الثورة جميع فئات الشعب العراقي سواء العرب أو الأكراد، وأصبح الإنكليز يتساقطون كأوراق الخريف على أيدي الثوار في كل مكان من أراضي العراق[50].

فقد تمكنت القبائل الكردية في ثورة العشرين من السيطرة على مدينة قزل رباط في منطقة ديالى، كما حررت مدينة خانقين وسيطر الثوار الأكراد على مدينة كفري.

حركة الشيخ محمود الثانية في السليمانية 1927

في 17 مارس سنة 1921 منحت حكومة أنقرة لقب قائمقام راورندوز لرمزي بك أحد أنصارها وأرسلته إلى كردستان العراق.

وفي هذا الوقت كان الوطنيون الأكراد يطالبون بحكم كردي مستقل يرأسه الشيخ محمود الحفيد حيث تكونت تكتلات كردية صغيرة من مثقفي المدن الكردية[51]. وقد تصدعت الزعامات العشائرية الكردية لقيادة الحركة الوطنية الكردية وحدثت عدة اضطرابات لإجبار السلطات البريطانية على الاستجابة لمطالبهم، وقد ساهمت في هذه الاضطرابات قبيلة زنجانة وقبيلة الهماوند بالإضافة إلى شيوخ أسرة البزرنجة الكثيرين المنتشرين في الأجزاء الوسطى والجنوبية من كردستان وفي المناطق المجاورة للواء كركوك وعشائر بدر ورانيه.

وقد ألحقت خسائر فادحة بالقوات البريطانية انسحبت على أثرها من كويسنجق والسليمانية في 5 سبتمبر عام 1922.

في يونيو عام 1922 ظهر في لواء السليمانية العاشر الوطني محمود خان وزلى ليهاجم القوات البريطانية مطالباً بعودة الشيخ محمود وانتشرت الاضطرابات واستغلت تركيا الموقف وحشدت قواتها على الحدود، ثم تقدمت لتحتل رانيه وكوى وتلتحق بالقوات الكردية في بيشدر[52].

وكانت القوات التركية بقيادة علي شفيق «المصري» ويلقب باسم «أوزدمير باشا داوندوز»[53]. لذلك سلكت بريطانيا سبيل التقرب من الحركة الوطنية الكردية دفعاً للأخطار التركية وتجنباً للمتاعب التي تسببها ثورات العشائر الكردية، وبغية الاستفادة من الشيخ محمود لإعادة الاستقرار إلى المنطقة الكردية وطرد أوزدمير باشا من كردستان العراق.

لقد استجاب البريطانيون واتفقوا مع الشيخ وهو في منفاه في الهند على العودة إلى السليمانية ليملأ الفراغ الذي حدث. مروراً بالكويت ومنها إلى بغداد في 12 سبتمبر سنة 1922 ثم إلى السليمانية ليخلف أخاه الشيخ قادر في رئاسة المجلس البلدي في السليمانية. بعد أن تعهّد بالعمل على توحيد صفوف الأكراد ومنع الأتراك وأنصارهم من دخول السليمانية ثم طردهم من أجزاء كردستان التي استولوا عليها. كما قبل الشرط الذي فرض عليه بألا يتدخل في شؤون كركوك وأربيل[54].

وفي 30 سبتمبر وصل الشيخ إلى السليمانية حيث حيّته الجماهير حكمدار وزعيماً لكردستان.

تشكيل الحكومة الكردية

في العاشر من أكتوبر سنة 1921 صدر بلاغ في السليمانية عاصمة كردستان بإنشاء مجلس يتألف من ثمان وزراء برئاسة الشيخ قادر الحفيد الآخر للشيخ محمود. وأصبحت القوات الكردية تسمى باسم الجيش الوطني الكردي وعاصمة الحكم هي السليمانية[55].

في الرابع من نوفمبر سنة 1922 اتخذ الشيخ محمود لنفسه لقب «ملك كردستان» ورفع العلم الكردي ذو الهلال الأحمر وسط أرضية خضراء مع تاج مزخرف مثبّت فوق العلم تميّزه عن سائر الأعلام[56].

أصدرت الحكومة البريطانية بياناً أبلغه إدمونس للزعماء الأكراد في 2 ديسمبر سنة 1922 وفيه اعترفت الحكومة البريطانية والحكومة العراقية بحق الأكراد الذين يعيشون داخل حدود العراق في إقامة حكومة كردية ضمن حدود كردستان العراق.

حاول نوئيل أن يجمع بين الشيخ محمود وسيد طه وإسماعيل آغا سمو ليتمكنوا من القيام بعمل مشترك ضد الأتراك إلاّ أن مساعيه انتهت بالفشل[57]. وحينما تولّى الشيخ محمود السلطة في

السليمانية، وفد إليها عدد من الأكراد الذين كانوا ضباطاً في الجيش العثماني ليقدموا خدماتهم للحكومة الجديدة. ولكن الشيخ محمود لم يستطع الاستفادة من خبراتهم فقد أبعدهم بدلاً من الاستعانة بهم، وقد أدّى اعتماد الشيخ على رجال القبائل القليلي الخبرة بالشؤون الإدارية إلى تعثّر إدارته للحكم.

بالرغم من أن الشيخ محمود قد أظهر رغبته في تنفيذ السياسة التي عرضتها عليه الحكومة البريطانية قبل عودته إلى السليمانية سرعان ما بدأ يتبع سياسة أخرى بعد تسلمه السلطة[58]. فقد كان الشيخ يتطلع إلى تحرير كل كردستان، ولذلك لم يلتزم بحكم السليمانية والمنطقة التي حددتها له بريطانيا فقد أصبح يرى بعد عودته أنه قائد لكل المنطقة الكردية في شمال العراق. ومن هنا بدأ يتطلع إلى ضم المزيد من المناطق الكردية الأخرى إلى سلطته وخاصة منطقة كركوك مما أدّى إلى تصدي الإنكليز له.

بذل الشيخ محمود جهوداً في محاولة إعداد جيش كردي يحقق به هدف توحيد كردستان ومد سلطته إلى خارج السليمانية وقد بدأ خطواته بالاتجاه إلى كركوك على أساس أن أغلبيتها من الأكراد، وقد طالب السلطات البريطانية بضمها إلى نفوذه.

كما بدأ الشيخ محمود يعمل على تدعيم الشعور المعادي لبريطانيا في كركوك وبدأ هذا العمل يأخذ أبعاداً عسكرية بهجوم رجال القبائل على السلطة البريطانية. إنّ الأسر القائدة في كركوك لم تكن تريد حكم الشيخ محمود أو حكم فيصل.

رفض الشيخ محمود سياسة الخضوع المطلق لبريطانيا، فبدلاً من معاداة تركيا كما كان يأمل الإنكليز ويريدون، حاول الشيخ أن يقيم علاقات ودية مع مصطفى كمال أتاتورك. كما اتجه بأنظاره إلى روسيا السوفياتية يطلب منها العون والمساعدة وإقامة العلاقات الودية. وقد أزعجت مواقف الشيخ محمود الاستقلالية والوطنية المسؤولين الذين أخذوا يتحينون الفرص لإسقاطه.

لقد أقرّت بريطانيا الشكل النهائي القائم على إلحاق كردستان بالعراق وضرورة تصفية حكومة الشيخ محمود[59] الذي شعر أن الصدام المكشوف مع بريطانيا لا مفر منه مما مهّد السبيل لبدء الأعمال العسكرية من قبل الطرفين، الأكراد في مواجهة القوات العراقية المدعومة بسلاح

الطيران الملكي البريطاني. انصرف البريطانيون إلى السيطرة على المراكز الكردية التي كانت خاضعة لسيطرة الشيخ محمود بواسطة المناوئين له من الأكراد والمتعاونين مع البريطانيين.

حاول الشيخ محمود التدخل في المناطق التي أنذره الإنكليز بالابتعاد عنها مما جعل الطائرات البريطانية تهاجم مقرّه في السليمانية وتستخدم ضده لأول مرة قنابل زنة 220 رطلاً. وفي ديسمبر سنة 1923 ضربت الطائرات البريطانية السليمانية، وأصابت باب دار الشيخ محمود الخارجي إصابة مباشرة، وقد سقطت طائرتان دمّر إحداها كريمي بك فتاح الهماوندي.

في هذه الظروف كان الشيخ محمود يصوّر هذه الوحدات لأتباعه على أن البيانات التي تصدرها السلطات البريطانية ضده والأعمال العسكرية التي تقوم بها لم تكن إلاّ مناورة ظاهرية «لأجل الرأي العام الدولي» بينما التفاهم موجود في الواقع وأنه لا يلبث أن يعود ليتولى زمام السلطة في الوقت المناسب[60].

ولكن هذه الغارات الجوية أجهضت دعايته، لذلك قرّر بعض أنصاره من أعيان السليمانية كرضا بك وعبد الرحمن آغا أن يتخلوا عنه[61]. واقترح المندوب السامي أن يقبض على الشيخ محمود حياً أو ميتاً، ولم توفّق الحكومة العراقية في مهد الوزارة الهاشمية الأولي 1924/8/2 في القضاء نهائياً على مقاومة الشيخ محمود أو القبض عليه رغم احتلالها للسليمانية والقضاء على مقاومته فيها.

وفي 28 يونيو 1927 ذهب رئيس الوزراء العراقي جعفر العسكري إلى السليمانية لتفقّد الحالة العامة واجتمع بالشيخ محمود واتفق معه على أن يقوم بزيارة بغداد في الرابع من شهر يوليو سنة 1927 ليسلّم ابنه بابا علي حسب الشروط التي سبق واتفق عليها في 2 يونيو سنة 1927 وقد تمّ ذلك وانتهت بذلك حركة محمود الثانية 1927/22.

ولكن لم يمر وقت طويل حتى استأنف الشيخ حركاته بعد عقد المعاهدة العراقية البريطانية في سنة 1930.

حركة الشيخ محمود الثالثة 1931

بمناسبة انتخابات أعضاء المجلس النيابي دخل الشيخ محمود إلى حدود لواء السليمانية من إيران بعد أن استطاع الفرار ناقضاً عهده السالف ومعلناً الثورة ومقدًّما طلباً إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد بأن تترك الحكومة العراقية جميع منطقة كردستان بين خافقين وزاخو، وأن تقام حكومة كردية تكون تحت انتداب الإنكليز حتى تصدر عصبة الأمم قرارها الخاص بإعلان استقلال العراق[62]، وقد أنذرته الحكومة العراقية لكنه استمر بتحريض الأكراد على التمرد ضد السلطة[63].

جهّزت الحكومة العراقية القوات اللازمة لمواجهة الشيخ محمود الجديدة[64]، وقد اشتركت القوات البريطانية إلى جانبها في مواجهة هذه الحركة.

حاول الشيخ محمود عبور الحدود ثانية إلى إيران ولكن القوات الإيرانية تصدت له ولأتباعه ومنعته من العبور ولذلك لم ير مناصاً من العودة إلى بنجوين حيث تمكنت القوات العراقية من القبض عليه وأسره.

حركة الشيخ محمود الرابعة 1941

حين نشبت الحرب العالمية الثانية عام 1939 عادت إلى الظهور فكرة حصول الأكراد على الحكم الذاتي ويرجع ذلك إلى نمو الروح القومية بين الأكراد من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أخذ كثير من الدول تبث الدعايات الكثيرة وتضع الخطط والمناهج الاستقلالية لحل المسألة الكردية. فقد أعلنت الولايات المتحدة بأنها تحاول المساعدة في منح كردستان الحكم الذاتي تحت حكم تركيا ووعدت ألمانيا الهتلرية بالمساعدة في إنشاء دولة كردية[65]. وأما بريطانيا فقد تقربت من الأكراد ولمّحت لهم بالاستقلال الذاتي خاصة أثناء حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق 1941[66].

وقد انتهز الشيخ محمود فرصة حركة رشيد عالي وهرب إلى السليمانية ومن هناك أصدر نداءه عام 1941 الموجّه إلى إشراف الأكراد دعاهم فيه إلى جمع الشمل والسعي لخدمة الوطن والمنفعة العامة.

واقترح الشيخ محمود أن تتولى الإدارة في المناطق الكردية لجنة تعيّن محلياً من الأكراد، وإنشاء قوة من المتطوعين للقيام بواجبات الأمن وقد رفضت الحكومة مطالب الشيخ حمود وأعلنت الأحكام العرفية في منطقة السليمانية. ثم تبعت هذا الإنذار بإرسال قوة لمقاومة الشيخ بقيادة الضابط الكردي نور الدين محمود. وهكذا خابت آمال الشيخ محمود في الحصول على مساعدة بريطانية

للمسألة الكردية[67]، وأدرك حراجة موقفه حيث وافق على شروط الحكومة ببقائه في منطقة «دارى كرى» على أن يسمح له بزيارة السليمانية كل يوم جمعة لأداء فريضة الصلاة، وبذلك عاد الهدوء إلى كردستان العراق ورفعت الأحكام العرفية عن لواء السليمانية لزوال الأسباب التي أدّت إلى إعلانها.

الحركة البارزانية الأولى

1932/3/1931–14/7/12

هاجر عدد من الأكراد المناوئين للشيخ أحمد إلى مناطق أخرى مثل «بروه ريكان» غرب نهر شمزينان قرب العمادية وإلى الشرق حيث منطقة برادوست الموالية للحكومة وقد اعتبر الشيخ أحمد أن هذه الهجرات خروج على طاعته وتحدياً لسلطاته، فقرّر أن يعيدهم إليه بالقوة، لذلك جمع الشيخ قوة كبيرة من أتباعه وأعوانه واتجه نحو نهر شمزينان يحاول عبوره إلى منطقة بروه ريكان لإعادة اللاجئين هناك ولكن كلمى آغا رئيس قبيلة الريكان اعترض سبيله في 1931/7/12 ومنعه من العبور فعاد الشيخ أحمد دون إحراز أي مكسب ولكنه صار يتحين الفرص للشيخ رشيد لولان وأتباعه لدرجة أصبح معها الخلاف بينهما قابلاً للانفجار[68]. وقد ازداد الخلاف خاصة بعد أن أعلن الشيخ رشيد لولان الجهاد ضد الشيخ أحمد[69]. وقد أسرعت الحكومة للاتصال بالشيخ أحمد بهذا الخصوص فرفع في أول أغسطس كتاباً إلى الملك بواسطة متصرف الموصل أعلن فيه الطاعة المطلقة والإخلاص، كما أعلن عن استعداده لوضع أربع آلاف مقاتل تحت تصرّف الحكومة. لذلك سعت الحكومة[70] إلى حلّ الخلاف بين الطرفين بواسطة لجنة تحكيم مؤلفة من:

أ– متصرف الموصل وأربيل.

ب– قائمقامي راوندوز والزيبار.

ج– ممثّل عن كل من الشيخ أحمد البارزاني والشيخ رشيد لولان.

وقد اجتمعت اللجنة في عقرة في أوائل نوفمبر سنة 1939 وحضر الملا مصطفى البارزاني ممثًّلا لأخيه الشيخ أحمد. ولكن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق وعاد كل إلى محله[71].

وعلى أثر فشل مهمة لجنة التحكيم أرسل الشيخ أحمد أخاه الملا مصطفى البارزاني ومعه حوالي ستمئة من أتباعه المسلحين لمهاجمة قرى الشيخ رشيد لولان في برادوست حيث أحرق سبع منها[72].

لذلك أيقنت الحكومة أنه لا سبيل للسيطرة على المنطقة وتأسيس الإدارة المدنية فيها إلاّ بإجراءات عسكرية واسعة النطاق[73]، ولسدّ طريق هرب البارزاني نحو الغرب والشمال «أو نحو الحدود التركية» كان لا بد من تأليف رتل من الشرطة ليشغل المنطقة الواقعة شرق العمادية والطلب إلى تركيا عدم قبول التجاء البارزاني إليها هو وأعوانه[74] تطبيقاً للاتفاق الموقّع معها في 5 يونيو سنة 1926 «التركي البريطاني العراقي»[75]. وقد انضم إلى الشيخ أحمد عدة قبائل منهم المزوريوت والأوزمانيون والكرديون. وبعض البراد وستيين والهركيين وقد شغلت قوات الشيخ البارزاني مضيق بيريس وضفة الزاب اليمنى.

وفي العاشر من مارس 1932 أرسل وزير الداخلية العراقية كتاباً إلى الشيخ أحمد ذكر له فيه عزم الحكومة على تأسيس إدارة منظمة في قضاء الزيبار لتوطيد الأمن فيه أسوة بالأراضي العراقية الأخرى. وأنه إذا كان يومي حقاً إلى خير المواطنين الأكراد والتعاون مع الحكومة في إنجاز مشاريعها العمرانية والإدارية فعليه أن يحضر أمام قائمقام الزيبار في بله قبل غروب يوم 1932/3/14 لكي يعلن طاعته للحكومة التي عرضت عليه السكن في الموصل على أن تترك له حرية التصرف في أملاكه. ولكن الشيخ لم يحضر في الوقت المحدد، وكانت وزارة الداخلية قد اتفقت مع وزارة الدفاع على ضرورة البدء بالحملة التأديبية ضد الشيخ اعتباراً من 1932/3/15[76].

لقد أرسل طابور عراقي لفرض الأمن في برادوست في 1932/3/15 فأُبيد، ثم أرسل طابور عراقي آخر لقي نفس المصير.

لم يأت النصف الأول من شهر يونيو سنة 1932 حتى كان وضع الشيخ أحمد قد ساء كثيراً، ولم يبق معه إلاّ القليل من أقاربه والذين لا يستطيعون أن يسلّموا أنفسهم للحكومة. وقد تدخّل المستشار الشرقي للسفارة البريطانية الكابتن «هوات» لتخفيف قبضة الجيش على البارزانيين وأرسى هدنة لم تنجح. وفي 18 يونيو سنة 1932 انسحب إلى منطقة «زيتا» القريبة من الحدود العراقية التركية إلاّ أن الجيش تعقّبه فاحتلها في 23 يونيو سنة 1932 بينما كان الإخوة الثلاثة الشيخ أحمد والملا مصطفى والشيخ صديق ونحو مئة من أتباعهم ومريديهم قد التجأوا إلى داخل الحدود

التركية عن قرية كرانه، حيث قبضت الحكومة التركية على زعماء البارزانيين وسلّمتهم للحكومة العراقية، وقد وافقت الحكومة العراقية على ألاّ تتخذ أي إجراءات ضدهم شريطة أن يترك الشيخ أحمد وأخوه الملا مصطفى والأسرة جميعها منطقة بارزان وخضعوا للإقامة الجبرية في الناصرية أولاً ثم إلى السليمانية فيما بعد وخصصت لهم رواتب شهرية[77].

مع أن حركات بارزان اعتبرت منتهية يوم 5 يوليو سنة 1932 إلاّ أن ذيولها استمرت نحو سنة أخرى لم تنقطع الاضطرابات خلالها.

وبعد أن هدأت الأحوال في بارزان أصدرت الحكومة العراقية قانون العفو العام عن جميع البارزانيين في 13 مايو سنة 1933 على أن يعيشوا تحت الإقامة الجبرية في مناطق حددتها لهم.

استمرار حركات بارزان

1935–1936

قامت حكومة ياسين الهاشمي «الوزارة الهاشمية الثانية 1935–1936» في أغسطس سنة 1935 بإنشاء المزيد من مخافر الشرطة في بله مقرّ البارزاني من قضاء الزيبار بهدف القضاء على أعمال الثوار الذين كانوا ينشطون في هذا الإقليم[78].

أعلنت حكومة الهاشمي الأحكام العرفية حيث سيّرت قوة تأديبية في أغسطس سنة 1935 للقضاء على مسبّبيها عن طريق قيامها بإرسال فرقتين من المدفعية لحراسة الحدود وقطعها عليهم وتمكنت الحكومة العراقية بعد ذلك من اجتياح المنطقة الكردية والقضاء على كثير من الثائرين وقد فرّ على أثر ذلك خليل خوشوي إلى إيران وقدّم إلى المحاكمة 63 من أتباعه حيث حكمت المحكمة العسكرية على تسعة منهم بالإعدام[79].

ولكن ما أن أحلّ الشتاء حتى عاد خليل خوشوي مرة أخرى إلى المنطقة وعاود غاراته على قوات الحكومة واحتل بعض المقاطعات ولكن القوات التأديبية للحكومة طاردته مما أدّى إلى هربه هو وجماعته إلى جبال كاونده في الأراضي التركية[80].

وفي السابع من مارس عام 1936 داهمت القوات العراقية التركية في العراق بالضرب وقتل في هذه المعركة بالقرب من قرية سيره (13) من الثوار وتمّ القبض على عشرة آخرين. وفي نفس الفترة التي كان يعمل فيها خليل خوشوي 1935–1936 كان هناك على الحدود العراقية الإيرانية ثائر كردي آخر هو سعيد محمد بيكولا يقوم بعمليات نشيطة في المنطقة القبلية بالقرب من

السليمانية فينطلق من الحدود الإيرانية إلى هذه المنطقة هو وأتباعه وبعد أن تمّ التضييق عليه حوصر في أغسطس سنة 1935 ثم عفت عنه الحكومة العراقية[81].

الحركة البارزانية الثانية

1943–1945

ظلت كردستان هادئة نسبياً في خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية. ولكن العراق بصفة عامة سرعان ما عانى أزمة اقتصادية خانقة نتيجة للحرب فتدهورت حالة الشعب العراقي عامة والكردي خاصة إلى درجة كبيرة.

لم تنعكس هذه الحالة على منطقة بارزان فحسب بل على الملا مصطفى نفسه هو وأتباعه المحتجزين، فقد ساءت حالتهم المادية[82]. ففي سنة 1943 كان الملا مصطفى ينفق من الهبة التي كانت تقدّمها له الحكومة خلال مدة بقائه في السليمانية، وقد طلب الملا مصطفى زيادة مخصصاته فلم يُلَبَّ طلبه وردّ الموظفون على إلحاحه رداً سيئاً.

وقد أبلغ الملا مصطفى الحكومة بالحالة الاقتصادية السيئة في بارزان فوعدت بالمساعدة ولكن دون نتيجة مما اضطره للهرب من السليمانية في يونيو سنة 1943، فقد تمكّن من التسلل عبر الحدود الإيرانية وعاد إلى بارزان التي كان يسودها الاضطهاد الثقافي والسياسي فوجد أن الظروف مهيأة لاستئناف الكفاح المسلح لتحقيق آمال الشعب الكردي[83]. لذلك التفّ حوله الكثيرون وأصبح الشعور القومي الكردي متأججاً ضد الحكومة العراقية القائمة التي اعتبرها الأكراد معادية لهم. لذلك أخذ الملا على الفور يدعو الأكراد للالتحاق به ولإعلان التمرد على السلطة الحاكمة[84]. وأصبح الملا مصطفى البارزاني زعيماً للحركة الثورية الكردية بعد أن فرّ من منفاه، فقد انضم إليه الشيخ لطيف نجل الشيخ محمود الذي عاد هو الآخر إلى العراق من إيران سيراً على الأقدام[85].

ولم يكن في حوزته عند وصوله إلى بارزان إلاّ ثلاث بنادق كما لم تكن لديه إمكانيات مادية لشراء العتاد الكافي لذلك فقد عمل بسرعة حيث أرسل مبعوثين من قبله لكسب تأييد العشائر المجاورة[86] مطالباً إياها الانضمام له.

لقد استهدفت حركة 1943 رفع الأعباء عن البارزانيين ورغم أن هذه الحركة في بدء عهدها لم تحمل أهدافاً قومية كردية عامة فقد اعتبرها الوطنيون الأكراد حركة عادلة معادية للاضطهاد القومي. لذلك فقد أيّدوها وحاولوا استغلالها وتطويرها إلى حركة تحمل المطالب القومية الكردية ويشترك فيها الوطنيون الأكراد في أجزاء أخرى من كردستان وبالتالي أرادوا جعل بارزان منطلق ثورة كردية وطنية جديدة[87].

وقد شكّل الضباط الأكراد الذين التحقوا بهذه الحركة عنصراً جديداً، وكان له تأثيره في تمويل الحركة وتطور مفاهيمها[88]. وعمل هؤلاء على بثّ النعرة القومية وتحويل حركة الملا مصطفى إلى حركة كردية ضد الحكومة العراقية[89].

وأسرعت الحكومة العراقية بعد أن فرّ الملا مصطفى من السليمانية إلى بارزان وأبعدت الشيخ أحمد البارزاني مع ثمانية عشر من البارزانيين إلى الحلة. كما بدأت الحكومة برئاسة نوري السعيد تستعد لمواجهة حركة الملا مصطفى عسكرياً في بارزان[90].

جهّز الملا مصطفى قوة مسلحة وانطلق بها يهاجم مركز الشرطة فهاجم مركز «شانه رو» واستولى عليه وأحرقه كما هاجم مخفر سيلكي. وحاصر مخفر «خيره زول» وقد أرسلت الحكومة فوجاً من الشرطة لنجدة هذا المخفر فباغت الملا مصطفى هذا الفوج في مضيق «بريسيا» واستطاع أن يشتته. وأخيراً استطاع الوصول إلى مخفر «خيره ذوك» واستولى على ما كان فيه من بنادق ورشاشات وعتاد أجهزة لاسلكية[91]. كما قام بغارات مكثفة وناجحة على مخافر الشرطة في ميركه سور وشمال غرب راوندوز فأوقع بها خسائر بشرية ومادية واستسلمت إحدى حاميات الشرطة بعائلاتها في منطقة شرواه مازنه نظراً لنقص التموين وعدم وجود موقع قوى[92].

وفي سبتمبر سنة 1943 أكره الملا مصطفى بعض مراكز الشرطة على إخلاء مواقعها في منطقة مزوزى بالا[93]. وفي أكتوبر سنة 1943 أرسلت الحكومة العراقية فيلقاً من جيشها لمهاجمة

الملا مصطفى ولكنه تمكّن من هزيمته[94]. وفي السادس من نوفمبر تعرضت قوات استطلاعية من الجيش والشرطة لهجوم من رجال البارزاني وقتل وجرح عدد من رجالها.

وقد تعاظمت شوكة الملا مصطفى وتضخمت موارده الحربية بحيث ما عاد بالإمكان إخضاعه بحملة تأديبية على نطاق ضيق[95].

وقد أدّت الأحداث إلى تطور الحركة الوطنية الكردية وأعطتها صورة جديدة فبعد أن كان الملا مصطفى رئيساً عشائرياً أصبح في ظلّ الظروف الجديدة زعيماً قومياً[96]. ولم يكد العام ينتهي حتى كان الملا مصطفى يملك قوة مسلحة قوية ويتبعه المئات من رجال القبائل[97].

الضغط البريطاني
من أجل الحل السياسي

عزمت بريطانيا على ضرورة التدخل لوقف هذه الأعمال العسكرية بين الحكومة العراقية والأكراد خاصة في ظروف الحرب العالمية. لذلك فقد نصح السفير البريطاني في بغداد السير كيناهان كرنواليس كلاً من ولي عهد العراق ونوري السعيد رئيس الوزراء بضرورة التفاهم مع القادة الأكراد والاجتماع بهم ومحاولة التعاطف مع مطالبهم ومعالجتها بصورة أفضل من ذي قبل. وقد ذكر السفير أن الحكومة العراقية لما كانت عاجزة عن أن تسحق الملا مصطفى بالقوة فعليها إذن استغلال الجهود للوصول إلى تسوية سلمية معه قبل استفحال الأمر وبعدها تسوء العاقبة[98].

تسلّم السفير رسالة مطوّلة من الملا مصطفى ينفي فيها الأخير بأنّ وعد الحكومة بالعفو عنه وعد صادق ولكنه تمويه وكلام أجوف أكثر منه نية سليمة وقال إن الحكومة تنوي خيانة الأكراد والغدر بهم وبيّن الملا إثباتاً لكلامه هذا بقوله إن الحكومة تعده بالعفو بينما تثير القلاقل وتوزّع الأسلحة على مناهضي البارزانيين. وقد أبدى البارزاني استعداده لقبول المصالحة ورجاه أن يقبل طلبه ويصدر أوامره إلى المسؤولين للتقدم خطوات أكبر ومن ناحية أخرى أن يعمل على إزالة الشكوى وأن يطلب إلى الحكومة العراقية العفو عنه.

ولم تلبث الحكومة أن قامت بمحاولة لتسوية الخلافات بالطرق السلمية فعرضت على الملا مصطفى وعشيرته ترك الأراضي العراقية والعبور إلى إيران. وكان هذا العرض مصحوباً بتهديد السفير البريطاني بمساعدة الحكومة على استعادة النظام في شمال العراق، ولكن الملا مصطفى رفض هذه المقترحات رفضاً قاطعاً[99]. وقد اقترح السفير البريطاني على الوصي أن يعيّن نواباً

أكراداً في مجلس الأعيان واقترح الشيخ أحمد أو الشيخ محمود وأن يخصص ضابطاً كردياً معاوناً أو مرافقاً لأحدهما، كما طلب من الوصي أن يزور مناطق الشمال.

وفي ظل هذه الظروف كان لا بد من أن يؤلف نوري السعيد وزارة جديدة تختار سبيل المفاوضات مع الأكراد بدلاً من الحرب.

تمّ تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد في 25 ديسمبر عام 1943 وقد طلب من وزير الدولة ماجد مصطفى القيام بمهمة التفاهم مع الملا مصطفى البارزاني[100] على أساس منح اللواء الكردي بعض امتيازات الحكم المحلي وأبرز ما فيه هو اختيار المتصرفين في اللواء من الأكراد.

وتمخضت المباحثات بين ماجد مصطفى والملا مصطفى البارزاني عن تقدّم البارزانيين بالمطالب التالية:

1) تشكيل ولاية كردية تضمّ كركوك والسليمانية وأربيل وأقضية الموصل «ودهوك وزاخر وعقرة وسنجار والشيخان» وكذلك خانقين.

2) تمتع الولاية الكردية باستقلال ذاتي في المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية.

3) اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولاية الكردية.

4) تعيين وكيل وزارة كردي في جميع الوزارات في بغداد، ووزير كردي يكون مسؤولاً عن ولاية كردستان[101].

5) إعادة الشيخ أحمد مع أتباع البارزاني إلى بارزان.

6) تحسين الإدارة المدنية في المنطقة بوجه عام[102].

7) إنشاء مخافر على الحدود وفي القصبات والقرى التي اعتبرت من معاقل الثوار.

انتهت هذه المباحثات بموافقة الجانب العراقي على مطالب الملا مصطفى.

حضر الملا مصطفى البارزاني إلى بغداد في 22 فبراير سنة 1944 ليعلن ولاءه الرسمي وقابل السفير البريطاني في 26 فبراير 1944 وقد أوصاه السفير بضرورة المحافظة على سلوكه الحسن في المستقبل كما طمأنه بأن الحكومة ستفي بوعودها تجاه الأكراد وستنفّذ تعهداتها الخاصة بإجراء إصلاحات إدارية في كردستان[103].

ظلّ الملا مصطفى في بغداد حوالي الشهر ثم عاد بعد ذلك إلى بارزان لجمع الأسلحة وتسليمها للحكومة[104].

وفي أثناء عودة الملا مصطفى إلى بارزان توتر الوضع من جديد في كردستان وأصبح يهدّد بإشعال اضطرابات جديدة. وكان الضباط الأكراد يعملون على بثّ الدعاية للملا مصطفى في كردستان وبين العشائر الكردية والمثقفين لكسب تأييد الأكراد له ومساندته فشعرت الحكومة العراقية بخطر هذه الدعاية وألغت استخدامهم وأمرت بإعادتهم إلى الجيش[105]. وقد زار نوري السعيد بنفسه الإقليم الكردي في مايو سنة 1944، وقابل قادة الأكراد باستثناء الملا مصطفى وسمح للشيخ أحمد بالعودة إلى بارزان وأعطيت وعود كثيرة ولكن لم يتمخض كل ذلك عن شيء إيجابي لوقف تدهور المساعي السلمية[106].

استقال نوري السعيد في السادس من يونيو سنة 1944 حيث بقيت المطالب القومية الكردية دون تنفيذ[107]. وقد رؤي أن يخلف وزارته وزارة جديدة تكون مستعدة لمناقشة المظالم التي يعاني منها الأكراد دون التنازل عن أي أمر جوهري[108].

وقد تشكلت الوزارة الجديدة برئاسة حميدي الباجه جي وعيّن أحد كبار رجال الأكراد ويدعى توفيق وهبي الذي أدار المفاوضات مع الأكراد في الوزارة السابقة وزيراً للاقتصاد في الوزارة الجديدة[109]. لقد أصرّ الأكراد على ضرورة تنفيذ وعود نوري السعيد السابقة وما تمّ الاتفاق عليه مع حكومته لم يقف الإنكليز إزاء الأحوال التي كانت تسود كردستان العراق موقفاً سلبياً خاصاً وأن أسوأ هذه الأحوال كان يؤثر تأثيراً سيئاً على المجهود الحربي لبريطانيا في العراق بوجه عام. لذلك سرعان ما تدخّل الإنكليز عقب سقوط حكومة نوري السعيد وتشكيل حكومة الباجه جي.

ولكن التهديدات لم تمنع الملا مصطفى من السير قدماً في سبيل توحيد صفوف الأكراد والاستعداد لاحتمالات المستقبل.

في يونيو 1944 ألّف الأكراد لجنة آزادى بقيادة الملاّ مصطفى في بارزان لتنسيق وتنظيم الجهود الوطنية وتوعية الجماهير الكردية والاتصال بالأحزاب والجمعيات والشخصيات الكردية لشرح حقيقة الحركة وبيان أهداف الأكراد عن طريق النشرات الثورية. واتصل الملا مصطفى بالعديد من رؤساء العشائر الكردية فوعدوا بالمساعدة ضد الحكومة وقرّر القيام بجولات في كردستان للحصول على تأييد العشائر الكردية الأخرى في العراق لتأكيد زعامته للحركة الكردية والعمل على وحدة هذه الحركة ولم تقتصر هذه الجولات على منطقة بارزان أو القبائل المجاورة لها فحسب بل تناولت معظم المناطق الكردية في كردستان العراق.

وقد تجددت الأعمال العسكرية في كردستان في ديسمبر سنة 1944 كنتيجة لسياسة التشدّد في علاقات الأكراد بالحكومة العراقية وكانت هذه الأعمال في نطاق ضيق تقتصر على مهاجمة بعض مراكز الشرطة. وقد أبقى الملا مصطفى اتصاله ببغداد مفتوحاً في حين كانت غاراته مستمرة على مخافر الشرطة، ووضع يده على أموال الحكومة.

ولما لم تسفر الاتصالات بين الملا مصطفى والحكومة العراقية عن نتائج إيجابية كان لا بدّ من الصدام بين الطرفين. بدأ الملا مصطفى يستجمع قواه في ربيع سنة 1945 ليعيد التمرد ضد السلطة المركزية مستفيداً من العوامل التي شجعته على ذلك[110].

بدأ القتال حين كان الملا مصطفى يتجول في ميركه سور وكان أولوبك وهو خال الملا مصطفى قد قصد أحد المخافر القريبة من ميركه سور للحصول على بعض احتياجاته فنجم خلاف بينه وبين رجال المخفر أدّى إلى قتال انتهى بمصرع أولوبك الذي كان خسارة كبيرة للبارزانيين[111]. وقد أدّى هذا الحدث إلى ردّ فعل عنيف من جانب البارزانيين فقاموا بتطويق مخفر ميركه سور واحتلاله[112]. وقد وجدت الحكومة فرصتها للقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد البارزانيين[113]، لذلك واصل الأكراد هجومهم على المخافر.

إزاء هذه الأعمال العسكرية البارزانية قررت الحكومة العراقية في 8 أغسطس عام 1945 احتلال منطقة الزيبار عسكرياً بأسرع ما يمكن وكذلك احتلال منطقة بارزان حتى تستطيع أن تعيد الأمن والنظام إلى المنطقة[114].

وفي 13 نوفمبر 1945 أعلن مدير الدعاية العام نبأ احتلال القوات العراقية لمنطقة شروان مازنه وتسلّلها إلى داخل الحدود الإيرانية. واعتبر خروج الملا مصطفى وأنصاره نهاية هذه الحركة العسكرية[115]. بعد عبور البارزانيين إلى إيران طالبت الحكومة العراقية الإيرانيين بتسليم الأكراد الهاربين ولكن دون نتيجة حيث إن الحكومة الإيرانية نفسها لم تكن لها السيطرة على هؤلاء الأكراد. لذلك شكّلت الحكومة العراقية محاكمة عسكرية لزعماء البارزانيين الفارين، وقام المجلس العرفي العسكري بإجراء محاكمة عسكرية غيابية للبارزانيين والضباط الأكراد المنضمين إليهم. وفي أول ديسمبر سنة 1945 أصدر المجلس العرفي العسكري أحكامه بالإعدام على 35 شخصاً من بينهم الملا مصطفى والشيخ أحمد وثلاثة من ضباط الجيش المنضمين للحركة الكردية (30) من أتباعهم وحكم على (70) شخصاً آخرين بالسجن المؤبد[116].

وبذلك أُسدل الستار عن هذه الحركة البارزانية التي استنزفت قدرات الجيش العراقي كما أنها أرهقت ميزانية الدولة إضافة إلى أنها عرّضت الحياة السياسية في العراق للفوضى[117].

الحركة البارزانية الثالثة

«من إيران» 1946–1947

في الفترة التي سقطت فيها تبريز عاصمة أذربيجان في يد القوات الإيرانية في 16 نوفمبر 1946، أصبح المستقبل ميؤوساً منه بالنسبة لبقاء جمهورية مهاباد على قيد الحياة. فقد جاء سقوط أذربيجان ودخول الإيرانيين عاصمتها ضربة قوية نزلت بالحركة التحررية الكردية وصدمة عنيفة لجميع الوطنيين الأكراد في مختلف أنحاء كردستان[118]. ولكن وقع الصدمة كان أكثر إيلاماً بالنسبة للبارزانيين الذين تحملوا العبء الأكبر للدفاع عن الأكراد.

بعد دخول القوات الإيرانية مهاباد تلقى الجنرال همايوني في مهاباد رسالة من الملا مصطفى يعرض عليه رغبته في لقاء. وكان البارزانيون في ذلك الوقت هم مفتاح المشكلة العويصة لإلقاء الأكراد السلاح أو رفضهم ذلك والاشتباك مع القوات الإيرانية[119]. لذلك أرسل العقيد غفارى ممثلاً للحكومة الإيرانية إلى نقاده لمفاوضة البارزانيين وخاصة الشيخ أحمد البارزاني حيث تقرّر إرسال الملا مصطفى البارزاني إلى طهران للتفاوض مع أحمد قوام السلطنة رئيس الوزراء الإيراني. وقد ذهب مع الملا مصطفى، الضباط الأكراد العقيد ميرجاج والعقيد عزت عبد العزيز ونوري أحمد طه في 1946/12/21[120] «وهم من الضباط الأكراد العراقيين».

طالت المفاوضات في طهران عرض الإيرانيون على الوفد الكردي أن تعمل الحكومة الإيرانية على استقرار البارزانيين حول جبل القائد (Alvand) بالقرب من همذان على أن يسلّموا أسلحتهم للحكومة الإيرانية التي تقوم بنقلها على نفقتها من مناطق الحدود إلى هذه المنطقة وتوفّر لهم سبل العيش لستة أشهر. فكان الملا مصطفى ميالاً إلى قبول هذا العرض وقد عرض الملا مصطفى على السلطات الإيرانية أن يترك البارزانيون فوراً إيران إلى العراق بشرط أن يضمن البريطانيون

والإيرانيون سلامة البارزانيين، وبالاتصال بالبريطانيين في طهران «السفارة البريطانية» لم توافق على ذلك وكذلك رفض الإيرانيون استناداً إلى أن الأطراف المعنية لم توافق[121].

لذلك عاد الملا لاستطلاع رأي البارزانيين في 29 يناير عام 1947 ولكن الشيخ أحمد رفض هذا العرض.

جهزت الحكومة الإيرانية قوة عسكرية ضخمة يعززها سلاح الطيران حيث دفعت بالملا مصطفى بعيداً عن نقاده، ودخلت هذه المنطقة في 22 فبراير سنة 1947. وقد اختار الملا مصطفى منطقة أوشفافيه ليعيش فيها البارزانيون حتى يتوصلوا إلى تفاهم مناسب مع أي من الحكومتين الإيرانية أو العراقية ولكن وهم في طريقهم إليها اصطدموا بقبيلة «مامش» الكردية الأمر الذي أضاع مكانة البارزانيين وقضى على الإشاعة القائلة إنهم سينقضون على مهاباد لتخليص القاضي محمد والزعماء المعتقلين[122].

وفي 23 فبراير سنة 1947 أذاع الجيش الإيراني بياناً دعا جميع القبائل إلى تسليم أسلحتهم وقد وصلت طلائع القوات البارزانية في 4 مارس عام 1947 إلى «ماوانه» في وادي «نه ركه وهر» وفي نفس اليوم بدأ الهجوم الإيراني في منطقة نقادة اشفويه.

استمرت المعارك بين البارزانيين والإيرانيين وأثبت البارزانيون أنهم خصم شديد الدهاء، قاتلوا في أحوال مألوفة وفي أراضي جبلية لا تختلف عن أراضيهم في كردستان العراق.

كانت هناك قلة تدعو إلى الصمود في وجه الإيرانيين وكان يتعاطف معهم الملا مصطفى إلاّ أن العائلات الكردية وظروف الحرب كانت تشكّل عليهم ضغطاً متزايداً.

لذلك بدأ البارزانيون بالتراجع تجاه الحدود العراقية بقيادة الشيخ أحمد البارزاني بعد أن سلموا أسراهم من الإيرانيين إلى الجيش الإيراني. ويقول إيجلتن إن الشيخ أحمد حصل على وعد بالعفو عن البارزانيين من المسؤولين العراقيين[123].

وأمام إصرار الملا مصطفى ومن معه على عدم تسليم أنفسهم للسلطات العراقية فقد لجأت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية في قضائي راوندوز الزيبار وسائر مناطق الحدود المجاورة لإيران.

بعد أن خرج الملا مع أتباعه المسلحين من العراق اتجه في 27 مايو 1547 نحو قرية أمتد تجاه توجور في تركيا. ولما تصدّت له القوات التركية ومنعته من الوصول إليها دخل إلى الحدود الإيرانية حيث «توجه شيت» التي تبعد عن الحدود السوفياتية 18 ميلاً.

وفي الثلاثين من مايو 1947 اتضح للإيرانيين أن البارزانيين يتجهون صوب الاتحاد السوفياتي (روسيا) فأصدرت هيئة الأركان العامة الإيرانية أمرها بقطع الطريق عنهم في وادي قتوره. ولكن في هذه الفترة كان البارزانيون قد تحولوا إلى الغرب نحو الحدود ثم عبروا إلى تركيا وعادوا ثانية إلى إيران. وعند بزوغ شمس الثالث من يونيو سنة 1947 شوهدت جماعة من شمال قتوره؛ لقد تسلّل البارزانيون جميعاً من طوق الأفواج الإيرانية دون أن يشعر بهم أحد وكان الملاذ هو الاتحاد السوفياتي (روسيا).

لقد تمكن الملا وأتباعه من عبور نهر آراس سباحة ودخلوا الأراضي السوفياتية في 6/17/ 1947 مع أتباعه الذين يبلغ عددهم (800) مقاتل[124] ولديهم وعد مسبق من السوفيات بقبولهم مفضّلين هذا المصير على الوقوع في أيدي العراقيين الذين سبق أن حاربوهم[125]، ولم يعد أولئك المحاربون إلى العراق إلاّ بعد قيام ثورة 14 يوليو سنة 1958 في العراق[126].

الثورة الكردية في العراق

1975–1991

قامت الثورة في العراق في 14 يوليو عام 1958 وأطاحت بالملكية وأعلنت الجمهورية وقد أيّدت الثورة كافة الاتجاهات السياسية والشعبية بما في ذلك الحزب الديمقراطي الكردي. وقد أعاد الدستور المؤقت الصادر في 27 يوليو الحريات الديمقراطية وأعلن بصفة خاصة في مادته الثالثة «أن المجتمع العراقي أساسه التعاون الكامل بين كافة المواطنين على أساس من احترام حقوقهم وحرياتهم وتضمّ هذه الأمة العرب والكرد ويضمن الدستور حرياتهم في إطار الوحدة العراقية»[127]. وكانت هذه أول مرة لدولة تضمّ أجزاء من كردستان تعترف دستورياً بالحقوق الوطنية للشعب الكردي وقد فتحت الثورة الوطنية في العراق آفاقاً رحبة أمام العرب والأكراد والأقليات القومية لإقامة حكم وطني يحظى بتأييد جماهيري واسع يحقق الطموحات القومية لجميع المواطنين[128]. كما بدأت صفحة جديدة في علاقة الأكراد مع السلطة. فقد سمح عبد الكريم قاسم بعودة الملا مصطفى البارزاني إلى العراق في 1959/9/16. بعد أن قضى في الاتحاد السوفياتي (روسيا) أكثر من عشر سنوات واستقبل استقبالاً شعبياً وخصص له قصر نوري السعيد لينزل به ليكون سكناً له. وقد أمر مجلس الإعمار ببناء مدينة سكنية كاملة للعائدين إلى بارزان كما خصصت الحكومة رواتب لكل بارزاني[129] قادم وسمحت بصدور 14 صحيفة كردية منها صحيفة «خابات (الكفاح)» صحيفة «كردستان». وما أن حلّ عام 1959 حتى كان الكرد على صلة وثيقة بعبد الكريم قاسم فشاركت العناصر الكردية القوات الحكومية في ضرب أية حركة تهدد الحكم منها حركة عبد الوهاب الشواف في محافظة الموصل وأحداث مدينة كركوك. وفي يناير 1960 تقدّم الملا مصطفى البارزاني ورفاقه بطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي كردي باسم «الحزب الديمقراطي

الكردستاني» حيث ووفق على الطلب في 9 فبراير 1960 وعمل الحزب بنجاح على بثّ الدعوة القومية بين المواطنين الأكراد وتعزيز الوحدة الوطنية بين العرب والكرد.

لكن قاسم سرعان ما تحوّل بعد برهة إلى ديكتاتور عسكري فقد حاول أن يلجأ إلى العنف في معاملته للأحزاب. لذلك اصطدم في العام الأول للثورة مع التيار القومي الذي كان يقوده حزب البعث. وتبع ذلك اصطدامه مع الحزب الشيوعي العراقي والجناح اليساري من الحزب الوطني الديمقراطي. ولم يكن الحزب الشيوعي العراقي له صفة شرعية ومن ثمّ كان نشاطه محظوراً وبدأ نظام الحكم في تعقّب أعضاء هذا الحزب اعتباراً من يوليو سنة 1959 وأتى الدور على الحزب الديمقراطي الكردي اعتباراً من عام 1990 فلم يكن قاسم يرغب في منح الأكراد الاستقلال الذاتي على النحو الوارد في برنامج الحزب المذكور وماطل في تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي طلبها الكرد. واتهمه الكرد بعدم تنفيذ المادة الثالثة من الدستور المؤقت التي تشير إلى الحقوق القومية للكرد. فبدأت صحيفة «خابات» تنتقد الحكم وتطالب بإلغاء الأحكام العرفية «حالة الطوارئ» والأوضاع الاستثنائية وإنهاء فترة الانتقال والشروع في إجراء انتخابات حرّة كما طالبت بإطلاق سراح السجناء السياسيين والكف عن مطاردة الحياة الحزبية والنقابية، وعندما رأى قاسم في الحزب الديمقراطي الكردستاني عقبة في طريق زعامته الفردية قام بإغلاق مقار الحزب ومطاردة قادته. كما أصدر أوامره بإيقاف صحيفة الحزب عن الصدور في مارس سنة 1961 بعد فشل محاولة إصدار حكم من المجلس العرفي العسكري الثاني الذي مثلت صحيفة «خابات» أمامه بتهمة نشرها مقالاً ناقشت فيه نصوص المادتين الثانية والثالثة من الدستور المؤقت سنة 1958[130]. كما قدّم إبراهيم آدمز سكرتير عام الحزب ورئيس تحرير «خابات» للمحاكمة بدعوى الحض على الكراهية بين المواطنين. وذلك بما كان ينشره في الجريدة وما رواه عن مؤتمر الاتحاد الدولي للطلاب الذي عقد في بغداد في أكتوبر سنة 1960 وحيث جرى انتقاد المادة الثانية من دستور «قاسم»[131]. في الوقت الذي كان الأكراد يشكون فيه أن وعود الحكومة باعتبار اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في الدوائر الحكومية للمناطق الكردية لم تتحقق عملاً، وأخيراً الإهمال الذي لقيته الوفود الكردية القادمة إلى بغداد. كل هذه العوامل قد ضربت الأوتاد السياسية للحرب الكردية العراقية في سبيل الحكم الذاتي للأكراد ووفرت عواملها[132]. ففي ربيع 1961 قدمت سلسلة من الوفود تمثّل القبائل والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى بغداد محتجة بأن النظام الجديد بدل أن ينجز وعوده كان يضطهد الأكراد من نواح عديدة. وكان الملا مصطفى في بغداد في هذه الفترة إلاّ

أنه لم يسهم في هذه الوفود فقد رفض ذلك لأن علاقته بعبد الكريم قاسم قد بلغت في ذلك الوقت حدّ التأزم وشعر بأن مساهمته قد تضعف كل فرص حركة هذه الوفود في النجاح على أن البارزاني وقّع فعلاً عريضة شهيرة جاء فيها «إن الكرد سيضطرون إلى اتباع السبيل الذي سلكه الشعب الجزائري إن لم تسوِّي الحكومة العراقية المسألة الكردية». وقد وزعت نسخ من هذه العريضة في أنحاء بغداد كلها. وأوضح أن الكرد في عدد من المذكرات أنهم يعانون اضطهاداً ثقافياً وسياسياً وعسكرياً – وقد لجأت السلطة إزاء ذلك إلى أساليب خطيرة في قمع الاتجاه الوطني الكردي، وهو توزيع الأسلحة على العشائر الكردية الموالية لها والمعادية للبارزانيين، فقد لجأ قاسم إلى هذا التكتيك العتيق وهو تسليح الكرد ضد الكرد الآخرين، وحاول أن يستخدم واحدة من أقوى القبائل العربية البدوية وهي قبيلة شمر إلاّ أن هؤلاء كانوا قليلي الاهتمام بقتل الكرد وكان تقدير الحكومة أن البارزاني سيكون قلب المقاومة الكردية لذلك لجأت السلطة إلى إثارة القبائل الشمالية الغربية عليه وهؤلاء هم الريكانيون والزيباريون والبرواريون[133]. وقد قام بعض الأكراد ممن يعملون في مكتب عبد الكريم قاسم بإبلاغ زعماء الأكراد بالتدابير المزمع اتخاذها من قبل السلطة لإلقاء القبض عليهم. لذلك هرب بعضهم من بغداد. وتلا ذلك أوامر بمصادرة أملاك زعماء الأكراد في ألوية كركوك والسليمانية. وفي مارس سنة 1961 أدرك الملا مصطفى أن بقاءه في بغداد لم يعد أمراً مرضياً، فترك بغداد تجنُّبا للاعتقال وعاد إلى منزله قرب بارزان في الجبال الكردية حيث بدأ الوطنيون الأكراد يلتفون حوله، بانتقال الملا مصطفى إلى بارزان ارتفعت المشاعر المعادية للحكومة في الأوساط الكردية وازدادت الاصطدامات العشائرية في منطقة بارزان بين مؤيدي البارزاني والقبائل المتحالفة مع الحكومة. وقد وقع أول اشتباك بين البارزانيين والريكانيين خلال صيف 1961. أوعز البارزاني أن يقطع دابر ذلك فأغار على معاقل الريكانيين ودمرها وطارد حوالي خمسمئة ريكانياً حتى قذف بهم إلى خارج الحدود نحو تركيا. وبعدها جاء دور الزيباريين الذين رفعوا السلاح ضد البارزاني، وإن كان محمود آغا زعيمهم «حمياً له» فلقد أغاروا على عدد من القرى التي هي تحت الحماية البارزانية وبضمنها عدد من القرى المسيحية في نهلة.

وفي السادس من سبتمبر سنة 1961 أعلن الإضراب العام في البلدان والمدن الكردية وحاولت بعض قوات الجيش أن تمر من مضيق درينوي خان الذي تحتشد فيه قوات القبائل إلى السليمانية. ويبدو محتملاً أن الجيش كان يتوقع أن تؤدي هذه الحركة إلى نشوب القتال وأنه ما قام بها إلاّ لأنه يريد الحرب لذلك جوبهت القطعات العسكرية في مشارف درينوي خان بمقاومة. وما

زالت طبيعة هذه المقاومة بين أخذ ورد فالبعض يقول إن قوات القبائل تعرضت للجيش وأن رجال الحزب هبّوا لمساعدتهم، وآخرون يقولون إن الأمر جرى خلاف ذلك أي أن رجال الحزب الشبان تعرضوا للجيش وأن رجال القبائل سارعوا لنجدتهم. وعلى أية حال فقد نشب القتال. ويبدو أن ذلك كان هو الذريعة التي أرادها الجيش، ففي 10 و11 و12 من سبتمبر سنة 1961 شنّ الجيش هجوماً في عدة نقاط ولكن لم يهاجم بارزان إلاّ في الثامن عشر من سبتمبر سنة 1961 حيث ألقت القوة الجوية العراقية قنابلها عليها. وفي اليوم التالي الموافق في 1991/9/16 اجتمع المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي وقرّر البدء بالقتال[134].

امتدّت مئات من العمليات الحربية الصغرى وقليل من العمليات الكبرى ما بين صيف 1961 و8 فبراير سنة 1963 وهو تاريخ سقوط عبد الكريم قاسم حيث استطاع البارزانيون فيها هزيمة أعدائهم القبليين الذين يعملون مع السلطة في الشمال الغربي ما بين الموصل والحدود التركية كما حقّقوا السيطرة التامة على معظم الأراضي الواقعة بين زاخو وأربيل كما انتقلوا إلى الجهة الشرقية، وقد حقّقوا في مايو ويوليو ويونيو سنة 1961 سحق المقاومة القبلية في إقليم الزيار والسورجي وبرادوست ثم اندفعوا بعمليات حربية في أغسطس على شكل قوس متحركين شمال رواندوز مخترقين الجبال الشاهقة. ثم تحولوا جنوباً وأخذوا يستولون على مخافر الشرطة ورؤوس الجبال حيث أتموا حتى 8 فبراير سنة 1963 تثبيت سيطرتهم على كل الأراضي المحيطة بمخافقين والسليمانية وكركوك وأربيل.

انقلاب فبراير سنة 1963 والأكراد

في 8 فبراير سنة 1963 وقع انقلاب عسكري في العراق انتهى بمصرع عبد الكريم قاسم وتولى الحكم الرئيس الركن عبد السلام عارف وحزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة أحمد حسن البكر وكلاهما من العسكريين، الأول رئيساً للجمهورية والثاني رئيساً للوزراء وقد أسرع عارف عقب نجاح الانقلاب في الدخول في المفاوضات مع الأكراد ونجح في إقناعهم بأنّهم سوف يحصلون على شيء قريب من الاستقلال الذاتي[135]. وفي التاسع من مارس 1963 نشرت الحكومة العراقية تصريحاً اعترفت فيه للشعب الكردي بالحقوق القومية على أساس اللامركزية كما أعلنت أن مجلس قيادة الثورة قد أقرّ الحقوق القومية للشعب الكردي وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما ووعد بأن لجنة مختصة سوف تشكل لوضع الخطوط العريضة للامركزية.

ومع أن الأكراد رحّبوا من حيث المبدأ بتصريح الحكومة الذي يعترف بحقوقهم القومية على أساس اللامركزية إلاّ أنهم وجدوا في محادثاتهم مع المسؤولين العراقيين آنذاك أن هذا المشروع اللامركزي لا يتجاوب في مظاهره مع الحقوق التي يطلبونها. لقد تبيّن من المشروع أنه «لامركزية عامة» ستطبّق على كل جزء من أجزاء العراق ولا يعامل الكرد كمجموعة متمايزة ضمن البلاد ولا يمنحهم أي كيان أو ميزة خاصة وأصبح الأكراد قلقين من التقارير التي تصلهم عن كردستان وكلها تشير إلى أن الحكومة تريد فرض الحصار الاقتصادي بسدّ الطرق المؤدية إلى كردستان. لقد بدأ تنفيذ بيان الحكومة رغم أن وقف إطلاق النار في العاشر من فبراير 1963 لم يعلن عنه في الواقع في شكل اتفاقية وإنما تصريحات منفصلة أدلى بها كل من البارزاني والرئيس عارف ويبدو أن هذا الأخير لم يكن له ثمّة شكل في رغبته إنهاء القتال إلاّ أنه فيما يبدو لم يستطع احتمال فكرة التعامل مع الأكراد على قدم المساواة كما تفصح عنها كلمة «اتفاقية» و«مفاوضات». لذلك كان المرجح أن يكون هناك صدام وشيك بينه وبين الكرد.

قام الجيش العراقي بشنّ حملة ضد الأكراد وبصورة أقسى مما تمّ في العمليات الحربية السابقة 1961–1962. حيث استؤنفت المعارك ضد الكرد في 1963/6/10 وقد وقف السوريون بقيادة حزب البعث السوري إلى جانب العراقيين ضد الكرد في هذه الحرب[136] حيث استمر القتال إلى عام 1970 ووصل في هذه الفترة إلى مرحلة بالغة الخطورة.

استأنفت السلطة العراقية القتال وهي تضمّ في صفوفها هذه المرة جميع الأحزاب والفئات القومية تحت قيادة البعث. ففي العاشر من يونيو 1963 أصدرت الحكومة بياناً بعنوان «بيان الحكومة العراقية» بقيام الحركات العسكرية اتهمت فيه مطالب البارزانيين بأنها تدور حول مطلب انفصالي رجعي مرتبط بمصالح الدول الأجنبية هدفه تهديد استقلال العراق وأعلنت أنها قررت المباشرة بتطهير المناطق الشمالية من فلول البارزانيين وحلفائهم كما قرّر البيان اعتبار كافة المناطق الشمالية منطقة حركات فعلية وأنذر البارزانيين بضرورة إلقاء السلاح خلال 24 ساعة من إذاعة هذا الإنذار. ولكن الأكراد لم يلقوا السلاح فاستؤنفت المعارك بينهم وبين الجيش العراقي.

وقف الاتحاد السوفياتي (روسيا) بثقل إلى جانب الثورة الكردية[137] بسبب عداء البعث للحزب الشيوعي العراقي والمذابح التي تعرّض لها الشيوعيون، فمنذ قيام الانقلاب ضد قاسم في 8 فبراير 1963 أقام البعث عهداً من الرعب أطاح برقاب حوالي (7000) من الشيوعيين العراقيين.

كما جرت مذبحة جماعية في السليمانية راح ضحيتها (280) من المواطنين الأكراد. وطالبت حكومة منغوليا في 3 يوليو 1963 إدراج مسألة التصفية الجسدية التي تتبعها حكومة العراق ضد الشعب الكردي في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك سلّم مسيو جروميكو وزير الخارجية السوفياتي مذكرات مشابهة لكل من سفراء العراق وتركيا وإيران وسوريا في 6 يوليو 1963 محذراً البلدان الثلاثة الأخيرة من التدخل العسكري في الحرب في كردستان إلى جانب الحكومة العراقية[138].

أحكمت الثورة الكردية رقابتها على المناطق التي استطاعت الاستيلاء عليها حيث زادت مساحة الأرض التي تحت سيطرتها من (30) إلى (40) ألف كلم2 في السنوات من 1964–1975 وصارت لهذه الأراضي إدارة مميزة.

وفي سنة 1964 أصبح لها دستور وقوانين ومجلساً لقيادة الثورة، ومكتباً تنفيذياً وحكومة مدنيّة وأنظمة للجمارك والقضاء والضرائب وصار للمكتب التنفيذي إدارات للتعليم الوطني والصحة العامة والعدل والشؤون المالية والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومي كما ضمت مكتباً للاستعلامات[139]. وقد نشط جلال طالباني في إقامة إدارة مدنية في القرى والبلدان التي تتبع مجلس الثورة وانتخبت مجالس محلية وخطا الكرد أولى الخطوات نحو خلق دولة ذات حكم ذاتي تحت حكم الأمر الواقع.

انقلاب عبد السلام عارف على البعث والموقف من الأكراد

في 18 نوفمبر 1963 أطاح رئيس الجمهورية عبد السلام عارف برئيس وزرائه أحمد حسن البكر ومعه كافة أعوانه من البعثيين لأن عبد السلام عارف لم يكن بعثياً. وقد اتخذ النزاع بين السلطة الجديدة والأكراد اتجاهاً جديداً. فقد أعلنت هدنة بين الطرفين وأصدر كل من الجنرال مصطفى البارزاني والرئيس العراقي عبد السلام عارف أمراً بوقف إطلاق النار في العاشر من شهر فبراير سنة 1964.

ورغم صدور بيان العاشر من فبراير سنة 1964 كان الكل يتوقع صداماً وشيكاً بين الأكراد والحكومة بسبب الخلاف في تطبيق شروط وقف إطلاق النار خاصة وأن الدستور العراقي قد نشر في أبريل 1964 وما جاء به خاصاً بالأكراد كان أقلّ بكثير مما جاء في دستور يوليو 1958.

وإضافة إلى هذا قام مؤتمر المحامين العرب المنعقد في بغداد في العاشر من ديسمبر 1964 بإعلان أن عربستان وكيليكيا والإسكندرونة أراض عربية مما أثّر تأثيراً جدياً في دفع الثورة الكردية إلى حوار مع عارف لم يصل إلى ما كانوا يأملون. لذلك استؤنف القتال من جديد طوال حكم عبد السلام عارف ثم عبد الرحمن عارف. فقد نشبت الحرب مرة أخرى في 4 مارس 1965 شنّها هذه المرة رئيس الجمهورية وسماها «هجوم الربيع» وتولى هذه الحرب أخو رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف.

قُتِلَ عبد السلام عارف في حادث طائرة مروحية وتولى بعده أخوه عبد الرحمن عارف. وفي السابع من مايو 1966 باشر عبد الرحمن البزاز رئيس الحكومة العراقية بإجراء مفاوضات مع الملا مصطفى البارزاني تمخضت عن توقيع اتفاقية يونيو 1966 وبمقتضاها تمّ وقف إطلاق النار لأكثر من عامين ليستأنف بعده في سبتمبر 1968 حتى اتفاقية الحادي عشر من مارس 1970.

ثورة 17 يوليو 1968

انتقم حزب البعث من أسرة عارف حيث دبّر انقلاباً عسكرياً أطاح بعبد الرحمن عارف في 17 يوليو 1968. وقد نصّب قادة الثورة أحمد حسن البكر الذي كان رئيساً للوزراء في حكومة البعث السابقة رئيساً جديداً للجمهورية حيث اختار معه صدام حسين نائباً للرئيس. وفي أبريل 1969 شنّ نظام الحكم البعثي الجديد الحرب الرابعة على كردستان وجرت معارك قاسية في سهول أربيل وسهول كركوك لكن رغم المعارك العسكرية كان حلّ المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة «ولا سيما في عدم قدرة العهود السابقة على تفهّمها بل وعدم توفّر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها.

وقد بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في أواخر عام 1968 ومطلع عام 1969 إلى الإعلان عن التزامه بإقرار حق الأكراد في التمتع بحقوقهم وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري وقد أوفد الرئيس البكر بناء على إقرار هذه الحقوق بعثة برئاسة عزيز شريف لإجراء مفاوضات مع الملا مصطفى البارزاني[140] – وذلك خلال استمرار القتال – وقد توسّط الاتحاد السوفياتي بصورة غير رسمية في مفاوضات اتفاقية 11 مارس وكان لهذه الوساطة تأثير كبير على قبول البارزاني الدخول في المداولات مع حزب البعث العربي الاشتراكي وقد لعبت الوساطة السوفياتية دوراً بارزاً في تقريب وجهات النظر في المفاوضات من حيث البعد الدولي، فقد أصبح من غير الممكن تصوّر أي حلّ للقضية الكردية خارج إطار الحلول الوطنية والديمقراطية وعلى هذا الأساس أصدرت حكومة حزب البعث بيان 11 مارس 1970 كحل للمشكلة الكردية في شمال العراق والذي تضمّن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى وحدة «الدولة العراقية»[141].

لكن على أي حال كانت المسألة الكردية أحد أبرز وأهم المعضلات التي واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ سنة 1921 وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تسلّم السلطة في 17 يوليو 1968 قد حاول تفهّمها وإدراك حقيقتها. ولذلك أعلنت هذه السلطة صراحة أن القضية الكردية هي قضية قومية أصلية حاول الاستعماريون والرجعيون تشويهها وإضعافها بتشتيت الأكراد وإخضاع جماهيرهم في الدول التي يعيشون فيها. وكان بيان 11 مارس 1970 أهم محاولة سياسية من جانب الحكومة العراقية في مجال حال المسألة الكردية في العراق حلاً سلمياً. وتبدو الأهمية السياسية لهذا البيان من خلال مضمونه الذي ينطوي على إبراز ثلاث حقائق أساسية ترتبط كل منها بالأخرى ارتباطاً وثيقاً، وهي الحفاظ على وحدة العراق وتأكيد الحقوق القومية للكرد والاعتراف بالحركة القومية الكردية[142].

علاقة الحركة الكردية
بالحزب الشيوعي العراقي والاتحاد السوفياتي

كان للحزب الشيوعي العراقي دور ملموس في نشر الأفكار التقدمية في كردستان وتحذير الأحزاب القومية الانزلاق إلى اليمين والتعاون مع العشائريين. ورغم الصعود والنزول في العلاقات بين الحزب الشيوعي والثورة الكردية في مختلف مراحلها فقد كان الحزب المذكور أقرب الأحزاب العراقية للثورة وأكثرها تفهماً واستجابة للحقوق القومية الكردية. ويعتبر الحزب الشيوعي حليفاً استراتيجياً ثابتاً للحركة الكردية، ولكن لكون الحزب الشيوعي العراقي حزب قطري ولأسباب أخرى خاصة به تبقى مسألة موقفه وعلاقته مع السلطة المركزية تحكم باقي المسائل والمعضلات. وإن السياسة التي يطرحها في كردستان هي سياسة طبقية صرفة تقريباً في حين أن له فرعاً قومياً في كردستان لكنه لم يستطع احتضان الحركة الكردية حيث إن ديناميكية هذه الحركة الوطنية التحررية الكردية قومية وليست طبقية صرفة[143]. ولا يمكن الفصل بين علاقة الحزب بالحركة الوطنية الكردية وعلاقة الاتحاد السوفياتي بها خاصة وأن الحزب والاتحاد السوفياتي كلاهما يتأثر بسياسة الآخر مما يترك أثراً على علاقتهما سوياً بالحركة الوطنية الكردية. فقد استمر اهتمام الاتحاد السوفياتي بالمسألة الكردية في كردستان بالعراق عن طريق مساندته للحزب الديمقراطي الكردستاني إلى سنة 1961 ولكن عند قيام الحركة المسلحة الكردية سنة 1961 لم يبد الاتحاد السوفياتي تعاطفه معها وكان السبب في ذلك يعود إلى العلاقات الوثيقة التي كانت تربط الاتحاد السوفياتي بالحكومة العراقية الجديدة برئاسة عبد الكريم قاسم والذي أشرك معه في الحكم الحزب الشيوعي العراقي، غير أن الموقف السوفياتي لم يدم طويلاً فقد عدّل عنه إلى دعم الحركة المسلحة الكردية وذلك على إثر سقوط قاسم وقيام حكومة جديدة في العراق في 8 فبراير سنة 1963 وكان هذا الموقف الجديد بسبب قيام الحكومة العراقية في عام 1963 بمحاولة واضطهاد العناصر

الشيوعية في العراق. ومن جانب آخر قام الاتحاد السوفياتي بدور هام في تحسين العلاقة بين الحكومة العراقية والحركة الكردية منذ عام 1964 وذلك عن طريق بحث تسوية سلمية للمسألة الكردية وأسهم في وقف القتال في كردستان. وكذلك أسهم الاتحاد بدور كبير في المصالحة بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة المسلحة الكردية وفي تحقيق السلام في مارس سنة 1970. ولقد كان ذلك أول نصر مشهود للاتحاد السوفياتي منذ 14 يوليو سنة 1958. وسجّل توقيع باريس فشلاً ذريعاً لسياسة الشاه والغرب عموماً في أحد البلدان الرئيسية المطلة على الخليج العربي[144].

ولكن سرعان ما تغيّرت علاقة كل من الحزب الشيوعي العراقي والاتحاد السوفياتي من ناحية بالحركة الكردية من ناحية أخرى فقد بدأت القيادة الكردية في توثيق علاقتها بالغرب وخاصة إيران والولايات المتحدة الأميركية. وبدأ حزب البعث العربي الاشتراكي يقوى على علاقاته من الكتلة الشرقية والحزب الشيوعي العراقي والحركة اليسارية عموماً. وقد أصدر ميثاق العمل الوطني في 15 نوفمبر سنة 1971 داعياً إلى تشكيل جبهة وطنية تقدمية مع حزب البعث وتحت القيادة والسيادة لهذا الحزب الأخير. لذلك بدأت تترسب الخلافات والصعاب بين كل من الحزب الديمقراطي الكردي والحزب الشيوعي العراقي وفي 17 يوليو 1973 تشكلت فعلاً الجبهة الوطنية التقدمية وكانت تتألف من عناصر من الحزب الشيوعي ومن المنشقين عن الحزب الديمقراطي الكردي وهو عزيز عقراوي والذي أصبح فيما بعد وزير دولة. قبل ذلك وقّع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي في السابع من أبريل عام 1972 واشترك الشيوعيون في الوزارة مع منحهم حق إصدار جريدة ومكاسب أخرى وراح يبذل المساعي الحثيثة لإقامة العلاقات مع الأحزاب الشيوعية في العالم فضلاً عن تقويتها مع الدول الاشتراكية عموماً. وكان البعث يريد تقويض العلاقات السوفياتية الكردية في الوقت الذي كان الاتحاد السوفياتي حريصاً أيضاً على علاقاته بالكرد. ولكن العناصر اليمينية في الحزب الديمقراطي الكردستاني راحت تهاجم المعاهدة العراقية السوفياتية في بيان باسم المكتب السياسي مما زاد العلاقات سوءاً بين الكرد والاتحاد السوفياتي هذا في الوقت الذي كان السوفيات قد أعلموا قيادة الثورة الكردية أنهم سيوقعون على المعاهدة التي لم يحضر الأكراد مراسيم التوقيع عليها. وقد شرح السوفيات أهمية المعاهدة بالنسبة إلى العراق والاتحاد السوفياتي وناشدوا الكرد – كأصدقاء – أن يتبعوا سياسة مرنة للتفاهم مع البعث لحل المشاكل القائمة وتأجيل المستعصي منها إلى فرصة أخرى وعدم تأزيم الوضع من جانبهم وأضافوا أنهم سيبذلون مساعيهم لإقناع السلطة حلّ مشاكلها مع الحركة الكردية وعدم استخدام القوة في حلها. ولكنهم أكدوا في

الوقت نفسه أنهم سيكونون في موقف حرج إذا ما تجدّد القتال وسوف يضطرون إلى عدم التضامن مع الجهة التي تباشر القتال[145]. ولم يجد كل ذلك فقد استمر الكرد في توطيد علاقاتهم بالغرب وإيران. هذا على المستوى الخارجي أما في الداخل فقد تطور الخلاف بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى قتال مسلح في السليمانية ومساعدات القوات الحكومية الفصائل الشيوعية حين نشط اليمين في كردستان وهلّل لهذه الصدامات مع الشيوعيين. لذلك لم يبق الحزب الشيوعي لدى يساري الحزب الديمقراطي الكردي حجة للدفاع عن التعاون معه فانبرى هذا أيضاً لانتقاد الشيوعيين على أعمالهم وكان البعث يراقب الموقف. وبرغم الصدامات بين الحزبين الشيوعي والكردي استمرت اللقاءات في بغداد حتى أوائل سنة 1974 ولكن كان واضحاً أن الحزبين قد وصلا إلى مفترق طرق ويسيران في خطين متعاكسين داخلياً وخارجياً والصراع في حدّ ذاته بين الحزبين خطأ تاريخي فادح ولم تقدّر قيادة الثورة عموماً الخسارة الفادحة الناجمة عن القطيعة مع الحزب الشيوعي لسببين حيث إنها كانت قد توجهت نحو الغرب للحصول على العون ولكنها كانت تنظر بمنظار عسكري إلى أهمية التعاون مع الحزب الشيوعي الذي يعتقد أن الضرر لحق به أيضاً بفقدانه قاعدته المحررة في كردستان وفي تعاونه لوحدة مع البعث وبسبب القطيعة فقدت الثورة ذلك الجهاز الإعلامي المهم وهو تنظيم الحزب الشيوعي الذي كان يفضح الحكومات الديكتاتورية ويدافع عن الثورة الكردية وأهدافها العادلة، كما خسرت الحركة الكردية التأييد المعنوي الذي كانت تبديه القوى التقدمية في العالم إزاءها وهذا كله ساهم في تقليل نفوذ الثورة في الداخل وعلى النطاق العالمي وأثار الشبهات حولها في أوساط حلفائها الطبيعيين. فلما تخلّى أعداء الحركة الكردية الذين كانوا قد تظاهروا بصداقتها وتبنيها وجدت قيادة الثورة الكردية نفسها معزولة عالمياً عزلة قاتلة.

كل ذلك في الوقت الذي كانت العلاقات فيه تتوطد بين البعث والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وكان البعث حريصاً على إبعاد الحزب الديمقراطي الكردي عن هذا التعاون فشعر الأخير بالقلق وصعد المد اليميني في كردستان يدعو إلى التعاون بأي ثمن مع إيران والغرب عموماً وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية. ومما زاد أحوال الأكراد سوءاً الصدمات العسكرية التي بدأت تحدث بين الأكراد والشيوعيين منذ 1973 وقد غدت هذه الصدامات كثيرة الحدوث وأخذت الصحافة السوفياتية تكيل الاتهامات وبأنهم يقمعون الشيوعيين في كردستان[146].

اندلاع القتال بين الشيوعيين والأكراد

في نوفمبر 1973 حدث صدام مسلح بين الوحدات الشيوعية المنضمة إلى الحزب الديمقراطي الكردي في كردستان وبين القوات المقاتلة الكردية «البشمركة» والذين كانوا بمثابة رفاق لهم وخصوصاً في منطقة «دربندي – خان». واتهم الحزب الديمقراطي الكردي اللجنة المركزية الشيوعية أنها تلقت مساعدات عسكرية حكومية «قبل العدوان» وأن الشيوعيين دبروا لهذا الهجوم. ولما كانت وحدات «البشمركة» تعتمد على الحزب الديمقراطي الكردي في مواجهة وحدات الحزب الشيوعي العراقي ولجنته المركزية فقد تمّ طرد هذه الوحدات الشيوعية خارج منطقة «دربندي خان» وألزموا بالالتجاء إلى قواعد الجيش الحكومي، خلال الشهور من ديسمبر عام 1973 إلى فبراير عام 1974 قامت حملة من الأحزاب الشيوعية الدولية ضد الحزب الديمقراطي الكردي بسبب طرد الشيوعيين من كردستان[147].

علاقة الثورة الكردية بإيران

ساءت العلاقات بين العراق وإيران كنتيجة لقيام ثورة 14 يوليو عام 1958 في العراق وانسحابه من حلف بغداد ثم زيادة النفوذ اليساري في عهد عبد الكريم قاسم. ولما جاء حزب البعث إلى الحكم سنة 1963 ازدادت هذه العلاقات توتراً. فقد عرض نظام الحكم الإيراني العون في سنة 1962 على الثورة الكردية عبر المكتب السياسي وكان قد سبق ذلك اتصالات عديدة فقد كان الشاه يخشى من قيام أنظمة حكم عربية كنظام حكم الرئيس جمال عبد الناصر ونفوذه في العالم العربي بوجه عام وفي العراق بوجه خاص. لذلك بدأ يشجع الشيعة على التصدي للحكم العراقي ثم بدأ يفكر في الاستفادة من الأكراد. وقد كانت علاقات الشاه بالملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية سنة 1965 قد شجعته على أن يأمل في نظام الحكم في الخليج العربي بنفوذ سعودي إيراني وبدون حاجة إلى مؤازرة العراق[148]. لذلك بدأ جدياً يعرض مساعداته على الأكراد في محاولة منه لضرب الحركة التحررية العراقية وعند مناقشة قبول العون الإيراني في اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي ارتفعت أصوات اليساريين الأكراد في قيادة الحزب معارضة التعاون مع الحكم الإيراني ورافضة مساعدته ومشيرة إلى المخاطر المتزايدة التي يمكن أن تنجم عن هذا التعاون ورغم ذلك رجحت كفّة المؤيدين للتعاون وقبول العون بشكل واضح بسبب ما كان يتعرض له الأكراد من ضغط وأعمال عسكرية من قبل السلطة. وخلال ربيع سنة 1966 باشرت الحكومة العراقية المفاوضات مع إيران لحل مشاكلها معها بغية قطع العون عن الثورة الكردية دون نجاح.

لقد كان العون الإيراني محدوداً جداً حتى عام 1969 ولم يكن الملا مصطفى البارزاني يحسب له حساباً كبيراً في سياسة الثورة. إلاّ أن الاهتمام بالثورة الكردية أصبح ملحوظاً مع ظهور أهمية منطقة الخليج العربي في أواخر الستينيات وظهور بوادر الصراع الدولي على النفوذ في هذه

المنطقة الاستراتيجية من العالم سواء بين الكتلتين الشرقية والغربية أو بين القوميتين العربية والفارسية ومحاولات شاه إيران ليكون له الكلمة العليا في الخليج. ومع ازدياد حدّة المعارك بين الأكراد والسلطة العراقية سنة 1969 تضاعف العون القادم عن طريق إيران للثورة الكردية[149]. وقد استمرت المساعدات حتى توقيع اتفاق الحادي عشر من شهر مارس 1970 بين الملا مصطفى البارزاني والحكومة العراقية حيث توقفت هذه الإمدادات وأصيبت السياسة الإيرانية بخيبة أمل في توسيع رقعة القتال بين الطرفين المتقاتلين في العراق.

وكانت إيران تحاول الصيد في الماء العكر. لذلك بدأت تحثّ الثورة الكردية على الردّ على أعمال البعث المعادية باستئناف القتال ووعدت إيران بتقديم جميع أنواع العون. وقد أدخل الشاه الولايات المتحدة الأميركية في الصورة حيث أعطيت الوعود الأميركية بدعم الثورة الكردية[150]. ففي عام 1971 بدأ اتصال مباشر بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الوطنية الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني بواسطة شاه إيران. وفي سنة 1972 أقنع جون كونالي أحد الشخصيات البارزة في قضية ووترغيت الرئيس الأميركي نيكسون بتقديم مساعدة مباشرة إلى الكرد وقد حاولت الولايات المتحدة الأميركية تغيير المسار الوطني للحركة الكردية وربطها بمخصصاتها في المنطقة عن طريق الدعم المادي الذي قدمته لها وبذلت جهوداً كبيرة للتأثير على الحركة المسلحة الكردية بهدف محاربة الحكومة العراقية في السنوات 1970 و1974 خاصة بعد قيام العراق بتأميم بتروله عام 1972–1973 واشترك الجيش العراقي في حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل إلاّ أنها أخفقت في محاولاتها هذه ورفضت الحركة الكردية الرضوخ لهذه الضغوط لقناعة قادتها بعدالة تلك السياسات الوطنية والقومية التي سارت عليها الحكومة العراقية في تلك الفترة. ولكن الحركة الكردية لم يستمر رفضها كثيراً فقد رضخت في النهاية وكان بمثابة قصر نظر الحركة الكردية في تعاملها مع هذه الدول. وقد أكّد ذلك كيسنجر نفسه فقد ذكر «إننا سوف نتخلى عن الأكراد لكي يتمكّن العراقيون من التفرّغ للسوريين الذين يرفضون الدخول في مفاوضات من أجل مرحلة ثانية من فضّ الاشتباك مع إسرائيل. والخلاصة أنه لا شاه إيران ولا رئيس الولايات المتحدة الأميركية ولا كيسنجر كان يرغب في انتصار الأكراد، بل كان أملهم في بقاء الثورة الكردية متأججة بالقدر الذي يستنزف موارد العراق ويحد من الحركة التحررية العراقية[151]. وقد اعترف الشاه في حديثه لمندوب جريدة اللموند الفرنسية قبل زيارته إلى فرنسا عام 1975 أن الأكراد لم يكونوا بالنسبة له

إلا ورقة يحتفظ بها إلى اليوم الذي يمكنه فيه أن يبادلها ضد نزع السلاح من البلاد العربية التي يوجد فيها تيار مضاد لإيران وضمان سير سفنه في الخليج العربي وشط العرب[152].

توتر العلاقات
بين الحكومة العراقية والأكراد

إن التوقيع على اتفاق 11 مارس «آذار سنة 1970» كان يعني الاتفاق على مسألتين لم يعلن عنهما في البلاغ الرسمي لقيادة الثورة.

المسألة الأولى

تجديد الفترة الانتقالية وقدرها أربع سنوات قبل الإعلان عن الاستقلال الذاتي الداخلي لكردستان في موعد أقصاه 11 مارس 1974.

المسألة الثانية

إعادة إحصاء الشعب الكردي في كركوك وفي موعد أقصاه 11 مارس 1971 وبقصد التعرف على نوع هذه المنطقة المتنازع عليها. وقد رفض البعث فكرة الاستفتاء سواء في التاريخ المذكور أو في أي تاريخ لاحق لأن بغداد كانت تعلم جيداً أن الغالبية العظمى في محافظة كركوك هي من السكان الكرد[153].

وقد شهدت فترة الانتقال التي كانت محددة بأربع سنوات من عام 1970 إلى عام 1974 لتطبيق نظام الحكم الذاتي تصدعاً كبيراً في العلاقات بين الحكومة العراقية والحركة الوطنية الكردية ويتضح ذلك جلياً فيما جاء بالتفصيل في المذكرتين المتبادلتين بين القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وبين المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني 1972/9/23–

1972/10/28 وقد أشارت مذكرة حزب البعث إلى أسباب نشوء الأزمة بين الحكومة والحركة الكردية بي:

1) محاولة الحزب الديمقراطي الكردستاني إعطاء الحل السلمي طابع الانتصار وفرض الحل، لا طابع الوفاق الوطني الديمقراطي.

2) مسألة العلاقات الخارجية التي تقيمها الحركة الكردية بالدول الأجنبية مثل إيران واعتبرت ذلك ضرباً للوحدة الوطنية وتهديداً لسياسة الدولة.

3) منطقة كردستان تسير في اتجاه بعيد عن سلطة الحكومة المركزية ونهجها نظراً لهيمنة القوات المسلحة التابعة للحركة عليها.

وعلى كل حال كانت العلاقات بين الكرد وحكومة البعث بعد صدور بيان مارس 1970 لا توحي بالتفاؤل بل كانت في سبيلها إلى الصدام خاصة في النصف الأخير من عام 1971 فقد جرت محاولتان لاغتيال الملا مصطفى البارزاني أولهما في 29 سبتمبر 1971 عند استقباله وفداً من العلماء في مقره في شومان بالقرب من طريق هاملتون، وثانيهما في 6 يوليو 1972. واتهم الكرد أن هاتين المحاولتين كانتا من تدبير حكومة البعث. وكان الرأس المدبر لها هو تنظيم خزار رئيس خدمات الأمن. وفي 15 نوفمبر 1971 اقترح الرئيس أحمد حسن البكر بالنسبة للمستقبل إنشاء مجلس وطني من مائة عضو يختارهم مجلس قيادة الثورة وبتمثيل نسبي بناء على اقتراح الشركاء المستقبلين للبعث ولكن بعد بضعة أيام رفض مصطفى البارزاني هذه المقترحات وأعاد التأكيد على الطابع الكردي بما لا يدع مجالاً للشك لإقليم كركوك واتهم حفنة من الأشخاص الحاكمين في بغداد بأنهم يعملون على تعريب الإقليم وندّد بالشيوعيين العراقيين[154].

محاولات إنقاذ فرصة السلام

حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني وكذلك الحكومة العراقية إنقاذ ما يمكن إنقاذه للمحافظة على السلام في كردستان. وقد جرت في 17 يناير 1974 مباحثات في بغداد بين وفد الحزب الديمقراطي الكردي والحكومة العراقية وتناولت المباحثات تعريف الأراضي ووضع نظام الحكم الذاتي المستهدف وموقف كركوك والاستفتاء وتعريب المناطق الكردية وما ينبغي أن يؤول إلى كردستان المستقلة ذاتياً من موارد الدولة نتيجة استغلال المواد البترولية. ولكن هذه المفاوضات

تعثرت. ثم أرسل الحزب الديمقراطي الكردي وفداً آخر في 22 فبراير إلى بغداد بأول استئناف المفاوضات ولكنه لم يستقبل في بغداد. وفي 3 مارس أعلنت الجبهة القومية التقدمية أن الحكومة أعلنت من جانبها أنها ستصدر قانون الحكم الذاتي وبدون اشتراك الحزب الديمقراطي الكردي في مراجعة النص وهذا يخالف ما تمّ اتفاق عليه في 11 مارس سنة 1970. وفي 8 مارس 1974 بذلت آخر جهود لوقف الحرب واستقبل صدام حسين في بغداد إدريس البارزاني نجل الملا مصطفى واقترح أن ترجئ الحكومة إصدار القانون من جانب واحد وأن تمتد فترة الانتقال سنة حتى 11 مارس 1975 على أن تظل الأوضاع على ما هي عليه. وحتى مع افتراض حالة عدم الاستقرار إلاّ أنها أفضل من الحرب. ولكن هذا الاقتراح صادف الرفض. وفي 11 مارس 1974 أصدر مجلس قيادة الثورة البعثي قانون الاستقلال الذاتي لكردستان العراق. وغداة النشر أصدر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي تصريحاً بعنوان «قضية الحزب الديمقراطي الكردي بالنسبة لاستقلال كردستان» وفي هذا التصريح كشف الحزب عن أسرار المفاوضات وبصفة خاصة موقف كل طرف من المسائل المهمة والتي تعذّر الاتفاق عليها تماماً وكانت المسألة الأولى الأكثر أهمية تتعلق بتحديد الأراضي التي تتمتع بالحكم الذاتي وموقف كركوك وسياسة التعريب وخلال المفاوضات أصدر الحزب الديمقراطي الكردي بياناً للشعب الكردي في منطقة الحكم الذاتي مساحة تتساوى مع نسبة ما يخص إجمالي السكان في الجمهورية.

وقد اقترح الحزب الديمقراطي الكردي أن تمارس الرقابة سلطة قضائية خاصة، وكان قد اقترح قيام جمعية وطنية عراقية يتم اختيارها اختياراً حراً خلال ستة أشهر اعتباراً من 11 مارس 1974 وأن تتولى سلطة التشريع الكامل وباسم كل المواطنين في الجمهورية وكشرط ضروري لإنهاء الفترة الانتقالية ولكن الحكومة لم توافق إلاّ على قيام جمعية وطنية عراقية لها سلطة تشريعية محدودة وتابعة لمجلس قيادة الثورة العراقية.

وعلى كلّ فقد أصبحت الجمهورية العراقية بناء على اتفاق 11 مارس 1970 تضمّ 16 محافظة أربعة منها في كردستان وهي السليمانية وأربيل ودهوك وكركوك وتكون المحافظات الثلاث الأولى «منطقة حكم ذاتي». أما دهوك فنصفها يقع في كردستان ويشمل الموصل مع مناطق كردية هي أكرا وشيخان وسندجار. ومنطقة الأغلبية فيها من الكرد في زمار «تلعفر، رتل كوشك، فسخابور» وهي في شمال غرب الموصل وضمت كلها إلى دهوك «باديان».

استئناف القتال وازدياد
العون الإيراني للأكراد

رفض الأكراد البارزانيون والحزب الديمقراطي الكردستاني بيان 11 مارس سنة 1974 وكانت الحكومة العراقية قد منحت الملا مصطفى البارزاني مهلة خمسة عشر يوماً لقبول القانون رقم 33 لسنة 1974 ولكن الملا رفض القانون المذكور وأعلن راديو الأكراد أن الكفاح لن يتوقف إلا بعد تأمين الحقوق الوطنية للشعب الكردي بالكامل وقام حوالي مئة ألف من الأكراد معظمهم من المدنيين من سكان المدن التي يسيطر عليها الجيش العراقي أو يهدّدها بالسيطرة عليها بترك وظائفهم وممتلكاتهم في الفترة بين 11 و15 أبريل للتجمع في المناطق الخاضعة تماماً لسيطرة البارزانيين. كما قدّم الوزراء الخمسة الأكراد استقالاتهم مساء يوم 11 مارس 1974 وانضموا إلى القيادة العامة للحزب الديمقراطي الكردي في سهل شومان ومن هؤلاء حوالى نصف قوات البوليس في المدن الكردية ويبلغ عددهم حوالي خمسة آلاف جندي. وفي آخر مارس قام المحاربون الأكراد بتدمير المنشآت البترولية في كركوك واستمر القتال بصورة متقطعة حتى 15 سبتمبر سنة 1974 حيث عجلت بغداد بتنفيذ عملية الاستقلال الذاتي لكردستان في الوقت الذي اشتدت فيه المعارك وتعاقبت الهجمات المضادة[155]. ولكن المعارك لم تأخذ شكلها الشامل إلا بعد 5 أكتوبر عام 1974 حيث نشبت المرحلة الخامسة من الحرب في كردستان ووضعت الشعب الكردي في مواجهة حكومة بغداد وكانت إيران تحثُّ الأكراد على الرد على الحكومة العراقية بعنف ووعدت الأكراد بجميع أنواع المساعدات وفي مستويات لا تقارن بالسابق. وتظاهرت وسائل الإعلام الإيرانية بالدفاع عن الأكراد «الآريين» لذلك أصبحت كلمة اليمين الكردي راجحة في كردستان. وقد أدخل الشاه الولايات المتحدة في الصورة على أعلى مستوى في شخص رئيس جمهوريتها ووزير خارجيتها نيكسون وكيسنجر وقد أُعطيت الوعود الأميركية والقاطعة بدعم الثورة وتقديم العون لها وعدم

التخلي عنها وصدّق الكرد الوعود الأميركية وعند نشوب القتال كان العون المادي بمستوى الوعود. أما العون العسكري فكان مخططاً له بأن لا تنجز الثورة أو الحكومة العراقية نصراً حاسماً أياً منهما على الآخر. وكانت الأدلة كثيرة على عدم جدية الشاه في تقديم العون للكرد.

اتفاق الجزائر 6 مارس 1975
وانهيار الثورة الكردية

لما ازدادت المعارك حدة بين الأكراد والسلطة العراقية في عام 1974 حاول العراق الوصول إلى تفاهم مع إيران على أساس وقف مساعداتها للأكراد وبدأ صدام حسين الاتصال بالدول التي تربطها بالولايات المتحدة الأميركية علاقات قوية كالمملكة العربية السعودية والأردن ومصر، وفي مؤتمر القمة العربية في الرباط عرض صدام حسين قضية العلاقات مع إيران. لذا قرّر المؤتمر أن يقوم الملك حسين بالوساطة بين البلدين كما نشطت الوساطة المصرية العلنية أيضاً بعد هذا التاريخ. وفي منتصف شتاء 1974 اجتمع الوفدان العراقي والإيراني مرة أخرى في إسطنبول وأجاب وزير خارجية إيران على سؤال لأحد الصحافيين فيما إذا كان اتفاقهم مع العراق سيكون على حساب الأكراد؟ فأجاب بالنفي ولكنه أضاف ما معناه أنه إذا ما اتفق طرفا نزاع من ثلاثة فسيتضرّر الطرف الثالث حتماً.

أثناء هذا الاجتماع عقد القياديون الموجودون اجتماعاً مع الملا مصطفى البارزاني والمسؤولين عن العلاقة وتساءلوا من إمكانية تفاهم إيران مع العراق والتخلي عن الثورة الكردية. وبعد المناقشة بعدة ساعات اختتم البارزاني بقوله: «إذا كان الأمر متروكاً لإيران فإنها ستتّفق ولكن هناك مَن هو أكبر منها في العملية وكان في الاجتماع قادة آخرون اعتبروا اتفاق إيران والعراق في عِداد المستحيل، وكان ذلك شيئاً غريباً حقاً أن لا تفكر القيادة الكردية بما سيحدث لو اتفقت إيران والعراق وأن تحاولا وضع خطة بديلة في حالة افتراض حدوث الاتفاق.

بعد عودة الشاه من مصر حيث عرض عليه أنور السادات حل الخلافات بينه وبين البعث، كان جواب الإيرانيين أن الشاه قد أخبر السادات أن قضية الأكراد يجب أن تكون واضحة. وفي

نهاية فبراير سافر أحد قياديي الثورة إلى مصر للقاء السادات وعرض التعاون مع مصر والقوميين ضد البعث والاضطلاع على الوساطة فقال السادات للوفد الكردي «إن الشاه رجل نبيل وشريف وموقفه من قضيتكم نبيل وشريف». وإنها ليست معروضة للمساومة في المفاوضات وأن الشاه مصرّ على ذلك، وأنا من جانبي أريد تطمين حقوقكم في هذه الوساطة التي باشرنا بها، لقد نشطت فعلاً الوساطة المصرية العلنية. وفي منتصف شتاء 1974 اجتمع الوفدان العراقي والإيراني في إسطنبول كما تمّ لقاء في نيويورك بين هنري كيسنجر ومندوب العراق في مجلس الأمن طالب شبيب وجرى بحث سبل تحسين العلاقات الأميركية وكان إبعاد النفوذ السوفياتي وأمن الخليج ووجوب تدفّق النفط للغرب واعتدال العراق بالنسبة لقضية فلسطين ضمن الشروط الأميركية، كما اكتملت المباحثات التي أجراها في أميركا غانم عبد الجليل سكرتير صدام حسين الخاص وأحد قياديي الحزب الحاكم، ومن ثم المباحثات السرية العراقية الأميركية. وهناك معلومات تفيد أن كيسنجر قد سافر من إحدى العواصم العربية إلى بغداد في زيارة سرية لمدة 24 ساعة واجتمع بقيادة البعث ووضع أسس اتفاقية الجزائر وكل ذلك في الأسبوع الأخير من فبراير سنة 1975. ولذلك تمَّ في الجزائر في 6 مارس سنة 1975 التوقيع على اتفاقية بين العراق وإيران سلّمت العراق بمطالب إيران في شط العرب. وتعهّدت إيران بموجبها وقف إمداداتها للثوار الأكراد.

وقد استفاد من هذا الصلح العراقيون فقد شنّوا في 8 مارس سنة 1975 هجوماً كبيراً ضد مواقع الأكراد ووضعت محطات الإذاعة العراقية نهاية لحرب الدعاية والدعاية المضادة ابتداء من هذا التاريخ.

ثم سرعان ما وقّعت إيران مع العراق معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار في 13 يونيو 1975 والتي قامت على أساس بيان الجزائر المؤرخ 6 مارس سنة 1975. إذ نصّت معاهدة الحدود «المذكورة في مادتها الثالثة على أنه» بناء على هذا سيعود الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت. وقد اتفق الجميع على أن هذه الاتفاقية عقدت لغرض إنهاء الخلاف العراقي الإيراني حول قضيتين أساسيتين، هما وقف المساعدات الإيرانية للحركة الكردية المسلحة وتخطيط الحدود البرية والنهرية بين الطرفين. وتشبه هذه الاتفاقية إلى حد كبير معاهدة أرضروم سنة 1847 التي عقدت بين الدولتين الفارسية والعثمانية والتي جاء فيها: «تتعهد الدولتان الإسلاميتان باتخاذ كافة الوسائل

اللازمة لمنع ومعاقبة السرقات والسلب من جانب العشائر والأقوام المستقرة على الحدود وتقومان لذلك الغرض بوضع الجنود في مراكز ملائمة»[156].

انتكاس «الثورة الكردية»
1961–1975

انزلقت قيادة الحركة الكردية إلى الهاوية وحكمت على نفسها بالانتحار إذ مدّت الجسور مع أميركا ومع إيران وعند أول امتحان قاسي انهارت تلك القيادة المتمثلة بقيادة الملا مصطفى البارزاني العشائرية إثر اتفاق السادس من مارس سنة 1975[157]. فبعد توقيع الاتفاق احتدمت المعارك بين الجيش العراقي الزاحف على كردستان والأكراد خاصة في مدن راوند والسليمانية ورانية. وفي 19 مارس 1975 رفضت الحكومة العراقية عرضاً يرمي إلى التفاوض مع زعماء الأكراد وناشدت الأكراد أن يسلّموا أسلحتهم حتى يضمنوا عدم تقديمهم إلى المحاكمة وأصدر مجلس قيادة الثورة العراقية نداء إلى الأكراد كي يعودوا إلى بلدهم، وفي طهران دعت الحكومة اللاجئين أن يقرّروا ما إذا كانوا يرغبون في البقاء نهائياً في إيران وأكدت أنها سوف تستقبل حتى أول أبريل سنة 1975 جميع اللاجئين الذين يطلبون البقاء فيها. ولم يحل يوم 22 مارس 1975 حتى كانت المقاومة الكردية قد بدأت تنهار، فالارتباك يسود الأقاليم الكردية وقد أعلن الملا مصطفى البارزاني أن الحرب قد انتهت قائلاً: «نحن وحيدون دون أصدقاء ولم يعد الأميركان يقدمون لنا أية مساعدات وننتظر أياماً سوداء قائمة» واستعد الملا لعبور الحدود إلى إيران. مع قراره بالتخلي عن المعارك الذي قد صدر عقب تهديد إيران بمساعدة السلطة العراقية على إنهاء هذه المعارك ومع ذلك فإنه طبقاً لوكالة رويتر فإن ثلاث فرق كردية من الـ 27 فرقة – مجموعها حوالي تسعة آلاف شخص قد رفضت الخضوع والاستسلام.

أعلن رئيس الحكومة التركية أن الجيش التركي مستعد لمنع تسلل اللاجئين الأكراد إلى بلاده وطبقاً لما جاء بجريدة (مليت) التركية فإن (650) شخص من رجال المقاومة الأكراد قصدوا

الحدود وكانوا يفضلون الموت على الاستسلام. وفي بغداد قرّر مجلس قيادة الثورة العراقية في 31 مارس عام 1975 تمديد المهلة الممنوحة للأكراد للاستسلام حتى آخر أبريل، ومن الجانب الآخر طبّق شاه إيران شروط اتفاق 6 مارس مع العراق تطبيقاً لم يأمل العراقيون أن يلتزم به وبالطريقة التي تمّ بها ففي خلال الثماني ساعات التي أعقبت اتفاق الجزاء كانت السيارات الحربية الإيرانية تتجه من كردستان العراقي نحو الحدود الإيرانية تجر المدافع والأسلحة متخذة طريق هاملتون وناقلة إلى إيران المعدات والمؤن التي سبق إرسالها للأكراد. وفي التالي من أبريل أعلن الرئيس العراقي إنهاء التمرد الكردي وأثنى على المشاعر الطيبة التي أبدتها إيران في الوقت الذي كان فيه الملا مصطفى قد لجأ إلى إيران حيث أعلن أنه يشعر بالاستجمام والأمان للعيش في بلد يحكمه رئيس آري حقيقي وكان يقصد بذلك شاه إيران، وفي مايو 1975 احتفلت بغداد بالانتصار والقضاء على التمرد الكردي وجرى بهذه المناسبة عرض عسكري هام.

حرب الخليج وعلاقتها بالأكراد

اجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية في الثاني من أغسطس عام 1990 وبدأت بذلك النزاع في الخليج الذي تطور إلى اندلاع الحرب بين العراق والدول المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وقد انتهت هذه الحرب كما كان متوقَّعا لها بهزيمة العراق وانسحابه من الكويت ووفقاً لتقديرات هيئة الأمم المتحدة فإن العراقيين الذين قتلوا في حملة الإبادة المنظمة التي شنّها التحالف الغربي العسكري يقدّر عددهم التقريبي ما بين (000,125) إلى (000,300) نسمة. وقد أصيب عدد كبير من الجنود العراقيين ومن المدنيين أثناء عمليات الانسحاب من الكويت.

كما أحدثت الطائرات الأميركية خسائر هائلة. فقد قام الطيران الأميركي خلال الفترة من 16 يناير سنة 1991 إلى 27 فبراير سنة 1991 بعشرات الآلاف من الهجمات الجوية البالغة العنف والمنظمة تنظيماً تكنولوجياً عالياً على شعب كان قد أصبح من الناحية العملية غير قادر على الدفاع عن نفسه. وكانت هذه المجازر التي ارتكبها الغرب والضالعون معه في عدوانه تنفيذاً لسياسة مدبّرة ومخططاً لها بعناية لتدمير القوة العربية الرئيسية. وكذلك لتدمير الاقتصاد والبناء الحضري للعراق مما أدّى إلى تفشي الجوع والأمراض على نطاق واسع خصوصاً في ظلّ الحظر المفروض على إرسال المساعدات الغذائية والصحية ووسائل الإنقاذ المختلفة للمدنيين الذين أصبحوا بلا مأوى[158]. في هذه الظروف بدأت الولايات المتحدة والدول المساندة لها تعمل على تحريض الشعب العراقي للثورة ضد حكومته وكان التركيز على الشيعة في الجنوب وعلى الأكراد في شمال العراق حيث بدأت تتدفق المساعدات عبر كل الحدود العراقية وفي حماية قوات الاحتلال الأميركية للعراق. لقد وجد الأكراد من لعب بعواطفهم ومن عينهم بأن تطلعاتهم لإقامة دولة مستقلة قد وجدت اللحظة المناسبة[159]. والأخطر من ذلك أن العناصر المدرّبة دخلت من الحدود المفتوحة وتمّ لها الاستيلاء على أغلب مدن الشمال في غياب الجيش واستخدمت درجة من العنف لتصفية كل رموز الدولة

حيث أدّت أعمال الأكراد إلى ردّ فعل انتقامي مضاد مما أدّى إلى تدافع الأكراد للهجرة عبر الحدود إلى تركيا واستعادة العراق للمدن الكردية التي كانت قد خضعت للثوار الأكراد وقد اعترفت وسائل الإعلام الأميركية بأن أفراد الميليشيات المسلحة استخدموا التخويف والقوة لتهجير المدنيين. وفي مناخ التوتر والقتل يكفي بالفعل أن تصرخ في الناس وتطلب منهم الهرب كي يندفع الكثيرون خلفك قبل أن يتدبروا ويدركوا حقيقة الأمر. وقد ملأ صراخ المسؤولين في الغرب على ما أصاب الأكراد وتوالى الحديث عن الشحنات العاجلة لتقديم المساعدات الإنسانية لهم في حين أن دول الغرب هي التي تنكرت لحقوق الأكراد التي تضمنتها معاهدة سيفر 1920 وهي التي ناصبت الحقوق القومية الكردية العداء وقضت على ثوراتهم الوطنية سواء في العراق أو في إيران، وآخرها التخلي عن الأكراد سنة 1991 بعد أن دفعتهم للثورة ضد السلطة في بغداد.

لقد بدأت قوات التحالف مخططاتها بإرسال قواتها إلى شمال العراق بحجة حماية الأكراد وإقامة مناطق «أمنية» في أول سابقة من نوعها وفي ذلك أبلغت تركيا الإدارة الأميركية ضرورة التشاور المسبق معها في كل خطوة تخطوها تتعلق بالمسألة الكردية حيث من المعروف أن تركيا تعارض منح أي حقوق للأكراد على أراضيها في شرق تركيا وتبدي مخاوف من حصول الأكراد العراقيين على كيان مستقل يستقطب الغالبية العظمى من الأكراد الذين يعيشون في تركيا. كما تولت أجهزة الأمم المتحدة الإشراف على عملية إغاثة اللاجئين الأكراد. وقد استخدمت الولايات المتحدة معسكرات اللاجئين لتبرير وجودها في العراق في الوقت الذي بدأت فيه الحكومة العراقية جهوداً نشطة للتجاوب مع أماني الأكراد الوطنية فدعت الزعماء الأكراد للقدوم إلى بغداد لإقامة حوار يؤدي إلى عودة الحياة الطبيعية إلى كردستان العراقية وقد توجه إلى بغداد وفد كردي يضمّ جلال الدين طالباني رئيس الجبهة الوطنية الكردية. تشير فاني البارزاني ابن أخ مسعود البارزاني. سامي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي. رسول مامند من الحزب الاجتماعي. وبدأ الوفد المفاوضات مع الحكومة العراقية حيث أعلن العراق في 25 أبريل سنة 1991 التزامه بتطبيق اتفاقية 1970 بشأن الحكم الذاتي للأكراد وقال إنه سيواصل المحادثات مع زعماء الأكراد من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية كما ذكر سعدون حمادي رئيس الوزراء العراقي أن الهدف من المحادثات هو إيجاد حلّ وطني وموضوعي «للمسألة الكردية وأن العراق يدير الحوار مع الأكراد بإخلاص ونوايا حسنة».

كما أعلن جلال طالباني في 24 أبريل أن الاتفاق المبدئي الذي توصل إليه مع صدام حسين سيؤدي – إذا ما تمّ تحقيقه – إلى إنهاء ثورة الأكراد وقال إن تفاصيل الاتفاق لم توضع بعد كما أكّد أن المحادثات مع صدام تركزت على أربع قضايا هي:

1) تطبيع العلاقات.
2) الديمقراطية.
3) حقوق الأكراد.
4) الوحدة الوطنية.

كما أكّد طالباني أن كل القوى الأجنبية يجب أن تغادر العراق. بعد توقيع الاتفاقية وفي 19 يونيو سنة 1991 صرّح خوشار جياري ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في لندن بأنه قد تمّ الاتفاق مع السلطات العراقية في بغداد على مشروع اتفاق يتضمن مجموعة من النقاط تدور أهمها حول العملية الديمقراطية في البلاد وإجراء الانتخابات بالإضافة إلى الاتفاق على قانون خاص يطبّق على كردستان العراق وأضاف ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن هناك اتفاقاً بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والسلطة العراقية بوجوب فصل حزب البعث الحاكم وسلطاته عن الدولة مع عدم احتكاره للسلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية مع ضرورة الفصل بين كل هذه السلطات. وحول مستقبل مدينة كركوك الغنية بالبترول أكّد ممثل الحزب الكردستاني أنه تمّ التوصل إلى حلّ وسط وسيحمل المستقبل القريب صفاء العلاقات الأخوية التاريخية بين الأكراد والعرب[160]. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن مصادر كردية كانت قد ذكرت قبل ذلك أنّ صدام حسين كان قد عرض على الأكراد في العراق شكلاً موسعاً من الحكم الذاتي وتمثيلاً أكبر في الحكومة المركزية وفي أجهزة اتخاذ القرارات الأخرى وكذلك إجراء انتخابات عامة حرّة[161].



الفَصلُ الثَّاني

موقف تركيا من استقلال
إقليم كردستان العراق

تحذير وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، من أن الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية يؤكد موقف بلاده التركي الرافض للاستفتاء المزمع إجراؤه في 25 أيلول/سبتمبر 2017 في مناطق الإقليم، حيث سبق أن أعلن كبار المسؤولين الأتراك رفضهم له باعتباره خطوة في اتجاه الانفصال عن العراق وتشكيل دولة كردية.

وتنسجم معارضة المسؤولين الأتراك الاستفتاء مع معارضة المسؤولين في نظام الملالي الإيراني والمسؤولين الأميركيين، مع اختلاف في الدرجة وفي الخلفيات والمواقف، إذ إن الموقف الأميركي يحظى بأهمية كبرى لدى ساسة إقليم كردستان العراق لكونه صاحب الفضل الأكبر عليهم منذ عام 1991، إذ وفرت الإدارات الأميركية التي تعاقبت على البيت الأبيض منذ ذلك التاريخ، الدعم الكبير لهم ومكنتهم في البداية من إقامة إدارة ذاتية في شمال العراق ثم هيأت لهم الأرضية لحكم ذاتي شبه منفصل في إقليم شمال العراق، استناداً إلى الدستور العراقي الذي وضع برعاية الحاكم الأميركي للعراق مع بداية الغزو الأميركي.

ربما لا تعارض الإدارة الأميركية انفصال إقليم كردستان العراق من حيث المبدأ إنما اعتراضها يأتي من حيث التوقيت لكونها وضعت استراتيجية تركّز فيها على الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وترى أن الاستفتاء على الانفصال ربما يضعف مساهمة القوات الكردية فيها، ويدخل العراقيين في صراعات وربما حروب جانبية، بينما تعارض حكومة بغداد، التي تهيمن عليها قوى شيعية توالي نظام الملالي الإيراني الاستفتاء لكونه يخالف الدستور العراقي، في حين أن هذا الدستور يحتمل أوجهاً عدة، ويعتبره بعضهم وصفة جاهزة لتقسيم العراق واستعان به ساسة

الإقليم وسواهم لتفسير ما يحلو لهم من خطوات وقرارات. لكن المفارقة في الأمر أن نظام الملالي الإيراني أكّد في أكثر من مناسبة على «العراق الموحد والمستقر والديمقراطي» الذي يضمن مصالح الشعب العراقي ومكوناته العرقية والدينية وشدّد باستمرار على أن إقليم كردستان جزء لا يتجزأ من العراق، في حين أنه لم يتوان عن إرساء مختلف وسائل الهيمنة والتحكم بالعراق والعراقيين بل أرسل خامنئي إلى قادة الإقليم، قائد فيلق القدس قاسم سليماني في رسالة هي أشبه بالتحذير الشديد اللهجة ضد الاستفتاء وما ينتج عنه.

وفيما تشدّد الحكومة التركية على وحدة العراق بدورها إلاّ أن واقع الحال يكشف أن القادة الأتراك والإيرانيين يحرصون على تلك الوحدة خوفاً من أن يحرّض استقلال كردستان العراق، كذلك أكراد تركيا للسير في خطوات مماثلة، كذلك أكراد إيران أيضاً وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا للمضي نحو استقلال الكانتونات الذي فرض سلطته عليها بالقوة العسكرية، وبدعم أميركي، خصوصاً أن الأخير يحضّر لإجراء انتخابات في المناطق التي يسيطر عليها في الشمال السوري ويسير نحو فرض نظامه الفيديرالي الانفصالي، غير أن الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق قد يضر كثيراً بالعلاقات ما بين الحكومة التركية وحكومة الإقليم، علماً أن تركيا هي الحليف الاقتصادي الأكبر، ويحذّر المسؤولون الأتراك بالتالي من العواقب التي سيتركها الاستفتاء على التعاون في مجال الطاقة، ويقصدون بذلك توريد النفط من الإقليم في تركيا، لذلك هدّد وزير الطاقة التركي برات البيرق حكومة إقليم شمال العراق «بدفع الثمن إذا أصرّت على إجراء الاستفتاء» وأنها تعرف أن حليفها الإقليمي الوحيد هو تركيا، والأمر مرتبط بالاتفاق الذي أبرمته تركيا في عام 2014 مع حكومة إقليم شمال العراق ويقضي السماح بضخ مئات الآلاف من براميل النفط إلى تركيا عبر طريق تسيطر عليه حكومة الإقليم، وتصدر عبر خطوط أنابيب جيهان إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى أن حجم التبادل التجاري بلغ 5,8 بليون دولار في العام المنصرم، فضلاً عن مشاريع ضخمة للطاقة في طور الإعداد بين الطرفين.

وعلى رغم ذلك كله فإن الموقف التركي الرافض للاستفتاء محكوم بجملة من العوامل الداخلية والخارجية حيث إن هناك نواباً في البرلمان التركي يؤيدون الاستفتاء، بل الانفصال وخصوصاً المنتمين إلى حزب الشعوب الديمقراطي، ويرون أن تركيا لن تغلق الأبواب في وجه جيرانها إذا تمّت الموافقة على استقلال كردستان العراق ولن تقطع علاقاتها معه وثمّة من الأتراك من يحاجج بأن تركمان العراق منقسمون حيال الاستفتاء بين مؤيد ومعارض، لذلك على تركيا أن

تلجأ إلى الموقف الأسلم الذي يؤمّن لها وفق منطق براغماتي منافع سياسية واقتصادية وأمنية هي في حاجة ماسة إليها، وهو أمر يعكس توجًّها يحاول تسويق أن انفصال كردستان العراق بات أمراً وشيكاً وخارجاً عما تريده تركيا بسبب إرادات ودعم قوى دولية وإقليمية، والأفضل لتركيا التعامل مع الأمر بحكمة وبراغماتية.

وما يزيد من قوة منطق التعامل البراغماتي من استفتاء إقليم كردستان العراق ومخرجاته، هو الاستحقاقات والانشغالات بالقضايا الداخلية التركية، خصوصاً أن تركيا في مرحلة الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي ويمتلك الصوت الكردي التركي أهمية لحزب «العدالة والتنمية» في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة والذي كان له دور مهم في نجاح الاستفتاء على التعديلات الدستورية الأخيرة، التي أفضت إلى النظام الرئاسي ولعل الحكومة التركية تعرف جيداً أن تعاونها مع حكومة إقليم كردستان العراق مهم وحيوي جداً لمساعيها الأمنية والعسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني داخل تركيا وخارجها.

ولعل جملة العوامل المذكورة تجعل الموقف التركي غير متطابق مع موقف نظام الملالي الإيراني الذي أرسل رئيس هيئة أركان جيشه الجنرال محمد باقري إلى أنقرة للتشاور مع نظيره التركي الجنرال خلوصي أكار حول الموقف من الاستفتاء وارتداداته الإقليمية وفيما يعتبر أكراد إقليم كردستان العراق، أن حلم الاستقلال بات أقرب من أي وقت آخر، خصوصاً أن الدعم الأميركي مكّنهم من أن يصبح لهم جيش وبرلمان، إلاّ أن معوقات عدة تقف في وجهه في داخل الإقليم، خصوصاً أن انقساماً بين القوى والأحزاب السياسية الكردية داخل الإقليم نفسه، في ظلّ المعركة على رئاسة الإقليم وتعطيل البرلمان والاستحواذ على الفضاء السياسي والانقسام الشديد بين مناصري البارزاني وطالباني الذي يكشف حقيقة انقسام الإقليم إلى كانتونيين شبه منفصلين في كل من أربيل والسليمانية على رغم أن إقليم كردستان يتكوّن من ثلاث محافظات في شمال العراق وهي ذات حكم ذاتي منذ العام 1991 ويعيش فيها ما يقارب خمسة ملايين نسمة وسبق أن أجرى استفتاء في إقليم كردستان عام 2005 على الاستقلال بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية في العراق وأسفر عن تصويت 98 بالمئة لمصلحة الاستقلال ولكن النتيجة لم تترجم إلى استقلال على أرض الواقع. لذلك هناك سياسيون أكراد يستندون إلى هذه الواقعة كي يخففوا من المخاوف المحلية والإقليمية

ويحاولوا تسويق أن الاستفتاء لن يؤدي إلى الانفصال ولا إلى ضمّ مدينة كركوك أو مناطق أخرى متنازعاً عليها مع حكومة بغداد.

يبقى أن تركيا تدرك جيداً إرهاصات الاستفتاء وحتى الانفصال وما يعيقها من صراع سياسي بين الزعامات الكردية داخل الإقليم ما بين قادة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني الذي يتخذ السليمانية عاصمة له وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني الذي يبسط نفوذه على مدينتي أربيل ودهوك ولكل منهما قوات عسكرية خاصة وقد وصل الأمر للتصادم عسكرياً بينهما عام 1996. لكن أكثر ما تخشاه تركيا ليس الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق بل ما يخطط له قادة قنديل في سوريا حيث باتوا يشكلون قوة على الأرض بفضل الدعم الأميركي ويتخذون من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي واجهة لتنفيذ مخططهم في قيام دولة معادية على الشريط الحدودي الممتد من عفرين إلى منبج وعين العرب (كوباني) وصولاً إلى القامشلي ما يعني زيادة التحديات الأمنية ودخول أنقرة في نفق المواجهات العسكرية المفتوحة مع حزب العمال الكردستاني.

حدود «داعش» وحدود أميركا

«القوات الأميركية ستبقى في العراق بعد داعش، وأمامها مهمتان: حماية الإنجازات الكردية والاحتفاظ بالنفوذ المتحقق فيه وفي أجزاء من سوريا للحيلولة دون التنسيق بين البلدين وقطع علاقتهما بإيران».

بهذه العبارات القليلة الواضحة لخّص وزير الدفاع الأميركي استراتيجية الولايات المتحدة في العراق وبلاد الشام، الجنرال لم يقل جديداً عن استراتيجية واشنطن في المنطقة فهي ذاتها منذ ورثتها عن الإمبراطورية البريطانية بعد غياب الشمس عن ممتلكاتها في آسيا وأفريقيا نهاية خمسينيات القرن الماضي. من أجل هذا الهدف خيضت حروب كثيرة ونشأت أحلاف وأقيمت «صداقات» في المنطقة تحت عناوين كثيرة تتقدمها شعارات الحرية والاستقلال والديمقراطية في مواجهة المدّ القومي العربي أيام عبد الناصر والبعث وحوصرت سوريا والعراق بحلف يمتد من باكستان مروراً بإيران وصولاً إلى تركيا من دون أن ننسى إسرائيل التي لم تكن عضواً رسمياً في الحلف لكنها كانت أكثر المستفيدين منه.

لم يعمر حلف بغداد طويلاً، لكن أهدافه لم تتغير حتى الآن. المتغيّر الوحيد رسم بالدم وبالصراع الطائفي والمذهبي الذي حلّ مكان الأيديولوجيا القومية وأصبح الأداة الفعالة في الحروب الأهلية، تستغله الدول الاستعمارية السابقة والحالية في تنفيذ استراتيجيتها وقد نجحت إلى حدود كبيرة في العراق وسوريا واليمن وليبيا. وتخوض هذا الصراع دول إقليمية لا تقل طموحاتها عن الطموحات الأميركية ويشكّل التقاء مصالح الطرفين فرصة ثمينة للولايات المتحدة لتفرض برنامجها على الحلفاء الذين يعتقدون أن في استطاعتهم تحقيق ما يريدون متناسين أن المصالح قد تتعارض في بعض الأحيان، خصوصاً عندما تكون اللعبة كبيرة في حجم تغيير الخرائط في كل

الشرق الأوسط، ومتوهمين مثل حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا أن الأيديولوجية الإسلاموية تستطيع مواجهة الخطر المقيم في عقر دارهم، فها هي أنقرة تقع في «الفخ الكردي» الذي نصبته للعراق وها هم الإرهابيون الذين صدّرتهم إلى سوريا يعودون إلى الأناضول وما بعده. وتشكّل هزيمتهم في نينوى والرقة معضلة حقيقية لمشغليهم السابقين. إذ بات على الجيش الأميركي إقفال الحدود السورية – العراقية التي ألغاها «داعش» عام 2014 لمنع التواصل بين الدولتين المتحالفتين مع إيران ومنع مسلمي «الحشد الشعبي» الذي تدعمه من السيطرة على الحدود وتكريس نفوذ طهران في هذه المنطقة، نفوذ يتيح لها التواصل مع دمشق وبيروت وتغيير المعادلات.

تعتقد الولايات المتحدة أنها بعد عودتها إلى احتلال العراق ومساعدة الحكومة في تأهيل الجيش والانخراط المباشر في محاربة «داعش» قد أصبحت في موقع يسمح لها بفرض سياستها على بغداد من خلال المساعدات توصي «مجموعة عمل مستقبل العراق» (تضم عشرات الاستراتيجيين الأميركيين والعراقيين برئاسة السفير السابق ريان كروكر) واشنطن بدعم الاقتصاد العراقي ومساعدة رئيس الوزراء في مواجهة المتطرفين وإحياء اتفاق «الإطار الاستراتيجي» الذي ينص على التعاون بين البلدين في مختلف المجالات والتوسط بين بغداد وأربيل لتسوية الخلافات المتفاقمة بينهما لأن أي نزاع عسكري سيجر إليه إيران وتركيا ويخلق أزمات جديدة تستفيد منها طهران.

لم يخطط الحلفاء لما بعد غزو العراق معتقدين أن قواهم العسكرية وحدها كفيلة بفرض سياساتهم وتحقيق أهدافهم الاستراتيجية فوقعوا بآلاف الأخطاء باعتراف وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس؛ من هذه الأخطاء تسليم الحكم لحلفاء إيران والأكراد فيما كان هدفهم المعلن عزل طهران ودمشق وإقامة حكم موال لهم في بغداد وها هم الآن يخططون لما بعد أفراد «داعش» الذين سهّل عودتهم إلى بلاد الرافدين للقضاء على النفوذ الإيراني في المنطقة، لكنهم لم يأخذوا في الاعتبار مصالح حلفائهم خصوصاً تركيا التي لا تستطيع تحمّل مساعدتهم الأكراد الذين يهددون وحدتها فضلاً عن وحدة العراق وسوريا فيما البيت الأبيض مصرّ على دعمهم للمحافظة على مكاسبه كما قال الجنرال ماتيس ومثلما تنص توصيات كروكر.

«دولة كردستان» مؤجلة

هل فات أوان تأجيل الاستفتاء على انفصال كردستان؟ رئيس الإقليم مسعود البارزاني ربط التأجيل بضمانات يستحيل أن تقدّمها بغداد أو أي طرف إقليمي ودولي يريد ضمانات لإجراء هذا الاستحقاق بعد أشهر أو سنة، أي بعد انتهاء الحرب على «داعش». هذه الحرب هي ذريعة التي يلجأ إليها معظم المعارضين وليس الرافضون بالمطلق. يرون أن الظروف ليست ملائمة. لو قدّموا هذه الضمانات اليوم مثلاً لا تعود هناك حاجة إلى استفتاء على استقلال ينشده جموع الكرد لأن الضمانات تعني ببساطة الموافقة سلفاً على انفصال الإقليم. وعلى رغم اصطفاف حشد من المعترضين الذين تتفاوت لهجات مواقفهم، لم يعد بإمكان الزعيم الكردي التراجع. صدقيته وقيادته ومستقبله على المحك. ويرى معظم مواطنيه أن الظروف التي لا تلائم الآخرين اليوم هي نفسها تلائم أهل كردستان. وقد تساءل قبل مدة متى يكون التوقيت مناسباً؟ فكلما عبّر الكرد عن رغبتهم في تأسيس كيانهم المستقبلي كانوا يواجهون بمقولة إن الظرف ليس مناسباً! وقد رفع غلاة خصومه نبرة التهديد والتلويح باستخدام القوة ولجأوا إلى التخويف من بحور من الدماء في الإقليم. وساق كثيرون اتهامات له بأنه يريد التغطية على فشل إدارته وتجديد رئاسته بعدما انتهت ولايته قبل سنتين ويرفض تسليم الراية.

غالبية الكرد ترى الظروف الحالية فرصة قد لا تتكرر. كان مصير مثل هذا الاستفتاء في السنوات والعقود الماضية بيد أربعة أطراف إقليمية أثبتت قدرتها على إحباط أي محاولة في هذا الاتجاه، فالدول الأربع تركيا وإيران والعراق وسوريا يتوزع فيها الكرد مكوًّنا كبيراً لا يستهان به. وكانت ولا تزال ترفض مجرد التفكير في تغيير جغرافيتها وخريطتها، ولا حاجة إلى التذكير بما عاناه هذا المكوّن ولا يزال من اضطهاد وعذابات ومرارات من تقسيم المنطقة بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني إثر سقوط السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى فضلاً عما عاناه تحت

نير السلطنة أيام سطوتها. ولا حاجة إلى التذكير بمحاولاته الفاشلة لإقامة دولة مستقلة على غرار باقي شعوب المنطقة. لكن الظروف تبدلت اليوم في كردستان وفي مناطق شمال شرقي سوريا وتبدلت في الشرق الأوسط كله. فقد عاش الإقليم منذ حرب تحرير الكويت، في شبه استقلال عن العاصمة العراقية، كما أن ما تعانيه البلدان الأربعة التي كانت من أشدّ المعترضين على انفصال الكرد هو من قلّص خيراتها وقدراتها.

العراق يعيش تفككاً داخلياً قد لا يكون له علاج لا في المستقبل القريب ولا البعيد. وفوز الكرد بدولة مستقلة سيفاقم هذا التمزّق بين مكوّناته. سيعزّز حراك أهلة السنّة العرب لإقامة فيديراليتهم وإن بدا أنّ أوانها قد فات. أحزابهم وقواهم السياسية مشتتة ولا قدرة لها على المساهمة في منع المساس بوحدة البلاد، مثلما هي عاجزة عن فرض رؤية واحدة لإدارة المحافظات الغربية والشمالية. حتى أن بعض العشائر العربية نادت بأن ما يشمله الاستفتاء للتخلص من سطوة القوى الشيعية التي تستأثر بالسلطة. وكذلك لن يكون وقع التصدع سهلاً على تحالف القوى الشيعية المتصدع أصلاً. فبعض أحزابهم يحاول التملص من قبضة إيران. كما أن انقسام «حزب الدعوة» تكرّس عملياً على وقع الاتفاق الذي أبرمه «حزب الله» مع «داعش» لنقل مقاتلي «التنظيم» من الحدود اللبنانية – السورية إلى مناطق محاذية لحدود العراق. لذلك لا تملك بغداد من أدوات القوة لمنع الاستفتاء أو الانفصال. ومهما ساقت من اعتراضات واتهامات للكرد بأن الدستور منحهم نسبة مشاركة تفوق نسبتهم السكانية في البلاد، وهم يحتلون مواقع مهمة في الدولة من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الأركان وعدد من الوزراء، فإن قادة الإقليم يرددون بأن مواقعهم صورية لا سلطة قرار لها. كما أن الحكومة المركزية منعت وتمنع عنهم حصتهم من الموازنة العامة. في أي حال موضوع الاتهامات المتبادلة طويل ومعروف، ويتحمل الطرفان المسؤولية عما آل إليه الوضع. فالكرد أفادوا من مشاكل نظام المحاصصة الذي أرساه الأميركيون إثر الغزو وعززوا مواقعهم في الأقاليم. وأفادوا أيضاً من «تحالفهم» الظرفي مع الأطراف الشيعية مثلما أتاحت لهم المساهمة الفاعلة في الحرب على «داعش» فرصة مدّ سلطتهم إلى مناطق متنازع عليها.

وسوريا ليست أفضل حالاً. إنها تعيش اليوم على وقع تقاسم خريطتها مناطق نفوذ بين القوى الكبرى الدولية والإقليمية. وتعيش تركيا على وقع أزمات في عدد من الجبهات داخلياً وخارجياً ليس أولها وآخرها قضية الكرد الذين عادوا وإياها إلى تجديد الحرب والقتال في أكثر من مكان، وهي أمام منعطف تتحول فيه هوية الدولة وشبكة علاقاتها التقليدية حتى بات يخشى أن يدمّر حزب العدالة

والتنمية كل ما بناه في السنوات الأخيرة. إضافة إلى ذلك قد لا تحتمل تركيا وقف تدفق مئات آلاف البراميل يومياً من كردستان غير خط جيهان. ناهيك عن أن حجم التجارة التركية مع الإقليم يربو على ثمانية بلايين دولار سنوياً. فهل تجازف حكومة حزب «العدالة والتنمية» بهذه المكاسب الاقتصادية؟ يقود ذلك إلى أن دول المنطقة المعترضة لن يكون يسيراً عليها تنفيذ تهديداتها بعمل عسكري منسق لمنع الكرد من تحقيق استقلالهم. بل إن الحضور العسكري الروسي والأميركي تحديداً في المنطقة لن يكون خارج أي حسابات أو مغامرات من هذا القبيل. فاعتراض واشنطن على توقيت الاستفتاء وليس على حق الكرد في تقرير مصيرهم ومستقبلهم، وكذا موقف أوروبا عموماً. ويمكن وضع هذه المواقف الدولية المعترضة اليوم في خانة مسار تاريخي منذ اتفاق «سايكس بيكو» أي رفض تغيير الخرائط إذ لا تحتاج هذه الدول، في عزّ الحرب على «داعش» وقبل ذلك في ظلّ التحولات الدولية الكبرى، وفي ظلّ الصراع على بناء نظام دولي وإقليمي، إلى مزيد من المشاكل قد تنجم عن إعادة رسم حدود جديدة للدول في المشرق العربي. فمثل هذه المغامرة قد تنسحب على دول أخرى. هذا التنوع الديموغرافي والإثني والمذهبي في المشرق ليست إيران أو تركيا بعيدة عنه. كما أن تلويح أنقرة بحصار اقتصادي لكردستان ووقف التعاون في مجال الطاقة إذا انفصلت قد لا يجد صدى، فالمجتمع الدولي لن يتفرج على طوق خانق يقود إلى تجويع الناس ويهدد حياتهم. وتبقى واشنطن أقرب حليف للكرد صاحبة الكلمة العليا ولن تسمح بتوجيه ضربة عسكرية إليهم، بل يمكنها الضغط عليهم لتأجيل إعلان الدولة... إلى حين.

تبدو إيران أكثر المعترضين تشدداً، لكنها تخوض اليوم حروباً لترسيخ مشروعها في الشرق الأوسط كله، من العراق إلى لبنان مروراً بسوريا وما بقي من فلسطين واليمن أيضاً، ولا بدّ لها في النهاية من النظر إلى مصالحها الخاصة. وعلى رغم موقفها العلني الرافض بشدة والمحمّل بالوعيد والتهديد، قد لا تكون مستعدة لفتح جبهة جديدة ومشاكل إضافية. فلها أكرادها أيضاً الذين قد لا يسكتون في حال التحرك ضد كردستان، وهم يهادنون اليوم لأن لهم مصلحة في المشاركة في الصراع على سوريا. ولذا قد لا تجد أيضاً مبرراً لتدمير شبكة مصالحها مع الإقليم. وكانت سبّاقة في نجدته بالسلاح عندما توجّه إليه «تنظيم الدولة» غداة احتلاله الموصل. فعلاقاتها مع السليمانية مقر سلطة حزب الاتحاد الوطني، تاريخية لا يمكن المغامرة بها. مثلما قد لا يصح هذه المرّة الرهان على تأليب الكرد بعضهم على بعض، كما حدث في مناسبات وظروف أخرى. صحيح أن حزب الاتحاد يبدي بعض أجنحته اعتراضاً على توقيت الاستفتاء، ويصر على ترتيب البيت الداخلي

للكرد. وكان اقترح قبل ثلاثة أشهر «خريطة طريق» لحلّ المشاكل في الإقليم والتفاهم مع بغداد لكن الصحيح أيضاً أن الحزب يرفع منذ يوم تأسيسه شعار العمل من أجل كيان مستقل للكرد وهو يشارع رسمياً في المجلس الأعلى للاستفتاء، وقد زار ممثله مع وفد المجلس بغداد ودول الجوار وبينها طهران للتسويق لهذا الاستحقاق. حتى القوى الإسلامية لا تعترض كلها. فالاتحاد الإسلامي الكردستاني (رابع قوة في الإقليم) وأحزاب إسلامية أخرى، تنادي بالاستفتاء باستثناء «حركة التغيير» (القوة الثانية) التي تخوض صراعاً مع قيادة الإقليم؛ عموماً يصعب على جموع الكرد أن يقفوا بخلاف عواطفهم وطموحاتهم التاريخية بإقامة وطن قومي. وقد لا تنجح وساطة الجمهورية الإسلامية بين بغداد وأربيل لإعادة المياه إلى مجاريها، هل تنجح وإيران تهدد كل يوم وهدفها طيّ صفحة الاستفتاء وليس تأجيله؟

يبقى أن الاستفتاء لن يقود إلى إعلان الاستقلال في اليوم التالي، سيستغرق الأمر أشهراً وربما أكثر من سنة. ثمّة مشاكل وقضايا يجب أن تُحَلّ بالتفاهم بين أربيل وبغداد، مثل قضايا النفط والمياه والحدود النهائية والمناطق المتنازع عليها، إضافة إلى مستقبل العرب المقيمين في الإقليم ووضع الكرد في باقي المحافظات العراقية، أي أن 25 أيلول هو موعد للاستفتاء وليس موعداً لإعلان الدولة المستقلة. حتى كركوك لن تعني مشاركتها في هذا الاستقلال أنها ستؤول تلقائياً إلى أراضي الدول الجديدة. بل إن مصيرها والمناطق المتنازع عليها، كما قال البارزاني يخضع للمادة (140) من الدستور لكن حقيقة الموقف الكردي أن المدينة وهذه المناطق التي ساهمت «البيشمركة» في تحريرها من «داعش» ستبقى بيد الكرد. وهذا ليس وحده ما سيؤسس لنزاعات وحروب في المستقبل القريب والبعيد. ذلك أن انفصال كردستان، مهما هوّن الأمر أهل الاستفتاء العقيد، سيسهل على المعترضين من دول الطوق ترسيخ أقدامهم في ما استحوذوا حتى الآن واقتطعوا من المشرق العربي. وسيفتح الباب واسعاً، بعد دحر «داعش» أيضاً لصراعات جديدة مذهبية وطائفية فهل يكون الحدث المسمار الأخير في خريطة «سايكس – بيكو» لتنشأ خرائط بديلة للمشرق كله؟

أي عراق للأكراد

هناك فارق كبير بين انتقادين لأكراد العراق: الانتقاد الذي يتحفظ على الاستفتاء وعلى الدولة تالياً، بسبب الظروف أو القدرات أو المعطيات الاستراتيجية أو النظام نفسه والانتقاد الذي يرفض من حيث المبدأ قيام دولة لأكراد العراق، يرفضه اليوم أكثر من أمس. يرفضه دائماً وبالمطلق.

الانتقاد الأول يقع في السياسة والثاني في الجوهر.

أصحاب الانتقاد الثاني يقرنون أية استقلالية كردية بتفكيك العراق وبإنشاء إسرائيل أخرى هي في الحد الأدنى، حليفة إسرائيل الصغرى، الحجج التكرارية هذه يزيدها فقراً حال التفكك غير المعلن الذي يعيشه العراق راهناً، وتعيشه المنطقة عموماً فضلاً عن اتساع رقعة التسليم بفشل نظام الدولة والاجتماع القائمين في المشرق العربي.

أهم من هذا أن أصحاب الحجج المذكورة لا يبدون معنيين بتاتاً برأي أكراد العراق في أحوالهم وهم طبعاً غير معنيين بمحاورتهم في رأيهم رغبة منهم في تغييره، أو تعديله أو الوصول إلى تسوية معه.

هذا التجاهل يبلغ ذروة إقناعه حين لا يكون هناك عراق قابل لتقديمه مرجعاً صالحاً يركن إليه ولا يمكن أن يكون هناك عراق قابل أن يصير وعداً بمستقبل يخالف الماضي. فأي عراق هو ما يغري الأكراد: عراق عبد الكريم قاسم حين بدأت حرب السلطة المركزية على الشمال؟ عراق بعث 1963 حين استعين بقوات سوريا لإخضاع الشمال؟ عراق عبد السلام عارف حيث عقد اتفاق 1964 ثم انهار؟ عراق أحمد حسن البكر حيث عقد اتفاق 1970 ثمّ انهار؟ عراق صدام حسين

بالأنفال وحلبجة؟ عراق ما بعد 2003 حيث الخلاف الضاري على معنى «الفيديرالية» في موازاة توطد «الهيمنة الشيعية العربية» كمحاكاة مقلوبة لـ «الهيمنة السنية العربية» السابقة؟

هذه الأنظمة جميعها وعلى مدى ستين عاماً، اختلفت فيما بينها كثيراً. اختلفت سياسياً وأيديولوجياً وفي تمثيلها الاجتماعي والطائفي. لكنها مع هذا حافظت على أمر مشترك؛ إخضاع أكراد الشمال. و«الصدف» حين تتكرر كل هذا التكرار تغدو «قانوناً».

لقد عانى الأكراد على يد الوطنية العراقية في عهد قاسم لأنها اعتبرتهم الغرفة الملحقة بالبيت العراقي. لكنهم عانوا أكثر كثيراً على يد العروبية العراقية للبعث، قبل أن تنتقل العهدة إلى الشيعة السياسية في تمايزها المزدوج، القومي والطائفي عنهم. والحال أنه منذ انهيار السلطنة العثمانية التي استبعدت الأقليات غير المسلمة، فيما وفرت رابطة عابرة للقوميات بين المسلمين، لم تنشأ علاقة متوازنة وعادلة تجمع بين مسلمي العراق، ناهيك عن أقلياته غير المسلمة. وقبل كل حساب وبعده لم يدخل الأكراد في العراق الحديث مختارين، لقد قصفتهم الطائرات البريطانية كي يصبحوا عراقيين.

لكن هل يمكن القول مثلاً إن المستقبل يتكفل إنتاج صيغ ومؤسسات وقنوات مشتركة؟ التجربة تقول العكس تماماً: ففضلاً عن الدولة والجيش، ناهيك عن السكن، لا يوجد جسر يجمع الحزب الشيوعي العراقي مثلاً الذي حضن ذات مرة تمثيلاً كردياً معقولاً، يكاد يتبخر. وإلى انفجار الهويات في العراق وسائر المنطقة، يمت تاريخنا الحديث بأكثر من صلة إلى تقليد يرجع إلى «الاتحاد والترقي» آنذاك انعقد تحالف بين إصلاحيي الترك وإصلاحيي الأقليات لكن ما أن حصلت ثورة 1908 حتى افترقت الطريقان: الترك كان همهم الحفاظ على إمبراطورية متداعية والآخرون همهم نيل حقوقهم، الأولون كانت قوميتهم مشرّعة على الاستبداد، الأخيرون قوميتهم مشرّعة على طلب الحرية والمساواة.

هذا التقليد اشتغل طويلاً ولا يزال يشتغل. وهذا من الأسباب التي أضعفت النسيج الوطني لمجتمعاتنا كلها، كما أضعفت ثوراتنا ومحاولاتنا للإصلاح جاعلة كل سياسة تتقاطع مع رداءة الاجتماع الوطني في كل بلد من بلداننا.

فلماذا ووراءنا كل هذا العبث، وكل هذا الدم، نمسك بالأكراد من أعناقهم ونصرّ عليهم ابقوا معنا في هذا السجن بوصفكم خدّام المساجين؟ ابقوا معنا وإلاّ فأنتم خونة!

حروب «الحدود الكردية»
في العراق وسوريا

الاستفتاء على استقلال كردستان، موعده يوم الاثنين 25 أيلول 2017. لم تفلح الوساطات ولا المناشدات في ثني رئاسة الإقليم عن هذا الاستحقاق. بات مستقبل مسعود البارزاني على المحك. لا يمكنه التراجع لأنه سيخسر كل شيء ومعه الكرد أيضاً. لم يعد في حساباتهم التراجع عن الانفصال، خصوصاً بعد تأييد البرلمان في أربيل هذه الخطوة بالإجماع، وإن قاطع عدد من نواب «كتلة التغيير» و«الجبهة الإسلامية». حتى هذه المقاطعة لا تعني رفض جمهور هاتين القوتين الاستقلال. الأمر يتعلق بخلافات حزبية داخلية معروفة بين رئيس الإقليم المنتهية ولايته وهذين الحزبين. وبعيداً من التهديدات الإقليمية المحمومة، خصوصاً من جانب تركيا وإيران فإن المساعي الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لم تثمر حتى الآن. لو نجح تسويق البديل الذي قدّمه المبعوث الرئاسي الأميركي للحرب على «داعش» بريت ماكغورك وسفراء غربيون، لكان صرف النظر عن إعادة تفعيل مجلس نواب الإقليم، لم تقدّم الضمانات التي طالب بها البارزاني لأنه كان ولا يزال يريد خطوة متقدّمة تفوق بمفاعيلها الاستفتاء. وحتى الكونفدرالية فات أوانها على الأرجح بديلاً معقولاً غير الذهاب نحو الانفصال يُعد انتقاصاً من رصيده الشعبي. لم يرض بالتأجيل سنتين على أن تناقش هذه القضية في الأمم المتحدة، ما لم تقر بغداد صراحة بحق الكرد في تقرير المصير مقروناً بضمانات دولية، وما لم تحدّد المنظمة الدوية نتيجة هذا النقاش موعداً جديداً لهذا الاستحقاق.

الثابت أنه لم يعد مطروحاً في أجندة كردستان طي صفحة الاستفتاء والعودة إلى طاولة الحوار لا مع بغداد ولا مع غيرها من عواصم إقليمية ودولية معنية، تأجيل الاستحقاق من دون بديل حقيقي يعني ببساطة انهيار كل ما بناه البارزاني في مسيرته السياسية. علماً أن ما قدّمه ماكغورك

نفت الناطقة باسم الخارجية الأميركية عمله به. الاقتراح صاغه وزير الدفاع الجنرال جيمس ماتيس بعد زيارته الأخيرة أربيل، بالتفاهم مع مستشار الأمن القومي هربرت ماكماستر. ووضّح تماماً أن واشنطن تقريباً تسميه الطموحات المشروعة للكرد، لكنها تخشى أن يترك هذا الاستحقاق في هذا التوقيت بالذات آثاراً سلبية على الحرب ضد «تنظيم الدولة» ولا يمكنها الذهاب بعيداً في الضغط على الإقليم حليفها الرئيس وشريكها المضمون في الحرب على «داعش». أما أن تكرّر حرصها على وحدة العراق فمثل هذا قالته إدارة الرئيس جورج بوش الأب مع بدء انهيار الاتحاد السوفياتي حيث شددت على وجوب بقاء الاتحاد لكنها سرعان ما بدّلت رأيها وكان ما كان من أمر الكتلة الشرقية، والثابت أيضاً أن البارزاني أظهر عزيمة وصموداً في صراع الإرادات. وتمكّن من فرض خيار الاستفتاء على جميع المعترضين. حتى الاتحاد الوطني الذي كان تردّد في البداية لم يجدا بداً من الاصطفاف خلف هذا الاستحقاق. وسيمنحه الاستفتاء مزيداً من الشرعية الشعبية لتكريس زعامة بلا منازع. وهذا ما سيعزّز موقعه في مفاوضات لا مفرّ منها لاحقاً مع بغداد وأنقرة وطهران يدعمه رأي عام واسع. أما التلويح بالحرب والوعيد بالويل والثبور فيبقى من باب التهويل. لا يبدو أن ثمّة طرفاً يستطيع اللجوء إلى القوة خلال أيام لفرض تأجيل الاستحقاق أو إلغائه. بل لا مصلحة لأحد في مثل هذا الخيار. فلا الكرد أعلنوا استقلالهم بعد ولا هم أعلنوا الحرب على بغداد، ولا الحكومة العراقية في داردان توقّف حربها على «داعش» والانصراف عن مشكلاتها الجمة من أجل شنّ مواجهات ميدانية تعجّل في إعلان الاستقلال. جلّ ما يمكن التفاوض عليه في الأيام القليلة الباقية قبل الاستفتاء هو البحث عن إمكان تأجيله في كركوك والمناطق المتنازع عليها، وهو أمر يبدو مستبعداً في ضوء تصعيد البارزاني لهجته. فقد أعلن في إحدى جولاته قبل أيام أنه لن يقبل التفاوض على حدود كردستان، والعودة إلى «حدودنا في عهد حزب البعث» كما أن بغداد ستستمع إلى رأي إيران.

وحتى إيران التي يرى غلاة قادتها أن الاستفتاء «مشروع صهيوني» هو المرحلة الأولى في «مؤامرة تقسيم العراق وقيام إسرائيل جديدة» ليست في وارد استخدام القوة لإرغام الكرد على إلغاء الاستفتاء. قد لا ترى بداً في المرحلة التالية للاستحقاق من جوار مع قيادة الإقليم للحصول على ضمانات لحدودها. وهي لن تكون مثلها مثل تركيا بمنأى عن أي حريق كبير يندلع في كردستان أو على حدوده. فلهذا كردها ولتلك أيضاً، وقد وفّرت لهم الحروب المشتعلة في الإقليم، كل أنواع السلاح ووفّرت لهم الخبرات القتالية اللازمة. وفي ظلّ الصراعات الدولية والإقليمية على المنطقة ستكون هناك قوى وهبات خارجية جاهزة لمدهم بما يحتاجون من دعم، حتى رهان بعضهم على

حزب العمال وعلاقته الجيدة مع «الحشد الشعبي» قد لا تفيد. فالهدنة القائمة بين طهران والقوى الكردية القريبة من الحزب مردّها إلى رغبة الطرفين في اقتطاع حصته من الجغرافيا السورية. علماً أن الفرع السوري للعمال الكردي تمر تجارته من النفط السوري عبر كردستان. وليست لديه مصلحة في أي مشكلة مع أربيل. وأبعد من ذلك كيف للحزب الديمقراطي الكردي أن يعرف توجّه الإقليم نحو الاستقلال وقد دعت الهيئة التنفيذية لـ «الفيديرالية الديمقراطية لشمال سوريا» إلى المشاركة في الانتخابات بعد أيام؟

لم يعد يفيد التوقف عند تحديد المسؤوليات عمّا آل إليه الوضع في العراق. صحيح ما يسوقه البارزاني عن استئثار بغداد بالسلطة وتحويل الدولة دولة دينية والكرد يريدونها كما في الدستور دولة مدنية ولا يرغبون في أن يكونوا خدماً. لكن ما يسوقه له خصومه صحيح أيضاً فهو ساهم في نظام المحاصصة وأفاد من الدعم الأميركي، وكذلك من الثنائية الكردية الشيعية التي أدارت الحكم إثر سقوط نظام صدام حسين. ولا شك في أن الإقليم لم يجد أي مصلحة في أن يكون «تكتلاً عربياً» واسعاً يحول دون تحقيق طموحات الكرد في الانفصال. ولم يكن يعنيهم قيام حكم قوي في بغداد يكرّر التجارب السابقة معهم. وهم على حق في ذلك. وحتى أعتى مناوئيهم زعيم «دولة القانون» نوري المالكي وفروا له ولاية ثانية. بل حالوا دون نزع الثقة عنه عندما تنادت قوى عدّة لإطاحته. على رغم أنه وجّه إليهم تهديدات واضحة وحشد قوات من الجيش الذي أشرف على بنائه على حدود الإقليم ملوِّحا بالحرب. ولن تكون هناك ترجمة لما يرفع من شعارات عن «وحدة» عرب العراق بمواجهة الانفصال، فالصراع المذهبي لم يبق شيئاً من وشائج هذه الوحدة. حتى أن مجاميع سنية عدّة تلوذ بالإقليم، وبعضها يدعو إلى شمله بالاستفتاء.

الأيام السبعة الفاصلة عن موعد الاستفتاء حافلة بالغموض وبكثير من الأسئلة عن اليوم التالي لهذا الاستحقاق وكذلك عن اليوم التالي لهزيمة «داعش». ليس واضحاً مشروع الحوار الذي سيقوم بين بغداد وأربيل في شأن الاستقلال، وما هي آليته ومن يعلن، وما هي القضايا التي سيشملها هذا الحوار وأبرزها الحدود هذا إذا تجرأت حكومة حيدر العبادي المقبل على انتخابات مصيرية على بدء حوار في هذا الشأن. علماً أن الكرد لا يبدون ولن يبدوا أي مرونة في احتمال التنازل على الحدود الجديدة التي رسموها في أثناء مشاركتهم الحرب على «داعش» خصوصاً كركوك التي ستشكّل بنفطها عماد اقتصاد الدولة الوليدة. وقضية الحدود هي المحك لمستقبل العلاقة بين بغداد وأربيل بعد سقوط آخر معاقل «تنظيم الدولة» فهل تتنازل المكوّنات العراقية الأخرى من عرب

وتركمان وأقليات أخرى عن هذه المناطق بسهولة؟ والأمر نفسه بدأ يطرح في سوريا أيضاً مع استعداد كردها لانتخابات في إطار فيديرالي يستقلون فيه بإقليمهم، ولا يبدو أن دمشق يمكنها مواصلة التنسيق معهم بعدما شارفت الحرب على «تنظيم الدولة» وبقية الفصائل نهايتها في بلاد الشام. وبدأت نذر المواجهة بين «قوات سوريا الديمقراطية» بغالبيتها الكردية وقوات النظام في السابق إلى دير الزور ومنها الحدود مع العراق، قد تكون النزاعات الحدودية عنوان الحروب المقبلة للكرد مع شركائهم «السابقين» في كل من العراق وسوريا وربما في إيران وتركيا.

المواجهة تقترب في العراق

يكشف الاستفتاء الكردي حول الاستقلال في العراق يوماً بعد يوم حجم الهاوية التي تفصل بين العراقيين لا بل بين العرب والأكراد في الإقليم. فالأصوات العربية المؤيدة للاستفتاء قليلة وخجولة ومقيّدة، فيما رفع اقتراب الموعد من منسوب الخطاب القومي الكردي ما جعل المناسبة منصّة تراشق قومي غير مسبوق من الجماعتين على ضفتي الحدث.

لكن الاستفتاء كشف أيضاً عن تفكك آخر، ذاك أن العراق الذي تحصل في رحابه معركة كبرى ضد «داعش» تخوضها قوى ملتبسة الهوية الوطنية والمذهبية، دولة تتخبط في أكثر من وجهة فشل، فشل اقتصادي بفعل تداعي أسعار النفط، وفشل سياسي كشفته انقسامات على مختلف المستويات وفشل سيادي يتمثل في تصدر نفوذ قوى إقليمية قراره السياسي. وجاء الاستفتاء ليدفع عناصر الوهن هذه إلى أقصاها. فالسجال الذي يحف بالحدث حمل على لغة سياسية وانقسامية تشعر المرء بأن عراق سايكس بيكو لم يلتئم يوماً وأن الخطاب «الوحدوي» القسري والدموي كان حاجة هذه الوحدة التي تترنح اليوم.

هناك رفض عربي عميق ثقافي وقومي وسياسي لأي خطوة كردية نحو الاستقلال. في العراق اختبر هذا الأمر على نحو قاطع، وفي سوريا تلوح مؤشرات مشابهة. الأصوات العربية المؤيدة لحقّ الأكراد في تقرير مصيرهم خافتة ومشروطة ومدانة على نحو مضاعف. لا بيئة تستقبلها بصفتها صوتاً يملك حق الاختلاف، وهي إن وجدت فهي امتداد للصوت الإسرائيلي الذي أعلن وقوفه إلى جانب استقلال الأكراد. وفي مقابل هذا كشف الاستقلال أيضاً عن شوفينية كردية أعلنت أنّ رغبتها في الاستقلال صادرة عن صوابية كردية في الانفصال عن الشر، فماذا لدى

العرب سوى المذهبية و«داعش» والحشد الشعبي؟ الاستقلال وفقها لحظة افتراق عن هذه المؤشرات الجوهرية في الثقافة العربية.

لا أكراد مع الاستقلال إلاّ بصفته القومية والسلبية. بصفته مغادرة لحاضنة عربية، ولا عرب ضد الاستقلال إلاّ أن الأخير خطوة باتجاه ضرب هيمنة تاريخية وثقافية. السجال في محيط الحدث ومن حوله يؤشر إلى ذلك. اللغة التي يستعين بها طرفا السجال ترد الانقسام إلى أصله في لاوعي الجماعتين، إذ تخرج الكلمات من الصدر مباشرة إلى اللسان، من دون عبورها في العقل، وهذا تمرين على قساوته وفضاضته وخطورته مفيد أيضاً، ذاك أنه يزيح عن المشاعر كمًّا هائلاً من التقية التي كانت مارستها الجماعات في المنطقة حيال بعضها البعض على مدى قرون.

شوفينية عربية في مقابل شوفينية كردية، شوفينية السلطة المتداعية في مقابل شوفينية الضحية المستعدة للانقضاض. لا مكان للمجاملات والصداقات التي انعقدت حول هذه العلاقة المريضة. الكل كشف عن وجهه. الكل قال كل شيء حيال الآخر. العربي مستعمر قبيح ومتخلف والكردي لا يستحق أن يحكم نفسه وأن يستقل فيها.

أيام قليلة تفصل عن موعد الاستفتاء. ثلاثة نهارات وأربع ليال وهذا وقت كان لمشغّلي خطاب الكراهية. ثمّة حكومات أربع سيهزها الحدث وثمّة جماعات كردية أربع تنتظره.

المواقف تسير على نحو تصاعدي، وكل يوم يحمل ذروة جديدة في الانقسام. الجميع خائف. الأكراد لم يعد يمكنهم أن يتراجعوا، والعرب والأتراك والإيرانيون كل يشعر بأن خطر الانشقاق الكردي سيهز كيانه. الجماعات متماهية على نحو غير مسبوق مع مواقع حكوماتها. مسعود البارزاني نجح في جذب القوى الكردية المعترضة أصلاً على تفرّده في السلطة وفي القرار، والحكومة العراقية (الشيعية) نجحت في اجتذاب السنة الذين تضطهدهم، خطر انقسام يؤشر إلى مواجهة وربما إلى حرب. الاستفتاء اختبار لمستوى انقسام لم تختبره أجيال جديدة، العروبة إذاً معطى ليس «وهمياً» والكردية في المقابل تغذّت على هذه الحقيقة وانبعثت على نحو مشابه.

الوقت لم يعد يتسع لصوت العقل ولمراجعة في المواقع والمواقف. الأكراد لا يستطيعون أن يتراجعوا والحكومات من حولهم لا تتحمل استقلالهم. المواجهة لن يحول دونها سوى اختراق أميركي لخط الانقسام الملتهب وهذا ما لا يلوّح به حتى الآن.

عراقيل أمام الاستفتاء
في كردستان العراق

تأتي خطوة قيادة إقليم كردستان العراق نحو إجراء استفتاء عام وأجواء المنطقة وعموم الإقليم ملبّدة بالغيوم السياسية الكثيفة وهي تشي بصعوبة تقدير الموقف تقديراً دقيقاً وإلى أين ستذهب الأمور في ظلّ هذا التداخل والتشابك الهائل بين القوى الإقليمية والدولية.

ومع اقتراب تاريخ 29 أيلول/سبتمبر الحالي تتحول مدينة أربيل شمال العراق إلى مركز استقطاب للعديد من الشخصيات الدولية المؤثرة، التي تزورها بغية الحديث إلى رئيس الإقليم مسعود البارزاني والطلب إليه التراجع عن إجراء الاستفتاء المرتقب بقصد الانفصال التام عن بغداد. ولعل واشنطن هي أبرز الداعين إلى التأجيل تحت مبرّر أن الاستفتاء لا بدّ أن يؤثر سلباً على الحرب ضد تنظيم الدولة (داعش) فيما تجدّد أنقرة طلبها بإلغائه وتتفق في ذلك مع طهران تمام الاتفاق حيث تنظران معاً لعملية الاستفتاء باعتبارها تجاوزاً للخطوط الحمر.

ويبدو أن قيادة إقليم كردستان ذهبت بعيداً بقرارها إجراء الاستفتاء من أجل الاستقلال عن العراق واختارت توقيتاً أثار القلق وعدم الارتياح عند مختلف الأطراف الإقليمية وحتى الدولية حيث المعركة مستمرة حتى الآن ضد تنظيم داعش شمال العراق وسوريا، مع استمرار مرحلة تطهير محافظة نينوى (الموصل) من قوات وقدرات التنظيم. فالتوقيت الذي أعلنته قيادة إقليم كردستان للاستفتاء، اعتبره المراقبون وساسة العراق وحتى تركيا وإيران توقيتاً غير مناسب على الإطلاق حيث يأتي في ظلّ حالة «إنهاك مؤكد لقوى الدولة العراقية».

من الملاحظات التي يراها الكثيرون أنها لا تشجع على عملية الاستفتاء في كردستان العراق، أنّ المنطقة بأسرها بما فيها مناطق الأكراد شمال العراق، تهتز بفعل المتغيرات اليومية التي تشهدها تلك المساحة الجغرافية المحصورة بين العراق وسوريا وتركيا حيث الحرب اليومية ضد تنظيم «داعش» وتنظيم «جبهة النصرة» المنضوي تحت عنوان «هيئة تحرير الشام» في سوريا.

فالعديد من القوى الدولية المؤثرة وعلى رأسها واشنطن تتحفظ على موضوع الاستفتاء الكردي في شمالي العراق بل وتخشى من أن يشعل الاستفتاء صراعاً جديداً مع بغداد وربما مع دول مجاورة، وفي مقدمها تركيا وبصرف الانتباه عن الحرب الدائرة ضد الإرهاب في العراق وسوريا حيث تعتبر الجغرافيا السياسية الحالية لإقليم كردستان العراق والمواقف السلبية التي تتخذها الدول الإقليمية تجاه استقلال الأكراد في تلك المنطقة ضربات إضافية بحق مشروع الاستقلال الكردي وهو المشروع الذي تصفه تلك الدول الإقليمية بمشروع الانفصال عن الحكومة المركزية في بغداد. إن التلاقي التركي الإيراني الآن بما في ذلك التلاقي العسكري يفسر ما قلناه، لكن الملاحظ هنا أن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني ما زال حتى الآن يحمل مشروع الاستفتاء ويتبناه ويتجاهل نصائح الدول الكبرى شرقاً وغرباً. ويمضي قدماً نحو العمل من أجل الانفصال التام عن بغداد، وإعلان قيام الدولة الكردية في شمال العراق ومع ذلك هناك مؤشرات تتزايد بشأن احتمال تأجيل استفتاء كردستان المرتقب، إلاّ أن مسؤولين أكراداً يقولون إن البديل الوحيد الذي يمكن القبول به يتمثل بضمانات دولية رسمية باحترام نتائج استفتاء آخر يقام في المستقبل أو ضمان الاعتراف بتطلعات الأكراد.

وتكرّر الولايات المتحدة وإيران وتركيا ومعظم الدول العربية أنها لن تعترف بها بل ونصحت القيادة الكردية العراقية بالتراجع عن هذا القرار والقبول بالصيغة المعتمدة حالياً والتي تعطي «الإقليم الكردي» الاستقلال الذاتي في عراق موحّد وبالطبع لا نستطيع القفز عن النظام التاريخي الذي أحاق بالقضية الكردية في مناطق تواجدهم. فالشعب الذي قذفته الأقدار إلى الجبال، منذ التقاطعات بين دول تاريخية قوية هي إيران وتركيا والعراق يعاني مشكلة توزّعه بين ثلاث دول فكانت أقداره مثقلة بالتاريخ والجغرافيا والواقع السياسي وبالتالي فإن الحلول المطروحة التي يفترض أن توفّر العدالة لقضية الأكراد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع المحيط بالحالة الكردية تاريخياً وراهناً.

في هذا السياق تشير المعطيات المتوافرة أن سياسات وإدارة قيادة إقليم كردستان الاقتصادية لم تكن ناجحة البتة، فقد فشلت المشاريع الاقتصادية واتبعت سياسة نفطية خاطئة وعجزت قيادة إقليم كردستان عن بناء بنية تحتية استراتيجية وبالتالي فإن المنطقة الكردية من الشمال العراقي ليست جاهزة للاستقلال أصلاً، فيما قالت مصادر كردية مسؤولة إنّ «بغداد مستعدة لأن تحقّق أي شيء لإقليم كردستان كبديل لتأجيل الاستفتاء وأن عليها أن تكون مستعدة لمساعدة الأكراد على تخطّي أزمة مالية وتسوية ديون مستحقّة على حكومتهم» حيث يقدّر حجم تلك الديون بنحو 10–12 مليار دولار، أي تقريباً الموازنة السنوية لكردستان، علماً أن ديونها مستحقة لمقاولين نفّذوا أشغالاً عامة وموظفين حكوميين ومقاتلين من البيشمركة لم تصرف رواتبهم كاملة منذ شهور، بسبب تصرّف حكومة الإقليم بالنفط من دون الرجوع إلى بغداد. وكانت بغداد قد أوقفت دفعات التمويل من الميزانية الاتحادية العراقية لكردستان في عام 2014 بعد أن بدأ الإقليم بتصدير النفط بشكل مستقل عبر خط أنابيب إلى تركيا، علماً أن الإقليم كان يحصل على 17 من المئة ميزانية العراق السنوية والتي تعتمد على تصدير النفط من الحقول الجنوبية بشكل أساسي.

خلاصة القول تشير المعطيات الواقعية إلى أن الصعوبات الكبرى ما زالت تعترض طريق المشروع الكردي للاستقلال عن بغداد في الشمال العراقي. فالمناخ العام لا يساعد على الإطلاق مشروعهم للانفصال عن العراق بكيان تام الاستقلال والإصرار على السير بهذا الطريق كالسير على جمر النار المتّقد وهو ما يقتضي التعقل من القيادات الكردية في الشمال العراقي والانطلاق نحو خيارات أنجع وأكثر براغماتية من أجل مصلحة أكراد العراق في إطار وطن واحد وموحّد وحكم ذاتي متقدّم لهم في الشمال وتطوير أداء حكومتهم وبرلمانهم الخاص.

هل يرتفع علم
جمهورية مهاباد في كردستان

بعد الغزو الأميركي للعراق عام (2003) قررت إدارة الرئيس جورج بوش الابن تعيين «مفوض سام» بهدف الإشراف على تصفية نظام صدام حسين واستبداله بنظام ممثّل لمختلف شرائح المجتمع. ولما فشل «المفوض السامي» الأول في أداء المهمة الموكلة إليه، تمّ تعيين بول بريمر مكانه بعد تزويده بسلطات واسعة انتهت بوضع دستور جديد لنظام حكم جديد.

وكانت المفاجأة الكبرى التي عبّرت الإدارة الأميركية عن تصورها لحلّ العقدة الطائفية.. توزيع المناصب السيادية على النحو التالي: رئيس الجمهورية (كردي) رئيس الحكومة (شيعي) رئيس مجلس النواب (سنّي) في ضوء هذا التوزيع الطائفي اختير الكردي جلال طالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني رئيساً للجمهورية. كذلك اختار بريمر الكردي هوشيار الزيباري وزيراً للخارجية، الأمر الذي وضع في عهدته مصادر العلاقات الدولية.

وكان واضحاً من توزيع هذه المراكز أن واشنطن مهتمة بمنح الأكراد الفرصة التاريخية التي حرموا منها منذ سنة 1946. أي منذ أعلنت «جمهورية مهاباد» التي دعمها السوفيات وأنشئت في إيران برئاسة القاضي محمد. ولما انسحب السوفيات بعد فترة قصيرة دخلت القوات الإيرانية إلى هذه المنطقة لتطرد منها الأكراد وتلغي الجمهورية.

ومن أجل تغيير الواقع الجديد الذي نتج من تخلي السوفيات عن الأكراد وتدخّل إيران لمنعهم من إنشاء دولة خاصة بهم، قام مصطفى البارزاني (والد مسعود) بإعلان الثورة المسلحة من داخل العراق سنة 1961. وقد تعرضت تلك المحاولة لحملات شرسة قامت بها الحكومات العراقية،

وخصوصاً في زمن حكم حزب «البعث» ولكن المقاومة الصلبة التي أظهرها مقاتلو الأكراد أجبرت قيادة الحزب، التي كانت مشغولة بحلّ خلافات زعمائها، على الرضوخ وقبول منح أكراد كردستان حكماً ذاتياً.

ولكن ذلك التعهد لم يبصر النور، لأن معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران نسفت محاضر التعهدات السابقة. كل هذا بسبب الوساطة التي قام بها الرئيس هواري بومدين والتي جمعت شاه إيران مع صدام حسين (6 آذار/مارس 1975).

وبالنظر إلى اتفاق الطرفين لإعادة الأمن على طول حدودهما المشتركة، فقد تعهد الشاه بالتوقف عن تأييد ثورة مصطفى البارزاني. ولقد استغل صدام تلك الهدنة مع إيران ليقوم بحركة ثأرية واسعة ضد الأكراد انتهت باستخدام غاز الخردل في بلدة «حلبجة» وكان من نتيجة تلك العملية قتل خمسة آلاف مدني، نصفهم من النساء والأطفال. واتبع هذه المجزرة بتدمير عشرات القرى الكردية أيضاً. وكان من الطبيعي أن يتلقى مصطفى البارزاني ذلك الانكسار المعنوي بكثير من القهر واليأس الأمر الذي دفعه للجوء إلى الولايات المتحدة حيث توفي هناك 1979.

عقب احتلال العراق، شعر الأكراد بأن الاهتمام الذي أظهرته واشنطن نحوهم يمكن أن يفتح أمامهم الأبواب الدولية الموصدة ويشجعهم على تكرار المطالبة بدولة قومية مستقلة. ومن المؤكد أن الزيارات التي قام بها زعماؤهم إلى الولايات المتحدة أقنعتهم بأن الشعارات التي طرحها الرئيس وودرو ويلسون سنة 1918 ما زالت مطبّقة. أي الشعارات التي أعلنها بعد الحرب العالمية الأولى والتي طالب عصبة الأمم بضرورة تبنّيها. وهي شعارات مؤلفة من أربعة عشر بنداً، أهمها البند المتعلق بالدعوة إلى تحرير كل الدول المستعمرة ومنح حق تقرير المصير للشعوب المطالبة بالاستقلال.

سنة 2010 زار رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني واشنطن ليطرح مع المسؤولين في واشنطن سؤالاً واحداً. خلاصته، هل يعني قرار انسحاب القوات الأميركية من العراق تخليها عن كل التعهدات التي قدّمتها لزعماء كردستان بأن تدعمهم وتساندهم لبناء دولة مستقلة؟

كل الأجوبة التي صدرت عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع كانت إيجابية وواعدة ومشجعة. والثابت حالياً أن الموقف الأميركي الرسمي قد تبدّل، أو على الأقل يميل إلى تبنّي

موقف بغداد الداعية إلى إرجاء عملية الاستفتاء إلى حين الانتهاء من تصفية عناصر «داعش».

ولكن هذا الربط لم يرق لمسعود البارزاني الذي يرى في التأجيل مؤشرات خطرة تنبئ بنيّات مبيّتة لدى الدول المتضررة من استقلال كردستان، وفي مقدّمها إيران وتركيا وسوريا. وقال للوفود الأجنبية التي زارته أنه على استعداد لقبول مبدأ التأجيل شرط أن يتمثل البديل في ضمانات دولية توقّعها الأطراف المعنية مباشرة بالأزمة مثل بغداد وطهران وأنقرة. والمطلوب أيضاً أن تكون الضمانات مكتوبة مع تحديد الموعد الآخر، ثم توضع كل هذه الأوراق في عهدة أمين عام الأمم المتحدة.

هذا المطلب قابلته إيران بتصريح ناري أعلنه قاسم سليماني مفاده بأن «إيران لن توقف الحشد الشعبي إذا نفّذ هجوماً على كردستان». في الموازاة قال وزير الدفاع التركي نور الدين جانيكلي: إن أنقرة لن تسمح بإقامة دولة على أساس عرقي. وهذا الموقف ناتج من مخاوف الرئيس أردوغان الذي يعرف أن عدد الأكراد في بلاده يزيد على (15) مليون نسمة في حين تضم إسطنبول وحدها خمسة ملايين. ويظهر أن إصرار مسعود البارزاني على إجراء الاستفتاء يوم 25 أيلول/ سبتمبر 2017 هو الذي أدّى إلى استنفار سياسي واسع لدى الدول المتضررة خصوصاً أن تحقيق دولة كردستان سيدفع أكثر من أربعين مليون كردي موزعين بين إيران وتركيا وسوريا، إلى التمرد وطلب الاستقلال. عندئذ تكون هذه المحاولة قد فتحت صندوق بكل ما يحويه من تناقضات ونزاعات تاريخية وجغرافية وظائفية.

آخر وساطة نقلها إلى السليمانية رئيس الجمهورية العراقية فؤاد معصوم، ثاني رئيس كردي بعد جلال طالباني وربما اختير للقيام بهذه المهمة من جانب رئيس الوزراء حيدر العبادي، كونه ينتمي إلى البلد الذي يسعى إلى الانفصال عن البلد الذي يمثّله. ومن المؤكد أنه حمل معه مجمل نصوص الاقتراح الذي قدّمه أمين عام الأمم المتحدة.

تدّعي بغداد أن إصرار مسعود البارزاني على إجراء الاستفتاء في هذا الوقت هو نتيجة الوضع الداخلي غير المريح الذي يعانيه الإقليم منذ سنتين تقريباً. ويتردد في كردستان أن هذا الوضع نتج من الأزمة البرلمانية التي فجرتها «كتلة التغيير» وهي كتلة تتألف من 24 نائباً معارضاً، وحدث مرة قبل انعقاد مجلس النواب أن منع رجال الأمن أعضاء هذه الكتلة من الوصول

إلى المجلس. وكان من الطبيعي أن تقاطع هذه الكتلة جلسات المجلس الأمر الذي استدعى التأجيل المتواصل وتعطيل الحياة البرلمانية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015.

ويرى المراقبون أن كل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تتأجل في حال نجح البارزاني في تحقيق حلم الأكراد. وهو حلم استرداد «جمهورية مهاباد» التي تأسست في إقليم كردستان الإيراني سنة 1947، ولكنها لم تعمر أكثر من سنة واحدة، كما أن حلم الاستقلال ظهر أول مرة لمسعود سنة 1991. وكان ذلك إثر إعلان القرار الدولي رقم 688 الصادر في نيسان/أبريل من تلك السنة. وأطلق المجتمع الدولي على منطقة شمال العراق اسم «المنطقة الآمنة» لأن طائرات صدام حسين كانت ممنوعة من التحليق فوقها، إضافة إلى تحجيم السيادة المطلقة للدولة العراقية في ذلك الإقليم، في ظلّ هذا الواقع، تطورت فكرة الاستقلال والسيادة لأن مصير الإقليم أصبح في أيدي أبنائه لذلك شهد طفرة عمرانية وتجارية لم يعرفها أي بلد عربي آخر.

بقي السؤال المهم: هل ينجح مسعود البارزاني في كسب معركة الاستفتاء على استقلال كردستان أم أن الضغوط الإقليمية والدولية ستمنعه من تحقيق هذه الأمنية.

عن هذا السؤال أجاب البارزاني أحد المراسلين الأجانب قبل فترة قصيرة فقال «أنا ولدت في 16 آب سنة 1946 تحت العلم الكردستاني. وكان ذلك اليوم الذي تأسس فيه «الحزب الديمقراطي الكردستاني» وأعني بالعلم الكردستاني علم جمهورية «مهاباد».

بكلام رمزي فإن مسعود البارزاني يشبه لعبة الروليت الروسية ففي المسدس طلقة واحدة وعليه أن يجرب حظه بطلقة فارغة أم بطلقة قاتلة؟ وفي بغداد وطهران وأنقرة ودمشق ينتظرون يوم الضغط على الزناد.

استفتاء كردستان

اجتمعت الظروف والتطورات والأوضاع الراهنة والحرب على الإرهاب والمنعطف الخطير وتقرّر أن الوقت غير ملائم لاستفتاء الأكراد على استقلال إقليمهم في شمال العراق.

لم ينكر أي بيان صادر حول مسألة الاستفتاء سواء عن مجلس الأمن أو جامعة الدول العربية أو عن العراق وتركيا وإيران الدول التي تعتبر نفسها معنية مباشرة بمستقبل الإقليم، حق الأكراد في تقرير المصير، لم يرفض أي مسؤول تناول انفجار المشكلة بين بغداد وأربيل التي تتفاقم منذ سنوات. حقائق فرضها نضال الأكراد على مدى مئة عام، على الأرض وفي الضمائر: الأكراد محرومون من كيان سياسي مستقل وذي سيادة على غرار بقية الشعوب المحيطة بهم.

تصاعد المشاعر القومية الكردية الذي يعبّر عنه بعض الناشطين تعبيراً شوفينياً إضافة إلى المآخذ العديدة على ممارسات الجناح السوري من حزب العمال الكردستاني، يضعها الكرد في إطار تعقيدات العلاقة المريرة بين العرب وأنظمة الحكم خصوصاً تلك التي سادت في سوريا والعراق منذ النصف الثاني من القرن العشرين، بيد أن ذلك لا ينفي لبّ المسألة وهي أن ملايين الأكراد في هذه المنطقة يتطلعون إلى حق بديهي بالاستقلال.

الظروف والأوضاع والمنعطف الذي تمر به منطقتنا وبيان مجلس الأمن الدولي ناهيك عن الطبيعة الشديدة النسبية لمبدأ تقرير المصير وتعارضه مع أسس بناء الدولة القومية وإشكالياته التي تنتهي في نواحي العلاقات بين الأقليات والهويات والتفويض السياسي لا تفعل كلها غير الحضّ على تأجيل النظر في القضية الكردية إلى أمد غير منظور وقد يوافق رئيس إقليم كردستان على ذلك لكن لا شيء يقول في المقابل، إنّ ظروفاً وأوضاعاً وتطورات وبيانات جديدة لمجلس الأمن لن تصدر في المستقبل وتدفع نحو تأجيل جديد لكل خطوة استقلالية كردية في اتجاه زمن مقبل قد لا يأتي أبداً.

عليه سيبدو محرجاً للدول المحيطة بالإقليم أي سؤال من نوع «متى سيحق للأكراد نيل استقلالهم» الأرجح أن الدول هذه ترفض فكرة الاستقلال الكردي على أي بقعة من الأرض، ما دامت هي ذاتها تعاني من مشكلات تتفاوت حدتها بين كل من العراق وتركيا وإيران، في سياساتها الداخلية وعلاقات مكوناتها القومية والعرقية والطائفية ببعضها بعضاً. وما من أحد في حكومات الدول الثلاث هذه (إضافة إلى نظام بشار الأسد الذي يحاول إدارة الملف الكردي كمن يتعامل مع لغم مخبأ) في وارد إعادة النظر في قضية تمسّ أسس الدولة وخطابها وصورتها.

من جهة ثانية، تشبه مقاربة الحق الكردي في تقرير المصير تلك المقاربة الفقيرة والبائسة التي يتبناها الغرب والعديد من الدول العربية حيال نظام الأسد، الجميع من رؤساء الدول الكبرى وصولاً إلى ممثلي منظمات الإغاثة، يبدأ كلامه بالتأكيد على علمه أن «بشار الأسد مجرم ارتكب فظائع وجرائم ضد الإنسانية» وسرعان ما تبرز الـ «لكن» التي تجبّ ما قبلها. «لكن ينبغي التعامل معه بواقعية» أو تلك النغمة المضجرة عن أن «إسرائيل دولة احتلال لكن لا مفر من حلّ على أساس التفاوض».

تغطي هذه الذرائعية المعضلة الحقيقية التي تواجهها الدول المحيطة بإقليم كردستان العراق والمتعلقة بمستقبل الأكراد وأوضاعهم في تركيا وإيران وسوريا وأن تواجه ما يواجهه العراق اليوم من نهاية فرضها الواقع لوحدته التراثية التي رسمتها خرائط الاستعمار للمفارقة.

الأكراد وداعش: لماذا هذان الإجماعان

استفتاء الأكراد هزّ العالم ووحّده ضد الأكراد. في إسبانيا تحركت حكومة مدريد المعنية مباشرة بالأمر ضد مشروع الاستفتاء الكاتالاني، في العراق العالم كله بدا معنياً، بعضه اعترض وبعض ندّد وبعضه لجأ إلى التهديد المباشر.

يمكن فهم كل واحد من الأطراف على حدة، لكنها حين تؤخذ معاً يصير واضحاً أن تغيير صورة الشرق الأوسط لا يزال أمراً مرفوضاً. لا يغيّر في ذلك أن هذا الشرق الأوسط يستمر في عرض «مفاتنه» الدموية على العالم اقتتالاً وحروباً أهلية وانكشافاً للعجز عن إدامة الاجتماع الوطني بأشكاله القائمة، الذين كانوا يندّدون بـ «خريطة سايكس بيكو» تمسكوا بها. الذين كانوا يرحّبون بمبدأ «حق تقرير المصير» تحفّظوا عليه، أصوات سنية في العراق استنفرت «العروبة» أصوات شيعية راعها الانفصال عن سلطتنا.

هناك انتقادات صائبة توجّه لقيادة أكراد العراق، لنوع النظام الذين ينوون إنشاءه لقلة الحساسية التي أبداها الاستفتاء حيال خصوصية كركوك، لكن أكراد العراق وفي ما هو أساسي تصرفوا كمن يريد أن يدفن الميت الذي شبع موتاً وأشبعنا عفونة. الآخرون متمسكون بجثة الميت، يغسلونها مرة بعد مرة من دون أن ينجحوا في إزالة رائحة العفونة، الميت الموقّر ليس دول الواقع القائم فحسب، بل أيضاً خطاب هذا الواقع. ففي معارضة حق تقرير المصير، لم نظهر فكرة واحدة لامعة أو جملة واحدة مفيدة، الكلام هو إياه «وحدة العراق، إسرائيل ثابتة بالتصدي للإرهاب».

الحكومة العراقية وهي أكثر المعنيين مباشرة بالمسألة، كانت الأضعف خيالاً والأشد بكماً. هنا في المقابل بدت قيادة الإقليم الوحيدة التي طرحت في سوق التداول السياسي فكرة جديدة: دولة غير قومية تشمل غير الأكراد من سكان إقليم كردستان، ولا تشمل الأكراد من غير سكان الإقليم.

إنها الفكرة الوحيدة ربما التي سمعناها في السنوات الأخيرة والتي تحاول اللحاق ببعض مستجدات المنطقة، أي بتفسخ الدول وتعفن العلاقات الأهلية في كل منها. أما أن يكون أحد أهداف هذه الفكرة طمأنة دول الجوار حيث يعيش أكراد، فهذا لا ينتقص من حدّتها وجديتها. إنه فوق هذا يمنحها مزيداً من حس السياسة الذي تستدعيه الأفكار. بيد أن الإجماع ضد الاستفتاء الكردي وتالياً ضد الكيان الكردي المستقل يذكّر بإجماع آخر تعيشه المنطقة؛ الإجماع ضد «داعش» وهذا للوهلة الأولى، يبدو غريباً، أنّ الأكراد و«داعش» خصمان في العراق وخصمان أيضاً في سوريا.

لقد سبق أن رأينا شيئاً من هذا في التعاطي مع الثورة السورية، لقد قيل للسوريين كونوا ضد «داعش» واصمتوا.

فكأن الإجماعين ضد الأكراد وضد «داعش» مأخوذين معاً يشيران إلى انعدام أي صورة تحرّر الشعوب لدى صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم، ولكن أيضاً إلى انعدام أي صور عن المنطقة ومستقبلها: من جهة تختصر الأوضاع والتعقيدات في نظرية «الحرب على الإرهاب» بوصفها حدًّا أدنى يلتقي حوله متخاصمون ومتنافسون، كما يتسترون على خصوماتهم ومنافساتهم. ومن جهة أخرى، عدم السماح بفتح ملفات الاجتماع الوطني وأنظمته السياسية، ما يضمن وحده مخرجاً سياسياً مما نحن فيه مخرجاً أغنى وأبعد أثراً من «الحرب على الإرهاب» بلغة أخرى؛ المنطق السائد يقوم على إطلاق القتال وكبت السياسة. لهذا ضرب أكراد العراق على يدهم حين حاولوا أن يفتحوا ملفهم المزمن والمحتقن. المؤلم أن إسرائيل الطرف الرسمي الوحيد الذي أيّد الاستفتاء الكردي. والمؤلم أكثر أنها، هي التي تمتنع عن حل مشكلة الفلسطينيين ومشكلتها هي نفسها بالتالي، تملك التصوّر الأعرض لحلّ مشاكل جيرانها. وهذا بالتأكيد ينطوي على نفاق، لكنه أيضاً ينطوي على تصوّر. ويخشى أن يولّد ذاك الموقف الإسرائيلي حبًّا كردياً للدولة العبرية سبق للعرب أن اتهموا به الأكراد قبل أن يصير حباً، ثم مضوا في التنديد دافعين الأكراد إلى وله بإسرائيل، وطبعاً سترتفع الأصوات العربية (والتركية والإيرانية) مستغربة: لماذا يكرهنا الأكراد ويحبون إسرائيل.

في مرحلة ما بعد الاستفتاء

شكل الاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان العراق والعديد من الأقضية في المناطق المتنازع عليها قطيعة مع «عالم سايكس بيكو» أو الحيّز الكردي منه على أقل تقدير. بعد قرن كامل من ثبات الحدود والتوازنات والعلاقات بوتائر متفاوتة، منذ رسمت خرائط هذه المنطقة عقب نهاية الحرب العالمية الأولى.

لا يعني الأمر بأن تغيرات الملامح المستقبلية للمنطقة صارت واضحة. لكن الاستفتاء الكردي كان خطوة في مسار لم يعد يمكن العودة عنه، بالذات فيما يخص الكرد الموزعين على أربع دول رئيسية في المنطقة. مسار في علاقتهم مع دولهم ومجتمعاتها، وفي هوية هذه الدول وتوازناتها في ما بينها، يكاد الحدث أن يشبه سقوط جدار برلين عام 1989 وتأثيراته التالية على أوروبا والقوى العالمية في ما بعد.

فإذا ما اعتبرنا أن سقوط جدار برلين فقد أنهى الكثير من معالم وتوازنات وأيديولوجيات القرن العشرين كما صار متعارفاً فإن «الحال» الكردي لم يتغير تقريباً منذ قرن، عاش عبره الأكراد مزيجاً مركَّبا من الإنكار وكسر الإرادة ورفض المساواة والحق في الجدارة في دول المنطقة. وشكّل الاستفتاء الكردي كسراً لتلك الحلقة، وبات باباً لتحوّلات في المستوى الكردي يصعب راهناً القبض على ملامح واضحة لما يمكن أن نفضي إليه.

يرى قيادي كردي أن الاستفتاء حقّق نجاحاً واضحاً. فقد شارك قرابة أربعة ملايين مقترع من أصل خمسة ملايين يحق لهم التصويت، من دون حوادث عنف أو فوضى قد تشكك في عملية الاستفتاء جذرياً. وانطلاقاً من ذلك فقد حقّق الكرد، كرد العراق بالتحديد العديد من المكاسب من خلال الاستفتاء يمكن توزيعها على ثلاثة مستويات، تنظيمية إدارية وداخلية وسياسية.

يضيف السياسي الكردي بأن مختلف المؤسسات والأجهزة الأمنية والبيروقراطية والسياسية في التعليم أثبتت بأنها تستحوذ على قدر واضح من التنظيم والتناغم في ما بينها، وأنها تستطيع أن تحقق المعايير الموضوعية لأداء مؤسسات الدولة. فهي على الأقل أوضحت بأنها أكثر حرفية ومهنية من نظيراتها في مناطق العراق.

وبذلك فإن الحكومة العراقية ودول المنطقة لا تستطيع أن تعتبر الاستفتاء وبالتالي الاستقلال والكيان الكردي المستقبلي مجرد تمرّد أو عصيان فوضوي مناطقي أو حزبي عن سلطة ونظام وشرعية الدولة العراقية.

كما أن الاستفتاء شكّل مظلة سياسية لأوسع تحالف سياسي وإجماع شعبي كردي، ربما للمرة الأولى منذ سنوات عديدة. فقرار الاستفتاء أصدره مجلس سياسي مؤلف من ستة عشر حزباً لم تقاطعه إلاّ حركة التغيير المعارضة «كوران» والجماعة الإسلامية الكردية «السلفية». ولم يستطع هذان الحزبان، على رغم من مقاطعتهما المجلس السياسي للاستفتاء، تنظيم حملة مضادة وأعلنا صبيحة الاستفتاء مشاركتهما الإيجابية في العملية، حيث صرّح زعيما الحزبين تصويتهما بـ «نعم للاستقلال» فرفض الاستفتاء بقي مقتصراً على حركة شعبية ضعيفة للغاية سمّت نفسها حركة «لا للاستفتاء الآن» بقيادة رجل الأعمال المعارض شاصوار عبد الواحد الذي فشل في خلق استقطاب سياسي حول هذا المشروع.

خلق هذا التضامن الداخلي مظلة سياسية وحقوقية لمشروع استقلال الإقليم، لا يستطيع أحد أن يقول: لم يكن الاستفتاء شرعياً ولم يعبّر عن إرادة المجتمع الكردي أو كان مشروعاً حزبياً لطرف كردي بذاته أو أنه مجرد هروب إلى الأمام من الأحوال السياسية والاقتصادية ضمن الإقليم، كما تذهب الدعاية التقليدية العراقية والإقليمية لمواجهة جميع المشاريع السياسية الكردية.

على أن هذا الإجماع السياسي بقي موقتاً وخاصة بقضية الاستفتاء فحسب. والداخل الكردي ما زال يشهد تناقضات سياسية واقتصادية وإدارية شديدة الخطورة. فالصراع السياسي الحاد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير الكردية «كوران» المعارضة سيستمر وبذلك ستبقى التناقضات بين مركزي الإقليم، العاصمة أربيل ومدينة السليمانية، متفاقمة. كما أن المزيد من تراجع واردات الإقليم المالية في مرحلة الضغوط المتوقعة من قبل الدول الإقليمية، سيفاقم من أزمة الإقليم المالية والإدارية، الذي يعاني أساساً من أزمة اقتصادية حادة منذ العام 2014 وكان على الدوام محل

ملاحظة العديد من المراقبين الذين كانوا يشيرون إلى التفاوت الهائل لتوزيع الدخل الوطني وثروات الإقليم على مختلف المناطق والطبقات المجتمعية الكردية. في المحصلة السياسية، كسب الكرد رهاناً لا يستهان به، فالمجتمع الدولي والقوى السياسية العراقية والدول الإقليمية التي كانت أكثر تشدداً لم تستطع ثني الإقليم عن تنفيذ «وعيده» وصار الإقليم لاعباً سياسياً في المنطقة وإن بحجم متواضع لكن تخطيطه للاستفتاء وإصراره السياسي عليه ومن ثم تنفيذه على رغم كل شيء أثبت بأنه صار كياناً سياسياً لا يمكن نكرانه. سيشكّل هذا الأمر قيمة مضافة لما سيسعى الكرد للقيام به مستقبلاً، فلا أحد من القوى الدولية والإقليمية وحتى المحلية العراقية يستطيع أن ينكر أو يتجاهل هذه الإرادة بشكل مطلق وهي ما ستخلق أكبر ديناميكية لانتزاع التعامل والاعتراف المستقبلي بالحالة الكردية.

عراقياً ثمّة تفاوت هائل بين النظرة الكردية ونظيرتها المركزية لما ستكون عليه المرحلة التالية للاستفتاء.

يصرح القادة الكرد بأن الإقليم سيتوجه إلى بغداد حاملاً نتائج الاستفتاء، وسيطلب من مؤسسات الدولة والقوى المركزية في العراق التفاوض على «انفصال أخوي» سليم يستطيع عبره الكيانان المستقبليان، العراق وكردستان أن يحققا أفضل أشكال حسن الجوار تنعكس إيجابياً على استمرار العلاقات والترابط التاريخي بين المجتمعين العربي والكردي.

ثمّة جبل من الملفات المتداخلة المركبة بين الطرفين، النفط وحدود المناطق المتنازع عليها والأجهزة البيروقراطية والأمن والديون والمياه، وحتى مئات آلاف العائلات المكوّنة من النسيج المجتمعي للطرفين. وهي ملفات في حال قبول العراق التفاوض الإيجابي في شأنها، ربما يطول التفاوض في شأنها لعشر سنوات. كما يرى الخبراء بتجارب الدول الأخرى. فيما لو رفضت بغداد ذلك التفاوض الإيجابي فإنها ستبقى ملفات عالقة ومحل تنازع وربما صراع مفتوح بينهما لعشرات السنوات المقبلة، وستؤثر سلباً، كما بقية كل التجارب الكردية/العراقية السابقة طوال قرن كامل، على الاستقرار السياسي والمجتمعي والأمني في العراق وكامل المنطقة.

عند هذه النقطة بالذات فإن الساسة الكرد يصرحون بأنهم سيتوجهون لرسم الحدود فيما لو رفضت بغداد التفاوض، وسيحاولون خلق قطيعة مع مؤسساتها المركزية، وسيخفضون سيادتها على مناطق سلطة الإقليم، لأدنى مستوى ممكن. فوق ذلك فإنهم سيسعون لاستحواذ مستويات

معقولة من الاعتراف الدولي والإقليمي بالأمر الواقع الذي سيخلقونه، والذي قد يدفع العراق المركزي في المحصلة لأن يقبل التعامل مع الحالة الاستقلالية الكردية.

في الداخل العراقي راهناً ثمّة شبه تطابق بين القوى السياسية، سواء داخل الطيف الشيعي أو في التناغم السني الشيعي المؤقّت. فخلا خطاب ودعوات رئيس الوزراء العراقي السابق أياد علاوي وبعض البرلمانيين العراقيين القلائل، ثمّة انفعال ورفض عراقي شبه مطلق ومتوافق عليه من قبل جميع الأطراف للاستفتاء ونتائجه.

على أن تفكك هذا الاجتماع العراقي متوقع للغاية في الشهور المقبلة. فالانتخابات البرلمانية العراقية بعد شهور قليلة ستخلق استقطاباً سياسياً داخلياً من دون شك. سيشكل النقاش والانقسام حول الحالة الكردية أدسم مواده وأكثرها إثارة للتناقضات الانتخابية. وربما يصعّد بعض القوى السياسية العراقية الجديدة التي تدافع عن منطق التفاوض والنقاش الموضوعي مع الجانب الكردي، بالذات التيار المدني العراقي وتيار رئيس الوزراء العراقي السابق أياد علاوي. كذلك يمكن لبعض الأطراف أن تدفع أثمان تعاملها الانفعالي مع هذه المسألة، فالطيف الأوسع من المجتمع الداخلي العراقي وبالذات الشيعي منه، صار يرى نفسه خارجاً من أزمة سياسية وأمنية ليدخل في أخرى، وكل ذلك بفعل تياراته السياسية التي لا تملك رؤية استراتيجية حول مسائل العراق العالقة بسبب مدى انفعاليتها وشعبويتها.

لكن وإن لم تستطع الانتخابات المقبلة بلورة ذلك فإن المسألة الكردية تبقى أقل قدرة على تغطية الشرخ الجوهري بين القوى السياسية والمجتمعية العراقية، سواء ضمن البيئة الشيعية التي تشهد تعاظم الخلافات بين التيار الصدري وحزب الدعوة، أو بين التيارين المدني والديني، أو حتى ضمن حزب الدعوة «الحاكم» نفسه.

الرؤية الأميركية التي كانت ترى العراق منقسماً سياسياً إلى جزأين متباينين انتهت تماماً، كانت تلك الرؤية تقول إنه في العراق تياران رئيسيان، واحد يقوده رئيس الوزراء حيدر العبادي، لو توافق مع التيار الصدري وبدعم من الكرد وبعض الأحزاب السنية والتيار المدني العراقي، فإنه يستطيع أن يرفض الهيمنة الإيرانية على العراق، وأن يقترب من الولايات المتحدة. والتيار الآخر يقوده رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، ومعه الكثير من القوى السياسية الشيعية الموالية لإيران وبدعم مباشر من ميليشيات الحشد الشعبي.

كانت الولايات المتحدة تعد جميع الأطراف بحل مشاكل العراق فيما لو استطاع تيار العبادي الظفر بالانتخابات المقبلة، وخرج من دائرة الهيمنة الإيرانية. لكن الاستفتاء الكردي قضى على هذا الاحتمال تماماً. وصار الداخل العراقي عرضة لأشكال من التفتت والصراعات البينية ستظهر الانتخابات المقبلة بعضاً من ملامح أوزان قواه.

لكن حتى لو لم يستفد الطرف الكردي من هذا الانقسام السياسي المتوقع، فإن حجم التناقضات ضمن المجتمع العراقي غير الكردي أكبر بكثير من أن يغطيه أي مشروع كردي. فالجغرافيا السنية محطمة بشكل شبه تام، ولا توجد أي رؤية لإعادة إعمارها وإنمائها، كذلك ثمّة ملايين المهجرين، لا يستطيعون العودة إلى مناطقهم ولا يجدون مكاناً في العراق إلاّ في إقليم كردستان. فوق ذلك فإن مؤسسات الدولة العراقية تتجه للمزيد من الضعف لمصلحة الميليشيات والقوى السياسية التي تعمل خارج القانون وهو أمر يجعل السلطة الحقيقية في العراق مملوكة لطرف مجتمعي وطائفي عراقي بذاته ومعادية للطرف أو الأطراف الأخرى جميعها بالضرورة.

يملك الكرد حساسية خاصة ترى بأن الداخل العراقي أكثر هشاشة من الإجماع على أي ملف، ومنها ملف الاستقلال الكردي، وأن فترة تهدئة قد تطول لستة أشهر من قبل الكرد، ستدفع الداخل العراقي لأن يعود وينشغل بنفسه ويقدم تنازلات ثمينة للطرف الكردي.

اتصل أحد الديبلوماسيين المصريين بمسؤول سياسي كردي ليلة الاستفتاء، وأظهر قدراً من تباين المواقف العلنية والمضمرة للقوى الإقليمية وتعاملها مع الاستفتاء والمسعى الكردي للاستقلال على أن المسؤول الكردي حذّر من وقوع القوى العربية الرئيسية في نفس الخطأ الذي وقعت فيه العام 2003 وما تلاه، حيث كان للجفاء الذي تعاملت به مع العراق الجديد دوراً رئيساً لأن يصبح العراق ساحة وتابعاً لإيران في شكل تام.

في السياق، فإن السياسي الكردي أشار إلى «الخطأ الشائع» الذي يقع فيه من يعتقد بأن تركيا ستكون أكثر حزماً ورفضاً من إيران للواقع الكردي الجديد. فتركيا دولة أكثر واقعية من إيران، ولا تستطيع أن تتحمل مثل إيران إثارة مشكلات عميقة في جوارها، لأنها أساساً لا تملك أدوات لإدارة هذه المشكلات خلا جيشها النظامي. وجيشها لو دخل في حرب معلنة وبالذات من المشروع الكردي، فإن الاستقرار الداخلي التركي سيتصدع ولا تستطيع تركيا أن تتحمل هذا الاحتمال. فوق

ذلك فإن الحصار الاقتصادي الذي تعد تركيا بتنفيذه، بالذات في القطاع النفطي سيؤثر بعمق عليها أيضاً، على مصالح النخبة السياسية الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية الحاكم.

تبقى إيران أكثر المتضررين الإقليميين من الاستفتاء الذي جرى، فقد أثبت الاستفتاء بأن النفوذ الإيراني صار على منطقة في العراق فحسب، وأن القوى السياسية الكردستانية التي كان الإيرانيون «يتوهمون» بأنهم يملكون نفوذاً وسيطرة عليها، باتت أكثر استقلالية وتماسكاً في ما بينها. فوق ذلك فإن العراق الذي تهيمن عليه إيران سيصير أقل «شرعية» ونفوذاً وأكثر تدهوراً فيما لو استقل الكرد عنه، أو حتى لو بقوا في مرحلة مقاطعته شرعياً وسياسياً واقتصادياً.

ينتظر الكرد ردّ الفعل الإيراني أكثر مما ينتظرون ويتحسبون لنظيره التركي، وأكثر ما يخشون منه هو دفع إيران لقطعات من ميليشيات «الحشد الشعبي» لأن تدخل في حروب عبثية مع الطرف الكردي وأن تستنزف القلاقل من قدرة الإقليم على تنمية مشروعه السياسي مستقبلاً.

كردستان العراق من 1961 إلى 2017
ثورتان واستفتاء وهواجس جوار

لم يغادر الزعيم الكردي الراحل ملا مصطفى البارزاني (1903–1979) قريته «بارزان» في كردستان العراق (كردستان الجنوبية) كي يشارك في تأسيس أول جمهورية كردية في محافظة مهاباد بكردستان إيران (كردستان الشرقية) ترفاً أو سعياً وراء خوض المغامرات وركوب الأهوال بل بهدف تحقيق الحلم الكردي في دولة مستقلة، ولو على مساحة محافظة من محافظات ومدن الوطن الكردستاني المقسّم بين أربع دول (تركيا، العراق، إيران وسوريا). كان ذلك سنة 1946 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومغادرة الإنكليز والفرنسيين منطقة الشرق الأوسط، وتحوّل مناطق تقاسم النفوذ بين هاتين الدولتين إلى دول لشعوب المنطقة، وإبقاء الكرد على أرضهم وجبالهم وسهولهم منذ آلاف السنين، من دون دولة ولو على ألف كيلومتر مربع؟ فالظلم والإجحاف والغبن الدولي – التاريخي الذي لحقت بالكرد، حاول البارزاني الأب إزالته وتغييره، عبر المشاركة في تأسيس جمهورية كردستان في مهاباد، ولم ينجح وقتذاك نظراً إلى الظروف الدولية وغدر ستالين بالكرد! وكفى بالبارزاني الأب شرف المحاولة.

بعد زوال النظام الحاكم ومجيء عبد الكريم قاسم (1914–1963) في 1958/7/14، حاول البارزاني الأب أن يعطي فرصة لحكام العراق الجدد. وأيّد الثورة وساندها، ووافق على الدعوة التي وجهها له عبد الكريم قاسم، بالعودة من الاتحاد السوفياتي السابق إلى العراق. وتمّ إسكانه في قصر نوري السعيد، وصرف راتب وزير للجنرال ملا مصطفى البارزاني. ولكن الهم لم يكن القصور والمناصب ومتاع الدنيا، بل الحرية وحقوق الشعب الكردي، وبعد أن لمس من بغداد التسويف والمناورة والمماطلة في الالتزام بالوعود وإقرار حقوق الكرد القومية، طبقاً لما ورد في الدستور

المؤقت حينئذ. طالب البارزاني وحزبه بإلغاء الأحكام العرفية الاستثنائية وإطلاق سراح السجناء السياسيين والتوقف عن التدخل في الحياة المدنية والنقابية والسياسية والبدء في الانتقال إلى بناء الدولة الوطنية وإجراء الانتخابات. وحاول الحزب الديمقراطي الكردستاني الضغط على نظام عبد الكريم قاسم وأعلن إضرابه السياسي الشهير العام في كردستان في 1961/9/9.

سعت بغداد إلى إنهاء الإضراب بقوة سلاح الشرطة والجيش والطائرات الحربية. وحركت قطعات كبيرة من الجيش باتجاه كردستان، بهدف حسم الأمور الدستورية والسياسية والإطاحة بالمطالب الكردية عبر استخدام القوة العسكرية، وغلق كل الأبواب أمام القيادة الكردية. ولم يبق أمام الكرد سوى خيار المقاومة والدفاع عن النفس. وهكذا بدأت المعارك في 1961/9/11. وانكسر الهجوم العسكري العراقي، وحدثت انعطافة تاريخية ودموية في العلاقة بين الكرد وبغداد، لم يكن الكرد مسؤولين عنها. ومن هنا يمكن فهم مغادرة البارزاني الأب قصور بغداد ولجوئه إلى كهوف ووديان جبلية، وأعلن الثورة على النظام العراقي في 11 أيلول/سبتمبر 1961، فكانت ثورة الكرد الأولى على بغداد.

مناسبة كل ما سلف ذكره هو الإشارة إلى أن ما بدأه البارزاني الأب في أيلول 1961 اختتمه البارزاني الابن (مسعود) في 25 أيلول/سبتمبر 2017 أي بعد 56 سنة وذلك بالإصرار على قرار الاستفتاء وتحقيقه، على رغم كل حملات التهديد والترهيب والتشويه والتخوين... إلخ. لا شك في أن هناك بعض الاختلافات منها:

1) عام 1958 سقط النظام الملكي وجاء الجمهوريون بقيادة عبد الكريم قاسم وأطلقوا وعوداً للكرد بمنحهم الدستور وحقوقهم في العراق، بحيث يصبحون شركاء في الوطن والدولة، من دون انتقاص أو تمايل أو منّة. كذلك عام 2003 فبعد سقوط النظام العراقي ومجيء الحكام الجدد، والوعود التي أطلقوها والعهود التي قطعوها، لجهة إنصاف الكرد ومنحهم حقوقهم عادت المماطلة والتسويف والخداع لتضبط قواعد العلاقة بين بغداد ومن حلفها طهران، والكرد ومن خلفهم جبالهم وحسب.

2) عام 1961 حاول البارزاني الأب معالجة المشكلات بالوسائل السلمية كالدعوة للإضراب. وتعاملت معه بغداد بالعنف والسلاح والحديد والنار. من 2005 ولغاية 2016، حاول البارزاني الابن إبداء أقصى درجات المرونة والمشاركة في السلطة والحوار ومنح الفرص تلو

الفرص لبغداد وحكوماتها الإيرانية الميل والهوى والتبعية، لكن كانت النتيجة: قطع موازنة الإقليم، تعطيل المادة 140 من الدستور، تعطيل قانون النفط والغاز إلى جانب التخوين والتهديد والوعيد.

3) في أيلول 1961 اضطر البارزاني الأب إلى استخدام السلاح للدفاع عن النفس، في 25 أيلول اضطر البارزاني الابن إلى استخدام «سلاح» صناديق الاقتراع والاستفتاء على حق الشعب الكردي في تقرير مصيره. وربما تجبر الحكومة الإيرانية في بغداد البارزاني الابن على حمل السلاح مجدداً، كما فعل والده قبل 56. وذكر البارزاني في تصريحات عديدة أنهم «مستعدون لدفع الأكلاف وتحمّل النتائج».

4) في أيلول 1961 لم تحظ الثورة الكردية بواحد في المئة من الاهتمام والمتابعة الإقليمية والدولية سلباً أو إيجاباً، مما حظيت به ثورة 25 أيلول السلمية 2017. كذلك في ثورة أيلول الأولى كان هناك إجماع كردي على حمل السلاح، وكرست زعامة ملا مصطفى البارزاني. أما في ثورة أيلول الثانية، كان هناك اختلاف وخلاف سياسي، طوي في الساعات الأخيرة قبل الاستفتاء، وحدث الإجماع والاتفاق الوطني في المضي نحو الاستفتاء. وبذلك تكرست زعامة مسعود البارزاني، وصار أقرب إلى أن يكون جورج واشنطن الكرد، أو الأب الثاني للاستقلال الكردي بعد الشهيد القاضي محمد رئيس جمهورية كردستان في مهاباد. ذلك أن الاستفتاء على استقلال كردستان كان في أحد وجوهه، استفتاء على زعامة مسعود البارزاني أيضاً، حتى ولو ترك الأخير السلطة والحكم بعد تحقيق الاستقلال كما صرّح بذلك في أكثر من مناسبة.

ومن نقاط التلاقي في مواقف البارزاني الأب والابن، أن كلاً منهما راهن على الحكام الجدد للعراق في عام 1958 وفي 2003 وكلاهما خسر الرهان. وربما كانت تجربة البارزاني الابن أكثر مرارة وخيبة، فقد كان لمسعود البارزاني دور مهم في إسقاط صدام وفي بقاء نور الملاكي لدورة ثانية في السلطة.

إقليمياً، صحيح أن التهديدات التركية، ذات نبرة عالية لكنها مقرونة بـ «لو» و«إذا» الشرطيتين غير الحازمتين، ومقرونة بـ «سوف»! وطبقاً لبعض المصادر والتسريبات أنه في اللقاء الثلاثي لوزراء خارجية تركيا، العراق وإيران، حاولت طهران بشدة دفع أنقرة للانزلاق نحو العمل العسكري ضد كردستان (العراق) وتوريطها في حرب تستنزفها وتفجر القنبلة الكردية بها على أكثر من صعيد، داخل وخارج تركيا. ولكن الأخيرة رفضت ذلك، وتنبهت للفخ، وأن الأخيرة إذا ما

أطلقت النار على أربيل، فإنها تطلق النار على نفسها أيضاً. وارتأت أنقرة أن يكون التلويح أو التهديد والوعيد أو حتى تنفيذ بعض الإجراءات والعقوبات الاقتصادية، من نصيبها والأعمال العسكرية من نصيب طهران. علماً أنه إذا نحت تركيا هذا المنحى أيضاً، فإنها تعاقب نفسها ولا تعاقب كردستان (العراق) نظراً إلى كبر حجم الاستثمارات التركية في كردستان، ناهيك عن أن المستفيد الأكبر من بيع النفط والغاز الكرديين هم الأتراك. وغني عن البيان أن طهران متورطة في حربين داخل اليمن وسوريا، ومتورطة في أزمات داخلية في لبنان، العراق، البحرين وفي حال دخولها في نزاع مع كردستان، فلن يكون ذلك في شكل مباشر بل عبر الميليشيات الشيعية العراقية.

ثورة أيلول الكردية عام 1961 بقيادة مصطفى البارزاني تجدد نفسها في نسخة جيدة ومتطورة في أيلول 2017. والكرد في هذه الأيام أقرب إلى الحرية والاستقلال من أي وقت مضى. وبرهنت نتائج الاستفتاء على أن من كان يراهن على التهديدات الإقليمية أو على الخلاف الكردي – الكردي خسر الرهان ولم يبق أمامه إلاّ استعادة ماء الوجه، ومحاولة البحث عن طرائق وسبل كسب دولة كردستان صديقاً وجاراً وشريكاً في صناعة السلام والاستقرار والتطور في الشرق الأوسط.

الأكراد يرسمون مصيرهم
والعراقيون ضائعون

العواطف القومية الكردية أثناء الاستفتاء وبعده أطلقت ما كان حبيساً من رغبة شعب في إعلان دولته وتثبيت مكان لها في خريطة العالم ولكن يفترض أن مسعود البارزاني ليس أسير هذه العواطف. إنه سياسي محنك استطاع تطوير الحكم الذاتي الذي أعطته بغداد للأكراد في عهد صدام حسين مصحوباً بضربات وصلت إلى جريمة حلبجة بالسلاح الكيماوي. وساعدت فرنسا ميتران ومعها المجتمع الدولي في تطوير هذا الحكم، معطية أماناً جوياً لكردستان العراق أتاح لها أن تكون منطقة سلام في محيط عراقي تحطمه النزاعات والحروب.

ولن يكرّر البارزاني تجربة جمهورية مهاباد الفاشلة ولا يريد لنفسه مصيراً يشبه مصير قادتها المأسوي على يد شاه إيران. لا بد أن القائد الكردي المحنك يستند إلى اتفاق أو اتفاقات تحت الطاولة تحفظ في الحدّ الأدنى كياناً كردياً في كونفدرالية عراقية، وفي الحدّ الأقصى دولة مستقلة تتلقى الاعترافات من عواصم بعيدة لتعترف بها لاحقاً العواصم القريبة بعد حوارات مضنية.

يرى المتابعون أن تركيا أردوغان هي الطرف الآخر في اتفاق غير معلن، ولا يدفعهم غضب الرئيس التركي واتهامه البارزاني بالخيانة إلى تغيير رأيهم، فعدا وقف رحلات الطيران إلى أربيل والذي بدأ من نهار الجمعة (29 أيلول 2017)، لا عقوبات مؤكدة ضد كردستان العراق إنما مناورات عسكرية وتهديد بحصار اقتصادي يسهل خرقه بالتواطؤ.

وبغداد المعنية الأولى بمشكلة تهدّد كيان العراق السياسي تدرك بعيداً من ردّ الفعل العاطفي أنها عاجزة وحدها عن مواجهة مساعي الانفصال، لكنها لا تشعر بالثقة بشريكيها المفترضين،

التركي والإيراني. ثمّة مصالح مختلفة وربما كان استقلال الأكراد العراقيين فرصة أنقرة وطهران لتأكيد هيمنتهما على مناطق عراقية وسورية، تريان فيها أرجحية على مطالب الأكراد الأتراك والإيرانيين المستجدة. يعرض مسعود البارزاني دولته الموعودة في صورة مجتمع منفتح على الحداثة، ومشروع مركز اقتصادي وثقافي يستند إلى خبرات الأكراد. أكراد العراق في الشراكة الاقتصادية مع المحيط ومع أوروبيين وأميركيين وروس، وقد جرى تأهيل أربيل كمدينة اتصال مالي وسياسي وثقافي تضج بالباحثين عن فرص اقتصادية تمد خيوطها إلى حاجات جوار تؤرقه الصراعات العقائدية والعسكرية. ولن يسمح البارزاني لنفسه بخسارة كل شيء، العراق والعلاقة المفيدة مع تركيا التي وصلت إلى مستوى التحالف.

ثمّة توازنات قد تفاجئنا كاشفة وعوداً كامنة تحت ستار التهديد العاطفي وغير المحدد. هكذا حدث في انفصال جنوب السودان وهو المثل الوحيد المناسب، فلا مجال للمقارنة مع إسرائيل، لأن الأكراد غير طارئين ولأنهم لا يستهدفون طرد أحد من أرضه فالوطن وطنهم والأرض أرضهم فضلاً عن وعدهم لأنفسهم وللأقليات العربية والآشورية والتركمانية والإيزيدية المقيمة معهم بدولة ديمقراطية تقوم على المواطنة.

مع ذلك تعلو الشعارات الحادة كالعادة في أي مفترق سياسي تواجهه منطقتنا: «تقبل صداقة إسرائيل وافعل ما شئت» من باب الإساءة إلى القومية الكردية الصاعدة أو «أعلن عداءك لإسرائيل وافعل ما شئت» من باب الإساءة إلى القومية الكردية الصاعدة أو «أعلن عداءك لإسرائيل وافعل ما شئت» من باب العبث بالمجتمع وسرقة المال العام وقطع الصلة بثقافات العالم وتعميم التخلف تحت غطاء النضال ضد العدو الإسرائيلي.

أعلنت غالبية أكراد العراق رغبتها بدولة مستقلة. فكيف لهذه الدولة الديمقراطية كما وصفها أهلها أن تقوم في جوار يحكمه الإسلام السياسي الطائفي أو شبه الطائفي المغلّف أحياناً بنزعات قومية كما في «خمينية» إيران و«إخوانية» تركيا و«حزب الدعوة» حاكم العراق؟ ربما لهذا السبب سيجد الأكراد قوى إقليمية وأجنبية تعينهم في المسار الصعب، كما سيواجه المعترضون على النهضة الكردية عثرات ذاتية وتناقضات في ما بينهم تعيق خططهم لوأد الحكم الكردي أو منعه من التحقق.

لا بدّ من الحوار وكل تأخير فهو يسيء إلى جيران الأكراد قبل أن يسيء إليهم، إلاّ إذا كان أردوغان يخطط للاستيلاء على الموصل وكركوك فيما يخطط خامنئي للهيمنة أكثر فأكثر على كربلاء والنجف وربما البصرة.

الأكراد يهتمون بمصيرهم والعراقيون ضائعون بين الأيديولوجيا القديمة والفساد الحديث ودائماً هناك دخان يمنع الرؤية في المحطات الرئيسية للافتراق وإعادة التكوين.

الأكراد في مواجهة التهديدات
والدرس السوري

تناقش الدول الأربع التي يمتد عليها الوجود الكردي (تركيا، وإيران والعراق وسوريا) قضية انفصال شمال العراق (كردستان) من منظور تحريمي، أو مما تعتبره أمنها القومي، مؤكدة أن ذلك غير قابل للمناقشة والحوار. وهي – أي الدول الأربع – كانت أمضت عقوداً تتجاهل وجود «المسألة الكردية»، اعتقاداً منها بأن التجاهل قد يؤدي إلى النسيان وأن انتهاج الحظر والعنف والقسر في مواجهتها لشعوبها يقمع أو يجهض طموح هذه الشعوب بالحرية. وبينما كانت المسألة الكردية ولا زالت عامل تفريق بين هذه الدول فإن القاسم المشترك اليوم بينها هو توحيد الموقف في القضية نفسها، برفض استفتاء كردستان العراق، والتوافق على فرض عقوبات عليها، بين أطراف إقليمية تعيش حالة خصومة بل وحرب بالوكالة في ما بينها.

وبينما يوحد التخوف من إقامة كيان كردي ديمقراطي هذه الدول، يتم في الوقت ذاته تجاهل مطالب الشعوب (وضمنها الأكراد) التي تبدي بوضوح رغبتها في أن تبقى ضمن إطار الدولة الواحدة (في سوريا مثالاً) إذ تهيء الأنظمة المستبدة لسيناريو النظام العراقي، على رغم أنها ترى نتائجه على أرض الواقع، ولا تحاول تدارك أسبابه، منعاً من تكرار السيناريو الذي يقود فعلياً الشعوب إلى التفكير بالانفصال، أو اللجوء إلى حلول شبه انفصالية ولعل هذا ما يجب أن تفعله هذه الدول، في ما تبقى لها من خيارات متاحة مع شعوبها لإقامة نموذج الدولة الديمقراطية، على أساس المواطنة المتساوية، بدل أن تقود تلك الشعوب إلى خيارات المواجهة مع التقسيم والانفصال في ظلّ انعدام الرؤيا والحكمة والتقدير لهذه الأنظمة ومع الأسف أيضاً عند بعض معارضيها (وثيقة لندن،

أيلول/سبتمبر 2016) التي تتحدث عن رؤية المعارضة لسوريا الجديدة والتي تلاقت فيها الهيئة العليا للتفاوض مع النظام في تجاهل السعي لإقامة الدولة الديمقراطية لمواطنين أحرار متساوين.

لعل ما حدث في العراق يعطي الدول التي ترفض الاستفتاء درساً جديداً في حق المواطنين أفراداً ومجموعات أو قوميات ويجعل تفكيرنا في سوريا القادمة يختلف عن الأوراق المتناثرة التي ابتدعتها المعارضة في رؤيتها لسوريا ما بعد المرحلة الانتقالية كما ينهي إلى الأبد سياسات النظام السوري الإقصائية والاستبدادية، التي مارسها لنحو خمسة عقود ماضية فالنظام السوري الذي يقف اليوم معارضاً لاستقلال أكراد العراق، هو ذاته الذي طالما استخدمهم كورقة ضغط ضد نظام العراق، كما هو حال تركيا في استخدامها الأكراد ضد النظام العراقي واستخدام إيران وسوريا لأكراد تركيا ضد نظام الحكم في تركيا، ولكن في وقت الحسم الذي اختاره أكراد العراق بعد طول انتظار، تناست هذه الأنظمة خدمات الأكراد، وتوظيفاتها الضيقة والسلطوية لهم، كاشفة عن حقيقة أن خلافاتها البينية يمكن تجاوزها لتحل مكانها توافقات المصلحة المشتركة في عرقلة المشروع أو الطموح الكردي.

ومن نافل القول إن الأنظمة العربية تحديداً التي تعلن رفض الاستفتاء (سوريا والعراق) لم تستطع خلال عقود من استقلال دولها بناء مجتمعات المواطنة، التي تجعل كل المواطنين يشعرون بالانتماء المتساوي لهذه الأوطان وإزاء القانون والدولة كما لم تبن لهم مصالح ترابطهم بها، تجعل من الصعوبة لأي مكوّن أو فرد أن يذهب به الحال البائس من أنظمته إلى البحث عن سبل للخلاص منها، تحت ظلّ الدولة الواحدة أو بالانفصال عنها. ومثلاً فقد كان للعراق فرصة النجاة بكل العراق من خلال ما اتفق عليه في الدستور الفيديرالي الذي اعتمد اللامركزية (2005) لكن ارتهان ساسة العراق لإيران وخضوعهم لهيمنة ميليشياتها المذهبية والمسلحة، والتراجع عن الاتفاقيات المبرمة مع الأكراد، أعطى المبرّر وسهّل على الرئيس مسعود البارزاني في شمال العراق اللجوء إلى خيار المواجهة – الاستفتاء، آخذاً بيد مؤيديه على الأقل، إلى إحياء حلم ظنّت الأنظمة أنه قد مات بفعل القمع والتجاهل والتعصب وطمس حقوق المواطنة الكاملة للأفراد والقوميات وقيادة شعبه نحو استفتاء هو أشبه بمغامرة فالرجوع عنها يساوي الإقدام عليها.

في المقابل، فإن الحديث عن الاستقلال وكأنه نهاية المطاف لحلم الدولة بإقامتها يشوبه عديد من المشكلات إذا لم يرتبط بإقامة دولة مواطنين متساوين وأحرار وبأنظمة ديمقراطية تخضع

للمؤسسات والقانون وإذا لم يعتمد النظر في مصالح حقيقية تربط كل مكونات المجتمع أولاً – على أساس فردي وهو الأهم لأن المواطنة هي التي تشكل البنية المجتمعية الأساسية. وثانياً – على أساس جمعي يأخذ في اعتباره حقوق المكونات الإثنية أو القومية أو الطائفية في التعبير عن ذاتها. أي أنه من دون هذا الترتيب فإن هذه الدولة قد تكون إزاء مشكلات تؤجل ولا تموت كحال ما هو قائم في بلداننا العربية ومنهم سوريا. وعليه فإن ما ورد في «الوثيقة السياسية» لضمان حقوق المكونات القومية والدينية في كردستان، من تركيز على حقوق المكونات فقط يجعل التخوف مشروعاً حيث الحديث يدور أساساً، أو في معظمه، عن ديمقراطية توافقية للجماعات، إذ سيكون ذلك محور الحياة السياسية وكان من صاغها استرشد باتفاق الطائف لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان (الديمقراطية الطائفية) وبذلك تتجاهل الوثيقة إلى حدّ ما والتي يفترض أنها تؤسس لدستور جديد لحقوق المواطنين الأفراد المستقلين عن الكيانات والانتماءات الجمعية، ما قد يكرّس العصبيات والهويات الجمعية قبل الوطنية على حساب حقوق المواطنة الفردية.

ما يجب فهمه من قبل الأنظمة وتحديداً النظامين السوري والإيراني أن ما حصل يوم الاثنين 25 أيلول 2017 ليس نهاية مرحلة، سيغلق بعدها ملف الأكراد في المنطقة، بل هو بداية لما يمكن تسميته مواجهة الواقع، لفتح الملف الذي لا يزال بعضهم يظنه قد أقفل إلى الأبد، وهذا يشمل سوريا (النظام والمعارضة) لهذا على الأطراف المعنية بسوريا المستقبل، ولا سيما أطراف المعارضة، أن تفكر بطريقة أخرى لمعالجة المسألة الكردية، بالضد من السياسات الإقصائية التي اعتمدها النظام في مصادرته حقوق الأفراد والجماعات، وفي تجزئته الجماعة الوطنية السورية، ووضعه مكوناتها في مواجهة بعضها، بدل العمل على إيجاد فرصة للنجاة بها كوحدة سوريا، قبل التشدق بشعارات الوحدة مع الآخرين، وهذا لن ينجز إلاّ بإقامة دولة سوريا كدولة مؤسسات وقانون ومواطنين متساوين وأحرار، وكدولة ديمقراطية «فيديرالية مثلاً» على غرار دول العالم المتحضرة حيث الفيديرالية على أساس جغرافي وليست على أساس أمني أو طائفي.

هكذا يمكننا القول بأن هذا هو الشرق الأوسط الجديد خاصتنا، وليس الذي كانت أعلنت عنه كونداليزا رايس الوزيرة، السابقة لخارجية الولايات المتحدة الأميركية منذ عام 2006 والأجدى أن نقول إن الأنظمة الاستبدادية هي التي تجعل من العرب عربين ومن السيادة الوطنية مزارع حكم استبدادية وبالتالي هي السبب الأساسي في خلق «الفوضى الخلاقة» التي بشّرت بها رايس ذات مرة.

كردستان بين الرحيل والبقاء

أثناء الاستفتاء 92 بالمئة من المواطنين الكرد قالوا للزعيم مسعود البارزاني نحن خلفك، وهذا بالضبط ما كان يبحث عنه السياسي المخضرم ذو البدلة الكاكي على الدوام.

و92 بالمئة من الشعب الكردي قالوا نريد دولتنا المستقلة، وهذا ما كان يتخوف منه الساسة في بغداد. النتيجة الأولى تفسّر لنا لماذا لم يستمع البارزاني إلى كثير من الأصوات الصديقة محلياً وإقليمياً وعالمياً، التي دعته إلى تأجيل الاستفتاء. والنتيجة الثانية تفسّر لنا لماذا سعت بغداد بكل قوة إلى إلغاء الاستفتاء على رغم علمها بصعوبة تكوين الدولة الكردية في الوقت الحالي.

البارزاني كان مصراً على إجراء الاستفتاء لأربعة أسباب رئيسية: أولاً ليقول لمعارضيه في الداخل أنه يمتلك الشعبية الأكبر في الداخل. كيف يفعل ذلك؟ يطلب من مواطنيه أن يقولوا نعم لما يحلمون به، فتتحول هذه الـ «نعم» تلقائياً إلى رصيده بنسبة 92 في المئة! ثانياً لأنه لن يقدر في المستقبل القريب على إدارة إقليمه في ظلّ بنادق قادة «البيشمركة» وجنودها، الذين فرغوا للتو منتصرين في معركة وجود! إن عودة الكيان المسلح إلى داخل الدولة منتصراً أقلق وشغل قلوب ساسة أربيل، الذين كانوا يساهمون بكلماتهم وخطبهم في الجهد الحربي من فوق الكراسي الوثيرة وتحت هواء التكييف البارد! لا بدّ إذاً للبارزاني من أن يخترع مخرجاً مناسباً يتجاوز به المطامع العسكرية التي تكون في أوجها بعد أي انتصار – فكان الاستفتاء. وثالثاً لأنه على علم بأن أكراد سوريا قريبون جداً من تحقيق حلمهم في حكم أنفسهم ذاتياً، فأراد بهذا الاستفتاء التقدّم بالحلم الكردي العراقي خطوة إلى ما بعد الحكم الذاتي، ليبقى هو الزعيم الرمز في وجدان الشعب الكردي في العراق وسوريا وتركيا وإيران. أما رابعاً فلأنه في الواقع يريد بالفعل أن يزرع أول بذرة «قادرة

على النمو» في أرض «صالحة بالفعل» لإنشاء الدولة الكردية الحلم. متى ذلك؟ بعد (30) أو (40) أو (70) سنة، المهم أن البارزاني هو من وضع أول حرف في اسم الدولة.

في الجانب الآخر، عملت الحكومة العراقية المستحيل لإلغاء الاستفتاء، حاولت بضغوط داخلية شعبية واقتصادية، ولجأت إلى ضغوط خارجية تنتهك حتى سيادة العراق، إيقاف الحلم الكردي، إلاّ أن المحاولات جميعها ذهبت أدراج الرياح. لم تعد بغداد بعد اليوم قادرة على المراهنة على عراقية الأكراد ورفعها في وجه كل زعيم كردي يدعو إلى الانفصال، فهناك الآن حوالي (92) في المئة من الأكراد لا يؤيدون البقاء مواطنين تحت العلم العراقي. حيدر العبادي هو اليوم رئيس وزراء بغداد وكركوك وأربيل، لكنه في يوم غدا قريباً جداً سيصير هو أو خليفته رئيس وزراء في بغداد، ورئيس حكومة احتلال في أربيل.

انتهى الاستفتاء ولم يعترف به العالم، لكنه على الأقل صار نقطة تحوّل تاريخية في العلاقة بين شمال العراق الكردي وبقية مناطقه العربية. وستبدأ نتائجه بالظهور تباعاً على أرض الواقع، لكن لن يكون من بينها تأسيس دولة كردية في السنوات العشر المقبلة، لأسباب كثيرة يأتي على رأسها التردد الدولي الكبير في منح كردستان الاعتراف اللازم لإقامة دولة.

لن ينفصل الكرد في الوقت الحالي، ولن ترقى بغداد الفيديرالية الحالية إلى كونفدرالية بملامح بريطانية، لأن ذلك سيفتح الباب باب الجحيم على العراق، إذ ستبدأ مكونات عربية وغير عربية بالمطالبة بتفعيل مبدأ المعاملة بالمثل، ما سيجعل من العراق مجموعة من الدويلات الطائفية والعرقية تحت علم واحد.

البارزاني الزعيم العظيم تقدّم خطوة إلى الأمام. وسواء اتفقنا مع هذه الخطوة أم اختلفنا، فالمطلوب الآن من الحكومة المركزية في العراق التقدّم خطوة أخرى إلى الأمام بخلق فيديرالية «محسّنة» تسحب من جديد كل من دخل في نسبة الـ «92 في المئة» إلى العمق العراقي وتقرأ عليهم مدوّنة ضمانات جديدة يكون منها إمكان توزير الكردي في الوزارات السيادية. على حكومة العبادي أن تذهب أولاً إلى أربيل قبل ذهابها إلى طهران وأنقرة بحثاً عن الحلول! وعليها أن تعترف بأن الاستفتاء صار أمراً واقعاً وجزءاً من التركيبة السياسية للعراق الحديث.

إقليم كردستان وبركان
الهيجانات في المنطقة

بعيداً من حماس سكان الإقليم وقيادته والكرد منهم خصوصاً وبمنأى عن حملات التشكيك التي ظهرت من جانب حيدر العبادي وحكومته، والأغلبية الموجهة في البرلمان العراقي، والعديد من أنصاف المثقفين القوميين والأصوليين والمذهبيين، فإن القيادة الكردستانية ضربت الأرض بأقدامها، وتمسكت بحقها المشروع، وهي مستعدة لتحمُّل النتائج التي قد تكون باهظة التكاليف بكل أسف، وربما قد تصل إلى الحرب التي لا يريدها أي عاقل.

لكن ما زالت عقلية القرون الوسطى هي التي تتحكم بالممارسات السياسية في المنطقة بكل أسف. ولم يسبق لأي شعب أن مارس حقه بمثل هذه الشفافية والدقة. ولم يسبق أن عرضت أي قيادة في المنطقة على شعبها فرصة كهذه ليعبِّر عن رأيه بمستقبله، إنها تجربة واعدة ولكنها محفوفة بالأخطار ومعقدة ولكن لا بد أن تكون مع قرار الشعب الكردستاني ودعمه والوقوف إلى جانبه.

وقد أعلن الشعب الكردستاني بكل مكوناته عن رغبته الصريحة وبما يشبه الإجماع في الاستقلال والكل يعلم أن هذا الاستفتاء هو مجرد بداية لعملية طويلة معقدة لم تتحدّد ملامحها بعد. ولكن مع ذلك استنفرت القوى الإقليمية بكامل قواها، وكأن خطراً كارثياً حلَّ بها، حتى أنها تجاوزت كل خلافاتها وأعلنت بصراحة عن تواصلها في ما بينها للتوافق على الإجراءات الزجرية المشتركة، وتطبيق العقوبات الجماعية بحق سكان الإقليم، والتهديد بالتدخل العسكري إذا ما لزم الأمر. وكل ذلك بالتزامن مع حملة إعلامية ديماغوجية تستند إلى مزاعم وأباطيل مثل التهجير والتزوير وإرغام الناس على التوجه نحو صناديق الاستفتاء، وغير ذلك من الاتهامات التي باتت معروفة الطابع والوظيفة.

المسألة واضحة وضوح الشمس، شعب من حقه أن يقرِّر مصيره بنفسه، وقد أعلن عن ذلك بطريقة لا تشوبها أي شائبة. ولكن من جهة أخرى هناك سلطات تخشى من دواخلها، وليست مستعدة لمعالجة قضاياها الداخلية تحسباً للانعكاسات التي ستتأثر بها، فترى أن أفضل وسيلة وأكثرها تأثيراً بالنسبة إليها، تتجسد في خنق إرادة الحرية لدى الكرد، ومعهم سائر المكونات المجتمعية الأخرى في كردستان العراق، بغية مصادرة حقوق ملايين الكرد في الدول المجاورة.

إنها سياسة قديمة، تعود في جذورها إلى نحو خمسمئة عام، أيام الحرب والتوافقات بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية وقد اتخذت منحى جديداً بعد الحرب العالمية الأولى مع تشكيل كل من العراق وسوريا. واللافت دائماً أن الدول المعنية بالمسألة الكردية تتجاوز بسرعة قياسية كل خلافاتها، وتعارض مصالحها، لتركّز على ما تعتبره الخطر المهدّد لها جميعها. والكرد من ناحيتهم حاولوا ويحاولون من دون جدوى إقناع الأطراف الإقليمية، التي شاءت الظروف أن تتحكم بقضيتهم، بإمكان حل كل القضايا بالحوار والحكمة على أساس الاحترام المتبادل، والاعتراف بالحقوق والخصوصيات والمصالح ولكنهم في كل مرة اصطدموا ويصطدمون بعقلية إنكارية ثأرية توعدية.

إنه الخوف المتبادل الذي يتحكّم بالعلاقة بين الكرد وهذه الدول. خوف هذه الأخيرة باعثة الخشية من الاستحقاقات الداخلية، والخشية من فقدان المصالح والثروات، في حين أن خوف الكرد وجودي مصيري.

ووضعية كهذه لا تمكن معالجتها من دون إزالة الهواجس وترسيخ قواعد الثقة المتبادلة، والتوافق على آلية لحل الخلافات، فالمشكلة الأساسية التي تتمحور حولها مختلف مشكلات منطقتنا تتمثّل في عقلية عدم الاعتراف بالآخر المختلف، وهذه عقلية لها جذورها في مختلف مراحل تاريخنا.

إننا إذا سايرنا الأطراف الهائجة وقلنا إن إقليم كردستان هدّد باستفتائه قواعد العيش المشترك بين المكونات العراقية وشعوب المنطقة، والواقع ليس كذلك ولكننا سنفترض ذلك، فلا بد أن نقرّ ونعترف في المقابل بأن التصريحات والممارسات التي سمعناها وتابعناها هنا وهناك ومن مختلف الجهات، تدمِّر هذه القواعد وتصادر إمكان الحوار والتفاهم للوصول إلى قواسم مشتركة من شأنها تعزيز الثقة وتمهيد الأرضية المناسبة لعيش مشترك وفق أسس جديدة تتناسب مع المعطيات الجديدة.

القضية الكردية لم تعد قضية محلية أو إقليمية بل باتت جزءاً من معادلات التوازن الإقليمي والدولي في المنطقة. والجميع يدرك ذلك لكن يبدو أن هناك رغبة لكل طرف في تعزيز موقعه، استعداداً لما ستشهده المنطقة من متغيرات ولا سيما في سوريا والعراق واليمن، وارتباط كل ذلك بماهية التفاعل الإقليمي مع مستجدات الاستراتيجيات الدولية وذلك في أجواء الحضور الروسي الكبير في سوريا مقابل الحضور الأميركي في كل من سوريا والعراق.

ولكن مهما يكن وعلى خلاف لغة التهديد والوعيد والتشكيك والتخوين والقدح، تحتاج منطقتنا إلى حوارات معمّقة لتناول كل القضايا التي تؤرقها، قضايا المكونات الدينية والقومية، قضايا التطرف والفساد والاستبداد وغيرها. وباعتبار أن القضية الكردية هي موضوعنا هنا، نرى أنه آن الأوان للتعامل معها كقضية إقليمية ملحّة تستوجب حلاً عادلاً لمصلحة الجميع، وفي مقدّمهم الكرد بطبيعة الحال، باعتبارهم الحلقة الأضعف، فقد تعرّضوا للكثير من الظلم والتغييب والتنكيل والمجازر نتيجة السياسات القومية الإنكارية. إما أن تعود الدول المعنية إلى أدواتها وسياساتها القديمة للتعامل مع وضعية مستجدّة مغايرة فهذا مؤداه استمرار الصراع، واستنزاف الطاقات الأمر الذي سيضع الجميع أمام خيارات صعبة مؤلمة.

أكراد العراق يتذكرون السبعينيات

إقليم كردستان في سبعينيات القرن المنصرم حيث بدأ ذلك العقد توافقياً بين الحركة القومية الكردية والسلطة المركزية العراقية وأصدر الطرفان بيان الحادي عشر من آذار/مارس 1970 الذي اتفق فيه على منح كردستان حكماً ذاتياً ضمن العراق على أن يطبّق بعد أربعة سنوات.

عاش الكرد وقتها سنواتهم الأكثر سلاماً لكن الأمور ما لبثت أن تدهورت أثناء مفاوضات عام 1974 بين الطرفين، ومن ثم انهارت عقب التوافق الإقليمي العراقي/الإيراني في اتفاقية الجزائر الشهيرة التي أطاحت بالثورة الكردية والتي اندلعت من جديد بعد شهور قليلة في ربيع عام 1976.

في الأسواق والمقاهي ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في إقليم كردستان تدور نقاشات حول الهويات والصراع وعن العرب والكرد وعن المقارنة بين السنّة والشيعة وطبيعة تعامل الطرفين مع الكرد في العراق.

فالطبقات الأكثر فقراً وهامشية تتخوّف من تدهور حياتها اليومية على بساطتها، لأنها تشعر بضعف قدرتها على مواجهة أي أزمة اقتصادية طويلة يمكن أن تنعكس على أشكال حياتها اليومية، حتى وإن لم تندلع الحرب. الطبقات الوسطى التي تعتمد في شكل شبه تام على موارد الوظيفة العامة لا تقلّ خشية على تدهور دورة حياتها اليومية خصوصاً وأنّ تراجع الموارد المالية للحكومة الإقليمية قد ينعكس على قدرة هذه الطبقة على متابعة نمط حياتها ومكتسباتها التي تراكمت خلال السنوات الأخيرة، في الصحة والنقل والتعليم وأسلوب الحياة. كذلك فإن رجال الأعمال وكبار الموظفين يخشون من مسعى الحكومة المركزية للتحكم بكل أشكال علاقة الإقليم مع العالم الخارجي لأن ذلك سيعني تراجعاً رهيباً لشبكة أعمالهم وتنميتها.

على أن أكثر ما يمكن تلمّسه يومياً بين المواطنين الأكراد هو التنمية بين النشوة القومية التي رافقت إجراء عملية الاستفتاء على رغم كل الاعترافات الإقليمية والدولية وبين عدم معرفتهم بما يمكن أن تفضي إليه هذه الخطوة حيث يمكن لها أن تطيح كل المنجزات التي حقّقها الكرد خلال السنوات الماضية، سياسياً ودستورياً واقتصادياً وتنموياً.

يرصد المتابعون ثلاثة عوامل مركّبة ساهمت في عودة القلق العام وتدهور العلاقات السياسية والشحن المجتمعي بين الكرد والسلطة المركزية في العراق إلى ما كان عليه في سبعينيات القرن المنصرم، حيث كانت سنوات التناغم 2003–2014 توحي بأن صفحة المماحكات بين الطرفين قد طُويت تماماً.

تأتي مسألة تغيّر التوازن بين الطرفين على رأس تلك الديناميكيات. فالعراق الجديد خلال سنوات تأسيسه 2003–2005 بني على قاعدة أن الأكراد هم الطرف الأقوى نسبياً في المعادلة الداخلية العراقية، لأنهم الأكثر تنظيماً وقبولاً من القوى التي احتلت العراق. فوق ذلك فإن المناطق الكردية كانت الأكثر استقراراً أمنياً وسياسياً، وصارت بالتقادم المناطق الأكثر جذباً للرساميل والنخب المجتمعية والاقتصادية التي نفرت من الحروب الأهلية الطائفية والعصاباتية والمناطقية المديدة في مناطق عراقية كثيرة. فقد كان مراقبون دوليون كثر يسمّون المناطق الكردية المستقرة والنامية بـ «العراق الآخر» في إشارة إلى مدى التدهور الذي تعانيه بقية المناطق العراقية، خلال سنوات ولايتي رئيس الوزراء العراق السابق نوري المالكي، سعت الحكومة المركزية إلى عدم تطبيق الفيديرالية ومبدأ الشراكة في القرار الاستراتيجي للدولة العراقية، وتراجع خلالها دور الجماعتين الأهليتين السنية والأكراد في القرار المركزي العراقي، زاد ذلك التهميش تحقيق السلطة المركزية انتصارات عسكرية في الحرب على «داعش» من دون تقديم أي تنازل سياسي حقيقي للقوى السنية العراقية بل تحطيمها. وأخيراً تأسيس ميليشيات الحشد الشعبي التي صارت تمارس دور الجيش الرديف للأحزاب الشيعية المركزية.

أدّى كل ذلك إلى تراجع الدور الكردي في الدولة العراقية، وصار البرلمان العراقي لا يأخذ مبدأ التوافق والعرف الفيديرالي خلال إصدار تشريعاته خصوصاً في تركيزه على متابعة الوزراء والمسؤولين الكرد والسنّة فحسب. وغالباً ما كانت تصرفات الحكومة المركزية في سياق ما كان

البرلمان يسير به خصوصاً في الملف الأمني والعسكري أي المزيد من تضخيم المركزية مع إطاحة مبدأ الشراكة بين مختلف الأطراف.

دفع هذا التغيير في موازين القوى إلى سعي السلطة المركزية العراقية إلى مزيد من الاستحواذ على ما كان قد حقّقه الكرد في السنوات التأسيسية للعراق الجديد، وإلى إرجاع تفسير الفيديرالية لتكون مجرد سلطة حكم بلدية محلية. شيء شبيه بانقلاب حكومة البعث عام 1974 على ما كانت قد وقّعت عليه في بيان الحادي عشر من آذار/مارس لأنها خلال هذه السنوات قد استقرّت وأعادت بناء الجيش والمؤسسات الأمنية.

العامل الآخر يكمن في استحواذ الأكراد على مزيد من السيادة على مناطق حكمهم فالقدرة على إصدار سمات السفر وتصدير النفط من دون موافقة الحكومة المركزية والمشاركة العسكرية بين قوات البيشمركة والجيش المركزي والاستقلالية المالية والبيروقراطية خلال سنوات 2005/ 2017 أشعرت الكرد بامتلاكهم فعلياً لسيادة موازية لسيادة بغداد.

لم تكن الممارسة الكردية للسيادة مادية فحسب، بل كان ثمة أبعاد رمزية لا تقلّ حيوية عن نظيرتها العسكرية والمالية. فالعراق برموزه وعوالمه الثقافية وشيفراته الاجتماعية لم يكن حاضراً في كردستان إلا بالحد الأدنى والعكس صحيح. كان هذا العزل متبادلاً في المناهج التربوية ووسائل الإعلام والإنتاج الثقافي ومؤسسات الدولة الاتحادية المستقلة.

عزّزت العلاقات الدولية للإقليم الشعور «الاستقلالي السيادي» فجميع الزعماء والشخصيات العالمية التي كانت تزور بغداد صباحاً، تذهب لتزور أربيل مساء. كما أن المئات من المؤسسات والمصاف والشركات العالمية تمركزت في الإقليم، والكثير منها غدت تدير علاقاتها مع بقية مناطق العراق اعتباراً من الإقليم. يضاف إلى ذلك أن السلطة في الإقليم كانت تسيطر تماماً على كافة المطارات المدنية والمعابر البرية في مناطق سلطتها.

فجأة شعر المواطنون الكرد بأن هذه السلطة السيادية ليست مطلقة وأن توافقاً بين العراق المركزي والدول الإقليمية، وبصمت غير متوقع من المجتمع الدولي قد يطيح الكثير من المكاسب السيادية تلك وأن الإقليم قد يتراجع موقعه السيادي الراهن.

أكثر ما يتذكره الكرد راهناً هي تلك الحكاية الشعبية السياسية التي جمعت بين مستشار الأمن القومي الأميركي السابق هنري كيسنجر وقائد الثورة الكردية في أوائل السبعينيات الملا مصطفى البارزاني. حيث إن جميع الوعود الأميركية بمساندة الكرد في مفاوضاتهم مع الحكومة المركزية عام 1974 ظهرت وكأنها غير حقيقية وترك الكرد وحيدين ليواجهوا التوافق الإقليمي العراقي/ الإيراني المضاد لحقوقهم ومصالحهم.

أخيراً، فإن الكرد خلال العقد الماضي كانوا يشعرون بعضويتهم الكاملة في النظام الإقليمي وتحوّلهم إلى عامل توازن ضمنه. كانوا قد نسوا جزءاً مهماً من مظلوميتهم التقليدية وحكاياتها ومفاعيلها. فقد كان اعتراف تركيا بالفيديرالية الكردية، ومن ثم فتحها باب العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع مختلف مؤسسات الإقليم، حدثاً استثنائياً ومفاجئاً للكرد. ففي مرحلة أكثر تقدماً، صارت تركيا تعتبر الكرد حلفاءها الأكثر حميمية ضمن العراق وغدت تدعمهم لخلق التوازن السياسي مع إيران والعراق.

بدورها راعت إيران الخصوصية الكردية ضمن العراق، اعترفت بها ودفعت حلفاءها من الشيعة العراقيين إلى أخذ الوضع الكردي الخاص في الاعتبار على الدوام. فوق ذلك فإن إيران لم تعترض في شكل مطلق على علاقات إقليم كردستان الحميمية مع الولايات المتحدة وتركيا واعتبرته شيئاً موضوعياً لا يمكن الوقوف بوجهه.

كما أن قبول الدول الإقليمية برئاسة شخص كردي للعراق وكذلك عشرات الوزراء والديبلوماسيين والضباط الكرد في أعلى مراتب مؤسسات الدولة العراقية مثّل رسالة طمأنينة للكرد، تقول بأن أي حديث عن وجود مؤامرة إقليمية مناهضة لهم كجماعة إثنية غير صحيح مطلقاً وأن دول وأنظمة المنطقة تعتبر الكرد شعباً تاريخياً شقيقاً لبقية شعوب المنطقة. وقد انعكس ذلك التناغم على علاقة الكرد ببقية الدول الإقليمية وتركيا بالذات.

منذ بداية التحضيرات الفعلية لعملية الاستفتاء ومن ثم إجراؤه رغم كل التحذيرات الدولية والإقليمية ترافقا مع الحملة الإعلامية والسياسية التي تقودها كل من تركيا وإيران! فإن كرد العراق صاروا يستشعرون «حكمتهم» القديمة التي تقول «هم مختلفون عن كل شيء لكنهم متفقون تماماً علينا».

خلال الأسبوع الأول الذي أعقب الاستفتاء تصاعدت نبرة المرارة الكردية تجاه أبناء القوميات العربية والتركية والفارسية. صار الكرد يسترجعون حكايات مشاركة الدول الأربع التي يتوزعون فيها على معاداتهم. غدا العامة يتذكرون قيام الجيش السوري بقيادة الضابط فهد الشاعر عام 1963 بالدخول إلى العراق ومهاجمة الثوار الأكراد بأنواع الأسلحة كافة، وعلى المنوال ذاته يتذكرون حكايات كثيرة عن تعاون دول وقوميات المنطقة لقمع تطلعاتهم وتحطيم مساعيهم.

وساطة ماكرون بين العبادي والبارزاني

يستقبل إيمانويل ماكرون غداً 5 أكتوبر/تشرين الأول 2017 رئيس وزراء الحكومة العراقي حيدر العبادي الذي يقوم بزيارة رسمية إلى فرنسا ومن المتوقع أن يسمع الرئيس الفرنسي استياء العبادي من الاستفتاء الذي دعا إليه مسعود البارزاني حول استقلال إقليم كردستان العراق، ولا شك في أن أغلبية الأكراد تطمح منذ زمن للاستفتاء، فقد نظّمه في ظل أوضاع اقتصادية متدهورة في الإقليم إضافة إلى وضعه السياسي المزعزع داخلياً. والشعب الكردي الذي قاتل بشجاعة لتحرير الموصل وفتح أبوابه أمام جميع الأقليات اللاجئة إليه لم يكن يحتاج في مثل هذا الوقت إلى عزلة مع قرار الحكومة المركزية إغلاق مطارات الإقليم. والعبادي الذي كان متعاوناً مع الأكراد يرى نفسه ضعيفاً أمام الذين يريدون التخريب على عمله السياسي مثل نور المالكي والميليشيات الشيعية وكل وكلاء إيران على الأرض العراقية. صحيح أن الأكراد لهم تاريخ مؤلم وعاشوا مآسي تحت حكم صدام حسين وأنهم شعب شجاع ومناضل ولكن الانفصال عن العراق ليس في مصلحتهم لا الآن ولا مستقبلاً.

عندما ارتفعت أسعار النفط اعتقد الأكراد أن الحقول النفطية ستعطيهم ثروة تغنيهم عن أي ارتباط بالعراق، ولكن سرعان ما تبيّن أن احتياطي الحقول الكردية ليس واعداً بالمقدار الذي كانوا يتوقعونه. وقد خرجت شركة «توتال» الفرنسية و«إكسون» من كردستان علماً أنهما دخلتا للتنقيب هناك رغم استياء بغداد. ولكن تبيّن أن الاحتياطي أقل بكثير مما توقّعه الأكراد، وهم ينتجون حالياً حوالي (500) ألف برميل في اليوم تصدّر عبر الخط التركي الذي لم يغلق على رغم التهديدات التركية وتباع الكميات إلى إسرائيل بأسعار مخفضة. وتجدر الإشارة هنا إلى معلومات بعض المصادر أن تشغيل الخط التركي وحقوقه يعودان إلى صهر الرئيس التركي أردوغان.

زوار أربيل يتحدثون عن وجود عدد من البنايات التي تمّ بناؤها في العهد الذهبي لسعر النفط ومعظمها خال. وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية السيئة قام البارزاني بمجازفة في وقت غير مؤاتٍ خصوصاً أن الأسرة الدولية لا تؤيد هذه الخطوة. وللأكراد علاقة قديمة وتاريخية مع فرنسا تعزّزت في عهد الرئيس الراحل فرانسوا ميتران وزوجته دانييل التي كانت مناضلة من أجلهم. وبقيت فرنسا على هذا النحو مع الأكراد ولكنها ليست راضية عن تحرك البارزاني. وقال مسؤول فرنسي إن باريس أسفت لخطوة البارزاني ولكن أسفها إزاء هذا الخطأ مثل استياء والدة من خطأ طفلها فهي تحبّه ولكنها تطلب منه تصحيحه. والمتوقع أن يقوم ماكرون بدور الوسيط بين البارزاني والعبادي. وقد يستمع إلى حجج العبادي ثم يتحاور مع البارزاني لإقناعه بتصحيح خطئه. ولكن هناك أيضاً أخطاراً ارتكبتها حكومة بغداد منذ فترة طويلة أولها عدم دفع المستحقات للأكراد من بيع النفط فكان الاتفاق أن تدفع حكومة العراق 17 في المئة من الموازنة للإقليم ولكنها قلما التزمت بذلك. فالشعب الكردي يستحق تقاسم العائدات النفطية خصوصاً أنه في الأوقات العصيبة كانت البيشمركة في طليعة المقاتلين لتحرير الموصل من «داعش». كما أن الإقليم استقبل النازحين ولا يزال فالمنطق والحق يقولان إن على القيادة العراقية أن تحترم حقوق الشعب الكردي. وعزل كردستان ليس الحل، بل هو يساهم في تفاقم الأزمة، وعيش الشعبين منفصلين يضاعف المشكلات ويكثف عداوات على الحدود مع تركيا وإيران ويفرح إسرائيل وهي الشريك التجاري على صعيد النفط الكردي الذي يباع عبر تركيا وإسرائيل بأسعار منخفضة فالأمل في أن ينجح ماكرون في إقناع الجانبين بضرورة العودة عن أخطائهما.

منزلقات الانفصال – الاستقلال كردستانياً

المفارقة أن استفتاء على الاستقلال في كتالونيا الإسبانية تحوّل إلى ساحة مواجهة في الشوارع بين رجال الأمن والناخبين وأن استفتاءً مماثلاً في كردستان العراق أُجري من دون أي عراقيل ولو في أجواء متوترة. هناك دافع قومي في الحالين، وخلفيات مرتبطة بالأزمة الاقتصادية بالنسبة إلى الكتالونيين وأحلام من الماضي عمّقتها معاناة الحاضر بالنسبة إلى الأكراد، لذا تراكمت ملفات كثيرة لتبرير السعي إلى الانفصال. لم تحل الديمقراطية الإسبانية وآلياتها دون المواجهة المريرة ولم تحل السلطوية العراقية ووسائلها وميليشياتها دون أن يكرِّس الأكراد طموحهم بالتصويت.

المفارقة الأخرى أن كلا الإقليمين في البلدين المتناقضين سياسياً، يمارس أعلى درجات الحكم الذاتي وما يندرج في إطار تقرير المصير، لكن كلاً منهما وجد أن ما ينقصه هو اجتياز الأمتار الذهبية المتبقية ليصبح «مستقلاً» لكن ماذا يعني الاستقلال في هذه الأيام وما العمل به؟ تلك هي المسألة. لاذت الحكومتان بالدستور في رفضهما الاستفتاء إلى المحاكم الدستورية، إلى البرلمان في العراق، وإلى الذراع الأمنية في إسبانيا، ولم تلقيا مع الإقليمين سوى انعتاق وعدم اعتراف بمؤسسات الدولة فضلاً عن إيمان راسخ بأن الحكم المحلي بات أعلى وأقوى من الحكم المركزي، ولا واقعية في ذلك لأن منظمي الاستفتاءين أرادوهما وسيلتين للتفاوض مع المركز، بغداد هنا ومدريد هناك، على إجراءات الطلاق، معتقدين أن الحكومة المركزية لن تجد سبيلاً آخر غير الرضوخ مع أن رفضها الاستفتاء أضفي عليه صفة الاعتداء على الدستور. صحيح أن التعايش يغدو صعباً إن لم يكن مستحيلاً حين يطلب أحد «الشريكين» الانفصال، لكن كل شيء يعتمد على المقدمات التي تسبق الطلب فبهذه الطريقة أجري استفتاء أيلول/سبتمبر 2014 في أسكتلندا واستمر التعايش طبيعياً بعده على رغم أنه لم يلبِّ الرغبة في الاستقلال.

في نموذجي كردستان وكتالونيا ثمة مشكلة مع الجوار. في الحال الإسبانية فضّل الاتحاد الأوروبي الصمت أو النصح بالتهدئة، لم يكن مرتاحاً إلى موقف حكومة ماريانو راخوي التي كان عليها استباق المشكلة قبل تصاعدها، ولا مرتاحاً إلى حكومة كارليس بوغديمونت إذ اتخذت قراراتها بمعزل عن الدستور وأقفلت النقاش أو أجّلته إلى ما بعد الاستقواء بصناديق الاقتراع. أربع دول أوروبية على الأقل قد تواجه المشكلة ذاتها مع مناطق وأقاليم لديها تاريخ «انفصالي» من أسكتلندا البريطانية إلى كورسيكا الفرنسية إلى لومبارديا وفالونيا الإيطاليتين إلى الباسك الإسباني، عدا نزعات مماثلة في بلجيكا وألمانيا والدانمارك وأي استجابة لإحداها تبدّد أسباب ضد الأخرى، فالأمر ليس عدوى بل استحقاق مؤجل لكنه دائم الحضور.

أما في الحال الكردية فالعراق ذاته مضطرب ولا يختلف عن المحيط في عدم انتظامه والتزامه «دولة القانون» حتى في دولة مثل تركيا يفترض أنها «ديمقراطية» ثم إن المحيط ذاته ملتهب بل متفجِّر ومنشغل بمشكلات داخل دوله وبحرب على الإرهاب. وعلى رغم أن الحوار العلني لم يتوقف حتى عشية الاستفتاء واستمر غير علني بعده، إلا أن إمكانات التوافق ظلت معدومة. لكن هذا الحوار جاء متأخراً جداً. فلا أحد يجهل فداحة وأخطاء حكومة نوري المالكي مع إقليم كردستان (ومع المكونات المختلفة) وعدم نجاح حكومة حيدر العبادي في معالجتها، مع أنها احتاجت إلى مساهمة «البيشمركة» في الحرب على «داعش». أما في المحيط فإن إيران وخصوصاً تركيا رفعتا الصوت وكثّفتا التهديدات بالتدخل العسكري إذا اقتضى الأمر، ما يعني أن التدخل قد يصبح مسوغاً إذا بادر الإقليم إلى إعلان استقلاله، كترجمة طبيعية لنتيجة الاستفتاء.

ويعلم الأتراك والإيرانيون، كذلك العراقيون، أن استخدام القوة ذو وجهين فدونه أولاً الوجود الأميركي في المنطقة، كما أنه كفيل بإفشال الغاية المنشودة وبتوفير فرص جديدة لتصعيد التوجه الانفصالي الكردي بدل كبحه. والواقع أن سبل التخلص من هذا التوجه أو إضعافه، ولو نظرياً، كانت لتتاح في ظل دول عادلة وطبيعية، وهو ما لم تكن عليه الحال في أي من الدول الأربع التي توزّع عليها الأكراد قسراً.

لم يمر الكتالونيون في تاريخهم المعاصر بالمعاناة القاسية التي نالت من الأكراد، ومع ذلك ها هم ينشدون الانفصال بعصبية فائقة أنستهم عقوداً من الانسجام في دولة لا تضطهدهم. لم يميّزهم فرانكو بمعاملة قمعية خاصة، ولم يمحِ مصطفى كمال أتاتورك المئات من بلداتهم وقراهم ولا شن

صدام حسين شيئاً كـ «حملة الأنفال» ضدهم. لكن مساهمة الإقليم بخُمس الدخل القومي من دون أن تعود عليه بفائدة متناسبة بل بدأ يسجل تراجعاً في اقتصاده دفعت حكومته إلى تبنِّي رفض المشاركة في معالجة الصعوبات الاقتصادية في عموم إسبانيا مثلما مانعت ألمانيا الاقتطاع من ازدهارها لسد العجز المالي في اليونان وإيطاليا والبرتغال. الخشية من تفاقم الأزمة شحذت الحس القومي المتوارث فكان الاندفاع إلى خيار الانفصال. أما الوضع في العراق وكردستان فمختلف وقد يكون معكوساً في أكثر من جانب فالدولة المركزية توقفت منذ أعوام عن دفع كل ما يترتّب للإقليم من الموازنة العامة، والإقليم المفدرل أعطى باستمرار إشارات دائمة إلى أن منطلقه وهدفه يصبّان في الاستقلال. كان هناك خيار «الشراكة» الذي أطّره الدستور، لكن الجانبين تضافرا على إجهاضه، كل بطريقته، فلا بغداد – المالكي المرتمية في أحضان إيران أدركت أخطار سياساتها عراقياً وإقليمياً، ولا أربيل غلبت براغماتيتها لتحسب مسبقاً التداعيات العراقية والإقليمية لأي تحرّك نحو الانفصال. فالاستقلال كلمة سحرية جميلة، أما ممارسته والتمتّع به فقصّة أخرى.

من شأن الإقليمين كردستان وكتالونيا، أن يعتقدا أن لديهما المقومات اللازمة للاستقلال والانفصال لكن هذا يستحق تفكيراً ثانياً وعاشراً ولا تتعلق المحاذير بأخطار أمنية أو اعتداءات خارجية فحسب وإن كانت واردة أكثر في المواجهة بين العراق وكردستان، بل بـ «مقومات» توافرت هنا وهناك نتيجة الارتباط بالدولة المركزية التي يعترف المجتمع الدولي بسيادتها ويتعامل معها. وحتى لو تعاطف العالم مع طموحات الأكراد والكتالونيين، فإنه يعرف مسبقاً تلك المقومات ويحاذر منزلقاتها أو أنه في أحسن الأحوال سيستهلك وقتاً طويلاً قبل أن يعترف بالوضع الجديد. وعدا مآخذ كثيرة على إدارة «الدولة» في كردستان، وليس الفساد عاهتها الوحيدة، فالأهم أن اقتصاد الإقليم على افتراض انفصاله بلا أي معوقات يعوّل على ارتباطه بالعراق وهو يراهن في جانب كبير على استثمارات خارجية تهجس أولاً وأخيراً بالاستقرار. قد لا تكون هناك مشكلة استقرار بالنسبة إلى كتالونيا، غير أن الانفصال عن دولة كبيرة لا يضمن أن يحافظ اقتصادها على قوته وزخمه وهذه إشكالية واجهتها أسكتلندا حتى تبلغت مسبقاً أن شركات ومصانع ومصارف ستغادرها حال انفصالها.

ثمة مخارج من المأزقين وقد تزايد الحديث عن الكونفدرالية في مدريد كما في بغداد، باعتبارها حلاً يمكن سلوكه على رغم تعقيداته، علّه يرضي الطرفين. هل يلبِّي هذا الخيار الطموح القومي؟ ربما إلى حدٍّ معقول. لكنه يستلزم التفاوض أولاً وفي العاصمتين تتردّد عبارة «من دون

شروط مسبقة» المساوية حكومياً لـ «عدم الاعتراف بالاستفتاء ولا نتائجه» ويراها الانفصاليون «شرطاً مسبقاً غير مقبول» كونه ينسف أسس قضيتهم. إذا انتصرت إرادة التفاوض، وهو المرجّح فإنه لن يكون سريعاً ولا سلساً، بل متخماً بالتفاصيل والتعجيزات، إذ إن الدولة المركزية ستكون مدعوّة حكماً إلى تنازلات للإقليم. وفي أي حال ليست الكونفدرالية مجرد صيغة جاهزة يمكن تركيبها، لكن يمكن الافتراض نظرياً بأن خبرة إدارة الأقاليم ربما تسهّل الأمر في إسبانيا كونها دولة مؤسسات منظمة، إلا أنها لا تستطيع تمييز إقليم في حد ذاته. أما في العراق، وعلى الرغم من أن الدستور أقرّ الفيديرالية ومعايير محددة لإنشاء أقاليم ذاتية الإدارة، إلا أن التطبيق بجمع المالكي كل الصلاحيات ومعظم الوزارات في يده لم يترك مجالاً لشيء آخر غير إعادة إنتاج الاستبداد الصدامي بنسخة أكثر سوءاً وبالتالي فإن تفاوض العبادي مع الأكراد لا يستند إلى تجربة فيديرالية ناجحة ومؤهلة للتطوير، وهذا مع تنحية كل الاعتبارات الأخرى جانباً من وطأة الهيمنة الإيرانية إلى ضغوط ميليشيات «الحشد الشعبي» إلى واجبات إعادة لمّ شمل العراقيين بعد انتهاء محنة «داعش» إذا انتهت فعلاً.

محاذير التصعيد العسكري
ضد كردستان عقب الاستفتاء

على رغم موجات الغضب التي اندلعت عقب الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان عن العراق تطل محاذير شتى أمام أي تحرك عسكري محتمل ضد هذا الإقليم، أبرزها غياب المبرر الاستراتيجي. ويلاحظ أن اللجوء لاستخدام القوة العسكرية يخضع في مثل هذه الحالات لحسابات معقدة، لا سيما أنها قد تضع جيوش تركيا وإيران والعراق والفصائل المساندة لها في مواجهة مباشرة مع البيشمركة. وبينما يشي تاريخ الحركة الكردية في العراق ومحيطه الإقليمي بمستويات متفاوتة من قمع أوغلت فيه سلطات بغداد وأنقرة وطهران ودمشق لوأد أية نزعات استقلالية كردية، إلا أن ذلك القمع لم يكن ليجهز كلية على تطلعات الأكراد بدليل وصول الأمور إلى ما وصلت عليه اليوم من استفتاء على الاستقلال، لم يكن الأول من نوعه في كردستان العراق رافقته خطة لترسيخ دعائم الحكم الذاتي في كردستان سوريا بدأت بإجراء انتخابات محلية في 22 أيلول/سبتمبر وصولاً إلى أخرى برلمانية مطلع كانون الثاني/يناير المقبل، فيما واكبته تظاهرات هزّت كردستان إيران، لدعم هذه التحركات.

في غضون ذلك تبدو الإجراءات العقابية التصعيدية التي تبنّتها دول الجوار على الصعيدين الاقتصادي والديبلوماسي والتي وضعت إقليم كردستان في براثن الحصار والعزلة، كفيلة بإجبار سلطة الإقليم على تقليص سقف تطلعاتها عقب الاستفتاء أو مراجعة حساباتها، من دون الحاجة إلى تصعيد عسكري يستفزّ سكان كردستان ويدفعهم إلى الالتفاف حول قيادتهم، التي يختلف قطاع منهم معها في مواجهة ما يعتبرونه عدواناً عليهم أو مؤامرة لتجويعهم وكسر إرادتهم. فبالتوازي مع إغلاق تركيا وإيران حدودهما مع الإقليم وتجميد كل صور الاتصال والتعاون معه طلب رئيس

الوزراء العراقي حيدر العبادي من مجلس النواب إلغاء نتائج الاستفتاء وفرض تطبيق القانون العراقي على أراضي كردستان، وبدوره طالب البرلمان بإلزام القائد العام للقوات المسلحة باتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية كافة للحفاظ على وحدة العراق وحماية مواطنيه ومنها إصدار أوامره للقوات الأمنية بالعودة والانتشار في المناطق المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك، فيما صوّت المجلس عقب الاستفتاء على إغلاق المنافذ الحدودية التي تقع خارج سيطرة السلطات الاتحادية واعتبار البضائع التي تدخل منها مهرّبة.

ويلاحظ أن المجتمع الدولي لا يبدو مستعداً لتقبُّل نزاع مسلّح جديد في منطقة تعجّ أصلاً بالتوترات والصراعات بينما لم تكتمل بعد الحرب على تنظيم «داعش» في العراق وسوريا والتي تشارك فيها قوات كردية.

وفيما أكدت وزارة الخارجية العراقية أن الأمم المتحدة عرضت المساعدة في نزع فتيل التوتر بين بغداد وأربيل، أظهرت موسكو التي تمتلك مصالح اقتصادية كبيرة في كردستان العراق، موقفاً مرناً حيال استفتاء الإقليم، مقارنة بمواقف أميركية وتركية وإيرانية متشددة. وعلاوة على العبارات الفضفاضة والمطاطية في شأن وحدة العراق، لم تخلُ بيانات الخارجية الروسية من تأكيد صريح بأنها تنظر باحترام إلى التطلعات القومية الكردية. وبناء عليه بدت موسكو أكثر تحفظاً حيال أي تحرّك عقابي ضد كردستان العراق، حتى أنها شدّدت على أن الخلافات بين بغداد وأربيل يجب أن تحلّ بالحوار الذي يكفل الوصول إلى صيغة للتعايش السلمي داخل الدولة العراقية.

ولعل ذلك الموقف الروسي يرتكز على رغبة ملحّة في إيجاد موطئ قدم في المياه الشرق أوسطية الدافئة، بالتوازي مع تعزيز موقف موسكو التنافسي في مواجهة النفوذ الأميركي المتغلغل في الشرق الأوسط، من خلال تقوية أواصر العلاقة مع أحد أهم حلفاء واشنطن في العراق والمنطقة برمتها وهم الأكراد، مع مراعاة الحساسيات الخاصة بالحليف الإيراني والجار التركي، في ما يتصل بالمسألة الكردية محاولة استغلال نزوع واشنطن التدريجي إلى تقليص وتيرة تموضعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط مستقبلاً، وتحفّظها على «التوقيت غير الملائم» الذي اختارته قيادة إقليم كردستان، «بتهوّر مستفزّ» للتحرر من أصفاد سلطة بغداد التي تدعمها واشنطن.

ويعتقد جيمس جيفري السفير الأميركي السابق لدى بغداد والباحث حالياً في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، أن استفتاء كردستان وجّه ضربة استراتيجية لواشنطن، التي حاولت على

مدار سنوات منع تفكك العراق وضحّت في سبيل ذلك ببلايين الدولارات وبأرواح الآلاف من قواتها. ويرى جيفري في إخفاق واشنطن في حمل أكراد العراق وهم من أوثق حلفائها في الشرق الأوسط، على إلغاء الاستفتاء أو إرجائه، دليلاً على عجز الولايات المتحدة على الحفاظ على وحدة العراق، ومؤشراً جديداً إلى تراجع النفوذ الأميركي في هذا البلد وفي المنطقة لمصلحة قوى دولية وإقليمية أخرى.

وتعتقد روسيا أن تطور علاقاتها مع الأكراد يتيح لها ساحة للمناورة وورقة للمساومة مع قوى إقليمية مؤثرة كتركيا وإيران، خصوصاً في الملف السوري. كذلك لا تبدو موسكو مستعدّة للتفريط في العائدات الاقتصادية غير الهينة للشراكة مع أربيل، فوفق تحليل نشره مركز «ستراتفورد» الأميركي، تتحوّل روسيا تدريجاً إلى أكبر مصدِّر للسيولة المالية في إقليم كردستان العراق ومن خلال النشاط الاستثماري لشركتي «روسن نفط» و«غاز بروم» عملاقي الطاقة الروسيين. إذ توشك «روس نفط» على إبرام اتفاق مع الإقليم لتمويل بناء خط أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا، وهو المشروع الثالث من نوعه لعملاق الطاقة الروسي في إقليم كردستان العراق.

وبدورها أبت واشنطن إلا مواصلة نهجها المراوغ حيال الاستفتاء، فعلى رغم تأكيدها الحرص على وحدة العراق، لم تتورّع عن إبداء استيائها من الإجراءات الاقتصادية والديبلوماسية العقابية التي اتخذتها بغداد وبعض دول الجوار ضد إقليم كردستان، مشدِّدة على أن الحوار هو السبيل الأمثل لحلحلة هذه الأزمة. وفي هذا السياق، اعتبر الناطق باسم التحالف الدولي لمحاربة «داعش» الكولونيل راين ديلون، أن الاستفتاء حول استقلال كردستان يؤثر سلباً في هدف ذلك التحالف، لأنه يضعف تركيز المقاتلين الأكراد والعرب، على السواء، في المواجهة مع التنظيم الجهادي. وقال المسؤول الأميركي في مؤتمر صحافي إن «التركيز الذي كان مثل شعاع الليزر المسلّط على تنظيم «الدولة الإسلامية» لم يعد كذلك بنسبة مئة في المئة» ولفت إلى مفاوضات تجري حالياً لإبقاء العمليات العسكرية ضد «داعش» عبر مطار أربيل، بمنأى عن أي خلافات أو نزاعات.

حيرة العرب السنّة في الاستقطاب السياسي العراقي

يظهر في الصراع السياسي الراهن، كأن العراق يضم جماعتين أهليتين سياسيتين فحسب هما الشيعة والأكراد. إذ لا يظهر للعرب السنّة أي موقف سياسي متمايز عن هذين الخطين وخياراتهما. يحدث ذلك على رغم تمايز مصالح الجماعة الأهلية السنية وقواها السياسية عن التي للطرفين الشيعي والكردي.

في مسألة إجراء الاستفتاء الكردي الأخيرة، وما قد يليها من محاولة للاستقلال، فإن لدى القوى السياسية السنية انعكاساً لاستراتيجية الطرفين السياسيين الآخرين.

القوى السنية المركزية في العاصمة بغداد، بكامل طيفها عدا بعض الشخصيات السياسية المدنية متماهية تماماً مع استراتيجية التيارات الشيعية المركزية فقد وافقت القوى السنية على جميع القرارات والتوجيهات التي صدرت عن البرلمان والحكومة المركزية في شأن الأكراد وإقليم كردستان، كما أنها تصرِّح بأنها ستطابق هذه القوى الشيعية مستقبلاً، فيما لو اتخذت إجراءات أكثر صرامة. المشكلة ليست فقط أن الطرف السنّي لم يتمايز في هذه الخطوات عن نظيره الشيعي، بل أساساً لم يساهم في بناء استراتيجية وردّ فعل الحكومة والبرلمان المركزي على الاستفتاء الكردي، فكل شيء أقرّ من القوى الشيعية الرئيسية الثلاث، ولم تفعل الأحزاب السنية سوى الموافقة عليه، وصارت تروِّج للأمر وكأنها من خطّ هذه الاستراتيجية.

على النقيض تماماً، فإن ملايين العرب السنّة المهجَّرين من مناطقهم المدمرة إلى إقليم كردستان العراق وتعبيراتهم السياسية والاجتماعية والمدنية، أظهروا تفاهماً وتعاطفاً أكثر مع

المسعى الكردي الجديد. ليس فقط لأنهم ذاقوا طوال السنوات الأخيرة مرارة تحوّل النظام السياسي العراقي نحو السلطوية الطائفية، بل أيضاً لأن أحوالهم ستتدهور في حال حدوث صدام عسكري بين بغداد وإقليم كردستان العراق أو حتى لو اختصرت الإجراءات العقابية على الحصار الاقتصادي والجوي ومنع المساعدات.

بين الحالين يعاني العرب السنّة في المناطق المتنازع عليها من أسوأ أشكال الحيرة بين الطرفين. فهم يعرفون أن مصيرهم سيكون مطابقاً لأحوال ذويهم في بقية مناطق المثلث السنّي، فيما لو حاولت السلطة المركزية الهيمنة على مناطقهم بالقوة العسكرية. أما لو وقفوا إلى جانب المسعى الكردي فإن الأمر يعني ببساطة أنهم أصبحوا جزءاً من إقليم كردستان العراق، وبذا ينقطعون عن بيئتهم وامتدادها السكاني الجغرافي والسياسي.

على أن كل التوجهات السياسية السنية قد تؤدي في شكل ميكانيكي إلى ما هو نقيضها تماماً، ولو بعد حين. فمسعى القوى السنية المركزي إلى أن تتماهى مع نظيرتها الشيعية سيؤدي في شكل طبيعي لأن يضعف الطرف الكردي في المعادلة الداخلية العراقية، وهو سيضاف إلى نظيره السنّي المهمّش بالأساس. وبهذا المعنى فإن العراق سيتحوّل إلى دولة محكومة من الشيعة، من دون الحاجة إلى أي توافق مع أي طرف آخر وبالذات السنّة. غير بعيد عن هذا السياق، فإن تحطيم الأكراد سياسياً سيعني خضوع العراق كله سياسياً للنفوذ الإيراني، وهو أمر لن يكون في مصلحة العرب السنّة أولاً.

على أن القوى السنية المركزية نفسها في ما إذا فعلت العكس، فهي ستخضع لابتزاز سياسي من الأطراف الشيعية وستتهم بالمشاركة في التخطيط لتقسيم العراق. سيشكّل ذلك العتبة التي تشرعن المزيد من تحطيمهم السياسي والفعلي. الآلية نفسها، وإن معكوسة، تصحّ على المهجرين العرب السنّة في إقليم كردستان العراق، أو الذين يعيشون في المناطق المتنازع عليها.

ثمة انتخابات برلمانية عراقية في ربيع العام المقبل 2018، حيث من المتوقع أن تزيد من شرخ المجتمع السياسي السني. فقوى الحشد الشعبي المحافظة على هيمنتها في غالبية مناطق السنّة، وبالذات على مَن بقي منهم في العاصمة بغداد، فإنها ستسعى إلى أن تصعد شخصيات سياسية سنّية موالية لها فعلياً ومباشرة، لتتخلص من الحيز ولو الضئيل، الذي كانت القوة السنية البرلمانية الحالية تسعى إلى أن تتمايز وتعترض فيه على سلطوية الأحزاب الشيعية.

من طرفهم فإن ملايين العرب المهجرين من العرب السنّة الذين دمّرت بيئتهم السكانية ومكانتهم الرمزية، لو سُمح لهم بالتصويت في مناطق هجرتهم كما هو متوقع، فإنهم سيصعدون قوى وشخصية معارضة جذرياً لمسعى الهيمنة على خياراتهم السياسية أو الاستراتيجية التي تتقصّد تحويل العراق إلى جغرافيا طائفية تابعة لإيران.

بهذا المعنى فإن التشظي السنّي المجتمعي والمناطقي، سينتقل ليصبح سياسياً ومؤسساتياً في شكل واضح. ستكون للسنّة كتلتان نيابيتان متباينتان، وسيحاول التيار الشيعي الحاكم منح حلفائه من السنّة كل المواقع والمنافع المتحاصص عليها، شريطة أن ينشغلوا بالطرف السنّي المناهض لهم وبذا ستختفي قضايا ومصالح وأحوال العرب السنّة ضمن هذا الصراع البيئي «المصطنع».

ليس في العراق اليوم شخصية أو تيار أو حزب سياسي واحد مجمع عليه من طيف اجتماعي عابر لهذا الاستقطاب، أو للاستقطاب الإقليمي والدولي النظير. فحال السنّة العراقيين سياسياً نتيجة موضوعية لعدم التزام تركيا تعهدها في خلق توازن مع إيران في المعادلة العراقية. كما أنهم يدفعون ثمن رفضهم المديد لواقع الدولة العراقية الجديدة، وبهذا حصل التأخر في بناء نخبة سياسية وأخرى عسكرية وأمنية منخرطة في الدولة العراقية الجديدة.

على أن هذا المسار في التأخر السنّي ترافق مع تسارع وتيرة نزوع الطرفين الشيعي والكردي لتقاسم السياسة ومناطق السيطرة الجغرافية والهيمنة السياسية، في وقت كانت تتراجع أحوال العرب السنّة إلى مزيد من الهشاشة في كل تلك التفاصيل، حتى أنهم صاروا يظهرون في القضية العراقية «الوجودية» الأخيرة وكأنهم غير موجودين سياسياً، وأغلب الظن أنهم سيدفعون ثمن ما ستستقر عليه التوازنات الجديدة.

لماذا خان الغرب
استفتاء كردستان

أتى استفتاء كتالونيا متزامناً مع استفتاء الكرد على استقلال إقليمهم عن الحكومة الاتحادية في بغداد، وما ترتّب عليه من استقطاب سياسي بين مؤيد ومعارض له على المستويين الرسمي والشعبي، ولو أن المعارضين له من الحكومات، وتحديداً في الغرب الأوروبي والأميركي، قد فاقوا المؤيدين أضعافاً مضاعفة وكانت واشنطن آخر غير المعترفين بالاستفتاء «الأحادي الجانب» كما وصفه وزير خارجيتها ريكس تيلرسون، داعياً بغداد وأربيل إلى «وقف التهديدات المتبادلة بينهما والعودة إلى الحوار لحلّ المشكلات العالقة بين حكومتي المركز والإقليم». يجدر بالذكر في هذا المقام أن واشنطن أول من سارع إلى افتتاح قنصلية للولايات المتحدة في أربيل في 2011 وتنوي اليوم توسيعها على أرض مساحتها 200 ألف كلم مربع لتكون بذلك أكبر قنصلية لها في منطقة الشرق الأوسط.

فلماذا خشي الغرب استفتاء كردستان وهل قرار مدريد كان أشبه بعملية استباقية وقائية لتفادي ما سيترتب على استفتاء كتالونيا الإسبانية كما حدث في كردستان العراق؟ من البديهي القول إنه على رغم الإقبال الجماهيري العارم على صناديق استفتاء إقليم كردستان حتى وافق 90 في المئة على الاستقلال عن العراق، وعلى رغم تقديس الغرب الديمقراطي للاقتراع الشعبي الذي هو أساس ثقافته السياسية، فإن تلك النتيجة شكلت إنذاراً لا يمكن أن تُصمّ الآذان عنه لجهة التخوّف من صحوة القوميات وانفصالها في الدول الاتحادية الغربية. ويرتبط هذا الحدث بالذاكرة الأوروبية بما حدث في خاصرتها الجنوبية الشرقية في منطقة البلقان من انتفاضات أتت في سلّة واحدة مع حرب أهلية دامية في يوغوسلافيا السابقة استمرت سنوات.

فدولة مثل كندا قد تخشى أن يغذّي هذا الاستفتاء شهية النزعات الانفصالية الناشطة فيها. وهكذا يصير صندوق الاقتراع الديمقراطي في الحالة الكردية أقرب إلى التابو في الذهن الديبلوماسي الغربي.

من نافل القول إن النظام المركزي الطائفي الذي جسّده حكم نوري المالكي المرتبط ارتباطاً عضوياً وأيديولوجياً بإيران قد أنهك أحلام الكرد التي راودتهم إثر سقوط نظام الاستبداد البعثي وكان عليهم الانتظار سنوات لوصول خلفه إلى سدّة الحكم حتى يستعيدوا بعضاً من آمالهم المفقودة، إلاّ أنه على رغم أن حيدر العبادي كان أكثر استقلالية عن حكم الملالي في طهران من سلفه، فإن النخر الطائفي والبيئة السياسية في المركز الاتحادي كانا قد وصلا إلى مرحلة متأخرة من التبعية يصعب علاجها وهكذا جاء الاستفتاء رداً منطقياً على فشل في تحقيق الديمقراطية الاتحادية المنشودة منذ سقوط صدام حسين عام 2003 أي في فترة ما تقارب 14 عاماً من المعاناة والانتظار، وبينما كان الكرد قد قبلوا المشاركة في الحكومة الاتحادية بحسن نيّة وتطلعات كبرى نحو العدالة والشفافية والمشاركة المنصفة في الثروات والحكم، وعلى رغم التجربة المتمكنة والناجحة للإقليم في إدارة حكومته شبه المستقلة منذ حرب الخليج الأولى فقد أدارت لهم بغداد الظهر في أول محنة تعرضوا لها في مواجهة داعش وامتنعت عن تزويدهم بالسلاح للدفاع عن مناطقهم وأهلهم بينما استقدمت وسلّحت قوات الحشد الشعبي للقيام بالمهمة.

ومع أن الديمقراطية الكردستانية ليست بالمثالية فإن ديبلوماسية الإقليم المميّزة جعلته يتعامل مع العداوات التاريخية مع جيرانه في المنطقة ببراغماتية عالية، تشهد عليها علاقته الاقتصادية والنفطية مع تركيا على سبيل المثال لا الحصر، ما جلب الرخاء والازدهار لمواطنيه. كما أن البيشمركة وعلى رغم ممانعة الجيش العراقي الرسمي، حققت انتصارات مشهودة على داعش بل حمت الأقليات العرقية والدينية الموجودة على أراضيها وتعاملت معها بصيغة المواطنة المكتملة في الحق والواجب.

الغرب الديمقراطي مطالب اليوم أكثر من أي يوم مضى بوقفة أخلاقية مع مبادئه السياسية التي بنى عليها حضارته وبشّر بها الشرق الأقل حظاً وفرصاً سياسية! وبدلاً من المكابرة والضغط لاستمرار زواج سياسي غير متكافئ، عليه الانتصار لقيمة الاعتراف وبدعم رأي الشعب الكردي الذي أدلى بصوته بشفافية وعفوية وحماسة منقطعة النظير، وعبّر عن أحلامه في دولة حرّة خاب

أمله في تحقيقها من خلال فيديرالية بغداد القاصرة، وعلى الغرب الديمقراطي العتيد أن يطمئن أيضاً وألاّ يتأخر في قول كلمة الحق فصندوق الاقتراع لا يدعو إلى الانكماش والتوجّس.

كردستان العراق: إلى مصير
جنوب السودان

بعد إعلان نتيجة استفتاء استقلال كردستان العراق، انضمت دويلة جديدة إلى الأجزاء المفتتة من عالمنا العربي، وبغضّ النظر عن حجم تفاعلات المسألة الكردية ومواقف الأطراف الإقليمية منها بما فيها العراق الذي عاش موحداً منذ استقلاله عن الاحتلال البريطاني عام 1932 نرى أن انفصال إقليم كردستان هو «حق يراد به باطل» لأنه يتسق مع مخطط تفتيت الدول العربية إلى دويلات هامشية والذي تمخض عما سمي ثورات الربيع العربي منذ عام 2011.

وما نراه اليوم هو نتاج ما طرح من تعبيرات لها دلالات مثل «الفوضى الخلاقة» و«الشرق الأوسط الجديد» وغيرها والتي بلورت معها خريطة جديدة للعالم العربي يبغي واضعوها فرضها لدرجة أن كثيراً من المتابعين اعتبروا العالم العربي أمام اتفاقية «سايكس بيكو» جديدة تعيد إلى الأذهان ما حدث عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية عام 1922 وقيام الدولة التركية برئاسة مصطفى كمال أتاتورك. ويعتبر انفصال إقليم كردستان ضربة موجهة إلى السيادة العراقية واستقرار العراقيين بخاصة بعد أن تخلصوا من «الدواعش» وبدأوا ينتقلون إلى خطة تعتمد على إشعال مشاكل الأقليات في إطار مخطط التفتيت، إذ إن الخطة التي كان لها أن تنفّذ اعتباراً من عام 2013 أجهضتها ثورة 30 حزيران/يونيو في مصر وقرّر واضعو المخطط تأجيل التنفيذ إلى عام 2018 ولكن بدأت إشاراتها قبل رحيل عام 2017 بانفصال إقليم كردستان العراق.

وإذا كانت إيران وتركيا تحديداً يهمهما عدم انفصال كردستان العراق فإن ذلك يرجع إلى أسباب تتعلق بأمنهما ومصالحهما الإقليمية. فالاستفتاء يشجّع الأكراد، أكراد البلدين على السير بالنهج ذاته بل ويشجّع الأقليات الأخرى الموجودة في العراق مثل التركمان والشيعة الموجودة في

العراق على المطالبة بالاستقلال، بينما نجد الموقف العربي لا يخرج عن حيّز الرفض والشجب والإدانة متمثّلا في ترك الموضوع لجامعة الدول العربية التي أصدر مجلسها الوزاري قراراً يرفض فيه إجراء الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان عن العراق. وخطورة ما يحدث تتمثل في ترك النار تشتعل وتنتقل من دولة إلى أخرى، فيما العرب ليس في مقدورهم غير إصدار البيانات فقط ويذكّرنا استقلال كردستان العراق بما حدث عندما استقل جنوب السودان عن شماله في التاسع من تموز/يوليو 2011 لتبدو الفجوة بين الشمال الأكثر غنى وتسكنه غالبية عربية مسلمة والجنوب الأفقر وتسكنه غالبية دينية وبعضهم مسيحيون، يعاني جنوب السودان من آثار سنوات الحرب والقصور الاقتصادي أمام العالم وكان السودانيون في الجنوب يعتقدون أن الوضع سيتحسن بعد الاستقلال، ولكن الوضع أصبح أكثر سوءاً وأتاح الانفصال تسلل قوى ذات مصالح إقليمية إلى جنوب السودان في مقدمها إسرائيل.

وعلى رغم اختلاف الظرف الموضوعي في الإقليمين السوداني والعراقي لجهة أن الأول فقير والثاني غني بالنفط، فإن النتيجة التي تحققت في جنوب السودان لا تخرج عن التهميش والحرب وفرض النفوذ والهيمنة، فهل نتوقع تصعيداً مشابهاً للموقف عقب استقلال كردستان العراق؟

عموماً هناك اختلافات بين الإقليمين من حيث إن جنوب السودان لا توجد فيه تنمية على الإطلاق في حين يسيطر إقليم كردستان على أنبوب النفط الواصل من كركوك إلى تركيا ما يجعله من أغنى مناطق العراق وسيؤدي الانفصال حتماً إلى اندلاع النزاع بين بغداد وأربيل ومن ثم سندخل في دائرة مفرغة من صراع إقليمي سينهل حتماً الدولة العراقية ولن يشعر الأكراد بالأمان والاستقرار مع الوضع في الاعتبار ردّ الفعل التركي، لأن قيام دولة كردية تحدها من جهة الشرق سيكون له تأثير سلبي في مصالح أنقرة، ما يعني أن الدويلة الكردية الجديدة ستقع بين مطرقة أنقرة وسندان بغداد.

غير أن الأكراد مصممون على قبول التحدي المتمثل في رفض الاستقلال دولياً وإقليمياً ويرون أنهم سرعان ما سيفرضون الأمر الواقع وسيقبل به المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية وبالتالي تهدأ العواصف وستضطر حكومة بغداد للتعامل مع الكيان الكردي الجديد كما تعاملت

الخرطوم مع جوبا لأن من المصلحة الشراكة والتفاهم مع الدولة الجديدة على رغم أن النار تحت الرماد ونذر الحرب الأهلية تطل برأسها من آن إلى آخر.

وما يعنينا هو أن من مصلحة العالم العربي الوقوف في وجه تفشي الدعوات الانفصالية، لأن انتشارها يهدّد الكيان العربي واستقرار الأمة العربية ونحذّر من أن يكون عام 2018 استمراراً لعملية تفعيل المخطط التفتيتي، لا سيما أن بؤر المنازعات العربية ما زالت مشتعلة. المشكلة السورية لم تحل والحرب الأهلية في اليمن مستمرة وما زالت الدولة الليبية تبحث عن الاستقرار ولم تجتث بعد جذور الإرهاب الذي يهدد الدول العربية كافة.

ويبقى السؤال: هل سيترك أصحاب القرار في عالمنا العربي انسلاخ الكيانات الصغيرة عن الجسد المثخن بجراح التجزئة لمزيد من التفتيت؟ أم سيتم احتواء هذه الكيانات والحدّ منها ووقف عدوى الانفصال؟ نرجو ألاّ تجيب عن هذا السؤال الأطراف الإقليمية غير العربية.

أبعد من أزمة كردستان :
انكشاف الجغرافيا!

بمجرّد أن استقرّ نظام الحكم في العراق على صيغة تجاهلت إجراء مصالحة حقيقية وبقيت لا ترضي جميع الفئات، فتح ذلك الباب أمام تنامي التوجهات الكونفدرالية التي دفعت الأكراد إلى المطالبة بالانفصال وتتطلع فئات من العرب السنّة إلى نموذج مماثل لا بدّ حاصل في حال استمرت السياسات الطائفية في العراق.

أهمية الخطوة التي بادر إليها إقليم كردستان، وبغضّ النظر عن مآلاتها، تكمن في اعتبارها فاتحة لسياق لن يتوقف عند هذا الحدّ إنما سيتطور إلى تآكل ما تبقى من مقومات الدولة العراقية. طبعاً التآكل الوطني أصبح من السمات الرئيسية لدول المنطقة ولن يكون بعيداً عن تركيا وإيران اللتين يتأجج فيهما صراع القوميات.

رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني يملك منطقاً متماسكاً يبرّر فيه حقّه بإجراء الاستفتاء حين يعتبر أن اتفاقاً جرى الإخلال به من طرف الحكومة، ومن الطبيعي أن يستتبع خطوات وردود فعل مشروعة ومحقّة وذلك كأي اثنين تعاقدا على شيء وأحدكما أخلّ بمضمون التعاقد. العقد الاجتماعي الذي يتحدث عنه البارزاني يتعلق بالدستور العراقي الذي لم يلحظ تحكّم الميليشيات بالدولة أو تبعيتها لإيران ولا أن يكون العراق دولة شيعية بمعنى الولاء والأداء والتبعية. فبعد 15 عاماً من إسقاط نظام البعث لم يملك العراق بعد مقومات التماسك الوطني التي تكفل الحفاظ على وحدة أراضيه، ولم يتخلص من موروثات حقبة صدام حسين ومن عقلية الاجتثاث التي أعقبتها. الأزمة التي فجرتها كردستان على خلفية الاستفتاء وحجم ردود الفعل عليها دلاّ على أن «دولة الخلافة» ليست سبب المعارك التي تدور في المنطقة وأن الحرب على «داعش» لن تكون آخر

الحروب، فمن بنى سياساته على أن اليوم التالي بعد «داعش» سيشهد انطلاق الحل السياسي في سوريا وترتيب المنطقة كان واهماً. ومن يتحدث عن وحدة العراق في ظلّ تبعيته لإيران والسياسات الحكومية التي تديرها المرجعيات والفتاوى والحشد الشيعي أيضاً واهم. ومن يتحدث عن وحدة أراضي سورية في ظلّ نظام الأسد سيكون بدوره واهماً. وبالتالي فإن اليوم التالي بعد القضاء على «داعش» هو يوم انكشاف الجغرافية السياسية في المنطقة على وقائع جديدة ما يقرّر فيها هي العلاقة المباشرة للفئات التي قاتلت مع القوى العظمى الموجودة على الأرض إلى جانبها وتنخرط معها في أجندات مشتركة لا تمر عبر أي وسيط وطني أو سلطة محلية، كل هذه «الوسطيات» تفتقد تدريجياً القدرة على التقرير أو الاعتراض.

بمعنى أن الأكراد انسلخوا وجدانياً عن أُطر الحكم القائمة في المنطقة كلها ولم يتبق عليهم إلاّ أن يجدوا صيغة مناسبة لتجسيد كياناتهم المحلية في العراق وسوريا. وكما الأكراد فإن كل الفئات المغلوبة هي في الواقع منسلخة عن أُطر النظام المركزي ولم تعد تعنيها أنظمة الحكم القائمة بشيء. هذا طبعاً يمثّل الوصفة السحرية لمشاريع التجزئة في المنطقة.

طبعاً هذه الخلاصات هي من نتائج أفعال الأنظمة والدول الكبيرة في المنطقة التي لم تنه مشكلة القوميات عندها على رغم انقضاء عقود من تشكلها العمري. تركيا التي خلفت الإمبراطورية العثمانية ما كانت لتعجز عن تصفير أزماتها الداخلية والتصالح مع الأرمن والأكراد بدل الاستقواء عليهم، والعراق كان عليه أن لا ينتشي بإسقاط صدام حسين بالآلة الأميركية ليهمش السنّة ويخيف الأكراد ويستقوي بإيران عليهم، وسوريا كان عليها أن تعطي الأكراد حق التكلّم وتعليم لغتهم الأم وإشعارهم بالوطنية السورية لكي لا يستغلوا اللحظة المناسبة للانفصال وإيران التي أعلنت هويتها الدينية ووضعت كل الآخرين، قوميات وطوائف، في جهة مقابلة إنما ارتكبت الإثم ذاته. لا يشعر الأكراد بالوطنية في أي مكان من تلك الدول، لأنها مصادرة في إطار فئوي يتلطى بالقومية كواحد من أُطر الغلبة والهيمنة والتحكم، فالقومية لا تعني اضطهاد الفئات المنتمية إلى الجغرافيا بحدودها الرسمية.

هذه المرحلة قد تسمح بإعادة التموضع ورسم العلاقات بين الجميع لأن كل القوى الدولية والإقليمية حاضرة على المائدة أي موجودة على بقعة جغرافية واحدة تحمل كل تلك المتناقضات.

إنها لحظة تاريخية للأكراد ولغيرهم لكي يرسموا أُطراً مناسبة لحضورهم السياسي في حدود المصالح الدولية، فهذه الوضعية الاستراتيجية قد لا تتكرر كفرصة تاريخية.

ينظر العرب هذه المرة إلى مسألة نشوء كيان كردي من منظور يختلف عن منطلق القومية العربية الذي رفعته أنظمة حافظ الأسد وصدام حسين بوجه الأكراد واستظل به الأتراك والإيرانيون. ردّ فعل إيران وتركيا وتهديدهما بالتدخل العسكري للحفاظ على وحدة العراق فاقما مشاعر التعاطف مع كردستان ككيان سيقف بوجه شطط الطائفية والتبعية، فطالما أن الطائفية مزّقت العراق كدولة وحوّلته إلى جماعات فكم بَعُد تعني العروبة وحدة أراضي هذا العراق! إن السؤال عن الجغرافية القومية لا بدّ أن يتلازم مع خيارات الناس وعقدهم الاجتماعي وتفاهماتهم الميثاقية وإلاّ ماذا تعني السيطرة القومية للجغرافيا أكثر من قمع الأكثرية للأقلية أو العكس.

أكثر ما يمكن استخلاصه من استفتاء كردستان هو أن الجغرافيا عندما تنكشف إنما تكشف معها مفاهيم ملازمة تتعلق بالخيارات التقليدية للفئات التي تبحث عن الأمان في النظام السياسي الذي يحدد العلاقة الطوعية بين الناس وليس في الجغرافيا المفروضة التي تدفن أحلامهم وطموحاتهم كبشر.

كردستان العراق والخيارات المستحيلة

تطل علينا الأزمة التي تسبب بها إجراء الاستفتاء على الاستقلال في إقليم كردستان العراق.

صحيح أن المظلومية التي لحقت بالأكراد منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى هي مستمرة، وأن مطالبتهم بتقرير المصير وبإقامة دولتهم ليست بالأمر الجديد، بل هي مستمرة ومتنقلة ما بين العراق وإيران وتركيا وسوريا، لكن الاستفتاء الذي يشكل خطوة متقدمة لإعلان الانفصال يجيء في مرحلة مفصلية تشعر منها الدول الأربع بأنها مستهدفة في أمنها القومي، وبأن هناك مخططاً دولياً يهدّد بتغيير الحدود الإقليمية التي جرى رسمها انطلاقاً من اتفاقية سايكس بيكو.

لم تثن تحذيرات بغداد وطهران وأنقرة أو مطالب عواصم القرار بما فيها واشنطن وباريس ولندن أو الأمم المتحدة رئيس الإقليم مسعود البارزاني عن السير قدماً في إجراء الاستفتاء في 25 أيلول سبتمبر 2017 ويبدو أن الإصرار على الاستفتاء جاء انطلاقاً من قناعة البارزاني بوجوب عدم إضاعة الفرصة وأخذ المبادرة لوضع الجميع أمام واقع جديد، مستفيداً من كثافة التصويت لمصلحة الانفصال ومن سيطرة قوات «البيشمركة» على المناطق المتنازع عليها في نينوى وديالى وصلاح الدين إضافة إلى مدينة كركوك متخذاً بذلك «خطوة تاريخية» نحو الانفصال الكامل عن العراق لكن يبدو أن البارزاني لم يدرك خطورة هذه المبادرة في الظروف الراهنة.

كان من الطبيعي أن يثير القرار الكردي بتنفيذ الاستفتاء ردوداً قوية من الحكومة العراقية وكل من تركيا وإيران، فالحكومة العراقية ترفض أن تخسر جزءاً مهماً من أراضيها من خلال إنشاء دولة كردية، كما أن عملية الانفصال ستهدد وحدة ما تبقى من الأرض العراقية، فالعراق مهدّد بالتفتيت والانقسام إلى ثلاثة كيانات على الأقل بعد سقوط نظام صدام حسين ولا يبدو أن دستور عام

2005 والذي كان للأكراد اليد الطولى في وضعه قادر على تأمين الضوابط اللازمة للحفاظ على الصيغة الاتحادية للنظام.

تشعر تركيا وإيران بأن الخطوة الكردية ستؤثر فعلياً على أمنها القومي من خلال إثارة مشاعر المواطنين الأكراد في الدولتين للالتحاق بالعملية الاستقلالية وطلب الانفصال أُسوة بشمال العراق. فالمخاوف التركية تبررها ثلاثة عقود من الإضرابات شهدتها المناطق الجنوبية – الشرقية ذات الأكثرية الكردية نتيجة المواجهات القاسية مع الحركة الانفصالية التي قادها حزب العمال الكردستاني، في الوقت الذي تدرك إيران أخطار تجدّد الحركة الانفصالية التي شهدتها عام 1946 والتي أدّت إلى إعلان جمهورية مهاباد، ومن حقها بالتالي أن تخشى تكرار ذلك التجربة.

وعلى رغم محاولات البارزاني التخفيف من مفاعيل الاستفتاء على مستقبل العراق وعلى الأمن القومي لدول الجوار من خلال الإصرار على أن الاستفتاء لا يعني اتخاذ خطوات مباشرة لإعلان استقلال الإقليم ورسم حدوده النهائية، فإن ذلك لم يخفف من ردود الفعل الغاضبة من بغداد وطهران وأنقرة. وتؤشر المواقف التي عبّرت عنها العواصم والإجراءات الفعلية التي بدأت باتخاذها للضغط على حكومة الإقليم إلى أنها مرشحة للاستمرار، مع ارتقاب أن تشهد تصعيداً تدريجياً إلى حدّ إقفال كامل المعابر البرية بعد إغلاق الأجواء، وسيؤدي ذلك إلى إضاعة وتخريب كل ما أنجزته سلطات الإقليم خلال ربع قرن من الحكم الذاتي.

عبّر رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي عن غضبه ورفضه نتائج الاستفتاء وكل الدعوات التي وجّهها الأكراد لفتح حوار غير مشروط، مؤكداً أن الاستفتاء غير دستوري، وأن حكومته جادة لاتخاذ الإجراءات الصارمة لمنع تقسيم البلاد. الحرب التي يخوضها ضد الدولة الإسلامية، لن تنتهي في القريب العاجل وهي تستدعي إلغاء الاستفتاء واعتباره كأنه لم يكن. وتؤشر تصريحات جميع المسؤولين في بغداد إلى ارتفاع منسوب الغضب وممارسة الضغوط على رئيس الحكومة لمعاقبة الإقليم بعد ضمّ المناطق المتنازع عليها بما فيها مدينة كركوك.

لا تقف الحكومة العراقية منفردة في معارضتها الاستفتاء ونتائجه، ولا تقتصر المعارضة على تركيا وإيران، بل تتوسع لتشمل الولايات المتحدة التي نصحت بتأجيل العملية إلى حين الانتهاء من الحرب ضد الدولة الإسلامية. لقد عبّرت واشنطن عن خيبة أملها من إصرار الحكومة الكردية على إجراء الاستفتاء في موعده محذّرة من تأثير مفاعيله السلبية في سير الحرب ضد الإرهاب

وأمن العراق واستقراره. ولم تقتصر الدعوة إلى تأجيل الاستفتاء على واشنطن وباريس ولندن بل شملت أيضاً دعوة شاملة وجهها مجلس الأمن الدولي بعد التصويت بالإجماع على ضرورة إلغاء الاستفتاء، ومع استمرار تصعيد العقوبات ضد الإقليم عراقياً وإقليمياً، لا بدّ من التساؤل عن الخيارات الممكنة أمام مختلف اللاعبين في الأزمة الراهنة؟

الخيار الأول: نسارع إلى القول إن الخيار العسكري غير مطروح في الوقت الراهن خصوصاً من بغداد حيث يعتقد رئيس الحكومة ومعه البرلمان بأن لديهم من الوسائل ما يكفي لإجبار حكومة الإقليم على التراجع عن الاستفتاء، خصوصاً في ظلّ الوعود والتفاهم مع السلطات التركية والإيرانية. ولكن لا يمكن استبعاد الخيار العسكري في المستقبل، خصوصاً إذا اضطرب حبل الأمن في مدينة كركوك أو في المناطق الأخرى المتنازع عليها والذي قد يهدد بوقوع حرب أهلية بين المكونات الإثنية. من الممكن أن يستدعي اندلاعها إلى تدخّل ميليشيا الحشد الشعبي أو تركيا من أجل حماية التركمان وقد يتوسع النزاع ويتحول إلى حرب واسعة.

الخيار الثاني: أن ينجح جميع اللاعبين في ضبط الأوضاع الأمنية على الأرض مع تركيز كل من بغداد وطهران وأنقرة على اعتماد استراتيجية الضغوط والحصار على أمل إجبار البارزاني وحكومته على التعقل والعودة عن الاستفتاء، تمهيداً لمباشرة حوار جدي ومثمر من أجل إيجاد الحلول الناجعة لكل المشاكل التي يعاني منها الإقليم.

الخيار الثالث: أن يبادر البارزاني وفي عملية هروب نحو الأمام إلى إعلان الانفصال من طرف أحادي نزولاً عند ضغط الشارع الكردي ومن أجل تسجيل مكانه له في تاريخ النضال الكردي من أجل الاستقلال.

الخيار الرابع: أن تدرك الولايات المتحدة مستوى الأخطار التي يمكن أن تنتج من تفاقم الأزمة على مصالحها وعلى مسار الحرب على الإرهاب فتتدخل بقوة وتهيء أرضية صالحة لحوار مثمر بين بغداد وأربيل من أجل إيجاد حلول معقولة تبقي الإقليم ضمن الدولة العراقية من خلال صيغة فيديرالية مرنة.

في النهاية لا بدّ من طرح السؤال حول إمكانية إيجاد مخارج عملية لتنفيس الأزمة ومنع الانفجار الإقليمي. في الواقع لا تبدو في الأفق إمكانية لإيجاد مثل هذه المخارج في ظلّ الخيارات

المستحيلة الراهنة، وقد يحاول كل طرف تحقيق أهدافه في شكل كامل على حساب الطرف الآخر.

إنـها كركوك

كركوك وضمّها إلى الاستفتاء في إقليم كردستان كان خطوة غير محسوبة بدقّة. الزئير التركي في المنطقة يفاقم الخوف من احتمال سيئ «يطمئننا» كثيرون إلى أنه لن يحصل.

مشكلة كركوك قبل هذا كله وبعده، مشكلة المنطقة، مشكلة التفاوت بين واقع التعدّد الخصب وإدراكه الفقير.

كركوك ليست عربية أو كردية أو تركمانية إنها كل هذا معاً. لكن هل يمكن ذلك في زمن اندفاع الهويات الهوجاء؟

كركوك عربية بشهادة تاريخ بعض عائلاتها، كعائلة التكريتي التي انتقلت إليها من تكريت في القرن السابع عشر. وكركوك كردية، كانت لمئات السنين عاصمة لآل يابان الأكراد، وفي النصف الأول من القرن الماضي عاش فيها السيد وعالم الدين الكردي أحمد خناقة، الذي كان مرشد الطريقة النقشبندية فيها. وكركوك تركمانية، انتقلت إليها بعض عائلاتها كالعوجبي والنفطجي، مع حملة السلطان مراد الرابع في 1638.

حنا بطاطو صاحب الكتاب المرجعي عن الطبقات الاجتماعية والأحزاب السياسية في العراق يضرب مثلاً عن السيولة السكانية للمدينة، في الأربعينيات نما فيها الحزب الشيوعي بسبب صناعة النفط لكن «واحد من كل خمسة مسؤولين [شيوعيين] وواحد من كل عشرة أعضاء في اللجان الحزبية المحلية ولد فيها».

تعددها العربي – الكردي – التركماني – الآشوري وفي زمن أسبق الأرمني – اليهودي أيضاً، هو النعمة التي تحولت ولا تزال تتحول إلى نقمة. بالمعنى نفسه: كونها المركز النفطي الأهم

في العراق مصدر نعمة آخر يغدو مصدر نقمة آخر.

تاريخ كركوك حافل بالمآسي التي سببتها الهويات القوية في مقابل الهوية العراقية التي لم تنشأ إلاّ لفظياً. الجلاد والضحية كثيراً ما تبادلا الأدوار في هذه اللعبة الدموية. في عام 1959 في الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لانقلاب 14 تموز/يوليو أنزل الشيوعيون الأكراد المؤيدون لـ «الثورة» مذبحة بالتركمان المتحفظين عليها؛ عشرات القتلى والجرحى والبيوت المحروقة والمنهوبة.

لكن منذ 1991 باشر نظام صدام حسين عملية طرد طالت مئات آلاف الأكراد والآشوريين من كركوك وسائر المنطقة الغنية بالنفط ليحل عرباً محلهم.

خلفيات التاريخ لم تكن أحسن حالاً؛ احتلها البريطانيون في 1918 ثم انسحبوا منها ثم عادوا إليها. بعد الحرب العالمية الأولى تواصلت محاولات بريطانيا وفرنسا وتركيا ضمّ ولاية الموصل وفي عدادها كركوك، ولم تنجح معاهدة لوزان في 1923 في حلّ المشكلة. فقط في 1926 وبموجب معاهدة أنغورا، أصبحت كركوك جزءاً من المملكة العراقية. الأكراد الذين عارضوا بقيادة محمود الحفيد قصفتهم الطائرات البريطانية وفرضت عليهم الهوية العراقية الجديدة، بعد زمن طويل نسبياً في اتفاق آذار/مارس 1970 بين بغداد والملا مصطفى البارزاني، كانت كركوك وخانقين الإشكال الأكبر أو الذريعة الأكبر لتفصل الحكم البعثي من الاتفاق والخلفية انطوت أيضاً على تناحر اجتماعي، لا سيما بين التركمان والأكراد. التركمان تفرعت عائلاتهم الغنية عن بيروقراطية العهد العثماني، الأكراد ريفيون في معظمهم تزايدت هجرتهم إلى المدينة مع نشأة الصناعة النفطية وتوسعها. التركمان في عمومهم أغنياء وأبناء طبقة وسطى. الأكراد في عمومهم فقراء. الأوّلون دائنون، الأخيرون مدينون.

في هذا الزمن المتفجر بأحقاده، بميراثه التاريخي المؤلم بتفاوت علاقاته الاجتماعية يخشى أن تهبط على كركوك مصيبة أخرى، مصيبة «تكافئها» على تعدّدها وعلى ثرائها أيضاً.

«العمال الكردستاني»
وإعادة إنتاج الحرب الأهلية

ازدادت حدّة الخلافات الداخلية الكردية بين حزب العمال الكردستاني وجناح حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من جهة والحزب الديمقراطي الكردستاني وجناح آخر من حزب الاتحاد الوطني من جهة أخرى.

لقد وصل التوتر في بعض المناطق إلى مستوى إهانة العلم – الرمز الكردي مرات عدّة من قبل القوى المتحالفة مع حزب العمال الكردستاني وحرق مكاتب القوى السياسية المتحالفة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتقال ونفي قادتهم من روجافا كردستان، كما وصل إلى قتل عنصرين من البيشمركة على يد القوات التابعة لذات الحزب في إيران والقيام بمحاولة فصل قضاء سنجار عن كردستان العراق عبر تغذية الخلافات الدينية بين المسلمين والإيزيديين الكرد، إضافة إلى تعزيز الانقسام بين منطقتي السليمانية وأربيل، وهو انقسام كان يبهت شيئاً فشيئاً منذ توقيع اتفاقية السلام في واشنطن بين البارزاني والطالباني وحتى الأزمات الصحية المتتالية التي أصابت الأخير وتسببت بتشتت قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني.

إن ربط الوقائع السابقة بعضها ببعض ومع التصعيد الإعلامي الذي تشنّه الآلة الدعائية للحزب المذكور، يوحي بأن الصراع السياسي الذي يخوضه حزب العمال ضد الحزب الديمقراطي لم يعد يعرف «حدوداً». غياب هذه الحدود ينذر بأن ينحدر الصراع إلى حرب أهلية حين لا تكون هناك موانع تعيق هذا الانحدار.

وبعيداً عن إصدار أحكام قيمية على الحروب عموماً والحرب الأهلية خصوصاً، فإن الطرف الأساسي الذي يسعى إلى اندلاع هذه الحرب يملك دوافع حقيقية، بغضّ النظر عن المبررات الوهمية التي يقدّمها.

فاتفاقية واشنطن التي قسمت السلطة بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي في كردستان العراق تجاهلت حينها حزب العمال الكردستاني، نتيجة أسباب موضوعية منها الموقف الأميركي من الحزب وصراعه في تركيا، ونتيجة أسباب تخصّ الحزب نفسه، حيث دخل تلك الحرب كحليف للاتحاد الوطني خلال معظم مراحل الصراع، وليس كطرف ثالث. أما اليوم فقد تغيّرت المعطيات، حيث أصبح حزب العمال الكردستاني قائداً للجبهة، التي ينضوي تحتها جناح من الاتحاد الوطني وحركة التغيير التي تعارض رئاسة إقليم كردستان. كذلك تغيّر الموقف الأميركي جذرياً، إلى الحدّ الذي ربما لن يستطيع ترامب التراجع عنه، من القوات الكردية في سوريا على الأقل. هذا ما يسمح للعمال الكردستاني باعتبار نفسه «مغبوناً» من حيث موقعه في الوضع القائم نتيجة الاتفاقية السابقة ومحقًّا في المطالبة بوضع جديد يتسق مع الموازين الجديدة للقوة في عموم أجزاء كردستان. وحين تواجه بالرفض مطالب الحزب بتغيير الوضع القائم سلمياً، فإن ذلك يدفعهم إلى اتخاذ خيار أكثر تشدًّدا قد يصل إلى إعلان الحرب، والتهديد بردّ لا يقتصر فقط على التضييق السياسي على نفوذ البارزاني في روجافا ولا على عدم الاعتراف بنفوذه في كردستان العراق، بل يمتد عملياً إلى محاولة تهديد وجوده فيها من سنجار إلى مخمور وكركوك والسليمانية وحتى أربيل عاصمة الإقليم نفسها.

في المقابل، فإن الحزب الديمقراطي والقوى المتحالفة معه يملك مخاوف حقيقية من الاعتراف بنفوذ حزب العمال والقوى المتحالفة معه في روجافا. فالدعم الذي قدّمه البارزاني في بداية صعود حزب الاتحاد الديمقراطي في روجافا كان محورياً في تقوية نفوذ الحزب وإحكام سيطرته على المنطقة. وعلى رغم أن تقديم الدعم يعبّر عن علاقة «إيجابية» أكثر بكثير من مجرد «اعتراف» فإن مطالبات الحزب المذكور استمرت في التزايد وباتت تطالب القوى الأخرى بالاعتراف بسلطتها الشمولية كما هي على روجافا، وهو ما يتجاوز «المساواة» التي يفترض أنهم يريدون الوصول إليها مقارنة مع طرفي اتفاق واشنطن.

فبموجب الاتفاق الأخير، اضطر طرفا الصراع إلى قبول الديمقراطية ولو بحدها الأدنى كوسيلة وحيدة لحل الصراعات السياسية، واضطروا إلى قبول دفع أثمان مرة مقابل ذلك ومن دون أن يحاولوا الإخلال بالاتفاق، وكان منها صعود حركة التغيير وصعود الإسلام السياسي على حساب الحزبين الرئيسين، فيما تلك المنظومة تريد الحصول على سلطة كاملة ومطلقة، وتريد اعترافاً بها لا يحتكم للديمقراطية ولا يترك أي احتمال لمشاركة الطرف الآخر في حكم روجافا، وذلك عبر التهديد بالتسبب بحرب أهلية جديدة.

هذا ما تعتبره القوى الأخرى ابتزازاً قد لا ترضخ له إلا بحدود ما تسمح به الاعتبارات الأخلاقية في السياسة، وهي حدود متدنية وهشة عموماً إن كانت موجودة أصلاً في الحقل السياسي الكردي.

يمكننا منذ الآن رؤية جياد الحرب تلوّح في الأفق ويمكننا رؤية غبارها يخنق قيمنا وأرواحنا، ولا يبدو أن بديلاً سيتوفر عن طحنها لنا إلاّ تنازلات يقدّمها الطرفان واحدهما للآخر، والأهم تنازلهما للشعب الكردي عن قواهما المسلحة وتحييدها عن الصراع السياسي. فإن لم يكن هناك مصلحة حقيقية وبالتالي «اهتمام» فعلي للشعب في إيقاف الحرب فإنها... ستندلع.

إجهاض الأكراد حلماً
جعلوه سلعة اسمها كردستان

اختزلت كردستان الزمن، فأرست أُسس دولة مشرقية قومية شبيهة بالدول التي حكمتها النظم القومية العربية. لم تصبح كردستان دولة رسمياً بعد، لكن نظامها السياسي قطع أشواطاً بعيدة نحو التماثل مع النظم الناصرية والبعثية والقذافية التي لم يتبق منها غير نظام الأسد في سوريا.

وهذه نظم لا تنشأ من فراغ بالطبع، بل هي تُبنى على شعور شعبي عارم بأن التاريخ السابق كان فاسداً لأن البلد كان خاضعاً لنفوذ أجنبي مباشر أو غير مباشر ولا بد من قيادة وطنية تستعيد استقلاله الذي سيكون إكسير التقديم وحلاً للمشكلات الكبرى.

لكن تحويل هذه المثل العليا إلى واقع ملموس لا بدّ أن يمر بسلسلة من الإجراءات الاستثنائية تطالب القيادات القومية جمهورها بتبنّيها ويرتضيها الأخير، بل تتحمس قطاعات كبيرة منه لها. بناء الدولة القومية المستقلة يعني نبذ كل ما يعتبره القائد خلافات جانبية لأن المرحلة تتطلب وحدة وطنية نواجه بها الخارج ونؤكد عبرها استقلالنا الوطني. ولكي يتم تنفيذ هذه الإجراءات بفاعلية لا بدّ من منح بناة الدولة القومية السلطة الكافية لاتخاذ إجراءات استثنائية تتطلبها المرحلة. ولا بدّ من تذكير الشعب بأن تحقيق الأهداف السامية عملية طويلة الأمد قد تفرض عليه تقديم تضحيات ولكن عليه في النهاية أن يضع ثقته الكاملة بقيادته ولا يلتفت إلى من يحاول تشتيت الجهود.

هكذا تتصاعد مطالب القائد من جمهور يحلم ببناء دولة الاستقلال، وهكذا يذعن الجمهور غير آبه بأن الإجراءات التي يدعو لها القائد قد تبني تلك الدولة القومية فعلاً، لكن دولته المبنية على هذا الأساس ستكون دولة فاسدة فاشلة معادية له.

اختزلت كردستان الزمن، كما لم يجرؤ عبد الناصر أو قادة «البعث» الأوائل على استخدام الأمن القومي حجة لإيلاء أبنائهم وأشقائهم مراكز عليا في السلطة إلا بعد أن ثبّتوا أقدامهم في السلطة بعد عقد أو نحوه. أما في كردستان التي لم تصبح دولة بعد، فإن ابن رئيس الدولة السيد مسعود البارزاني هو مستشار الأمن القومي وابنه الآخر قائد قوات البيشمركة وابن أخيه رئيس الوزراء وخاله وزير الخارجية والمالية السابق في بغداد.

ولقادة دولة كردستان الجنينية مبرّر لحجب معلومات أكثر خطورة عن شركائهم في الحكم ناهيك عن الجمهور. فهم يتصارعون مع بغداد منذ عقد حول كميات النفط التي يصدرونها في شكل مستقل والعوائد التي يحصلون عليها، وإخفاء عوائد النفط يعني إخفاء توزيعها، يعني إخفاق ما تغرف القيادة منه، يعني إشعار المواطن الكردي بأن أزمة العراق المالية وتلاعب بغداد بحصة كردستان هي سبب الضائقة الاقتصادية المتفاقمة. كردستان اليوم دولة ريعية تعمل، كما عملت دول الريع المشرقية الأخرى، على تذرير مواطنيها وربطهم بالسلطة الحاكمة. دول يقوم عقدها الاجتماعي على تأمين عيش المواطن في مقابل إذعانه لها، دولة لا تؤمّن العيش لجيش هائل من الموظفين فقط، بل تضع النشاطات الاقتصادية الخاصة تحت رحمتها.

ليست كردستان دولة حزب واحد، ولن تكون كذلك. بل إن قادتها لا يريدون ذلك لأنهم يدركون أنهم يعيشون في القرن الواحد والعشرين وأنهم مستميتون في توثيق العلاقات مع غرب ديمقراطي وأهم من ذلك كله، أن الأحزاب الكردية الأخرى ليست واجهات كرتونية يمكن تحويلها إلى ديكورات في سلطة تتظاهر بالتعددية. ثمّة في كردستان اليوم إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم ثلاثة أحزاب رئيسية لها جمهورها هي الاتحاد الوطني الكردستاني الذي أسسه وقاده الرئيس السابق جلال طالباني، وحركة التغيير المنشقة عن الأخير فضلاً عن الحركة الإسلامية. والنصوص تقول إن النظام السياسي في كردستان برلماني تستمد السلطة التنفيذية ورئيس الإقليم مشروعيتهما منه. لكن مقتضيات بناء الدولة القومية حتّمت على الرئيس والحكومة قلب الآية. رئيس البرلمان ممنوع من دخول العاصمة أربيل منذ سنة والبرلمان لم يعد يجتمع خوفاً من اتخاذ إجراءات لا يريدها الطرف الحاكم.

تعدّدية كردستان تنطوي على مقتل أساس يتمثل في أن قيادات وجمهرة أحزابها ذات بُعد جهوي واضح يعترف به الجميع صراحة أو ضمناً. الحزب الديمقراطي الكردستاني هو حزب

محافظتي أربيل ودهوك. والاتحاد الوطني والتغيير هما حزبا السليمانية وكركوك. الصراع والتنافس على السلطة والموارد إذاً هو صراع بين مناطق تسعى إلى التحكم بمناطق أخرى، وذو دلالة شديدة الأهمية على أن أصواتاً مؤثرة تتعالى منذ الآن تطالب بجعل السليمانية إقليماً اتحادياً مستقلاً عن أربيل حتى قبل قيام دولة كردستان الأربيلية العاصمة، فترد أربيل التي صارعت عقوداً ضد مركزية بغداد، بأن دعوات الفيديرالية تشكّل خطراً على وحدة كردستان.

سلطة أربيل القابضة على الريع النفطي والجمركي مع تركيا لا تسعى ولن تسعى قط إلى محو وجود غريمها الذي أنهكته صراعاته الداخلية فما عاد غريماً. هي تريد «يكتي» (المختصر الكردي لاسم حزب طالباني) حركة ضعيفة ملحقة بالأخ الأكبر، الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي لم يعد له وجود حقيقي أصلاً لأنه مثل أي حزب وصل إلى السلطة، صار ديكوراً لها. وهذا ما يحصل الآن بالضبط.

تعفّنت حياة كردستان السياسية من الداخل. انشق حزب طالباني ليتبع جناح منه الدولة الريع الأربيلية. البيشمركة التي هي جيش كردستان الوطني هي في الواقع بيشمركتان على رغم اتفاق الحزبين على توحيدهما قبل أكثر من عقد، والكتلة الكردستانية الموحدة في البرلمان العراقي لم تعد كذلك.

هل ثمّة وضع أكثر مثالية من هذا، من منظور قادة بغداد واللاعبين الإقليميين؟

إيران تحتضن اليكتي الذي صار بالتبعية حليفاً لتابعها نوري المالكي، وأربيل التي رفعت في السابق راية كردستان الموحدة تحت قيادتها صارت تابعاً لتركيا وتنخرط، من دون نجاح يُذكر في محاربة «أشقائها» أكراد سوريا الذين تناصبهم تركيا العداء. هنا أيضاً اختزلت كردستان الزمن تطلب انهيار خرافة الوحدة العربية نحو أربعة عقود ولم يتطلب انهيار خرافة الأمة الكردية الموحدة غير بضع سنوات.

كانت الذكرى المئوية لإبرام اتفاقية سايكس – بيكو فرصة لرئيس إقليم كردستان السيد مسعود البارزاني لكي يذكّر بأن الظلم الذي تعرّض له الشعب الكردي بسببها أوشك على الزوال. كان كأمثاله من القادة القوميين العرب، لا يرى سبباً لتجزئة الشعب الكردي وتوزيعه على أربعة بلدان غير تآمر العدو الخارجي الذي تعمّد منع الكرد من إقامة دولتهم الموحدة. خلال تلك المئوية

نفسها كانت سنجار المحاذية لسوريا تتحرر من داعش على أيدي قوات حزب العمال الكردستاني المعادي حتى العظم لقيادة البارزاني والمصرّ حتى اليوم على عدم اعترافه بسلطة أربيل عليه حلم الوحدة بين «كردستان الغربية» (أي كردستان الواقعة في الأراضي السورية) و«كردستان الجنوبية» (أي كردستان العراق) صار نسخة من صراع البعثيين العراقي والسوري، الحدود الدولية التي كانت في عرف القوميين الأكراد، وقبلهم العرب، مصطنعة، صارت حدًّا فاصلاً بين «أراضيهم» و«أراضينا» بل تعداهما، كرد سوريا قضموا جزءاً من «أراضينا».

من المفترض أن يكون الانتقال من مرحلة الحلم إلى الواقعية، أو من الثورة إلى الدولة، دليل نضج سياسي. لكنه في حالة كردستان صار دليل ابتذال. أكثر من ربع مليون كردي قضوا بطرق بشعة في أحيان كثيرة، أملاً في استعادة كرامتهم والوقوف أنداداً إلى جانب دول المشرق الأخرى. وبدا الأمر قريب المنال حين شرعت القيادة الكردية بالتفاوض مع بغداد لتعيين المناطق التي يجب أن تكون جزءاً من كردستان، بعدما مارس نظام «البعث» سياسة تعريب ممنهجة في كثير منها. أساس مفاوضات كهذه هو بالطبع الحق القومي في السيادة على أرض كردية. وأساسها الثاني، أننا قد نبقى جزءاً من عراق فيديرالي أو نكون دولتنا المستقلة كحق نمارسه مثل بقية الشعوب.

لم يعد الأمر كذلك اليوم، فقد حوّلت القيادة الكردستانية بلدها إلى سلعة بخسة للمساومة. الاستقلال لم يعد ممارسة لحق قومي يأخذ مصالح الشعب في الاعتبار. صار شعاراً تلوّح به القيادة الكردستانية متى ما اختلفت مع بغداد. وحدود دولة كردستان «مرسومة بالدم» كما يعلن القادة الأكراد. قول متكرّر غير موارب يعلن رفض البيشمركة الانسحاب من المناطق التي تمّ تحريرها من «داعش» بعد القضاء عليه حتى لو لم تكن تلك المناطق كردية. قول يستدعي القتال: الجيش الأقوى، لا الحقوق القومية هو من سيحدّد تابعية هذه المنطقة أو تلك.

قول يطبّق المبدأ البدوي حرفياً، الوطن هو البقعة التي نستطيع دفع القبائل الأخرى عنها بحد السيف، الوطن هو حيث نتوطّن وليس معطى تاريخياً.

سنجار في عين العاصفة

يحتفظ سجل كردستان العراق بذكرى الحرب الأهلية المؤلمة التي قلّما يتذكّرها الإعلام الكردستاني كذكرى مشؤومة فيتمّ عن عمد وعن ندم تخبئة هذه الذكرى التي عصفت بكردستان خلال الأعوام 1994–1996 وما خلّفته من ذكريات يصعب تجاوزها، أفضت حينها إلى مقتل وإصابة الآلاف، ومسحت قوى عشائرية من خريطة التأثير داخل كردستان وتراجعت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ولم تتوقف رشقات الحرب بين الحزبين حتى تمكّنت الخارجية الأميركية ووزيرتها مادلين أولبرايت من تقريب الطرفين المتنازعين عام 1998 ليصار إلى تشكيل إدارة موحدة، بعدما عانت كردستان فوق حربها الأهلية ضعفاً إدارياً وانقساماً ذاتياً. هكذا تراجعت قدرة بغداد وطهران على التدخّل في الصراع الكردي المحلي وتغذيته.

اليوم تطلّ مسألة تواجد قوات حماية سنجار (YPS) التابعة لحزب «العمال الكردستاني» برأسها مجدداً. فهذه القوات ملأت، بعيد الإبادة التي تعرّض لها الإيزيديون على يد «داعش» الفراغ الناجم عن ترك قوات البيشمركة التابعة لأربيل مواقعها، ما أفسح المجال في شكل درامي لعمليات قتل وخطف تعرّض لها السكان المحليون لتقوم وحدات حماية سنجار ووحدات حماية الشعب في الضفة السورية بتأمين ممر ساهم في إنقاذ عشرات الآلاف من العالقين من سكان المنطقة. وهذه المسائل وسواها رفعت رصيد العمال الكردستاني الذي يجيد لعبة ملء الفراغ الكردي.

مع اندلاع المواجهات المسلحة الأخيرة، وقع المحظور والمتوقع: الصدام المباشر بين وحدات حماية سنجار وقوة تابعة للديمقراطي الكردستاني جلّها من كرد سوريا تسمّى بقوات الشمس أو «بيشمركة روجافا» وهي تشكيل كردي سوري يبلغ بضعة آلاف ويحظى بدعم رئاسة الإقليم ولا

تخفي خطوة إشراكهم في هذه المعركة البعد الرمزي الذي يتّكئ عليه الديمقراطي الكردستاني في أنه يمتلك تحريك العديد من أوراقه الراكدة. وعلى رغم التكتم على عدد القتلى والمصابين في الجانبين، تشير الأنباء إلى وقوع إصابات محقّقة إلى إمكانية تجدّد الاشتباكات والتجهيز لمعارك أشد ضراوة بين الطرفين.

على رغم الوعود التي قطعتها وحدات حماية سنجار والعمال الكردستاني من أن مهمتهم في سنجار محض قومية وإنسانية فإنهم لم يقوموا بما تعهّدوا به، ما دفع البارزاني وقواته إلى التحرك بغية إرغام تلك القوات على إفراغ المنطقة وإعادتها إلى سيطرة قوات البيشمركة. ولعل السؤال الأهم حول إصرار العمال الكردستاني على الاحتفاظ بمواقع سيطرته في سنجار يعكس استراتيجية طامحة لدى الحزب يربط مناطق شمال سوريا التي يسيطر عليها بالمناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني مروراً بمناطق تابعة لحكومة بغداد، ذلك أن المعبر الوحيد الذي يربط كردستان العراق بشمال سوريا في شكل رسمي (معبر سيمالكا) بات يشكِّل مادة للتجاذب السياسي والضغط الاقتصادي بين الجانبين. وعليه فحلّ الممر الممتد بين مناطق الشمال السوري مروراً بسنجار ومناطق تابعة لحكومة بغداد، إلى مناطق سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني قد يفضي إلى تطويق أربيل وإضعاف سيطرة البارزاني. لذلك فإن لعبة الحضور التي يخوضها الطرفان تأخذ أبعاد الصراع المباشر، لكن المتبرم من الالتزامات القومية والمصالح الكردية العليا. ولعل المصالح الاقتصادية التي تقف خلف الرغبة في السيطرة على سنجار لن تكون سبباً هامشياً عند التفكير في سر سنجار لما تمتلكه من موقع استراتيجي مؤثر.

أما اعتبار تركيا وإيران المسعّرتين والمتحكمتين بتوقيت معارك سنجار، فمسألة تحوي الكثير من التلخيص والقفز على فكرة المصالح الحزبية، ذلك أن بنية الأحزاب الكردية الكبرى تقبل منطق الحرب الأهلية والاحتكام للسلاح سواء تمتّعت بدعم إقليمي أم لا. فقد كانت الحرب التي خاضها حزبا الاتحاد الوطني والديمقراطي والتي تعرف في الأدبيات الكردية بـ «حرب الأخوة» منطلقة من نوازع حزبية صميمة ليأتي الدعم الإقليمي لاحقاً كأحد تداعيات الحرب وليس سبباً لها.

في 1994 شكّل الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني، صلاح الدين بهاء الدين «لجنة السلام والتآخي» بغية التقريب بين الأخوة – الأعداء، فكان أن استثمر الاتحاد الإسلامي حينه في مسألة السلام. ولعل النجاح النسبي وقتها منح الحزب الشعبية والحضور داخل الساحة السياسية في

كردستان العراق. أما الآن فالوضع يختلف، لا سيما أن الاتحاد الوطني يبدو في وضع حرج، إذ تجمعه شراكة راسخة بالديمقراطي الكردستاني في مقابل علاقة استراتيجية مع العمال الكردستاني.

ويبقى السؤال الكبير حول حضور أميركا التي تساند هاتين القوتين الكرديتين المتصارعتين فذلك تمَّ في ظل شراكة أميركية – كردية لعدم تبديد الجهود للقضاء على «داعش» في حروب ومعارك جانبية.

ويعرف الكرد جيداً أن في وسع أميركا وحدها وضع حد لما يحدث في سنجار، فهي – التي يعرفها الكرد – تملك مفاتيح الحل هناك إن لم نقل إنها تملك الأبواب أصلاً.

صراع الإمارات الكردية القديمة

الصدام الذي دام لساعات بين ألوية من قوات البيشمركة الكردية العراقية وأخرى موالية لـ «وحدات حماية شنكال/سنجار YPS» التابعة والموالية لحزب «العمال الكردستاني»، بالقرب من بلدة «خاني صور» الكردية الإيزيدية العراقية، لم يكن مجرد عارض أمني تمّ تجاوزه، بل كان مؤشراً إلى أشكال التنازع على «ميراث داعش» الذي يظهر في أكثر من شكل وساحة وقد يكون بين الأخوة والمنتمين للجماعات والهويات الأهلية ذاتها.

على المستوى الكردي، يبدو أن ذلك سيكون مفتاحاً للتصارع على حكم المناطق الإيزيدية/ الكردية. وببعد أعمق، تظهر دلالات استعادة الصراعات القديمة/الجديدة بين الجماعات والتيارات والأحزاب الكردية، بالضبط كما كانت الإمارات الكردية العثمانية القديمة، حافلة بمثل هذه الحروب بين «الأخوة الأعداء» والتي ما توقفت إلا في فترات قليلة من تاريخها الطويل. لكن استمرارها إلى الراهن، يحمل دلالة على عدم قدرة الوعي القومي الكردي طوال قرن كامل على تجاوز منطق الإمارات ذاك، وأن تيارات وأحزاب الحركة القومية الكردية ما تزال تعتمد «منطق الإمارة» إذ ترى في نفسها الأحقية والشرعية لحكم منطقة كردية بعينها، فقط بمنطق وسلطة القوة المحضّة.

الأكيد أن ثمة تفاوتاً شاسعاً بين أحقية وشرعية قوات البيشمركة في الحكم والسيطرة على هذه المناطق وبين ما تدّعيه القوات التابعة لحزب «العمال الكردستاني» من مبررات لذلك، لكن، في التفاصيل كثير من الدلالات على غياب أدوات «شرعية الحكم» الحديثة وأن منطق الإمارة هو الغالب.

في أواسط حزيران/يونيو 2016، أعلنت القوة العسكرية «التابعة» لحزب «العمال الكردستاني» رفضها قرار مجلس محافظة الموصل الذي يطلب منها مغادرة مركز قضاء سنجار

غرب مدينة الموصل وبقية الأرياف والسهوب الممتدة بين تلك البلدة والحدود السورية العراقية، معتبرة انسحابها مساهمة في استعادة «داعش» سيطرته على المدينة من جديد.

هذه البلدة ومحيطها يعتبران مركزاً ديموغرافياً لأتباع الديانة الإيزيدية، ويشكّلان نقطة وصل بين مدينة الموصل والحدود السورية العراقية. وتشكّل المنطقة التي تقدّر مساحتها بحوالي خمسة آلاف كيلومتر مربع، منطقة حيوية في الجغرافيا الفاصلة بين الحدود السورية العراقية التركية وبين المناطق الكردية والعربية والمسيحية والتركمانية. ويعتبر قضاء سنجار منطقة جبلية عصيّة، تشرف على سهل فسيح في أقصى شمال الحدود السورية.

كان قرار تلك القوة العسكرية تتويجاً لما كانت وما تزال تراه حقها في استملاك تلك الرقعة الجغرافية طالما ساهمت عسكرياً في الدفاع عن سكانها، بعدما هاجمها «داعش» في 10 حزيران 2014 وحمت جزءاً من السكان مما ارتكبه «داعش» بحق الآخرين منهم لذا باتت تشرعن لنفسها حكم المنطقة وسكانها.

ولتدافع عن حكمه فإن الأدلة السياسية والإعلامية القريبة لحزب «العمال الكردستاني» تضخ مزيجاً من الخطابية القومية والمناداة بوحدة الأكراد ومناطقهم، وأن أي حزب يمكنه أن يحكم أي منطقة كردية، لكن التراجيديا تكمن بأن التنظيمات العسكرية التابعة لحزب «العمال الكردستاني» تمنع الآلاف من الشبان/المقاتلين من الأكراد السوريين، المنظمين في ألوية «بيشمركة روج آفا» المسلحة في كردستان العراق من العودة إلى مناطقهم والمشاركة في الدفاع عنها، وتلحق بهم جميع سمات «العمالة» والولاء والعداء لأنها تدرك بأن عودة هؤلاء ستفرضهم شركاء حقيقيين لما استقطعته من مناطق كردية سورية. بمعنى ما فإن الهيمنة على إقطاعية ما هي «منطق» هذه الجماعة ويعلو حيناً خطابها القومي العمومي والفوقي وأحياناً أخرى ثمة تخوين ونبذ ويجري استخدام أي من المنطقين بما يساعد الجماعة على الحكم المنفرد لمنطقة بذاتها.

ما كان يجري في الجانب الكردي العراقي كان مكملاً لذلك، خصوصاً من جانب القوى السياسية التي مالت لأن تعتبر ذلك الصدام وكأنه بين الحزب «الديمقراطي الكردستاني» ونظيره «العمال الكردستاني»، وكأن ليس ثمة شرعية تابعة لإقليم كردستان العراق، تدافع عن سلطتها في منطقة تابعة لها شرعاً، فصراعات الأكراد الكردية العراقية مع الحزب «الديمقراطي الكردستاني» ما زالت تتجاوز السلطة المعنوية والأدبية لهذه الشرعية.

ففي يوم الصدام الأول شاركت حركة التغيير الكردية في مؤتمر صحافي مع عدد من مناصري حزب «العمال الكردستاني»، بقبول وتواطؤ مع «خطاب التخوين» الذي أُطلق بحق الديمقراطي الكردستاني في ذلك المؤتمر، على رغم كون هذا الأخير حزباً شرعياً وريادياً في الإقليم، وصاحب أكبر كتلة نيابية في برلمان الإقليم ويرأس حكومته الإقليمية، لكن الحزب الثاني في برلمان الإقليم – حركة التغيير – دفعته صراعاته الحزبية المناطقية مع الحزب الأول لأن يكون أقرب إلى تيار سياسي يسعى ومن دون أي شرعية – خلا الخطابية القومية – إلى استقطاع حكم إقليم كامل بناسه.

على أن المستوى نفسه من التراجيديا يتعمّق حينما يعرف المتابع أن العضو القيادي في حركة التغيير ورئيس برلمان إقليم كردستان العراق ممنوع من الوصول إلى العاصمة أربيل منذ أكثر من عام ونصف العام، وأن البرلمان الإقليمي معطّل منذ ذلك الوقت، بسبب الصراعات الكردية الداخلية، التي عادت إلى تقاسم السيطرة المحضة على أقاليم داخلية كردية في عودة قاسية لشرعية حكم القوة والسيطرة الفعلية على الأرض وفي تخلٍّ عن الشرعية البرلمانية والدستورية، التي طُبِّقت لسنوات قليلة فحسب.

تاريخياً ولأسباب تتعلق بجغرافيا تلك المنطقة والطبيعة الثقافية لأتباع الديانة الإيزيدية «المسالمين» فإن تلك المنطقة كانت تخضع بشكل مباشر للقوى السياسية أو العسكرية المسيطرة بكل سهولة. ولم تكن تدخل في أي عصيان أو رفض لهيمنة هذه القوة المركزية أو تلك. وكانت ملجأً تاريخياً قديماً للفارين الأكراد من كل المناطق، للمتمردين والعشاق وذوي القضايا التي لا تُحلّ حسبما تسرد الحكايات والأغاني الكردية الكثيرة عن سنجار كبلاد عصيّة لكن غير متمردة. تلك البلاد العصية والمسالمة تسترجع اليوم الحكاية الكردية القديمة الجديدة حيث بسيوف الأخوة الأعداء كان الآخرون يحكمون بلاد الأكراد على الدوام وأيضاً بحسب السردية الكردية نفسها التي ما تركت الحروب الكثيرة للأكراد يوماً عادياً ليكتبوا ما جرى فبقيت الحكايات والحسرات.

استقلال كردستان مصلحة
شرق أوسطية

الممانعة العربية لقيام دولة كردية سواء في العراق أو إيران أو تركيا، كانت وما زالت تعوّل على الممانعة التركية ذلك أنه جرت العادة أن يظهر أكثر العرب ديمقراطية وليبرالية واعتدالاً وانفتاحاً تململهم وامتعاضهم من الحديث عن حق الكرد كشعب في أن يكون لهم كيان مستقل. وفي حال ضاقت بهم الحجج والقرائن على «ممانعتهم» الخفية، تراهم يعلنون موافقتهم بل تأييدهم لقيام الدولة الكردية، مرفقين ذلك بـ «ولكن، تركيا تمانع في قيام هكذا دولة وليس نحن» وتعليل ذلك بأن «تشكيل أي كيان كردي في العراق، سيؤدِّي إلى تهديد الأمن القومي في تركيا واستهداف استقرارها ووحدة أراضيها، ودفع أكرادها إلى الانفصال أيضاً» وعليه تصبح تركيا الملامة والمدانة على موقفها الرافض لقيام دولة كردية.

هذه الممانعة العربية، المعوّلة على الممانعة التركية، كانت وما زالت تتجاهل أثناء طعنها في شرعية قيام دولة كردية، أن اللاشرعي في الأمر هو أن يبقى شعب يناهز تعداده الـ 40 مليون إنسان، طيلة هذه العقود، من دون دولة، في حين أن شعوباً، بل قبائل، أصغر كثيراً لديها دول معترف بها وبالتالي ثمة وضع لاشرعي تمّت شرعنته طيلة قرن (1916–2017) حيث باتت أية محاولة في التكفير بأي شكل من أشكال التعديل والإنصاف سلوكاً لاشرعياً، لأنه يمسّ بحدود هذه الكيانات الشرق أوسطية التي تأسست وتشكلت في ظروف لاشرعية ومن دون إرادة شعوب المنطقة.

ومع ذلك فهذه الممانعة التركية هي أيضاً ثبت بطلانها وسقطت روافعها بالتقادم لأسباب كثيرة يطول تعدادها منها:

1- منذ 1992 ومنطقة كردستان العراق تحظى بحماية دولية وقد أعلنت الفيديرالية من جانب واحد. هذه الفيديرالية توثقت في الدستور العراقي بعد سقوط نظام صدام وعليه منذ 1992 ولغاية 2017 وإقليم كردستان العراق شبه مستقل ودولة غير معلن عنها ولم يتأثر الأمن القومي لا في تركيا ولا في إيران بأي تهديد وجودي جراء ذلك! ولم يطالب لا أكراد تركيا ولا أكراد إيران بالانفصال. على العكس تماماً، فكرد تركيا، بقيادة حزب «العمال الكردستاني» صاروا يرفضون ويستهجنون ويهاجمون الدولة القومية.

2- تركيا وإيران لديهما علاقات ديبلوماسية وقنصليات في إقليم كردستان العراق، وإذا أعلن الإقليم الاستقلال يوم غد سيرتفع التمثيل الديبلوماسي لأنقرة وطهران في العاصمة هولير (أربيل) إلى مستوى سفارة. ذلك أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والإقليم الكردي وصل إلى ما يزيد عن 12 بليون دولار، وهو يتجاوز حجم التبادل التجاري بين أنقرة وبغداد بل يتجاوز حجم التبادل التجاري بين تركيا ودولة أخرة مستقلة كلبنان مثلاً. ولتركيا ما يزيد على 1300 شركة عاملة في كردستان، وما يزيد على 30 ألف مواطن تركي يعملون في هذه الشركات وفي قطاعات اقتصادية وخدماتية أخرى داخل كردستان. وعليه، فإقليم كردستان الفيديرالي، وضمن وضعيته الحالية، كان نعمة على تركيا وليس نقمة. وسيتضاعف حجم التبادل في حال أعلن الإقليم الاستقلال فتصبح دولة كردستان شريكاً اقتصادياً استراتيجياً لتركيا في المنطقة.

دول الخليج أيضاً وفي مقدمها المملكة العربية السعودية والإمارات، لم تعد تنظر إلى قيام دولة كردستان من تلك الزاوية القومية الضيقة، المتأثرة بالدعاية البعثية، بل صارت تنفتح أكثر على إقليم كردستان وتحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى بين الدول العربية التي لديها استثمارات في كردستان.

في هذا السياق وعلى هذه الخطى، ثمة مؤشرات إلى أن مصر أيضاً باتت تتّجه نحو القبول بقيام دولة كردية في منطقة الشرق الأوسط وصارت القاهرة تحاول أن تجد لنفسها حضوراً في عاصمة الإقليم، وفي حال إعلان الإقليم دولة مستقلة فلن تعارضها مصر وعليه، إذا كانت تركيا ومنطقة الخليج ومصر تتقبّل فكرة قيام دولة كردية في المنطقة بوصفها صديقة للعرب والترك، وشريكة استراتيجية لدولهم ولشعوبهم واقتصاداتهم، فماذا يبقى لدى الممانعين مما يعوّلون على

رفضه هذه الدولة سوى إيران؟ وهذه الأخيرة أيضاً ستتراجع وتحاول كسب ودّ دولة كردستان، واستمالتها، في إطار المكاسرة والمضاربة على دول الخليج ومصر.

ولئن كان أنضج الظروف لقيام الدول أكثرها اكتظاظاً بالاضطراب والقلاقل، بدليل أن أغلب دول العالم ظهرت في هكذا ظروف، فإن قيام الدولة الكردية لا يعتمد فقط على تدهور ظروف الشرق الأوسط الملتهبة، كما يروّج البعض، بل ثمة تجربة كردية عمرها يمتد من 1992 ولغاية 2017، جرّب فيها الكرد السلطة وإدارتها، وتخلّت أحزابهم في كردستان العراق عن ذهنية حركات التحرر الوطني. كما أن 25 سنة من الحكم والإدارة الكردية كافية ومؤهلة لإعلان الدولة، بل تتجاوز فترة خضوع سوريا والعراق للانتدابين الفرنسي والبريطاني اللذين تركا لهذين البلدين مؤسسات وقوانين وأنظمة تأسست عليها سوريا والعراق.

وتبقى ضرورة إنعاش الديمقراطية والتنمية البشرية وتطوير الاقتصاد ومكافحة الفساد في رأس الأولويات المحلية والحيوية التي ينبغي أن تتصدّى لها الدولة الكردية القادمة قريباً. وعليه، فالاستفتاء على استقلال الإقليم الكردي، والتحول من الفيديرالية إلى الدولة المستقلة، المزمع في أيلول/سبتمبر 2017 ستكون نتائجه تحصيلاً حاصلاً. وغالب الظن أن إعلان الاستقلال لن يكون في شكل أوتوماتيكي فور إعلان نتائج الاستفتاء، لكن ما هو مفروغ منه أنه يمكن اعتبار الفترة الفاصلة بين 1992 و2017 بمثابة التمرين على إدارة الدولة.

لقد انتهت مرحلة المزاح، وستبدأ مرحلة الجدّ وتحديات إعلان دولة كردستان وشكل إدارتها، ذلك أن مصالح دول المنطقة وشعوبها باتت متوافقة مع قيام هذه الدولة. وصار قيامها منفعة ومصلحة شرق أوسطية أكثر منه منفعة ومصلحة كردية وحقاً كردياً أصيلاً وشرعياً. أما حملات التهويل من قيام كردستان على أنها «إسرائيل الثانية» وكل هذا النحيب والعويل الاستباقي على الأمن القومي العربي ووحدة الأمة العربية.. فحجج وخرافات بأن بطلانها قد سقط بالتقادم.

أنقرة والبارزاني
و»قوات سوريا الديمقراطية»

مع عودة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى رئاسة حزب «العدالة والتنمية» رفع النظام الداخلي لسياسة الحزب شعار «دولة واحدة، علم واحد، شعب واحد ووطن واحد». وما أغربه من شعار، فهل رأينا في العالم فيها دولتان أو علمان أو وطنان؟ والشعار هذا يرمي إلى إلهاب حماسة الجماهير فحسب. وهذا ليس بجديد على حكومة «العدالة والتنمية» التي تقدم على ما يخالف سياساتها المعلنة، ولا هو طارئ على تركيا. فالنهج هذا يسبق عهد هذا الحزب، وحين تناول المسألة الكردية على وجه التحديد، وفي حوار مع جنرال متقاعد في عام 2000 قال «إن الجيش التركي سئم وتعب من دخول شمال العراق لملاحقة حزب «العمال الكردستاني» فأوكلنا المهمة إلى البارزاني وطالباني هناك وقلنا إن المسؤولية تقع عليكما في منع عمليات التسلل هذه» وقلنا «أنت تقرّ بأنكم إذا أرسيتم أول لبنة في بناء كردستان العراق». فردّ «كيف كان لي أن أعرف حينها أن الأمور ستبلغ هذا المبلغ». وفي 2003 بدأت عملية غزو العراق، وكان واضحاً أن واشنطن ترمي إلى تقسيم البلد هذا وإنشاء إقليم كردستان العراق المستقل.

وعلى رغم أن الهدف لم يخف على أنقرة، قدّمت تركيا دعماً لوجستياً للقوات الأميركية حينها، ولو جاء الدعم متأخراً، وحدث ما كان متوقعاً، وبرز كردستان العراق شبه دولة مستقلة تقف أمامنا اليوم. ومنحت تركيا الزعماء الأكراد جوازات سفر تركية لتيسير حركة تنقلهم وسفرهم، فجالوا في دول الغرب وروّجوا لمشروعهم الخاص هناك، وبعدها أعلنت أنقرة أن كردستان العراق كيان معادٍ. ولا ننسى تهديدات أنقرة في 2007 وإعلانها أن كردستان العراق خط أحمر وأنها تعارض أي محاولة للاستقلال عن العراق أو إنشاء كيان كردي هناك، في وقت كانت شركة

«أوياك» التابعة للجيش التركي تصدر الإسمنت إلى أربيل والسليمانية و«أوياك» لم تكن تغرِّد خارج السرب. فالشركات التركية الكبيرة كلها كانت تساهم في بناء كردستان العراق وتنميته حينها، على رغم التصريحات السياسية النارية، لنفاجأ بعدها بصداقة قوية بين أنقرة والبارزاني وتعاون رسمي واعتراف بهذا الكيان.

وحين اندلعت الأزمة السورية وحذّر المحللون الأتراك حينها من أن اندلاع حرب أهلية في سوريا سيؤدِّي إلى تقسيمها وإلى ظهور كيان كردي في شمالها. وعلى رغم التحذيرات هذه، سعت أنقرة إلى تعزيز العمل المسلح هناك وبدأت تقول في «قوات سوريا الديمقراطية» ما كانت تقوله في السابق في البارزاني. فمن جهة دعمت أنقرة الحرب الأهلية في سوريا ومن جهة أخرى أعلنت أن تقسيم سوريا – وهو سينجم عن تلك الحرب – هو خط أحمر (محظور) ويدور كلام كثير من المحللين والصحافيين المقرّبين من الحكومة على مؤامرة عالمية من أجل تقسيم العراق وسوريا لإنشاء دولة كردية كبرى، ثم تقسيم إيران والدور على تركيا في نهاية المطاف. وعلى رغم الكلام هذا، يثنون على سياسة أنقرة التي تدعم تقسيم العراق وسوريا والسير في ركاب هذه المؤامرة الدولية المزعومة.

ولكن هل ثمة ما يفسّر ما وراء هذا التناقض الكبير بين السياسة المعلنة والسياسة في أرض الواقع. وجلي أن السيناريو الذي حدث مع أكراد العراق يتكرّر اليوم مع أكراد سوريا: التهديد والخطوط الحمر من جهة، والإقدام على ما يساعد على قيام هذا الكيان الكردي في سوريا، من جهة أخرى. لماذا لا نحاول التقرّب من الأكراد في سوريا وحل مشاكلنا معهم بالحوار إذن؟ لماذا يكون الأكراد أصدقاء لإيران وأميركا وروسيا ونحن عدوهم الوحيد؟ تقول الحكومة إن «قوات سوريا الديمقراطية» هي امتداد لحزب «العمال الكردستاني» الإرهابي ولذا يتعذّر الحوار معه ولكن حين دعت أنقرة صالح مسلم، زعيم تلك المجموعة الكردية السورية، وتفاوضت معه في الخارجية مرتين ألم تكن تعلن أنه امتداد «للكردستاني»؟ وحين طلبت مساعدة تلك القوات الكردية في نقل قبر سليمان شاه في شمال سوريا خوفاً من «داعش» وتعاونت معها هل كان هذا خافياً على أنقرة؟ أليست العلاقات التركية مزدهرة مع البارزاني الذي يعدّ العدّة لاستفتاء على الاستقلال عن العراق؟ ألم يقدّم حزب «العدالة والتنمية» الحاكم الشكر والتقدير لحزب «هدابار» الكردي لدعمه النظام الرئاسي في استفتاء شهر نيسان 2017، على رغم أنه يرفع لواء «كردستان تركيا» ويعتبر أن إرساء نظام رئاسي في تركيا هو السبيل إلى هذا الحلم؟ ولكن ما هي معايير هذه السياسة؟ وهل

السياسة هذه كما تقول أنقرة تصبُّ في مصلحة الدولة التركية أم في مصلحة بقاء الحزب الحاكم في السلطة فحسب؟

هل يحقّق الكرد حلمهم

كلما اقترب أوان تحرير الموصل وبعده الرقة ابتعد التفاهم على خطة سياسية وأمنية وإدارية لمرحلة ما بعد «داعش» فلا القوى السياسية والعسكرية في العراق رست على خريطة طريق واضحة لمعالجة ما خلّفته وتخلّفه الحرب على الإرهاب. ولا القوى المتصارعة في سوريا خلصت إلى حد أدنى من التهدئة بانتظار نضج الظروف الدولية والإقليمية التي تتيح البحث في تسوية جدية. لذلك تستمر الحروب الجانبية في سباق محموم لوراثة أرض «دولة الخلافة» وبعضها يؤخِّر فعلاً التعجيل في استئصال الإرهاب. وبعضها الآخر يؤسِّس لصراعات قاتلة تفاقم تمزيق الإقليم وتفتيته وتعميق الانقسامات بين مكوناته. وأكثر ما يقلق المعنيين باستقرار الإقليم فعلاً هو أن الأسباب التي أنتجت تنظيم «أبي بكر البغدادي» وقبله «قاعدة أبي مصعب الزرقاوي» حاضرة أبداً لتوفير الظروف الملائمة لتنظيم مماثل أشد خطراً من السابقين ما لم يهدأ الصراع المذهبي أولاً. وما لم تكف دول الجوار العربي عن ممارسة سياسة الهيمنة بذريعة حماية هذه الطائفة أو المكوّن وذاك. وما لم تبتعد دول المنطقة عن صراع المحاور الذي يجدِّد حرباً باردة لا ناقة لهم بها ولا جمل.

حرب السيطرة على الحدود السورية خصوصاً الشرقية والجنوبية صراع مفتوح بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وإيران وحلفائها من جهة ثانية. وهي الإطار الأكبر للسباق المحموم على تقاسم الجغرافيا السورية. ويضع لها الأميركيون وحلفاؤهم العرب عنواناً واحداً هو قطع خطوط التواصل بين «العواصم الأربع» التي تتباهى إيران بأنها جزء من إمبراطوريتها المستعادة. ولا هم بالطبع في هذه الحرب لوقف المأساة السورية. لكن ثمة صراعاً آخر ينذر بقرب الانفجار وسيجر إليه متورطين ويخلق مشهداً جديداً في خريطة المشرق العربي، على مستوى تغيير الحدود الداخلية وربما الدولية ويعيد خلط الأوراق وشبكة العلاقات والتحالفات والمصالح. إنها المسألة الكردية التي عادت بقوة إلى المسرح السياسي، خصوصاً بعد سقوط نظام صدام حسين، ثم

تفاعلت مع اضطراب العملية السياسية في العراق واندلاع الأزمة في سوريا، وبدء الحرب لتحرير الموصل والرقة.

تطلعات أهل كردستان إلى اقتناص الفرصة السانحة لبناء كيانهم المستقل لم تعد عملية سياسية تقتصر على ما سينتهي إليه الحوار أو المواجهة بين أربيل وبغداد. ثمة جغرافيا متبدّلة في الإقليم كله. الهدنة بين حكومة حزب «العدالة والتنمية» التركي الحاكم وحزب «العمال الكردستاني» انهارت قبل عامين، وجرى وتجري مواجهات لم تعد تقتصر على شرق تركيا وحدها، بل امتدت إلى ميادين خارج الخريطة المعروفة باتت تشمل سوريا وحتى إيران، وفرضت هدنات هنا وهناك وتحالفات مرحلية، بقدر ما أثارت المعارك الداخلية بين الكرد أنفسهم، وتعد بمزيد من معارك مع مكونات أخرى، كما أن العلاقات بين القوى السياسية في كردستان تمرّ في أزمة كبيرة بعدما واصل رئيس الإقليم مسعود البارزاني ممارسة سلطاته على رغم انتهاء ولايته العام 2015 وحله البرلمان وطرد رئيسه المنتمي إلى «حركة التغيير» وأعادت الأزمة التوتر إلى العلاقات بين القوى والأحزاب الكردية، لكن الحرب على «داعش» وتهديده حدود الإقليم خفّفا ويخفّفا من وطأة هذا التوتر. ولكن مع اقتراب نهاية التنظيم الإرهابي في الموصل، وتمدُّد «حزب العمال» في سنجار ومحيطه وتهديده سلطة الإقليم، وعلاقاته المرحلية مع «الحشد الشعبي» وتعثُّر التسوية بين السليمانية وأربيل كلها تطورات دفعت الرئيس البارزاني إلى استعجال تحديد موعد للاستفتاء على الاستقلال في الخامس والعشرين من سبتمبر 2017. لعل في ذلك ما ينهي أزمته مع القوى الأخرى، خصوصاً «الاتحاد الوطني» و«حركة التغيير» وقوى إسلامية أخرى لا ترى الوقت مناسباً لإجراء هذا الاستحقاق. كما أن رئيس الإقليم بات يستعدّ لمعركة ربما لا مفرّ منها مع «قوات الحشد الشعبي» وهو حذّر هذه القوات من تجاوز حدود الإقليم خصوصاً أنها لا تخفي تحالفها مع قوات تابعة لـ «حزب العمال» تمدّدت إلى سنجار بذريعة حماية الإيزيديين.

بالطبع لا أحد من القوى الكردية يمكنه أن يقف صراحة بوجه هذا الاستحقاق، الذي قد يشكِّل خاتمة لمآسي الكرد التاريخية وميلاداً للدولة المنتظرة منذ مطلع القرن الماضي. لكن ما لا يروق معارضي رئيس الإقليم أن يبدو البارزاني رجل الاستقلال الأول. لذلك يشترط حزب جلال طالباني، الرئيس العراقي السابق، تسوية مشكلات الإقليم وإعادة تفعيل البرلمان والتفاهم على مرحلة ما بعد هزيمة «داعش» وشكا من أن انشغل بمعركة الموصل من اتفاق بين أربيل وبغداد والأميركيين على تشكيل قوة مشتركة لاستعادة جنوب سنجار وغرب تلعفر.. لكن «الحشد الشعبي» تحرّك في هذه

المنطقة من دون التنسيق مع أحد، أو بالأحرى تواصل مع «حزب العمال» ورأى البارزاني أن هذا خلق وضعاً معقداً.

لكن السؤال هل ستخدم الظروف الحالية توجُّه الكرد نحو بناء دولتهم المستقلة، الولايات المتحدة حليفتهم التاريخية الثابتة بدّلت ولم تبدِّل في خطابها. إنها تولي أهمية لمطالبهم «الشرعية» وتكنّ لها «الاحترام»، وربما رأت أن حلمهم بات قريب التحقيق، لكنها تكرِّر من جهة أخرى تمسّكها بوحدة العراق الديمقراطي الفيديرالي. ويعتقد بأن إجراء الاستفتاء في هذا الوقت يصرف النظر عن الحرب على «داعش». أما بغداد فلا يملك رئيسها حيدر العبادي في الظروف الحالية الجرأة على إعلان موقف واضح حيال مشروع أربيل. فهو يدرك أن معركة الزعامة على القوى والأحزاب الشيعية لا تسمح له بالتساهل، خصوصاً أن غريمه الرئيسي نوري المالكي يشنّ حملات قاسية على قيادة الإقليم ويهدِّد بالويل والثبور. وطالب العبادي وعمار الحكيم رئيس «التحالف الوطني» الشيعي تأجيل الاستفتاء في هذه الظروف، علماً أن العرب بسنّتهم وشيعتهم يعارضون الاستقلال اليوم كما في الماضي البعيد والقريب. وتشدِّد بغداد على أن مثل هذا الاستحقاق لا تعود الكلمة فيه إلى الكرد وحدهم، بل إن جميع العراقيين معنيون بتحديد مصير بلادهم.

وتعوِّل بغداد على ضغوط تركيا وإيران اللتين تتمسكان بوحدة الأراضي العراقية حفاظاً على وحدة أراضيهما، وتراهن على عمق الخلافات بين القوى الكردية التي يمكن أن تقف حائلاً دون تحقيق هذا الحلم، لذلك خرج القيادي في الحزب الديمقراطي هوشيار زيباري بخطوة ديبلوماسية للتخفيف من وقع الاستفتاء على المناطق المتنازع عليها مع بغداد، خصوصاً كركوك الغنية بالنفط وحاول الفصل بين نتيجة الاستفتاء والاستقلال. والواقع أن المدينة باتت تشكِّل «قدس» الإقليم إذا صحَّ التعبير. ولا يمكن للكرد التنازل عنها مهما كانت التحديات. وتدرك قيادة الإقليم أن طهران يمكنها العمل على خلق ظروف تعطل الاستحقاق، فلها علاقات تاريخية مع حزب طالباني، فضلاً عن أن التطورات على الساحتين العراقية والسورية صرفتها عن مواجهة «حزب العمال» الكردي الذي يرى هو الآخر مصلحة في مهادنتها، وهو ما يوفِّر له مساحة أكبر في صراعه مع تركيا، مثلما وفَّر له التمدّد عبر سنجار نحو شرق سوريا وشماله عبر حليفه أو فرعه في سوريا حزب «الاتحاد الديمقراطي».

هذه الوقائع المحيطة بالاستفتاء خصوصاً التحالف الآني الطارئ بين إيران و«حزب العمال» يشدّ الرباط بين أمتي العراق وسوريا وتحدثت التقارير عن ارتباك يواجه «الاتحاد الديمقراطي» الذي يقود «قوات سوريا الديمقراطية» مردّ ذلك إلى اقتراب «الحشد الشعبي» من حدود محافظة الحسكة، ولا شك في أن طهران ترتاب في علاقات الحزب مع الولايات المتحدة، وتغضبها تهديداته بالتصدي للميليشيات العراقية إذا دخلت مناطق سيطرته، كما أن قيادته لا يمكنها أن تتجاهل علاقتها مع حزب عبد الله أوجلان، ولا يمكنها تعريض علاقاته ومصالحه لأي تهديد. ولا شك في أنه سيستعين بعد طرد «داعش» من الرقة بـ «حزب العمال» لبسط سيطرته على المنطقة، علماً أنه لا يملك القدرة على الإمساك بها. جلّ ما يطمح إليه هو ربط المناطق الكردية الثلاث، الجزيرة وكوباني وعفرين، بعضها ببعض لإقامة منطقة حكم ذاتي على شاكلة كردستان، ويمكنهم الآن نظرياً على الأقل ربط عفرين بالمنطقتين الأخريين شرق الفرات عبر منبج، بعدما ساهموا في إخراج المعارضة من حلب وعودتها إلى حضن النظام في دمشق، وهم يقاتلون الآن بدعم أميركي صريح وواضح لكن واشنطن لا تخفي رغبتها في إقامة إدارة عربية في الرقة بعد تحريرها. لذلك تعمل على تعزيز فصائل «جبهة الجنوب» وتفاوض موسكو على منطقة آمنة جنوب سوريا يفترض أن تشكل نقطة انطلاق للسيطرة على تركة «تنظيم الدولة» فهي مقتنعة بأن لا النظام في دمشق يملك عديداً يمكِّنه من ملء الفراغ الذي سيخلفه التنظيم، ولا «وحدات حماية الشعب» تملك قدرة على ذلك أو سيسمح لها عرب الجزيرة أو وادي الفرات أو حتى النظام ببسط «سيادتها» على شرق البلاد، وإذا نجحت توجهات الإدارة في ثني الكرد للاكتفاء بالحسكة والقامشلي وعين العرب تبثّ شيئاً من الحرارة في علاقاتها المتوترة بأنقرة الغاضبة من دعمها حزب الاتحاد الذي تصنّفه «إرهابياً» في ضوء كل هذه التعقيدات التي تحيط بظروف الكرد ومناطقهم في سوريا والعراق. هل يمكنهم قيادة سفينتهم إلى برِّ الأمان والتغلب على رياح وعواصف من كل حدب وصوب، أم يصيبهم ما أصاب أسلافهم على مر التاريخ الحديث؟ وهل تفتح نهاية «داعش» في الموصل والرقة جبهة حروب جديدة يكون الكرد وأحلامهم وقودها هذه المرة؟ وهل يمر استحقاق الاستفتاء في كردستان أم يتكفّل المتضررون الإقليميون والصراع بين القوى والأحزاب الكردية بتعطيله؟

استفتاء كردستان: هل شارفت
«الجمهورية الخاصة» على نهايتها؟

منذ قسّمت كردستان العثمانية وكرد العراق يسعون جاهدين إلى نيل شكل من أشكال الحكم الذاتي. في البداية هم المتنورون القوميون يترأسهم الشيخ محمود الحفيد «ملك كردستان» بمخاطبة حكام العراق الإنكليز لضم كردستان إلى «قائمة الشعوب المحررة» وعدم عودتها إلى حكم الأتراك، وما رافق تلك الحقبة من خصام ووئام كردي – بريطاني. ثم كانت مقارعة الحركة القومية الكردية الحكومات العراقية المتعاقبة بدءاً بحكومات التاج الهاشمي مروراً بزمن الزعيم عبد الكريم قاسم صاحب وصف العراق بـ «الجمهورية الخالدة» ثم بحكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف. فعهد «البعث» والثنائي أحمد حسن البكر و«السيد النائب» صدام حسين، وصولاً إلى حقبة الاحتلال الأميركي وإزاحة صدام نهائياً عام 2003، وهي التي مكّنت الكرد من تنفّس الصعداء وإنهاء مرحلة القلق والريبة من عودة طغيان بغداد الذي كان قد أفل نسبياً بعيد الانتفاضة الكردية عام 1991.

في هذه الغضون قرّرت حكومة كردستان العراق بلوغ الحد الأقصى من الأماني والتطلعات القومية مع تحديد 5 سبتمبر/أيلول 2017 موعداً لإجراء الاستفتاء الخاص باستقلال كردستان أو لنقل انفصاله عن العراق، إذ لم يعد من المحرج كردياً استخدام مفردة «الانفصال» التي طالما دحضها السياسيون الكرد ورفضوها واعتبروها أقرب إلى صيغة اتهامية تشكِّك برغبات الكرد الساعية إلى شكل من الحكم الذاتي.

لا يوصف وضع المنطقة بالجيد وهذا قول سار للكرد الذين يجيدون فهم حكمتهم السياسية من أنّ أوضاعهم تتقدّم حين تضعف أو تضطرب الحكومات المركزية التي تتقاسم الكرد، وأن سوء

العلاقات البينية لهذه الدول هي مدخل للنفوذ من شقوق هذه الخصومات. فمنذ أن حظيت كردستان العراق بالفيديرالية وهي تشبك العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار وتحديداً إيران وتركيا، وبصيغة براغماتية صميمة بعيدة من الخطب القومية المنفرة. وهي إذ استفادت من تلك العلاقات التي أسكتت هاتين القوتين، فإنها بدأت بالتلويح بانحيازها إلى هذا الطرف أو ذاك، وفقاً للسياسات التي ينتهجها، لمواقفه من الأقاليم وطموحه القومي. وبالتالي فإيران وتركيا لا تبدوان اليوم في وارد مناهضة عنيفة أو عرقلة حادّة لمطامح كردستان العراق إذ إن قيام إحداهما بهذا الدور يعني انحياز كردستان إلى الجهة الأخرى، وهذا أمر ينطوي على خسائر سياسية واقتصادية لها.

في المقلب الآخر، توصف أوضاع بغداد بالسيئة، فالانقسام الطائفي العميق، والمشكلات الاقتصادية والخدمية المتراكمة، وابتعاد بغداد عن الحاضنة العربية وانكفاؤها الداخلي، وخوضها المديد في الملف الأمني، والعديد من المشكلات الأخرى تجعل إمكانية تصدِّي بغداد لمشروع الاستقلال الذي سينجم عن الاستفتاء أمراً غير ذي أثر، خصوصاً أن بغداد غير قادرة على المغامرة بحرب مع الكرد، وبالتالي فإن أقصى ما يمكن أن يتوقع منها هو الرفض والصراخ في وادي الوحدة العراقية المقفر.

تعاني كردستان العراق مشكلات أيضاً، لكنها ليست بالعصية على الحل، لا بل قد يكون موضوع الاستفتاء ثم الاستقلال أحد أسباب معالجتها، كمشكلة الرواتب والانسداد السياسي الحاصل بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير وتعطيل البرلمان وكذلك مسائل الشفافية والمحاسبة والعدالة الاجتماعية. وعلى عكس هذا الرأي يشيع متشائمون من الاستفتاء أقوالاً مفادها أن الاستقلال هو لأجل بقاء الطبقة السياسية في مكانها وأنه وسيلة لمراكمة المشكلات التي سيودي عدم حلها قبل الاستفتاء بكردستان العراق إلى نموذج أقرب إلى جنوب السودان مما أدى إلى نموذج مميز يرفل بالديمقراطية واحترام الدستور والقانون وأن الاستفتاء هو مخاطبة عاطفية للنزوع القومي الكردي وقفز على المشكلات ليس إلا. ومهما يكن رأي القائلين بهذا فإن الغالبية العظمى من سكان الإقليم ترى في الاستقلال استحقاقاً إما أن يكون الآن أو لن يكون ولأجل ذلك جهدت حكومة الإقليم لتوسيع جولاتها العربية لا سيما الخليجية منها، والإقليمية والدولية، بغية إقناع أكبر قدر ممكن من الدول بجدوى استقلال كردستان وجاهزيتها للتحول إلى دولة مستقلة. ولئن كانت بعض الدول وافقت على مضض على الضيف الجديد على الأسرة الدولية، فإن دولاً أخرى تقع بين الموافقة والرفض، لا سيما تركيا وإيران المحتارتين في شأن الجار الجديد وما يستتبعه الاستقلال

الكردي هذا من تأليب محلي يطاول الكرد المحكومين في دولتيهما، بيد أن الكرد يدركون إلى درجة تبلغ حدود الإيمان بأن الكلمة المفتاح هي في يد أميركا، ثم الاتحاد الأوروبي وروسيا. وبالتالي ما كان لكرد العراق أن يقدموا على مثل هذا الأمر لولا سماعهم كلمات محفّزة وإشارات خضراء. تمرّن كرد العراق منذ 1991 على حكم الذات وخبروا معاني المصالح والعلاقات الدولية والإقليمية، ومعاني الانقسام الداخلي والحروب الأهلية كما فهموا معاني اقتناص الفرص التي قلّما تسمح بها الظروف، ولعل التمارين القاسية تلك لا يمكنها إلا أن تساعد على نيل الاستقلال الصعب واتهام أوهام «الجمهورية الخالدة» التي يفترض أن تعيش إلى الأبد. فإما «أن تستقل كردستان الآن أو لن تستقل لاحقاً» وفق ما يقوله سياسيو الإقليم وحكامه جامعين بين التحذير المبطن والتحفيز العلني لأبناء كردستان.

كردستان.. الاستفتاء
تمهيداً لإعلان الاستقلال

إعلان إقليم كردستان العراق تنظيم استفتاء على مصير الإقليم في 25 سبتمبر 2017، خطوة لإعلان الاستقلال، تحقيقاً لحلم إقامة دولة كردية مستقلة ظلّ يشغل الأكراد منذ قيام الدول القومية في المنطقة. اليوم ومع التطورات الدراماتيكية والحرب ضد «داعش»، ثمّة قناعة كردية تترسّخ بأنهم باتوا أمام فرصة تاريخية قد لا تتكرّر لتحقيق حلمهم القديم – الجديد. وعليه، يمكن فهم إصرار الأحزاب الكردية في العراق على تنظيم هذا الاستفتاء وهو ما يطرح السؤال الجوهري: هل أصبحت الظروف مهيأة فعلاً لإعلان استقلال الإقليم الكردي؟

في توقيت الدعوة إلى الاستفتاء لا بدّ من الوقوف عند جملة من المعطيات والأسباب لعل أهمها:

1) إن أكراد العراق وسوريا وتركيا باتوا يشكّلون قوة حليفة للولايات المتحدة والغرب عموماً من بوابة الحرب ضد «داعش» وأنهم باتوا يربطون بين الحاجة الأمنية الغربية لهم وبين التطلّع إلى اعتراف دولي بهم.

2) إقليم كردستان العراق نجح عملياً في بسط سيطرته على ما كان يُعد مناطقاً متنازعاً عليها مع بغداد، لا سيما كركوك الغنية بالنفط والغار وأن مثل هذه السيطرة رسمت الحدود الجغرافية للإقليم وأمّنت له موارد مالية إذ يحتل نفط كركوك قيمة كبيرة في هوية الصراع على المدينة.

3) وصول إقليم كردستان إلى قناعة بأن العلاقة مع بغداد لم تَعد مجدية كثيراً، في ظلّ تراكم الخلافات وقناعة حكومة الإقليم بأن حكومة بغداد تستغل غالبيتها الشيعية في البرلمان باتخاذ قرارات تتعلق بمصير الدولة وسياساتها العليا من دون مراعاة الأطراف الأخرى كما حصل في تشكيل الحشد الشعبي وجعله مؤسسة رسمية تابعة للجيش وسط مخاوف من أن يتكرر هذا الأمر مع ميزانية الإقليم الذي يعاني من أزمة اقتصادية. وعليه، يمكن القول إن قرار رفع العلم الكردي في كركوك كان رسالة إلى بغداد بضرورة تنفيذ المادة 140 وليس قراراً بضم المدينة بعيداً من الدستور والعملية السياسية وذلك في إطار لعبة الأوراق بين الطرفين.

تأسيساً على ما سبق فإن لسان حال البارزاني يقول إن الحدود التي رسمها اتفاق سايكس – بيكو انتهت. وعليه، يمكن القول إن الهاجس الأساسي الذي يشغل البارزاني وأكراد العراق عموماً في هذه المرحلة هو موعد إعلان الدولة الكردية. يدرك الأكراد أنه على رغم الظروف التي تصب في مصلحتهم إلاّ أن ثمةّ معادلة تاريخية تلخّص باتفاق الدول التي يوجد فيها الأكراد على منع إقامة دولة كردية في المنطقة لقناعة هذه الدول بأن إقامة دولة كردية في أي جزء سيؤثر في القضية الكردية في الأجزاء الأخرى في شكل مطالبات بالمزيد من الحقوق وصولاً إلى مطلب إقامة دولة قومية موحدة حيث كثيراً ما اتفقت هذه الدول على محاربة الحركات الكردية التي رفعت هذه المطالب. لكن يبدو أن قناعة الأكراد الحالية في أن ما سبق لم يعد يشكّل عائقاً في وجه تطلّعهم، مع اعتقادهم أن وضعهم لم يَعد كما كان مجرد ورقة إقليمية بل تحولوا إلى لاعب إقليمي مع امتلاكهم مزيداً من القوة والخبرة والسلاح وتراكم التجربة في الحكم وإدارة مناطقهم.

ومع هذه القناعة باتوا يعتقدون أن مسألة إقامة دولة كردية انتقلت من الأحلام والمستحيلات إلى تلمّس الواقع، بحكم الظروف والمتغيرات، فتركيا في عهد أردوغان تشهد المزيد من الانفتاح على حكومة إقليم كردستان العراق على رغم علاقتها الصدامية مع حزب العمال الكردستاني واعتراضها على إقامة دولة كردية في المنطقة. وإذا كانت إيران تعلن رفضها إقامة دولة كردية بحجة الحفاظ على وحدة العراق فإن دولاً عربية عدّة، لا سيما الأردن ودول الخليج العربي، تبدي المزيد من الانفتاح على إقليم كردستان العراق.

إلى جانب هذه المواقف الإقليمية، فإن إسرائيل تبدو الدولة الأكثر حماسة لقيام دولة كردية، إذ سبق أن أعلن عدد من قادتها دعمهم إقامة مثل هذه الدولة. قد يرى البعض أن التحول الإيجابي

في المواقف الإقليمية من مسألة الاعتراف بالكيان الكردي لا يمكن التعويل عليه نظراً إلى أن قضية إقامة دولة كردية ستغيّر من جغرافية المنطقة، وقد تفتح الباب أمام حروب جديدة، إلاّ أن من الواضح أن ذلك كله لا يقلّل من قناعة أكراد العراق بأن إقامة دولة كردية باتت قضية وقت لا أكثر. ولعل هذه القناعة تشاركهم بها مؤسسات غربية، لا سيما أميركية، كما أعلن رئيس وكالة الاستخبارات في لجنة الخدمات المسلحة بالكونغرس الجنرال فنسنت ستيوارت خلال جلسة تحت عنوان «التهديدات حول العالم» إذ أكّد أن قضية استقلال كردستان باتت قضية وقت.

أمام هذا الواقع فالسؤال الجوهري الذي يطرح نفسه يتعلق بالاستعداد لهذا الاستحقاق الكردي وهذا سؤال يتجاوز الأكراد إلى الدول والشعوب المجاورة، ولعل التحدي، هو كيف سيقنع الأكراد جوارهم الجغرافي بأحقية قيام مثل هذه الدولة وأنها لن تكون على حسابهم أو معادية لهم.

هل يحضّر الاستفتاء الكردي
للبيان الرقم 1؟

يمضي إقليم كردستان العراق نحو الاستفتاء المرتقب في 25 أيلول/سبتمبر 2017 بحذر شديد رغم أن لسان حال رئيسه مسعود البارزاني يقول «إن قرار استفتاء شعب كردستان لا رجعة عنه». ولعل سبب هذا الحذر جملة العقبات وكثرة المخاوف من التداعيات المنتظرة، إذ إن السمة العامة للردود كانت سلبية إزاء قرار إعلان الإقليم التوجه إلى الاستفتاء لتحديد مصيره فضلاً عن أن العملية السياسية الداخلية تسير على بركان من الخلافات التي قد تنفجر في أي وقت، ومن أبرز العقبات التي تواجه الاستفتاء:

1) موقف بغداد الذي كان أشبه بالرفض من خلال التحذير الشديد من التداعيات وتحميل قيادة الإقليم مسؤولية السلبيات المنتظرة، إلى درجة أن بغداد استبقت الأحداث بإصدار لائحة من الأضرار التي ستلحق بالإقليم وبالأكراد الذين يعيشون خارجه وصلت إلى حدّ وضع اليد على الممتلكات.

2) رفض دول الجوار الجغرافي لا سيما إيران وتركيا الاستفتاء وقد برّرت الدولتان موقفهما بالحفاظ على وحدة العراق، في حين أن السبب الأساسي هو الخوف من انتقال تداعيات الاستفتاء إلى داخلهما على أساس أنه سيغذي التطلعات القومية الكردية في البلدين، وعليه اعتبرت أنقرة وطهران الاستفتاء تهديداً مباشراً لأمنهما الداخلي.

3) الموقف الدولي الذي أخذ طابع الحذر، وفي أحسن الحالات نصح أربيل بالحوار والشراكة مع بغداد، باعتبار أن ظروف إجراء مثل هذا الاستفتاء لم تنضج بعد وأن إجراءه في ظلّ

هذه الظروف قد يؤدي إلى صدام مع بغداد وإلى تدخلات إقليمية.

4) العامل الداخلي الذي لا يقل أهمية عن العالم الخارجي، إذ إن الخلافات بين القوى الكردية، وتحديداً بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير التي هي الثانية في البرلمان وصلت إلى مستوى يهدّد بانفجار الوضع على رغم المحاولات التي جرت لإصلاح البين وقد أدّى الخلاف إلى تعطيل البرلمان وشلل الحكومة وبروز أزمة في رئاسة الإقليم، مع تأكيد عدم التقليل من قيمة هذه العقبات والتي قد تؤدي إلى تفجير الخلافات المتراكمة بين بغداد وأربيل بخاصة مع تحوّل التحالف بين الجيش العراقي والبيشمركة إلى صدام بعد تحرير الموصل من «داعش» في ظلّ تناقض الأجندة تجاه المناطق المتنازع عليها، إلاّ أنه ينبغي القول أيضاً إن الاستفتاء بدا وكأنه استحقاق قومي كردي منتظر منذ سنوات، ومع التأكيد أيضاً على أنه ليست هناك حتى الآن رؤية محددة أو واضحة لمرحلة ما بعد الاستفتاء إلاّ أن ثمّة سيناريوهات وخيارات تطرح اللحظة التي تلي إجراء الاستفتاء ولعل من أهم هذه الخيارات:

أولاً: أن تكون لحظة ما بعد الاستفتاء استلهاماً لتجربة جنوب السودان بما لهذه التجربة من ميزات إيجابية ومعطيات متوافرة لجهة العلاقة بين أربيل وبغداد، ففي العقود الماضية عقد أكراد العراق والحكومات المتتالية في بغداد سلسلة اتفاقيات مهمة كانت أبرزها اتفاقية آذار/مارس 1970 التي نصّت للمرة الأولى على إقامة حكم ذاتي للأكراد ومن قبل المادة الثالثة من دستور العراق عام 1958 الذي وضع في عهد عبد الكريم قاسم والتي نصّت على شراكة الأكراد والعرب في العراق ومن ثم استفادة الأكراد من إقامة منطقة حظر جوي فوق شمال العرب عقب حرب العراق الأولى عام 1991 والتي منها انطلقت أولى خطوات الأكراد لبناء مؤسساتهم المستقلة عن بغداد فكانت الانتخابات البرلمانية عام 1992 وتأسيس أول برلمان كردي ومن ثم حكومة محلية فبقية مؤسسات الإقليم من جيش وأمن واقتصاد وتعليم وصولاً إلى الدستور الجديد الذي أقرّ بعراق فيديرالي وهو دستور وضع الإقليم في موقع أكثر من فيديرالية وأقلّ بقليل من دولة ولعل كل هذا يدفع بالأكراد ملياً إلى التفكير بخيار جنوب السودان في لحظة ما بعد الاستفتاء، خصوصاً أن هذه التجربة تحققت بموافقة من المركز (الخرطوم) ومن دون إراقة الدماء، كما أن تجربة تيمور الشرقية وانفصالها عن إندونيسيا حاضرة في الأذهان.

ثانياً: خيار التوجه إلى الأمم المتحدة على غرار التجربة الفلسطينية لنيل اعتراف أُممي بالدولة الكردية وعلى رغم التعاطف الدولي مع حقوق الأكراد في عموم المنطقة إلاّ أن الأكراد يدركون صعوبة مثل هذا الخيار، نظراً لقناعتهم بكثرة الدول العربية والإسلامية التي ستقف في وجه مطلبهم بإقامة دولة مستقلة. فهذه الدول تخشى في العمق من موجة حركات لها مطالب بحكومات محلية تتعدّد أشكالها وقد تكون مدخلاً لتقسيم دول المنطقة. وعليه، تتحفظ على مسألة الاستقلال الكردي من دون أن يعني ما سبق رفضها الحقوق الكردية في إطار وحدة الدول التي يوجد فيها الأكراد (العراق، سوريا، إيران، تركيا).

ثالثاً: الإعلان من طرف واحد عن الاستقلال لا سيما إذا تفاقمت الخلافات مع بغداد على القضايا الأساسية كمستقبل المناطق المتنازع عليها والنفط وموازنة الإقليم وعلى رغم سهولة هذا الخيار إذ إنه لا يحتاج سوى إلى بيان رقم واحد لإعلان استقلال الدولة الكردية إلاّ أنه يبدو الأكثر كلفة لجهة التداعيات والمخاوف بسبب رفض دول الجوار الجغرافي لا سيما تركيا وإيران إقامة مثل هذه الدولة.

رابعاً: خيار إعادة ترتيب العلاقة مع بغداد إذ ثمّة من يرى أن الاستفتاء لا يعني بالضرورة أنه سيتم إعلان استقلال كردستان، وأن جلّ هدف أربيل منه، هو الحصول على وضع أفضل للعلاقة مع بغداد في ظلّ الحديث الكردي عن تجاوزات عدّة حصلت في الدستور العراقي وخروق لمبدأ الشراكة والتوافق وأن الصيغة القديمة للدستور لم تعد تناسب الأكراد وأن المطلوب وضع صيغة أفضل أقرب إلى إقامة دولة اتحادية. وبغضّ النظر عن أي من هذه الخيارات ستقفز إلى سدّة المشهد الكردي بعد الاستفتاء، فإن الاستفتاء يشير إلى نضوج المطالبة الكردية بخيار الاستقلال ومن يدقق في تصريحات مسعود البارزاني في شأن حق تقرير المصير سيرى أنها تشكل انعكاساً لتنامي هذا الخيار في الداخل الكردي، إذ بات هذا الأمر أمراً أساسياً لصدقية القيادة الكردية بعد بروز معارضة للزعامة البارزانية بما يعني حضور البعد الانتخابي في مسألة التوجه لإعلان الدولة الكردية ومن ثم إجراء انتخابات رئاسية في الإقليم خلفاً لزعامة البارزاني، وسط اعتقاد لدى كثيرين بأن توقيت الاستفتاء لم يكن بعيداً عن خدمة فكرة بقاء الزعامة داخل العائلة البارزانية.

الكرد الفيليّة: على درب
المأساة مجدداً

مجدداً أحضر الكرد الفيليّة إلى ساحة الخلافات السياسية العراقية، فبيان الحكومة العراقية في ما خصّ استفتاء استقلال كردستان يتناول في جوانب منه مصير الكرد الفيليّة إلى جوار الكرد القاطنين خارج حدود الإقليم أو المناطق المتنازع عليها. ذلك أن البيان حدّد وجوب استفتائهم على الاستقلال، وما سيحمله ذلك من تبعات وآثار قانونية تطال بقاءهم في العراق الجديد الذي سيتشكل عقب «الاستقلال» وما يستتبعه الأمر من سحب للجنسية العراقية وانتزاع أملاكهم غير المنقولة وتجريدهم من وظائفهم ومناصبهم وتوقيف دراستهم، وبالتالي معاملتهم كمقيمين يخضعون لقانون الإقامة العراقي في مشهد يعيد إلى الأذهان مآسي الكرد الفيليّة المديدة.

معاناة الكرد الفيليّة كانت مزدوجة منذ تشكل الدولة العراقية في 1920–1921: فالعراق الوريث للدولة العثمانية بقي أسير الطبقة العسكرية العربية السنّية الحاكمة، والتي بالغت منذ تسلّمها الحكم في التشكيك بالعناصر غير العربية وخاصة غير السنّية منها كحال الفيليّة، الذين هم كرد شيعة وفدوا إلى بغداد وسكنوا الجانب الشرقي منها، في الشورجة وعكد الأكراد وباب الشيخ، ثم لاحقاً مع تنامي الطبقة الوسطى، في مناطق شارع فلسطين وحي العقاري، وكذلك العديد من المناطق العربية العراقية في العمارة وديالى والكوت والنجف وفي مستوطنة بالقرب من الكوفة، فمنذ اعتناقها المذهب الشيعي وهجرتها من موطنها الأصلي في لور الصغرى، المقسمة بين إيران والعراق، أجادت الفيليّة الاندماج في المجتمعات العربية والعراقية.

أحدث قانون الجنسية العراقي في 1924 الصدع الأول داخل المجتمع العراقي الجديد حين قسّم المواطنين إلى درجتين، وطبيعي أن يحظى معظم الفيليّة بالدرجة الثانية، وبدوره أمعن رشيد

عالي الكيلاني خلال توليه حقيبة الداخلية في العهد الملكي في مهمة تهجير بعض الفيليّة إلى خارج الحدود، ليستمر العمل في عهد الأخوين عارف اللذين وضعا قوانين للجنسية العراقية وفق شروط يفهم منها أنها تستثني الفيليّة وتبقيهم مواطنين من الدرجة الثانية وعرضة للطرد والإبعاد. ومع تسلّم أحمد حسن البكر الحكم وفي فترة 1971–1972 تعرّض الفيليّة لأولى حملات التهجير الجماعي والتي تضاعفت مع قيام صدام حسين، قبيل حرب الخليج الأولى بتهجير ما يقارب ربع مليون فيلي إلى إيران بعد مصادرة أملاكهم وعقاراتهم وذلك بناء على التوصيات التي كتبها مدير المخابرات العامة فاضل البراك المقرّب من صدام والذي اعتبر الفيليّة «إيرانيين» أي ليسوا كرداً عراقيين وأنهم يمثلون تاريخياً إلى جانب اليهود، الطابور الخامس في العراق لتكون مسألة التهجير الجماعية تلك أشبه بعمليات «الفرهود» في الأربعينيات والتي ابتدأ معها مسار تهجير يهود بغداد ونهب ممتلكاتهم. وقبل ذلك كان «قانون مار شمعون» في 1933 الذي حاول مشرّعو بغداد إصداره لسحب الجنسية وطرد الأثوريين إبّان تمرد مار شمعون والذي سارعت بريطانيا وفرنسا لتعطيله.

نأى الكرد الفيليّة بأنفسهم عن العمل في الشأن العام قدر استطاعتهم بيد أن السياسات القومية والنخب السنّية دفعتهم إليها دفعاً، فتوزعوا إلى اتجاهات سياسية متباينة أهمها، حزب الدعوة الإسلامي والحزب الشيوعي العراقي الذي تزعمه الكردي الفيلي عزيز الحاج والحزب الديمقراطي الكردي (تحوّل لاحقاً إلى كردستاني) والذي ساهم في تأسيسه السياسي الفيلي جعفر محمد كريم، وكذلك الدور المهم للمساعد الشخصي للملا مصطفى البارزاني، حبيب كريم الذي رشّحه الحزب لمنصب نائب رئيس الجمهورية إبّان اتفاقية آذار/مارس 1970، والذي أشيع أن البعث كان يصرّ على رفض ترشيحه على اعتباره فيلياً بحيث يكون قبوله اعترافاً بكردية الفيليّة أي نفي أصولهم الإيرانية، وإلى جوار هذه الأسماء المؤثرة في مسيرة الكفاح السياسي والعسكري الكردي يحضر اسمان لأبرز مؤسسي الاتحاد الوطني الكردستاني وهما رزاق مرزا وعادل مراد (تولى الأخير اتحاد طلبة كردستان).

خلال المفاوضات التي خاضها الاتحاد الوطني ونظام البعث لم تغب مسألة الكرد الفيليّة عن جلسات المفاوضات إلى درجة أن بنود المطالب الكردية في 1984 قد طوت مطلب إعادة الجنسية للكرد الفيليّة وتوطينهم في بغداد أو كردستان، وكذا تعويضهم تعويضاً عادلاً، إلاّ أن انهيار

المفاوضات واشتعال الحرب بعد ذلك بعام أدّى إلى طمس ملف مأساة الفيليّة، ليطفو إلى السطح مجدداً من خلال «الجبهة الكردستانية» في 1991 والتي طالبت بعودة وتعويض المتضررين الفيليّة.

تلوّح بغداد، التي افترض الفيليّة أنها ستكون رحيمة بهم قياساً بالأنظمة القومية المتعاقبة، بتهجير جديد يطال الكرد الفيليّة ويطال حقوقهم المدنية ربطاً بين الاستقلال الكردي وبين وجود عناصر كردية في الحواضر التي سيتشكل منها العراق الجديد ودائماً لدواعي الأمن القومي للعراق الجديد الذي سيتشكل بعيد الاستقلال (وفقاً للبيان الحكومي) إذ تعرف بغداد ثقل هذا الملف حين تضعه على طاولة الإقليم الذي تكيّفت بنيته الاجتماعية السنّية العريضة مع تقبّل هجرة عشرات آلاف الكرد الشيعة إلى حواضره السنّية، كما تعرف بغداد مقدار الارتباط بين الفيليّة والعتبات المقدسة ومعاني دفن الفيليّة موتاهم في مقابر النجف وتعرف بغداد مقدار الأذى الذي سيطاول الفيليّة جراء عملية نزع الأملاك غير المنقولة وإلحاقها بدائرة أملاك الدولة العراقية.

يبدو أن شيعية الفيليّة لن تشفع لهم في بغداد المحكومة بأنفاس شيعية، فهل ستقدر كردستان على استيعاب وتضميد جراح الكرد الفيليّة، وهل ستنجح في دمجهم في مجتمع أثار ألف لغط حين أقام زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني «حسينية» واحدة في السليمانية؟

لقد أحضر الفيليّة مرغمين إلى طاولة البازار السياسي وبالتالي تمّ تحويلهم إلى جزء من اللعبة التي ستخوضها بغداد، والحال إن لم يبق أمام كردستان سوى أن تفسح للوافدين الجدد مساحات محترمة ليكونوا فيليّة كردستان، بعد أن كانوا كرد بغداد الفيليّة.

عن «داعش» والسياسة الأميركية

القضاء على «داعش» في الموصل لا يعني نهاية التنظيم الذي يشبه «هايدرا» (وهو حيوان خرافي متعدّد الرأس كلما قطع واحد منها نبت بدلاً منه العشرات). منذ احتلال العراق 2003 بدأ تدخل القوى الإقليمية والدولية التي خلقها الغزو وظهرت الخلافات العميقة في المجتمع إلى السطح ما أتاح فرصة لكل «المكونات» للسعي إلى اقتطاع جزء من الدولة التي كانت وقضى عليها الأميركيون، خصوصاً بعدما حلّ الحاكم «المدني» بول بريمر الجيش الذي التحق معظم ضباطه وجنوده بجماعات المقاومة.

ووجد تنظيم «القاعدة» الأرض ممهدة لتنفيذ خططه، فأطلّ أول رأس من رؤوس «هايدرا» وعندما قتل زعيمه أبو مصعب الزرقاوي عام 2006 بدأت الرؤوس الأخرى تنبت واحداً بعد الآخر، إلى أن ظهر «داعش» بزعامة أبو بكر البغدادي، فهزم خلال أيام معدودة الجيش الذي بناه الأميركيون وأعلن «دولة الخلافة» في العراق والشام عام 2014.

نعود إلى الواقع الجيوسياسي، واقع خلقه «هيركيلوس» الأميركي الذي أتاح لـ «داعش» التمكن في الموصل والرقة، ولم يتحرك لمواجهته إلاّ عندما وصل خطره إلى حلفائه الأكراد في أقصى الشمال، فجنّد أكثر من ستين دولة في تحالف لكل من أطرافه أهدافه السياسية والاقتصادية: البريطانيون يريدون حصة من النفط، الفرنسيون يريدون حصة من مبيعات السلاح، الألمان والأستراليون والإيطاليون يسعون إلى إعادة إعمار ما هدّمه الحليف الأكبر، الأتراك يطمحون إلى ضمّ الموصل وكركوك ووراثة «الخلافة» من البغدادي. الحكومة العراقية بعد إزاحة نوري المالكي واختيار حيدر العبادي بدلاً منه تعد الحلفاء بكل ما يريدونه، ولا تقوى على منع الأكراد من الاتصال ووضع حجر الأساس لتقسيم البلاد برضا واشنطن ومساعدتها.

لتحقيق ذلك كان لا بد من تأخير تحرير الموصل أكثر من ثلاث سنوات وليس صحيحاً أن الحرص على المدنيين والبنى التحتية كان وراء هذا التأخير، فقد قتل من الموصليين عشرات الآلاف وهدمت المدينة ونزح منها أكثر من سبعمئة ألف، فيما الاحتفال بالنصر على الإرهاب تزيّنه دماء الأبرياء والزغاريد الممزوجة بعويل النساء وبكاء الأطفال.

ولتأخير الحملة على «داعش» في الموصل هدف آخر غير «إعادة بناء» العراق على الأسس الطائفية والعرقية التي جذّرها الاحتلال والحروب الأهلية، الهدف سوريا. فالأميركيون كانوا يستخدمون «داعش» و«النصرة» وغيرهما من المنظمات الإرهابية لإسقاط النظام وإيصال «حلفائهم» السوريين إلى الحكم أي احتلال البلاد بغطاء محلي للقضاء على الحلم الإيراني ومنع طهران من الوصول إلى البحر المتوسط وإراحة إسرائيل من هذا الكابوس. ولتحقيق ذلك وضعت واشنطن خطوطاً حمراً أمام «الحشد الشعبي» الذي تدعمه طهران مهدّدة بالتخلي عن تحرير الموصل إذا تخطى الحدود من تلعفر إلى الأراضي السورية، كما منعت أي اتصال بين الجيشين العراقي والسوري للتنسيق بينهما، علماً أن المعركة واحدة والعدو واحد وخطر التقسيم يهدّد البلدين.

لمنع الاتصال بين الجيشين والبلدين، غامرت أميركا بعلاقتها مع حليفها التركي، فدعمت الأكراد السوريين «وحدات حماية الشعب» وزودتها أسلحة ثقيلة. ولم تكتف بذلك بل شاركت مباشرة في القتال في الرقة وهي الآن في مواجهة «الحشد الشعبي» الذي أعلن غير مرة أن قواته ستجتاز الحدود لملاحقة «داعش» في الأراضي السورية، ثم تراجع بضغط من رئيس الوزراء العبادي، معلناً أنه يتحرك بأوامر القائد العام للقوات المسلحة ولم يدخل مدينة تلعفر بعدما حاصرها من كل الجهات.

أما في جانب الحدود بين سوريا والعراق من جهة الأنبار، فعمدت الولايات المتحدة إلى تسليح جماعات من العشائر وأوكلت بالاتفاق مع الحكومة، حماية الطريق الدولي بين سوريا والأردن إلى شركة أمن أميركية مهمتها أيضاً منع الاتصال بين جيشي البلدين والوقوف في مواجهة «الحشد الشعبي» الموجود بكثافة في المحافظة خصوصاً في الرمادي والفلوجة.

بعد قطع رأس «هايدرا» في الموصل ستنبت لـ «داعش» رؤوس أخرى في الأنبار وفي سوريا، أما «هميركيلوس» الأميركي فلن يكف عن محاولة تقسيم سوريا والعراق.

ولادة عسيرة للاستفتاء الكردي

مع بدء العد التنازلي لتوجه الأكراد، أكراد العراق نحو تنظيم استفتاء في شأن الاستقلال مطلع الخريف المقبل، يواجه البيت الكردي تحديات صعبة لدرء الانقسام الداخلي على الصعيدين السياسي والشعبي والحصول على ضوء أخضر إقليمي ودولي رافض لتقسيم الدولة العراقية.

منذ أن حظي الأكراد بكيانهم شبه المستقل في أعقاب حرب الخليج الثانية، فإن طموحهم إلى تقرير المصير كان يشكّل لهم على الدوام نقطة إجماع لاعتبارات «المصلحة القومية العليا» على رغم التقاطعات والتجاذبات بين القوى السياسية حول النفوذ والإدارة وما أفرزه من اقتتال داخلي دام أربع سنوات في منتصف تسعينيات القرن الماضي لينقسم الإقليم إلى إدارتين ما زالت تلقي بظلالها إلى اليوم.

إلاّ أن شق الانقسام امتدّ ليصيب ذلك الإجماع حول «آلية تنظيم الاستفتاء وتوقيته» على خلفية تفاقم الخلافات في شأن نظام الحكم في أن يكون رئاسياً وهو مطلب «الحزب الديمقراطي» بزعامة مسعود البارزاني وأحزاب صغيرة أم التحوّل إلى نظام حكم برلماني تبنّاه تحالف رباعي «الاتحاد الوطني» بزعامة جلال طالباني وحركة «التغيير» المنشقّة عنه و«الاتحاد الإسلامي» و«الجماعة الإسلامية» ما أدّى إلى تعطيل البرلمان وطرد «الديمقراطي» رئيس البرلمان عن «التغيير» يوسف محمد ووزراء الحركة من الحكومة.

شروط داخلية

يصطدم تمسّك حزب البارزاني المضيّ قدماً لإجراء الاستفتاء في موعده من دون تأجيل بإصرار القوى الأربع على تفعيل البرلمان أولاً، على رغم التباين في مواقف قيادة حزب طالباني

المنقسمة إلى قطبين والذي ما زال يرتبط بتفاهمات مع حزب البارزاني في إدارة الإقليم، إلاّ أن بعض المراقبين يرون في تحركات هذا الحزب أنها «تكتيك سياسي».

مشاورات «التغيير» مع الحزبين الإسلاميين أسفرت عن مشاركة مشروطة بتحسين الوضع المعيشي للمواطنين وإلغاء نظام ادخار الرواتب، وكذلك تفعيل مؤسسات الإقليم وعلى رأسها البرلمان، على أن يجري الاستفتاء بعد الانتخابات العامة أو إجرائهما معاً، وأن لا يستغل من أي حزب كمكسب حصري أو لغرض المزايدة السياسية عبر فرض إرادة فردية وتحقيق إجماع على أزمة قانون الرئاسة، لكن المستشار في المكتب الإعلامي لرئيس الإقليم كفاح محمود قلّل من وقع الخلاف وقال «لا يوجد انقسام بل هو اختلاف في وجهات النظر ثم إن الخطوة لا يحددها حزب أو اثنان لأن الأكثرية من الأحزاب المشاركة في الحكومة أو خارجها أيّدتها في اتفاق شامل وصدر مرسوم من ديوان الرئاسة «رئاسة الإقليم». وفي الموقف من شروط تفعيل البرلمان أوضح «لم يحدث أن تمّ الاستقلال على يد برلمان الإقليم الذي يتبع دولة، باستثناء حالة انفصال التشيك عن سلوفاكيا، بل حصل عبر زعيم وطني أو حزب أو مجلس للثوار، البرلمان مهم لكننا في مرحلة انتقالية خطيرة».

ويتبنّى زعيم الحزب «الاشتراكي الديمقراطي» محمد حاجي محمود المقرّب من حزب البارزاني الموقف ذاته، ويقول «الاستفتاء يحمل أهمية أكبر من البرلمان الذي ربما لا يكون ممثلاً لكل الشعب لأن هناك من لم يدل بصوته في الانتخابات والشعب اليوم متفق على المواضيع المصيرية وصوته سيحكم بالنتيجة، وما يجري من خلافات لا تخرج عن كونها حزبية».

وتلفّ الضبابية موقف قادة حزب طالباني على رغم إعلان مكتبه السياسي عن «ضرورة تفعيل البرلمان قبل إجراء الاستفتاء». إذ يشارك نجل طالباني نائب رئيس الحكومة قيادي طالباني برفقة محافظ كركوك نجم الدين كريم في اجتماعات المجلس الأعلى للاستفتاء من دون تعيين ممثل عن الحزب، كما تباينت تصريحات قادته حول صفة كريم كمحافظ أم ممثل عن الحزب.

لكن مسؤول الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني ملا بختيار أبلغ نائب السفير الألماني في العراق أوليفر شناكينبرك «صعوبة المشاركة في الاستفتاء من دون تفعيل برلمان الإقليم».

وأقرّ بأن هناك «رأيين داخل قيادة الحزب، قسم يرى التمسك بمطلب التفعيل ومواصلة المشاركة في الاجتماعات واللجان المعنية لحين تنفيذه والقسم الآخر يرى ضرورة تحقيق المطلب قبل أي خطوة أخرى لوجود مخاوف من التنصل عن الوعود، التي قد تصبح معضلة كبرى».

في حين تدعو هيرو إبراهيم أحمد وهي عقيلة طالباني التي تقود «الأكثرية» في الحزب إلى «أهمية تفعيل المؤسسات الشرعية وتحقيق وحدة وطنية» وذلك خلال لقائها القنصل البريطاني في الإقليم مارتن وور. واشترط الحزب خلال اجتماع لمكتبه السياسي «تفعيل البرلمان وإصدار قانون خاص قبل تنظيم عملية الاستفتاء».

ويأتي ذلك في وقت اتفق حزب طالباني و«التغيير» على توحيد كتلتيهما في البرلمان العراقي ومجالس المحافظات ومن شأن الخطوة توسيع الفجوة مع حزب البارزاني الذي صرّح أحد قيادييه بعدم نيّة الحزب المشاركة في الانتخابات العامة في العراق بعد إجراء الاستفتاء.

وفي إقرار بالانقسام القائم، دعا رئيس الحكومة نيجيرفان البارزاني إلى «جعل الاستفتاء فرصة لتوحيد المواقف». ومن الخطأ أن يصبح نقطة خلل وسبباً في خلق الانقسامات ولا يجوز للإعلام أن يحطّم حماسة الشعب للمشاركة في التصويت، فلا يوجد خاسر أو رابح، المسألة هي أن نخسر أو نربح معاً.

وحضّ الممثل الأممي يان كوبيش في لقائه بنيجيرفان على «ضرورة البدء بحوار أكثر جدية مع بغداد واستثمار التنسيق العسكري الجيد بينهما لمحاربة «داعش» وكذلك دخول الأطراف الكردية في حوار أكثر عمقاً في ما يتعلق بالاستفتاء».

عودة الانقسامات

على رغم أن حلم الدولة يشغل حيِّزا كبيراً من رغبة الشارع الكردي في تحقيقه، إلاّ أن انعكاسات الانقسام السياسي كان لها وقعها السلبي، وهو ما يؤكده المحلّل السياسي كامران منتك قائلاً إن «الاستفتاء قضية حساسة ومقلقة إذا لم يتم التعامل معها بحذر وحنكة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولم تعد الأحزاب السياسية وخصوصاً المتنفّذة أي الديمقراطي والاتحاد، تحظى بالثقة على مستوى الرأي العام في ظلّ هذا التذمّر والاحتقان ووعي الجمهور قد لا يكون في مستوى يمكّنه من تجنّب الخلط بين الخيارات المتاحة سلباً وإيجاباً في هكذا مسألة مصيرية». وأردف أن

«الشارع يسأل بأي آلية يمكن الانتقال إلى مرحلة جديدة، في حين لا تتوافر رغبة حقيقية في ذلك، وكل الجهود المبذولة على الصعيد الثقافي والسياسي وحتى النضالي تدور في مدار حلقة مفرغة وتشتت على ضوء تصرّفات أحزاب تتصارع ولا تعرف ما تريد سوى التحكّم بالرأي العام وتضليله ولا تملك الإرادة لحل صلب الخلاف وقد شتتت الشارع لعدم امتلاكها استراتيجية واضحة وشفافة».

اعتراضات بغداد

تطالب الحكومة العراقية دعاة الاستفتاء في الإقليم «بتقديم تفسير إذا لم يكن الهدف الانفصال» وترى في الخطوة أنها «انفرادية» ومخالفة لدستور البلاد الذي صوّت عليه الأكراد وهو يخلو من أي مادة تمنحهم الحق في الانفصال.

وأكّد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في أكثر من مناسبة أن «الانفصال لن يخدم الأكراد وسيكون من الأفضل لهم البقاء في حضن العراق الاتحادي بموجب دستور صوّت عليه الجميع، على رغم احترامنا لحقوق أي جزء من البلاد» وشدّد على أن «توقيت الاستفتاء غير قانوني ونحن غير ملزمين بنتائجه، وقد يفجّر مشاكل داخل الإقليم».

وصدرت مواقف مماثلة من قوى سياسية عراقية وأبرزها زعيم «التحالف الوطني» الشيعي عمار الحكيم الذي كان يرتبط بعلاقات متينة مع الأكراد ويرى أن «العراق المجزأ لن يكون عراقاً قوياً، التقسيم هو مطلب أعداء الشعب العراقي، نحن لن نستسلم للضغوط الداخلية والخارجية في شأن تجزئة العراق واستفتاء الإقليم سيشكّل تسونامي سيجتاح البلاد بالتقسيمات».

فيما قال نائب رئيس الجمهورية زعيم حزب «الدعوة» نوري المالكي خلال لقائه المبعوث الأممي للعراق يان كوبيش إنّ «الاستفتاء سيعقّد المشهد السياسي» محذّرا من «محاولات تمدّد البعض على الأراضي المحررة تحت ذرائع مختلفة».

ويحذّر المحلّل السياسي منتك من «تفاقم الأزمات في المنطقة على المستويات الثلاثة، الداخلي والإقليمي والدولي، فالإقليم يقع وسط تجاذبات وهناك مخاوف من نشوب صراعات وجولات جديدة من حروب على حدوده في سنجار التي وصلت إلى مشارفها قوات الحشد الشعبي ومخاوف في ما يتعلق بحدود منطقة كرميان والحويجة واحتمال وجود محاولات إفساح ثغرة لـ «داعش» بالتوغل إلى كركوك ومنح الذريعة للحشد الشعبي للتوسع بذريعة محاربته، وقد تعاظمت

هذه الاحتمالات في المرحلة الأخيرة بالمقارنة بالسنوات الماضية». وأضاف: «هناك سيناريو مقلق بين الدول المحيطة خصوصاً بين إيران وتركيا والعراق وسوريا كلاهما عاملان مهمان، وقد يتعرض الإقليم والمناطق الكردية في سوريا إلى تهديد حقيقي وستكون ربما المناطق المتنازع عليها مع بغداد والتي تسيطر عليها البيشمركة نقطة البداية».

وسبق أن دعا قادة في «الحشد الشعبي» الحكومة العراقية إلى «فرض سيطرتها على كامل أراضي البلاد بما فيها المناطق التي سيطرت عليها قوات البيشمركة خلال الحرب على «داعش» وهددوا «باستخدام القوة» لإعادتها.

وتُفيد مصادر كردية عسكرية «بوجود لدى فصائل من الحشد الشعبي» لدفع تنظيم «داعش» للتوغل في كركوك والمناطق المتنازع عليها في ديالى ومن ثم مهاجمته لمنع إجراء استفتاء في المحافظة وإحباط محاولات الأكراد ضمّها إلى كردستان، كما يحذّر مراقبون من نشوب صراع في المناطق المتنازع عليها في نينوى في أعقاب سيطرة القوات العراقية على مدينة الموصل.

وأقرّ وزير «المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم» أي المتنازع عليها مع بغداد، نصر الدين سندي «بمواجهة عقبات تشمل هذه المناطق بعملية الاستفتاء خصوصاً في قضاء سنجار غرب نينوى وطوزخورماتو جنوب كركوك، وعلينا البدء بمعالجتها والوقت يمضي بانتظار صدور الأوامر من حكومة الإقليم».

وفي خطوة مفاجئة أجرى وفد من الحكومة الاتحادية ضمّ وزير الطاقة ومسؤولين في وزارة المالية أخيراً محادثات مع حكومة أربيل تمّ خلالها الاتفاق على «فتح صفحة جديدة واستمرار المحادثات لحلّ الخلافات وتشكيل لجنة مشتركة لإعادة التنسيق في مجال النفط والكهرباء». وما زالت أربيل تقوم منذ عامين ببيع نفط الإقليم من طرف واحد، عقب فشل اتفاق سابق مع بغداد كان يقضي بسماح الأكراد لبغداد بالإشراف على عمليات التصدير بما فيها نفط كركوك مقابل دفعها 17 في المئة من الموازنة الاتحادية.

مخاوف إقليمية للاستفتاء
ورفض قوى عالمية

تواجه الخطوة الكردية رفضاً صريحاً من الجارتين، إيران من الجهة الشرقية وتركيا من الجهة الشمالية، والعاصمتان تتخوّفان من تعرُّض مصلحتهما القومية إلى «الخطر» بفعل إنعاش رغبة الأكراد في الدولتين لتبنِّي مشروع مماثل.

على رغم أن أربيل وأنقرة ارتبطتا بعلاقة سياسية واقتصادية قوية في أعقاب سقوط نظام صدام حسين عام 2003، إلاّ أن الأخيرة أعلنت رفضها الصريح عن رغبة البارزاني وهدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان صراحة في إحدى تصريحاته «نحن أوقفنا مساعي إنشاء دولة في شمال سوريا وسنفعل الأمر ذاته مع الإقليم الكردي في العراق مستقبلاً الذي نرى ضرورة وحدة أراضيه فهي مهمة لنا للغاية». وأضاف: «إذا سمحنا للكرد بتقسيم العراق فإن العرب والتركمان سيطالبون بتقسيم البلاد أيضاً، أبلغنا البارزاني أن ضريبة ذلك القرار ستكون كبيرة، التقسيم سيكون خطوة مؤلمة نأمل منه التراجع عنها».

كما أبدت إيران موقفاً مشابهاً على لسان الناطق باسم وزارة خارجيتها بهرام قاسمي بأنّ بلاده «موقفها واضح من وحدة الأراضي العراقية». وحذّر من أن «القرارات المنفردة والبعيدة عن المعايير والأُطر الوطنية والشرعية ستؤدي إلى المزيد من المشاكل وتفاقم الأوضاع الأمنية في العراق». ولفت إلى أن «الأكراد يشكّلون جزءاً مهماً من العراق وفي إطار السيادة الوطنية وسلامة الأراضي ولديهم حقوق أدرجت في الدستور».

وردّت الحكومة الكردية على الموقف الإيراني بأن «للكرد الحق في تحقيق تطلعاتهم والاستفتاء قضية عراقية داخلية ولا يحق لأي دولة أخرى التدخل».

وقلّل مسؤول في المكتب الإعلامي لرئاسة الإقليم من الهواجس إزاء اعتراض كل من طهران وأنقرة قائلاً: «إن الانفصال قد لا يريح الدولتين، لاعتبارات تخصّ القضية الكردية لديهما، لكنهما في الوقت ذاته لم تعاديا الإقليم ككيان قائم بناء على كونه أمراً واقعاً منذ عام 1992 وإلى اليوم أثبت أنه إيجابي بنجاحه في إقامة علاقات اقتصادية متطورة بلغت عشرات البلايين، ونتذكر أن إيران كانت السبّاقة حتى قبل واشنطن بإبداء الدعم لحكومة الإقليم لوقف زحف تنظيم داعش عندما وصل إلى مشارف مدينة أربيل.

كما كشفت التصريحات والبيانات الصادرة عن المسؤولين والحكومات في الدول الكبرى والغربية وفي مقدمها واشنطن عن إجماع دولي رافض للاستفتاء في توقيت ما زالت الحرب فيه جارية على تنظيم داعش. وذكر المبعوث الرئاسي الأميركي للتحالف ضد التنظيم برت ماكغورك في أعقاب اجتماعات التحالف في واشنطن أن «داعش لم ينته بعد، ولا يزال ينتشر في تلعفر جنوب إقليم كردستان وفي الحويجة جنوب كركوك، وإجراء الاستفتاء وفق الجدول الزمني السريع هذا، لا سيما في المناطق المتنازع عليها سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في شكل ملموس» واعتبر أن «الدستور العراقي ينص على وجوب قيام حوار لحل هذه القضية وواشنطن تدعم هذا الخيار».

وصدرت تصريحات مشابهة لكل من روسيا وبريطانيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحضّ الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيش في أعقاب استعادة مدينة الموصل، كل من بغداد والإقليم على «الاستفادة من تعاونهما العسكري المثالي في المعركة ضد «داعش» وبدء العمل لحلّ القضايا العالقة لا سيما قضية الاستفتاء وتنفيذ المادة (140) من الدستور في ما يتعلق بالحدود والمناطق المتنازع عليها وبخاصة وضع كركوك من خلال الحوار والشراكة الحقيقية». وحذّر من أن «التحديات المقبلة ستكون محفوظة بالأخطار».

وفي ضوء هذا الرفض توجه البارزاني إلى بروكسيل لتقديم «توضيحات» وطمأنة الاتحاد الأوروبي من تبعات الخطوة وقال في كلمة له أمام البرلمان الأوروبي إنّ «الاستفتاء سيتم بطريقة سلمية من دون إراقة الدماء وإنّ النقاش مع بغداد سينحصر حول كيفية الانفصال وسنكون عامل سلام للمنطقة». وأوضح: «لن ننتظر أن تأتي إحدى الدول لتعطينا استقلالنا بل علينا أن نحصل عليه

بأنفسنا، نتمنى من الاتحاد الأوروبي أن يشجعوا أربيل وبغداد على التفاوض حول الانفصال إذا لم يكن يوافق على التوقيت».

واستعرض البارزاني أسباب تداعيات الأزمة السياسية في الإقليم ملقياً اللوم على حركة «التغيير» التي اتهمها بتدبير «محاولتين انقلابيتين» وفي شأن الأزمة حول بقائه في منصبه على رغم انتهاء ولايته، شدّد على أن «الأحزاب الكردية لم تتفق على بديل لتولي المنصب لذلك قررت الاستمرار بناء على مشورة مجلس الشورى ولم يخف البارزاني قلقه من «مرحلة ما بعد القضاء على داعش».

لكن البارزاني تعرّض إلى انتقادات من القوى الكردية المعارضة في إفادته أمام الاتحاد الأوروبي واعتبر القيادي في حزب طالباني محمود سنكاوي أن «أي شخص من حزبنا سيشارك في لجنة الاستفتاء سيكون ممثلاً عن نفسه فقط لأن نجم الدين كريم (قيادي في الحزب) وافق البارزاني بصفته محافظاً لكركوك ونحن لن نشارك في الاستفتاء إلاّ بعد تفعيل البرلمان، وكيف بالرئيس أن يذهب إلى البرلمان الأوروبي فيما برلمان الإقليم معطّل».

وتزامنت زيارة البارزاني مع توجّه طالباني إلى طهران ولقائه رئيس البرلمان علي لاريجاني، ووصف ممثل حكومة الإقليم في العاصمة الإيرانية ناظم دباغ الزيارة بأنها «ترفيهية» وأن «أغلب أعضاء الوفد المرافق هم أطباء» إلاّ أن بعض المصادر لم تستبعد أن «تجرى محادثات في شأن الاستفتاء» على رغم أن طالباني يعاني من تبعات جلطة دماغية تعرّض لها عام 2012 عندما كان رئيساً للجمهورية، منعته من مواصلة مهماته ونشاطه السياسي.

والتحق بطالباني وفد رفيع من قيادات حزبه للبحث في الاستفتاء على أن يتوجه لاحقاً إلى أنقرة لمناقشة الموقف التركي، وفي هذه الأثناء أثار ممثل حكومة الإقليم في طهران ناظم دباغ جدلاً عندما صرّح إلى وكالة «فرانس برس» بأن «الاستفتاء يُعدُّ تكتيكاً تفاوضياً للضغط على بغداد للوفاء بوعودها حول ملفات الطاقة وتقاسم السلطة، حتى الآن، ليس لدينا نيّة الانفصال» واعتبر أن ذلك يشكِّل ردّ فعل على موقف الدولة العراقية تجاه الكرد «الذين سيكونون مستعدين للتضحية» وأبدى الخشية من «صدام» بين «الجيش وقوات الحشد الشعبي من جهة وقوات البيشمركة من جهة أخرى».

مكان ما لسنّة العراق وإلاّ..
الحريق سيشمل الجميع

في كل مناطق العراق ومدنه يمكن تمييز «السنّة» مباشرة حيثما وجدوا؛ فهم هؤلاء المصابون باضطراب في موقعهم في الحياة العامة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ثمّة عدم انسجام في أحاديثهم ونظراتهم، مصدرها الخشية العميقة التي تسكنهم من كل شيء. لا ينطبق حالهم مع الكرد والشيعة، الذين يستطيعون الاستناد إلى قوة عسكرية ومناطقية ومركز سياسي يستطيعون اللجوء إليه في كل حين.

كل سنّي عراقي يسأل نفسه حالياً سؤالاً بسيطاً، في أي مكان من العراق يمكن أن أعيش بطمأنينة معقولة! فمناطق المثلث السنّي شبه خالية، وخاضعة فعلياً لسلطة ميليشيات الحشد الشعبي والجيش والقوى الأمنية التي لا تقلّ معاداة لهم عما يضمره الحشد الشعبي تجاههم. عدا عن أن تلك المناطق مدمّرة في شكل فعلي، في بنيتها التحتية والاجتماعية وليس ثمّة أي أفق وطني أو إقليمي لمصالحة سياسية ما، يمكن أن تنعكس إيجاباً على الحياة العامة في تلك المنطقة.

يدركون أيضاً بأنهم لا يستطيعون العودة للسكن في بغداد والمناطق الجنوبية من العراق، فحتى أبناء تلك المناطق يعيشون تحت ضغط هيمنة الميليشيات المسلحة على حياتهم بكل تفاصيلها من اغتيالات وعمليات خطف يومية وتطبيق لقوانين ميليشياوية خاصة، تحت أعين مؤسسات الدولة العراقية، ومن دون قدرتها على لجم هذه الممارسات. فهذه الميليشيات في الكثير من الحالات والمناطق باتت أكبر من كل المؤسسات مؤسسات الدولة، والتنظيمات العصاباتية باتت تملك مؤسسات قضائية وأكاديميات عسكرية ورواتب ومخصصات من وزارة الدفاع والداخلية وخوّات تفرضها على الأعمال والنشاط الاقتصادي وقبل كل شيء شرعية دستورية.

أما الذين يعيشون منهم في إقليم كردستان العراق بأمان معقول فهم يستشعرون خطراً داهماً في التحولات التي يمكن أن تحدث في المستقبل القريب. فلو سار الإقليم في مسألة الاستقلال وتفاقمت الحساسية بين الإقليم والمركز، فإن ذلك سينعكس مباشرة على استقرارهم في الإقليم هذا إذا لم تتفاقم الحساسية إلى أشكال أخرى من الصراع بين الطرفين.

يضاعف من تراجيديا أحوال السنّة العراقيين راهناً، مركب مؤلّف من انقسام نخبتهم السياسية، المنخرطة في صراعات مفتوحة في ما بينها، بينما لا تستطيع حتى عقد مؤتمر سياسي في العاصمة بغداد والشخصيات الأبرز منهم منفية وملاحقة بتهم دعم الإرهاب، ولا تستطيع العودة إلى العراق. أما الطامحون الجدد الذين يسعون للاستحواذ على الزعامة السنّية في العراق، فمجرد أدوات بيد النخبة الشيعية الموالية لإيران.

ضمن هذه اللوحة المأساوية، يظهر السنّة العراقيون وكأنهم يدفعون أثماناً مضاعفة لأربع ديناميكيات سياسية سادت العراق خلال العقد ونصف العقد الأخيرين.

بدأت تلك الديناميكيات برفضهم الجذري للعملية السياسية وتبدّل الواقع السياسي في العراق بعد العام 2003، صحيح أن السلطة المركبة وقتئذ كانت في جوهرها نتيجة لتقاسم سياسي بين الشيعة والكرد وتهميش للسنّة، لكن الرفض المطلق من قطاعات واسعة من العرب السنّة للعملية السياسية في شكل جذري، خصوصاً من المنخرطين السابقين في الجيش والمؤسسات الأمنية للنظام السابق، ضاعف من تهميشهم وخلخل الحياة العامة الطبيعية في مناطقهم. كان لذلك الأمر نتائج كثيرة، على أن أكثرها سوءاً، كان فقدان مجتمع المثلث السنّي القدرة على ترتيب نخبة سياسية مركزية قادرة على تجاوز مرحلة صدام حسين، والتأقلم مع المرحلة الجديدة. الفاعل الثاني كان في استسلام السنّة العراقيين لبعض السياسات التي أوهمتهم بأن تحطيم المشروع الأميركي في العراق سيؤدي في شكل مباشر إلى أن يعود العراق إلى ما كان عليه قبل الغزو الأميركي. فلعبة النظام السوري في الاحتواء الموقت لعشرات آلاف الفارين من أعضاء النظام العراقي السابق، ثم دفعهم في شكل انتحاري لإشعال حلقة عنف جنونية حطمت مناطقهم وجعلتها رهينة في ثنائية الصراع بين العصابات المليشياوية والأجهزة الأمنية الطائفية.

بهذا المعنى فإن المناطق السنّية والنسيج الاجتماعي فيها لم يتصدع لحظة احتلالها من «داعش» بل عاش تصدُّعا تصاعدياً منذ نهاية نظام صدام حسين.

كانت ثورات الربيع العربي ثالث التأثيرات التي أخلّت بموقع العرب السنّة العراقيين. فقد مروا بتجربة شبيهة بالتي طاولت كرد تركيا. فهؤلاء لم يدركوا بأن قضيتهم لا يمكن أن تتطابق مع قضية السود في جنوب أفريقيا مثلاً، وإن كان ثمة تشابه في المستوى الرمزي والنضالي، لكنهم في النهاية مجرّد أقلية سكانية في بلد توالى غالبيته النظام السياسي الحاكم. السنّة العراقيون ساورهم هذا الوهم في شهور الربيع العربي، وحاولوا تقليد التجربة المصرية والتونسية وحتى السورية في شكل جزئي. لكنهم اصطدموا بكونهم ليسوا أكثرية سكانية وسياسية، فهم يعيشون بين قوتين ديموغرافيتين وسياسيتين «وطنيتين» لا يستطيعون مغالبتهما عبر ثورة شعبية خاصة في مناطقهم. لذلك ما لبثت أن تحولت انتفاضة العرب السنّة في عام الربيع العربي الأول لفوضى عارمة اجتاحت مناطقهم، وسلّمت لحكم عصابات «المقاومة» عبر غضّ نظر واضح من مركز القرار الأمني والعسكري الحاكم لتعيد تنفيذ منطق النظام السوري.

أخيراً، فإن العرب السنّة يدفعون ثمن إهمال الاستراتيجية الأميركية لهم في العراق، من اندفاعة إدارة جورج بوش إلى انعزالية أوباما، وانتهاء بتخبّط وضبابية الإدارة الراهنة.

يدفع السنّة العراقيون أثماناً باهظة قد تصل إلى درجة تهميشهم في شكل تام سياسياً ومجتمعياً لكنهم بالتأكيد لن يكونوا الوحيدين الذين سيدفعون أثمان هذه المحرقة التي تبتلع الجميع.

هل الاستفتاء للاستقلال
أم لإنقاذ البارزاني؟

على رغم أن رأي الكرد في إقامة دولة مستقلة معروف سلفاً، إلاّ أن الزعيم الكردي مسعود البارزاني قرّر من دون استشارة الحكومة الاتحادية أو الأحزاب الكردية في برلمان الإقليم إجراء استفتاء على استقلال كردستان عن العراق في أيلول/سبتمبر 2017. نتائج الاستفتاء محسومة لمصلحة إقامة الدولة، لكن الهدف الحقيقي لهذا الاستفتاء على ما يبدو هو إيجاد حلّ للأزمة التي يعيشها البارزاني وحزبه «الديمقراطي الكردستاني» منذ عامين، والناتجة من تمسّكه بمنصبه على رغم انتهاء ولايته وتعطيله البرلمان الكردي ومنعه رئيسه يوسف محمد من دخول أربيل لممارسة مهام عمله.

لكن البارزاني بقراره هذا، يضع الشعب الكردي وقياداته السياسية أمام مسؤولية قومية لاتخاذ قرار تاريخي كان قد تردّد طويلاً في اتخاذه، فهل حان الوقت لإعلان الدولة التي ينشدها الكرد منذ قرن من الزمن؟ وهل تملك هذه الدولة حلولاً سحرية لمشاكلهم السياسية والاقتصادية؟ ليس هناك من لديه أجوبة مؤكدة، لكن المؤكد هو أن الشعب الكردي راغب في إقامة الدولة وأنه قادر على إقامتها لأن غالبية مقوماتها متوافرة، من سكان وأرض وهوية مميزة، لكن الذي ينقصها هو التأييد الإقليمي والدولي إضافة إلى شحّ الموارد والافتقار لمنفذ بحري.

الفرصة التاريخية لإعلان الدولة الكردية كانت متوافرة في التسعينيات، إذ كانت الظروف حين ذاك مؤاتية بوجود نظام صدام حسين المرفوض دولياً وعراقياً وعربياً، ووجود اعتراف دولي بأن الكرد مهددون بالإبادة لذلك شرعت الأمم المتحدة إقامة منطقة آمنة لهم في المحافظات الكردية الثلاث: أربيل والسليمانية ودهوك. لكن القادة الكرد لم يستثمروا ذلك الظرف لأسباب كثيرة منها:

خلافاتهم الداخلية العميقة التي تطورت إلى اقتتال عام 1996، ما دفع البارزاني للاستعانة بصدام حسين نفسه ضد قوات جلال طالباني التي تدعمها إيران، ولولا تدخل الجيش العراقي لحماية البارزاني لكانت موازين القوى في كردستان مختلفة تماماً.

سيقدّم الاستفتاء حبل نجاة للبارزاني للخروج من الأزمة التي صنعها بنفسه عبر انتهاكه القانون واستهانته بالرأي العام الكردي والدولي. لكنه مع ذلك لديه نقاط قوة، منها سيطرته لأول مرة على محافظة كركوك الغنية بالنفط والتي يعتبرها الأكراد جزءاً من دولتهم المقبلة على رغم أنها ليست جزءاً من الإقليم.

لقد طالب الأكراد بالاستقلال منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وكان الزعيمان محمود الحفيد وأحمد البارزاني قد أسّسا حركتين مسلحتين حتى قبل تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وقادا تمرَّدا مسلحاً عام 1927 بهدف الحصول على الاستقلال. وقبيل انضمام العراق إلى عصبة الأمم عام 1932، طالب الحفيد بأن تكون كردستان محمية بريطانية منفصلة. لكنها الثورة الكردية أخفقت عسكرياً، إذ قمعها البريطانيون بالاستعانة بسلاح الجو، ونفي الحفيد إلى الجنوب، لكن طموح الكرد بإقامة الدولة ظلّ مستعراً، لكنهم استبدلوا الاستقلال بـ «الحكم الذاتي».

لم تستجب الحكومات العراقية المتعاقبة لمطالب الكرد المشروعة بإقامة حكم ذاتي حقيقي، وكل الحقوق كانت ترقيعية، ما أدّى إلى زيادة المعارضة المسلحة واستقلال الدول الأخرى المشكلة الكردية للتدخل في الشؤون العراقية.

إيران التي تعارض اليوم استقلال كردستان، كانت بالأمس القريب الداعم الأول للحركة الكردية المسلحة بقيادة ملا مصطفى البارزاني، والتي استنزفت العراق مالياً وعسكرياً وبشرياً واضطرته لتوقيع اتفاقية الجزائر مع إيران التي تنازل فيها عن سيادته على شطّ العرب والقبول بخط الثالوغ كحدّ رسمي مع إيران، مقابل توقّف إيران عن دعم الثورة الكردية. ولم تتمكن بغداد من بسط سيطرتها على كردستان إلاّ بعد الاتفاق مع إيران التي سمحت للمسلحين الكرد وعددهم حوالي (150) ألفاً بدخول أراضيها.

لكن تلك السيطرة المفروضة بالقوة العسكرية لم تدم طويلاً، إذ تمكّن الكرد من إعادة تنظيم صفوفهم واستثمار الفرص المتاحة لهم دولياً، بما في ذلك التعاون مع إسرائيل، من أجل تحقيق

مطالبهم القومية خصوصاً أن حكومة بغداد آنذاك مارست سياسة التعريب والتهجير والقمع على نطاق واسع ما أثار استياء الكرد جميعاً حتى المعتدلين منهم. وبعد هزيمة العراق العسكرية عام 1991 أقامت الأمم المتحدة «المنطقة الآمنة» شمالي العراق لحماية الكرد من انتقام النظام.

ومنذ ذلك الوقت تمتّع الكرد بما يشبه الاستقلال التام في إدارة شؤونهم ما زاد في توجههم الانفصالي عن العراق وتعميق إيمانهم بأن الحل الوحيد الذي ينقذهم من الاضطهاد القومي هو إقامة الدولة الكردية. وقد عمل القادة الكرد خلال ربع القرن الماضي على تعميق الهوة بين مواطنيهم وباقي مكونات الشعب العراقي خصوصاً العرب، فغيّروا المناهج ووضعوا فيها ما يعزّز تميّزهم القومي وألغوا التدريس باللغة العربية فنشأ جيل جديد لا يشعر بأي انتماء للعراق ولا يعرف حتى اللغة العربية التي كان معظم الأكراد يجيدونها.

ردود الفعل العراقية العربية حول الاستفتاء كانت معارضة، لكن بعضها كان غاضباً وغير مسؤول. رئيس منظمة بدر هادي العامري قال إن انفصال الكرد يعني «إننا سنختلف وسوف نقتتل حتى داخل الغرفة الواحدة» لا بأس في اختلاف ولكن لماذا الاقتتال؟ الخلاف يحلّ عبر الحوار والتفاوض وليس الاقتتال. إنه تهديد مبطّن لا يخدم العراق ولا العلاقات العربية الكردية. رئيس الوزراء ذكّر الكرد بجمهورية مهاباد التي «فشلت وأخّرت القضية الكردية عشرات السنين». هذا الرأي يتجاهل سبعين عاماً من التطورات منذ انهيار جمهورية مهاباد وأن الأخيرة قامت بحماية السوفيات ولم تأت بإرادة شعبية.

الكرد حققوا مكاسب كبيرة خلال نصف قرن وأصبحوا الآن قوة سياسية ودبلوماسية وعسكرية لا يستهان بها، ويجب أن ينصت العرب لمطالبهم ويتعاملوا معها بواقعية ولا يتمسكوا بمواقف بالية. الكرد لن يعودوا إلى الوراء وهم مصممون على إقامة دولتهم شمالي العراق، وهذه الحقيقة يجب أن يتعامل معها العراقيون بجدية ويتفاوضوا معهم حول حدودها ويكون العراق أول من يعترف بها ويقيم علاقات اقتصادية وسياسية قوية كي لا تلجأ إلى دول أخرى لحماية نفسها على حساب العراق.

المهم بالنسبة للعراق هو أن يضمن أن تكون دولة كردستان المقبلة ديمقراطية تمثّل الكرد جميعاً ولا تميّز بين مواطنيها، وليس دولة يهيمن عليها نظام ديكتاتوري قبلي يزدهر على حساب قمع الشعب الكردي وتغييب إرادته وسلب ثرواته.

الاعتراض الكردي على استقلال الإقليم
بصفته امتداداً للانشقاق الأول عن البارزاني

في مواجهة حركة التحرّر الكردية كان هناك دائماً حراك «كردي» مناصر ومعاضد للأنظمة التي تقتسم الجغرافيا الطبيعية والبشرية الكردية.

الاستفتاء المزمع إجراؤه يوم 25 أيلول/سبتمبر 2017 في كردستان العراق وحجم التهويل الذي حظي ويحظى به من جانب الممانعين على الصعيد الكردي العراقي والعربي العراقي والإقليمي والدولي، لكأن حصول إقليم كردستان العراق على الاستقلال هو من «علامات انهيار العالم»!

والحق أن كل هذا الطيف الممانع تجمعه وحدة مصالح تستفيد من بقاء الوضع على ما هو عليه، الآن، ليس حباً في العراق وسيادته ووحدة أراضيه بل كرهاً بالكرد، أو كرهاً بالجهة السياسية التي تدعو وتسعى إلى استقلال كردستان، على الصعيد الإقليمي، أكثر من ينتهك سيادة العراق ولديه أطماع تاريخية إقليمية في هذا البلد ومتورّط في الدم العراقي والفوضى العراقية، هم أنفسهم المعارضين لاستقلال كردستان العراق بحجة الحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه. والمقصود هنا، إيران وتركيا. كذلك يوجد المعارضون للاستقلال، محلياً كردياً وعربياً (شيعة وسنّة) أثبتت الوقائع والمعطيات أن هؤلاء «الممانعين» هم أدوات القوى (الإقليمية التي تنتهك سيادة العراق وتعبث بأمنه وتنهب ثرواته وعليه استقلال كردستان، سيفقد الممانعين) الكرد وغيرهم امتيازاتهم السياسية والاقتصادية وسيفتح دفاترهم القديمة وسيقلّل أو يقطع الدعم الذي يصلهم من القوى الإقليمية المذكورة.

وغالب الظن أن الممانعين الإقليميين لن يدخلوا في حرب إقليمية مع كردستان العراق، في حال أعلن الإقليم الاستقلال يوم غد وليس بعد ظهور نتائج الاستفتاء بل سيتعاملون مع الأمر على أنه واقع مفروض لا مناص أمامهم من قبوله والاعتراف به. وعليه، ليس ضرباً من المبالغة والتكهن أن نقرأ في الصحف أو نرى في قنوات التلفزة التركية والإيرانية والعربية عبارة: «زار رئيس دولة أو جمهورية كردستان» السيد فلان، هذه الدولة أو تلك وصرّح بكذا وكذا...» عادية ومتداولة مثلما الآن عبارة «رئيس إقليم كردستان العراق» عادية ومتداولة في الإعلام العربي

والتركي والإيراني والعالمي. بالتالي يمكن من الآن أن يهيئ سماع عبارة «رئيس دولة أو جمهورية كردستان».

ويمكن مناقشة حجج الممانعين لاستقلال كردستان على ثلاثة مستويات، كردي وعربي وإقليمي، أما المستوى الدولي فجلّ تحفظاته أو اعتراضه فيأتي تماشياً مع التحفظات والاعتراضات الإقليمية: كردياً، تطالب حركة «كوران» المنشقّة عن «الاتحاد الوطني الكردستاني» (بزعامة جلال طالباني القضاء على الفساد وإنعاش الديمقراطية وإتمام عملية الإصلاح الإداري وإلغاء الوصاية العائلية والقبلية على الحياة السياسية في كردستان العراق، قبل إعلان الاستقلال، وكل هذه المطالب هي محقة ومشروعة ولكنها من صنف «كلام حق يراد به باطل» ذلك أن ثمّة عقدة مستعصية وتاريخية لدى بعض الجهات والأطراف والشخصيات السياسية الكردية العراقية، هذه العقدة اسمها «آل البارزاني» أو عشيرة البارزاني. هذه العقدة موجودة منذ أول خلاف نشب في الحزب الديمقراطي الكردستاني بين سكرتير المكتب السياسي، إبراهيم أحمد وزعيم الحزب الملا مصطفى البارزاني وانشقاق الأول من الثاني ودخول الطرفين في صراع عسكري وسياسي وفكري عميق وعويص ومزمن، ما زالت تبعاته مستمرة وأغلب المتواجدين في «الاتحاد الوطني» و«حركة كوران» ينتمون إلى تلك البيئة التي أسس لها إبراهيم أحمد وقتذاك مع وجود استثناءات قليلة كنائبي جلال طالباني: كوسرت رسول علي وبرهم صالح اللذين أعلنا جهاراً تأييدهما الاستفتاء واستقلال كردستان، بالضد من مواقف رفاقهما بخاصة جناح هيرو إبراهيم أحمد، عقيلة جلال طالباني المتحكمة بـ «الاتحاد الوطني».

جزء من حجج هؤلاء يرتكز على أن الظروف غير موائمة وغير ناضجة لإعلان الدولة. ولكنهم يجهلون أو يتجاهلون أن الظروف الأكثر مواءمة ونضوجاً لإعلان الدول، هي نفسها الظروف المضطربة غير المناسبة أو غير المستقرة. ذلك أن أغلب الدول الأعضاء حالياً في الأمم المتحدة، نشأت أثناء أو غداة الحروب والقلاقل والاضطرابات التي شهدها العالم. من جهة أخرى، الكثير من الدول المستقلة التي تحكمها عوائل وأُسر، هي دولة ناجحة ولا يمكن الحكم على دولة كردستان بالفشل الاستباقي لأن من يقود عملية الاستقلال هم آل البارزاني معطوفاً عليه، يوجد دول عمرها عشرات السنوات ما زال الفساد معششاً فيها بنسب متفاوتة. وبالتالي لا يمكن وضع مكافحة الفساد والإصلاح الإداري أمام عملية الاستقلال لأن ذلك يشبه وضع العربة أمام الحصان.

عربياً ثمّة تهويل كبير من أن استقلال كردستان سيشعل المنطقة ويفتتها. وإن الأكراد يستغلون الفرصة على أن المنطقة مضطربة والدول منشغلة بموضوع الإرهاب... إلخ.

هذه الحجج أيضاً، لا تمتلك أدنى درجات الوجاهة والمعقولية والانسجام، ذلك لأن المنطقة مضطربة ومنقسمة على أساس ديني وطائفي ومذهبي وعائلي منذ 1400 سنة تقريباً ولا علاقة لوجود دولة كردية من عدمها بهذه القلاقل والاحترابات والاضطرابات المتناسلة والمتوارثة منذ قرون.

وبديهي أن يستغل الأكراد الفرصة، اقتداء بالعرب الذين استغلوا فرصة وهن وضعف السلطنة العثمانية للاستنجاد بالأجنبي الإنكليزي، وكل حركات التحرّر أو الشعوب المضطهدة تستغل الظروف. ومع ذلك لم يستنجد الكرد بالأجنبي إلاّ حين استخدم النظام، نظام صدام حسين الكيماوي ضدهم. وأصلاً إذا لم يستغل الكرد هذه الظروف، فهذا مؤشر على وجود خلل وعطل كبير لدى القيادات والنخب السياسية والثقافية الكردية. وليس مطلوباً من الكرد أن ينتظروا حتى يحل السنّة والشيعة مشاكلهم التاريخية المزمنة والأبدية والكارثية، حتى يتجهوا بعد ذلك نحو الاستقلال، بالتالي استغلال الظروف نقطة تسجّل لمصلحة الكرد وليست عليهم.

من جهة أخرى، فشلت جامعة الدول العربية باعتبارها «هيئة الأمم والدول العربية» منذ تأسيسها وحتى هذه اللحظة فشلاً ذريعاً في حلّ أي إشكال بين الدول العربية، وإذا كان هنالك شيء اسمه «العمل العربي المشترك» الذي يذكر دائماً في بيانات اجتماعات ومؤتمرات «الجامعة» فهو الوقوف مع النظم الاستبدادية العربية ضد إرادة شعوبها. وبالتالي مثلما كان إقليم كردستان العراق الفيديرالي يمثّل قصة نجاح معقولة في المنطقة، فإن دولة كردستان المستقلة أيضاً ستكون قصة نجاح. وهذا ما يدركه ويعرفه ويعيه الممانعون لقيام دولة كردية في المنطقة. وهو السبب الحقيقي الخفي الذي يقف وراء رفضهم قيام دولة كردية في الشرق الأوسط ولو على مساحة كيلومتر مربع وليس على مساحة كردستان العراق.

إيرانياً وتركياً الحجج التي تقف وراء رفض قيام دولة كردية تبدو متطابقة على أن أية دولة من هذا القبيل ستعزز رغبة أكراد هذين البلدين في المطالبة بالمثل والانفصال عن تركيا وإيران. هذه الحجة في أصلها وجوهرها إقرار بأن هنالك حقاً كردياً أصيلاً ومهضوماً في هذين البلدين ويتم منعه وحتى اغتصابه بأية طريقة كانت. وهذا الرفض الاستباقي لقيام الدولة الكردية، على ما فيه

اعتراف بالحق الكردي المهضوم يفتقد إلى المعطى العملي والمنطقي. ذلك أن إقليم كردستان العراق يتمتع بنظام حكم فيدرالي أو حكم ذاتي منذ 1992، وكان وما زال على علاقات جيدة ومعقولة مع الجارين التركي والإيراني، ولم يخلق الإقليم الكردي أية مشكلات داخلية للأتراك والإيرانيين، ولم يحرّض أو يساهم في تحريض أكراد تركيا وإيران وسوريا على المطالبة بأقاليم مماثلة. على العكس تماماً، ساهم إقليم كردستان العراق في ضبط الحراك العسكري الكردي الإيراني ضد طهران، عبر «الاتحاد الوطني الكردستاني» كما ساهم «الديمقراطي الكردستاني» في حلحلة الملف الكردي في تركيا والتفاوض بين «العمال الكردستاني» وأنقرة من دون أن نسهو عن أن «العمال الكردستاني» وطبقاً لأدبيات الحزب وكتب زعيمه الأخيرة ومراجعاته النقدية في سجنه الانفرادي بات يجنح إلى التسوية داخل تركيا، في إطار الحدّ الأدنى من الحقوق الكردية. وصار «الكردستاني» يشيطن الفكر القومي والدولة القومية ويجاهر برفضه لقيام هكذا دولة أيضاً. وعليه، المبررات والحجج التركية والإيرانية وما يكتنفها من تهويل وتخويف من قيام دولة كردية، هذه الحجج سقطت بالتقادم وبحكم معطيات ومستجدات الواقع.

لا خيار أمام رئيس إقليم كردستان العراق إلاّ المضي في المسعى الاستقلالي وعدم الرضوخ لضغوطات التأجيل التي هي في الأصل ضغوطات الرفض ولو بقي البارزاني ينتظر الظروف الداخلية والإقليمية والدولية مئة سنة أخرى فلن يحصل على نسبة تأييد وإجماع كردي مئة في المئة وسيبقى هنالك من يعترض على استقلال كردستان من بين الكرد والعرب والعجم، فحتى لو كانت نتيجة الاستفتاء المذكور آنفاً 51 في المئة فهذه النسبة مثلما كانت كافية لإخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وكانت كافية لتغيير النظام السياسي في تركيا من برلماني إلى رئاسي كذلك هي كافية للاستمرار في الخطوة الكردية التاريخية والمصيرية الاستقلالية، وأي تراجع أو تزحزح عن هذه الخطوة هو «انتحار» لمسعود البارزاني وانتكاسة عميقة ومؤلمة ومخيبة للشعب الكردي عموماً، تتجاوز في شدتها وقوة تأثيرها السياسي والثقافي والنفسي والأخلاقي، إعلان فشل الثورة الكردية عام 1975 غداة التوقيع على اتفاقية الجزائر بين شاه إيران وصدام حسين.

على ضوء ما سلف جرّب الأكراد العيش ضمن دول شمولية قومية تركية وإيرانية وعربية، وجاء الوقت لهذا الشعب أن يجرب العيش في كيان مستقل. وفي حال كان هذا الكيان «فاشلاً وسيئاً» فسيعود الكرد إلى كنف الدول القائمة الموجودة. أو أقله سيرفض الكرد في تركيا وإيران وسوريا خوض التجربة العراقية وتكرارها «فشلها». وعليه، منطق المصالح الإقليمية العربية والتركية

والإيرانية. من المفترض أن ينحاز إلى قيام دولة كردية من باب إبطال مفاعيل القضية الكردية الدائمة التفجر من جهة وإزالة سحر الدولة القومية من الوعي السياسي والثقافي الكردي من جهة ثانية والتأكيد على أن خيار الدول القائمة الموجودة هو الأفضل والأنجع والأحسن للأكراد ولشعوب المنطقة، من جهة ثالثة. أما الرفض والممانعة المستندة إلى أرضية هشّة من الأسباب والحجج والمبررات الواهية السالفة الذكر فسيبقيان جذوة ضرورة قيام الدولة الكردية الخالدة ومتقدة في الوجدان والوعي السياسي والثقافي الكردي إلى أبد الآبدين وسيعمل الكرد على قيام هكذا دولة، مهما طال بهم النضال السلمي أو العسكري.

كردستان جارة بالاستفتاء
أو من دونه

تتجنّب الوطنية العراقية استخدام تعبير «استقلال كردستان» مفضّلة تعبير «انفصال كردستان». عليه، لم يبتكر هذا التعبير السياسي أو منظر قومي بل هو كامن في الوعي الجمعي لكتل متنافرة من شعوب المشرق. وعي ترسّخ فيه وهْم أن كبر الكتلة السكانية والمساحة التي تتحكم بها الدولة مرادف لقوتها ورفاه أبنائها. في الأصل هناك جسد قوي موحّد اسمه الدولة العثمانية وفقاً للوعي الإسلامي والدولة العربية وفقاً للوعي القومي. والعارض هو الفايروس الخارجي الذي غزا ويحاول أن يغزو هذا الجسم. الوطنية العربية العراقية اليوم تُبنى على هذا الوعي الغرائزي. تنتعش عبر نفي حق شعب جار في التمتع بمشاعر الوطنية فلا ترى في تلك المشاعر غير سعي إلى تقسيم جسم وحّده القدر لا ظروف اجتماعية – اقتصادية قابلة للتغيير.

لم يشكّك سياسي عراقي واحد باحتمال أن يصوّت ما لا يقل عن تسعين في المئة من الأكراد لمصلحة استقلال كردستان في حال إجراء الاستفتاء عليه نهاية الشهر المقبل أيلول/سبتمبر. يبدأ السياسي عادة بإعلان حق الشعب الكردي في تقرير مصيره ليلحقه بسلسلة من الجمل الاعتراضية؛ فهو يتنافى مع الدستور العراقي والتوقيت غير مناسب، والظرف الإقليمي والدولي لا يسمح بذلك، لأنه سيولِّد مشكلات داخلية في كردستان، ولن يكون من مصلحة الشعب الكردي. لا يمكن وصف هذا الخطاب بأقل من «كوميدي»، فهو يهرب من الحقيقة الأساس التي يبدأ بها ليناقش جوانبها الإجرائية ونيّات من يروّج لها.

الحقيقة الأساس أن ما لا يقل عن تسعين في المئة من الشعب يريد الاستقلال. والمطلوب من الساسة العراقيين أن يعلنوا موقفاً واضحاً: هل يمثلون لهذه الإرادة أم لا؟ وهل يسمح النظام

الديمقراطي بتخطئة رأي الغالبية حتى لو رأى الساسة أنهم يعرفون أين تكمن مصلحة الشعب الكردي وهو لا يعرفها؟ فديباجة الدستور العراقي تقول: «نحن شعب العراق الذي آلى على نفسه بكل مكوّناته وأطيافه أن يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه». فما العمل الآن وقد قرّر «مكوّن أو طيف» بحريته واختياره أن يتحرّر من هذا الاتحاد.

المشكلات التي ستنجم عن قرار الاستقلال كبيرة بالفعل وستكون له عواقب داخلية وإقليمية سياسية واقتصادية واجتماعية هائلة بالتأكيد. لكن على العراقيين أن يتقبلوا قيام دولة كردستان (بل يرحبوا بها) كجارة جديدة لهم، إن لم يكن لأسباب مبدئية فلأسباب يمليها الواقع على الأقل. وعند ذلك فقط سيكون النقاش حول توقيت إجراء الاستفتاء وآلياته صحياً، ولا بدّ من أن تنخرط فيه القيادة الكردستانية وتتعامل معه بإيجابية. ذلك إن معظم إن لم يكن الكل، من ساسة العراق يحذرون من خطورة الاستفتاء آملين بأن تأجيله لن يكون مسألة إجرائية بل إلغاء للتطلع نحو الاستقلال أصلاً وهذا ما يستدعي توجّس الكرد المبرّر.

لا يهم في هذا السياق إن كانت كردستان ستنال استقلالها بعد خمس سنوات أو عقد. المهم أن دولة كردستان قادمة بلا شك وأن بقاءها كجزء من العراق يضرّ بشعبيهما أكثر مما يفيدهما. فالنظام الفيديرالي في أكثر تجلياته ميوعة يعني، فضلاً عن الجوانب الرمزية كالعلم والنشيد الوطني، مركزية القوات المسلحة والسياسة الخارجية والسياسة المالية والنقدية. ولا يحتاج المرء إلى كثير من التبحّر لملاحظة أن الشرط الثالث وحده هو المتوافر في علاقة بغداد وكردستان. ساسة بغداد يشكون دوماً من الأمر، وساسة كردستان يواجهون الشكوى بإنكار أو بتبرير. خطورة الأمر لا تكمن في مناكفات السياسيين بل في ما أنتجه من مشاعر انغرست في أذهان العراقيين فهم ينظرون إلى الكرد كإبن عاق يحصل على امتيازات لا حق له فيها، والكرد ينظرون إلى العراقيين كساعين لفرض سيطرتهم عليهم والتحكم في شؤونهم. عامل مشترك واحد يجمع بين كتلتي المشاعر هاتين هو أن كلاً من العراقيين والأكراد صاروا يتحدثون عن العراق وكردستان كبلدين مختلفين.

ومع هذا تصر الحكومة العراقية على أن الخلافات بين المركز والإقليم يمكن حلّها عن طريق الحوار، حوار حول ماذا؟ من المؤكد أن أحداً لا يتوقع أن يتم الاتفاق على وضع البيشمركة التي خاضت الحرب ضد «داعش» كحليف ندّ للجيش العراقي تحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة أي رئيس الوزراء ولا أن تحصر صلاحياتها ضمن ما ينص عليه الدستور كحرس وطني

ينشئه الإقليم للحفاظ على الأمن الداخلي. قوات البيشمركة كانت تقرّر القتال في جبهة ما وتمتنع عنه في جبهة أخرى وفق سياسات توضع لها في كردستان وبضغوط من التحالف الدولي، ومن المؤكد أن أحداً لا يتوقع أن تتحول ممثليات كردستان المستقلة في أهم عواصم العالم إلى مكاتب قنصلية وثقافية تابعة للسفارات العراقية وفقاً للدستور. ستدور المحادثات إن جرت، حول قضايا جوهرية بالتأكيد أهمها الخلاف حول هوية المناطق المتنازع عليها وأهمها كركوك وقانون النفط والغاز الذي ينظّم ملكية وعملية إنتاج وتوزيع تلك الثروة الملعونة لكن ومن جديد محادثات بين من ومن؟ بين دولة اتحادية وإقليم تابع لها أو بين جارين يريدان تسوية علاقتهما؟

ستدخل بغداد المفاوضات وفي يدها ورقة شديدة القوة قد تغريها بالتصلّب بعد أن أعلنت كل الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة رفضها أو تحفظها الشديد على إجراء الاستفتاء في هذا التوقيت على الأقل. وذهب بعضها إلى حدّ التأكيد على تأييده لبقاء العراق الحالي موحداً. ولا بدّ أن قيادة كردستان تشعر بالصدمة بعد أن أنفقت بلايين الدولارات على لوبيات مؤثرة في واشنطن على وجه الخصوص وبذلت جهوداً مضنية لإقناع أميركا والعرب بأنها ستكون واحة الاستقرار الموالية للغرب وقاعدة انطلاقهم لمواجهة إيران والضغط على العراق التابع لها. لم تنتبه هذه القيادة إلى أن هذه الحجة كانت مؤثرة في زمن المالكي. ولم تدرك كذلك أن العالم لا يرى فيها حليفاً بديلاً عن العراق بل أداة حليفة للضغط عليه وكسبه. ولو أن البارزاني أعلن عن نيته إجراء الاستفتاء على استقلال كردستان خلال سنوات حكم المالكي الأخيرة فلربما كانت إيران الدولة الوحيدة التي ستعارضه ولصارت كردستان الساحة الرئيسية لتصفية الحسابات الشيعية السنية.

وقد تدفع الغرائز الوطنية العراقيين إلى التعاطي مع مستجدات الأوضاع بقصر نظر يستبطن شعور من جلب الابن العاق إلى بيت الطاعة أخيراً، لكن على العراقيين التفكير بما يعنيه أن يشعر خمس سكان بلدهم بأنهم مجبرون على حمل وثائق بلد لا ينتمون إليه وبأن لا يشعر رئيس جمهوريتهم بانتمائه إلى البلد الذي يرأسه. عليهم أن يفكروا بمعنى امتناع الكردي عن القول «أنا عراقي» عند سؤاله عن بلده. وسواء اعتبروا أن للأكراد الحق في الاستقلال أم لا، سيكون من النفاق ألا يرى العراقيون أن الكردي سينظر إليهم كمستعمرين إن وقفوا ضد رغبته بالاستقلال.

ميزان القوى الراجح لمصلحة بغداد الآن هو الفرصة الذهبية لا للّيّ الأذرع، بل للتفاوض حول إجراءات الاستقلال الذي لا تبدو فيه بغداد مرغمة على تقديم التنازلات، وكلما كان الانفصال

وديًّا زادت احتمالات نشوء علاقات إيجابية متميزة بين البلدين (أو استعمل تعبير انفصال هنا بمعنى انفصال توأمين سياسيين لا انفصال جزء اسمه كردستان عن كل اسمه العراق). ومن السذاجة التقليل من ضخامة المشكلات المتراكمة بين الطرفين، لكن التحكيم القانوني الدولي قادر على حلحلة ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، كما أن الانفصال غير العدائي قد يقود إلى اتفاق البلدين على إدارة بعض المناطق والموارد بصورة مشتركة لعلها تفضي إلى علاقة كونفدرالية بين دولتين مستقلتين.

مسعود البارزاني على عجلة من أمره ولم يبد استعداداً لتأجيل الاستفتاء كأن كردستان ستنال استقلالها في اليوم التالي لإعلان نتائجه. والحدث التاريخي الذي حلم به الكرد عقوداً طويلة صار مرهوناً بحساباته لحشد تأييد شعبي يعزّز مركزه الذي أضعفته الضغوط والأزمات والانقسامات الداخلية. وبغداد تغلي منذ الآن انتظاراً لانتخابات برلمانية ومحلية قد تخلق وقائع غير متوقعة في العام 2018. ولو أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي استعداده للتفاوض حول الاستقلال اليوم لقدّم رئاسة الوزراء على طبق من ذهب لنوري المالكي أو لنسخة منه ستلتهب الغرائز عند ذلك وتغصّ الساحات بقطعان المتظاهرين المطالبين بإعدام الخائن الذي تآمر مع الأعداء وباع جزءاً من الوطن. وسيشمّر الحشد الشعبي عن ذراعيه بوصفه من سيسترجع كردستان المنضمة إلى قائمة أراضي العرب السليبة: فلسطين وعربستان والإسكندرونة وجنوب السودان وربما الأندلس.

العراق وكردستان الكبرى

يدور جدال بين السياسيين الأكراد حول توقيت الاستفتاء على انفصالهم عن العراق، مسعود البارزاني، ومعه حزبه وقبيلته بطبيعة الحال، يرى أن الظروف مؤاتية لإعلان كردستان دولة مستقلة، وإن لم يتحقق الحلم الآن فلن يتحقق أبداً، جلال طالباني وحزبه وقبيلته التحق به، كي لا يبدو خائناً ويمكن أن نلخص الظروف التي يتحدث عنها البارزاني كما يأتي:

اطمأن الرجل إلى أن أي حزب كردي لن يجرؤ على معارضته، نظراً إلى شعبية الطرح، فأي مخالف سيعتبر خائناً للقضية وللقبيلة الأكثر نفوذاً التي تمسك بمفاصل الإقليم اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وتقرّر مصير القبائل الأخرى، وترفع شعار من ليس معنا فهو ضدنا وليتحمل النتائج أي أن «الأسايش» (جهاز الأمن) جاهز للتعامل معه وإن لم يرضخ فـ «البيشمركة» الخاصة بالقبيلة على استعداد لتنفيذ الأوامر، وتجربة حركة «التغيير مائلة أمام الجميع فعندما عارضت إعادة انتخابه رئيساً للإقليم طرد نوابها ورئيس البرلمان ووزرائها ديمقراطياً من أربيل، وعطّل المؤسسة التشريعية التي يجب أن تناقش مسألة الاستفتاء والانفصال. أما الطالبانيون المتحصنون في السليمانية ولديهم أجهزتهم الأمنية والعسكرية الخاصة بهم، فمن السهل إرضاؤهم بتقاسم السلطة وموارد النفط.

القمع وحده لا يكفي لشدّة العصبية القومية والقبلية، لذا لجأ المسؤولون في حرب البارزاني إلى عملية تضليل كبيرة. رفعوا شعار الاستقلال بدلاً من الانفصال للإيحاء بأن العراق دولة تحتل أرضهم وتتحكم بمصيرهم. ويرى البارزاني أن التحالف الشيعي – الكردي الذي تسلّم مفاصل الدولة خلال الاحتلال الأميركي لم يعد له مبرّر، فطموحه أكبر من أن يتمثل الأكراد في المركز برئيس لجمهورية العراق وعدد من الوزراء وقادة الجيش وإقامة علاقات خارجية علنية مباشرة مع دول

بعضها يسعى إلى اقتطاع أجزاء من البلاد مثل تركيا، وأخرى سرية يفترض ببغداد أنها على عداء معها مثل إسرائيل. ويستغل البارزاني الخلافات المذهبية في العراق ومطالبة البعض بإنشاء أقاليم فيديرالية تمهيداً للانفصال عن بغداد، والعداء الذي يكنّه هؤلاء لـ «الحشد الشعبي» الذي أعلنه رئيس الوزراء جزءاً من المنظومة الأمنية، كما يستغل العداء الأميركي لهذه القوة العسكرية التي تدعمها إيران وتسعى إلى فتح الحدود مع سوريا وخرق خطوط حمر راسخة منذ عشرات السنين تحول دون تحالف البلدين. من هنا كانت دعوته سكان المناطق الذي سيطر عليها إلى المشاركة في الاستفتاء، وتشمل أجزاء كبيرة من محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين فضلاً من كركوك كلها من دون أن يبالي برأي بغداد أو مواطني هذه المناطق من غير الأكراد.

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فيرى البارزاني أن لكل من الدول المعنية مباشرة بالمسألة أي سوريا وتركيا وإيران وضعها الذي لا يسمح لها بالتحرك ضده بقوة؛ دمشق غارقة في حروبها الداخلية، أما أنقرة فلديها ما يكفيها من مشاكل داخلية، وتحركها ضد انفصاله سيقابله أكرادها بتصعيد عملياتهم العسكرية في سائر المدن ما يهدّد نظامها الذي يخوض حرباً ضد أعدائه في الداخل ويشنّ حملة تطهير في الجيش وقوى الأمن والجامعات والمدارس والصحافة وكل المؤسسات.

تبقى إيران التي يعتقد البارزاني بأن الولايات المتحدة لن تسمح لطهران بأي تحرك ضده خصوصاً أن البيت الأبيض في عهد ترامب، أشهر العداء لها ويسعى إلى إلغاء الاتفاق النووي معها ويحاربها داخل العراق وسوريا وفي المحافل الدولية.

بمعنى آخر يعتقد البارزاني بأنه سيّد اللعبة في العراق وفي الإقليم على المستوى الدولي، من هنا تشديده على الظروف المناسبة لإعلان «كردستان الكبرى» داخل العراق وتوسعها سيكون حتمياً في المستقبل، أي بعد انهيار الدول المحيطة بها فواشنطن مستعدة لحمايته وكل ما تبقى تفاصيل.

تحقّق حلم البارزاني بدولة مستقلة سيكون عاملاً لمزيد من الحروب في الشرق الأوسط وليس عامل استقرار على ما يروّج.

الكردي يقرّر مصيره

قلّة قليلة من العراقيين تتعاطف مع حلم الأكراد ببناء دولتهم المستقلة، في مقابل أغلبية ترى فيه تجزئة للعراق وإضعافاً له. محقّون هم إن شعروا بأن غالبية الساسة العراقيين الذين يلحون على قيادتهم بتأجيل الاستفتاء على استقلال كردستان ينطلقون من سعي إلى إدامة إلحاقها ببلد لم يعودوا يشعرون بالانتماء له. ولعل هذا الإلحاح أعطى زخماً أكبر لحماسة قادة الكرد للاستعجال بإجراء الاستفتاء. فرغبة الخصم بالتأجيل تعني أنه متضرر منه. وتضرّر الخصم يعني استفادة الكرد، زعيم كردستان السيد مسعود البارزاني قال أيام تأجيج المالكي للصراع ضد السنّة إنّ كردستان مستفيدة من هذا الصراع لأنه ينهك العراق.

إن من مصلحتي الشعبين العراقي والكردي الانفصال عن بعضهما والسعي إلى نسج علاقة جوار ودية تحكمها القوانين المنظمة للعلاقات الدولية فذلك خير من إحساس خمس الشعب بأنهم خاضعون لاستعمار قوة أجنبية. وما زالت الدعوة إلى أن يجري استفتاء الكرد على الاستقلال في موعد قريب تتحدّد على أثره طبيعة ووظيفة المحادثات مع بغداد: حلّ لمظالم إقليم مع السلطة الاتحادية أو تنظيم شكل العلاقة بين دولتين. ولأن الجو مسموم نتمنى على القادة في بغداد أن يكونوا هم المبادرين إلى طرح هذا الأمر لكي يزيح العراقيون عن ضمائرهم الشعور بأنهم غاصبون لحقّ الكرد. على الكرد أن يقرروا بأنفسهم إن كانوا يريدون الاستقلال أم لا. على الكرد أن يقرروا أين تكمن مصلحتهم وعلى العراقيين الامتثال لإرادتهم. فحق تقرير المصير لأي شعب هو مبدأ إنساني يعلو على أي دستور وطني. ولو كانت الشعوب الطامحة لتحقيق استقلالها ركنت إلى الدساتير الوطنية لما حصل الشعب على حريته.

الآن وقد اقتربت ساعة الحقيقة (إن لم يتم تأجيل الاستفتاء في اللحظة الأخيرة) على أن أجيب عن السؤال الحارق: لو كنت كردياً فهل سأصوّت للاستقلال؟ جوابي هو لا.

لنزيح جانباً الاعتبارات الإقليمية والدولية وأفترض كما يفترض البارزاني بأن العالم سيتعامل مع الأمر الواقع بعد إعلان الدولة وبعد أن يرى كردستان متحمسة للعب دور الحليف المضمون الولاء للغرب. وسأذهب بعيداً وأفترض أن بغداد لن ترى في تعامل بعض الدول إيجاباً مع كردستان خطوة عدائية تضع تلك الدول في موقف المفاضلة بين صداقة العراق أو صداقة كردستان. وسأتجاوز الوقائع الاقتصادية التي تقول إن متوسط إيرادات تصدير نفط كردستان للمواطن الكردي (بما فيها عوائد نفط كركوك) تقلّ عن متوسط العائد من النفط العراقي الذي يحصل عليه المواطن الكردي الآن. وسأزيح جانباً واقع أن كردستان لا منفذ مستقلاً لها لتصدير نفطها بل لا بد من مروره عبر تركيا التي تستطيع خنقها اقتصادياً. وسأفترض أن مستوى الفساد وهدر الموارد في بغداد وأربيل متساو وهو افتراض واقعي إلى حدّ كبير، وسأفترض أن كردستان ستنجح في تنويع موارد دخلها وتصبح دبي الشرق الأوسط كما يعلن قادتها وهو افتراض أبعد ما يكون عن التحقق.

اندفاع كردستان المتسارع نحو الاستقلال مبني على شكواها من أنها بعد أربعة عشر عاماً تلت سقوط صدام، ليست شريكة متكافئة في السلطة الاتحادية، في حين أن الوقائع تقول إن كردستان تتمتع بسلطات تتجاوز ما تتمتع به مقاطعات سويسرا ذات النظام الاتحادي الأقل مركزية في العالم بحدود، لكن هذا لن يكون دافعي لـ «كردي» لقول «لا» صريحة للاستقلال.

إن كردستان لم تبن دولة مواطنة تتفوق على بناء دولة المحاصصة الطائفية الريعية الفاسدة في العراق، وإن تحرّرها من القيد العراقي لن يجعلها أكثر فساداً وريعية فقط بل دولة بوليسية كذلك. نظام حكم العراق الاتحادي متحيّز ضد العرب السنّة ودستوره مملوء بصياغات تمأسس المرجعية الشيعية لكن سلطة بغداد لم تتجرأ على منع رئيس البرلمان السنّي من دخول بغداد ولا على منع انعقاد جلسات البرلمان لمدة سنتين. السلطة التنفيذية لكردستان التي تستمد شرعيتها من برلمانها قامت بذلك بكل بساطة فأوقفت بيشمركتها على مداخل العاصمة أربيل رئيس البرلمان وطالبته بالعودة من حيث أتى لتبقي البرلمان معطّلا منذ أكثر من سنتين.

أحزاب الإسلام السياسي الشيعي الحاكمة في بغداد استقوت بالغالبية السكانية للشيعة لتعمّق وتسيّس الانقسام المجتمعي بين جنوب ووسط شيعي وغرب وشمال سنّي. والحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في أربيل ودهوك عمّق وسيّس الانقسام المجتمعي بين وسط وغرب موال له وبين شرق وجنوب بعيد كل البعد من سلطته. لا تعجّ كردستان بالميليشيات والعصابات المسلحة لكن لها جيشين عجزت القيادة السياسية الداعية إلى الاستقلال وبناء الدولة عن توحيدهما. هذان الجيشان كانا قبل عقدين طرفي حرب أهلية لا ضمانة لعدم تجددها في الغد.

بعد الاستقلال سلطة بغداد تبني كل حساباتها على المحاصصة. نواب صوّتوا بحماسة لكل ما يكرّس المحاصصة بل إن شكواهم من عدم نيل حصصهم من السلطة الاتحادية هي في جوهرها شكوى من عدم المضي بالمحاصصة شوطاً أبعد. نواب كانوا في مقدمة الرافضين لدعوات إحلال مهنيين كفوئين في المراكز القيادية لكي لا تتخلخل حصص الطوائف والقوميات. نواب مدركون أن كسر نظام الكوتا في بغداد يكسره في كردستان. لم يصدر عن النواب ولا عن القادة السياسيين موقف واحد مؤيد للتظاهرات والحراك الجماهيري المطالب بمحاربة الفساد. النواب مدركون أن دعم التظاهر والحراك المدني في بغداد يعني دعمه في أربيل والسليمانية. وإن فتح ملف الفساد في بغداد يعني فتحه في أربيل والسليمانية. نواب صوّتوا لمصلحة قانون يقيّد بشدة حرية التعبير لأنه يكرّس ما تقوم به سلطة الإقليم أصلاً من تضييق واعتقال للإعلاميين.

سلطة بغداد فاسدة، فضائح نهب أبناء وأقارب المسؤولين أكبر وأكثر من أن تحصى، لكن الحذر من مقارنتهم بماض صدامي كريه أملى عليهم تجنّب وضع أقاربهم في موقع السلطة. لكن كردستان لا ترى مشكلة في أن يكون البارزاني رئيساً للإقليم وابن أخيه رئيساً لوزرائه وابنه مستشاراً لأمنه القومي.

مثلما دعي قادة بغداد إلى الاستماع لصوت الشعب الكردي نأمل في أن تستمع سلطة كردستان لصوت شعبها. ومثلما يطالب قادة كردستان، محميين بحق تقرير المصير آمل في أن تمنح شعبها حق تقرير مصيره بلا تخويف، آمل في أن تمنحه الحق الذي طالبت به ونالته عام 2004: الحق في تعطيل أي قانون إذا رفض تمريره ثلثا سكان محافظات ثلاث، أي حوالي عشرة في المئة من مجموع السكان. آمل في أن يعتبروا التصويت على الاستقلال لاغياً إن لم يحظ بغالبية الثلثين على الأقل آملين في أن يدركوا أن العالم يرى ممارستهم الفاضحة للإرهاب المعنوي (والجسدي

الموثّق مراراً) والتخوين بحق من يدعو إلى تأجيل الاستفتاء من الأكراد. آملة في أن يعرفوا أن منح شيوخ الدين سلطة إصدار فتاوى بتحريم التصويت بـ «لا» هو مقدّمة لمنحهم سلطة على الدولة والسياسة مستقبلاً. ستذوب الحركات المركّزة على المطالب القومية مثل الاتحاد الوطني الكردستاني لتنضوي طائعة أم مشتراة أو مرغمة في جسم السلطة. لكن البديل الإسلامي ينتظر فرصة الخيبات المقبلة بكل تأكيد. لسنا أكثر حرصاً على كردستان من شعبها بالتأكيد.

لكننا نرتعب من صورة كردستان التي لن تشبه دبي قدر ما تشبه جمهورية جنوب السودان. دولة فاشلة تتقاتل فيها قوات البيشمركة وتصعد في ظلّ القتال بالضرورة ميليشيات إسلامية تدعمها هذه القوة الإقليمية أو تلك. ويصدر مجلس الأمن الدولي قرارات في شأن إيقاف القتال وأوضاع اللاجئين فيها.

ندرك سحر السعي وراء علم ونشيد يعمّق الحس بالهوية ولكن الويل كل الويل يوم يصعد جمال عبد الناصر الكردستاني بطلاً قومياً حقّق حلم شعبه بعد قرن من العذاب ليبني دولة بوليسية تلوح غيومها السوداء منذ الآن.

استفتاء كردستان العراق وتأثيره
الواضح في المشهد السوري

الوضع العام في سوريا في ضوء خفض التصعيد وبتوافق عربي إقليمي دولي يفترض أنه يحثّ الخطى باتجاه الحل السياسي، فقد جنح الجميع في الداخل والخارج إلى وقف الاقتتال بعضهم على مضض، فالنظام وبعض آخر يناور لأجندات خاصة به كتركيا وإيران حليفتي روسيا في خفض التصعيد. ومعركة إدلب التي تخوضها تركيا بالجيش الحر استكمالاً لاتفاقيات آستانة، هي تدخّل مباشر في المنطقة المتنازع عليها بامتداداتها في الشمالي السوري والعراقي، وهو تدخّل يفترض أنه ضد جبهة تحرير الشام (النصرة) ما لم تعتدل على الطريقة الإخوانية التركية ولو للتمويه. ومعركة التخفيض هذه ستكون مفصلية في تقرير مصير مناطق الشمال السوري بأطيافه العربية والكردية والتركية والآشورية والشيشانية و(جبهة النصرة)، وهي المنطقة الأردوغانية الآمنة بموافقة دولية ومباركة أميركية لا ينغّص صفوها إلا احتمال المواجهة بين الجيش الحر (السوري التركي) ووحدات حماية الشعب، وقوات سوريا الديمقراطية الكردية المدعومة من التحالف الدولي وبالتالي ستغيّر المواجهة، إذا وقعت كثيراً في خطوط الخرائط المتأهبة للظهور.

في المقابل انتظمت صفوف المعارضة في ركب التفاوض الآستاني (البديل مبدئياً عن مؤتمر جنيف إلى أجل لم يحسم موعده بعد) لكن موسكو تتريث في طرح الحل السياسي، ليس لعدم قدرتها بل ربما لعدم اطمئنانها إلى ما تصنعه بيدها، أو لرغبة حليفتيها إيران وتركيا في انتظار وتوطيد الحلول الديموغرافية وربما تحتفظ بورقة الحل لغايات إقليمية أخرى، لكن الضغط الدولي المستمر لوضع الحل السياسي قيد التداول؟

مصطلح الحل السياسي لم يُتفق على مضمونه بعد وموسكو تحيله على اتفاقيات آستانة كحل براغماتي لاستيعاب التقسيمات الجارية على الأرض وإقامة الإدارات الذاتية فيها ووضع آلية تنفيذية للعلاقة بينها وبين الإدارة المركزية، هذا التعديل ليس مجرد رتوش لنظام يعتبر نفسه مكتملاً لا نقص فيه، بل هو خدش قد تدخل «الجراثيم» منه لا سيما إذا لامسته مخرجات الخط التشاوري الدستوري؟

من الواضح أن النظام ومعظم حلفائه ليسوا على عجلة من أمرهم للقضاء على «داعش» و«النصرة» لا حباً بهما ولا كرهاً لهما، بل تلكؤاً وترقُّبا لما يمكن أن تقدّمه موسكو إرضاء لأصدقائها العرب غير السوريين في تفاصيل الحل الذي تعمل عليه وضبط الشطحات التي تترقّبها المعارضة لتبني عليها، بينما يلوّح النظام بجزرة إعمار سوريا لحلفائه وأصدقائه المقربين.

في المقابل، يبدو أن صبر المعارضة لا ينفد، فقد سلّمت أمرها ميدانياً لموسكو وسياسياً للصمت الأميركي المربك والمرتبك والمعرقل للحل السياسي المتأهب للتداول ما جعل المعارضة بلا بوصلة أمام طوفان البوصلات عليها من كل حدب وصوب، لكن الداخل السوري ينذر باحتمال الاكتفاء بخفض التصعيد إذا فتحت مناطقه صدرها لاستيعاب التشكيل الديموغرافي وبالتالي يصبح الجو العام العربي والإقليمي مؤهلاً لإنضاج طبخة الحل المتعثرة في موسكو.

أمراء فصائل الحرب في الميدان طلّقوا القتال ولكن ليس طلاقاً بالثلاثة بائناً، فهم يتوجسون من عرقلة النظام وإيران وتركيا للحل السياسي ومن الاستفتاء في كردستان العراق إذ لا يرونه مجرّد نزوة سياسية بارزانية، بل درءاً لخطر وحدات حماية الشعب الكردية وقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي ومن الدول والقوى المجاورة لها باستثناء أربيل وأنقرة.

ما من شك في أن اعتبارات «الأمن القومي» لتركيا تفسّر جانباً رئيسياً من سياساتها السورية لكنه ليس العامل الوحيد، فهي تسعى إلى أن تكون القوة المهيمنة سياسياً واقتصادياً في الشمال السوري بخاصة مناطق غرب نهر الفرات، ابتداء من جرابلس شمالاً وحتى إدلب وريفها الذي يكتسب أهمية خاصة نظراً لتداخله الجغرافي مع ريفي اللاذقية وحماة، وهذا ما يضمن لتركيا إمكان التأثير في تلك المناطق مستقبلاً. ولم تعد الأطماع التركية خافية على أحد، فما تقوم به الحكومة، حكومة أردوغان من إجراءات على الأرض تهدف إلى تثبيت أمر واقع من السيطرة

الناعمة في العديد من مناطق شمال سوريا يؤكد ذلك، ودخول الجيش التركي إلى إدلب سيعزِّز من تلك الإجراءات ويفتح المجال أمام التوسع فيها.

ها هي مؤسسة البريد التركية وهي مؤسسة حكومية تفتتح فرعاً رسمياً لها في مدينة جرابلس السورية بالتزامن مع العملية العسكرية التركية الأخيرة، علماً أنها ليست أول مرة تظهر فيها لافتات رسمية على مرافق تدل على التبعية للحكومة التركية. فبعد دخول الجيش التركي إلى جرابلس قبل نحو عامين، أقامت وزارة الصحة التركية مستشفى سُمِّي باسم المدينة، ورفعت عليه لوحة تحمل شعار وزارة الصحة التركية والعلم التركي وعبارة «الجمهورية التركية – وزارة الصحة – مستشفى جرابلس». ولعله من المفيد التذكير أيضاً بحادثة أخرى وقعت في المدينة ذاتها تكشف جانباً من طبيعة ما تقوم به تركيا هناك. ففي مطلع العام 2017، انتشر على مواقع التواصل مقطع فيديو مصوّر لعناصر شرطة «سوريا الحرة» التي أشرفت تركيا على تدريبهم ونشرهم في جرابلس، ظهر فيه قائد الشرطة يهتف لأردوغان وتركيا ومئات العناصر يردّدون خلفه تلك الشعارات حينذاك، راق الأمر للإعلام التركي، فقامت مختلف محطات التلفزة والمواقع الإلكترونية التركية ببثِّه.

يظهر أن التطورات الأخيرة منحت أردوغان فرصة لإحياء طموحاته الرامية إلى تكريس دور إقليمي ودولي محوري لتركيا عبر البوابة السورية، إذ جاء تحرّكه هذه المرة ثمرة لاجتماعات آستانة، حيث تطبخ على نار هادئة وقائع يُراد لها أن تكون أساساً تقوم عليه «التسوية» المرتقبة. فموسكو من خلال مسار آستانة التفاوضي تسعى إلى أداء الدور الحاسم في ضبط التوازنات، وإدارة صراع النفوذ والمصالح الإقليمية على الأرض السورية ولتكريس هذا الدور تعقد اتفاقات «خفض التوتر» وتعمل على إدراج أكبر قدر ممكن من «المعارضة المسلحة» ورعاتها الإقليميين ضمن ترتيباتها، يساعدها في ذلك غياب أي فاعلية أميركية جدية في الشأن السوري.

خيارات مسعود البارزاني الصعبة

الاحتلال الإيراني العراق اكتمل بعد احتلال الحشد الشعبي والحرس الثوري الإيراني والميليشيات الطائفية محافظة كركوك. ذلك أنه بعد سقوط نظام صدام حسين ثم رحيل القوات الأميركية عن العراق وغزوة «داعش» كان احتلال طهران العراق منقوصاً، لأن منابع النفط والغاز في كركوك كانت خاضعة للسلطة الكردية. فالعراق بالنسبة إلى طهران ليس النجف وكربلاء والمقامات الشيعية «المقدسة» بل النفط والغاز وحسب وألف نجف وكربلاء لا تعادل ربع مقام كركوك لدى القادة الإيرانيين. من المؤسف القول: هذا الاحتلال لعب دوره فيه المتبقي من حزب الرئيس العراقي السابق الراحل جلال طالباني والذي تقوده الآن عقيلته هيرو إبراهيم أحمد ونجلاها (بافل وقباد) وابن عمهما (لاهور شيخ جنكي طالباني) وشاناز إبراهيم أحمد ونسيب العائلة القيادي ملا بختيار.. فهذه الجماعة الموالية لطهران والتي تقود الحزب كانت «حصان طروادة» الذي مهّد لهذا الاحتلال، ومخطط وواضع دور «حصان طروادة» أو «حصان كركوك» بخبث وجدارة ودهاء هو في غالب الظن قاسم سليماني.

لم يعد خافياً تعرُّض رئيس الإقليم مسعود البارزاني لخديعة كبرى حين أوهمه «الاتحاد الوطني» بأنه شريك في الاستفتاء ومشارك فيه، وحضّر الحزب مهرجاناً جماهيرياً ضخماً للبارزاني في مدينة السليمانية معقل «الاتحاد» شارك فيه عشرات الآلاف. هذه المشاركة المخاتلة في الاستفتاء خلقت انطباعاً لدى كل الأكراد، داخل العراق خارجه بأن صفحة الخلاف التاريخي بين الكرد طُويت، وأن شبهة الغدر والطعن في الظهر باتت بعيدة أو مستبعدة من «الاتحاد الوطني». هكذا اطمئن الكرد عموماً وحزب البارزاني على وجه الخصوص، إلى موقف «الاتحاد الوطني» وأن الطعن قد يأتي من تركيا وليس من الداخل الكردي؟ وصار البارزاني يأمن جماعة هيرو

إبراهيم أحمد، ولم يتخذ أي إجراء عسكري من شأنه مضاعفة الوجود العسكري الكردي في كركوك وتغيير الرؤوس العسكرية الكبيرة في المحافظة.

لكن وقائع «ليلة الغدر» في كركوك كان لها كلام آخر، وبُني عليها استكمال سيطرة بغداد على كامل المحافظة ومناطق أخرى مما كان ضمن المناطق المتنازع عليها بحيث عاد الوضع إلى ما قبل 2003 في ذلك العام أيضاً بعد سقوط نظام صدام وانهيار الجيش العراقي استولت القوات الكردية على مدينة كركوك. فقام حزب مام جلال، بإقناع مسعود البارزاني بضرورة حل المشكلة بالسبل القانونية والدستورية، وبأنه يجب إعادة كركوك إلى المركز – بغداد. وامتثل البارزاني لمشيئة ورغبة جلال طالباني وقتذاك، وحدث ما حدث، من تضمين الدستور العراقي المادة 140 ثم تعطيلها من الحكومات العراقية – الإيرانية الحاكمة في العراق وصولاً إلى احتلال المحافظة بدعم إيراني وتغطية وصمت أميركيين.

من جهة أخرى، على رغم الخلاف العربي الشديد مع إيران فإن تعامل الإعلام العربي المناهض لإيران مع أزمة كركوك حتى أثناء احتلالها من قبل إيران وبعده جعله يبدو كأنه إعلام الحشد الشعبي لجهة إغداق الأعذار والمبررات لهذا الاحتلال وأنه قضى على حلم «الانفصال» واستقدام تعابير من هذا القبيل.

بات من شبه المستحيل إعادة كركوك إلى كردستان وحملة النزوح التي شهدتها المحافظة، ستتسبب في إحداث تغيير ديموغرافي عميق وشديد في التركيبة السكانية للمدينة ناهيكم بحملات التعريب التي ستمارسها الحكومة الإيرانية – العراقية الحالية في كركوك، ومع كل ما سلف ذكره، ثمة من الموالين لـ «الاتحاد الوطني الكردستاني» ممّن يصفون الاتفاق المبرم بين بافل جلال طالباني والحكومة العراقية بأنه «خطوة عقلانية جريئة لحقن الدماء وتجنيب المدينة دماراً هائلاً» من دون الاكتراث لتبعات حركة النزوح ومآلات مدنية تحت حكم «الحشد الشعبي»؟

وسط هذه الحال المأزومة والانقسام الداخلي الكردي والشعور بالخيبة والانكسار تبدو خيارات مسعود البارزاني شديدة الصعوبة والمرارة، فإما أن يتجرّع كأس سم الهزيمة ويعود طائعاً صاغراً إلى حظيرة نظام الولي الفقيه الحاكم في إيران والعراق وسوريا ولبنان واليمن أو أن يبحث عن خيارات مقاومة أخرى وإلى جانب هذا وذاك يطلّ برأسه الانقسام الكردي ومساعي حزب «الاتحاد الوطني» إلى فصل السليمانية وحلبجة وكركوك عن كردستان وضمّها إلى العراق، في

حال مضى البارزاني في خيار الاستقلال بخاصة أن مصادر إعلامية كثيرة تحدّثت عن نقاط الاتفاق الذي تمّ إبرامه بين بافل جلال طالباني وهادي العامري في رعاية قاسم سليماني.

ثمة قول كردي مأثور مفاده «التاريخ الكردي خطان متوازيان: الخيانة والمقاومة ودائماً كانت الغلبة للخيانة، لكن بما لا يقضي نهائياً وبالكامل وعلى نحو مبرم على المقاومة» وفي تجربة كركوك واحتلالها عبّر هذا التوصيف عن نفسه.

في مطلق الأحوال يتحمّل مسعود البارزاني جزءاً مهماً واستراتيجياً من المسؤولية حيال ما حصل في كركوك وبقية المناطق، وهي مسؤولية لا تتعلق بالذهاب إلى الاستفتاء، بل بعدم التحوط العسكري والأمني الكافي، والتحسب لاحتمالات الالتفاف والخيانة والأزمات في كل مكان بخاصة في التاريخ والواقع الكردي الزاخر بالخيانات.

كيف يستفيد العراق
من القومية الكردية

نقلت وكالة «رويترز» عن أستاذ جامعي كردي قوله: «نشعر بأننا منكسرون، كان ينبغي أن تفكر قيادتنا الكردية في العواقب قبل المضي قُدُماً في التصويت على الاستقلال. الآن خسرنا كل ما حقّقناه على مدى ثلاثة عقود». لكن الأستاذ وغيره من الأكراد وأصدقائهم في العالم كانوا تلقّوا نتيجة الاستفتاء بفرح على الأقل لتكريس ما هو قائم، أي تأكيد الأكراد لقوميتهم، ويمكن اعتبار التصويت على الاستقلال رسالة مشتركة إلى العالم باسم أكراد العراق وتركيا وإيران وسوريا وربما باسم ذوي الأصول الكردية في المنطقة العربية. وقال أستاذ كردي مازحاً: لو أُتيح لأحمد شوقي وعباس محمود العقاد التصويت بعد الموت لأعلنا قوميتهما الكردية على الملأ.

وإذ تبدو منطقية وشرعية استعادة الجيش العراقي مناطق استولت عليها البيشمركة مستغلة الاحتلال الأميركي واستيلاء «داعش» على غالبية شمال العراق، فإن العودة إلى حدود إقليم كردستان الأساسية تصحِّح خطأ، لكنها لا تنفي عمق إحساس الأكراد بقوميتهم ولا تعني أن الاستفتاء مجرد ضوء وانطفأ أو شعلة وجرى إخمادها.

استعادة «المناطق المتنازع عليها» جرت من دون قتال، وانسحبت البيشمركة تماماً كما انسحب الجيش العراقي في الموصل لمصلحة «داعش» ولم نسمع عن محاكم للجنرالات المتخاذلين، لذلك ستنجو قيادات البيشمركة من دون أن تعلن تسويغ فعلتها، لقد عادت تلك المناطق إلى أصحابها الحقيقيين. والآن مع تجاوز التصريحات الانفعالية من الجانبين الكردي والعربي، يمكن أن يبدأ الحوار انطلاقاً من الدستور وفي رعاية رئيس الوزراء حيدر العبادي الذي برهن أنه رجل دولة رصين وليس مجرد قيادي في حزب الدعوة الشيعي. كما سيبدأ الحوار انطلاقاً من

تهميش دور الرعاع الفوضويين العرب والأكراد الذين يعيشون على وقع الكراهية والنكايات. ولا بد في مجال الحوار من بيان حقيقة عودة المناطق المسيحية إلى كنف السلطة المركزية بعدما كانت جزءاً واسعاً من مناطق احتلتها البيشمركة بعد عام 2003.

رئيسا الوزراء والبرلمان في الجانب العربي سيحاوران من خلال الدستور ممثلين عن الإقليم الكردي هما على الأرجح نيجيرفان البارزاني وبافل الطالباني. لقد استعادت معادلة أربيل – السليمانية وجودها وسيسعى ممثلوها إلى الحفاظ على إنجازات حظي بها الإقليم نتيجة استقراره والدعم الأميركي – الفرنسي – التركي – الإيراني في فترة الحروب الداخلية التي ابتُلي بها سنّة العراق وشيعته، أي العرب إجمالاً.

ليس من مصلحة الحكومة المركزية التسبّب بتراجع اقتصادي وسياسي واجتماعي في كردستان العراق، إنما توظيف نهضة الأكراد كقاعدة لنهضة مواطنيهم العرب في الوسط والغرب والجنوب. وبالتضامن العربي – الكردي في إطار الوطنية العراقية يمكن عقد تفاهمات ندّية مع إيران وتركيا والحدّ من وصايتهما على جماعات عراقية، تفاهمات بين دولة ودولة وليس استعانة بهذه الدولة على تلك كترجمة لصراع قوى داخلية خاضعة للوصاية من خارج الحدود. وفي سياق الكلام الانفعالي لمسعود البارزاني وردت مقاطع رصينة تحذِّر من حرب داخلية بين الأكراد. هذا ما نتوقّع أن تتنبّه له قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني متجاوزة تهمة «الخيانة»، وذلك في سياق استعادة التعاون بين الحزبين الكرديين الرئيسيين مع سائر التشكيلات السياسية والشخصيات البارزة في الإقليم، وإنجاز هذا الأمر مطلوب بسرعة ليبدأ الحوار العربي – الكردي وينجح. وهنا لا بد من التأكيد مجدداً على أهمية الحفاظ على الشعلة القومية الكردية التي عبّر عنها الاستفتاء، فهذه الشعلة ستوقد مثيلتها لدى العرب ولدى الآشوريين والسريان والكلدان أيضاً، وصولاً إلى كيانات ثقافية عراقية صغيرة عمل «داعش» على إفنائها ولم يكتمل نجاح عمله وإن ترك آلاف القتلى والسبايا.

كم يبدو عرب العراق الذين أكلتهم الطائفية في حاجة إلى القومية الكردية لاستنهاض قوميتهم العربية هذه المرة على قاعدة الانفتاح والتكامل، وليس على قاعدة الاستعلاء والكراهية كما كان الأمر في حكم البعث المنطوي.

وطن بقوميتين بل بقوميات صغيرة أيضاً غير منكسرة، هو العراق المرتجى وفق الدستور الذي يحترم السلطات المحلية وتحترمه فلا تهرب نحو الانفصال.

محنة للأكراد... ولكن
للعراق أيضاً

أن يحصل للأكراد ما حصل في كركوك فهذا محنة كبرى لكن لأن الأمور لا تُقاس تجارياً بالربح والخسارة، تبقى قضية الأكراد في الاستفتاء، وفي الاستقلال، قضية محقّة، مهزومين كانوا أم منتصرين، قضيتهم على حق.

فوق هذا فالمحنة التي تفوق محنة الأكراد حجماً هي محنة العراق كوطن وكمشروع. فإن يتولى قاسم سليماني وأزلامه الطائفيين «تحرير» كركوك وإعادتها إلى «الوطن» فهذا هو الوجه الآخر لهزيمة الجيش العراقي في الموصل حين سطا عليها «داعش». العبرة من ذلك أن العراق بات لا ينتصر إلا بالإيرانيين وأزلامهم من دونهم ينهزم. إذاً: الوطنية الموعودة إنما تشيّدها إيران وقوى طائفية ما – دون وطنية. نبدأ مع الأكراد.. الكثير مما يقال في قياداتهم صحيح للأسف: الفساد المشترك بين الطرفين البارزاني والطالباني، عشائرياً الطالبانيين فوق فسادهم، الفشل في فهم العالم وسياساته، وخصوصاً سياسة أميركا وبالأخص في ظل ترامب، وصولاً إلى أدراك كركوك، البالغة التعقيد في نطاق الاستفتاء.

لقد عجزوا حتى عن توحيد البيشمركة؛ تنافسهم الصغير والوضيع أعاد أجواء أواسط التسعينيات حين استعان طرف منهم بإيران وطرف ببغداد الصدامية. وأمام المحنة الأخيرة، وضمور تجربة أربيل – السليمانية يخشى ألاّ يقوى إلا الخط الأوجلاني العدمي الذي يحتفي به اليوم في الرقة. لا سيما إذا تصرّف الأميركيون على أساس أن أكراد سوريا أنجزوا المهمة ضد «داعش» وعليهم أن يختفوا هناك أيضاً.

أبعد من هذا وهو ما يؤلم أن مسعود البارزاني بدّد فرصة هائلة لكي يكون زعيماً تاريخياً استثنائياً على مدى الشرق الأوسط زعيماً بديلاً من الزعماء القبليين والفاسدين الذين نعرفهم. لم يفعل هذا، لم يبنِ ديمقراطية. لم يكافح الفساد والعشائرية. اختار أن يعطِّل البرلمان ويرخي الحبل للسارقين الفاسدين من أقاربه ومقربيه. اختار أن يكون شيخ عشيرة في مقابل شيوخ العشيرة الفاسدة الأخرى التي تحكم السليمانية.

معركة كركوك الأخيرة سلّطت الضوء على البارزاني بوصفه وريثاً شرعياً لياسر عرفات ولنمط في الزعامة تكون فيه القضية كبيرة والزعامة صغيرة.

مع هذا كله يبقى أن أكثرية الأكراد الساحقة صوّتت لمصلحة الاستقلال. هذه الحقيقة لا يمكن تجاوزها واعتبار أنها لم تكن.

ما يقال في قيادات بغداد أفدح. والمدهش أن الأبعاد الخطيرة جداً للدور الإيراني الأخير لم تحظَ بما تستحقه من عناية، بل من استنفار. فكأن «الإنقاذ» الإيراني صار أمراً بديهياً لا يستدعي التعليق عليه في دول كرتونية وفي مجتمعات كرتونية. لقد جاء في الخبر الرسمي أن حيدر العبادي أمر الميليشيات الطائفية بمغادرة كركوك. الخبر الفعلي أن تلك الميليشيات التي تحركها طهران صار يمكنها ساعة تشاء أن تأمر العبادي بمغادرة بغداد، ذلك أن دور إيران الأخير يعادل الانكشاف الوطني العرقي كما نمت عنه مواجهة كركوك.

التجربة تستدعي المراجعة العميقة والنقد الجذري الذي يعود بها إلى ساعة التأسيس في 2003، آنذاك باشرت القيادات الشيعية التي حلّت محل صدام حسين تسليم أمر العراق إلى إيران، آخر «ثمار» هذه التجربة ثلاث: إن الوطنية العراقية صارت إحدى الصناعات الإيرانية الخفيفة، وإن الطرفين العراقيين الشيعي والكردي اللذان مثّلا ركيزة المعارضة لصدام، دخلا حقبة العداء المفتوح الذي قد تزيّنه «حوارات» سخيفة. وإنّ ما يسري على العراق ككل يسري على مكوناته واحداً واحداً. في ظل هذه الشراكة في التفتت لن يتاح أي مكان للقضايا مهما كانت عادلة، ينهار العراق ولا تنشأ كردستان. ينهار العراق ولا ينشأ شيء. هناك إيران وهناك أطياف «مس بيل» البعيدة.

أوهام البارزاني

اعتقد مسعود البارزاني أنه يستطيع اللعب على التناقضات وسط الفوضى التي تضرب الشرق الأوسط ويقظة العصبيات القومية والطائفية، والمستعمرين القدماء والجدد الجاهزين لإعادة رسم الخرائط بالحديد والنار. صادق تركيا وإسرائيل ولم يعادِ إيران، أصبح الناطق باسم الولايات المتحدة في العراق. لم تبخل عليه واشنطن بشيء من تدريب ميليشياته وتسليحها والدفاع عن إقليمه إلى دعمه سياسياً في كل مساعيه (زلماي خليل زادة مقيم في أربيل). فرنسا حافظت على احتضانه من أيام ميتران وزوجته دانيال في ثمانينيات القرن الماضي إلى اليوم. روسيا هي الأخرى حافظت على علاقاتها معه.

رجب طيب أردوغان عامله كرئيس دول كبرى، كان يستقبله وعلم كردستان مرفوع إلى جانبه، ويرسل وزير خارجيته إلى أربيل من دون المرور ببغداد. ابنه بلال ونجل البارزاني مسرور شريكان في تجارة النفط للشركات التركية في الإقليم الأولوية.

هذا بعض من العلاقات الإقليمية والدولية التي نسجها البارزاني بعد الاحتلال الأميركي ومشاركته في حكم «العراق الديمقراطي الجديد». أما في داخل إقليمه فحجّم كل القبائل المناوئة، خصوصاً الطالبانيين، وأبعد حركة «التغيير» المعارضة وأغلق البرلمان وخاض حرباً أهلية ضد حزب «الاتحاد الوطني»، و«كرد كركوك»، بحجة أن النظام السابق «عرّبها» واضطهد المسيحيين ما اضطر معظمهم إلى الهجرة وترك أراضيهم وممتلكاتهم للأكراد. كل ذلك في ظل حملة إعلامية واسعة، شاركت فيها صحف عالمية كبرى في تحقيقات عن تسامح الأكراد وديمقراطيتهم التي يجب دعمها. أما عن الفساد في إدارته والمحسوبيات وإسناد المناصب إلى رجال قبيلته فالحديث يطول.

علاقة البارزاني مع بغداد لم تكن جيدة طوال السنوات الماضية، وكان الراحل جلال طالباني يلعب دور الوسيط بينهما. ووجد في ظهور «داعش» وتمدّده فرصة ثمينة للمشاركة في إضعاف الحكومة، وبعد انهيار الجيش في الموصل لم تحرِّك البيشمركة التابعة له ساكناً إلا عندما وصل التنظيم إلى أبواب أربيل، عندها فقط طلب دعماً أميركياً فأوقفوا الهجوم على عاصمته. وبعدما استعاد الجيش قوته وبدأ تحرير المناطق التي احتلها التنظيم، تحرّكت «البيشمركة» وبدأت بضمِّ سهل نينوى إلى الإقليم، وتمدّدت في كركوك والمناطق الأخرى، أي أنها كانت تقاتل من أجل إعادة رسم حدود الإقليم استعداداً للانفصال عن العراق، بدعم إسرائيلي واضح، فالدولة العبرية تخطِّط منذ عقود لإقامة قواعد لها في شمال العراق على مقربة من الحدود الإيرانية بالتعاون مع البارزانيين، ولكي تضعف بغداد أكثر.

اعتقد البارزاني أن أصدقاءه الدوليين، خصوصاً الأميركيين والفرنسيين، سيهبّون للدفاع عنه ويدوِّلون قضيته ويدافعون عنه وأنه يستطيع تحييد أردوغان الذي لديه مصالح اقتصادية كبيرة في كردستان، وأن إيران المعزولة في محيطها لن تستطيع نجدة العبادي. واعتقد أن الغلبة التي حقّقها بالقوة في الإقليم وتحجيم معارضيه، فضلاً عن ضعف بغداد تتيح له الانفصال وإعلان دولته ووضع الجميع أمام الأمر الواقع، لكن تبيّن أنه كان متوهماً، وأن قراءته للأحداث كانت خطأً. أصدقاؤه تخلّوا عنه عدا إسرائيل. الحكومة الاتحادية ليست ضعيفة. أردوغان لا يستطيع الموافقة على انفصاله خوفاً من تقسيم تركيا. وإيران لم تنكفئ. أكراد الإقليم الذين قمعهم طوال سنوات كانوا ينتظرون الفرصة لاستعادة شيء من حريتهم، والمحافظة على بعض المكاسب التي حقّقوها خلال السنوات الماضية. كركوك التي كان يعوِّل على نفطها لتمويل دولته لم تعد تحت سيطرته.

هل سيتراجع البارزاني عن هذا الخطأ التاريخي؟ هل ينتفض الأكراد ضده أم أنه سيستمر في حالة الإنكار؟ هل سيقتنع بأنه كان أداة وليس في حجم تقرير مصير العراق ومحيطه الإيراني والتركي والسوري وبأن الدول الكبرى لا يهمها مصير الشعوب ولا الصداقات عندما يتعلق الأمر بمصالحها؟

تجارب الماضي مع آل البارزاني تؤكد أنه لن يعترف بهزيمته، ولن يتراجع فهو مثل أي ديكتاتور صغير أو زعيم قبيلة سيحاول شدّ عصب رعاياه للمحافظة على مكانته، وأي تحرك ضده في الإقليم ينذر بتجدُّد الحرب القبلية وتقسيم كردستان بدلاً من تقسيم العراق. مصير الأكراد ليس

مرتبطاً بصداقاتهم الخارجية وانضمامهم إلى سائر شعوب المنطقة في السعي إلى الحرية ينقذهم وينقذ هذه الشعوب. أما العصبية القومية ومعاداة الآخرين فستحوّلهم إلى كيانات أشبه بإسرائيل تعقد مصالحات مع الأنظمة وتعجز مع هذه الأنظمة عن اكتساب شرعية وجودها.

أوهام البارزاني لا تصنع دولة.

هل تعوّمِ واشنطن البارزاني

لا يفيد اليوم توجيه كل السكاكين نحو مسعود البارزاني، ولا تفيد العراقيين العرب الإشادة كثيراً بخطوة قيادات طالبانية اختارت الرضوخ لتهديدات الجنرال قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» وتسليم كركوك بلا قتال. الكرد عموماً أُصيبوا بنكسة كبيرة لن يطويها النسيان، وبمرارة عميقة مما ألحقت بهم إيران «حلم الاستقلال» سيظل يراودهم، فهذه لم تكن التجربة الأولى ولن تكون الأخيرة. سيحملون مرارات وضغائن حيال زعمائهم وحيال القوى الإقليمية والدولية التي شعروا بأنها لم ترحمهم أو تقيهم هذه الهزيمة المذلّة. لن يوفِّروا أحداً من المسؤولية عما آل إليه الوضع. طهران أول المنتصرين وحيدر العبادي أيضاً، وأنقرة وجميع الذين عارضوا إجراء الاستفتاء. خسر الحزبان الكرديان الكبيران الجولة. ما حدث وجّه ضربة موجعة إلى كل قوى الإقليم وأحزابه. لن يخرج حزب منتصراً على آخر. طُويت الآن صفحة الاستفتاء وإن ظلت نتائجه حاضرة في وجدان غالبية الكرد، بات من الماضي لم يعد شرطاً للحوار بين أربيل أو الكرد عموماً وبغداد. صفحة جديدة تُفتح بل خريطة جديدة تُرسم في الإقليم والعراق عموماً.

خريطة كردستان ستكون موضع تساؤل وربما طاولتها تغييرات بعد هذه النكسة. فبغداد تشعر بأنها حقّقت ما لم تحقِّقه الأنظمة والعهود السابقة. والانقسامات تعصف بالصف الكردي الذي يجد نفسه أمام تحدٍّ كبير لتحاشي الحرب الأهلية مجدَّدا بين أحزابه وقواه المختلفة. ما يحتفل به عرب العراق في سرِّهم أن أكراده لم يكونوا مختلفين عنهم. يكفي شاهداً استعادة ما تتبادله القوى الكردية ذاتها، من سنتين وأكثر، من اتهامات بسوء الإدارة والاستئثار بالسلطة والاستبداد والفساد والمحسوبية ونهب المال العام والنزاعات العشائرية والمناطقية والعائلية، والتنافس بين أربيل والسليمانية وما حصل من تدخلات خارجية قديماً وحديثاً. لم تكن حسابات مسعود البارزاني دقيقة وصائبة خصوصاً بإصراره على شمول الاستحقاق كركوك والمناطق المتنازع عليها. لم يتعلّم من

التجارب السابقة. أخذه الغرور وحلم الزعامة بعيداً من الواقع فاصطدم بجملة من الإرادات المحلية والإقليمية والدولية التي حذّرته وناشدته تأجيل الاستفتاء. اطمأن قبل أسابيع من الاستحقاق إلى مواقف لم تبدُ متشدِّدة. كان كثير منها من باب التمنّي أو التذرّع بأن الوقت ليس مواتياً. وربما استبعد لجوء بغداد إلى استخدام القوة في ظروف دقيقة يخوض فيها الجيش و«الحشد» حرباً على «داعش» واعتقد بأن نتيجة الاستفتاء ستخلق وضعاً جديداً.

راهن البارزاني بالتأكيد على علاقاته التاريخية مع الأميركيين المنتشرين في قاعدة قرب كركوك والذين قد لا يسمحون بشنِّ حرب على الإقليم بعد مساهمته الكبيرة في التصدِّي لـ «تنظيم الدولة» ولكن تبيّن لاحقاً أنهم لم يحرِّكوا ساكناً وهم يشاهدون تقدُّم الجيش و«الحشد» نحو المدينة ومناطق أخرى. التزم الرئيس دونالد ترامب كلامه. والتزم «الحياد» في الصراع، وأغمض عينيه عن جولة الجنرال سليماني ودوره! ترك رئيس الإقليم وحيداً كأنه يعاقبه لعدم سماعه نصائح واشنطن. لعله تحاشى إعاقة مشاركة «الحشد» في الحرب لاقتلاع «دولة الخلافة» ورغب في رفع رصيد العبادي بمواجهة خصومه. أدرك البارزاني خطورة الموقف عشية الاستفتاء بعدما تصاعدت لهجة التهديدات من جانب طهران وأنقرة. وأيقن أن حساباته قد تخطئ ولكن.. لات ساعة مندم. كان الأوان قد فات. لم يعد بمقدوره التراجع، لأنه وضع مستقبله السياسي رهن الاستفتاء وكذلك كان موقف الهيئة العليا التي أشرفت على هذا الاستحقاق. كان التراجع سيشكل انتكاسة كبيرة.

المشكلة الآن هي في الحوار أو التفاوض بين بغداد والقيادة الكردية. والسؤال الكبير هو مَن سيمثِّل الكرد في التفاوض مع الحكومة المركزية؟ مَن سيكون شريكها الذي يتمتّع بشرعية التمثيل، وبالحضور على الأرض؟ «حركة التغيير الكردية» وقيادات وأعلام ونخب من مختلف الأطياف في العراق تطالب باستقالة البارزاني. وبعضها لا يعدّه رئيساً للإقليم بعدما انتهت ولايته قبل سنتين. ولا السليمانية العاصمة الثانية للإقليم توالي خلفاً أو وريثاً وحيداً لجلال طالباني الرئيس العراقي الراحل وزعيم الاتحاد الوطني. ولا يعقل أن يمثِّل الإقليم القادة الميدانيون الذين فاوضوا قيادات عسكرية من القوات العراقية و«الحشد الشعبي» والجنرال سليماني، واتخذوا قرار الانسحاب من كركوك، فهؤلاء كما تؤكد قيادات سياسية كردية، لم يستشيروا حكومة أربيل أو مسؤولين في الاتحاد قبل اتخاذ هذه الخطوة. ولكن ثمة مَن لا يلومهم على اتخاذ هذه الخطوة. وإن كان أهل كركوك من الكرد أغاظهم ما حصل وهم ناقمون عليهم، بعد الذي تعرّضوا ويتعرضون له على أيدي الميليشيات. فقد كان سليماني واضحاً في لقائه معهم. حذّرهم من أن بغداد ستستعيد بالقوة مدينة كركوك والمناطق

المتنازل عليها ما لم تنسحب «البيشمركة» إلى الحدود التي رسمت بعد 2003 وقبل إعلان «دولة الخلافة» منتصف عام 2014 فهل تلقى قبولاً دعوة برهم صالح الذي خرج من الاتحاد الوطني، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات برلمانية في الإقليم لإدارة الحوار مع الحكومة المركزية؟ وهل تغلب الحكمة في بغداد وطهران قبلها فلا تبالغان في تعميق مرارة الكرد الذين لن تثنيهم خسارة ولن يرضخوا طويلاً لمبدأ القوة والقهر؟ غلبوا ولكن.. إلى حين!

وثمة سؤال آخر يتعلق بقضايا الحوار أو التفاوض بين الطرفين. إن نقاط الخلاف بينهما التي استندت إليها القيادة في أربيل لتبرير تصميمها على الانفصال لم تعد قائمة. حقول النفط التي كان الحزب الديمقراطي الكردي يستغلّها عادت إلى سيطرة بغداد. وتعهّد العبادي بأن حكومته ستتولى مباشرة دفع الرواتب المقطوعة عن الموظفين في الإقليم. أما المادة 140 الخاصة بكركوك والمناطق المتنازع عليها فلم تعد لها قيمة، بعدما استعادت السلطة المركزية هذه المناطق. قد تبقى الترتيبات في المدينة النفطية كما كانت في السابق، أي أن المحافظ سيبقى من حصة حزب الاتحاد الوطني. لكن المدينة باتت تابعة لبغداد مباشرة، فلا إدارة مشتركة بانتظار التطبيع والإحصاء. فالاستفتاء عليها كما نصّ الدستور، ولا عودة لجند الإقليم إليها. أما إمكان قيام إقليم جديد بضم كركوك إلى السليمانية إضافة إلى حلبجة فقرار لا يبدو منطقياً، فهل تتخلّى بغداد عن مدينة كادت أن تقع حرب واسعة لاستعادتها من الكرد؟ علماً أن حلبجة أيضاً يحكمها الإسلاميون فهل يرضخون لسلطة الاتحاد الوطني إذا كان هناك مَن يرغب في مكافأة بعض قادته الذين تمرّدوا وتقاسموا إرث طالباني.

مُني الكرد عموماً، حلفاء البارزاني وخصومه، بنكسة كبيرة. إعادة تموضعهم تبعاً للتطورات الأخيرة ستستغرق وقتاً. ولن تمر بسهولة بلا آلام ومزيد من الخسائر. لقد ربح سليماني وحلفاؤه من القوى الشيعية وعلى رأسهم نوري المالكي الذي كان أكثرهم تشدُّدا وإحراجاً للحكومة، لكن العبادي كسب أيضاً معركة ثانية ستعرقل خطة خصومه لإزاحته من موقعه في الانتخابات البرلمانية.

حقّق حتى الآن هدفين رئيسيين في شباك منافسيه، كسب أولاً الحرب على «تنظيم الدولة» الذي قام في عهد زعيم «دولة القانون» وسيطر على مساحات واسعة من أراضي العراق. وأنقذ ثانياً وحدة العراق من التقسيم من دون أن يخوض حرباً في سبيل ذلك، علماً أن المالكي مارس

ضغوطاً من أجل استعادة ما أخذ الكرد بعد قيام «داعش» من أراضٍ لم يكن من الحكمة الاستيلاء عليها. وهدّد وتوعّد وأشرك «حشده» في الأحداث الأخيرة، فهل تتخلّى عنه طهران هذه المرة كما فعلت عام 2014 بعدما بدا ورقة خاسرة، وبعدما ارتأت ألاّ تخاصم المرجعية في النجف وقوى شيعية بدأت اليوم تتمرّد على قبضتها؟ علماً أن هذه القبضة تعزّزت بعد الأحداث الأخيرة. وأظهرت إيران في إدارتها الصراع في العراق أن لها اليد الطولى بلا منازع، ولا يعرف كيف سيتصرف الرئيس ترامب الذي قدّم استراتيجيته القاضية بتقليم أذرع «الحرس الثوري» في المنطقة العربية ويبحث عن دور لشركائه في الإقليم، فهل تتخلى إدارته عن تحالفها التاريخي مع البارزاني الذي لا يزال يتمتع بزعامة في كردستان، على رغم النكسة؟ هل تعمل لإعادة تعويمه بدل أن تتركه وحيداً بمواجهة حلفاء الجمهورية الإسلامية؟ وأي معنى بعد ذلك لاستراتيجية واشنطن الجديدة.

حتى أنقرة التي كسبت هي الأخرى باستعادة كركوك من أيدي الكرد، هل تطوي صفحة اعتمادها على البارزاني بمواجهة «حزب العمال» الذي سيكون المستفيد الأول إذا انهارت الأوضاع في كردستان؟

تركيا تعتبر مدينة كركوك (وليس المحافظة) مدينة تركمانية، وكان لافتاً تحذيرها حكومة بغداد من استمرار المشاكل إذا لم تبادل إلى إصلاح الانتهاكات الديموغرافية. لا يعرف كيف ستترجم هذه التهديدات في ظل هذا الانتشار الكبير للجيش العراقي و«الحشد الشعبي» الموالي لإيران؟

أثبتت أحداث كردستان أن الوقت لم يحن لتغيير الخريطة الإقليمية التي رسمها فرنسوا وجورج بيكو ومارك سايكس. ثمة إجماع للدول الكبرى والدول الإقليمية الفاعلة، من عرب وترك وإيرانيين على التمسك بالحدود القائمة، أقصى ما تطمح إليه المكونات المتصارعة في أكثر من بلد عربي هو القبول بتغيير حدود داخلية في إطار فيديرالية أو مركزية موسعة أو صيغة اتحادية مهما أوغلت السكاكين في تشريح الدول الوطنية. لا وقت للعالم الذي يعارض موجة الانفصال في أوروبا للانشغال بمشكلات وحروب لا تنتهي في الشرق الأوسط بل قد تتفاقم بقيام دويلات هنا وهناك.

كرد العراق... أكراد العراق

يعكس العجز الذي يبديه إقليم كردستان العراق في هذه الأثناء سوء أحوال الإقليم السياسية وافتقاره إلى منهجية واقعية تنفعه في التعلم من التاريخ والإصغاء إلى النصح السديد. فبعد أن تحل الهزائم وجرياً على عادة قديمة في الإنشاء الضعيف، لا يحضر قيادات الإقليم سوى تكرار تلك العبارة اليائسة والمملّة حيث «لا أصدقاء سوى الجبال».

وسياسة تبادل اللوم والاتهامات هي الطاغية الآن وهي ديدن الأنظمة الإقليمية برمتها وليست حكراً على ما يدور في الإقليم حيث إن للانتصار ألف أب بينما الهزيمة يتيمة، فلا أحد يطيقها في بيته ليتم تقاذفها بين الأفرقاء مثل كرة اللهب المستعرة، وتصحيح المسار يمر عبر الاعتراف بالهزيمة وفشل المشروع «الاستقلالي» وتبعاته المتمثلة في إنهاء سياسة «الأمر الواقع» التي فرضها الإقليم في المناطق المتنازع عليها بُعيد هزيمة «داعش» وملء الفراغ الناجم عن انكسار الجيش العراقي وانسحاباته.

في العالم الذي نشتهي وفي الدول التي نبدي زاعمين رغبتنا في تقليدها تفضي الهزائم إلى المراجعات الجادة وإلى تشكيل لجان حيادية تتناول أسباب الهزيمة ومجرياتها ونتائجها، والأهم أنها تذهب بالحاكمين إلى حيث حكم الشعب عبر إجراء الانتخابات المبكرة جرياً على عادة ديمقراطية أصيلة تهدف إلى تنظيف مجرى النهر من العوالق والعوائق التي تمنع تدفّقه. في المقابل، فنحن، تزيد الهزائم انقسامنا اجتماعياً وسياسياً وتدفعنا إلى التبرير المتواصل، والخوض في سياسات داخلية عدائية تتمثّل في التخوين وتبادل اللوم. فأجهزة الإعلام الحزبي تقوم بهذه المهمة في العلن فيما تأكل الاتفاقات الحزبية مع دول الجوار والمركز من لحم الوحدة الوطنية، كالاتفاقات التي أبرمها أبرز شركاء الحكم في كردستان، الاتحاد الوطني الكردستاني، مع طهران وبغداد تنكيلاً

بشريكه الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، ولهذا كان الشركاء الخصوم في الاتحاد مع الاستفتاء وبالضد من نتائجه، فكانوا شركاء في المغنم لا في المغرم، وفي هذا انعدام لكل قيمة أخلاقية.

لا يعني مسار هزيمة كردستان حتى اللحظة أنها هُزمت أمام دولة ديمقراطية فالعراق محكوم باللوثة الطائفية ومنقسم على نفسه اجتماعياً ومذهبياً، والفساد والزبائنية ينخران عظم الدولة وأجهزتها، لا بل إن العلل التي في بغداد الآن تفيض عن تلك التي في أربيل، فلماذا تتقدّم بغداد وتتراجع أربيل؟ قد نعثر على شبه إجابة عند النظر إلى العدّة التي يتّكئ عليها حكام بغداد والتي تبدو أكثر ثقلاً وقوة من تلك التي في أربيل فالدعم الإقليمي، وما له من تأثير نفسي بالغ الأهمية والتراجع الدولي في انتشال الأكراد من أزمتهم الحالية وقيادة المعارك والتحكم بالخرائط عبر الخبرات الإيرانية، إضافة إلى عامل الدستور والتشريعات المتلاحقة مما يشكّل الغطاء القانوني لممارسات بغداد أمام الرأي العام المحلي والدولي وغير ذلك من عدة رمزية وفعلية إنما تساهم في تثبيت الأكراد عند حدود معينة وتزيد من انقساماتهم.

ساهم فائص القوى الوهمي عند الأكراد والناتج من إلحاق الهزائم بـ «داعش» في إعادة قراءة الخريطة السياسية للمنطقة وخطوط المصالح والتوافقات الدولية، وفق منطق رغبوي وبمزيد من الشعبوية الأخّاذة، نجحت الطبقة الحاكمة في كردستان في ضخ فكرة الاستفتاء فالاستقلال إلى داخل الملعب السياسي الكردي، وقد يصحّ القول هنا، إن الغاية من الأمر كانت في جوهره قفزاً على الاستحقاقات الديمقراطية، وخلقاً لأزمة يراد منها العبث بالمواقيت المخصصة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، في إزاء ذلك كان لفائض القوى في بغداد تأثير مشابه عبّرت عنه الإجراءات القانونية والعسكرية التي باشرتها حكومة العبادي والسعي إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب العسكرية والتغييرات على الخرائط، كعلامات مضاعفة عن الأوهام التي يعيشها العراق المنتصر على «داعش» لكن تمادي بغداد في استعداد البارزاني وحكومة أربيل قد يسبِّب له صداعاً أين منه الصداع الذي عانته الأنظمة العراقية المتعاقبة. فأحلام بغداد الطامحة إلى تحجيم التطلعات الكردية، بل إلى وأدها، أصبحت مادة للنزاعات السياسية داخل المشهد العراقي، فالأفواه في بغداد باتت تردِّد نغمة «شمال العراق» عوضاً عن كردستان العراق وبذا يمكن أن نقيس أحوال بغداد التي تحنّ إلى الشعوبية والمغامرات أي إلى تلك المغامرات العسكرية في كردستان والتي كان يسميها بعث العراق بـ «النزهات» ولكنها كانت نزهات دموية ومكلفة.

يشي الانقسام الكردي الحاصل بمستقبل مخيف ينتظر أبناء الإقليم ويزيد من حظوظ بغداد التي فهمت أن أقرب الطرق لتطويع الأكراد يمر عبر تقسيمهم، وما الانقسام الحاصل بين السليمانية وأربيل إلا الوجه الذي عاود الحضور مجدداً على رغم سماكة مساحيق التجميل التي استخدمها قادة الإقليم ليستروا العيوب التي كانت تغطّي وجه الانقسام الكردي.

كان عديد المثقفين الأكراد ينزعج أو يبدي تحفُّظا عند كتابة «أكراد» عوض كرد ظناً منهم أن تلك التسمية تستبطن استخفافاً بالكرد، لكن والحال هذه وتبعاً للتأويل هذا فإن كرد العراق سيبقون أقرب للأكراد منهم إلى الكرد ما داموا موزعين على النحو الراهن بين أربيل والسليمانية.

رهانات البارزاني

مثل كل الأقليات المتمسكة بهويتها في ظل الدول القومية، حاول الأكراد استغلال التناقضات بين دول الإقليم، استعانوا بأوروبا وبإيران الشاه في مواجهة العراق عندما كان شرطي الخليج في أوج قوته. رفضوا اتفاقية عام 1970 (بيان 11 آذار) التي عرضتها عليهم بغداد وفيها اعتراف بحقوقهم القومية، وضمانات لمشاركتهم الحكومة وتدريس لغتهم في المؤسسات التعليمية. لكن رهانهم على إيران وإسرائيل التي كانت تمدّهم بالسلاح والتدريب، بالتنسيق بين «الموساد» و«السافاك» دفعهم إلى رفض الاتفاقية بحجة أنها لا تنص على «حقهم» في كركوك وسنجار وخانقين (يطلق عليها الآن اسم المناطق المتنازع عليها). ورأت بغداد في ذلك تمرداً فصعّدت حملتها العسكرية ضد «البيشمركة» وبقوا مصرّين على موقفهم إلى أن وقّع الشاه وصدام حسين (كان يومها نائباً للرئيس) «اتفاقية الجزائر» عام 1975 وأوقفت طهران دعمهم وشنّت القوات العراقية عليهم حملة واسعة النطاق، ما اضطر زعيمهم الملا مصطفى البارزاني للّجوء إلى موسكو. منذ حرب الخليج الثانية والأكراد بقيادة البارزاني الابن يراهنون على الموقف الغربي عموماً (أطلقوا على دانيال زوجة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لقب أم الأكراد) والأميركي خصوصاً. واستغلوا محاصرة العراق خلال 13 سنة ليعزّزوا هذه العلاقات واضعين أنفسهم في خدمة دول الحصار، إلى أن كان الغزو وسقوط بغداد فتحالفوا مع الزعماء الشيعة برعاية أميركية ليؤسسوا «العراق الديمقراطي الاتحادي» على ما جاء في دستور بريمر الذي قال في مذكراته إن «حل الجيش العراقي وإلغائه جاء بطلب مباشر من مسعود ثم بطلب من جلال طالباني».

في ظل الاحتلال بنى الأكراد مؤسساتهم وحاولوا تجاوز خلافاتهم القبلية بين السليمانية وأربيل أو بين البارزانيين والطالبانيين الذين يتّهمون زعيم أربيل بأنه وعائلته يستأثرون بمعظم المناصب المهمة في الإقليم (هو الرئيس وابنه مسرور رئيس مجلس الأمن ونجله الثاني منصور

قائد في البيشمركة وابن أخيه نيجيرفان رئيساً للوزراء) ليس هذا فحسب فما من شركة تريد الاستثمار في كردستان تستطيع الحصول على ترخيص إذا لم يوافق الأبناء على ما تؤكد صحف كردية ومسؤولون معارضون في كردستان.

مثل والده الذي راهن على إيران وإسرائيل، كان رهان رهانات مسعود البارزاني الأكبر على أميركا وصداقته مع أردوغان، فتحدّى بغداد ونسب الفضل في طرد «داعش» من نينوى إلى قوات «البيشمركة» وأعلن غير مرة أنه لن يتنازل عن «شبر من الأراضي التي تمّ تحريرها بالدم» زاعماً أن ديمقراطيته ستحمي الأقليات المسيحية والإيزيدية في المحافظة. وأكد أنه سيضم كركوك إلى الإقليم بعدما طرد عشرات آلاف العرب والتركمان من المحافظة واستقدم أكراداً ليقطنوا في منازلهم، وأصرّ على مشاركة المحافظة و«المناطق المتنازع عليها» في الاستفتاء على الانفصال عن العراق واستعدّ لإعلان «الاستقلال» كأن العراق دولة محتلة وليست شريكاً له في الحكم، كما أصرّ على تصدير نفط الإقليم من دون العودة إلى بغداد التي تخصص 17 في المئة من الموازنة العامة للإقليم، لكن رهانه لم يكن في محله. نصحه الأميركيون والأوروبيون والدول الإقليمية بعدم الإقدام على الاستفتاء فلم يستمع إلى نصائح أحد. رفض أي وساطة لحل خلافاته مع بغداد التي لم يكن أمامها سوى طرد «البيشمركة» من كركوك والمناطق الأخرى التي استولت عليها بالقوة فوقع الرجل في فخ نصبه للحكومة المركزية بعد الاستفتاء وما خلفه من تعقيدات، وبعد سيطرة الحكومة على كركوك و«المناطق المتنازع عليها» استقال البارزاني بناء على نصيحة من البيت الأبيض ليفسح المجال أمام زعيم آخر يخوض مفاوضات مع بغداد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مكاسب حقّقها الأكراد طوال السنوات الماضية فاختار ابن أخيه نيجيرفان وقباد طالباني نائباً له لقيادة المرحلة. لكن استجابته لهذه النصيحة جاءت متأخرة، ففي داخل الإقليم شبه ثورة ضده وحكومة العبادي ليست مهتمة بإنقاذه بعدما استعادت كركوك، بعد عشرات السنين كرّر البارزاني أخطاء والده في اللعب على التناقضات الإقليمية والدولية فأوقع الأكراد في مأساة جديدة فيها واشنطن وباريس وتل أبيب وطهران وأنقرة تقف على «الحياد».

موقف بغداد من حوادث السليمانية

ما حدث أخيراً في السليمانية وأربيل له طابع مطلبي اقتصادي وشعبي (وهو رد فعل على الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي يمر بها الإقليم). وذلك بعيداً من السياسة التي ربما كانت مبثوثة في خلفيات مستترة لا نملك حق التكهن بصحتها من عدمه. ذلك أن الاحتجاجات لم تُوجَّه ضد حزب معيّن أو تيار محدّد، وإنما شملت جميع الأحزاب الرئيسية الموجودة على الساحة، ابتداء من الديمقراطي إلى الاتحاد الوطني إلى حركة التغيير والجماعة الإسلامية، والمطالب تتمثّل بعدم تحمُّل نتائج الاستفتاء وانقطاع رواتب الموظفين وغيرها من المطالب، الأزمة تتحمّلها طبعاً سلطات الإقليم والحكومة المركزية في بغداد معاً، لا بل إن مسؤولية الحكومة المركزية أكبر لأنها بإجراءاتها التي جاءت كردّ فعل على الاستفتاء لم تتناول الجهة التي أعلنت الاستفتاء وحسب وإنما عوقب الشعب عليها، وبالتالي تمّ تطويق الإقليم بحالة حصار اقتصادي وخدمي وسياحي شمل حتى حركة السفر منه وإليه. أقول هذا وأستغرب وربما استغرب معي كثر من المراقبين الموضوعيين، عندما أسمع أو أقرأ أن الحكومة العراقية وعبر إعلامها تعبِّر عن تضامنها مع المطالب الشعبية في إقليم كردستان العراق وتحذِّر سلطات الإقليم من قمع المتظاهرين.

«ونقل التلفزيون الرسمي العراقي عن رئيس الوزراء حيدر العبادي قوله إنه سيتخذ إجراءات إذا تعرّض أي مواطن لاعتداء في إقليم كردستان شبه المستقل في شمال البلاد» وفق ما جاء في الصحف.

ماذا يعني هذا الكلام؟ يمكننا أن نسأل الحكومة العراقية: ماذا قدّمت للشعب الكردي في الإقليم من خدمات وأمان وراحة وعيش كريم؟ أليست الحكومة العراقية ومن ورائها إيران مَن حاصر أربيل شعباً وحكومة؟ موالاة ومعارضة، من جميع النواحي الحياتية؟ أليست الحكومة

العراقية مَن منع عن الإقليم الإشراف على المطارات وتمّ إغلاقها وإغلاق حركة الملاحة الجوية، ما أدّى إلى انسحاب العديد من شركات أجنبية كثيرة في الإقليم، مسبِّباً أزمة اقتصادية؟ أليست الحكومة العراقية مَن سمح بحصار طهران شعب كردستان عبر المعابر الحدودية للإقليم؟

إذا كانت الحكومة العراقية جادة بقولها، فلماذا تتفاوض مع حكومة الإقليم وقد تنازلت عن نتائج الاستفتاء وقبلت بقرارات المحكمة الاتحادية؟ وفوق هذا وذاك لماذا تهدِّد الحكومة العراقية ومعها «الحشد الشعبي» بدخول الإقليم والمناطق المتنازع عليها مرة أخرى؟ وهذا ما يؤدِّي إلى إشعال المنطقة من جديد. وفي النهاية، فإن أفضل تعليق على ما أذاعه التلفزيون الرسمي العراق هو أنه كلمة حق يراد بها باطل.

لتحالف كردي عربي في ظل
الهيمنة الإيرانية – التركية

نشرت تحليلات كثيرة حول النكسة السياسية التي حلّت بمشروع استقلال كردستان العراق وتعاطف وتفهّم سياق الحدث العديد من الكتّاب والساسة العرب وكانت لمواقفهم النبيلة وقعها الطيب على نفوس الكرد المصدومين بلؤم الساسة الغربيين.

من جانب آخر عبّرت الآراء الكردية المستاءة من نفسها في شكل تراجيدي وتجسّد غالبيتها في نقد سهل للذات الكردية وإحالة موضوع فشل الاستفتاء وعدم مقاومة القوات الغازية على الفساد وانقسام الصف الكردستاني فضلاً عن التوقيت غير المناسب للاستفتاء وغدر الحلفاء والشركاء. بصرف النظر عن درجة صدقية هذه الآراء على اختلافها، ما زال هناك مَن يعتقد بصحة إجراء الاستفتاء وتوقيته السليم مع حدوث بعض التأخير، إذ لم يكن أمام المجتمعات الكردستانية سبيل آخر سوى التعبير عن رأيها وتقرير مصيرها السياسي بتأكيد حقها في الاستقلال وبناء دولة مستقلة من دونها لن تتحقّق التنمية أو الديمقراطية ولن يُحارب الفساد. وليس هناك ثمة مبالغة إذا صدرت عملية الاستفتاء بأنها كانت قومية كردية شاملة لكل أجزاء كردستان بل أرجح الرأي أن عملية الاستفتاء شكّلت على نطاق أوسع مشروعاً تغييرياً وآخر حُجِّم تمّ إلقاؤه في بركة الشرق الأوسط الآسنة سياسياً وفكرياً.

ولكي ندرك ما حصل في كردستان بعد سقوط كركوك علينا بالرجوع إلى نكسة كتالونيا. ففي الأعوام الثلاثين الماضية تشكّلت نحو ثلاثين دولة جديدة وانضمت إلى أسرة الدول المستقلة. لكن من الملاحظ أن غالبية هذه الدول تأسست على أنقاض الاتحاد السوفياتي (15 دولة) وعن تفتّت يوغوسلافيا (7 دول) كما انقسمت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين، الدول التي نشأت خارج إرث

المنظومة الاشتراكية كإرتيريا وجنوب السودان وتيمور الشرقية، هي استثناءات قليلة تثبت القاعدة، أي قاعدة عدم السماح بولادة دول جديدة إلا في سياق خدمة وصراع الغرب مع الجهات المعادية (كالمعسكر الاشتراكي) سابقاً. هذا يعني أن الغرب وافق بعد الحرب العالمية الثانية على تفكيك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا فقط ولم يساعد الشعوب في تقرير مصيرها السياسي.

إن مرحلة ما بعد كتالونيا تتّصف أيضاً بهيمنة الحكومات المركزية الصلبة على الشعوب الضعيفة، فما حصل لكتالونيا أقسى بكثير مما حدث لإقليم كردستان العراق، فكردستان ليست لديها لا تقانة ولا تقدّم ولا اقتصاد كاقتصاد كتالونيا السياحي المتطور وليس لديها بحر ولا هي من قلب أوروبا الغربية وليست مجاورة لفرنسا وسويسرا.

لكن الزمن وحده كفيل بترجمة الحق الكردستاني في المستقبل، وليس بالضرورة أن تتم مواجهة الجحافل الغزاة عسكرياً. فمن الخطأ إهدار دماء أبناء العراق واستنزاف قوى المجتمعات الإسلامية في مناخ هيمنة منظومة الغرب غير الديمقراطية على العالم. فالسيادة لا يمكن استجداؤها ولا استيرادها من الغرب الرأسمالي الذي تبيّن أنه غير مهيّأ لمنحها حتى لشعوبه، إنما تنبثق السيادة من احترام حقوق الآخر والوعي بحقوق جميع الشعوب والمكونات.

كردستان ما بعد كتالونيا لم تعد في حاجة إلى الكرنفالات الديمقراطية ولم تعد في حاجة إلى جيوش جرارة ولا إلى مشروع لشق قناة البحر. فكل هذه العوامل لن تشكِّل رافعة للاستقلال، إن التمسك بحق السيادة والوعي به ينبثق من مفهوم الكرامة والمواطنة والابتعاد عن الصفقات السياسية المريبة، فضلاً عن أنه يؤسس على احترام إرادة الجوار. وحجر الزاوية في مشروع استقلال كردستان العراق يمكن في إعادة جدولة التحالفات، والتأسيس للشراكات مع العرب في الجوار في شكل خاص، فالتحالف مع عرب الجوار هو أهم بالنسبة إلى الكرد من التحالف مع الغرب الذي قام بفعلته الأخيرة متمسكاً بنظام الهيمنة الشامل الذي لا يحترم طموحات كل الشعوب في الأطراف.

المسألة الجوهرية بالنسبة إلى كردستان ما بعد كتالونيا هي العمل على ترسيخ الوعي بفقه الجوار وتضافر الجهود لوضع حد لهيمنة «الكولونيالية الإقليمية» الجديدة، التي تترسّخ بقيادة إيرانية – تركية مشتركة. فما حدث لكتالونيا ولكردستان هو نتيجة موضوعية لعطب وجود النظامين العالمي والإقليمي ومن المتعذّر درء أخطار هذا النظام من دون إعادة قراءة كل الأساسيات والمسلمات التي سيطرت على المخيلة الجمعية لنخب وطلائع أبناء المنطقة.

مستقبل إقليم كردستان العراق

لا بد من التساؤل عما يخبئ المستقبل لإقليم كردستان بعد نجاح حكومة بغداد في استعادة كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، والتي تشكِّل استعادتها تطوراً بارزاً في الصراع بين بغداد وأربيل منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003 وكان أول الغيث استقالة وتنحِّي مسعود البارزاني عن دوره في حكم الإقليم وعودته إلى صفوف البيشمركة وفق ما وعد في آخر خطاب له.

يشعر الأكراد بحراجة الموقف ويدفعهم الوضع الجديد الناتج عن خسارة المناطق المتنازع عليها والتصلب الذي تظهره حكومة حيدر العبادي سواء لجهة السيطرة على جميع المعابر والمطارات أو لجهة رفض دعوات حكومة الإقليم للحوار، إلى التعبير عن هواجسهم تجاه نيات الحكومة الاتحادية لإلغاء الإقليم بعد فرض السيطرة الكاملة على جميع البنى التحتية الأساسية واحتلال المنشآت والقواعد العسكرية. ويبدو أن أول الغيث بدأ من خلال إطلاق بغداد على الأراضي المستعادة توصيف المحافظات الشمالية.

ويبدو في نظر بعض المراقبين أن ثمة تداعيات كارثية إضافية مرشحة للظهور في المدى المتوسط بعد الفشل في تمرير نتائج الاستفتاء، إذ من المتوقع أن تخسر سلطات الإقليم العديد من صلاحياتها والمكاسب الأخرى التي حقّقتها منذ عام 2003 وقد تتوسّع هذه الخسائر لتشمل مكاسب تمّ تحقيقها بعد حرب الخليج عام 1991.

وينظر الإقليم إلى إصرار بغداد على السيطرة على معبري «خابور» و«فيشخابور» عند الحدود التركية والحدود السورية، بالإضافة إلى سيطرة بغداد على خطوط التماس مع الإقليم ومن دون مشاركة فعلية من قوات البيشمركة.

تأتي هذه الاستحقاقات بعد تنحِّي مسعود البارزاني الذي زاد من تعقيدات المشهد السياسي الكردي حيث تطفو من جديد التناقضات التاريخية والجديدة بين مختلف الأحزاب والفئات السياسية الكردية. من المؤكد أن هشاشة وضياع صلاحيات وفاعلية السلطة التنفيذية بعد توزيع صلاحيات رئاسة الإقليم من جانب البرلمان بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، سيخلق ذلك في ظل اشتداد الخلافات وتصاعد الاحتقان السياسي والذي ظهر بعد هجوم أنصار البارزاني على البرلمان، وحرقهم مقار لأحزاب أخرى، حالة من الفلتان والفوضى والتي قد تتحوّل إلى مواجهات دموية بخطورة المواجهات التي حدثت في عام 1994 بين الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال طالباني وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني.

دفعت الخطوة المشهد الجديد بعض مسؤولي الاتحاد الوطني إلى تحذير البارزاني من دفع الأوضاع نحو حرب داخلية، كوسيلة للتغطية على هزيمته. ويلاحظ أن العديد من الأحزاب الكردية قد شهد خلافات وانقسامات قبل إجراء الاستفتاء حيث حصل الانقسام حول تأييد أو رفض الاستفتاء، وحول المكاسب والأخطار التي يمكن أن تترتّب على الإصرار على تنفيذه على رغم المعارضة القوية لإجرائه من بغداد ومن القوى الإقليمية والدولية.

تستند الهواجس التي تبديها قيادات كردية حول نوايا بغداد تجاه الإقليم على قرار صدر عن البرلمان العراقي في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1916 يقضي بمنع وجود أية قوات خارجة عن سلطة الحكومة الاتحادية في محافظة كركوك. تضاف إلى ذلك محاولات تبذلها الجماعات التركمانية للاستفادة من ضعف الموقف الكردي من خلال المطالبة بجعل منطقتي تلعفر وطوزخورماتو محافظتين تتمتعان بالحكم الذاتي.

وتبدي حكومة العبادي إصرارها على فرض السيطرة على آبار النفط داخل الإقليم مقابل دفعها حصة الإقليم من الموازنة العامة. وسيخرب هذا الأمر جميع المحاولات التي بذلها الإقليم لفرض سيطرته على الثروات النفطية والغازية الموجودة في نطاقه، وعلى أساس أنها تخضع لمبدأ السيادة التي تتمتّع به السلطات المحلية، على حساب السلطات الاتحادية. ومارست بالفعل سلطات الإقليم هذا الحق السيادي من خلال عقود واتفاقيات وقعتها مع تركيا في شأن نقل النفط ومع شركات عالمية للتنقيب والاستثمار.

يبدو أن بغداد سائرة قدماً في تغيير كل قواعد التعامل مع الإقليم خصوصاً في المجالات المالية واستغلال الثروات، بما في ذلك التعامل مع محافظات الإقليم على غرار تعاملها مع المحافظات الأخرى، والذهاب أيضاً نحو وضع أسس للإنفاق المالي عبر هيئة رقابة مالية اتحادية. إذ استمرت بغداد في تنفيذ مثل هكذا إجراءات فإن ذلك سيقود حتماً ليس فقط إلى إضعاف سلطات الإقليم، ولكن إلحاق الوهن بها والذي سيؤسس عملياً إلغاء الكيان شبه المستقل للأكراد.

من المتوقع أن تستمر الأزمة القائمة بين بغداد وأربيل في التفاقم، لم يحقق قرار أربيل تجميد نتائج الاستفتاء أو إعلانها قبول قرار المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية الاستفتاء من ردود فعل حكومة بغداد (الغاضبة) وهي تتجه لاتخاذ المزيد من التدابير «الزاجرة» لإجبار سلطات الإقليم على إلغاء الاستفتاء وكل النتائج المترتبة عليه في المستقبل. وبلغت التدابير التي اتخذتها بغداد حداً من التصعيد، لم يتوقعه المراقبون للأزمة، وهو يتمثل في إصدار أوامر بتوقيف نائب رئيس الإقليم كوسرات رسول على خلفية تصريحاته ضد الجيش العراقي. وتؤشر مذكرة توقيف ضد زعيم كردي بحجم رسول إلى وجود وتصميم لدى الحكومة المركزية للتدخل في كل مفاصل السياسة الكردية للإقليم.

لم تعد السيطرة على كركوك وآبار النفط حولها هي العقدة الوحيدة في العلاقات بين بغداد وأربيل، فالأمور قد تعدّت كل المناطق المتنازع عليها (والتي استعادتها السلطة) كما تعدّت قرار السلطات الاتحاد بالسيطرة على كل الثروات النفطية في الشمال الكردي ولقد ظهرت أبعاد الأزمة القائمة من خلال تصريح رئيس الوزراء حيدر العبادي وأعضاء في حكومته عن العلاقات مع محافظات شمال العراق، وبما يؤشر من وجود نوايا لعدم الاعتراف بالكيان الخاص لإقليم كردستان، والمعترف به رسمياً بموجب دستور عام 2005 وكان اللافت في هذا السياق عزل محافظ كركوك الكردي الهوية وتعيين محافظ بديل من أصل عربي. وتمثّل هذه الخطوات تراجعاً من السلطات المركزية عن مضمون المادة 140 من الدستور والعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل غزو 2003. وكان لتهجير ما يقارب مئة ألف كردي عن كركوك وقعه الشيء لدى سلطات الإقليم، والتي اعتبرت الأمر أنه أشبه بعملية تنظيف عرقي.

ما زالت الأزمة الناتجة من الاستفتاء في بداياتها، وهناك أسئلة عديدة ومعقدة تطرح حول مستقبل الإقليم وسيكون من الصعب إيجاد إجابات عنها.

لعل من أكثر الأمور تعقيداً استقراء سلوكيات القيادات الجديدة للإقليم في التعامل مع بغداد وتركيا وإيران مثل نيجيرفان ومسرور البارزاني وقوباد طالباني، بعد تنحّي مسعود البارزاني ووفاة جلال طالباني. ولا تقتصر المعضلة التي سيواجهها هؤلاء القادة الشباب على التعامل مع مطالب بغداد التصعيدية بل تتعدّاها إلى ملء الفراغ السياسي الحاصل من دون التنكّر للمحطات التاريخية التي اختطها الآباء والمقاتلون الأكراد منذ عام 1991.

في رأينا سيفتح الوضع الجديد الناتج عن الاستفتاء الباب أمام مزيد من التدخلات الإيرانية والتركية في شؤون الإقليم الداخلية مع توقّع أن تحقّق إيران أكبر قدر من النفوذ. لكن في النهاية تبقى الأنظار شاخصة إلى ما يمكن أن تعتمده إدارة الرئيس دونالد ترامب من مقاربات لحل الأزمة بين بغداد وأربيل، وبالتالي منع الانزلاق نحو حرب أهلية جديدة. وتدرك الإدارة الأميركية ومعها رئيس الوزراء العبادي الأهمية الاستراتيجية للعمل على تفكيك ميليشيات الحشد الشعبي الخاضعة للحرس الثوري الإيراني وأبرزها: عصائب أهل الحق، وكتائب «حزب الله» ومنظمة «بدر» وبات على واشنطن أن تدرك أهمية دورها لإعادة بناء الدولة العراقية وكتابة دستور جديد يؤمّن عدالة تمثيل جميع المكونات الإثنية والطائفية في السلطة. لم يعد من الجائز أن يفرض الشيعة نفوذهم على المكوّنات الوطنية الأخرى.

لن يكون العراق بعد الاستفتاء كما كان قبله حيث يقف أمام وقائع جيوسياسية جديدة بعد تفكيك «دولة الخلافة» وبعد استعادة المبادرة بإسقاط المشروع الانفصالي. ولا بد من استثمار هذه الوقائع من جانب رئيس الحكومة العبادي من أجل العمل على العودة إلى السلطة بعد الانتخابات المقبلة في نيسان/أبريل 2018 مع أكثرية نيابية جامعة للسنّة والشيعة والأكراد من أجل تشكيل حكومة قادرة على تحقيق العدالة والاستقرار العام لعراق موحّد قوي يساهم في إعادة تصحيح موازين القوى الإقليمية المختلفة بفعل التدخلات العسكرية الإيرانية والإسرائيلية والروسية والأميركية في أزمات عدد من الدول العربية.

الفشل الكردي والحرية العربية

على رغم السلطة التي كان يملكها مسعود البارزاني في «إقليمه» باعتباره رئيساً للإقليم، فإنه عند إجراء الاستفتاء لم يكن ممثًّلا لسلطة، بل لشعب، السلطة كانت في بغداد. وعلى اعتبار أن الاستفتاء يمثِّل شكلاً من أشكال حرية الشعوب أمام مركزية السلطة، فلنا أن نسأل: هل لشعب في هذه المنطقة وهذه المرحلة من التاريخ أن يتحرّر وحده، أم أن الهزيمة هي التي ترسم ملامح شعوب المنطقة وحدودها، إلى أجل غير مسمى؟

ربما يبدو مكرًّرا أن نقول: إن حرية السوريين هي المركز والمقياس الذي تقاس عليه حرية شعوب المنطقة، وعلى كل حركة تحرّر أو شعب يطالب بالحرية في هذه المنطقة المنكوبة أن يبدأ من هناك أو ينظر على الأقل لما يحصل هناك، لكي يعرف مصيره ويدير تحركاته. ليس الشعب السوري هو المركز لأنه شعب مميّز أو الأفضل أو غير ذلك من الترهات التي تقترن عادة بالمركز، بل لأن الشعب السوري مركز المقتلة الجماعية المستمرة التي اجتمعت جميع السلطات المختلفة والمتفقة الصديقة والعدوة، المتحاربة والمتحالفة، كي تجعل منه عبرة لمن يعتبر عند كل شعب تسوِّل له نفسه طلب الحرية بعد الآن.

يمكن اعتبار ما حصل في كردستان العراق ببساطة صورة مصغّرة وسلمية إلى حدٍّ ما، عما حصل في سوريا فبالطريقة ذاتها، اجتمعت الدول الكبيرة والصغيرة، المتحالفة والمتحاربة ضد استفتاء الشعب الكردي في كردستان العراق، ويمكن أن نقول إن هذا ما تكرّر على رغم بعد المسافة والزمن والتاريخ في كتالونيا الإسبانية، فزمن الشعوب توقّف في سوريا وتحطّم فوق جثتها، ولا نعرف إن كان سيعاود إقلاعه من هناك.

ظنَّ البارزاني وظنَّ الأكراد أنّ هذه فرصتهم التاريخية فهم الأكثر قبولاً من الغرب وأميركا في منطقة تعجّ بالإرهابيين السنّي والشيعي، وهم الأكثر علمانية في منطقة تعجّ بالطائفية، والأكثر تماسكاً في منطقة تفسّخها الحروب، وأرادوا الإيحاء بأنهم الأكثر «تقدُّما» في منطقة يفككها التخلّف. لكن البارزاني والكرد معه تناسوا مجموعة كبرى من الأشياء والحقائق منها مثلاً:

أولاً: يكفي أن تكون إثنية واحدة وعرق واحد لكي يكوّنا شعباً بالمعنى «الطبيعي» ولكن هذا لا يكفي لكي تكون شعباً بالمعنى السياسي، فالشعب الكردي بالمجمل أشبه ما يكون بالشعب العربي أو «الشعب» السوري، أي شعباً بلا حقوق ولا تمثيل سياسي ديمقراطي ولا مواطنة متساوية بين أبنائه، وإن كان الكرد يحسدون العرب على «دولهم» فالأَولى بهم أن يرثوا لحالهم على تلك الدول الفاشلة والخَرِبة التي لم تجلب لهم سوى الهزائم والاستعباد، والتي أثبتت جميعها أنها قابلة للانهيار من دون أن تنهار أنظمتها المبجّلة، وقابلة للتحطم فوق رؤوس أبنائها كرمى لعيون قادتها. وإن ظنَّ الكرد أنهم لن يقعوا بما وقع به العرب، فدلائل الانقسام الكردي في الإقليم وفي كل منطقة من هذا الإقليم لا توحي بأي خير، ومنازعات قادتهم البينية واستغلالهم بؤس شعبهم وقضيته في التحشيد للزعامات ذاتها وللانقسام ذاته لا تؤمل بأي اختلاف أصيل عن تجربة العرب.

ثانياً: يعرف البارزاني جيداً أن الإرهاب لم يأتِ من المجتمع السنّي لأنه سنّي أو عربي، بل جاء من طائفية صدام التي انقلبت إلى طائفية المالكي، وأن الإرهاب الضارب في العراق منذ الاحتجاجات الشعبية العراقية المتصلة بالثورات، على الأقل، رباه المالكي «برموش عيونه» تحت إدارة ولاية الفقيه. كما يعرف شخصياً ماذا أخبره المالكي: «اهتمّ بإقليمك ولا تتدخل» عندما أشار إلى تصفية جميع رؤساء العشائر المعتدلة في الموصل قبل دخول مئات الجنود «الدواعش» لاحتلالها وأن المالكي ذاته هو من أمر بتصفيتهم وتمهيد الأرض والشروط جميعها لدخول «الدواعش».

الفكرة من هذا الكلام، أن الحرب الكردية من أجل الحرية والاستقلال كان عليها أن تأتلف مع حرب شعوب المنطقة ضد أنظمتها القاتلة، وأن الإرهاب الحقيقي هو تلك الأنظمة ذاتها وليس إرهاب الشعوب. وما أصاب الكرد في العراق ليس أكثر من صورة مكبّرة عما أصابهم وسيصيبهم في سوريا، فوقوف الكرد السوريين «ممثلين بالقوة» من حزب الاتحاد الديمقراطي في صف الأسد وإيران، أي ضد حرية الشعب السوري، لن تأتي لهم بالاستقلال الموعود حتى لو بدت كذلك اليوم،

والحماية الأميركية المفترضة لن ترحمهم من حضن الأسد أو أسياده في طهران وموسكو ولا من عدوهم السلطان المستظل تحت عباءة بوتين الفضفاضة.

إن الفشل الكردي ليس أكثر من تكرار واستمرار وذروة للفشل العربي في تحقيق دولة مواطنة مستقلة وديمقراطية ومهما حاول الكرد إثبات تميّزهم واختلافهم عن جيرانهم أمام الغرب فإن مصيرهم سيبقى متشابكاً مع مصير شعوب المنطقة الموبوءة بأنظمتها. أما عن حقهم بتقرير المصير وهو حق مبدئي وسامٍ وإنساني لا يمكن الخلاف عليه، فليسأل الكرد أندادهم الفلسطينيين ماذا حلَّ بحقهم في تقرير مصيرهم، وعندئذ ربما لن يجدوا جواباً أفضل من القول: «كلنا فلسطينيون» نحن شعوب هذه المنطقة، لا بل إن إسرائيل باتت تخجل بضعف عنصريتها تجاه الشعب الفلسطيني أمام عنصرية جيرانها من الأنظمة المتجانسة والشقيقة تجاه شعوبها.

مثلما لم يتنازل الأسد لشعبه قيد أنملة لن يتنازل العبادي قيد شعرة، فقد كفَّ القادة عن التنازل للشعوب مذ رأوا رئيساً يقتل شعبه ويكافأ بمن يحميه، ويضفي عليه الشرعية ولو في مقابل الاحتلال شرعاً.

حكومة بغداد والأكراد

تستدعي واقعة الاستفتاء الكردي وانعكاساتها تساؤلات عديدة: هل كان الاستقلال كحلم تاريخي طموحاً واقعياً منذ إقرار دستور 2005 الذي شارك الأكراد في صوغه؟ وهل أن ظروف الدعوة إلى الاستفتاء كانت مواتية إقليمياً ودولياً؟ وهل أقنعت التداعيات بعد إجرائه، القيادة الكردية بأنها ارتكبت أخطاء ليست في مصلحة الإقليم وشعبه؟ وهل يمكن لأيّ مفاوضات مع الحكومة المركزية أن تمكّن القيادة الكردية من معالجة تلك الأخطاء، أو تعيد الإقليم إلى ما كان عليه مثل خسارة سيطرته على «المناطق المتنازع عليها؟».

لم يمت حلم استقلال كردستان بتنحّي مسعود البارزاني ولا حتى بـ «الخيانة العظمى» كما سمّاها بالإشارة إلى إقدام بيشمركة حزب «الاتحاد الوطني الديمقراطي» على تسليم كركوك إلى ميليشيا «الحشد الشعبي» التابعة لإيران ولا بتقاطع مصالح الآخرين من أصدقاء وخصوم لكن الحلم الذي بلغ مئة عام وأكثر تأجّل مجدداً وقد يواصل الابتعاد إلى أجل غير معروف. فالدول الأربع المتضرّرة، تركيا وإيران والعراق وسوريا، ظنّت أن الترتيبات الدستورية العراقية وجدت حلاً للمسألة الكردية، عبر فدرلة الإقليم ما تتضمّنه من حقوق واستقلالية. لكن الاستفتاء والاستعداد للانفصال أعادا المسألة إلى المربع الأول ودقّا ناقوس الخطر: فمنذ الآن يُعدُّ الأكراد خطراً على الأمن القومي في تلك الدول التي ستسخر في مواجهتهم كل مصالحها وعلاقاتها الخارجية وسياساتها الدفاعية.

كان البارزاني دائم الإيحاء بأن ما يحدث في كردستان العراق غير معني بطموحات أكراد دول الجوار وأوضاعهم، وحرص على علاقات جيدة بين أربيل وطهران وأنقرة ودمشق (قبل أن تغرق في دوامتها) وبالنسبة إلى سوريا كان أقرب إلى الأكراد المعارضين لنظام بشار الأسد منه

إلى أكراد «الاتحاد الوطني» المتفرع من حزب «العمال الكردستاني» (المناوئ للحكم في تركيا) وكما قاتلت بيشمركة كردستان العراق تنظيم «داعش» تماهى الحزبان الأصل والفرع لمحاربته في سوريا حيث ظهرت صور عبد الله أوجلان في الرقة وصور لمقاتلين وشعارات الـ «بي كي كي» في دير الزور. وتفيد مصادر عدة بأن أكراد الجوار بمن فيهم أكراد إيران أوصلوا رسائل إلى البارزاني تبلغه فيها أن «توقيت الاستفتاء» غير مناسب لها، بل إنه قد يعرّضها لأخطار. فمقاتلو «بي كي كي» في سوريا ملتزمون مع «ب ي ج» (وحدات حماية الشعب) في إطار «قوات سوريا الديمقراطية» المساهمة في الحرب الأميركية على «داعش» قبل أن يعودوا إلى تركيا وقد اكتسبوا خبرة قتالية. ومقاتلو «ب ي ج» في «قسد» أنجزوا جانباً كبيراً من مشروع «الإقليم الكردي» في سوريا ويوشكون أن يحصلوا على ضمان روسي له إضافة إلى الضمان الأميركي، وشعروا بأن استفتاء أربيل قد يخلق عراقيل غير متوقعة. أما أكراد إيران الذين يواصلون تنظيم أنفسهم فيخشون ارتدادات انفصال كردستان العراق عليهم.

المؤكد أن تركيا وإيران ما بعد الاستفتاء لم تعودا كما قبله، والواقع أن إجراءات القطيعة وإغلاق الحدود لم تكن مفاجئة، فهي كانت جزءاً ثابتاً في حسابات أي خطوة استقلالية من جانب كردستان العراق. وفي السابق كانت تضاف إليها تلقائياً إجراءات مماثلة من دول عربية مجاورة، إلا أن ظروف الحرب السورية والصراع مع إيران بدّلت مزاج المنطقة العربية وفتحته على إمكان قبول المتغيرات ولو على مضض. وإذ تؤكد الدول كافة اليوم تأييدها بقاء العراق موحداً، على أمل أن تبقى سوريا موحّدة (فضلاً عن اليمن موحداً وليبيا موحّدة)، فإن عودة المسألة الكردية إلى الواجهة، بإصرار أميركي وعدم ممانعة روسية، أدخلت المنطقة كلها في سياق إعادة النظر في الخرائط، ورسمت علامات استفهام فوق وحدة أراضي تركيا وإيران وغيرهما. لكن الأهم أن الإبراز الدولي (الأميركي) لـ «أنصاف الأكراد» كنتيجة لفوضى الحروب الأهلية والإرهابية في المنطقة العربية وتصحيحاً للظلم التاريخي المتعمّد في اتفاق سايكس – بيكو يطرح في حدود المعطيات الحالية إجازة أربعة أقاليم/دويلات كردية تقتطع من أربع دول، بما يعنيه ذلك من اضطرابات واسعة وسيكون صعباً وصل هذه الأقاليم/الدويلات في دولة واحدة بسبب التناقضات بين الأكراد أنفسهم.

يعرف البارزاني كل هذه التعقيدات لكنه اعتقد أنه الزعيم الكردي الأول الذي تجمّعت لديه ظروف ملائمة لإعلان كردستان دولة مستقلة، ومن الخطأ ألاّ يستغلها، بمعزل عما إذا كانت نواة لـ

«الدولة الكردية» المتوخاة أم لا. واقعياً لم تكن الظروف ملائمة لا كردياً ولا عراقياً ولا إقليمياً ولا دولياً، بدليل الضغوط التي مورست عليه لتأجيل الاستفتاء ولم يرد أن يأخذ مغزاها في الاعتبار، حتى أن العديد من الأصوات داخل الإقليم اعتبرت أن عناده «الشخصي» تغلّب على دوافع «المصلحة القومية».

أما لماذا لم تكن الظروف ملائمة كردياً فلأن الأحزاب الأخرى تشير منذ زمن إلى أن «دولة» الإقليم تعاني من أمراض دولة العراق نفسها (فساد ومحسوبية وهيمنة حزب واحد)، وتدعو إلى إصلاح أوضاعه وقوننتها إعداداً لاستقلاله، ثم إن الاستفتاء شكّل اختباراً محرجاً لـ «الاتحاد الوطني» في علاقته الوثيقة بإيران.. ولم تكن ملائمة عراقياً لأن حكومة بغداد وجيشها يخوضان حرباً على «داعش» فيما يواجهان منافسة شديدة من أتباع إيران وميليشيات «الحشد» وبالتالي فإن أي تعامل غير صارم مع استقلال كردستان كان سيفجّر الصراع الداخلي، وإذا كان الاستقلال يتطلّب تفاوضاً مع بغداد فإن الدستور والانقسامات السياسية لا يتيحان لها الاستجابة. ولم تكن ملائمة إقليمياً بسبب هواجس تركيا وإيران وقلقهما من الاستخدام الأميركي للمسألة الكردية للمسِّ بوحدة أراضيهما، لذلك اندفعت أنقرة إلى القطيعة والتصعيد السياسي، أما طهران فأمرت قاسم السليماني بدفع الفرقة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين إلى حدّ تسليم كركوك.. وأخيراً لم تكن الظروف ملائمة دولياً لأن الاستفتاء وضع الدول كافة أمام خيار «إمّا مع الأكراد أو ضدهم» من دون التشاور المسبق معها، بل الأهم أنه دفع بـ «الحليف الأميركي» إلى اختبار لا يريده وهو في ذروة حاجته إلى حكومة بغداد وفي بداية تصعيد مواجهته للنفوذ الإيراني.

مع استعادة المناطق المتنازع عليها وتضاؤل أوراق المساومة في أيدي القيادة الكردية جاء تنحِّي البارزاني واتهامه «الجميع» بخذلان الأكراد ليضعف أيضاً موقف التفاوض للإقليم. فلا «تجميد» نتائج الاستفتاء مقبول لدى بغداد حتى لو اضطرها الضغط الأميركي إلى تجاوزه، ولا التفاوض سيكون على أساس ما كان البارزاني يطرحه للتخلي عن الاستفتاء أو تأجيله. والأكيد أن صعوبات كثيرة استجدّت أمام المفاوض الكردي وأبرزها أن بغداد تشترط سيطرة الدولة الاتحادية على أراضي العراق قبل الشروع في التفاوض الذي يتوقّع أن يبدأ من نقطة الصفر. وطالما أنه سيجري على أساس الدستور فإنه قد يفتح نقاشاً جديداً على المصطلحات والمفاهيم: الدولة الاتحادية، الأقاليم الفيديرالية، تقرير المصير، الحدود، الحقوق، النفط، الدفاع، الأمن، السياسة الخارجية.. وبناء على موازين القوى الحالية فإن الأكراد سيحاولون الحدّ من الخسائر في المكتسبات التي

حقّقوها، ولا يمكن التوصل إلى اتفاق إلا إذا وافقوا على أن يبقى الإقليم جزءاً في كنف الدولة الاتحادية. هذا منطقي دستورياً لكنه أقل من «حلمهم» وإذا لم تتغيّر الظروف داخلياً وإقليمياً سيصعب عليهم تفعيل سعيهم إلى الاستقلال.

كل ذلك لا ينفي أن «الدولة الاتحادية» نفسها ليست مؤهلة عملياً للتفاوض، صحيح أن الدستور يمنحها الحجة والصلاحيات لتصويب العلاقة بينهما وبين الإقليم، لكنه لا ينفع حكماً بينها وبين الأكراد من دون سواهم فـ «الدولة» تكون فوق الجميع بمن فيهم أتباع إيران أو لا تكون. ولا يبدو دفاع حيدر العبادي عن «الحشد» مقنعاً لسبب بسيط هو أنه يتجاهل انتهاكاته التي بلغت في كركوك وغيرها حدّ تكرار «حملة الأنفال». ومارست وتمارس في كل المحافظات السنية اضطهاداً منهجياً للمواطنين. وإذا لم تحتكر الدولة الجيش والأمن والمعاملة القانونية المتساوية للجميع فستكون كمن يدعو الأقاليم والمناطق إلى المطالبة بالاستقلال والانفصال.

حاجة أكراد العراق
إلى إصلاح جذري

أظهرت خسارة الأكراد كركوك في شكل درامي، هشاشة البنيان السياسي في إقليم كردستان العراق وعمّق الخلافات السياسية والحزبية بين القوى المتصارعة على المشهد السياسي وسط اتهامات بالخيانة وأخرى باحتكار السلطة والثروة والقرار ودعوة البعض رئيس الإقليم مسعود البارزاني إلى الاستقالة. ولعل ما سبق يظهر عمق الإحساس ليس بخسارة كركوك فحسب، بل بخسارة الحلم الكردي بإقامة دولة مستقلة بعد أن اعتقد الأكراد أن تحقيق هذا الحلم بات قريباً جداً وربما قضية أيام.

ثمّة اعتقاد في أوساط كردية واسعة بأن البارزاني ذهب إلى الاستفتاء لإضفاء الشرعية على زعامته بعد أن انتهت ولايته الرئاسية، وإن هدفه من وراء ذلك كان ترتيب البيت الكردي من جديد وربما تهيئة الطريق لاستلام نجله مسرور الرئاسة، ولعل هذه القناعة ترسّخت أكثر بعد أن اتضح أن الظروف لم تكن مهيأة للاستفتاء، فيما أصرّ البارزاني على المضيّ فيه، على رغم حجم الرفض العراقي والإقليمي والدولي وكل المناشدات له بالتراجع عنه، لكن تصوير الأمور على هذا النحو يفتقر إلى الدقة وفهم تعقيدات الواقع الكردي، فالصراع والتنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قديم وعميق إذ منذ تأسيس الأخير عام 1976 على يد الراحل جلال طالباني، خاض الحزبان سلسلة حروب على السلطة والنفوذ والثروة والمناطق، راح ضحيتها الآلاف من الطرفين إلى درجة أنه في عام 1996 قاد طالباني هجوماً على معقل البارزاني في أربيل بمساعدة إيران ونجح في السيطرة على المدينة، فيما هرب البارزاني مع قواته إلى محافظة نينوى قبل أن يستنجد بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين الذي أرسل قوات الحرس الجمهوري التي طردت مقاتلي طالباني من أربيل إلى حدود إيران قبل أن تساعد الأخيرة على

إعادتهم إلى مناطقهم، ولم يهدأ الصراع بينهما إلاّ بعد تدخّل الولايات المتحدة عندما نجحت وزيرة خارجيتها حينها مادلين أولبرايت في دفع الطرفين إلى عقد اتفاق مصالحة في واشنطن عام 1998.

والصراع بين الحزبين يتجاوز البعد الحزبي والسياسي إلى العوامل المناطقية والجغرافية والاجتماعية والإقليمية، فالتنافس بين السليمانية وأربيل وصل إلى حدّ الدخول في تحالفات إقليمية قاتلة للكرد، وعند الحديث عن العامل الإقليمي سرعان ما تتجه الأنظار إلى إيران التي تشكّل الداعم الأساسي للاتحاد الوطني الكردستاني ولاحقاً حركة التغيير (غوران) في مواجهة البارزاني وحزبه.

في المقابل كانت تركيا حليفة قوية للبارزاني قبل قراره بالتوجه إلى الاستفتاء على الانفصال وهو ما وضع نهاية لهذا التحالف، لتتأكد من جديد القاعدة الذهبية التي تقول إن الدول التي يتواجد فيها الأكراد (العراق، إيران، تركيا، سوريا) سرعان ما تتناسى خلافاتها في اللحظات الحرجة وتتّفق على وأد حلم الأكراد أينما كانوا.

ربما كان البارزاني يعتقد أن الوضع داخل الإقليم على ما يرام وأن بريق الحلم بدولة مستقلة كان لدفع خصومه السياسيين إلى المضي خلفه حتى النهاية. لكن تقديراته لم تكن دقيقة لاتجاه الداخل ولاتجاه الخارج، إذ استهان بحجم الخلافات الكردية – الكردية من تعطيل البرلمان إلى الاستمرار في رئاسة منتهية ولايتها وإقصاء حركة التغيير، وصولاً إلى حصر الامتيازات والمناصب بعائلته والقريبين منها وسط روائح الفساد على وقع صفقات النفط. وهكذا اكتشف الجميع أن الواقع الكردي ليس بخير، وأنه في حاجة إلى إصلاح جذري وسريع بعد التطورات الأخيرة، وأن الأخطار الداخلية الناتجة من الخلافات ليست أقلّ خطورة من المخاطر الخارجية. لكن السؤال من أين يبدأ الإصلاح؟ هل من استقالة رئيس الإقليم؟ أم من تشكيل حكومة مؤقتة جامعة؟ أم من تشكيل مرجعية سياسية جديدة عبر البرلمان؟ ربما كل ما سبق من خلال برنامج سياسي تتفق القوى السياسية الكردية عليه، ومن دون ذلك فإن المخاطر أكبر في ظلّ الاتفاق الإيراني – التركي ضد الأكراد والدعم القوي لبغداد في تطلعها إلى إعادة الأمور ربما إلى ما قبل الدولة الاتحادية الفيديرالية باسم تطبيق السلطة الاتحادية.

كيف وحّد البارزاني
دولة ممزّقة اسمها العراق

تتوالد عواقب استفتاء كردستان العراق على النقيض مما كان يهدف إليه، ومعها يقترب المشهد الكردي العام من اكتماله المأساوي.

تمثّل أحد تداعيات الاستفتاء الذي أصرّ رئيس إقليم كردستان السابق مسعود البارزاني على إجرائه في وقت عارضه العالم أجمع بلغة في غاية الوضوح، ربما باستثناء الرئيس الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في خطاب تنحي البارزاني ليلة 29 تشرين الأول/أكتوبر والذي أعلن فيه رفضه تمديد فترة رئاسته.

وكان خطابه خليطاً غريباً من المناحة والتحدي، مستعيراً اللغة التقليدية للضحية إضافة إلى بعض كليشيهات بائسة في محاولاتها إثارة التعاطف من قبيل «الجبل هو الصديق الوحيد للكرد» فألقى اللوم كله على العالم أجمع إلاّ نفسه أو حزبه أو العقل السياسي الكردي في شكل عام.

خدم البارزاني رئيساً لإقليم كردستان لولايتين شرعيتين فترة ثماني سنوات انتهت في 2013 وبعدها استمر رئيساً أربع سنوات أخرى عبر اتفاقات أبرمت بين حزبه وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الراحل جلال طالباني، والحزبان تقاسما كل شيء في كردستان منذ 1991.

وخلال فترة البارزاني الرئاسية التي استمرت لأكثر من 12 عاماً، لم يكن العراق الذي عانى أهوال محن عديدة إلاّ جسداً شبه ميت، دفعت حروبه الأهلية المزمنة، الخفية منها والمعلنة، إلى أن يتقوقع مواطنوه، كل في عزلة عن الآخر في جزر مشحونة طائفياً أو إثنياً.

ونادراً ما كان العراق دولة موحدة بعد 2003 إلاّ في خطابات انتخابية لساسة المنطقة الخضراء، أو في السياق اللغوي لديبلوماسيي الأعراف الدولية، أما على الأرض وبين الجماعات التي تعيش داخل الخارطة العراقية فكان الأمر يبدو مختلفاً قليلاً، فكان جزء العراق الغربي السنّي الممتد على طول الحدود السورية وصولاً إلى الحدود الأردنية، إضافة إلى أجزاء من الوسط القريب من العاصمة، محتلاً لأكثر من ثلاث سنوات من قبل دولة داعش السنّية المتطرفة. وتمتّع إقليمه الشمالي بنوع من الاستقلالية لأكثر من ربع قرن، بل كثيراً ما تصرّف هذا الإقليم بعد 2003 كدولة مستقلة عن دولة العراق، لها السيادة التامة على ثرواتها النفطية ومنافذها الحدودية ومطاراتها الدولية التي كثيراً ما حطّ فيها رؤساء وملوك الدول حتى زوار الإقليم الأجانب كانوا يدخلونه من دون الحاجة إلى الحصول على تأشيرة دخول من العاصمة بغداد.

استمرت هذه الانقسامات التي كثيراً ما وصلت إلى حدّ شرذمة جغرافية في الخارطة العراقية، حتى ارتكب البارزاني مأساته الفادحة بإصراره على إجراء استفتاء الاستقلال متحدياً العالم كله من أجل لحظة مجد شخصي سرعان ما تحوّل إلى انتحار سياسي.

بعث الاستفتاء الكردي وما نجح منه من عواقب كارثية، الحياة مرة أخرى وبقوة في خطاب الوحدة الوطنية العراقية المطروح بحس نوستالجي بكائي منذ نيسان/أبريل 2003 جاعلاً رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بطلاً وطنياً بامتياز، فقد منحت عودة كركوك إلى «حضن الوطن» ولو كان هذا الحضن مجرّد كليشه لغوي، ما لم تستطع عودة مدينة الموصل أو الفلوجة وحروب داعش والانتصارات المتلاحقة منحه له وللعراقيين العرب في شكل عام، ألا وهو خطاب الوحدة الوطنية، والانتقال بالصراع العراقي المزمن من مستواه الطائفي الشيعي – السنّي إلى صراع آخر يتخذ من مفهوم السيادة أداة أساسية له وطرحه كشعار سياسي بهدف بناء خطاب وطني بهوية عراقية شمولية لكن بعيداً عن مفهوم الهوية العراقية الجامعة التي كثيراً ما ارتبطت بهوية حاكمها، وبعيداً من مفهوم «السيادة الذي فتح الباب مؤخراً لخطابات شعبية عروبية مبتذلة لا تميل إلاّ إلى لغة البعثيين القدامى وتدعو إلى «استئصال الانفصاليين» في «شمال عراقنا الحبيب» ما الذي أخطأ فيه البارزاني وجعل المعركة سريعة الحسم لمصلحة خصمه العبادي، أو بالأحرى لمصلحة عراق موحد؟ ليست هذه المرة الأولى التي يخطئ فيها ساسة أكراد، تحديداً الجناح البارزاني، هذا إذا أردنا أن نكون أكثر دقة وعدلاً، في قراءة سياسة أميركا إزاء العراق والشرق الأوسط عموماً، وليست

المرة الأولى التي لا يرى فيها ساسة أكراد أبعد من أرنبة أنفهم، على ما أوحى خطاب البارزاني الذي كان مليئاً بجمل كـ «الشيء الذي لم يكن متوقعاً».

ربما يكمن أول عوامل الخطأ في الانفصام التام الذي يعيشه البارزاني ليس عن العالم بل حتى عن الداخل الكردي، ويجسد وجود مكتبه وإقامته بالقرب من الجبال وبعيداً عن أربيل العاصمة حوالى ثلاثين كيلومتراً رمزية هذا الانفصام.

فشل البارزاني ومعه مستشاروه المحليون والأجانب في قراءة الاستراتيجية الأميركية في العراق التي لم تكن مستعدة لقبول تمزيق الخارطة العراقية مرة أخرى بعدما توحدت لتوّها مع استعادة ثلث الدولة من داعش، فالقضاء على تنظيم ينخر جسد دول عربية ويغيّر الخرائط أهم بكثير من التعامل مع ولادة دولة كردية قد تغيّر خرائط دول أخرى وتربك معادلات المنطقة برمّتها.

قضي الأمر، وأضاع الكرد بعد استفتاء الاستقلال دولتهم شبه المستقلة التي نعموا بها طوال أكثر من ربع قرن.

لكن في الجهة المقابلة إذا كان الغرض الأساس من استعادة كركوك إلى «حضن العراق» يهدف إلى فرض السيادة وإعادة اللحمة الوطنية، فقد تنتج عملية الاستعادة، مثل الاستفتاء الكردي تماماً نتائج عكسية تماماً، بسبب الطريقة التي جرت بها والخطاب الذي رافقها. فبعد دخول القوات العراقية وفصائل الحشد الشعبي المدعومة إيرانياً، وارتكابها انتهاكات متزايدة بحق الأكراد من تهجير وقتل، ليس آخرها مقتل الصحافي الكردي، أركان شريف، بأكثر من أربعين طعنة مع ترك السكين في الفم لرمزية ما يعنيه لسان مطعون بالسكين، تشير الأنباء والتقارير الواردة من شوارع أحياء كركوك والمدن والبلدات المجاورة كطوز وداقوق إلى المزيد من التفكك والشروخ المجتمعية، التي يشوبها العداء في أحيان كثيرة، بين أبنائها الكرد والتركمان والعرب.

السؤال الآن هو هل يضيع العراق كركوكه المستعادة في حرب أهلية تدفع بالمدينة إلى السقوط من حضن الوطن إلى بركة دم لا قعر لها؟ أما الحلم الكردي الذي كان من المفترض أن يحققه الاستفتاء، فوصفه أحد أكراد كركوك بصوت خافت أقرب إلى الانكسار والشعور بالهزيمة بعد دخول القوات العراقية المدينة بيوم واحد: «انتظرنا مئة عام بعد اتفاقية سايكس بيكو، والآن علينا أن ننتظر مئة عام أخرى، لكن الأكراد وحدهم يتحملون مسؤولية الهزيمة هذه المرة».

انتصارات العبادي

العراق بعد «داعش» وبعد بسط سلطة الحكومة المركزية على «المناطق المتنازع عليها» مع الأكراد يدخل مرحلة جديدة من التحديات والصراعات الداخلية والخارجية، على المستوى الداخلي أمام حيدر العبادي مهمات ملحة. أهمها إبعاد المسلحين الذين استعان بهم في محاربة الإرهابيين من السلطة، وإخضاعهم لأحكام القانون والدستور على علاتهما. وإذا كان قراره اعتبار «الحشد الشعبي» و«البيشمركة» جزءاً من القوات الأمنية يبقى عليه إقناع زعماء هاتين المؤسستين المؤثرتين بدخول الحياة السياسية المدنية. لكن هذا الأمر ليس سهلاً فزعماء «بدر» و«حزب الله» و«سرايا السلام» و«النجباء» (من الحشد) يعتمدون على هذه الفصائل لانتزاع مواقعهم السياسية، ويعتبرون الانتصار على «داعش» أهم إنجازاتهم، فضلاً عن أن معظمهم جزء من «العملية السياسية» التي انطلقت خلال الاحتلال الأميركي وما زالت مستمرة، واستبعاد أي منهم من المحاصصة التي أرساها الاحتلال، وما زال يرعاها، يخل بتوازن القوى. والعبادي نفسه أحد رموز هذه المحاصصة، فقد وصل إلى رئاسة الوزراء على أساس أن حزبه (الدعوة الإسلامية) جزء من «التحالف الوطني» الذي يضم مختلف القوى الشيعية، بما فيها بعض أحزاب «الحشد» أي أنه محكوم بتوازنات هذا التحالف وحساباته في مواجهة «الاتحاد الوطني» الذي يضم القوى السنية وأحزابها. وكان أحدث تحرّك لهذا «الاتحاد» زيارة نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي واشنطن، حيث التقى عدداً من المسؤولين الأميركيين وأعلن عن استعداده لدعم العبادي لولاية ثانية شرط إخضاع «الفصائل المسلحة لسلطة الدولة والتوازن في العلاقات الخارجية» وهو يعني بالتوازن الابتعاد عن إيران ووضع حد لتدخلاتها في العراق من خلال «الحشد».

يضاف إلى هذه التحديات الداخلية التي تواجه العبادي بعد «داعش» ترتيب الوضع في كردستان، صحيح أن حكومته استطاعت أن تهزم الأكراد عسكرياً، وتستعيد زمام المبادرة في

المناطق المتنازع عليها، بما فيها كركوك كما استطاعت استمالة تركيا وإيران إلى جانبها في مواجهة مسعود البارزاني، وأحدثت شرخاً بينه وبين الطالبانيين، إلاّ أن الزعيم التاريخي في الإقليم بدأ التحضير لجولات جديدة من الصراع واعتبر تراجعه مجرد مرحلة لالتقاط الأنفاس، وها هو يدرب ميليشيات (غير مسلحي البيشمركة) لخوض هذا الصراع و«استعادة كركوك» التي لم تكن لتسقط «لولا الخيانات» على ما يقول.

أما على المستوى الخارجي فقد وصل العبادي إلى خطوط تم تلوينها بالأحمر منذ عقود وما زالت حمراء. وتعني بذلك التواصل بين العراق وسوريا بعدما التقت قوات البلدين عند الحدود المشتركة، وطردت «داعش» من المدينتين التوأمين القائم والبوكمال. والمطلوب من الجهتين الآن الاكتفاء بهذا الإنجاز وإبقاء العلاقات بينهما عند حدودها الدنيا لمنع الإرهابيين من إعادة تنظيم صفوفهم والقضاء على خلاياهم النائمة. وإذا رفضت بغداد وواشنطن هذا الأمر فالقوات الأميركية وشركاتها الأمنية المنتشرة في محافظة الأنبار، وفي الرقة مع «القوات الديمقراطية»، كفيلة بعرقلة أي اتفاق بين البلدين، فأي اتفاق يعتبر تعزيزاً للنفوذ الإيراني والولايات المتحدة غير مستعدة للتضحية بإنجازاتها والتخلي لطهران وموسكو عن موقعها في الشرق الأوسط وخسارة أول معارك الحرب الباردة الجديدة وأهمها، والانسحاب من العراق وسوريا من دون أن تضمن أمن إسرائيل من خلال المشاركة الفاعلة لحلفائها في «سوريا الديمقراطية» وتكريس وجودها العسكري والسياسي ما بين النهرين. وكي تحقق ذلك لا بدّ لها من تعزيز تحالفها مع «المكونات» وإطلاق يدها في أكثر من بلد. وما الحروب القائمة والمستقبلية سوى وسيلة لمنع هذا التغيير الجيواستراتيجي الذي أحدثه التحالف الروسي – الإيراني.

انتصارات العبادي على «داعش» محكومة بقواعد اللعبة الأميركية، قواعد أتاحت له الانتصار على «داعش» والبارزاني مقابل شرعنة «الحشد الشعبي» وخلع العباءة الإيرانية عنه، وعدم خرق الخطوط الحمر في العلاقة مع سوريا.

صار الأكراد
قتلة الحسين بن علي

امتدّ الشعور الانتصاري ليشمل الأكراد هذه المرة، انتصر «الحشد الشعبي» وما يوازيه على الموصل وقبلها على حلب وبيروت، وها هو اليوم ينتصر على الأكراد. وفي الزيارة الأربعينية شهدنا ندبيات ضمت أهل الشمال في الظلامة الحسينية. صار الجماعة من «ظلمة أهل البيت» المسألة لم تأخذ أكثر من أيام قليلة انتقلوا فيها من كونهم حلفاء في عراق ما بعد صدام، إلى شياطين الروضة الحسينية. ورئيس الحكومة العراقي حيدر العبادي صار بطلاً ليس لأنه «هزم داعش في الموصل» بل لأنه «هزم الأكراد في كركوك». لم يحتاج الأمر إلى أكثر من أيام قليلة جرى خلالها تبديل الأقنعة وتحويل هوية الشيطان. الأمر مخيف فعلاً ليس فقط لأن الإيرانيين قرروا أبلسة الأكراد فكان لهم ما أرادوا، بل بسبب سهولة الاستجابة والجهوزية الشعبية لتلبية المهمة. الوقت القصير الذي استغرقته كتابة ندبيات وأراجيز وتمثيلها في مشاهد «كربلائية» خلال الزيارة الأربعينية، الاستعداد المتواصل لتوظيف الظلامة في مشهد راهن وفي جعله امتداداً لها. والغريب أن الظلامة الأصلية تنطوي على مرارة الخيبة والخذلان، فيما الانتصار لا يتسع لغير الانتشار. فكيف لمنتصر أن يبكي؟ وكيف تمت المواءمة بين نشوة «النصر» ومرارة الفقد والخذلان.

إنه الشرط السياسي الراهن، لا بأس من اللعب في الظلامة في سبيله. اللحظة تقتضي أن ينضم الأكراد إلى قتلة الحسين فلا ضير من ضمهم، لا خوفاً على الرواية، فلطالما جرى توظيفها، ألم يبحث «مؤرخو» الثورة في إيران على أصل ساساني لأمهات الأئمة. جرى كل ذلك بسلاسة ومن دون معوقات، فالثورات لا تشترط تدقيقاً، ولا تحاسب على أخطاء في سرد الرواية، أي شيء ينسجم مع مقولاتها يمكن لها أن تضمّه من دون أن يرفّ لها جفن.

الرشاقة في الانتقال من حليف إلى حليف ومن عدو إلى عدو يدفع إلى شعور بأن لا شيء حقيقياً في منطقتنا، لا شيء صلباً ولا شيء أصلياً. حتى المودة بصفتها شعوراً عابراً، عمرها قصير جداً. من يسمع مفوضي «الحشد الشعبي» يتحدثون على شاشات التلفزيون عن عدوهم الجديد يصيبه الذعر. أين كانت مختبئة كل هذه المشاعر؟ هل يكفي حدث الاستفتاء لانتفاخها على نحو ما انتفخت؟ المسألة لا تكمن في أن جهة قررت أن الأكراد أعداء، بل في سرعة الاستجابة وفي حجمها. إذاً لا شيء حقيقياً، لا المودة ولا الظلامة. هذا تماماً ما يجب دفعه ومنعه. أي أن يصاب العدل الذي تنطوي عليه أي حكاية. أن يكون سهلاً ومطواعاً وقابلاً للتوظيف بالسهولة التي توظف فيها الأغاني وقصائد شعراء البلاط.

ثمّة مأزق يواجه الظلامة اليوم، فالحسين بطل ولم يسع إلى الانتصار. هو بطل لأنه كذلك، لأن كربلاء واقعة انكسار إيجابي، وفيها تمت أيقنة الهزيمة بصفتها ظلامة. أما الزاحفون المنتصرون إلى الزيارة الأربعينية اليوم فلم يكترثوا إلى أنهم يقتلون الحكاية، وأنهم في صدد تجاوزها ووضعها وراءهم. هذا تماماً ما تنطوي عليه السهولة في ضمّ الأكراد إلى قتلة الحسين. فمن يكون في طريقه إلى تجاوز الحكاية لن يكون حريصاً على صلابتها. يمكن استعمالها في أي واقعة ويمكن حجبها عن الكثير من الوقائع التي يشهدها العراق اليوم ويشهدها الإقليم.

ما يجري ليس ابتذالاً للظلامة بل تجاوزاً نهائياً لها، كان يمكن لهذه المهمة أن تكون تقدمية، لكنها اليوم عملية استبدال للظلامة بـ «الانتصار» وعملية استعاضة عن قيم الترفّع عن الانتصار بقيم الثأر وتوليد الضغينة وإنتاج ظلامات موازية.

العبادي سينجح في الانتخابات لأنه «هزم الأكراد». سينافس نوري المالكي في ظل هذه الحقيقة. ألم يكن الأكراد على حق حينما صوّتوا بـ «لا للعراق» في استفتائهم؟ كان خطأ مسعود البارزاني في توقيته، أما وجهة التصويت فمن الصعب أن تكون غير ذلك، في ظلّ قناعة الشيعة العرب المستجدة في أنهم «قتلة الحسين» وفي ظلّ طغيان الشعور «الوحدوي» القاتل للسنّة العرب.

في المسألة الكردية:
رُبّ ضارة نافعة

الهستيريا العارمة التي سبقت ورافقت وختمت عملية الاستفتاء التي أنجزها إقليم كردستان العراق انتهت بما يشبه الوقوف في عزاء للموتى. أريد للاستفتاء أن يكون عرساً ولكنه تحوّل إلى مأتم. غير أن هذا الأمر كان متوقعاً. الجميع رؤساء دول وحكومات وهيئات وفرق وأحزاب، حلفاء وخصوم قريبون ويعيدون توقّعوا ذلك.

الآن يكرر الجميع أن السيد مسعود البارزاني قد غامر بمستقبل وأمن وسلامة شعب كامل من أجل لحظة غرور شخصي. هو ولد وكبر وترعرع ونضج وصار محنًّكا في أتون السياسة في هذه المنطقة، حيث يحلّ النفاق والكذب والتآمر والبطش والتعسّف محل العدل وتقرير المصير وحقوق الإنسان ومستقبل الشعوب.

كان يعرف عنه أنه يستوعب الحقائق القاسية ويعرف المسافة بين الواقع والحلم، هو الذي لم يتودّد حين اصطدم بصخرة الواقع القاسية، في أن يلجأ إلى صدام حسين، قاتل شعبه كي يخلّصه من غريمه جلال طالباني.

انحاز البارزاني إلى الشعارات والوعود الضبابية بديلاً من الانحياز لمقتضيات الحياة اليومية للناس. تلاعب بعواطفهم ونزعتهم القومية تهرًّبا من استحقاقات العيش. ويبدو أنه لم يفكر بالناس حين قرّر إجراء الاستفتاء وتشبث به على رغم كل شيء. بالنسبة له كان الأمر ضربة معلم في طريق التحوّل إلى زعيم تاريخي والبقاء مع العائلة في سدّة السلطة، إلى الأبد.

هو كان يعرف أن الاستفتاء لم يكن ليغيّر شيئاً على أرض الواقع سوى تثبيت حكمه وحكم أبنائه وأقاربه. كان يعرف أنه في اليوم التالي للاستفتاء سينهض الناس كما من قبل ليتناولوا فطوراً إن وجدوا أن لديهم فطوراً، سيذهب العامل إلى ساحة العمل للبحث عمن يشغله حفاراً أو بناء أو كناساً، وسيستمر ماسحو الأحذية في احتلال أماكنهم على الأرصفة بالقرب من الجوامع.

سيظل المسؤول يقود سيارته محاطاً بجيش عرمرم من الحراس ورجال الحماية. أم الشهداء سوف يهتفون قائلين «دم ابنك لم يذهب سدى وستصدّق الأمر في اللحظة الأولى ثم سرعان ما ستصحو على الواقع وتعرف أنه مات ولن يرجع، وأنها ستظل تنزف حزناً وكمداً وعذاباً، ولن تبدل في حالها شيء، وسترى أن أبناء المسؤولين، الذين هم في عمر ابنها «الشهيد» يعيشون حياة بذخ ورخاء.

يعرف الجميع أن الاحتفال بالاستفتاء كان حفلة تنكرية صاخبة أعمت العيون وأصمت الآذان غير أنها لم تختلف عن الاحتفال بعيد ميلاد القائد. كان مجرد ألعاب نارية غطت السماء وزيّنت العتمة لحظات ثم صحا الجميع في اليوم التالي ليكتشفوا أن لا شيء تغيّر، ثمّة ركام المفرقعات ورائحة البارود. الاستفتاء أو الاستقلال، ليس تحوًّلا في شكل عيش الناس وفحوى حياتهم.

لو أن أحدهم دعا إلى إجراء الاستفتاء في شأن التخلص من الحكم العائلي وكشف ذمّة الحكام وتقديمهم للمحاكمة إذا ما تجاوزت ثروتهم ثروة أي عامل أو موظف في كردستان، لو طلب الناس ذلك لرفض البارزاني الدعوة بالتأكيد ولاعتبرها مؤامرة على الشعب الكردي.

الحال أن كردستان كانت في حاجة ماسة ليس إلى الاستفتاء وعلى الاستقلال بل إلى تغيير المشهد السياسي الكردي جملة وتفصيلاً.

أن يُقال إن سلطة الإقليم غارقة في الفساد ليس تهمة بل حقيقة غير قابلة للدحض، وأن يقال إن الحكم قائم على التوريث العائلي والقرابة والأنسباء والعشائرية ليس إشاعات يرددها المغرضون بل هي أمر واقع يراها كل إنسان.

والحقيقة التي كشفت عنها حادثة تسليم كركوك من دون قتال للحشد الشعبي هي أن مقولات الوطن والاستقلال وحق تقرير المصير ليست سوى أكاذيب للتغطية على واقع فاسد، هشّ،

مضعضع ينخر جسد المجتمع الكردستاني. أما الحقيقة الصارخة المدمّرة والبشعة والمؤلمة والتي تفقأ الأعين، فإن هناك صراعاً بين عائلتين تستخدمان حزبين سياسيين كمواجهة عصرية في غمار تنافسها الضاري والمديد على السلطة والمال والجاه.

لن يقوم هناك كيان سليم، عصري، مزدهر، ما لم يتم التخلص من هذه التركيبة العائلية، العشائرية وإفساح المشهد لفضاء مفتوح للأفكار والبرامج ووجهات النظر كي تتبارى وتتنافس تواكبها صحافة حرّة وإعلام تعددي وحريات عامة وقضاء مستقل.

في الجو المشحون الغوغائي العاطفي الذي سبق الاستفتاء جرى تحويل الناس إلى صنفين: جيد يؤيد الاستفتاء وسيئ يعارضه. كان هناك تخوين وتكفير وتشنيع وتبشيع لا سابق له. وتمّ تصوير المعارضين في هيئة خونة وعملاء لا يريدون أن تقوم دولة مستقلة للأكراد، شأن الأمم والشعوب الأخرى.

الحلم بكردستان يختفي فيه الميل نحو الأمة الواحدة بدلاً من الدولة الواحدة، حيث تكون كل القوميات والأديان والمذاهب على قدم المساواة قولاً وفعلاً.

وليس يعرف الآن ما إذا كان الحلم انهار بالكامل أم أن هناك فعلاً أملاً في أن يتحقق يوماً ما؟

النقد الذاتي بعد الهزيمة الكردية

الكرد الآن في مرحلة امتصاص الصدمة، مرحلة التوحد في الإحساس بالهزيمة أياً كان موقفهم من قيادة البارزاني ومما جرى من أحداث. من المؤكد أن بغداد لم تمثّل للكردي ما تمثّله إسرائيل للعرب، لكن لهجة التشفي اللئيمة التي تنضح من سعار مجلس النواب وقرارات الحكومة التي تتعمد إذلال الكرد والفرح الذي تعبّر عنه عشرات المقالات وما لا يحصى من التعليقات العربية على صفحات التواصل الاجتماعي بالانتصار على أربيل، كفيلة بأن تراكم الحقد الكردي على العراق وتشعره بأنه مهزوم، مثلما راكم حقد العرب على الأكراد تلويح بعض من الأخيرين بالعلم الإسرائيلي من دون تدخّل من السلطات الكردية.

في مرحلة امتصاص الصدمة هذه، تكثر تعليقات من عارضوا البارزاني من شحنات الأسى تصفه قائداً شجاعاً ضحّى بموقعه رئيساً للإقليم من أجل تحقيق حلم الدولة لولا.. وهذه الـ «لولا» تعني: لولا تفوّق العدو من حيث العدة والعدد، لولا المستشارون الفاسدون أو الجهلة، لولا تآمر الخارج ضدنا، لولا خيانة وتقاعس بعض القياديين. تستثني هذه الـ «لولا» القائد من تحمّل المسؤولية، تستثني فساده ونظام حكمه. ونشهد منذ الآن كيف يحاول القائد تسويق الهزيمة بوصفها نصراً. فقد تعارف الكرد على وصف انهيار الحركة المسلحة الكردية ضد نظام البعث عام 1975 بـ «النكسة». أما الآن، فإن السيد مسعود البارزاني يصف الاستفتاء الكارثي بأنه «ثبّت حق الكرد في تقرير مصيرهم» مؤكداً أنه غير نادم على إجرائه.

ثمّة حقيقة لا يمكن أي متابع لما يدور تجاهلها، مفادها أن الكردي يشعر بأنه مهزوم ومذلول. وضع الأكراد الآن، لا يشبه فقط بل يتطابق مع وضع العرب غداة هزيمة حزيران 1967: قائد مهووس بالزعامة ودخول التاريخ ضلّل شعباً مؤيَّدا له بأنه يوشك على تحقيق حلم ساوره طوال

قرن أوهمه بأنه سينام مواطناً في إقليم تابع لدولة أخرى فيصحو بعد عامين مواطناً في دولة مستقلة. قائد قزّم قدرات العدو وضخّم قدراته ووعد بتلقين المعتدي درساً قاسياً، جموع تحتفي وتنتشي بالانتصار والاستقلال الذي بات على مرمى حجر. ثم صحت الجمع لتكتشف أن العدو على أبواب عاصمتها وأن على دولتها التنازل عن حقوق اكتسبتها طوال عقد ونصف العقد.

هذا الخدر التالي للهزيمة يثير قلق من يتمنى للكرد أن ينهضوا من جديد: لم تخرج تظاهرة تطالب بمحاسبة المسؤولين عما حدث، لم يحصل اعتصام أمام مبنى حكومي يتساءل عن مصير المناطق التي سميت «متنازعاً عليها» حتى في السليمانية حيث تتمتع كوران، الحركة الكردية الوحيدة التي تستحق أن تسمى حركة معارضة ديمقراطية، بشعبية واسعة، لا تحركات أو ردات فعل جماهيرية على فساد حكام الإقليم ونظامهم الاستزلامي، أمر مثير للدهشة أن التظاهرات المطالبة بدفع رواتب المعلمين أو الموظفين هناك لم تتحول إلى حركة جماهيرية ضد الفساد.

وهذا الخدر هو ما يوجب على المثقفين والسياسيين الديمقراطيين الكرد إجراء نقد ذاتي لتجربة أكثر من ربع قرن من حكم الأكراد لأنفسهم بعد 1991. ادعوهم للتأمل في ما يلي: حفر قادة كردستان قبر دولتهم بأيديهم حين استمرأوا إقامة دولة سوبر ريعية ارتهن مصيرها بعوائد نفط كركوك، انزلاق اقتصاد كردستان نحو الريعية بدأ منذ تكوّن النظام السياسي العراقي بعد إسقاط نظام البعث حين كان قادة الإقليم يحصلون على 17 في المئة من ميزانية العراق الريعية هي الأخرى ويصدرون حوالي مئتي ألف برميل من نفط كردستان إلى الخارج. وكأي دولة ريعية كانت هذه الموارد كفيلة بتحويلها إلى ربّ عمل تعتمد معيشة الغالبية الساحقة من السكان عليه.

وإذا صحّ الرقم الذي قدمته حكومة كردستان في بغداد عن عدد العاملين لديها وهو 3,1 مليون شخص فهو يعني أنها، وعدد نفوسها يتجاوز الخمسة ملايين بقليل، سبقت العراق بأشواط في ريعيتها.

أضرب عدد العاملين لدى الدولة في عدد أربعة كمتوسط لعدد أفراد الأسرة الواحدة وستصل إلى رقم يكاد يعادل كل سكان كردستان، فوق الاقتصاد الريعي انبنت منظومة سياسية واجتماعية تتساوق معه. انهار ما تبقى من قطاع زراعي كان مزدهراً إذ بات مغرياً للمزارع أن يجد عملاً، وإن وهمياً، لدى الدولة. وما عاد بوسع من يريد البقاء في ميدان النشاط المنتج الوقوف بوجه طوفان الواردات القادم من تركيا وإيران بفضل وفرة موارد الريع النفطي ومنظومة الريع هذه كانت في

أسس فساد واستبداد الدولة الكردية. فغياب الرقابة على موارد النفط حول منظومة الحكم إلى إقطاعية عائلية تتغوّل على الاتباع وتوزّع مكارمها على الموالين، وقادة الحكم وأسرهم صاروا مالكين أو مساهمين في قطاع الاتصالات وفي مجالات عمل القطاع الخاص. وتحوّلت منافذ الاستيراد عبر إيران وتركيا إلى غنائم يتقاسمها قادة الاتحاد الوطني الكردستاني في الشرق وقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الشمال.

بناء مصفاة نفط تسدّ حاجات كردستان عوض الاستمتاع بعوائد تصديره خاماً، أو تمكين الزراعة من منافسة السلع المتدفقة من تركيا وإيران كانت ستقرب كردستان خطوة نحو بناء الدولة أكثر من الاستفتاء، أو أنها كانت ستخفف من مصاعب الحصار وإن لم تقضي عليها وكانت ستمنع الإقليم من هذا الانهيار المريع.

هذا البناء السياسي – الاقتصادي المتعفن هو الذي قضى على كركوك كرمز لحق الكرد فيها. مدينة كركوك متعدّدة القوميات ولا غلبة سكانية للأكراد فيها، لكن محافظة كركوك ذات غالبية كردية بسيطة وفق إحصاءات سكانية مقبولة. كركوك كانت سبب انهيار اتفاقية آذار 1970 للحكم الذاتي بين نظام البعث والملا مصطفى البارزاني. وتشبيه مكانة كركوك للأكراد بمكانة القدس للمسلمين لم يكن اختراعاً للراحل جلال طالباني، بل إن مطلقه كان طارق عزيز نائب رئيس الوزراء في عهد البعث حين قال للطالباني أن الكرد لن يحظوا برؤية كركوك إلاّ أن حلقت طائرة تقلّهم فوقها مثلما هو حال المسلم تجاه القدس. كركوك 2017، لم تعد كذلك بل صارت مصدراً للريع أملت قيادة كردستان أن يكون بديلاً عن حصتها من موازنة العراق. كركوك، التي يتطلب وضعها ألاّ تدار مركزياً من بغداد ولا أن تلحق بكردستان، تحوّلت إلى بئر نفط تتصارع حوله بغداد وأربيل. والصراع على بئر النفط لم يعد صراعاً على الموارد المالية، بل صراعاً على التحكم بمواطنين باتوا يعتمدون في معيشتهم على تلك الموارد.

وفي صراع كهذا، كان لا بد لبغداد أن تنتصر ليتحول الكردي من معتمد على ريع يمر عبر وسيط هو حكومة الإقليم إلى معتمد عليه قادماً من بغداد مباشرة.

إجراءات بغداد مؤشرات
نحو إلغاء كيان كردستان

فور نجاح حكومة بغداد في إعادة تموضعها في محافظة كركوك الغنية بالنفط فضلاً عن استعادة السيادة على الأراضي المتنازع عليها، وفيما خسر الأكراد معظم المكاسب التي حققوها، منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003 يظهر التساؤل حول مستقبل سيادة إقليم كردستان.

وترتبط وجاهة ذلك التساؤل بتنحِّي مسعود البارزاني عن حكم الإقليم الذي بدأه عام 2009. السؤال عن مخاوف الأكراد من إلغاء إقليمهم بات ملحًّا، مع إطلاق بغداد اسم «محافظات شمال العراق» على إقليم كردستان واستحداث «وزارة مال المحافظات» وإذا كان إقليم كردستان نجح طوال السنوات الثلاث الماضية في حصد مكاسب سياسية وعسكرية معتبرة، تمثلت في السيطرة على البنى التحتية والقواعد العسكرية خلال الفوضى التي أعقبت إعلان دولة «داعش» عام 2014 فإن ثمّة تداعيات كارثية على وضع الإقليم بعد الفشل في تمرير إجراءات استفتاء الاستقلال في 25 أيلول/سبتمبر 2016، ما يعزّز فرص خسارته كذلك جانباً من مكاسب حصدها منذ حرب الخليج الأولى، وغداة عشية الغزو الأميركي للعراق في العام 2003. وهناك مؤشرات ترشح خسارة الإقليم جانباً من صلاحياته في الحكم لمصلحة الحكومة الاتحادية التي تتصدر الآن مشهد إدارة كردستان؛ أولها: بدء الإجراءات الفعلية لتسليم بغداد معبري «خابور» عند الحدود التركية و«فيشخابور» عند الحدود السورية من عناصر البيشمركة، وكذلك سيطرة بغداد على مناطق التماس مع الإقليم ورفضها مقترحات حكومته بشأن وجود قوة مشتركة في المناطق المتنازع عليها، وكذلك رفض وجود قوات مدنية إلى جانب التحالف الدولي في المعابر الحدودية.

وثانيهما أن السوق السياسية في الإقليم أصبحت أكثر تشابكاً وتعقيداً بعد إعلان مسعود البارزاني التنحي عن الرئاسة. وكان بارزاً هنا، توزيع برلمان الإقليم صلاحيات البارزاني بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى تصاعد الاحتقان بين القوى السياسية الكردية، وبدا ذلك في حرق مقار حزبية مقابل اقتحام مؤيدي البارزاني مبنى البرلمان، ما يثير مخاوف من مواجهات دامية كتلك التي وقعت في العام 1994 بين «الاتحاد الوطني» و«الحزب الديمقراطي».

ويلاحظ أن مسؤول جهاز الأمن والمعلومات في حزب الاتحاد الوطني، وجّه انتقادات حادة إلى البارزاني ودعاه إلى عدم التفكير في دفع الأوضاع إلى مستنقع حروب داخلية، للتغطية على هزيمته. ويشار إلى أن القوى والأحزاب السياسية الرئيسية في كردستان العراق انقسمت على أنفسها قبل الاستفتاء الذي تسبب في توتر العلاقة بين بغداد والإقليم. ولوحظ في هذا الصدد أن البرلمان العراقي قرّر في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2016 منع وجود أي قوات خارج السلطة الاتحادية في كركوك. في المقابل يسعى التركمان العراقيون لاستثمار الأزمة؛ لتعزيز تمثيلهم في المناصب السيادية في حكومة إقليم كردستان، فضلاً عن الترويج لمطلبهم جعل منطقتي تلعفر وطوزخورماتو محافظتين تتمتعان بالحكم الذاتي.

إلى ذلك يمر إقليم كردستان بأزمة مالية تعصف به وتزيده انغماساً في همّه الداخلي بسبب وقف الحكومة الاتحادية صادرات نفط الإقليم إلى تركيا من جهة وإصرار أنقرة على استعادة قرض بقيمة 4 بلايين دولار قدمتها في السابق لحكومة أربيل حتى تتمكن من دفع رواتب موظفيها.

وتبدو الأزمة المالية في الإقليم مرشحة للتفاقم بعد تخفيض حصة كردستان في الموازنة العامة للحكومة الاتحادية 2018 من 17 في المئة إلى 67,12 في المئة مقابل زيادة المخصصات السيادية إلى 40 في المئة بعد أن كانت 25 في المئة في العام 2012، وتتجه بغداد بحسب تصريحات لـ «تيار الحكمة» الذي يقوده عمار الحكيم إلى التعامل مع كردستان في ما يتعلق بالموازنة، وفق نظام المحافظات غير المنتظمة في إقليم وذلك بتقسيمها وفق النسبة السكانية وليس وفق ما يريده الإقليم.

ويرتبط المؤشر الخامس بإصرار حكومة العبادي على بسط السيطرة على آبار النفط الكردية مقابل دفع حصة كردستان في الموازنة العامة. وأخيراً، تصاعدت مطالب حلفاء الإقليم، ببناء مؤسسات ديمقراطية وإفساح المجال أمام جيل جديد من السياسيين لحلّ الخلافات مع بغداد،

ناهيك بتوافق قوى إقليمية ودولية، على رفض استقلال كردستان العراق. وإذا كانت إيران وتركيا عارضتا استقلال كردستان بسبب مخاوف من انتقال العدوى إلى محيط العراق الإقليمي، فإن القوى الدولية التي راهن البارزاني على دعمها بعد النجاح في مواجهة «داعش» تغيّر موقفها بدءاً من رفض نتيجة الاستفتاء ومروراً بحيادها بشأن أزمة المعابر بين بغداد وأربيل.

قراءة البارزاني الخاطئة للمشهد قد تؤدي إلى تراجع صلاحيات الحكم الذاتي في الإقليم خصوصاً في ظلّ إصرار بغداد على التوغل فيه عسكرياً وتخطيط حكومة العبادي لإدارة الشؤون المالية لكردستان عبر هيئة رقابة المال الاتحادية، والتعامل مع محافظات الإقليم في شكل مباشر مثلما هو متّبع مع المحافظات غير المنتظمة في إقليم، ما يعني عملياً إلغاء الكيان الكردستاني.

سكاكين أميركية في ظهر كردستان

يصوّر كثيرون مسعود البارزاني الذي أصرّ على تنفيذ الاستفتاء وكان يعلّق الآمال على أميركا بأنها ستقف إلى جانبه، إلاّ أنه فوجئ بخذلانها له، ولشعبه، وهؤلاء لا يعرفون كُنه أمرين أولهما: أن السيد البارزاني، لم يتحمّس لإجراء الاستفتاء إلاّ أنه يعرف مدى أهميته كأول وثيقة تاريخية لشعبه على مدى التاريخ المعاصر، والدليل حالة الذعر التي أصابت الجوار في تركيا وإيران، إضافة إلى موقفي بغداد ودمشق، ناهيك بمواقف دول المنطقة والعالم التي ترتبط بهذه الدول الإقليمية بمصالح معروفة للقاصي والداني، وثانيهما أن ما دفعه إلى الإصرار بهذه الدرجة، على الاستفتاء، هو سعيه لتثبيت حقوق شعبه، وسط المعادلة السياسية التي تتغير، والتي باتت إيران خلالها لاعباً مقلقاً – ولو موقتاً – في سياسات المنطقة وخطراً داهماً عليها، بل عاملاً متحكماً بالشأن العراقي وبالمنطقة نتيجة جملة التواطئات الأميركية.

لم يكن البارزاني ليثق يوماً واحداً بأميركا في ضوء قراءته لتاريخ سياسات «البيت الأبيض» تجاه شعبه، حتى في لحظات بلوغها أوج التفاهمات بعيد الهجرة المليونية في 1991 وعشية سقوط بغداد 2003 إذ إن أميركا وقفت عائقاً أمام ضمّ كركوك إلى الإقليم، وهي ذاتها تتحمّل الآن وزر ما يحدث من خلاف على هذه المنطقة التي عدّها الراحل مصطفى البارزاني قلب كردستان، وكانت سبباً في عدم توصّله وبغداد إلى اتفاق نهائي. كما أن أميركا ذاتها حاولت تهميش البيشمركة حتى في شنكال وغيرهما من المناطق التي سمِّيت بـ «المتنازع عليها» بعيد سقوط صدام حسين، حتى وإن بدت للوهلة الأولى متفهمة للكرد، متبنّية قضيتهم كمحاولة تكفير عن الخطيئة الغربية تجاههم بتقسيم خريطتهم، وكانت أميركا ضالعة في ذلك، لا سيما بعد امتناعها عن توقيع معاهدة فرساي في 1919 التي جاءت امتداداً واستجابة للمبادئ الأربعة عشر التي نادى بها ويلسون في 1918، وكانت المادة الثانية عشرة منها تنص على منح الشعوب غير التركية – ومنها الكرد –

حقوقها في تقرير مصائرها، كما أنها لم تنخرط في أي مشروع لترسيخ السلام في المنطقة، وموقفها من ثورة أيلول/سبتمبر التي قادها الراحل الملا مصطفى البارزاني كان سلبياً، عقب نكسة الثورة في 1975، بعيد توقيع الاتفاقية بين صدام حسين وشاه إيران برعاية الرئيس الجزائري مع أنها سمحت له باللجوء إلى أميركا، ليسكن في ولاية فرجينيا إلى أواخر حياته.

ويروي مدير الدراسات الاستخبارية في معهد بروكنغز والمسؤول السابق عن الشؤون الكندية وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأميركي بروس ريدل، أن البارزاني عندما زار أميركا مع قادة المعارضة العراقية الستة للمرة الأولى في 1992 كان الأكثر جدارة باللغة وكان صعب الإقناع، وطوال الزيارة كان ينظر، وفي ضوء خذلان أميركا الكرد، بعين الريبة إلى النيات الأميركية، وقد بدا له وهو في مكتب روزفلت متوتراً قلقاً، ويبيّن ريدل أن عدم ثقته بأميركا ظلّ يهيمن عليه. مسعود البارزاني ومن خلال رفضه الوصايا الأميركية التي تدخلت للحيلولة دون تنفيذ الاستفتاء أكّد علي الملا أنه لا يتسلح إلاّ باعتماده على إرادة شعبه، لا سيما بعد وثيقة الاتفاق بين مجمل الأحزاب الكردستانية، وهو ما استفزّ مطبخ السياسات الأميركية الذي أراد إدارة ظهر المجن للكرد.

في المقابل، أكدت بيشمركة كردستان بعدما التقطت أنفاسها، بعيد نكسة كركوك في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017 أنه لم يكن في إمكان الحشد الشعبي دخول كركوك لولا عامل الخيانة، من قبل بعض من هم جزء من البيت الداخلي، وأن هذا الجيش الذي تديره إيران وتدعمه، وبتنسيق تركي صرف وبموافقة أميركية وبسلاح أميركي، لم يكن ليستطيع الصمود مجرد ساعات لولا تلك الخيانة.

ثمّة محاولات ميؤوسة لتقديم رئيس الحكومة العراقي حيدر العبادي في مظهر المنتصر، وهو ما كان لينجح إلاّ بفعل «الضوء الأخضر الأميركي» وذلك لدواع تكتيكية، أو حتى استراتيجية، من ضمن سياسات واشنطن المتعبة. وهو ما التقطته أربيل بوصفه رسالة واضحة، في اللحظة الأخيرة وراحت تنسحب وتغيّر خطتها بُعيدَ تمكّن إيران من اختراق خط المقاومة الكردستاني عبر بعض الذين تمّ استغلال هشاشة رؤيتهم ودوافعهم الفردية، على خلفية إرث من خلافات البيت الكردستاني، والتي نشأت أصلاً، بسبب الدور الإيراني، وأنظمة الدول التي تتوزع عليها خريطة كردستان.

وهذا جميعاً ما يجعل أربيل منتصرة في نهاية المطاف، بعد أن حصلت على وثيقة حق تقرير مصيرها فيما سلّمت بغداد مفاتيحها لإيران، وقبلت الإذعان لما يملى عليها.

لماذا أصرّ مسعود البارزاني
على الاستفتاء

وقفت دول العالم والمنطقة كلها ضد قرار الاستفتاء الذي أصرّ عليه مسعود البارزاني. وفي الداخل الكردي اتفق معظم الجهات الكردية بما فيها جناح من الحزب الذي يترأسه البارزاني على أن يتم تأجيل الاستفتاء تحت وطأة الضغوط الدولية. لم يكن إصرار البارزاني على المضي قدماً في إجراء الاستفتاء انتصاراً للذات أو التلذذ بالعناد الذي يكمن فيه وهم البطولة عبر الإصرار على تحدِّي كل ما حوله.

البارزاني بعيد من ذلك. فالرجل شديد الصبر والاتزان، وفوق ذلك هو مخضرم في السياسة. وتجربته وحدها تكفي لتوضيح الصورة، فهو لم يقامر بمصير شعبه يوماً، بل يُعرف عنه إلى جانب رباطة جأشه، تفضيله الحلول الأسلم من مغامرة تبدو فيها عوائد غير مضمونة العواقب. وهذا الأمر بالذات كان سبباً للهجوم عليه من قبل خصومه الكرد الذين يتذرّعون اليوم بالخروج عليه، لأنه غامر بمصيرهم! ففي الماضي اتهم البارزاني بأنه غير مندفع إلى حق تقرير مصير كردستان، بل استقرّ أمره على حل القضية في العراق.

قد يكون مسعود البارزاني من السياسيين القلائل الذين يكنّون بحق مشاعر غير ودّية تجاه الغرب. التاريخ والواقع يثبتان أن الغرب نفسه يدرك مدى هذه المشاعر ويعرف كيف يتعامل معها كما يعرف التعامل مع زيف الصخب الإعلامي الإيراني مثلاً والذي يتراكم من كم من شعارات كبيرة ضد الغرب، لا سيما أميركا. فالغرب كافأ البارزاني بالإقصاء، رغم أنهما يبدوان حليفين، وأطلق يد إيران في المنطقة، مع أن العداوة هي السائدة في الظاهر الإعلامي بين الطرفين.

ولد مسعود البارزاني عام 1946، تحت راية أول جمهورية كردستانية ولدت بعد حوالي عقدين من سقوط مملكة الشيخ محمود الحفيد الذي أسقطها الإنكليز. في جمهورية مهاباد، كان الملا مصطفى وزيراً للدفاع ولم يكمل مسعود سنة كاملة بعد ولادته، حين سقطت الجمهورية، ما اضطر والده إلى الانسحاب عبر الجبال إلى حدود العراق وهو يقاتل الجيش الإيراني. ما إن دخل الملا مصطفى حدود العراق، حتى كانت القوات العراقية تلاحقه وهو يقاومها مع رجاله، في طريق الانسحاب باتجاه تركيا. كانت القوات التركية بدورها في انتظاره وهو مرغم على قتالها، تزامناً مع انسحاب عبر الجبال إلى داخل الاتحاد السوفياتي، في ثلاث معارك كبيرة وعشر مناوشات وقتال متفرِّق.

بعد أربعة عشر عاماً، بدأ الملا مصطفى الثورة من جديد وانضم إليه مسعود وهو ابن ستة عشر عاماً عام 1975، تعرّض مصطفى إلى «خيانة» جديدة من قبل الغرب. في عام 1991 تعرّض الكرد إلى خيانة واضحة من قبل دول الغرب، حين سمحت للنظام العراقي بقصف مدن كردستان بالطائرات بعد منعها. لذلك ترسّخت في ذهن مسعود البارزاني صورة الغرب القاتمة المليئة بالاستغلال والتعسف وعدم الوفاء بالعهود. فأمسى الرجل لا يثق بالغرب بل يعتبره مصدر المشكلة.

عام 1992 زار جلال طالباني ومسعود البارزاني أميركا ودولاً أوروبية وفور عودتهما، كان طالباني مسرعاً إلى تنظيم الحشود الجماهيرية على عجل. طالباني نسب إلى قادة الغرب مساندتهم حق تقرير مصير الشعب الكردي، لكن الشك بدأ يساور الناس بعد أن علموا أن قادة الغرب يصرّحون خلاف ذلك.

علّق الناس آمالهم على البارزاني بأن يظهر للجماهير ويقول لهم صدق المقال. وبعد طول غياب تجمّع الناس في أربيل حيث كان البارزاني يلقي خطابه. في ذلك اليوم أعلن البارزاني أن دول الغرب ليست مع الكرد، وأن حل القضية الكردية ليس إلا في بغداد عبر التفاوض. إثر ذلك بدأ الإعلام المناوئ بتشويه صورته، لكونه عديم الاندفاع نحو حق تقرير المصير.

في عام 1996 نشرت إحدى الصحف اللبنانية مقابلة مع مسعود البارزاني ولفت النظر سؤال حول دور أميركا في إخماد فتيل القتال الداخلي فردَّ البارزاني متسائلاً: «ومن قال لك إن أميركا ليست سعيدة بقتالنا؟». قبل عام 2003 لم تكن لدى البارزاني رغبة في إسقاط نظام صدّام

حسين فكان يردِّد دوماً أنه ليس هناك بديل أفضل وأن الأميركيين ليست لديهم رؤية واضحة لعراق ما بعد صدام حسين وظل الرجل يتساءل عن الرؤية الواضحة تجاه الشعب الكردي بينما كان الأميركيون يؤجلون النقاش إلى ما بعد تحقيق خطتهم. بعد سقوط النظام، ذهب البارزاني إلى بغداد لبناء العراق من جديد بعد أن هُدم. لكنه اصطدم بمماطلة الأميركيين وخداع الحكام الجدد وتسويفهم. انتظر الرجل أكثر من عقد من دون أي حل للقضايا العالقة. في عام 2014 استولى «داعش» على مدينة الموصل. ذهب البارزاني إلى برلمان الإقليم وصرّح أن العراق ومعه خريطة سايكس – بيكو قد انتهى. وأوصى البرلمان أن يقوم بالتحضيرات لإجراء الاستفتاء وأن الكرد لن يخوضوا القتال ضد أحد وأن الحرب القائمة مذهبية. هرع جون كيري إلى أربيل بحثِّ البارزاني على تأجيل الاستفتاء إلى ما بعد دحر «داعش». قبل البارزاني الأمر مرغماً، كما أرغم على قبول صفقات أسلحة قديمة من الغرب، مقابل إفراغ خزانات الكرد من بلايين الدولارات. أقحم البارزاني في القتال، بعد أن حشر كل من «حزب العمال» و«الاتحاد الوطني» نفسيهما في القتال. زار وفد إيراني مسعود البارزاني يطالبه بالقتال مع «داعش» لكن البارزاني رفض.

لاحظ الكرد أن أميركا تغدق على البيشمركة المديح الكثير، بينما ترسل الأسلحة الثقيلة إلى ميليشيات الشيعة. قال ديبلوماسي كردي إنه بعث خمس رسائل إلى الدولة الغربية التي بعث إليها، يطلب جهازاً لكشف المتفجرات نظراً لسقوط ضحايا كثر بين البيشمركة لكن من دون جدوى.

على أي حال انتهت الحرب مع «داعش» وعاد البارزاني يفتح صفحة الاستفتاء ويذكِّر أميركا بوعدها. فما كان من أميركا إلا أن حضّت وزير خارجيتها ريكس تيلرسون على إقناع البارزاني بالعدول عن الاستفتاء وتأجيله إلى موعد آخر والدخول في مفاوضات مع حكومة بغداد. لكن البارزاني طالب ببديل أفضل وبإشراف دول عالمية. أميركا اكتفت بترداد نغمة على الكرد التفاوض مع بغداد دون ضمانات. لم تنفع تساؤلات البارزاني أن بغداد هي نفسها التي تعطّل العمل بالدستور وتخرقه منذ عام 2003، أميركا ظلت تحيل البارزاني إلى بغداد. بدأ المشهد كالسيناريو الذي حدث للثورة الكردية عام 1975 ومحطات أخرى كثيرة. وهذا ما أكده البارزاني مراراً في مناسبات شعبية كثيرة، بأن دول الغرب منذ مئة عام تلعب بالقضية الكردي، وأن اليوم الذي تقول فيه للكرد: «تفضلوا هذه حقوقكم لن يأتي أبداً»، لذلك قرّر البارزاني إجراء الاستفتاء وعدم الاستمرار في الرئاسة بعد انتهاء مدته في كل الأحوال. وتم الاستفتاء من دون وجود خيار أفضل. أما الحكومة العراقية فقد كانت عازمة على اقتحام كركوك، سواء حصل استفتاء أم لا، لأن إيران

كانت قد قرّرت ذلك منذ مدة بعيدة. الاستفتاء عرّى أميركا ودول الغرب لأنها ظلت تسلِّح ميليشيات إرهابية كثيرة الصخب ضدها.

إقليم كردستان والمصالح النفطية

يعيش إقليم كردستان حالة عدم استقرار هيكلي بنيوي نظراً لحالة الانقسام الشديدة التي تهيمن على وضعه الداخلي المنقسم بين السليمانية الحليفة لإيران بزعامة الاتحاد الوطني الكردستاني وأربيل التي خسرت جزءاً كبيراً من تحالفها مع تركيا التي فقدت ثقتها به، نتيجة إصرارها على الاستفتاء من دون أن تأخذ بالاعتبار طلب أنقرة بعدم إجرائه لأنه قد يرفع مستوى مطالب حزب «العمال الكردستاني» المعادي لها أو مواطنيها الأكراد القومية. ولا شك في أن خسارة الإقليم تركيا التي تمثِّل المنفذ البري – البحري الوحيد لنفطه في العالم، دفعت دول الشركات النفطية للإبقاء على دعم بغداد ضد الإقليم.

وتقوم الهيكلة البنيوية في إقليم كردستان على حكم عائلتين متناحرتين، طالباني والبارزاني، أظهرت تصريحاتهما أنهما قد تتجهان إلى حرب أهلية كتلك التي شهدها الإقليم بين 1994 و1998 والتي بلا أدنى شك أثارت مخاوف الشركات النفطية وبالتالي حكوماتها، من حالة عدم الاستقرار التي يمر بها الإقليم، بما يفسد عليها استثماراتها في شكل آمن في كركوك وفي غيرها من المناطق.

أيضاً قد يمثِّل تخوّف هذه الشركات من توسيع روسيا على رغم مهاجمتها قرار الاستفتاء، استثماراتها في حقول الإقليم النفطية، بما يتضمن قلب الموازين لمصلحتها وعدم قدرة الشركات الغربية على منافستها، عاملاً آخر في إبقائها على تنسيق مع بغداد.

لقد وقّعت روسيا في شباط/فبراير ثم في حزيران/يونيو من العام 1918 عبر شركتها النفطية روسنفت اتفاقية لتقاسم إنتاج 5 مناطق نفطية في الإقليم، باستثمارات بلغت 400 مليون دولار، وأعلنت بدء التفاوض مع حكومة الإقليم لتمويل مشروع خط أنابيب غاز. ولروسيا سيطرة سياسية ملموسة على سوريا ما يجعلها قادرة على استبدال المنفذ التركي بالمنفذ السوري. وربما

ظهر تخوّف هذه الشركات إلى السطح في ظل اضطرار شركة إكسون موبيل للانسحاب من ثلاث رقع نفطية استكشافية (بيتواته وعربت وقرة هنجير) في الإقليم نهاية كانون الأول/ديسمبر 2016 نتيجة انخفاض الإنتاج فيها، وهو الأمر الذي قيّمته حكومة الإقليم آنذاك على أنه عدم التزام من الشركة وصرّحت بأنها ستتعاقد مع شركات بديلة، بدا أن شركة روسنفت الروسية واحدة منها.

وربما كان هناك عامل يتجسّد في رغبة تركيا في عدم وصول كردستان العراق إلى مصاف دول الـ «أوبك» من خلال تصديرها نفط كركوك والذي كان من المتوقع أنه يصل، مع نفط أربيل إلى 600 ألف برميل يومياً، بما يتفوق على نيجيريا ويصل إلى مستوى قطر. وأيضاً هناك اتفاق أنقرة مع بغداد على استمرار تصدير نفط كركوك عبرها، ولكن من خلال خط كركوك – أربيل – جيهان الذي تمَّ الاتفاق عليه بينها وبين قيادة الإقليم وهو ما يشكِّل سبباً آخر لموافقتها على استعادة بغداد كركوك دونما اعتراض منها، هي التي كانت الحليف الأول للبارزاني. وإلى جانب هذه الصفقة الاقتصادية التي صيغت في شكل أساسي بين تركيا وإيران، فإن أوساط المعارضة السورية، لا سيما المجلس المدني للرقة، تدّعي أن الصفقة الاقتصادية صاحبتها صفقة سياسية هي صيغة كركوك مقابل الرقة، وهذا ما دفع تركيا لاتخاذ موقف صارم ربما دفع الشركات النفطية لتفضيل الاستمرار في التعاون مع بغداد.

في المحصلة، يدّعي بعض المحللين السياسيين أن الأهمية الجيواستراتيجية للنفط والطاقة قد انتهت وأن ما يؤثر اليوم في سياسات الدول هو المصلحة القومية القائمة على الاتجاهات الأمنية في شكل عام. كيف ذلك؟ وقاعدة إدارة الدول المركزية للدول الطرفية أو الهامشية الحديثة تقوم على مرتكزات عدة أهمها الصناعات العسكرية والمواد الخام وبالأخص احتكار عمليات تشغيل النفط وتوريدات القمح، والشرعية الدولية. والقوة الناعمة والبيروقراطية الكومبرادورية (السمسرة) الفاعلة داخل كيان الدولة، فكيف للدول المركزية أن تمهِّد الطريق للإقليم بتأسيس دولة نفطية قوية تتّجه على صعيد استراتيجي، ربما، نحو فتح منافذ عدة تكفل له الاستقلال في القرار السياسي؟ وكيف للدول المركزية أن تقبل باستقلال كردستان، فيما البيروقراطية الكومبرادورية ليست مؤهلة بعد لأن تكون بيدها في شكل كامل؟ فجزء من هذه البيروقراطية يدين لتركيا والآخر يدين لإيران بحكم الجغرافيا ولا إمكانية للغرب في كسب ولائها الكامل إلا من خلال توفير منفذ حدودي مستقلّ لها هو غير جاهز في الفترة الحالية.

حرب باردة ضد كردستان العراق

يبدو أن القوى السياسية العراقية المركزية تطبّق قاعدة كانت مشهورة في إيران أوائل عهد الثورة الإسلامية، حيث كان الخميني وأنصاره وقتها يتبعون قاعدة «يجب أن نقول ما يجب قوله وأن نفعل ما يجب فعله». هذه القاعدة التي نقلها السياسي الإيراني صادق قطب زاده عن تلك السنوات، كانت تقوم على ركيزتين: أولى خطابية ينادي عبرها أنصار الخميني بالمساواة والمواطنة ومحاربة الفساد والحرية وحقوق الإنسان، وأخرى تنفيذية تتمثّل في اغتيالات وتصفيات ضمن الجيش وأجهزة الأمن والتيارات السياسية المنافسة. وهو سلوك سمح للخميني ومؤيديه بأن يقضوا على منافسيهم السياسيين الذين شاركوا في الثورة ضد الشاه، من يساريين وقوميين وليبراليين وعرب وأكراد، وأن ينشئوا مؤسسات حكم اقتصادية وأمنية وعسكرية بديلة أكبر من مؤسسات الدولة الرسمية.

منذ ستة أشهر تفعل الحكومة العراقية ذلك بالضبط. تملأ الدنيا بالخطابات الرنّانة عن الأخوّة والشراكة الدستورية والوحدة الوطنية مع الأكراد، لكنها في الوقت عينه تشنّ حرباً لكسر إرادة إقليم كردستان وكل المكوّن الكردي في البلاد، تغلق المطارات الجوية لقطع علاقة وتفاعل الإقليم مع العالم الخارجي، وحين تردّ حكومة الإقليم بأنها تقبل بإشراف موظفين من الحكومة المركزية على إدارة هذه المطارات، لا تبالي الحكومة وتحمّل الملف طلبات أكبر، فتفرض على جميع زوّار الإقليم أن يمروا عبر بغداد، ثم تفرض عليهم غرامات مالية، تدفع الميليشيات الطائفية إلى إثارة القلاقل بحق المواطنين الأكراد في المناطق المتنازع عليها. وفي هذا السياق وصف تقرير لمنظمة العفو الدولية ما جرى في بلدة طوزخورماتو بأنه «تطهير عرقي» ثم تماطُلِ حد السأم في إعادة الأكراد إلى مناطقهم، على أن كل تلك المضايقات تبقى تفصيلية مقارنة بأمرين جوهريين في «الحرب الباردة» التي تخوضها الحكومة المركزية ضد الإقليم:

أولاً: تقطع حقوق الإقليم المالية الدستورية، المتمثلة بنسبة 17 في المئة من الموازنة العامة. فمنذ الأزمة التي نشأت عام 2014 عقب الخلاف الدستوري على حقوق الإقليم في تطوير بنيته النفطية قطعت الحكومة العراقية تلك النسبة، وعرقلت التدفقات المالية والتعاملات التجارية مع الإقليم. وعندما أعلن الإقليم أن صادراته النفطية ستذهب إلى الخزينة العامة، أصرّت الحكومة المركزية على أنها الوحيدة المخوّلة إدارة شؤون النفط، وأنه ليس للإقليم سلطة على حقوله، وهو مبدأ محل خلاف دستوري، لأن الدستور العراقي ينص على أن استثمار الثروة النفطية تقوم به الحكومة المركزية بالتعاون مع الحكومات المحلية والإقليمية.

كانت الحكومة المركزية تدفع تلك النسبة بعدما تستقطع جزءاً وافراً منها (حوالي 29 في المئة) تحت لافتة «المصاريف السيادية» الأمر الذي كان يعني أن حصة الإقليم لم تكن تتجاوز فعلياً (13) في المئة من الموازنة العامة. في مشروع موازنة العام المقبل، تسعى الحكومة المركزية إلى خفض حصة الإقليم إلى 76,12 في المئة، وستقتطع منها المصاريف السيادية التي ارتفعت إلى (39) في المئة من الموازنة العامة، أي أن الإقليم سيحصل على 8 في المئة من الموازنة العامة، لكن هذه المصاريف السيادية لن تذهب لخدمة إقليم كردستان، فالأكراد صاروا أقل من 1 في المئة من الجيش العراقي وأقل من 6,0 في المئة من الترب القيادية فيه وكذلك هي نسبتهم في قوات الحشد الشعبي ووزارة الخارجية، أي أن الأكراد سوف يدفعون ثلث وارداتهم العامة لمؤسسات لا يشاركون فيها البتة. بل إن هذه النسبة الضئيلة لن تدفع إلا بعد تلبية شروط تعجيزية، منها مراجعة إعادة الموظفين العامين في الإقليم، وخضوعه لشروط بغداد بشأن المطارات والمعابر الحدودية وغيرها الكثير من الشروط التي تدرك السلطة استحالة تطبيقها. تستخدم السلطة المركزية حقوقها وسطوتها الدستورية والقانونية كعقاب ضد المجتمع الكردي، لا قواه السياسية. فما علاقة قطع الرواتب والتعجيز المالي بالخلاف السياسي؟ وهل يقوم الموظفون العامون في الإقليم الخدمات للأحزاب والقوى السياسية الكردستانية المعارضة والمختلفة مع الحكومة المركزية أم للمجتمع الكردستاني الذي هو جزء من المجتمع العراقي؟

المسألة الأخرى تتمثّل في رفض الحكومة المركزية الدخول في أي حوار مباشر مع الإقليم على رغم إعلان حكومة كردستان العراق التزامها قرار المملكة الدستورية الذي لم يصدر إلا بعد إجراء الاستفتاء، وأعلن فيه أن الدستور العراقي لا يسمح لأي منطقة في العراق بإجراءات تخوّلها

الاستقلال، أياً كانت الظروف. لكن الحكومة العراقية لا تزال ترفض الحوار، أو فتح الملفات العالقة بين الإقليم – الحكومة المركزية بطريقة شفافة، وعبر وسطاء دوليين.

ما تفعله القوى المركزية هو الاستفتاء التام عن مبدأ الشراكة في الدول العراقية والذي نصَّ عليه الدستور والعرف التأسيسي للدولة. فالأكراد اليوم ليسوا أعضاء فاعلين في أي من المؤسسات المركزية للدولة. سحب موقع قائد أركان الجيش من الأكراد، كذلك لم يعد للأكراد إلا وزيران ثانويان في الحكومة المركزية، بعدما سحبت الثقة من وزير المال السيادي وليس للأكراد أي دور في مجلس الأمن الوطني أو المحكمة الدستورية. وقبل كل شيء ليس لهم أي رأي في القرار الاستراتيجي للدولة تجاه الملفات الداخلية والإقليمية.

تركة «داعش» كردياً :
إحياء ذاكرة العزلة الإيزيدية

غزوة سنجار كانت مهمة لاعتبارات لوجستية جغرافية أيضاً، حيث تقع سنجار على الحدود العراقية – السورية تماماً والسيطرة عليها أزالت هذه الحدود في منطقة مهمة لاستكمال مشروع بناء الدولة الإسلامية (في العراق والشام) كما هو اسمها، ووضعت منطقة الجزيرة السورية، ومحافظة الحسكة تحديداً تحت التهديد الداعشي المباشر، وهذا ما حصل بالفعل حيث اقتحم جنود «الدولة» المناطق العربية جنوب القامشلي ومحافظة الحسكة، ولولا المقاومة التي واجهتهم لتمكنوا من الاستيلاء على كامل محافظة الحسكة.

لكن البعد الديني في غزوة سنجار كان ظاهراً أكثر من أي غزوة داعشية أخرى، فبالنسبة إلى المقاتل الداعشي، سنجار هي موطن أقلية «كافرة» غير معترف بها كديانة سماوية حتى وهي معزولة بلا سند ولا حول ولا قوة. فكانت مسرحاً واسعاً للخيال الجهادي وهو يتلذّذ بقتال «الكفار» وينفِّذ أحكام السبي والفيء والغنائم وكل ما ورد في الأدبيات الجهادية المتراكمة والكتب الصفراء التي لطالما كانت مكوَّنا أساسياً في ربط المجاهد المعاصر بماضي الفتوحات والغزوات الدينية المبجّل. وفي سنجار كان كل شيء حلالاً ومشروعاً بل واجباً دينياً على درب الجهاد من أجل إقامة دولة الخلافة الإسلامية المشتهاة.

بيد أن هذه الغزوة الدموية رافقها عاملان سهّلا اكتمال نجاحها: من جهة غياب الجيش العراقي بعد انهياره الدرامي أمام داعش في الموصل وانسحاب البيشمركة الكردية المفاجئ من سنجار وتركهم أهالي سنجار العزل يواجهون الموت الداعشي الأسود وحدهم من دون حماية. وسط استغراب الناس من الانسحاب ودعواتهم البيشمركة لحمايتهم. من نجا منهم فرّ إلى جبل سنجار

حيث مات عشرات الأطفال والكهول لعدم توافر الماء والغذاء، إلى أن تمكّنت قوات الحماية الكردية السورية من فتح ممر إنقاذي من جبل سنجار إلى داخل الأراضي السورية الخاضعة لسيطرتها، وفتحت معسكرات عاجلة لهم بالقرب من الحدود، وقد عاد قسم كبير منهم إلى كردستان العراق عبر مناطق سيطرة القوات الكردية من طرفي الحدود.

من جهة ثانية، تعاون بعض أبناء القرى العربية في سهل سنجار مع مقاتلي الدولة الإسلامية ضد جيرانهم الإيزيديين فالشهادات الكثيرة التي قدّمها الناجون تدين أبناء قرى مجاورة وعشائر وعوائل محدّدة بالاسم.

وكما أن للإيزيديين خصوصية دينية (ديانة غير تبشيرية، انغلاق ثقافي واجتماعي، عزلة اجتماعية) لهم أيضاً خصوصيتهم لجهة علاقتهم بالمجتمع الكردي وإذا استخدمت تحليل كالذي يقدّمه مارتن فان برونسن الأنثروبولوجي والباحث المتخصص في دراسة التجمع الكردي أجد أن من «ثمة وسط الكرد، كتلة أساسية تنتمي انتماء إثنياً جازماً لا مراء فيه إلى الكردية وأن هذه الكتلة الأساسية محوطة بفئات طرفية يتميز انتماؤها إلى الكردية بالتأرجح والغموض حيث لا تعدّ الهوية الكردية سوى واحدة من خيارات عدة للانتماء» أمكن القول إن الإيزيديين (إلى جانب مكونات أثنية ودينية أخرى في الفضاء الكردي) كانوا هامش الإثنية الكردية لوقت مديد، أقلّه حتى مطلع القرن العشرين.

هذا يعود إلى واقع العزلة والانغلاق الاجتماعي الذي عاشته هذه الأقلية الدينية وسط الأكثرية المسلمة ونظراً إلى عثمانية النخب الكردية من الأمراء وشيوخ الطرق الدينية المهيمنة على الكتلة الأساسية للمجتمع الكردي، أو المتن الكردي، خلال الحقبة العثمانية والذين كانوا على رغم التوترات عثمانيين في نهاية المطاف وجزءاً من التركيبة الإدارية والعسكرية في السلطنة بصلاحيات محلية. وقد مارس بعض هؤلاء إجراءات خطيرة في حق الإيزيديين، فضلاً عن الممارسة الاستعبادية والتمييزية الممارَسة عامة إزاء الإيزيديين كطائفة مهرطقة وملّة ضعيفة، في نظام الملل والنحل العثماني وبالتالي سهولة استهدافهم. وقد ذاق الإيزيديون الويلات من الصفويين أيضاً.

وبالطبع لم تكن تلك الحملات ضدهم بسبب الانتماء الديني فقط، فالقبائل الإيزيدية كانت محاربة أيضاً وتشارك في الصراعات القبلية والنزاعات على الموارد وطرق المواصلات

واعتراض القوافل، كغيرها من القبائل الكردية والعربية والتركمانية، حيث تشكِّل سنجار إحدى أقدم مناطق الجزيرة الفراتية وتمتاز بموقع لوجستي مهم كصلة وصل للطرق والمسالك بين مدن الجزيرة العليا والموصل وبلاد الشام. ولم تفلح إلا قليلاً «الجهود التبشيرية» للخطاب القومي الكردي المعاصر في محو آثار الحقبة العثمانية المريرة من ذاكرة الإيزيديين، وقد بالغ هذا الخطاب أحياناً في قومنة الديانة الإيزيديين باعتبارها ديناً مزعوماً للأكراد قبل الإسلام من خلال اعتباره امتداداً خطياً للزرادشتية القديمة، وهذا زعم أيديولوجي لا يثبت أمام الدراسات التاريخية الجادة.

ثمة مفارقة كبيرة هنا: فالإيزيديون هم الكرد الوحيدون الذين يؤيدون شعائرهم الدينية باللغة الكردية، وهم يجلّون الكردية لاعتقادهم أن إلههم نفسه يتكلم الكردية، كما جاء في تقرير لعصبة الأمم في العراق في بدايات القرن المنصرم، وذلك على خلاف الكتلة الكردية الكبرى التي تدين بالإسلام. وهم ينتمون إلى عشائر كردية معروفة تاريخياً ويسكنون في منطقة مأهولة بالعنصر الكردي منذ مئات السنين. فما من شك يرقي بالتالي إلى انتماء الإيزيديين إلى الفضاء الكردي على رغم وجود عوائل إيزيدية تدّعي الأصل العربي، وتلك ظاهرة شجعها نظام البعث في العراق مستفيداً من اللعب على موضوع تاريخي عمره قرون، حين التجأ بعض شتات الأمويين إلى جبال كردستان وتكردوا وسط الأغلبية الكردية، لكن مع ذلك ظلت علاقة الإيزيديين متوترة مع محيطهم الكردي وهو ما ينطبق على معقلهم التاريخي جبل سنجار ووادي لالش، أكثر مما ينطبق على المجتمعات الإيزيدية الأخرى. وقد ساهم انتشار التعليم منذ أواسط القرن الماضي وعلمانية الحركات القومية الكردية الحديثة في استقطاب شرائح إيزيدية إلى صفوفها وكسر العزلة التاريخية.

إن مأساة الإيزيديين الجديدة هذه أعادت إلى ذاكرتهم السير الشعبية الأليمة التي تختزنها ذاكرة الأجيال وفضلاً عن فداحتها الإنسانية الرهيبة فإنها تركت آثاراً اجتماعية خطيرة على صعيد العلاقات الإيزيدية العربية والإيزيدية الكردية تترجم اليوم بمزيد من التوجس وفقدان الثقة تجاه المحيط الإسلامي العربي والكردي على حدّ سواء إن لم نقل الكراهية والبغضاء وذلك على رغم أن وجود مقاتلي «العمال الكردستاني» إبان الغزوة، وتضحيات البيشمركة لاحقاً في تحرير سنجار رمّمت الجرح المؤلم ولو قليلاً.

العراق «المستقر» تسلطي بالضرورة

قرارات رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تجاه إقليم كردستان، خصوصاً رفضه أي بدء للتفاوض قبل التزام الإقليم بعدد من الشروط «التعجيزية» قرارات لو نفّذها الإقليم لأدت إلى تحطيم كل سلطة وخصوصية فيديرالية لعلاقته مع العاصمة المركزية. فالعبادي يذهب في قراراته إلى نوع مُحدّث من المركزية السلطوية التقليدية، وإن بالاحتفاظ بالفيديرالية شكلاً. فهو عملياً يسعى إلى أن تتجاوز سلطة الحكم المركزية في علاقاتها مع الإقليم أهم أساسين شُيِّد عليهما العراق الجديد: ركن الشراكة بين القوميتين العربية والكردية، اللتين حدّدتا الدستور كجماعتين تكوينتين للمجتمع العراقي، وتجاوز مبدأ الديمقراطية التوافقية بين المكونات والجهويات العراقية والتي على أساسها يتم توزيع المناصب السيادية حتى الآن.

لا تفعل القوى المركزية ذلك مع الطرف الكردي فحسب، فتهميشها وتحطيمها للقوى السنية، الذي كان وما زال مستمراً في كل القطاعات، شكّل عتبة لممارسة هذه السياسة تجاه الكرد. وهذا التهميش المرفق بالهيمنة السلطوية يتطوّر ليصبح فعلاً يومياً تجاه كل التنظيمات المدنية واليسارية القومية الأصغر حجماً، لتعود سلطة الحكم في العراق كما كانت تقليدياً، مختصرة ومحتكرة في شخص أو حزب واحد، طافح المركزية والسلطوية.

على أنه في سير جميع الشخصيات والقوى السياسية التي حكمت الدولة العراقية ونمط علاقتها مع القوى النظيرة «الهامشية» ومنها الكرد ومسألتهم السياسية بالذات، ثمة ما هو مشترك في ما بينهم جميعاً. إذ تبدو كل سلطة عراقية في أوائل فترات حكمها بمهادنة القوى السياسية المقابلة، لكنها ما تلبث أن تعود لفرض هيمنتها وسلطتها عليها وعلى قواعدها الاجتماعية مستخدمة كل أشكال العنف إذا تطلّب الأمر ذلك.

كانت سلطة الانتداب البريطانية، في أوائل العشرينيات البادئة بتأسيس هذه «السنة» ففي مسعاها إلى تركيب الدولة العراقية الحديثة من الولايات العثمانية الثلاث، البصرة وبغداد والموصل سنة 1920، كانت تستشعر ضعف موقف وموقع الملك فيصل، الذي لم يكن مقبولاً ومدعوماً إلا من طبقة موظفي الدولة العثمانية السابقين، وبعض أعيان المدن «السنّة» لذا هادن الإنكليز الزعامات المحلية الكردية، وعلى رأسهم الشيخ محمود الحفيد، كذلك فعلوا مع طبقة زعماء العشائر ورجال الدين الشيعة، لكنهم ما لبثوا أن قضوا على الحفيد عسكرياً ونفوه، وحطّموا كل القوة «الشيعية» المناهضة لهيمنتهم وسياستهم «الهاشمية» حينما نصّبوا فيصل ملكاً على مملكة عراقية مركزية، لا تتحمّل أي وضع شيعي أو كردي خاص، عاد الإنكليز للاستعانة بالحفيد حينما ساءت علاقتهم بنخبة الأعيان «السنّة» التي كانت تتحول إلى نخبة قومية عربية. لكن ما أن استتبّ الأمر لهم عقب المعاهدة البريطانية العراقية عام 1924 حتى ألغوا كل الامتيازات التي منحت للكرد أو الشيعة لحكم مناطقهم.

نخب الحكم العراقية الملكية استكملت ما بدأه الإنكليز. فكلما كانت تدخل في أزمة عميقة مع الجيش أو الشيوعيين أو القوميين العرب، كانت تسعى إلى التوافق مع الكرد وبالذات مع الأخوين أحمد ومصطفى البارزاني، اللذين قادا تمردات كردية متقطّعة طوال الثلاثينيات والأربعينيات. وكانت تفعل العكس مع عشائر الأرياف وشيوعي المدن، وفق تحوّل علاقتهم مع الكرد، لكنها في سنوات استقرارها القليلة، كانت تبطش بالطرفين معاً إذا لزم الأمر.

الأنظمة العسكرية والقومية ظلت مواظبة على ذلك، فما أن نجح عبد الكريم قاسم في انقلابه على الملكية حتى منح الكثير من الحريات المدنية والسياسية وسمح للتنظيمات الشيوعية والقومية والكردية بالعمل السياسي العلني. لكن ما أن تخلص من شركائه في الانقلاب، وعلى رأسهم القوميين بقيادة عبد السلام عارف، حتى ألغى أغلب تلك الحقوق والحريات، وعادت الحرب التقليدية بين دولته المركزية وبين الحركة القومية الكردية والقوميين العرب والحزب الشيوعي العراقي، كل وفق تطلعاته المناهضة لدولة قاسم المركزية.

حقبة القوميين، من الرئيسين عبد السلام وعبد الرحمن عارف، ومن بعدهما الحكم البعثي المديد، كان التطبيق العملي الأكثر دقة وتعبيراً عن السلطوية المركزية. فالاتفاق الأول بين الملا مصطفى البارزاني ورئيس الوزراء القومي عبد الرحمن البزاز سنة 1965، في ظل حكم عبد

السلام عارف، انقلب عليه القوميون حينما أعادوا ترتيب صفوفهم، بعد القضاء على التيار البعثي ضمنهم، البعثيون أنفسهم هادنوا الحركة القومية الكردية بعد انقلابهم الشهير في تموز/يوليو 1968 وأصدروا بيان 11 آذار/مارس 1970، الذي أقرّ الحكم الذاتي للكرد في مناطقهم، لكنهم عادوا وتراجعوا بعد أربع سنوات، بعدما ارتفعت أسعار النفط أوائل السبعينيات ودان الحكم للرئيس أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين، حيث فرضا من جديد حاكماً مركزياً أرعن على كردستان، وتجدّد الأمر خلال اتفاقيات 1983 بين النظام والاتحاد الوطني الكردستاني، حينما كانت السلطة العراقية مأزومة نتيجة تراجعها في الحرب مع إيران، التي مع نهايتها واستعادة النظام قوته، نفّذ البعثيون جريمتي الأنفال وحلبجة المروّعتين عام 1988.

شيء شبيه تماماً مارسه البعثيون مع التنظيمات الشيوعية المنافسة، من خلال الإغراء بالجبهة الوطنية، ومن ثم البطش بتنظيماتها بعد إخماد التمرد الكردي بدءاً من أواخر السبعينيات. كذلك فعلوا مع الزعامات الدينية الشيعية وعلى رأسها المرجع محمد صادق الصدر، الذي هادنه واستخدمه البعثيون أولاً لمجابهة المراجع «غير العراقية» ثم تمّت تصفيته.

لأجل كل ذلك، لا تبدو سلطة «المنتصرين» العراقيين الجدد وكأنها تفعل شيئاً غريباً عما كان في العراق تقليدياً، لكن ذلك يثبت أن ما تغيّر في العراق في حقبة ما بعد صدام حسين هو هوية الحكام، لا هوية السلطة نفسها التي بقيت تستند إلى القوة المحضة فحسب.

أزمة الإسلام السياسي في كردستان

في صيف عام 2015 قدّم حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني مشروعاً حول «استقلال الإقليم لرئيس الإقليم مسعود البارزاني واعتبر الحزب أن استقلال كردستان هدف استراتيجي للحزب بحسب البرنامج الذي طرحته في مؤتمر الحزب عام 2012. ووفق رؤية الاتحاد الإسلامي، فإن الظروف الإقليمية والدولية، في ظل التحالف الدولي لمحاربة «داعش» وتمكّن قوات البيشمركة من السيطرة على قسم كبير من الأراضي المستقطعة من كردستان، توفّر العامل الزمني المناسب للاستقلال، على أن الحزب كان يرى أنه ثمة شرطين ضروريين للانخراط الفعّال في هذه العملية، يتضمن الأول تنشيط العملية السياسية ضمن الإقليم، والآخر أن يكون استقلال الإقليم عبر التفاوض مع القوى السياسية العراقية في بغداد.

منذ قرابة عقد وحتى الآن، فإن حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني، الذي يعتبر الامتداد الكردي لحركة الإخوان المسلمين، يحمل أجندة سياسية وخطابية وأيديولوجية وقومية، تزاحم الأحزاب الكردية القومية التقليدية كذلك صار حزباً لا يستطيع أن يحيا خارج السلطة، بالذات الحكومة الإقليمية، فهو بتنظيماته وأجهزته الرديفة يعتمد على السلطة ومؤسساتها التي تعتبر أساس تنظيمات الحزب.

فوق ذلك صار حزب الاتحاد الإسلامي مثل بقية الأحزاب الإسلامية الكردية، يستشعر أن الدولة المركزية في العراق تصبح «دولة شيعية» بقرارها المركزي وسلطتها الرمزية وخياراتها الإقليمية وأن الإقليم الكردستاني سيفتقد صيغته الـ «سنّية» بالتقادم، لأنه سيغدو خاضعاً للسلطة المركزية.

القومية والسلطوية والطائفية صارت من خصائص الأحزاب الإسلامية الكردستانية، وهي بهذا المعنى تغدو فاقدة لتمايزها عن بقية الأحزاب في كل دول المنطقة، من حيث نبذها للقومية وبقائها في المعارضة وخطابها الديني الفوقي.

تعتبر الأحزاب الإسلامية جزءاً من الحياة السياسية والعامة في إقليم كردستان العراق، وهي سارت في سياق تاريخي طويل إلى أن وصلت إلى حال الاندماج في الحياة السياسية العامة الراهنة بكل شروطها الخاصة واحتاجت لوقت أقصر لتتخلّى عن خصائصها وتتحوّل إلى أحزاب تقليدية.

كانت الحركة الإسلامية بدأت بمزاحمة الحركة القومية الكردية منذ أواسط الثمانينيات، حين تأسست الحركة الإسلامية عام 1987 وبدأت بخوض العمل المسلح ضد النظام العراقي متخلية عن أفكار حركة الإخوان المسلمين في كردستان العراق التي كانت ترفض العمل المسلح. ثم مرّت الحركة الإسلامية في مسارين تقليديين، تمر بهما أغلب الحركات الإسلامية الجنينية عادة.

فمن جهة انفرزت عنها التيارات العنيفة المتطرفة، التي خاضت كل أشكال العنف المجتمعي والسياسي، كجماعة أنصار الإسلام. ومن جهة أخرى انشقّ تيار سياسي (سلمياً) عن الحركة الإسلامية التي ما لبثت أن اندمجت بالحياة السياسية في الإقليم بأكثر من حزب، وبعدما مرّت بدورها بتحولات فكرية وأيديولوجية وسياسية عديدة، وهي تشكِّل مجتمعة نموذجاً سياسياً متمايزاً عن تجارب بقية الأحزاب الإسلامية في المنطقة. على أن هذه الأحزاب الإسلامية الكردستانية كانت تمتاز عن نظيرتها القومية الكردية والأيديولوجية العمومية بثلاث خصائص تجعل دراستها والتوقعات بشأن رؤيتها ومستقبلها مختلفة تماماً عن بقية الدراسات التي تتناول الحركة السياسية الكردية.

لم تسيطر الأحزاب الإسلامية الكردستانية على حيّز جغرافي شاقولي بل كانت التيارات السياسية الوحيدة الممتدة بشكل أفقي في كامل الجغرافية الكردستانية. بقيت الأحزاب الإسلامية الكردستانية متوازنة في تمثيلها الجماهيري/المناطقي. فنسبة التأييد لأحزابها السياسية تكاد تكون متساوية في أي من المحافظات الثلاثة. وفي المناطق الكردية في محافظتي كركوك والموصل. بهذا المعنى فإن الأحزاب الإسلامية الكردستانية لم تكن مستقطبة وغير خاضعة لفروض الهيمنة الجغرافية لأي من الأحزاب الكردستانية كذلك لم يكن أي من الأحزاب الإسلامية الكردستانية «حزباً سلطوياً» حتى قبل سنوات قليلة. فهي على رغم مشاركتها في الحياة السياسية الكردستانية

منذ ربع قرن ومشاركتها في البرلمان والعديد من الحكومات الإقليمية التي تشكّلت، إلا أن أياً منها لم ينل سمة «الحكم الحقيقية»، فجميع أشكال مشاركتها كانت نسبية للغاية. وذات سلطة ممنوحة من الأحزاب المركزية المسيطرة على الحياة العامة. والمقصود أن هذه الأحزاب الإسلامية لم تكن لها هيمنة على الحياة العسكرية والأمنية والاقتصادية والبيروقراطية التي لحزب السلطة ولم تكن حتى كالتي لحركة التغيير الكردية، التي على رغم عدم هيمنتها العسكرية والأمنية على أي من القطاعات، إلا أنها تملك نفوذاً معنوياً وأدبياً داخل قطاعات البيشمركة التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

على أن هذه الأحزاب الإسلامية الكردستانية صارت تملك مواقف سياسة تتمتع بالحماية والاستقلالية الكاملة عن الحزبين المركزيين ولها العديد من المؤسسات التنظيمية والإعلامية والاقتصادية والسياسية التي تتطلب تغطية شهرية ضخمة وهو ما تطلّب أن تغطيه من خلال اندماجها في مؤسسات الدولة وخصوصاً الاقتصادية والبيروقراطية في ظل اقتصاد نفطي ريعي مثل الذي لإقليم كردستان العراق حيث للتضخم المريع لأجهزة «الدولة» أن يغطي كل شيء.

أخيراً فإن الأحزاب الإسلامية الكردستانية فقدت كل إمكانية وقدرة لما يمكن أن تقوم به الأحزاب الإسلامية التقليدية في منطقتنا، فيما خصَّ استخدام العنف والانقلاب على الحياة العامة ونشر الأيديولوجيات والبرامج المتطرفة على المجتمعات المحلية لأسباب كثيرة، على رأسها عدم ارتباط الإسلام السياسي الكردستاني بنظيره الإقليمي والدولي، فهي ليست ممثلاً محلياً لأية حركات أخرى، كتنظيمات الإخوان المسلمين والتيارات السلفية المتطرفة. فالأحزاب الإسلامية الكردستانية تملك علاقات عامة وتعاطفاً وجدانياً وسياسياً مع التنظيمات النظيرة لها في الدول الأخرى، إلا أنها مستقلة عنها سياسياً ومالياً وتنظيمياً لأسباب معقدة على رأسها بقاء الحركة القومية الكردية فاعلة وحيوية.

الأحزاب الإسلامية باتت تؤمن بأنها جزء من الحياة السياسية في الإقليم وتعي تماماً طبيعة اللعبة السياسية في الإقليم، وكذلك موقع الإقليم وظروفه وموقعه الإقليمي والوطني، شواغله ومشكلاته، المركبة والمتداخلة بشكل معقّد للغاية، على كل المستويات والديناميكيات، لذا فإنها لا تستطيع أن تقدّم نفسها كأحزاب معارضة ذات مظلومية، لأنها أساساً غارقة في كل تفاصيل الحكم

كذلك لا تستطيع أن تنقلب على الحياة السياسية وتنزع عنها الشرعية. وفي المحصلة الأحزاب الإسلامية الكردستانية لا تستطيع أن تدّعي أنها تملك أي شيء بديل عن أي تيار سياسي آخر.

ثقل الأكراد في المعادلة العراقية مهدَّد

يخيِّم على الإقليم الكردي قلق من فقدان لقب «بيضة القبّان» الذي اكتسبه بعد سقوط نظام حزب البعث عام 2003، على مستوى المعادلة السياسية في النظام الاتحادي، إثر إخفاق قواه السياسية في تشكيل ائتلاف موحّد لخوض الانتخابات المقرّرة منتصف أيار/مايو 2018.

«التحالف الكردستاني» شكّل منذ أول انتخابات شهدها العراق عام 2005 أحد الأركان الرئيسية في رسم ملامح الحكومات الائتلافية السابقة وحسم المرشحين لرئاستها نتيجة للمكاسب التي حقّقها الإقليم ككيان شبه مستقل عن بغداد منذ عام 1991، قبل أن يواجه انقساماً سياسياً حادًّا في السنوات الأربع الأخيرة، حول نظام الحكم وملفات تتعلق بسوء الإدارة والفساد.

وأخفق الحزب «الديمقراطي» بزعامة الرئيس السابق للإقليم مسعود البارزاني في إقناع الأطراف بتشكيل الائتلاف، على الأقل في المناطق المتنازع عليها مع بغداد، واضطر للذهاب بقائمة منفردة بيد أنه قرّر مقاطعة الانتخابات في محافظة كركوك بصفتها «محتلة» من السلطة الاتحادية كما اتخذ حليفه «الاتحاد الوطني» الذي كان يتزعمه رئيس الجمهورية السابق الراحل جلال طالباني قراراً مماثلاً في وقت تخشى أوساط في الحزبين من أن يفقدا آلاف الأصوات جراء تراجع شعبيتهما بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية المتتالية التي ضربت حكومتهما، فضلاً عن تبعات الخطوة الانفصالية المتمثلة بالإجراءات العقابية التي فرضتها بغداد على الإقليم.

وتحمِّل قوى سياسية حزب البارزاني مسؤولية تداعيات الاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر 2017 وخوضه «من دون ضمانات دولية» بينما الأخير يحمِّل قادة في أحد جناحي حزب طالباني بـ «الخيانة» لتعاونهم مع بغداد لسحب قوات البيشمركة من محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها ليتعمّق الصراع الذي يعصف بقيادة الأخير منذ أواخر عام 2012

بعد غياب طالباني عن الساحة السياسية لتعرّضه لجلطة دماغية كما يواجه الحزبان تهماً بهدر الأموال و«الفساد» في الإدارة، تحديداً في الملف النفطي.

وتصدّعت أخيراً التشكيلة الحكومية للحزبين إثر انسحاب ثلاث قوى بعد سلسلة احتجاجات شعبية أواخر عام 2017 إلا أنهما يؤكدان أن الجميع يتقاسم المسؤولية لما آلت إليه الأوضاع كل وفق نفوذه في السلطة.

وفي خضم هذا الانعطاف برزت مجدداً تكتلات معارضة، إحداها تقوده حركة «التغيير» التي اكتسبت لقب أول حركة معارضة في الإقليم في انتخابات عام 2009 قبل أن تشارك في التشكيلة الحكومية في آخر دورة انتخابية بالاتفاق مع «الجماعة الإسلامية» وأخيراً ظهر «التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة» بزعامة برهم صالح ليقرِّر خوض الانتخابات بقائمة مشتركة في المناطق المتنازع عليها ومنفردة على صعيد الإقليم.

وفي حين لم تتضح بعد وجهة «الاتحاد الإسلامي» المنسحب من الحكومة والمدرج ضمن التيار «الوسطي» على مستوى الانقسامات تطمح حركة «الجيل الجديد» التي أسسها أخيراً رجل الأعمال شاسوار عبد الواحد بحصد مكاسب «ثمرة» لمواقفها الرافضة لـ «توقيت» الاستفتاء وتداعياته ودعم الاحتجاجات ضد الحكومة واتهام الحزبين بالتسويق في حسم موعد الانتخابات لخشيتهما من النتائج.

وتراهن القوى المعارضة على حصد مكاسب انتخابية لتغيير المعادلة السياسية على تنظيف سجل الناخبين من الخروقات، وأسماء مشكوك فيها لنحو نصف مليون ناخب من مواطني كردستان منها المكررة والوفيات ومواطنون أكراد من تركيا وإيران وسوريا، وتشكِّل تلك الأصوات نحو 30 مقعداً في حال احتساب 18 ألف صوت لكل مقعد.

وأفاد المحلل الكردي ياسين طه بأن «الأطراف الكردية كانت تعرف بوحدة خطابها في المصلحة المتعلقة بالبعد القومي، لكن خطوة الاستفتاء نسفت هذه الوحدة وألحقت خسارة كبيرة بالمكاسب الكردية، خصوصاً فقدان مدينة كركوك التي كانت تُعدّ ضمن القضايا المصيرية. كما أدّى إلى فشلها في تشكيل تحالف انتخابي في المناطق المتنازع عليها التي كانت تتمتّع فيها بثقل نيابي أكثر من الأطراف في خارج البيت الكردي».

وأضاف أن «الخلافات اتّسعت بين الحزبين الرئيسيين فالديمقراطي يتّهم أحد قطبي حليفه الاتحاد الوطني وتحديداً بافل طالباني (نجل مؤسس الحزب وزعيمه الراحل جلال طالباني) بالخيانة في تسليم كركوك بينما يحمّل قادة في الاتحاد مسؤولية ما ارتكبه من أخطاء».

وتذهب بعض التوقعات إلى تشكيل تحالفات ما بعد الانتخابات لرغبة القوى بأن تحدِّد النتائج الرصيد الجماهيري لكل كيان، في وقت تعرقل الخلافات الاتفاق على موعد للانتخابات في الأقاليم قبل الانتخابات العامة في العراق، مع عدم رغبة «الاتحاد الوطني» وقوى أخرى في إجرائها وتقول مفوضية الانتخابات في الإقليم أنها بحاجة إلى 105 أيام على الأقل لإنجاز مهامها.

لكن هناك أصواتاً داخل القوى حتى لدى حركة «التغيير» التي تُعدّ من أشد المعارضين لسياسة الحزبين تقلِّل من وقع فرط الخريطة الانتخابية بناء على تجارب سابقة أجمعت الأطراف في اللحظات الحاسمة، كلما تعلّق الأمر بالقرارات التي ينظر إليها من باب القضايا ذات «البعد القومي» أو «المصالح العليا للإقليم».

كفاح محمود المستشار في المكتب الإعلامي لزعيم «الديمقراطي» أكد أن تأثير هذه الخلافات سيكون محدوداً على القرار الكردي في بغداد، وقال إن «نقل الإقليم على صعيد القرار في بغداد لن يتراجع بغياب وجود ائتلاف كردستاني موحّد لأن عدد المقاعد التي سيشغلها هي التي ستتحكّم، معلوم أن الأمر ذاته اختلف كلياً حتى داخل التحالف الوطني الشيعي ولم تعد الأمور كما كانت في الدورة السابقة».

وأضاف «قد نشهد أيضاً تحالفات ما بعد الانتخابات وأنا واثق من أن جميع القوى الكردستانية خصوصاً الخمس الرئيسية ستحترم الثوابت لحماية مصالح الإقليم العليا وهذا سبق وأن ترجم في بغداد بأكثر من موقف». وتابع «لنتذكر أنه على رغم خلافات حركة التغيير الحادة مع الديمقراطي لكن كتلتها النيابية لم تخرج على الثوابت في ما يتعلق بحصة الإقليم في الموازنة ومنع النواب المشاركين في الاستفتاء من دخول البرلمان، وأعتقد أن الثوابت ما زالت تحكم على الفعاليات السياسية لأن هذا امتحان عسير أمام ناخبيهم، وأي خروج عن هذه الثوابت المعروفة والمتعلقة بكيان الإقليم السياسي والدستوري وحصته في الموازنة ومؤسسته العسكرية ورواتب الموظفين. والخلافات في الرؤى السياسية لا شك قائمة في شأن النظام في الإقليم وغيرها من الخلافات داخل البيت الكردي، لكن في النهاية الجميع سينضوي تحت خيمة مصالح الإقليم العليا».

واستبعد محمود أن تطرأ تغيّرات في التوازنات السياسية في المعادلة الكردية قائلاً إن «تجربة حركة التغيير فشلت ولم تتبلور بعد فكرة المعارضة في الثقافة السياسية، وما زالت أمام الحزبين فرصة لاستكمال مشروع الإقليم، لكونهما يشكّلان داخل التركيبة الاجتماعية مؤسستين وأن قيام جبهة بينهما سينقذ الإقليم من أزماته».

من جهته اعتبر النائب عن «التغيير» هوشيار عبد الله أن خسارة بعض المقاعد لن تؤثِّر في الثقل الكردي في بغداد وقال إن «الكورد هم أحوج إلى خطاب ورؤية جديدة في التعاطي مع العملية السياسية في العراق» وعن انعكاسات غياب تحالف كردي على دور الإقليم في القرار السياسي العراقي قال: «ذلك التحالف يعكس وحدة كاذبة منذ عام 2005 ولغاية عام 2014 كان هناك تحالف كردستاني لكنه لم يكن فعَّالا واقعياً لمصلحة الكرد، كان هناك فساد مستشر وكان النواب الكرد يتستّرون، ووحدة الصف الكردي كانت تعني الصمت والكتمان عن الإخفاقات والفشل، لذا فإن حركة التغيير ارتأت أن تغادر هذه المعادلة أو بالأحرى القوقعة، واقتنعت بأنه آن الأوان لترك حقبة الديمقراطي والاتحاد الوطني وبقناعة جديدة ليس من منظر «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، بل من خلال رؤية بعيدة عن النعرات الطائفية والقومية والمذهبية من أجل المصالح العامة سواء في الإقليم والعراق».

وفي شأن ما إذا كان الأكراد سينقسمون إلى كتلتين أكد أنه «من الواضح أن كل البيوت منقسمة على بعضها، السنّة والشيعة والكرد، لكن طبيعة التوازنات والخريطة السياسية في الإقليم المقبلة تعتمد على مدى نزاهة الانتخابات التي ستجري سواء على صعيد الإقليم أو العراق عموماً وإذا ما أجريت انتخابات بعيدة عن الترهيب والترغيب من قبل الحزبين الحاكمين في الإقليم، ستشكِّل نتائجها كارثة بالنسبة إليهما بعدما تراجعت شعبيتهما إلى أبعد الحدود لكن المشكلة أن الإقليم يفتقر إلى انتخابات نزيهة وهناك مطالب ملحّة من قبل العديد من القوى لتنظيف سجل الناخبين من الشوائب في ما يتعلق بأسماء المتوفّين وتلك المكرّرة وغيرها».

العراق وتركيا: دلالات الغارات
ومستقبل العلاقة

برغم نفي العراق وجود أي تحركات عسكرية تركية في فضاء منطقة سنجار إلا أن الغارات التي بدأتها تركيا في شكل متقطّع منذ 10 آذار/مارس 2018 على شمال العراق، أدّت إلى توتر العلاقة بين أنقرة وبغداد التي ترى في الغارات اختباراً حقيقياً لمدى قدرتها على حماية حدودها وبسط سلطتها على ترابها الوطني. وازداد التوتر مع إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 25 آذار بدء عملية عسكرية في سنجار، وهو ما قد يؤسِّس لبداية جديدة وتغيير كبير في النهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد في المنطقة والتي لا يمكن استقرار منطلقاتها أو تداعياتها بمعزل عن نجاحات تركية في عفرين السورية.

وتأتي الغارات في إطار استراتيجية استباقية تتبنّاها تركيا لمواجهة الصعود الكردي في دول الجوار وبخاصة العراق وسوريا. والأرجح أن الغارات التركية على سنجار وجبال قنديل في العراق، أدّت إلى عودة التوتر بين البلدين وتجلّى ذلك في التصريحات، والتصريحات المضادة وذلك بعد اتباع تركيا للسياسة نفسها التي تبنّتها في سوريا من خلال توجيه تهديدات لبغداد في 21 آذار، بإمكان القيام بتنفيذ عملية ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني في سنجار بشكل فردي في حال عدم تعاون حكومة العبادي معها، على نحو دفع بغداد إلى رفض هذا التوجه معتبرة أن حجة تركيا في الحرب ضد تنظيم «داعش» انتهت بعد تحرير الموصل.

وهذا التوتر لم يكن هو الأول من نوعه بين البلدين، فقد دخلت العلاقة مناخ الشحن في العام 2016 ووصل الأمر إلى حد التراشق اللفظي بين رئيس الوزراء العراقي والرئيس التركي على خلفية دخول قوات تركية للأراضي العراقية وتمركزها في معسكر «بعشيقة» قبل بدء عملية تحرير

الموصل التي انطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2016 لتحرير المدينة من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» فضلاً عن تمديد البرلمان التركي في الشهر ذاته مهمة قوات بلاده في العراق عاماً إضافياً.

وبرغم أن شمال العراق يتعرّض بصورة متقطعة لعمليات قصف متكرِّرة من قبل تركيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2007 تستهدف من ورائها عناصر الكردستاني إلا أن الغارات الراهنة تبدو مختلفة وتحمل دلالات مغايرة:

أولها: نفاذ الصبر التركي من الدعم الأميركي للفصائل الكردية في المنطقة، وبخاصة حزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري (وحدات حماية الشعب) وأن تركيا قد لا تبالي بتحالفها الاستراتيجي مع واشنطن إذا وجدت أن أمنها بات في خطر.

ثانيها: إن الغارات التركية على سنجار وجبال قنديل تشكِّل رسالة مفادها أن أنقرة باتت أقوى بعد السيطرة على عفرين وسيطرتها بحسب معلومات أولية على مدينة تل رفعت ومطار منغ العسكري بموجب تفاهمات مع موسكو.

خلف ما سبق فإن الاستهداف التركي للأكراد في شمال العراق يحمل رسالة مفادها أن تركيا ماضية في مواجهة الصعود نفوذ حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق، والتحرك لإخراجه من منطقة سنجار والتي تشكِّل مع قنديل وكراتشوك السوريتين مثلثاً حيوياً تحت سيطرة الكردستاني. وفي هذا السياق تعمّدت أنقرة الإشارة إلى إمكان شن عملية عسكرية مشتركة مع بغداد لمواجهة تمدُّد الكردستاني في سنجار أو القيام بها بشكل منفرد، ما دفع حكومة العبادي للتنديد بهذا التوجّه. أما الدلالة الرابعة، فإن الغارات التركية المتقطعة على سنجار تأتي قبل اجتماعات محتملة تجمع الرئيس التركي مع الرئيسين الروسي والإيراني، إذ تستهدف أنقرة إيصال رسالة تؤكد فيها أنها باتت طرفاً فاعلاً في إدارة المشهد الإقليمي برمته.

في المقابل، فإن هذه الغارات تكشف استثمار تركيا توافقها مع طهران لجهة تحجيم النفوذ الكردي ومحاصرة حلفاء واشنطن الأكراد جنباً إلى جنب استثمار الارتباك الحادث في الإدارة الأميركية التي شهدت سلسلة من التغيرات في مستويات قيادية عليا.

وبرغم تحسّن محدود في العلاقة منذ زيارة رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم لبغداد في كانون الثاني/يناير 2017 إلا أن الغارات التركية الأخيرة على مناطق شمال العراق، منها بلدة هاكورك كاني راش وناحية سيدكان الحدودية وقضاء العمودية في محافظة دهوك أدّى إلى تراجع العلاقة.

وبرغم محاولة أنقرة طمأنة بغداد وتأكيد السفير التركي لدى بغداد عن تفكير بلاده في هذا التوجه من التشاور مع حكومة العبادي، فضلاً عن تراجع الحكومة التركية عن تصريحاتها الأخيرة بشأن إطلاق عملية عسكرية لمطاردة عناصر حزب «العمال الكردستاني» في قضاء سنجار، ومهاتفة رئيس مجلس الوزراء التركي نظيره العراقي قبل أيام، إلا أن فرص التوتر تتصاعد وكان بارزاً هنا، نشر الجيش العراقي قوات تابعة له في مناطق بلدة سنجار فضلاً عن رؤية قطاعات معتبرة في الداخل العراقي للنشاط التركي في شمال العراق باعتباره احتلال ورغبة في استعادة إرث الدولة العثمانية.

والواقع أن توتّر العلاقة قد ينعكس سلباً على عدد من الملفات المشتركة، في مقدمها الملف الاقتصادي إذ يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ما يقرب من 12 بليون دولار وجميعها لصالح تركيا حيث إن العراق يمثّل سوقاً أساسية للبضائع التركية. في هذا السياق، فإن فرص تراجع العلاقة تبقى هي الأرجح، لكنها لن تصل إلى حدّ القطيعة بفعل اعتبارات مهمة، من بينها رغبة تركيا في إعادة تصغير مشاكلها مع محيطها الإقليمي، بخاصة بعد التوتر الحادث مع دول الخليج على خلفية دعمها قطر، واستمرار توترها مع القاهرة، كما ترغب تركيا في تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي مع العراق لضبط الحدود التي تصل إلى ما يقرب من 311 كيلومتراً.

أيضاً تدرك أنقرة تراجع مركز إقليم كردستان حليف تركيا المهم، بعد فشل استفتاء استقلال الإقليم، وتباعد المسافة بين أربيل وأنقرة التي ناهضت طموحات التحوّل إلى دولة مستقلة، وتهيمن بغداد على مركزية القرار في كردستان العراق اليوم.

لذلك فإن العراق تمثّل بوابة مهمة لجهة موازنة الدور الإيراني المتصاعد في المنطقة وكبح جماح «الحشد الشيعي» وعلى الجانب العراقي تظل تركيا بوابة رئيسة لنقل النفط العراقي إلى أوروبا، كما تمثّل تركيا سوقاً مهمة لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للعراق ناهيك عن حرص العراق على جذب الاستثمارات التركية لجهة إعادة إعماره.

أنقرة والسليمانية:
خلفيات التصعيد التركي

ردّت أنقرة، وعلى طريقتها، التحية لحكومة أربيل وقرّرت فتح المجال الجوي التركي أمام حركة الطيران من وإلى مطارها فقط من دون مطار السليمانية، في محاولة مكشوفة لتقسيم إقليم كردستان العراق والعزف على وتر إحياء واقع الإدارتين في الإقليم، فليس سرًّا أن أنقرة طالما حاولت وعملت على إجهاض التجربة الفيديرالية ومجمل صيغة الحل للقضية الكردية في العراق، وهي ظلت تناصبها العداء المكشوف حتى 2008 لتشرع بعدها في ممارسة سياسة عداء ناعمة ومستقرة هادفة للتغلغل في المنطقة بغية إمساك مفاصلها وتطويعها. ولعل، انتشار المدارس والجامعات التركية الخاصة ذات المنحى التديّني الإخواني في الإقليم خير مثال، فضلاً عن الدراما التركية التي مع تصاعد الهوس التوسعي لتركيا تعرّضت أخيراً للمنع والوقف في كبريات الشاشات العربية والكردية.

فأثر إقدام الطائرات التركية على تصعيد غاراتها وقصفها المناطق المدنية المأهولة في باشور (كردستان العراق) والتي يذهب ضحيتها يومياً قرويون ومدنيون أبرياء فضلاً عن تهجير سكان عشرات القرى والبلدات التي يطاولها القصف، وبدلاً من مسارعة حكومة الإقليم أقله، إلى الاحتجاج والتنديد واستدعاء القنصل التركي بادرت إلى إصدار ما يشبه تبريراً بل ودعماً غير مباشر للاعتداءات التركية ولخرق المجال الجوي لبلد آخر هو العراق.

وهنا، فإن موقف وزارة الخارجية العراقية كان أقوى بما لا يقاس بالموقف الهزيل لحكومة الإقليم الذي صبَّ الماء في طاحونة أنقرة، إذ إن بغداد كانت قاطعة في الدعوة إلى وقف الانتهاكات التركية، ولم تكن خجولة في رد فعلها كما حكومة الإقليم. فالقاصي والداني يعرفان أن مقار ومواقع

حزب العمال الكردستاني تقع في مناطق جبلية وعرة غير مأهولة في قنديل وغيرها حيث ينتشر مقاتلو الحزب على امتداد سلاسل جبال كردستان المتداخلة عبر الحدود الدولية للدول المقتسمة لكردستان. وتنضح حكومة أربيل والحال هذه، للتحدث وفق «المنطق» التركي كان مبعث استهجان أوساط كردية، ففي الوقت الذي تصدر بغداد بياناً شديد اللهجة وتستنكر استهداف مواطنين أبرياء وقصف قراهم وحقولهم وممتلكاتهم كان حرياً بنبرة حكومة أربيل أن تكون أقوى وأكثر مباشرة في تعرية أفعال الدول التركية، لكن بيانها أتى متلعثماً بل ويكاد يكون متواطئاً.

الواضح أن أربيل ستبقى صامتة على القرار الكيدي التركي الأخير بخصوص حظر الطيران من وإلى السليمانية عبر تركيا في حين أن السليمانية انتظرت منها أن تطالب إما بفتح المجال الجوي بكل مطارات كردستان أو رفض تخصيص مطار أربيل فقط.

وليس خافياً في هذا الصدد أنه كانت ثمة موافقات مبدئية من بغداد على فتح مطار السليمانية قبل أشهر، لكن نائب رئيس حكومة الإقليم قوباد طالباني كان رفض ذلك مصرًّا على فتح المطارين (أربيل والسليمانية) معاً، لكن السليمانية لم تقابل بموقف مشابه من رئيس حكومة الإقليم نيجيرفان البارزاني.

الدلالات على امتداد احتجاجات كردستان العراق إلى مناطق نفوذ البارزاني

شكل ما عُرف بـ «كسر الصمت» إثر امتداد الاحتجاجات والإضرابات إلى عمق النطاق «الأصفر» الخاضع لنفوذ الحزب «الديمقراطي» بزعامة مسعود البارزاني، نقطة تحوّل قد تدفع الحزبين الرئيسيين «التقليديين» الحاكمين إلى مراجعة سياساتهما تحت الضغط الشعبي المتصاعد على خلفية إخفاقات وأزمات مزمنة سياسياً واقتصادياً، أودت بمعظم مكاسب الإقليم المحقَّقة على مدى ربع قرن.

تعود أولى التظاهرات والاعتصامات في الإقليم إلى شباط/فبراير عام 2011 في مدينة السليمانية مركز مناطق «النطاق الأخضر» الخاضع لنفوذ «الاتحاد الوطني» حزب رئيس الجمهورية الراحل جلال طالباني، مشحونة بموجة احتجاجات كانت تجتاح بعض بلدان المحيط العربي التي أطلق عليها «الربيع العربي» والرامية إلى تغيير الرؤساء والأنظمة.

وتمحورت المطالب المصاحبة لتفاقم الأزمة السياسية، حول استشراء الفساد وهدر المال العام وتغيير نظام الحكم، قبل أن تُخمد بالقوة إثر نشوب أعمال عنف سقط خلالها قتلى وجرحى، وعندما هاجم متظاهرون مقر حزب البارزاني، أعقبتها اعتداءات مضادة على مقار للمعارضة في أربيل ودهوك.

في السنوات اللاحقة شهدت مناطق «النطاق الأخضر» احتجاجات متفرّقة دون نظيرتها في «النطاق الأصفر» في وقت كانت الأزمة السياسية تتفاقم بين المعارضة والسلطة حول منصب

الرئاسة والتحول إلى نظام حكم برلماني، أدّت إلى تعطيل البرلمان بعد منع رئيس البرلمان من دخول أربيل.

تلك المشكلات تزامنت مع دخول الإقليم أزمة مالية غير مسبوقة بفعل عوامل بدأت مع انهيار الاتفاق مع بغداد حول صادرات النفط الكردي، ومن ثم الهبوط الحاد في أسعار النفط، ودخول الإقليم في حرب مع تنظيم «داعش» وإيوائه أكثر من مليون ونصف المليون نازح عراقي ولاجئ سوري، لتتّجه الحكومة إلى تطبيق «نظام الإدخار والإجباري» وخفض الرواتب بنسب 15 إلى 75 في المئة.

وفيما كانت الحرب على «داعش» تقترب من نهايتها، اتجه الحزبان بقيادة البارزاني نحو إجراء استفتاء لتقرير المصير، من دون غطاء إقليمي ودولي وبدأت بغداد بالتنسيق مع الجارتين تركيا وإيران باتخاذ إجراءات عقابية لتفرض حظراً على مطارات الإقليم وغلق معابره مع إيران، وشن عملية لفرض سيطرتها على المناطق المتنازع عليها وكركوك وآبار النفط مما أدّى إلى فقدان الإقليم نحو نصف إيراداته، ليضطر تحت ضغط دولي بقيادة واشنطن إلى الدخول في مفاوضات مع السلطة الاتحادية.

عادت التظاهرات وبقوة إلى الواجهة في «النطاق الأخضر وأعلنت ثلاث قوى الانسحاب من الائتلاف الحكومي لينحصر بين الحزبين الرئيسين وسرعان ما أقدما على إخماد الاحتجاجات بالقوة عقب اندلاع أعمال عنف واعتداءات على المقار الحزبية والمؤسسات الحكومية. وجرى تقدُّم في التفاهمات بين حكومتي أربيل وبغداد وانفراج تدريجي للأزمة لكن الاحتجاجات تجدّدت وامتدّت إلى أقصى مناطق «النطاق الأصفر» وأجبرت الحكومة على إجراء مراجعة في نسبة الاستقطابات وخفضها بنسبة تراوح بين 30 و10 في المئة من الراتب وأثارت الخطوة سجالات وقراءات متباينة حول مستقبل الأحزاب التقليدية وما ستؤول إليه نتائج الانتخابات المقبلة من توازنات وتحالفات في ظل انشطار الخريطة الانتخابية الكردية.

كما أن التظاهرات «شملت أربيل وصولاً إلى الحدود التركية في خطوة غير مسبوقة في تاريخ التجربة الكردية الحديثة المبنية على الفصل بين مقاطعتي أربيل ومعها دهوك مع السليمانية. كثيرون اعتبروا التمكّن من التظاهر في ظل سلطات حزب البارزاني المعروفة بالمركزية والأكثر تماسكاً قياساً بحليفه الاتحاد الوطني كسراً لحاجز الصمت والخوف في الوقت ذاته». وبما «أنها

كانت مطلبية ومحصورة أمنياً وسياسياً فمن المستبعد أن تتطور إلى المطالبة بإسقاط السلطة نظراً لغياب أو تغييب البديل المناسب في ظل محيط ملتهب من كل الجوانب، والتجارب أثبتت في المنطقة أن إسقاط السلطات والأحزاب الحاملة لشعار القومية ونصرة المكوّن والمذهب صعب للغاية في المنظومات العرقية والطائفية على غرار النظام السائد الآن في العراق».

كما أن «الحكومة الكردية فقدت الكثير من صدقيتها ورصيدها السياسي لدى القاعدة الكردية بسبب التخبط وغياب الشفافية وعدم امتلاكها رؤية واضحة وأخطائها الكارثة المستمرة منذ سنوات طويلة، وهي تشكو في الوقت ذاته من الغبن وعدم الاستجابة لمطالبها من قبل بغداد في مفارقة غريبة».

كما أن «هذه السلطة لم تعد تمتلك الشرعية الأخلاقية لتمثيل الشعب الكردي إلا بعد إصلاح نفسها ومراجعة شاملة لأدائها وعرض نفسها على التصويت الشعبي مجدداً في الانتخابات المرتقبة، لكن الآخرين يضطرون للتعامل معها كأمر واقع وبسبب غياب البديل الشرعي في الوقت الراهن، إضافة إلى تحمّل المنطقة فراغاً سياسياً وأمنياً وإدارياً في ظل الكوارث المحدقة بالمنطقة في الوقت الراهن وعلى المستويات كافة». ووصف رئيس كتلة «الاتحاد الوطني» في البرلمان الاتحادي، هذا التطور بأنه «بشرى لمرحلة جديدة من النضال المدني». وقال: «إذا كان بعض الأشخاص أو الجهات قد نظروا إلى تظاهرات أربيل كمؤشر مخيف أو مقلق، فإنني أرى فيها انتقالاً إلى مرحلة جديدة من النضال المدني والسلمي الشامل، انطلاقاً من فكرة أن أي وطن يفتقر إلى الاحتجاجات معناه أن هناك ديكتاتورية وظلماً وقمعاً، لأن التظاهر يُعدّ عاملاً لتوعية المجتمع والإصرار على الحقوق، ومن الخطأ النظر إليها بعين الشك والعدائية بل الترحيب بهذا التقدم شرط التزام الطرفين المتظاهرين والسلطة بالابتعاد عن العنف».

ورفض نشطاء الشكوك والاتهامات التي أثيرت وتداولتها وسائل الإعلام بأن «الاحتجاجات كانت بفعل الصراع السياسي داخل الحزبين الحاكمين، في أربيل ودهوك بين رئيس مجلس أمن الإقليم مسرور البارزاني مع نجل عمه رئيس الحكومة نيجيرفان البارزاني، وفي السليمانية بين مسؤول جهاز الأمن والمعلومات لاهور شيخ جنكي ونائب رئيس الحكومة قباد طالباني»، في حين اتهمت السلطات أحزاب المعارضة ومرشحيها للانتخابات العراقية المقبلة بـ «ركوب» موجة الاحتجاجات لأهداف انتخابية.

اَلفصلُ الثّالِث

أكراد إيران

الحركة الوطنية الكردية في إيران

لم تدخل إيران رسمياً الحرب العالمية الأولى بسبب ضعفها العسكري، فلم تكن لديها إلى قوات القوقاز والشرطة المسلحة وقد اضطرت إيران أن تقف موقفاً سلبياً بينما حدودها الشمالية يجوبها الأتراك والروس والأكراد والأثوريون، وكان الأتراك قد احتلوا أجزاء من كردستان الإيرانية منذ ثورة 1907[162] وفقدت الحكومة المركزية في طهران كل سيطرة لها على هذه المنطقة الشمالية[163].

في نهاية الحرب العالمية الأولى لم يسمح لإيران بأن تمثل في مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919 وبدلاً من ذلك أعدّت اتفاقية إنكليزية إيرانية في أغسطس سنة 1919 تعهّدت فيها بريطانيا أن تحترم استقلال إيران وأن تحافظ على حدودها وتمدّ الحكومة الفارسية بالضباط والبعثات والخبراء العسكريين الإنكليز للمحافظة على حدودها[164].

يتركّز الأكراد بصفة أساسية في شمال غرب إيران وخاصة في ولايات أذربيجان وهافاري وكردستان وكرمنشاه ولورستان في المنطقة الجنوبية من جبال زاجروس. كما يتواجد الأكراد في عدة جيوب كردية في مناطق أخرى مثل فارس ومازندران[165].

والأكراد في إيران يمثّلون أكبر أقلية عرقية في هذه البلاد وبسبب سياسة الحكومة المركزية الخاصة بالتفتيت حرصت على أن يعيش الأكراد في جماعات صغيرة حتى تتجنّب الحكومة

المركزية أعمال التمرد والعصيان وقد لجأت حكومة الشاه إلى إسكان القبائل بعيداً عن موطنها الأصلي[166].

وقد وجد أكراد إيران فرصتهم في أن يضعوا أيديهم على مزيد من السلاح حينما ثار الجنود الروس في سنتي 1918/1917 وقتلوا ضباطهم وانسحبوا إلى داخل روسيا من شمال إيران حيث أصبح الموقف في هذه المناطق الشمالية في فوضى كاملة. فقد تقاتل الأكراد والمسيحيون كلاهما ضد الآخر كما تصارعت القبائل الكردية فيما بينها، كانت القوات المنظمة الوحيدة في شمال إيران هي قوات القوقاز ولكنها كانت أصغر من أن تحافظ على سلطة الحكومة في هذه المنطقة[167].

حركة سمكو/ورضا خان

1920–1930

قام الأكراد بعد الحرب العالمية الأولى بعدة حركات عسكرية في إيران أبرزها تلك التي قادها إسماعيل آغا سمكو في إقليم أورميه بين عامي 1930/1920[168].

ففي الفترة التي أعقبت اندلاع الثورة الروسية سنة 1917 وانسحاب القوات الروسية من شمال غرب إيران نتيجة لهذه الثورة وخروج روسيا من ميدان الحرب ظهر إسماعيل آغا سمكو رئيس قبيلة الشيكاك القوية ليملأ هذا الفراغ الذي تخلّف عن انسحاب الروس والأتراك أيضاً[169].

وقد نشأ سمكو على العنف وغذّى عقله بذكرى اغتيال أخيه الأكبر جعفر آغا قبل عشر سنوات عند حضوره مأدبة رسمية أُعدّت له في تبريز ذهب إليها بدعوة من الحكومة ليتولى منصب حاكم المنطقة الكردية غرب بحيرة أورميه[170]. لقد بدأ سمكو يقيِّم من نفسه سيداً على كل كردستان إيران غرب بحيرة أورميه فقد فرض سيطرته بمساعدة (40000) من أفراد قبيلة الشيكاك القوية في الإقليم الواقع شرق أورميه وقد رفع راية العصيان تحت شعار القومية الكردية[171]. وبرغم أن سمكو كان يتحدث كثيراً عن دولة كردية مستقلة فقد كان مفهوم الحكومة لديه قبلياً وهذا ما جعله يرفض محاولات الحكومة الإيرانية تعيين موظفين من قبلها في منطقته[172]. لقد نجح سمكو نجاحاً مؤقتاً في مواجهة فرق قوات القوزاق والشرطة[173] واستطاع أن يهاجم سوج بولاق (مهاباد) سنة 1921 وأن يقتل ستمائة من رجال الشرطة الإيرانيين وكان منهم بعض المتطوعين الروس وألحق بهم أعضاء بعثة تبشيرية لوثرية أميركية إلا أن القنصل الأميركي في تبريز جوردون بادوك تفاوض مع سمكو ليسمح بإخلاء سبيل البعثة التبشيرية الأميركية في مقابل أن يدفع لسمكو خمسة آلاف دولار فضي أميركي وتخرج البعثة بسلام تاركة أموالها وأملاكها لتنهب[174]. لقد استطاع سمكو أن يسيطر على

منطقة شاسعة شمال غرب إيران مما دفع الحكومة الإيرانية إلى الاعتراف بسلطته جرياً على سياسة الأمر الواقع بأن عيّنته حاكماً على المنطقة الجبلية الممتدة غرب بحيرة أورميه[175].

في سنة 1921 حدث انقلاب في إيران قادة رضا شاه بهلوي وهو ضابط في قوات القوزاق حيث أصبح وزيراً للحربية[176]. وفي أكتوبر سنة 1923 أصبح رضا شاه رئيساً لمجلس الوزراء، وفي الثاني عشر من ديسمبر سنة 1925 انتخبه المجلس شاهنشاهاً لإيران[177]. بدأ رضا خان يطبِّق سياسة شديدة في التحكم بجميع الأقليات وصهرت في المجتمع الإيراني بما في ذلك بالطبع الأكراد في شمال غرب إيران[178]. وكان عهده لذلك هو بداية النهاية للنظام القبلي فقد أخذ رضا خان عدداً كبيراً من زعماء القبائل إلى طهران ليحدِّد إقامتهم هناك وقد منعهم من العودة إلى مواطنهم وبابتعاد زعماء القبائل سهّل على الحكومة إسكان هذه القبائل في مناطق متفرقة[179].

صمّم الشاه رضا خان على القضاء على حركة سمكو مستعيناً في ذلك بقوة القبائل المعادية له وسيّر ضده جيشاً بقيادته دليلاً على الأهمية التي كان الشاه ينظر بها إلى القضاء على هذه الحركة[180]. فقد كوّن رضا خان تحالفاً من القبائل التركية الأذربيجانية والبدوية وخاصة قبيلة هاهشوار، وبتحالف هذه القبائل مع الجنرال عبد الله طهماسب قائد جيش رضا خان بهلوي استطاعوا جميعاً أن يطردوا سمكو إلى الجبال حيث تركيا بعد أن انتزع من الحكومة الإيرانية كل مناطق الحدود من «رلمان» حتى «بانه» في ثورة حاول إكساءها بالطابع الوطني الكردي ولكنه انهار فجأة[181] أمام عملية عسكرية مزدوجة قامت بها قوات تركيا من الغرب، والجيش الإيراني من الشرق. فخسر مدافعه ورشاشاته وقطار بغال محمّل بالعتاد كما فقد ضحايا كثيرة منها زوجته وأسر صبي له في السادسة فجاء إلى العراق يطلب العون من الإنكليز[182].

لجأ سمكو إلى العراق حيث كان يأمل من الإنكليز أن يكونوا على استعداد لتبنِّي قضية تحرر الشعب الكردي بالوقوف ضد إيران وتركيا[183]، في أكتوبر سنة 1926 وفراراً من مضايقات القوات الإيرانية والتركية وكان معه سيد طه صهر الشيخ عبد القادر وقد اقترح على البريطانيين أن يشارك في الجهود التي تبذلها بريطانيا من أجل الاستقلال ومتوقَّعا تعيينه في السلطة في راوندوزا[184] لكن بريطانيا لم تكن على استعداد لتلبية أي من مطالب سمكو والأكثر من ذلك أن الحكومة العراقية استطاعت أن تضايق هذا الثائر بعد حين، ولما عجزت عن القبض عليه اقترح المعتمد السامي البريطاني على الحكومة العراقية أن تتعاون مع الحكومة الإيرانية لإخماد حركة سمكو حيث أصدر

مجلس الوزراء العراقي قراراً بجلسته المنعقدة في 14 يوليو 1927 موضحاً فيه أن عدم وجود علاقات بين إيران والعراق وما نشأ عن ذلك من عدم وجود تعاون حقيقي بينهما على الحدود هو الذي شجّع العشائر والجماعات المسلحة على التمادي في أعمالها المضرّة، وأن الحكومة العراقية ستستمر في سياسة نزع سلاح العشائر وحظر حمل السلاح في مناطق العشائر بدون إجازة[185].

وقد استمرت الحكومة العراقية في الضغط عليه حتى اضطرته إلى الهرب إلى تركيا في مايو سنة 1928 ولكنه سرعان ما عاد إلى العراق وأقام في شمال رواندوز[186]. ولما شعرت الحكومة العراقية بأنّ وجوده في العراق سيكون مصدر قلق لتركيا وإيران أبلغته بأنها لا تستطيع أن توافق على بقائه داخل أراضيها مهما كلفها الأمر وأنها ستتخذ التدابير اللازمة لإخراجه أو أنها تسمح له بالبقاء في الأراضي العراقية في المكان الذي تعيّنه قائمقامية قضاء راوندوز له. فلم يرَ مناصاً من الانسحاب نهائياً إلى تركيا[187].

ظل سمكو حتى بعد خروجه من العراق يقود المعارك ضد القوات التركية والإيرانية حتى عام 1930[188] حينما استطاعت قوات الدولتين أن تشدِّد الحصار عليه من الشرق والغرب على الحدود بينهما وتضييق الخناق عليه وتقضي على قواته[189] وقد سلّم سمكو نفسه إلى الإيرانيين وطلب العفو من الحكومة الإيرانية[190].

ولكن الحكومة الإيرانية كانت قد صمّمت على التخلص منه. فقد أعدّت له كميناً وهو عند مدينة أوشنافيه Ushnaivieh ليحصل على العفو حيث قُتل وهو في طريقه إلى طهران[191] في 21 يونيو سنة 1930[192].

أما أتباعه فقد نكّل بهم الإيرانيون أبشع تنكيل حيث عوملوا بقسوة وقد رُوي الكثير من القصص المرعبة عن الضباط الإيرانيين الذين كانوا يسلّون أنفسهم بقطع رؤوس الكثير من القادة الأكراد وقد دخل الجيش الإيراني الجديد مناطق الأكراد بعد التخلص من سمكو وأقيمت مراكز للشرطة في المناطق الجبلية. أما الشيوخ الأكراد الأقوياء فقد تمّ نفيهم إلى طهران ولم يعودوا إلى قبائلهم إلا في أغسطس عام 1941 حيث وقعت اعتداءات وحشية للأخذ بالثأر من القوات الحكومية[193].

لقد اتخذت حركة سمكو شكل حركة عشائرية عنيفة استمرت فترة من الزمن على هذا المنوال. ولم تستطع أن تتحوّل إلى حركة وطنية ذات أهداف قومية واضحة بسبب أخطاء واتجاهات سمكو الفردية وأعماله وتصرفاته الضارة وظهوره بمظهر إقطاعي طاغية وكان موقفه من الأثوريين وقتل المار شمعون وهو في ضيافته يعتبر خيانة، وأضر بقضية الأكراد ولكن لا بد أن نتذكّر أن الثأر كان في عرف القبائل[194].

ويعتبر الأكراد سمكو شخصية وطنية رغم تصرفاته التي لا يقرّها معظمهم وكان لتصدي الدول الثلاث إيران وتركيا والعراق لحركة سمكو ووقوف الإنكليز ضد حركته العامل الحاسم في القضاء عليها.

لم تنته ثورات الأكراد بمقتل سمكو، بل اندلعت في العام التالي ثورة ضد الحكومة المركزية في خريف عام 1931 في منطقة همدان. وشأن بقية الثورات والحركات الوطنية سرعان ما تمّ القضاء عليها[195]. وقد استمر الوضع متوتراً رغم ذلك حتى قيام لحرب العالمية وبداية الحركة الوطنية الكردية المنظمة في شمال غرب إيران.

أكراد إيران في الحرب العالمية الثانية

حينما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية في الرابع من سبتمبر عام 1939 أعلنت إيران حيادها بين الكتلتين المتصارعتين كما أعلنت حيادها أيضاً إزاء الحرب الروسية الألمانية في 26 يوليو سنة 1941[196].

كانت ألمانيا الهتلرية قد أقامت علاقات وثيقة مع السلطة الحاكمة في إيران واحتفظت بشبكة من العملاء والأنصار فيها وأخذت بعد نشوب الحرب تشحن المواد الأولية والأغذية منها إلى إيران فقد كان النازيون يعتبرون إيران منطقة نفوذ لهم لهذا أرسلت ألمانيا إلى إيران ممثلي بيوت الصناعة والتجارة الألمانية. وكانت ألمانيا تأمل أن تصبح إيران نقطة وثوب أمامية ضد الاتحاد السوفياتي من ناحية الجنوب[197]. وقد سبّبت البعثة التبشيرية الألمانية في طهران قلقاً متزايداً للحلفاء سواء البريطانيين أو الروس[198]. وقد تقدّم الحلفاء باحتجاجات إلى إيران سنة 1940 معربين عن قلقهم من ازدياد النفوذ الألماني بها ثم اقتراحات بطرد هؤلاء الألمان منها ولكن إيران ردّت بأن هذا الطرد يُعدّ خرقاً للحياد. وفي 15 يوليو عام 1941 نشر بيان للسفير الإيراني في لندن في جريدة التايمز ينفي فيه وجود أي ضغط ألماني في إيران أو عليها[199].

زادت مخاوف البريطانيين عندما حدث انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق. صحيح أن الانقلاب قد قضي عليه ولكنه ترك أثره على إيران. فقد حذّر الجنرال أرشيبالد ويفل قائد عام القوات البريطانية في الهند حكومته في 10 يوليو عام 1941 من التهديد الألماني في إيران قائلاً إن التعاون بين بريطانيا وروسيا عبر إيران أمر غاية في الأهمية[200].

وقد أرسلت روسيا وإنكلترا احتجاجاً مشتركاً إلى إيران في 16 يوليو عام 1941 وآخر أشدّ لهجة في 16 أغسطس ولكن هذه الاحتجاجات لم تؤثر في زحزحة إيران عن موقفها[201] في الوقت

الذي كان الألمان قد اختاروا الاندفاع عبر الفولجا وجنوب موسكو بهدف الوصول إلى حقول النفط السوفياتية الغنية بالقوقاز مما لم يترك مجالاً للتردد أمام الحلفاء لاتخاذ عمل حاسم[202] خاصة وأن إيران قد أصبحت تشكِّل ممراً حيويًّا يستطيع الحلفاء عبره أن يمدوا الاتحاد السوفياتي (روسيا) بالسلاح ويحافظوا على بترول إيران[203].

لقد حسم هذا الأمر في 25 أغسطس 1941 عندما تحركت قوات سوفياتية إلى المناطق الشمالية من إيران. بينما تقدّمت القوات البريطانية من الجنوب حيث أنزلت قوات على رأس الخليج العربي أو من داخل الأراضي العراقية. وكانت القوات السوفياتية قد تقدّمت في أول الأمر حتى «سنة» سننداج «ثم انسحبت بعد ذلك إلى خط» اشنافيا/مياندواب شمال مهاباد. وفي الوقت نفسه كانت كرمنشاه الواقعة في أقصى كردستان الجنوبي مركزاً للنفوذ البريطاني. فهناك رابطت القوات البريطانية على الطرق الرئيسية المؤدية إلى العراق وامتدت منطقة النفوذ البريطاني شمالاً فدخل فيها إقليم سننداج بصورة مشابهة لدخول منطقة مهاباد ضمن دائرة النفوذ السوفياتي والتقت المنطقتان على طول خط سافز/سه ردشت وزانجان[204].

أبدى الجيش الإيراني مقاومة واهية للغزو الروسي البريطاني استمرت ثلاثة أيام ولكنها انتهت بعد ذلك وقد رأى الشاه أن خير وسيلة لإنقاذ بلاده والأسرة البهلوية في أن يتنازل عن العرش لابنه محمد رضا خان. وفي سبتمبر عام 1941 غادر الشاه طهران إلى مدينة أصفهان وترك خلفه خطاباً باستقالته لعلي خان فروغي رئيس الوزراء تاركاً ابنه محمد رضا ليتولى الحكم[205] حيث أقسم الشاه محمد رضا بهلوي يمين تسلّمه السلطة شاهاً لإيران في 17 سبتمبر عام 1941[206].

شرع السيد ريد ربولارد السفير البريطاني في طهران في أغسطس سنة 1941 بمفاوضة الحكومة الإيرانية في عقد معاهدة لوضع الأسس القانونية للاحتلال الثنائي الروسي البريطاني مستخدماً معاهدة أعدّتها وزارة الخارجية البريطانية وصادقت عليها الحكومة السوفياتية والمجلس الإيراني[207] في 29 يناير عام 1942 وقد نصّت على أن وجود الجيوش الحليفة في إيران لا يقصد به احتلال عسكري ولا يعرقل أعمال قوى الأمن في إيران أو يلحق بأعمال الإدارة أي ضرر ولا شأن له بحياة البلاد الاقتصادية وتنقلات المواطنين الاعتيادية أو تطبيق القوانين والأنظمة الإيرانية. وقد نصّت المادة الثانية من المعاهدة على أن يؤسس حلف بين القوى المتحالفة من ناحية وبين جلالة

شاه إيران من ناحية أخرى، كما نصت المادة الخامسة على أن ينسحب الحلفاء إلى خارج الحدود الإيرانية في مدة لا تزيد على ستة أشهر بعد انتهاء الأعمال الحربية بين قوات الحلفاء وألمانيا[208].

ساءت أحوال كردستان في بداية الحرب العالمية الثانية مثلها مثل سائر أجزاء كردستان. وقد أدّى الغزو الروسي لشمال إيران إلى نتائج ملموسة في مسار الحركة الوطنية الكردية فقد أحيا الآمال الوطنية الكردية في هذه المنطقة وتعاظمت حركة التحرر الكردية[209] خاصة بعد أن تقلّص نفوذ السلطة المركزية الإيرانية في كردستان. وقد ترك عدد كبير من الإيرانيين وحداتهم العسكرية مع أسلحتهم وكان في استطاعة عدد كبير من الأكراد أن يجمعوا أعداداً كبيرة منها. كما أن عدداً كبيراً من الشيوخ الأكراد الذين كانوا منفيين في طهران أيام حكم الشاه رضا خان قد سمح لهم بالعودة إلى قبائلهم وقد أدّت هذه الظروف وفي غياب السلطة الإيرانية إلى اعتقاد الأكراد بأن لهم حقاً قانونياً في حكم أنفسهم بأنفسهم[210] مما كان يعدّ تمهيداً لقيام جمهورية مهاباد بقيادة القاضي محمد عام 1946[211].

بعد تولي محمد رضا خان الحكم عام 1941 سمح للأحزاب السياسية أن تباشر عملها وقد تكوّن منها عدد قليل، وكان أنشط هذه الأحزاب هو حزب توده على المستوى الإيراني. والكومه لى في كردستان إيران[212]. وقد كان النفوذ القبلي قوياً ومتغلباً رغم ذلك في كردستان وأذربيجان مما أدّى إلى انتشار الفوضى وأدّى بالتالي إلى أن تسمح القوات الروسية لقوات السلطة المركزية في طهران بأن تتحرك إلى داخل المنطقة السوفياتية المحتلة للقضاء على أعمال الفوضى خاصة إخلال الأكراد بالأمن في منطقة أورميه (رضائية) وقد دخل الجيش إلى العديد من المدن وسيطر عليها وكان الاستثناء الملحوظ هو مدينة مهاباد[213]. فقد ظلت هذه المدينة تتمتع بنفوذ مستقل ومن الشخصيات التي كان لها تأثير كبير الشيخ حمه رشيد والقاضي محمد الذي تمتّع بسلطة شخصية كانت تحظى باحترام زعماء القبائل والكومه لى[214].

حركة الشيخ حمه رشيد:

برغم ازدياد الشعور القومي بين الأكراد خلال الحرب العالمية الثانية لم يكن مفهوم الحرية عند أكثريتهم قد تطوّر بعد، فتابعوا أساليبهم القديمة من الغارات ونهب القرى وأخذ ضريبة الطرق وقد حدثت محاولة في بداية الحرب لاقتطاع جزء لإقامة حكم ذاتي كردي قام به حمه رشيد خان عام 1941 وكان عملاً قبلياً محضاً ملأ به فراغاً خلّفته السلطة لا غير[215]. فقد استولى على مهاباد

وإقليم سقز/بانه وبقي مستقلاً حتى طردته قوات الجيش الإيراني إلى خارج إيران حيث لجأ إلى العراق سنة 1942 وقد قبض عليه هناك. إلا أنه عاد إلى إيران سنة 1945 على رأس مئتي فارس مسلح، فظلوا على بعد مأمون من الجيش الإيراني يتحاشون الاصطدام به، لكنه أخفق في النهاية في المحافظة على الأمن والنظام وإنشاء الكيان الحكومي الضروري[216].

جمهورية مهاباد

1946/12/1946–15/1/22

نتيجة لازدياد انتشار الوعي القومي بين الأكراد وتصميمهم على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم تجمّع في الحادي والعشرين من يناير سنة 1946 وفي أوسع مساجد مهاباد عدد كبير من الرجال البارزين في المدينة للمداولة في موضوع الحكم الذاتي وكانت السرية تكتنف هذا الاجتماع حتى أن تفاصيله ظلت مجهولة من الجميع إلاّ لحوالي عشرين شخصاً كانوا يدركون مدى الأهمية التي بلغها أولئك الناطقون باسم الشعب الكردي في استعدادهم لإنجاز مشاريعهم الطموحة واتفق على عقد اجتماع في ساحة جوار جرا «المشاعل الأربع» في 22 يناير سنة 1946[217].

وقد زيّنت المدينة بالأعلام الوطنية الكردية والشعارات القومية وتجمّع جمهور من أهل المدينة وعناصر من العشائر وبحضور أعضاء اللجنة المركزية للكومه لى وكان معظمهم من الشباب في متوسط العمر كما مثلت عناصر من قبائل مامش ومنجور وحاوورل ورارندا وهي القبائل الممتدة حتى الحدود العراقية. كما كان ممثلون لقبائل هركي وبكزاده وبارزان وشيكاكي وجلالي. وقد وقف القاضي محمد على المنصة ليعلن بالاستناد إلى حق الشعوب في تقرير المصير وتشكيل جمهورية كردستان الديمقراطية ضمن الكيان الإيراني العام[218]، وباعتبار أن الأكراد يمثّلون شعباً قائماً بذاته يعيش في أرضه ويشارك أمماً أخرى حق الحكم الذاتي[219]. وقد تحدّث عن مساعدات الاتحاد السوفياتي المعنوية والمادية وحيا إخوانه الأذربيجانيين الذين حققوا استقلالهم والذين سيساعدون الأكراد وسيساعدهم الأكراد بدورهم. وفي نهاية الخطاب وبينما هو ينزل من المنصة حيّته (300) بندقية بطلقاتها[220].

لقد استبشر الأكراد بقيام جمهورية مهاباد في إيران ولأول مرة يرفرف العلم الكردي على المباني وقمم الجبال[221]. وكان قيام هذه الجمهورية أعظم نتائج مجهودات الأكراد الطويلة المضنية للحصول على الاستقلال الذاتي[222].

بعد إعلان الجمهورية أصبح تشكيل الحكومة من مطالب الساعة، لهذا استدعي القاضي محمد في الخامس من شهر فبراير سنة 1946 عشرة من أعضاء اللجنة المركزية للكومه لى إلى المركز التجاري الكردي الروسي وطلب منهم إبداء وجهات نظرهم حول تأليف حكومة مفترضاً أنهم سيكونون المرشحين لعضويتها، وبعد المداولة أعدّت قائمة بالمرشحين احتفظ فيها القاضي محمد برئاسة الجمهورية وبعد ستة أيام في 11 فبراير أعلن عن تشكيل الحكومة ونشر في جريدة كردستان وأقسم القاضي محمد باعتباره رئيساً للجمهورية مع الوزراء اليمين على الإخلاص للجمهورية وقيامهم بأداء واجباتهم[223].

لقد بذلت محاولة لأن تُمثِّل الحكومة الكردية أكراد تركيا والعراق ولكن فشلت هذه المحاولة وأصبح معظم أعضاء الحكومة من مهاباد والمنطقة الكردية الخاضعة للسيطرة الروسية[224]. بالرغم من أنه كانت هناك بعض الشخصيات ذات النفوذ الكبير في الدولة الجديدة إلاّ أنه لا يمكن أن يقال إنهم يمثّلون كردستان الكبيرة بأي وسيلة[225]. بالرغم من ذلك فإن القاضي محمد كان يصرّح مراراً بأنه يتحدث باسم الأكراد جميعاً[226].

لقد شكلت الحكومة من محافظي مهاباد وشيوخ القبائل وكانت حكومة الطبقة العالية من الأكراد فقد كانت السلطة التنفيذية في الجمهورية موزعة على الأسس القبلية والشخصية التي تماشي زعامة القاضي محمد، تلك الزعامة التي تدعمها مكانته وشخصيته[227]. وقد تجاهلت الحكومة تمثيل بعض المناطق مثل سقز/سردشت كما أغفلت تمثيل منطقة أورميه (رشائية) الهامة في الشمال ولم يمتد تمثيل الجمهورية أسفل خط سردشت ساقز.

وبرغم ذلك فلم تفرض الحكومة المركزية على الأقاليم بل على العكس كان هناك لامركزية حيث إن كل شيوخ العشائر الكردية يديرون أمور مناطقهم دون توجيه من العاصمة. كما كان القاضي محمد يأخذ رأي عدد من كبار وشيوخ الأكراد من أمثال عمر خان شيكاك، رشيد بك هركي وملا مصطفى البارزاني[228].

بعد تعيين سيفي قاض ووزيراً للحرب بقليل اتخذت الخطوات اللازمة لتنظيم جيش كردي منفصل عن المقاتلين من رجال القبائل. ففي نهاية مارس عام 1946 تمّ تعيين أربعة جنرالات أكراد على رأس جيش مهاباد وهم محمد حسين سيفي قاضي عمر خان شيكاك، حمه رشيد خان بانه وملا مصطفى البارزاني. وكان الملا مصطفى أقوى الجنرالات الأربعة لما كان في استطاعته أن ينزل إلى الميدان من قوات مدرّبة تربو على (1200) مقاتل، يليه عمر خان شيكاك الذي كان يبلغ الخامسة والستين من عمره وهو من أبرز شيوخ كردستان الإيرانية، وكان يقود حوالي سبعمئة فارس مرتبطين به شخصياً. وأما حمه رشيد خان فقد نال هذه الرتبة بفضل مناوشاته مع القوات الإيرانية في منطقة ساقز 1944/42 رغم أن القوات التي كانت في حوزته لم تزد عن مئتي رجل[229]. وكان رئيس أركان الجيش جعفر كريمى من دى بوكرى كما تمّ تعيين اثني عشر ضابطاً كردياً كانوا بصحبة الملا مصطفى وهم ضباط سابقون في الجيش العراقي. وقد أثبت العقيد مصطفى خوشفاو والنقيب محمد محمود مقدسي تفوّقهما وإمكانياتهما بشؤون التدريب في حين وزّع الآخرون على قيادات القوات الكردية في الجبهة الجنوبية، كما منح زعماء القبائل رتب شرف عسكرية وظلوا مع أتباعهم[230] بعيداً عن الجيش النظامي، وقد ضمّ الجيش في أوج قوته سبعين ضابطاً كلهم في الخدمة الفعلية يعاونهم ضباط صف[231].

وفي أوائل مارس سنة 1946 ذهب الرائد محمد أمين شرفى إلى تبريز للحصول على أقمشة للبزات العسكرية فضلاً عن الحصول على الشارات والرتب العسكرية لصنع الشعار الوطني الكردي. وفي أوائل أبريل من نفس العام كان في استطاعة رجال الجيش الخروج بزيهم والذي يشبه زي الضباط الروس ببزتهم الكاكي وأحذية الركوب العالية والسراويل الفضفاضة وقد اتخذ كثير من رجال القبائل أيضاً هذه القيافة العسكرية زيًّا لهم[232].

كان أول عمل اهتمت به حكومة مهاباد بعد تشكيلها هو تأمين أمن الجمهورية وامتداد رقعتها. وقد أنيطت هذه المهمة برجال القبائل، والجيش الذي بُدء بتشكيله. وقام القاضي محمد باتصالات مع القبائل تحقيقاً لهذا الغرض من جميع زوايا كردستان من قبيلة الجلالي على الحدود السوفياتية إلى الهه ورماني المنعزلين إلى الجوانرود شمال غرب كومنشاه قرب الحدود العراقية[233]. وقد قامت الحكومة الكردية بفرض إدارة وطنية كردية في مختلف أنحاء البلاد وحافظت على الهدوء والنظام وفتحت المدارس وجعلت التعليم باللغة الكردية حيث أسست داراً

للطباعة والنشر. وأصدرت جريدة كردستان لتكون لسان حال الحكومة والحزب. وقد قامت المطبعة التي قدّمها لهم الاتحاد السوفياتي في يوليو بطبع هذه الجريدة اليومية وإلى جانبها عدد من المجلات الأسبوعية والشهرية «هه وار»، «النداء»، «آكر»، «النار»، «هلاله»، «الهلال» وكلها باللغة الكردية ولقد لقيت انتشاراً واسع النطاق. وأرسلت بعثة ثقافية إلى الاتحاد السوفياتي وعشرات من الطلبة إلى جامعة تبريز وانتظمت الحركة النسائية الكردستانية الديمقراطية «يه كيه تيء جواناتى ديموكراتي كوردستان» وبدأت هاتان المنظمتان عملهما ونشاطهما الوطني والتربوي[234]. وعالجت الحكومة مشاكل التموين والاستيراد والتصدير بحكمة وباعت التبغ إلى الاتحاد السوفياتي وجهزت الأسواق بالمواد الغذائية والطبية اللازمة وبدأت بفتح المستوصفات في بعض قصبات كردستان النائية[235].

كما أصدرت دستور الجمهورية وقد نصّ على حماية مصالح العمال وتشكيل النقابات وعملت على تحسين أحوال هؤلاء العمال وعلى تثقيف الشعب بغضّ النظر عن العنصر أو الدين أو الجنس. كما ضمنت مساواة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالرجل[236]. وأسست الحكومة أول مسرح كردي نتيجة لإقامة علاقات طيبة ووثيقة مع الاتحاد السوفياتي وأحرزت التجارة تطوراً سريعاً ومع ذلك لم يجر إصلاح زراعي. كما تمّ في أذربيجان فقد ظلّ الإقطاعيون محتفظين بامتيازاتهم السابقة في كردستان. وقد تولّى الكتبة الأكراد الوظائف التي كان الفرس والأذربيجانيون يشغلونها من قبل[237]. كما ترك للناس حق الدخول والخروج من الجمهورية كما يشاؤون ودون أي قيود وحمل ما يشاؤون من سلاح وكانوا أحراراً في الاستماع إلى الإذاعات الأجنبية ولم يوجد في مهاباد أثر للشرطة السرية التي كانت جزءاً من نظام الحكم في تبريز. وبالإجمال لم تقلق راحة السكان بسبب ميولهم السياسية فالعقيد «حميد ماروجي» رئيس الشرطة العسكرية الكردية لم يعتقل خلال فترة حكم مهاباد غير عدد يعد على أصابع اليد الواحدة من خصوم القاضي محمد[238].

وفي مجال التنظيم السياسي تحولت الكومه لى إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وأصبح يمارس عمله السياسي علانية بعد أن كانت الكومه لى تنظيماً سرياً[239].

وقد رأت زوج القاضي محمد عقد اجتماع نسوي لتشكيل فرع للشبيبة الكردية الحربية رأسه علي خسروى الذي أصدر بطاقات خاصة للعضوية ما لبثت أن وصلت إلى معظم بلدان الجمهورية.

وكان فرع الشبيبة بالطبع خاضعاً للحزب إلاّ أنه احتفظ بهويته الخاصة وما لبث أن نال سمعة كبيرة فاقت التنظيم الحزبي الأصلي[240].

غير أن كل هذه الإنجازات والتنظيمات لم تعد الثمرة المرجوة منها بسبب قصر المدة التي عاشتها الجمهورية نتيجة لتقلّب الظروف الدولية وانسحاب الروس من شمال إيران في مايو سنة 1946.

بعد انسحاب الروس وفي أغسطس سنة 1946 سافر القاضي محمد إلى طهران بناء على نصيحة السوفيات له لبدء حوار مع الزعماء الإيرانيين لعله يتوصل معهم إلى قاعدة شرعية للعلاقات بين مهاباد وطهران[241] من حيث تحديد الوضع القانوني للحكم الذاتي الكردي في إطار الدولة الإيرانية. وقد عرض عليه الإيرانيون أن يكون للأكراد أوستان Ostan خاص بهم «محافظة» يحكمهم حاكم عام تعيّنه الحكومة الإيرانية. وكان من المفهوم أن القاضي محمد سيكون أول حاكم عام للإقليم الكردي المقترح ومع أن القاضي محمد كان يميل إلى أنه رأى أن موافقة السوفيات على أي أوضاع تمس العلاقة بين تبريز ومهاباد تعتبر أزمة. هناك في السفارة السوفياتية سمع القاضي محمد أن موافقته على هذا الاقتراح تعتبر خيانة لأذربيجان ولا يمكن أن يحظى بموافقة الاتحاد السوفياتي. ولما كانت جمهورية مهاباد تعتمد على العون السوفياتي كان القاضي محمد يرى من الخطورة أن يصطدم به. وعاد القاضي محمد من طهران خالي الوفاض. وكان قوام السلطنة رئيس الوزراء الإيراني ديبلوماسياً ماهراً. وبما أن كان يعلم أن اقتراحه سالف الذكر لن يحصل على موافقة الأكراد[242]، وحينما تألفت وزارة جديدة في إيران في 19 أكتوبر عام 1946 وضعت حداً للقوى المناهضة لحكم طهران وبدأت بعملية إعادة السيادة الإيرانية على جميع الأرجاء وقد انتهت هذه العملية بدخول القوات الإيرانية إلى تبريز في 16 نوفمبر عام 1946. ثم بدأت عملية القضاء على مهاباد، فقد أرسل الجنرال رزماره المقدّم علي أصغر فيوضى إلى مهاباد للمداولة في موضوع عودة كردستان إلى حظيرة إيران وإعادة الأسلحة الإيرانية التي وضعت القبائل الكردية يدها عليها وكان أن سقطت مهاباد. ودخلتها القوات الإيرانية في 17 ديسمبر عام 1946[243].

المسألة الأذربيجانية

كان دخول القوات الروسية إلى شمال إيران سنة 1941 فرصة لتوطيد النفوذ الروسي في إيران. وكان أن عملت روسيا على مساعدة الأذربيجانيين في الحصول على الحكم الذاتي ضمن

الدولة الإيرانية، وقد ساعدت ظروف الحرب الاتحاد السوفياتي للإقدام على هذه الخطوة[244]، فقد ساعد سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في هذا الإقليم على أن يجهر الناس بالشكوى من إهمال الإيرانيين للإصلاحات مما أدى إلى انهيار هيبة الدولة الإيرانية وهيّأ الناس إلى ضرورة حكم أنفسهم بأنفسهم[245].

تمّ في أكتوبر سنة 1945 تشكيل الحزب الديمقراطي الأذربيجاني وتولّى زعامة الحزب الجديد جعفر بيشوارى الذي ظهر مع الجيش السوفياتي سنة 1941 وتألّق نجمه سنة 1943 حينما فاز بالأغلبية في انتخابات المجلس النيابي وقد أصبح قائداً للحركة التحررية في أذربيجان[246]. وقد انضمّ إلى الحزب الديمقراطي الأذربيجاني بصفة أساسية جميع المقيمين في أذربيجان من حزب توده القديم حيث أصبح هؤلاء هم العمود الفقري للحزب الجديد[247].

وفي 12 ديسمبر عام 1945 أعلن عن تشكيل جمعية وطنية إقليمية كانت تتكوّن من 11 عضواً اختارهم الحزب الديمقراطي الأذربيجاني[248].

وفي نوفمبر كانت العناصر اليسارية الأذربيجانية يقودها الحزب الديمقراطي الأذربيجاني قد بدأت الهجوم على مراكز الشرطة[249] مما نجم عنه انسحاب القوات العسكرية الإيرانية من تبريز، كما جردت مراكز الشرطة والدرك من السلاح واحتلت الأبنية العامة في تبريز وقطعت الاتصالات بينها وبين طهران وقد أوقفت القوة الفارسية التي أرسلت لاستعادة السلطة الإيرانية عند بحر قزوين ولم يسمح لها بدخول المنطقة الخاضعة للنفوذ السوفياتي حيث أوقفها السوفيات عند شريف أباد إلى الغرب من طهران[250].

استمر الأذربيجانيون يسيطرون على السلطة في تبريز وفي العاشر من يناير سنة 1946 أعلنت الحكومة الوطنية الأذربيجانية استقلالها الذاتي داخل الدولة الإيرانية[251]. وبعد يومين من إعلان الحكومة الاستيلاء على السلطة بدأت في تبريز سلسلة من الاغتيالات السياسية فقد قادت العناصر اليسارية عملية مطاردة كبار الملاك لمنعهم من وقف تقدّم الحركة الجماهيرية. وصادرت أراضي كبار الملاك. وقد عملت الحكومة على تحديد ساعات العمل يومياً وشرعت في تحقيق الإصلاحات السياسية والإدارية وإجراء تبدلات جذرية في نظام أذربيجان الاجتماعي والاقتصادي ولكن الوقت لم يكن في صالحها[252].

العلاقات الكردية الأذربيجانية

كانت تربط بين الدولتين الأذربيجانية في تبريز والكردية في مهاباد علاقات وطيدة قائمة على أُسس المصير المشترك والاعتماد على المساعدة الروسية في تحقيق آمالهما الوطنية لكن سرعان ما تدهورت العلاقات بين الدولتين خاصة عقب إعلان قيام جمهورية مهاباد في 22/1/ 1946، حيث أفصح الأذربيجانيون عن نيّتهم تجاه الأكراد فقد صرحوا أنهم يفضلون أن تحصل كردستان على شبه استقلال ذاتي داخل الاستقلال الذاتي الأذربيجاني[253]. وقد دارت الخلافات حول الأرض والحدود، وهذا لم يكن يرضى عنه السوفيات الذين كانوا يريدون من الدولتين الناشئتين أن تتعاونا مع الاتحاد السوفياتي ولكن الدولتين لم تكونا مستعدتين للعمل على أرض واحدة[254].

وسرعان ما أصبح النزاع على الحدود والأرض محل نزاع وعراك بين الدولتين[255]، فقد ظلّ الأذربيجانيون على رأيهم أن كردستان يجب أن تدين لهم الطاعة. وقد بسطت القوات الأذربيجانية سيطرتها على عدّة مراكز حضرية تقع على الحدود العراقية بين الشعبين. ومنها خوى البلدة الكبيرة التي كان يبلغ عددها آنذاك (35000) نسمة وتقع شمال غرب بحيرة رضائية «أورميه» أذربيجان إلاّ أنها محفوفة من الجانبين بسكان الجبال الأكراد. ومنها شاهبور وتقع غرب خوى على مسافة ثلاثين ميلاً وكان تعدادها حوالي (12000) نسمة ويزيد فيها عدد الأتراك على عدد الأكراد. ومنها مدينة رضائية (أورميه) نفسها الواقعة غرب مركز البحيرة بسكانها البالغ عددهم (55000) نسمة. وكان الأكراد يتطلعون إلى أن تكون المدينة قصراً لحكومتهم وحاضرة لدولتهم ومنها مياندواب التي يبلغ تعدادها (8000) نسمة وتقع جنوب شرق البحيرة بأميال قليلة وأغلبية سكانها أذربيجانيون إلاّ أن الأكراد يعتبرونها من بلادهم جزئياً على الأقل. لقد كانت وجهة نظر الأكراد هي أن بلادهم تمتد على طول الساحل الغربي لبحيرة أورميه. وبذلك تكون مدينتا

رضائية وشابور خوى ضمن الجمهورية الكردية رغم أن كل منها تضم أغلبية تركية أذربيجانية، ومع أنه لم يكن هناك دليل على أن الأذربيجانيين هؤلاء كانوا يرغبون في البقاء في جمهورية كردية فإن بعضاً منهم كان يفضّل أن يعيش داخل جمهورية مهاباد المحافظة على أن يتبعوا جمهورية ماركسية في تبريز. وكان هؤلاء بالطبع الطبقة البرجوازية والإقطاعية الثرية[256]. وقد اتسعت هذه الخلافات خاصة بعد أن قام الفلاحون الأذربيجانيون في أبريل سنة 1946 باحتلال المراكز السكانية الواقعة بين أذربيجان وجمهورية مهاباد بما فيها مدينة رضائية[257].

وقد شعر الأكراد تجاه محاولات الأذربيجانيين لتأكيد سيطرتهم على المناطق المتنازع عليها أن ذلك هو محاولة لتأكيد السيادة الأذربيجانية على الجمهورية الكردية[258].

فكّر الروس في أن يجمعوا قادة مهاباد وأذربيجان لمحاولة حلّ المشاكل بينهما بالطرق الودية وعن طريق المفاوضات[259]. وقد ضغطوا عليها من أجل بدء المفاوضات وكانت تبريز المكان المرشح لهذا الاجتماع، فقد توجّه إليها الوفد الكردي المؤلف من السادة: القاضي محمد، محمد حسين سيفي قاضي، سيد عبد الله الكيلاني، عمر خان شيكاك، رشيد بك هركى، زيروبيك هركي والقاضي محمد حوزي الأشنوي. أما الوفد الأذربيجاني فكان يتكوّن من جعفر بيشوارى وحاجي ميوزا علي شابستري وصادق باسكان وسلام الله جاويد ومحمد بيريا[260].

وقد كان للقنصل السوفياتي في تبريز دور كبير في التوفيق بين الوفدين فقد تمخضت المفاوضات بينهما عن توقيع اتفاقية للصداقة الكردية الأذربيجانية في 1946/4/23[261]. كان للمسؤولين السوفيات الآخرين الذين كانوا يشغلون الغرفة المجاورة لمكان الاجتماع دور كبير في وضعها. وفي هذه الاتفاقية لم يحظ الأكراد بمزيد من الإسناد والتشجيع في ادعائهم بتبعية كل المنطقة المحاذية لساحل بحيرة أورميه الغربي لهم. فقد كان السوفيات يرون تعذّر تخطيط حدود نهائية لكردستان مهاباد إلى أن يتم انضمام أكراد تركيا والعراق إلى الدولة الناشئة. لذلك فبرغم توقيع الاتفاق كان الأكراد يرون أنه قد تجاهل جوهر النزاع على الحدود[262]. وقد نصّت المادة الرابعة من هذا الاتفاق على التحالف العسكري بين الحكومتين الكردية والأذربيجانية ووجوب تبادل المساعدة بينهما كما نصّت المادة الثالثة على تكوين لجنة اقتصادية مشتركة، أما المادة الخامسة فقد نصّت على أن تكون المفاوضات مع طهران بموافقة الحكومتين؛ وقد مضى على تمتّع الأقلية الكردية في أذربيجان والأذربيجانية في كردستان بالحقوق الإدارية والثقافية. في كل من المادتين

الثانية والثالثة، أما المادة السابعة فقد أوجبت معاقبة كل من يحاول نسف أو إضعاف الوحدة التاريخية بين الشعبين الكردي والأذربيجاني[263].

على أن المادة الرابعة كانت محل عناية القاضي محمد عندما ينسحب السوفيات ويتعيّن تنفيذ التعاون العسكري مع جارته الأذربيجانية. فقد جمع القاضي محمد القادة السياسيين وجعلهم يقسمون على الدفاع عن أذربيجان إذا ما هوجمت. وكان يأمل في أن تكون جارته على نفس المستوى من التمسك بهذه المادة بحيث تدافع عن الجمهورية الكردية إذا ما هوجمت هي الأخرى على اعتبار أن الاتحاد السوفياتي عندما يدافع عن أذربيجان التي يوجهها السوفيات والملاصقة لها ستفيد الجمهورية الكردية من ذلك[264]. وبعد توقيع هذه الاتفاقية بأيام بدأت المفاوضات بين أذربيجان وإيران لمحاولة «تسوية مقبولة لعلاقة أذربيجان بالدولة الإيرانية».

بدأ الاتحاد السوفياتي يعمل من أجل التوصّل إلى اتفاق بين أذربيجان والحكومة المركزية في طهران تجعل من الممكن إجراء انتخابات في إيران تؤدي (كما كان متوقعاً) إلى وصول عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي الأذربيجاني وحزب توده إلى مجلس النواب بشكل يضمن موافقة المجلس على الاتفاقية السوفياتية الإيرانية الخاصة بالزيت، كما يؤدي مثل هذه الاتفاقية بين أذربيجان وإيران إلى ضمان بقاء الكيان الأذربيجاني وقد أثمرت جهود الاتحاد السوفياتي في ذلك[265]. ففي الثامن والعشرين من أبريل وصل جعفر بيشوارى إلى العاصمة الإيرانية وفيها قضى خمس وعشرين يوماً يفاوض بالنيابة عن أذربيجان والأقاليم ذات الحكم الذاتي التي كان بينه وبينها حلف بموجب اتفاق، وكانت أُسس المفاوضات برنامج يتألف من عدّة نقاط اقترحه قوام السلطنة رئيس وزراء إيران في الثاني والعشرين من أبريل سنة 1946 أتى فيه على حق طهران في تعيين قادة الجيش والدرك في أذربيجان. وكان قبول بيشوارى لهذا يعني استسلاماً فعلياً من حكومة تبريز[266]. وقد تعددت اللقاءات في أواخر مايو سنة 1946 وكان كل من بيشوارى وفيروز مشغولين بدراسة النقاط التي وضعت في 22 أبريل وللبحث في وسيلة تسوية بين أذربيجان والحكومة الإيرانية.

وفي 23 يوليو سنة 1946 توصلت الأطراف إلى اتفاقية أذربيجانية إيرانية تنص على ما يلي:

أ– تظل أذربيجان جزءاً من الدولة الإيرانية ويظل المجندون الأذربيجانيون جزءاً من الجيش الإيراني.

ب– الإبقاء على «مجلس» أذربيجان وتعديل اسمه إلى «المجلس الإقليمي» (Provincial council) وأن تعيّن حكومة إيران حاكماً لأذربيجان من بين قائمة يعدّها مجلسها.

ج– أشير إلى كردستان في المادة الثالثة عشر التي تعطي الأكراد المقيمين في أذربيجان إمكانية الإفادة من مواد هذه الاتفاقية. وبمقتضى المادة المذكورة أعطي للأكراد حق تعليم أبنائهم باللغة الكردية حتى الصف الخامس ابتدائي. وقد كانت هناك عدّة مواد غامضة عديدة في هذه الاتفاقية فكانت المواد لا تتحدث عن إعطاء مجلس «مهاباد» حق الوجود بالإجمال لم تعترف الاتفاقية الأذربيجانية – الإيرانية بالحكم الذاتي للأكراد[267].

ولكن هذه الاتفاقية لم تنفّذ فيما بعد بسبب إصرار الأذربيجانيين على أنهم وليس الحكومة المركزية هم الذين يعيّنون الحاكم العام لأذربيجان وأن الأذربيجانيين أحرار في توزيع الأراضي الحكومية على الفلاحين. كما كان هناك إصرار من جانب الحكومة على أن يرسل دخل الإقليم للحكومة المركزية[268]، بالإضافة إلى نيّة الحكومة الإيرانية في ضرورة القضاء على الكيان الأذربيجاني.

اشتدت الحركة اليسارية في أذربيجان واتسع نشاط الحزب الديمقراطي الأذربيجاني وحزب توده مما أزعج الدوائر المحافظة في طهران والاستعمار البريطاني. فقد انطلق دعاة الأحزاب اليسارية في المدن الكبيرة وحقول النفط الجنوبية لعمل سياسي مباشر أدّى في 16 يوليو 1946 إلى إضراب في شركة النفط في عبادان مطالبين بزيادة الأجور[269]، سبقه إضراب مماثل في كركوك شمال العراق في 1946/7/3 وقد قوبل الإضرابان بقسوة وشدّة حيث قتل في إضراب عبادان وجرح أكثر من ثلاثين عاملاً[270]. وقد زاد قلق بريطانيا من الخطر المتزايد الذي يحدّق بحقول النفط الإيرانية وموضعها الاستراتيجي في الخليج والشرق الأدنى بصورة عامة، فأنزلت قطعاً عسكرية إلى مدينة البصرة الميناء العراقي المجاور. إلاّ أن النشاط اليساري قد استمر في إيران، وقد ضغطت بريطانيا على الشاه ليقضي على الخطر الذي يهدد المصالح البريطانية وحركة القبائل الموالية كالبختاري والقشقاتي للضغط على الشاه لدفعه للعمل.

طالب الشاه من قوام السلطنة أن يعدّل وزارته وأن يخرج منها الثلاث وزراء الماركسيين الذين اشتركوا فيها. وفي الرابع والعشرين من أغسطس سنة 1946 أوقف قوام السلطنة عدداً من القادة اليساريين وتخلص من الوزراء اليساريين بأن أخرجهم من الوزارة. كما طلب الشاه من الوزارة التي شكّلها قوام أن تتولى استعادة الحكومة سلطتها في أذربيجان كاملة وفي 16 نوفمبر سنة 1946 صدرت الأوامر إلى القوات الإيرانية بدخول أذربيجان[271].

زحفت القوات الإيرانية على أذربيجان وفي تبريز عقد مجلس حرب اتخذ فيه كل من جاويد الحاكم العام وشابستري رئيس المجلس الإقليمي موقفاً انهزامياً في حين جنّدت المقاومة كل من محمد بيريا والقائد العسكري «رانشيان». أما جعفر بيشوارى فقد اتخذ موقفاً وسطاً. وفي الحادي عشر من ديسمبر نقلت الإشاعات أن جاويد أرسل برقية ولاء لطهران وأن كبار رجال الدولة يتجهون نحو الشمال. وفي اليوم التالي كان الجيش الإيراني يواصل زحفه إلى تبريز. وقد حدث في المدينة ردّ شعبي قاده كبار الملاك ضد رجال السلطة فقد قتل المتظاهرون محمد بيريا وكثير من الأعضاء الحكوميين وأسقطوا ما تبقى من مظاهر السلطة حيث سقطت أذربيجان ودخلت القوات الإيرانية إلى تبريز[272].

لقد استعادت إيران وحدتها وبدأ الشاه محمد رضا بهلوي يستخدم سياسة العصا الغليظة في التعامل مع القوميات حتى سقوط نظام حكمه كنتيجة لاندلاع نيران الثورة الإسلامية.

الأكراد والثورة الإسلامية

وضع الأكراد في إيران قبل الثورة

يتكوّن الشعب الإيراني من عدة قوميات أولها القومية الفارسية يليها القومية الكردية. يعتنق 93 في المئة من أفراد الشعب الإيراني المذهب الشيعي بينما يعتنق غالبية الأكراد المذهب السنّي. يتركّز الأكراد في إيران في الجزء الشمالي العربي من البلاد وخاصة في ولايات كردستان وأذربيجان وهافادي وكرمنشاه وفي لورستان الواقعة غرب إيران جنوب جبال زاجروس. كما يتواجد الأكراد في عدة جيوب كردية أخرى في مناطق فارس ومازندران[273].

والأكراد يمثلون في إيران أكبر أقلية عرقية وبسبب سياسة الحكومة المركزية الإيرانية الخاصة بإضعاف الأقليات والتي حرصت على أن يعيش الأكراد في جماعات صغيرة حتى تتجنّب الحكومة المركزية أعمال التمرد والعصيان. لذلك لجأت حكومة الشاه رضا خان بهلوي 1925/ 1941 إلى إسكان القبائل بعيدة عن موطنها الأصلي بقدر الإمكان.

كما بدأ رضا خان يطبِّق سياسة شديدة في التحكم بجميع الأقليات وصهرهم في المجتمع الإيراني خاصة الأكراد. ولذلك يعتمد عهده بداية النهاية للنظام القبلي فقد أخذ رضا خان عدداً كبيراً من زعماء القبائل إلى طهران ليحدِّد إقامتهم هناك. وقد منعهم من العودة إلى مواطنهم؛ وبابتعاد زعماء القبائل سهّل على الحكومة إسكان هذه القبائل في مناطق متفرقة واطمأن كبار الملاك على أملاكهم في كردستان[274].

وقد كان للشاه رضا خان أرضاً شاسعة في هذه المنطقة خاصة في بشتوكه وكرمنشاه وكانت هذه الأملاك تبلغ 40 في المئة من مجموع الأراضي المزروعة في كردستان إيران. وقد ظل

الوضع على ذلك حتى عام 1941 حيث دخلت قوات الحلفاء إيران واضطر الشاه للتنازل عن العرش ومبارحة البلاد[275].

لقد شهدت الحركة التحررية الكردية في إيران نهوضاً واسعاً، لا بل وميلاداً جديداً إبان الحرب العالمية الثانية. ففي عام 1941 كانت النازية قد شدّت اهتمام رضا خان مما دفع الإنكليز إلى إقصائه وتنصيب ابنه محمد رضا ولياً للعهد خلفاً له، ومن ثم سيطرة الغرب على جنوب إيران والسوفيات على شمالها خلال فترة الحرب العالمية الثانية. لذلك لم يبقَ للسلطة المركزية تأثير فعّال على مناطق واسعة من كردستان وخاصة مناطق مهاباد وباقي مناطق أذربيجان الغربي التي يتواجد فيها الأكراد بكثرة. وقد ظهرت في هذه الظروف «عصبة النهضة الكردية» المعروفة اختصاراً باسم الكومالي «أي الجمعية» «كومه له ى. ريانه واي، كورد» كأول تنظيم سياسي كردي في مهاباد وتحوّلت العصبة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني والذي عرف اختصاراً باسم «حدكا» في 16 أغسطس 1945 وأصبح القاضي محمد علي قاسم رئساً له كما كان الشيخ عز الدين الحسيني الزعيم الكردي الإيراني «المشهور» على علاقة قوية به[276].

كما تم قيام جمهورية مهاباد في 22 يناير 1946 في كردستان إيران بزعامة القاضي محمد. وسرعان ما أقامت تشكيلاتها الإدارية والعسكرية والثقافية. وبالرغم من أن الجمهورية لم تكمل عامها الأول حيث قضى عليها الجيش الإيراني بمساندة بريطانيا وأميركا في ديسمبر 1946. وقد أعدم الشاه القاضي محمد وثلاثة من رفاقه وتمّ قمع الحركة الوطنية الكردية بعنف وقسوة بالغة. بيد أن أحداث هذه السنين قد بلورت القومية الكردية ذات النزعة التحررية تبلوراً كبيراً في هذه المنطقة وأثّرت على عموم كردستان تأثيراً إيجابياً وأحالت مهاباد إلى مركز متوثب من مراكز القومية الكردية[277].

بعد سقوط مهاباد واصل الحزب الديمقراطي الكردستاني «حدكا» نضاله بصورة سرية على المسرح السياسي بينما كان الفلاحون الأكراد يعانون من التفاوت الطبقي وتحكّم الملاّك[278] وخاصة منهم الفلاحون الذين لا يملكون أرضاً وكانوا أكثر الفلاحين عدداً وأهمهم فئة حيث كانوا يشكلون 82 في المئة من الفلاحين بينما تعود ملكية 78 في المئة من مجموع الأراضي المزروعة إلى فئة من الناس لا تؤلف سوى 1 في المئة من السكان.

أما أوضاع الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً والعمال الزراعيين في كردستان فكانت هاتان الفئتان تعيشان عيشة فقر مدقع فبالإضافة إلى الاستغلال الشديد الذي تعانيان منه فإن هذه الجماهير الريفية الكادحة كانت تعاني كذلك من استغلال غير مباشر نتيجة الضرائب غير المباشرة فالدولة تحتكر التبغ وشمندر السكر وهما من أهم الحاصلات التي تنتجها البلاد بعد القمح[279].

لذلك أسهم هؤلاء الفلاحون في الكفاح في سبيل الحقوق القومية للشعب الكردي حيث ألّفوا حركة فلاحية مستقلة ترمي إلى الدفاع عن مصالحهم. ففي شتاء عام 1952 نشبت ثورة فلاحية في منطقة بوكان وانتشرت بسرعة كبيرة حدت بالحكومة لأن تتخذ إجراءات فورية لحماية الإقطاعين. وقامت حركة أخرى في القسم الجنوبي من كردستان إيران أيضاً. وقد كتبت أجهزة الإعلام الموالية للحكومة بهلع «الفلاحون يدقون ناقوس الخطر مطالبين بتوزيع الأرض» وأهابت الصحف بالملاك أن يستيقظوا «فالآفاق الدامية للثورة تلوح عن بعد»، «لقد أصبحت كردستان شيوعية».

لقد أحرزت حركة التحرر الوطني الكردي في إيران انتصارات بين سنتي 1951 و1953 وقد استحدث الدكتور محمد مصدق دائرة تتولّى مسؤولية أراضي الدولة وأملاك الملك ولكن هذه الأملاك أعيدت من جديد إلى الشاه على أثر الانقلاب المضاد الموالي للاستعمار الغربي سنة 1953[280].

رغم أن الشاه لم يسمح لأي نشاط سياسي مستقل من أي نوع في إيران إلا أنه أوجد منذ عام 1957 نظاماً حزبياً من الناحية الرسمية. وفي الفترة من عام 1957 حتى 1975 سمح الشاه لحزبين سياسيين بالعمل:

أ‌- حزب الحكومة الذي كان يسمى «فيليون» ثم اتخذ لنفسه اسم «نوفين».

ب- حزب «ماردوم» المعارض. ولم يكن مسموحاً لهذين الحزبين ترشيح أعضاء البرلمان بدون موافقة مسبقة من «السافاك» «البوليس السياسي» كما أن المجلس الذي كان ينتخب هؤلاء المرشحين كان بلا حول ولا قوة. ومن الناحية العملية لم يكن لهذين الحزبين أي مضمون وكانا تحت سيطرة الشاه تماماً. وعندما حاول زعماء حزب ماردوم الخروج على الإطار الرسمي لهم وتوجيه بعض الانتقادات تمّ طردهم. ففي عام 1972 طرد علي ناجي خاني. وفي عام 1974 لقى خليفته ناصر أميري نفس المصير وجرى إخماد أصوات النقد[281].

كان هذا التضييق على الحريات على المستوى الرسمي في الوقت الذي كانت الحكومة تطارد العمل الشعبي خاصة في كردستان، فقد تمكنت السلطة الإيرانية من القضاء على ثورة جوانرود في يناير عام 1956 قامت بعمليات عسكرية ناجحة ضد الأكراد الذين كانوا يشنّون حرب عصابات في الفترة من 1968/1961 ولكن رغم نجاح السلطة في القضاء على الثورات الكردية عسكرياً فقد استمر الأكراد سياسياً وفكرياً في مجابهة السلطة المركزية وبقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني «حدكا». لقد رفع هذا الحزب شعار «الحكم الذاتي لكردستان ضمن نظام ديمقراطي لإيران». ولم يكن الحزب غافلاً عن أهمية التضامن مع القوميات الأخرى في إيران ونجد صورة للتطور الكردي القومي في البرنامج الذي صدّق عليه المؤتمر الرابع للحزب الديمقراطي الكردي الإيراني في 1973 حيث جاء فيه «إن الحزب الكردي هو مقدمة للشعب الكردي في كردستان الإيرانية، وهو أيضاً في مقدمة كل القوى التقدمية للشعوب في إيران وأن الحزب يناضل الاستعمار والملكية وأن الأكراد لهم الحق في التحرير. كما أن من حق كل الشعوب الكردية أن تقرِّر مصيرها بنفسها». وأضاف البرنامج «إن الحزب يعتقد أن الدين يجب أن ينفصل عن الدولة وأن التفرقة العنصرية الدينية ينبغي عدم الاعتداد بمشروعيتها»[282].

لقد قرّر الشاه في عام 1975 أن يمارس سياسة أكثر نشاطاً تستهدف تجميع التأييد لنظام حكمه وتقوية الدور السياسي للدولة بطريقة إيجابية داخل المجتمع الإيراني وهنا أعلن عن تأسيس حزب جديد تحت اسم «راستاخيل» «حزب النهضة الوطنية» وتعرّض الإيرانيون والقوميات الأخرى للضغط لكي ينضمّوا إلى الحزب. وقد تقرّر أن يصبح الحزب الجديد حزباً جماهيرياً.

وفي عام 1977 قيل إن خمسة ملايين إيراني انضموا للحزب وربما كان الدافع الرئيس «وراء تأسيس حزب راستاخيل هو احتياج النظام الحاكم إلى وسائل أكثر نشاطاً للحصول على التأييد وإرغام المواطنين وخاصة الذين يعملون في مصالح الدولة والمؤسسات الحكومية مثل النقابات على الإعلان عن ولائهم على الملأ. وكانت فلسفة الشاه في هذا المجال واضحة بما فيه الكفاية وقد عبّر عنها في خطاب ألقاه في 2 مايو عام 1975 قال فيه «يجب تقوية صفوف الإيرانيين» إننا نقسمهم إلى نوعين، هؤلاء الذين يؤمنون بالنظام الملكي والدستور وثورة السادس من باهمان «تاريخ ما سمي بالثورة البيضاء في عام 1963»، وهؤلاء الذين لا يؤمنون بهذه الأشياء وقد زاد ضغط السلطة على النوع الأخير كما امتدت سيطرة الدولة إلى المنظمات والمؤسسات

وأصبحت جميع النقابات تخضع لسيطرة الحكومة وتعمل على فرض السياسة التي تريدها الحكومة وتعتبر مهمتها الرئيسية هي تنظيم المساندة للنظام الحاكم. وقد تجاوزت سيطرة الدولة السياسية في إيران الوضع القائم في كثير من الدول الرأسمالية الأخرى في العالم الثالث وهي التي كانت تعيش في ظل أنظمة قمعية.

لقد كان الشاه يريد أن يسيطر على الحياة السياسية الإيرانية وعلى حرية التعبير. وكان السبب في ذلك عائد إلى قوة المعارضة للشاه بالإضافة إلى ضعف القاعدة التي يرتكز عليها النظام السياسي في إيران والعلاقة غير المستقرة بين هذا النظام وبين الرأسمالية الإيرانية والتأييد الفكري الهزيل من جانب هذه الرأسمالية.

وقد خابت آمال الشاه في السيطرة على الوضع في إيران حيث إن الضغط الذي مارسه على الشعب الإيراني والأقليات العرقية واليسار وارتمائه في أحضان الغرب قد أدّى إلى اندلاع الثورة الإيرانية التي نجحت في اقتلاع النظام الملكي من جذوره[283].

الثورة الإيرانية

تميز عام 1978 بتصاعد الأحداث الثورية في إيران وبخاصة في النصف الثاني من ذلك العام حينما اندلعت نيران الثورة الشعبية بقيادة آية الله الخميني ضد الشاه ونظام حكمه[284].

فمنذ أن بدأت أحداث هذه الثورة تشقُّ طريقها إلى الأسماع كان اسم آية الله الخميني يرافقها. والواقع أن اسم خميني لم يكن جديداً على الأسماع فقد سبق أن ذكر كثيراً خاصة في الصحف العربية منذ أكثر من ست عشرة سنة أو على وجه التحديد منذ الخامس من يونيو سنة 1963 حينما سجنه الشاه ثم في سنة 1964 عندما نفي من إيران[285].

لقد عمّت الثورة الإسلامية إيران وساهمت الجماهير الكردية بنشاط في المظاهرات المعادية للشاه وخاصة في كرمنشاه وسنندج ومهاباد كما ساهم الأكراد مساهمة مشهورة في مقاومة الطغيان في أورميه وكانت المظاهرات الكردية عموماً بقيادة عناصر سياسية وحزبية. فقد أصدرت القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني عدة بيانات تدين نظام الشاه منها البيان المؤرخ في 20 أكتوبر سنة 1978 والذي دعا إلى مناصرة الثورة وقد عقد الأكراد عشرات الندوات حول هذه الأحداث الثورية كما تم تخصيص قسم كبير من برامج إذاعة «صوت كردستان» لبث الأنباء والتعليقات حول الثورة المتنامية ضد الشاه والنفوذ الاستعماري للولايات المتحدة الأميركية وقد توقّع الأكراد أن تؤدي الثورة الشعبية إلى سقوط الشاه. فقد جاء في البيان المذكور «إن هذه المظاهرات الجماهيرية الضخمة التي شملت إيران من أقصاها وارافقها مزيد من إراقة الدماء ستؤدي إلى سقوط نظام الشاه سواء اليوم أو غداً أو في أي وقت آخر». كما أرسل الأكراد بعض قادتهم إلى باريس لمقابلة آية الله الخميني للتأكيد له بأنهم يساندون النضال البطولي الذي يقوده ضد الشاه ونظامه.

لقد انتهت المظاهرات بالفعل بسقوط الشاه وانتصرت الثورة الشعبية الإيرانية في 12/11 فبراير سنة 1979 وابتهج الأكراد مع كل القوى الوطنية في المنطقة وفي العالم. وقد شعروا أن خطراً داهماً مستمراً عليهم قد أُزيل وأن كابوساً ثقيلاً على صدور أبناء أمتهم في كردستان إيران قد رفع. الأمر الذي يمكن أن يدفع بالحركة الوطنية التحررية الكردية إلى الأمام بقوة[286].

لقد كان تذمّر القوميات العديدة في إيران واستعدادها للثورة على نظام الشاه متى سنحت الفرصة من العوامل التي أدّت إلى سقوط النظام الملكي فحالما انتفضت طهران تجاوبت معها الأقاليم في شتى أنحاء إيران حيث يقطن معظمها القوميات غير الفارسية خاصة الأكراد في الشمال الغربي. وفي الحقيقة ساهمت هذه القوميات مساهمة جدية في انتصار الثورة وكان ممثلوها يتوقعون المشاركة في مكاسبها وفي قيادة السلطة الثورية الجديدة والتمتع بالحقوق القومية والتي لم تتجاوز مطالبة أي منها الحكم الذاتي ضمن نظام ديمقراطي يسود إيران[287].

لقد رحّب الأكراد بالسلطة الجديدة معتقدين أنها قد تعني التحرر من تعسّف الحكومة المركزية وتوقّعوا أن يفوزوا بدرجة من الاستقلال الذاتي من نظام الحكم الجديد، وقد بدأوا يتحركون بسرعة فقد ملأوا الفراغ الناجم عن سقوط النظام البهلوي حيث تمَّ تشكيل اللجان الثورية «كوميتان» لتصريف الشؤون المحلية وأقيمت الميلشيات الشعبية وسلّحت بالأسلحة المستولى عليها واختارت لنفسها اسم البيشمركة «المحبوب لدى الأكراد» وسرعان ما بدأت تظهر الكتب والمجلات والنشرات باللغة الكردية بعد أن كانت محظورة منذ سقوط جمهورية مهاباد الكردية في نهاية العام 1946[288]. لذلك أصبحت الثورة في كردستان إيران عنصراً ذا شأن يحسب له الحساب في تقديرات الوضع في إيران سواء أكان سياسياً أو عسكرياً. فقد أصبحت حقيقة مادية ملموسة ولم يفت ذلك على المراقبين المتتبعين للأحداث في المنطقة كما سيصبح لها مضاعفات إيجابية على باقي أجزاء كردستان والحركة التحررية الكردية عموماً باعتبار أنها أحد روافدها[289].

فقد بدأ الأكراد يضغطون على النظام الجمهوري الإسلامي في طهران للحصول منه على تنازلات معينة مما دفع حكام إيران الجدد إلى إرسال وفد لتقصّي الحقائق في المقاطعة الكردية. وفي الثالث من مارس عام 1979 عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني اجتماعاً جماهيرياً حاشداً في مهاباد معلناً ظهوره إلى العلن وذلك بعد 32 عاماً وباشر النشاط لإقناع السلطة الجديدة بتقديم تنازلات للأكراد[290].

ومن ناحية أخرى بدأت العلاقات التي بنتها القيادة المؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية تعطي ثمارها حيث كانت العلاقات قد توطدت بين السلطة الإيرانية الجديدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وقد أوصت هذه المنظمة على لسان ممثليها لدى قيادة الثورة الإيرانية بإمكانية اعتماد السلطة الإيرانية على مسعود البارزاني رئيس القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني وسامي عبد الرحمن الأمين العام لهذا الحزب. وقد أخذ إدريس البارزاني ينشط في هذا المجال أيضاً محاولاً استغلال هذه العلاقة لدى الخميني من جهة وقد استطاع من جهة أخرى إيجاد بعض الصلات عن طريق بعض الأكراد إلى قيادة «الحرس الثوري الإيراني» ومن ثم إلى وزير الدفاع مصطفى جمران بالذات حيث قام وفد بقيادة إدريس البارزاني يضم كل من كريم سنجاري وشيد سندي وعبد الوهاب الأتروشي بزيارة قُمْ. واستقبل آية الله الخميني الوفد حيث اقتصر اللقاء على بعض كلمات المجاملة. وبعد ذلك ظل هذا اللقاء واللقاءات الكثيرة الأخرى التي عقدها إدريس مع جمران والحرس الثوري طي الكتمان[291]. وفي 28 مارس 1979 توجّه وفد كردي إلى قُمْ على رأسه عبد الرحمن قاسملو لعرض مطالب الأكراد على الخميني ولكن الوفد فوجئ بأن الخميني يرفض الاعتراف بالحكم الذاتي في نطاق الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل لقد رفضت السلطة المركزية الجديدة الاستجابة إلى أية حقوق قومية.

ومن الحق القول بأن المطالب القومية في إيران بقيت متواضعة، كما تجنّب المطالبون بها التعنّت في مواقفهم. وقد أكدت أوساط السلطة على أن الطابع الديني للجمهورية الإسلامية وثورتها كفيل بتحقيق ما تصبو إليه القوميات ولكن مع اعتزاز أبناء القوميات بالدين الإسلامي الحنيف ومع تقديرها لدور رجال الدين في انتصار الثورة إلا أنها لم تلمس أي حل لمشاكلها المزمنة لذلك فقد ازداد التناقض حدّة بين القوميات المتطلعة إلى الاستقلال الذاتي والسلطة الجديدة[292].

وكان آية الله الخميني يعتقد أن القضية الكردية هي أصعب وأهم القضايا التي تواجهه إذا قورنت بقضايا الأقليات القومية في إيران بوجه عام كالبلوش والأذربيجانيين والعربستانيين ولكنه كان يخشى أن يمنح الأكراد درجة من الإشراف المحلي المعترف به رسمياً حتى لا يؤدِّي ذلك إلى تطلّعهم لطلب المزيد. وقد أدّى رفض الخميني منح الأكراد نوعاً من الاستقلال إلى تدهور الوضع في كردستان. فقد عمل الأكراد على طرد القوات الإيرانية من كثير من المدن الكردية. وفي الجهة الأخرى قرّر الخميني قمع الحركة الكردية الاستقلالية. وقد أراد الخميني من عملية قمع الأكراد تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

الهدف الأول:

إظهار قدرته على الوقوف في وجه مطالب أية فئة قومية في إيران وسحقها بالقوة إذا اقتضى الأمر.

الهدف الثاني:

إعطاء القوات المسلحة الإيرانية فرصة لإعادة الاعتبار إليها وتقوية معنوياتها بخوضها حرباً ذات أبعاد وطنية إيرانية تستطيع تحقيق انتصار فيها بعد كل ما أصابها.

الهدف الثالث:

إضعاف اليسار الإيراني بمختلف فئاته عن طريق سحق القوى الكردية التي كانت ملجأً تقليدياً لكل فروع الحركات اليسارية والماركسية.

وقد اعتقد الخميني بقدرته عن طريق هذا الموقف المتصلب على تطويق مضاعفات هذه الأهداف وتحقيقها بضرب العصافير الثلاثة بحجر الأكراد الواحد. إلا أنها كانت لعبة خطيرة فحجم الأكراد ليس حجراً صغيراً وعصافير الأقليات القومية والجيش واليسار ليست عصافير صغيرة. منقار كل منها يستطيع أن يعبث في ملاعب الثورة الإيرانية طولاً وعرضاً. وقد رأى الخميني وراء عصيان الأكراد لإرادته أصابع العراق والاتحاد السوفياتي ناسياً أن مطالب الأكراد واليأس الذي ألمَّ بهم عبر تاريخهم هو الذي يتيح للقوى الخارجية استغلاله في إيران.

على أي الحالات فقد أضاعت الحكومة الإيرانية الفرصة برفضها الاستجابة للمطالب الكردية، فقد كان الإيرانيون يعتقدون أن مطالب الأكراد محاولة لاستدراج نظام الخميني لقبول انفصال كردستان عن إيران. وقد نشط الكثير من أعضاء الحكومة الإيرانية للعمل على رفض مطالب الأكراد وكانوا يعتبرون الأكراد بمثابة تهديد أساسي للجمهورية الإسلامية. لذلك لم يعد هناك أمل في حل سلمي للمسألة الكردية.

وخلال شهر أبريل سنة 1979 بدأ القتال فقد حدث صدام بين البيشمركة والحرس الثوري الإيراني في مدينة نقدة التي يقطنها الأكراد والآزريون كما شهد صيف هذا العام صدامات واحتكاكات عديدة. وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني مشغولاً بتعبئة الجماهير. وقد تزايدت

الاشتباكات بعد فشل المفاوضات بين الكومه لى والأكراد وبدا أن الجو معبّأ وأن المنطقة الكردية تستعدّ لمواجهة عسكرية منذ فترة. وأن الأكراد منذ بداية الثورة الإيرانية يطالبون بإلحاح بشيء من الحكم الذاتي ويحققون كأمر واقع بعضاً منه على حساب تفكّك حكومة مهدي بازركاني المركزية في طهران، وتشعُّب وتضارب صلاحيات مجموعة آية الله في «قم» وسط هذا الجو المشحون والمعبّأ لتقبُّل أي قول رسمي صدر قول آية الله خميني بأن «ما نواجهه ليس قضية كردية إنما قضية شيوعية»[293].

وفي مايو سنة 1980 اشتدّ القتال في كردستان وتعرّضت مدينة سنندج إلى القصف الجوي بطائرات الفانتوم وألحقت خسائر فادحة بالسكان المدنيين وبالمدينة نفسها.

وكانت الكومه لى قد التجأت إلى الدفاع عن المدينة بأسلحتها البسيطة بدلاً من أن تترك المدينة أو تلجأ إلى قتال غرضه التعويق وإلحاق الخسائر أثناء تقدُّم القوات نحو المدينة. وبطبيعة الحال كان ذلك تكتيكاً خاطئاً من الناحية العسكرية وترتّب عليه خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. فالثورة الكردية في مرحلة حرب استنزاف أو مرحلة القواعد المحررة وعدم توازن القوى بينها وبين القوات الحكومية من الناحية العسكرية جعل من الصعب الانتقال إلى مرحلة تحرير المدن[294]. ثم شنَّ الجيش الإيراني في 17 أغسطس 1980 الهجوم على المدن والقصبات الكردية. وقد صعّدت الأوساط اليمينية المواقف المعادية للأكراد وانطلاقاً من مواقفها الفكرية الهادفة إلى ضرب اليسار والقوى الثورية وإحراجها بسبب مواقفها الداعية إلى الاستجابة إلى حقوق الأكراد المشروعة وإفراغ الثورة من أي محتوى اجتماعي وديمقراطي[295]. لذلك اقترن الهجوم الإيراني المسلح الذي بدأ من باوه في محافظة كرمنشاه بحملة ضد القوى اليسارية وغلق صحافتها وتضييق أنشطتها العلنية إلى حدٍّ ما[296].

وبعد مقاومة غير شديدة استولى الجيش الإيراني على مراكز المدن. ففي الخامس من سبتمبر 1980 كانت جميعها تحت سيطرته وحدثت جرائم قتل جماعي نُسبت إلى الحرس الثوري في قرية قارنه قرب نقده وفي ساقز ولكن القوات الكردية انتقلت إلى الجبال ولم يقم الجيش بجهود كبيرة لمتابعتهم هناك حيث اكتفى على الأقل مؤقتاً بالسيطرة على المدن وبعض الطرق المهمة، وبسقوط معاقل الأكراد ومدنهم الكبرى ساقز ومهاباد وسنندج، وسردشت بدأت حرب طويلة الأمد. ولم يعطِ سقوط المعاقل الكردية الثورات الإيرانية أكثر من سيطرة رمزية على المدن الكردية ولم

تستطع الحكومة بذلك أن تضمن لقواتها إلا الحرب الطويلة مع الأكراد. والأهم من ذلك أن هذه الحرب قد قضت على أية ثقة في التعامل مستقبلاً بين الأكراد من جهة وطهران أو «قم» من جهة أخرى. لقد بدأت الشكوك في نوايا الثورة الإيرانية تجاه الأكراد بتصريح أول رئيس حكومة إيرانية بعد الثورة وهو مهدي بارزكان حيث ذكر «أن التعبئة العسكرية ضد الأكراد قد أمر بها آية الله خميني بصفته قائداً أعلى للقوات المسلحة الإيرانية وقد كانت مبنية على معلومات مغلوطة».

لقد غدت القوات الحكومية الإيرانية تسيطر على المدن الكبيرة ولكنها لم تلجأ إلى الحملات التقليدية حيث تستخدم هذه القوات طائرات الهيلوكوبتر في نقل التعزيزات للقوات وتغير على القرى الكردية التي تأوي البيشمركة وهي القوات الكردية الفدائية والتي تسيطر على عدد من المدن القريبة من الحدود العراقية[297].

الثورة الإيرانية بين القوى الكبرى
وعلاقة ذلك بالأكراد

لقد كان انتصار الثورة الإيرانية بقيادة الإمام الخميني ومشاركة كل القوى الدينية والوطنية والديمقراطية الإيرانية واعتماداً بصورة أساسية على الحشود الجماهيرية الغفيرة والعزلاء على أعتى نظام بوليسي وعلى أقوى قاعدة أميركية في الدول النامية أهم حدث إبان عام 1979 حيث ألحقت الثورة أكبر ضربة بالنفوذ الأميركي بأسلوب الانتفاضة الشعبية وفي أحد بلدان الشرق الرئيسية من حيث حجمها وإنتاجها من النفط وموقع إيران حيث تحد الاتحاد السوفياتي (روسيا لاحقاً) من الجنوب بمسافة ألفي كيلومتر ولها حدود طويلة مطلّة على الخليج العربي غرباً. وقد ترتّب على ذلك نتائج هامة عديدة غيّرت موازين القوى ضد الإمبريالية[298].

فقد تلا نجاح الثورة الإيرانية حوادث الرهائن الأميركيين 1980/1979 ثم اندلاع حرب الخليج بين إيران والعراق وكثافة الدعاية الإيرانية ضد إسرائيل واستعداد إيران لمساندة دول المواجهة العربية خاصة سوريا. كل ذلك قد حفّز الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير في موقفها من السلطة الإيرانية. لذلك تحوّلت إلى سياسة «محاولة التفتيت» فقد نشأت الحاجة إلى تغيير النظرة الأميركية لسياستها إزاء الأكراد كما بدت بوادر تقارب بين عناصر من حكومة الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان وبين جماعة «مجاهدي خلق» التي تعمل من باريس ضد السلطة الثورية الإيرانية[299].

كما أصبح من مصلحة الاتحاد السوفياتي أن يكون له حلفاء في كردستان إيران ممن لهم خبرة بنشاط مواجهة السلطة الجديدة القائمة لذلك بدأ الاتحاد السوفياتي بدوره يقدّم العون للأكراد باعتبارهم الحلفاء الذين يبحث عنهم. فقد بدأ السوفيات يقدّمون العون المادي والمعنوي إلى الحزب

الديمقراطي الكردستاني الإيراني بالإضافة إلى العناصر اليسارية الأخرى في إيران وقد ازدادت هذه المساعدات بعد أن بدأت الثورة الإيرانية تقف مواقف مناهضة للسياسة السوفياتية في أفغانستان ومعادية لحكومة كابل والقوى اليسارية داخل إيران بوجه عام[300].

لذلك بدأ الاتحاد السوفياتي جدًّيا يعمل على مناهضة نظام الخميني ولهذا الغرض بدأ يقوى مركزه العسكري في أفغانستان ويقدّم المزيد من العون العسكري للعراق بالإضافة إلى دعم الأكراد داخل إيران والاتحاد السوفياتي وقد لعب دوراً ناجحاً في هذا الميدان أكثر من الدور الأميركي فالاتحاد السوفياتي يتمتّع بمركز جغرافي ممتاز بسبب قربه من إيران وإمكانية الاستفادة من الأحزاب اليسارية المحلية بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفياتي فيه كثير من السكان من أصل كردي في الجمهوريات القريبة من البحر الأسود وبحر قزوين وقد قدم إليه الرجال القادرون على التسرّب إلى المقاطعات الكردية منذ قيام جمهورية مهاباد الكردية في شمال غرب إيران سنة 1946. يضاف إلى ذلك سياسة الاتحاد السوفياتي ومبادئه الرامية إلى مؤازرة الحركات التحررية القومية خصوصاً في وجه السلطة الحليفة للغرب أو المعادية للسوفيات[301].

أحوال أكراد إيران
في ظلّ الثورة

كان في إيران وقت اندلاع الثورة الإيرانية حزبان رئيسيان يعملان على الساحة الكردية وهما:

1– الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني «حدكا»

ترجع جذور هذا الحزب إلى سنة 1946 وكان يتزعمه وقت اندلاع الثورة الدكتور عبد الرحمن قاسملو وهو أستاذ سابق في جامعة السوربون راديكالي النزعة عمد إلى أن يلتزم حزبه موقف الاعتدال، فهو يرفض الفكرة التي تدعو إلى قيام كردستان الكبرى وطناً لجميع الأكراد في الدول التي تتقاسم كردستان ويحصر مطالبه في قيام مقاطعة كردية تتمتع بالاستقلال الذاتي داخل الدولة الإيرانية على أن يكون لهذه المقاطعة مجلسها المنتخب على النمط الديمقراطي وأن تكون جزءاً من الجمهورية الفيديرالية الإيرانية[302].

وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني يتمتع بتأييد جماعات «مجاهدي خلق» اليسارية بقيادة مسعود رجوي الذي كان يعمل في باريس لمناهضة سياسة الخميني في طهران. كما يحظى بتأييد الجماعات اليسارية الأخرى بما في ذلك حزب توده والذي كان ضمن برنامجه لعام 1975 «ضرورة الاعتراف بالأقليات القومية وحقها في ممارسة حق تقرير المصير». كما يؤيد الحزب الديمقراطي الكردستاني في مطالبة تحالف «قوم الله» وهو عبارة عن تجمع صغير كان يضمّ «الأكراد الماركسيين اللينيين والماويين». ومن بين المتحالفين مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الشيخ عز الدين الحسيني وهو أحد رجال الدين البارزين الأكراد وكان يرأس التنظيم

الوطني الكردي والذي هو عبارة عن مجموعة من الشخصيات الكردية الدينية والوطنية وبعض اليساريين المعارضين لتحالف «قوم الله»[303].

وهؤلاء الحلفاء جميعاً كانوا يطالبون بالاستقلال الذاتي لكردستان إيران تاركين الشؤون الخارجية والدفاعية والتخطيط الاقتصادي للحكومة المركزية في طهران.

وقد ظلّ الحزب الديمقراطي الكردستاني قريباً من حزب توده الشيوعي الإيراني إلى أن قطع علاقاته معه في نوفمبر عام 1981 حين انضمّ إلى المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية والذي اتخذ من باريس مركزاً لقيادته. وقد أثار الدكتور عبد الرحمن قاسملو سخط الاتحاد السوفياتي بطرده سبعة أعضاء بارزين بالحزب الديمقراطي الكردستاني موالين لموسكو حيث انضم هؤلاء السبعة إلى حزب توده الذي كان يساند الخميني.

أما بالنسبة لعلاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي الموجود في إيران منذ عام 1975، فقد كان موقفه منه سلبياً للغاية فهو يعتبر أوساطاً معيّنة من قيادة ثورة كردستان العراق مسؤولة عن النهاية المؤسفة لثورة حزبهم المسلحة لعامي 1967 و1968 وقد نشر وقائعها تفصيلاً بعد الثورة الإيرانية. وكانت لجنتهم المركزية قد اتخذت قراراً بقطع العلاقات مع الحزب الكردستاني العراقي، وقد ظهرت هذه المواقف السلبية بصورة علنية في الاجتماع الجماهيري الحاشد الذي عقد في مهاباد والذي اتخذ فيه قرار يطالب بإخراج قيادات اللاجئين من الأكراد العراقيين من إيران.

كما لم تكن أوساط الرأي العام اليساري الإيراني بوجه عام وديًّا إزاء قيادة اللاجئين باستثناء حزب توده الذي كان يعلم أن هناك أكثر من اتجاه داخل الحزب الكردي العراقي. ومن أسباب ذلك التعاون مع الشاه ومن ثم اتفاقية 6 مارس والهزيمة التي تبعتها.

2– قيادات اللاجئين الأكراد العراقيين المتواجدين في إيران منذ سنة 1975

ويمثّلهم أبناء البارزاني والقيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني ومعهم ما يقارب الخمسة وعشرين ألف لاجئ يتعاطف معهم قسم كبير من العشائر الكردية في مناطق تركفر ومركفر ووسماي وهي التي بقيت على علاقة جيدة مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني «حدكا» بسبب علاقتها القديمة معها[304].

كانت الأغلبية الساحقة من اللاجئين من الكادحين المعدمين وكثيرون منهم يتعذر عليهم إيجاد عمل لإعالة عوائلهم في وقت كانت الأوضاع الاقتصادية في إيران تسير نحو التدهور والأسعار في ارتفاع مستمر والمواد تفتقد من الأسواق، ومقابل ذلك كانت هناك فئة تعيش حياة طفيلية في قصور كرج الفخمة وتصر على أن تكون هي وحدها قائدة الشعب والثورة. ولكن لكل لاجئ قصته ومعاناته فمن الاضطهاد على أيدي السافاك إلى عدم الاكتراث والعبوس وحتى الطرد عند الذهاب إلى كرج إلى النوم في المقابر في أيام حكم الشاه إلى شظف العيش وعدم توفر العمل واي مصدر للمعيشة إلى عدم وجود أحد يهتم بهمومهم ومشاكلهم الكثيرة، ولكن مع ذلك كانوا يفضلون جميع هذه الأيام الصعبة على الاستسلام لنظام الحكم في بغداد.

وكان للجناح اليساري مركز كبير بين اللاجئين، ومن ناحية أخرى تمّت إعادة تنظيم الكوادر الحزبية وقسم كبير من البيشمركة المؤيدين للنهج اليساري ضمن التنظيم المستقل اعتماداً على عملية التوعية وكون أن عملية الفرد استغرقت وقتاً كافياً فتمّت بصورة ناضجة كما كان للطلبة دور نشط في عدد من مراكز تجمع اللاجئين والبيشمركة في التبشير بالنهج الثوري وإدانة الاتجاه اليميني[305].

ورغم كل العقبات فقد أُقيم تنظيم متكامل بين اللاجئين والبيشمركة بقيادة عناصر واعية وتحملوا كل أشكال المضايقات والملاحقات والحرمان. وكان لهم دور كبير في الثورة الإيرانية الكردية، وفي الأحزاب الإيرانية العراقية. لقد شهدت أوساط اللاجئين الأكراد العراقيين إلى إيران معركة حاسمة بين اليمين واليسار، بين القوى التقليدية من جهة والقوى الثورية من جهة أخرى. وقد كانت معركة تثقيفية هائلة ساهم فيها منتسبو وأنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني كافة وأصبح على كل واحد منهم إعطاء قرار بشأنها ولكون المعركة تمحورت حول أحداث كردستان إيران فقد أصبحت جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية الكردية في كل مكان معنية بها.

حينما اندلعت الثورة الإيرانية كان الكثير من اللاجئين الأكراد في إيران يخشون من الجماهير الغاضبة التي توجهت أكثر من مرة في مظاهرات صاخبة نحو كرج حيث كانت تعلم أن هناك العديد من الرؤوس المرتبطة بالسافاك ولكن كان بينهم أيضاً المئات من العناصر التي لا يرضيها نظام الشاه، وفي الأول من مارس سنة 1979 انتقل الملا مصطفى البارزاني في الولايات المتحدة إلى جوار ربه وكان من نصيبه أن يرى سقوط الشاه الذي غدر به وبشعبه في طهران،

وحالما اطمأنت العناصر التقليدية أنها في مأمن من محاسبة الثورة الإيرانية بدأت تتكتل وتتحرك ولكن بصورة حذرة في البداية. وكان واضحاً أنها تريد ليس فقط العودة إلى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لا بل استلام مقاليد أموره وتسييره وفق الخط والذهنية التي أدّت إلى سقوط «ثورة أيلول/سبتمبر»[306]. وبذلك بدأت القيادة الاتصال بالثورة الإيرانية وخلال اجتماعات إدريس البارزاني والذي كان يمثل الجناح اليميني في الحزب الوطني الكردستاني مع المسؤولين الإيرانيين وفي قيادة الحرس الثوري، وبعض أوساط وزارة الدفاع بالتحالف مع الثورة والقيام بدور مهم في الحملة العسكرية على أكراد إيران المطالبين بالحكم الذاتي وكذلك العناصر اليسارية الإيرانية بوجه عام لقاء حصوله على المال والسلاح والتسهيلات وتجميع من يريدهم من اللاجئين بصفة مقاتلين في زيوه وغيرها ودفع الرواتب لهم كما وعد بتصفية قواعد الحزب من العناصر اليسارية. وطبيعي أن هذه الحقائق عرفت بالتدريج لذلك أخذ يتحرك ضمن مخططه منذ أواخر مايو سنة 1979 وراح يدعو إلى ضرورة قيام عائلة البارزاني للحزب والثورة وبالاعتماد على هذه الفرصة الجديدة في استلام العون من الثورة الإيرانية محاولاً إثارة وتجميع أفراد العائلة مع زعامته على هذه الأساس[307].

إن دخول اليمين هذه المرة تحت مظلة أجنحة من الثورة الإيرانية قد عقّد الوضع كثيراً على العناصر اليسارية، التي نجحت في تشكيل القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني «في إيران».

لذلك أصبحت الثورة الإيرانية وثورة كردستان إيران هي الوجه الرئيسي للصراع بين يمين ويسار اللاجئين الأكراد في إيران وقد ازدادت دعايات الاتجاه اليميني ضد القيادة المؤقتة، ومن الناحية الأخرى بدأ اليساريون يوضحون سياستهم بخصوص الموقف ومن مجمل الأحداث[308]. لقد أدّى هذا الصراع بين اليمين واليسار الكردي إلى تدهور الوضع في كردستان إيران ونشاط الاتجاه اليميني ضد القيادة المؤقتة وتوافق مع هاتين العمليتين تفاقم النشاط الإعلامي للتنظيمات اليسارية الإيرانية ضد اللاجئين حيث كانت على اطلاع على العلاقات التي قامت بين إدريس وبين الداعين إلى الحرب ضد كردستان من جهة وضرب اليسار الإيراني من جهة أخرى وكانوا حتى هذا التاريخ لا يفرقون بين الاتجاهات المختلفة بين اللاجئين.

وفي أواسط يوليو سنة 1979 تجمع أعضاء القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني في قرية شاوانه قرب سنو لعقد اجتماع طال الانتظار له وقد حضره جميع الأعضاء عدا نوري شاويس وعلي عبد الله اللذان كانا في الخارج. وأما إدريس فلم يدع إلى الاجتماع الأمر الذي أغاظه كثيراً[309]. وقد اجتمعت القيادة المؤقتة في شاوانه في جو متوتر واتخذت عدة قرارات منها إكمال تشكيلات القيادة حيث انتخب مسعود البارزاني رئيساً مؤقتاً للحزب إلى حين عقد المؤتمر كما اتخذ قراراً بالسعي إلى توطيد العلاقات الأخوية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وقرار آخر باستمرار تأييد الثورة الوطنية الإيرانية والتعاون معها ضد السلطة العراقية ولكن على شرط عدم التدخل في شؤون كردستان إيران. وكان صياغة القرار بهذا الشكل يعكس مخاوف التيار اليساري من التطوّرات اللاحقة في كردستان إيران. وبعد هذا الاجتماع تعاقبت الأحداث بسرعة مذهلة نحو التدهور مع اقتراب الحرب في كردستان إيران فقد طلب وزير الدفاع الإيراني من إدريس تعيين أحد المسؤولين في منطقة باوة لاستلام الأسلحة والأعتدة وذلك قبل نشوب القتال في باوة ببضعة أيام بين أكراد إيران والقوات الحكومية[310].

استعداداً للقتال، قامت أوساط الحرس الثوري في منطقة شنو وقارنه وغيرها بتوزيع الأسلحة على كبار الملاك والأغوات فثارت ثائرة حدكا وجاؤوا وعلى رأسهم كريم حسامي مطالبين بتسليم الأسلحة إليهم أو إعادتها إلى السلطة لأنه أمر خطير وموجّه أساساً ضدهم فأراد هؤلاء الملاك والأغوات الاحتماء بالحزب الديمقراطي الكردستاني وكانت لديهم تعليمات من السلطة بذلك ولكن أصرّ اليساريون بأنه لا يمكن أن يحموا هؤلاء «الرجعيين» أو أن يدعموا أطماعهم ويعادوا حلفاءهم الطبيعيين في الحركة التحررية الكردية في إيران. وبالفعل تمّ تجريد معظمهم من السلاح حيث استولى «حدكا» على بعضها وأعيد البعض الآخر للسلطة واحتفظ فريق ثالث بجزء منها وفشلت بذلك عملية تجنيد كبار الملاك والشيوخ ورؤساء العشائر ضد الحركة التحررية الكردية. وقد أبرق أحدهم إلى وزارة الدفاع أن «حدكا» والقيادة المؤقتة سوية قاموا بتجريدهم من السلاح ولم تستطع العناصر المنتمية إلى الاتجاه اليميني القيام بدور يذكر هنا. ورغم ذلك استمر وصول إمدادات متتابعة من الأسلحة والأموال والتسهيلات إلى اليمين الكردي في زيوه ووضع إمكانيات الدولة تحت تصرفهم حيث غيّرت موازين القوى لصالح اليمين بوضوح. وقد جرى تجميع اللاجئين بصورة مفرّقة للصفوف بوضوح حيث وضع الولاء العشائري أساساً للاختيار الأمر الذي أثار غضب مئات العائلات التي عادت إلى العراق احتجاجاً على ذلك[311].

كانت القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني واثقة من إمكانية رأب الصدع مع «حدكا» انطلاقاً من فكرها واستراتيجيتها القائمة على اعتبار الحركة التحررية الكردية في الأقطار المختلفة هي فروع من قضية واحدة وأن العلاقة بين هذه الفروع ينبغي أن تقام على أساس المساواة من التآخي بينهما. وخلال التعاون الذي قام بين «حدكا» والقيادة المؤقتة وجردوا فيها العشائر من السلاح بنى بعض أعضاء القيادة المؤقتة بعض جسور الثقة مع «حدكا» رغم المصاعب الكثيرة. كما كان هناك بعض رجال الدين وشخصيات كردية ووطنية من إيران حريصة على إصلاح العلاقات بين «حدكا» واللاجئين بوجه عام. نتيجة لمساعيها جرى أول لقاء بين قياديين من «حدكا» والقيادة المؤقتة وذلك في مدينة نقده وكان اللقاء مفتوحاً حيث جرى بحضور عشرات من الحزبيين والوجوه الاجتماعية ورجال الدين والبيشمركة وسرعان ما تحول الاجتماع إلى مناسبة لتبادل التهم في جو شبه متوتر. لذلك حاول الحريصون على إصلاح العلاقة عدم الخوض في النقاش كثيراً وقد جرى هذا اللقاء في الأسبوع الثاني من أبريل عام 1979 وفي اليوم الذي عاد فيه قاسملو من طهران حيث كان قد سافر إليها في 28 مارس وقدم المطالب الكردية إلى قيادة الثورة الإسلامية ولم تقبل أو بالأحرى رفضت وباشرت العلاقات بالتردي بين الجانبين ولو بصورة تدريجية[312].

وجرى اللقاء الثاني بين قياديين من الحزبين في قرية «لكين» قرب مهاباد خلال الأسبوع الثاني من شهر يونيو وكان «حدكا» قد عقد اجتماعاً موسعاً حضره «84» من الكوادر المتقدمة وأعضاء اللجنة المركزية وقرّر المجتمعون المباشرة بتطوير العلاقات بين الحزبين في الأيام الأولى للحرب وقبيل الهجوم على مهاباد جرى لقاء بين عناصر قيادية من «حدكا» في قرية كه ويه ر «كاوريار» المنكوية وقد تمّ تأكيد موقف القيادة المؤقتة من فصائلهم وأن هذه القيادة لن تسمح باستخدام قوة «حدكا» ضدهم بسهولة وأن بمقدورها عمل الكثير في هذا المجال. وأكّد قياديو «حدكا» استعدادهم للحل السلمي مع أنهم كانوا مقتنعين أن السلطة ترفض ذلك.

إلاّ أن الاتجاه اليميني لم يتراجع عن خطته فحال نشوب القتال كان ضباطهم يذهبون إلى معسكرات الجيش الإيراني يومياً. وكان «حدكا» يتهم هؤلاء بتزويدهم الجيش بمواقع البيشمركة العائدين له.

وفي أوائل سبتمبر دخلت سرية من الحرس الثوري إلى ناحية شنو وقام مسؤول بيشمركة «حدكا» والذي كان يتسلم التوجيهات من قيادة اليمين بجولة مع آمر السرية في القضية. وفي 7

سبتمبر قام أهالي شنو بمظاهرة تطلق شعار التأييد للثورة الكردية وشعارات لأعداء الأكراد وسرعان ما أطلق المسلحون التابعون للاتجاه اليميني النار على المظاهرة وتلا ذلك حراسة المئات من مسلحي اليمين قصبة شنو. وبالفعل جرت مصادمات بينهم وبين بيشمركة «حدكا». وكان عجيباً حقاً أن يشاهد ابن البارزاني وهو يتجول من قرية إلى أخرى في مناطق شنو وتركه مر «وتركامر». ومه ركه فر «وماركافر» مع الحرس الثوري أحياناً وبدونهم أحياناً أخرى ملقياً الخطب وحاثاً الأكراد على حمل السلاح ضد الثورة الكردية الإيرانية. ما أن باشر الاتجاه اليميني مهمته إلى جانب الثورة الإيرانية ضد أكراد إيران حتى صعد الجناح اليساري للأكراد اللاجئين حملته لوضع حدّ للتجاوزات من جانب اليمين – ونقل هذه الحملة إلى كرج حيث كان هناك رئيس الحزب وأخوه. وقد واجهوا إدريس بما قام به من تحريض الأكراد على حمل السلاح ضد شعبهم وأبلغ أن «تلك ليست رسالة ابن مصطفى البارزاني»[313].

في هذه الأثناء أخذت التيارات الثلاثة بين الأكراد المهاجرين تتبلور بشكل أوضح من السابق. التيار اليساري والقيادة المؤقتة ويتزعمه الأمين العام سامي عبد الرحمن والتيار اليميني ويتزعمه إدريس مصطفى البارزاني والتيار الوطني العام الذي يقوده رئيس الحزب مسعود مصطفى البارزاني. ولم تحتفظ قيادة التيار الأخير بوعودها وإنما فضلت التعاون مع التيار اليميني عندما أصبحت أمام الاختيار بين اليمين واليسار من منطلق الحفاظ على المصالح العائلية والعشائرية وقد ظهر ذلك بوضوح في المؤتمر العام الذي عقده الحزب الديمقراطي للمهاجرين الأكراد في إيران في 4 نوفمبر عام 1979 كما عقد المؤتمر جلسة ثانية في 11 نوفمبر عام 1979. ورغم الأجواء المتوترة فقد تسنّى للأمين العام سامي عبد الرحمن إلقاء كلمة تحدث فيها بإسهاب عن إنجازات الأعمال العسكرية التي خاضها الحزب منذ 26 مايو عام 1976 وبيّن أسباب عدم استعداده ورفاقه للترشح وكان ذلك في الحقيقة بمثابة خطاب وداعي لحزب عمل في صفوفه سنين طويلة هو وأعضاء القيادة المؤقتة. وهكذا كانت نهاية القيادة المؤقتة وعودة الحزب إلى قيادته التقليدية المكوّنة من أفراد عائلة البارزاني والمرتبطين بهم[314]. وبانسحاب العناصر اليسارية من الحزب الديمقراطي الكردستاني أعادوا تنظيم أنفسهم وأسسوا حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني سنة 1981. وكانت المسألة التي ركّز عليها الحزب الجديد هي قيادة الجماهير عبر النضال من أجل التحرّر القومي إلى النضال من أجل تغيير أساسي في نظام العلاقات الاجتماعية، أي دمج النضال القومي بالنضال

الطبقي. لقد تأسس هذا الحزب بقيادة سامي عبد الرحمن الأمين العام سابقاً. وبدأ بعد تأسيسه يلعب دوراً كبيراً في الحركة الوطنية الكردية خاصة في ظروف الحرب العراقية الإيرانية[315].

الحرب العراقية – الإيرانية
ودور الأكراد فيها

اجتاحت القوات العراقية الأراضي المتنازع عليها في شطّ العرب بينها وبين إيران في 22 سبتمبر من العام 1980 ضاربة عرض الحائط اتفاقية الجزائر في 6 مارس عام 1975، وقد استولت هذه القوات على عدد كبير من المواقع الإيرانية في خوزستان وغرب إيران واندلعت بذلك الحرب العراقية الإيرانية في الوقت الذي كان القتال فيه مستمراً بين قوات الثورة الإيرانية وقوات الأكراد في كردستان إيران بصورة أو بأخرى.

وقد اعتبر العراق القتال في كردستان إيران بين الأكراد والسلطة الإيرانية عاملاً إيجابياً لصالحه ووعد علناً بمساعدة الأكراد هناك. وقد تباينت الآراء حول نشوب الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على الأكراد فالذين يريدون الخير لإيران والأكراد يمنون أنفسهم بأن يتوقف القتال في كردستان وأن يدخل الطرفان الإيراني والكردي في مفاوضات مباشرة على أساس الاستجابة لحقوق الأكراد القومية وأن توحد كل القوى لمواجهة الهجوم العراقي وكان يتزعم هذا الاتجاه بوجه خاص البارزانيون الموجودون في إيران بالإضافة إلى الكثير من الزعامات الإيرانية الكردية في إيران وخاصة د. عبد الرحمن قاسملو رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني «حدكا»[316].

وقد انتهز د. عبد الرحمن قاسملو فرصة الحرب العراقية – الإيرانية وعرض أن ينضم بقواته إلى الحكومة الإيرانية في هذه الحرب في مقابل ضمان حقوق الأكراد على أساس هذه السياسة[317]. ولكن الحكومة الإيرانية أضاعت الفرصة ولم تُبد حماساً لهذا العرض.

مع استمرار الحرب واشتدادها بين العراق وإيران لا بدّ للوصول مع الأكراد إلى هدنة مؤقتة خاصة وقد بدأت أجهزة الإعلام العالمية تذيع أخبار الإعدامات بالجملة للشباب الكردي في قرية قارنة بقضاء نقده والقصف العشوائي للكثير من القرى الكردية وأصبح الرأي العام منحازاً إلى جانب الحركة الكردية في إيران والوقوف ضد الحرب والدعوة إلى إيقاف القتال والاستجابة لمطالب الكرد. وسرعان ما وجد الأكراد تجاوباً من البعثة الفلسطينية في طهران دعت علناً وفي الصحافة الإيرانية إلى إيقاف القتال وحلّ المشكلة سلمياً ثم لدى حزب توده من العناصر اليسارية حيث جرى تكثيف الاتصالات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية لكي يقوموا بدورهم في التشجيع على إيقاف الحرب وإجراء مفاوضات مع القيادة الإيرانية وممثلي الحركة الوطنية الكردية في إيران. وقد قاموا بدورهم في هذا المجال خير قيام، كما ركّز حزب توده عبر جريدته على حلّ المشكلة الكردية بما يضمن الاستجابة للمطالب القومية المشروعة ووفق خطّ محاربة الإمبريالية وتعزيز الاستقلال الوطني[318]. وعلى هذا الأساس أصدر الإمام الخميني نداءه المعروف في الرابع من نوفمبر عام 1980 والذي تضمن الدعوة إلى التفاهم وحلّ المسألة الكردية سلمياً.

استجاب الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران «حدكا» لهذه الدعوة ببيان عنوانه «لبّيك» وتوقّف القتال نتيجة ذلك لكن إلى حين، وقد عادت المدن الكردية إلى السيطرة الفعلية لقوات الثورة الكردية وخاصة قوات «حدكا» وقد تبع نداء آية الله الخميني لقاءات عديدة بين قيادة الثورة الكردية والوفود الحكومية للتفاوض وحلّ المشكلة سلمياً وكان أريوش فروهر رئيس حزب الأمة الإيراني من أبرز الشخصيات في الوفود الحكومية والوحيد الذي كان يرغب حقاً في حلّ المشكلة الكردية على أساس الحقوق القومية للأكراد. وقد ضمّ الوفد الكردي المفاوض كل الفئات التي ساهمت في الثورة الكردية، أي الحزب الديمقراطي الكردستاني والشيخ عز الدين الحسيني والكومالي بالإضافة إلى منظمة فدائيي الشعب اليسارية الإيرانية التي ساهمت في الثورة. ولكن الحكومة الإيرانية رفضت تمثيل فدائيي الشعب في الوفد الكردي. وقد حظي مشروع حلّ القضية الكردية سلمياً وديمقراطياً والمجهودات الرامية إلى ذلك بمساندة القوى اليسارية عموماً بمن فيهم «مجاهدي الشعب وحزب توده». لقد قدّم الوفد الكردي الذي كان الحزب الديمقراطي الكردستاني أقوى قوة فيه مطالبة في الحكم الذاتي، ولكن اللقاءات العديدة خلال الشتاء التالي لم تثمر شيئاً. وفي ربيع 1981 جاء وفد من «حدكا» برئاسة غني بلوريان لمقابلة رئيس الجمهورية خلال تلك الفترة وقد لخّص «حدكا» مطالبة في ست نقاط أساسية وقدّمها إلى رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر

وقد قبلها الرئيس ولكنه عندما عرضها على مجلس الثورة الحاكم آنذاك فشل في الحصول على موافقته[319]. لقد كانت أوضاع الثورة الإيرانية مفككة ومراكز القوى كثيرة ومتطاحنة وأن مثل هذه الأوضاع جعل إمكانية حلّ القضية الكردية أو أي معضلة أخرى للثورة الإيرانية صعبة المنال.

لقد فشلت الثورة الإيرانية في حلّ مشكلة القوميات عموماً خاصة القومية الكردية[320].

وقد أدّى موقف السلطة الثورية الإيرانية من الحقوق القومية الكردية إلى توتر العلاقات مع الأكراد. فحينما قررت السلطات القيام باستفتاء شعبي على الجمهورية الإسلامية قوطع هذا الاستفتاء على نطاق واسع في كردستان بسبب عدم الاستجابة لحقوقهم. ولعل هذه المقاطعة كانت خطأ تكتيكياً حيث تركت أثراً سلبياً لدى السلطة وخاصة لدى آية الله الخميني. وبينما أخذت المداولات بين القيادة الكردية والدولة تتدهور دعا «حدكا» إلى عقد اجتماع للنظر في مستقبل المطالب الكردية وذلك كله في الوقت الذي بدأت فيه المناوشات بين القوميين الأكراد والحرس الإسلامي الثوري تأخذ شكلاً جديداً.

على أثر ذلك أعطى آية الله الخميني أوامره بسحق التمرد الكردي وفي أكتوبر سنة 1981 سقطت بوكان آخر مدينة كردية كانت تحت سيطرة الوطنيين حيث تمّ استعادتها من الثوار الأكراد وكان سقوطها له أهمية استراتيجية كبيرة فالمدينة تقع في الطريق الاستراتيجي وبين مفترق الطريق الرئيسي الذي يعبر كردستان الإيرانية.

وكانت قد وقعت من قبل المدن الكردية الأساسية مثل سننذج ومهاباد، ودفعت القوات الإيرانية بالأكراد إلى الجبال بالقرب من الحدود العراقية التركية المشتركة واستطاعت أيضاً القوات الإيرانية في حملة مركّزة في أواخر عام 1982 وأوائل عام 1983 الاستيلاء على طريق بيرا نشهر/سردشت وقطع طريق الإمدادات الكردية من العراق التي كانت الشريان الحيوي لتموين قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ومجموعة قوم الله بالعتاد والسلاح والغذاء[321]. وقد أوضح «التراجع الكردي» بيان للدكتور عبد الرحمن قاسملو زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني إذاعه من إذاعة بغداد في أبريل عام 1983 مطالباً بنصرة الرأي العام العالمي لشعبه ضد الحكومة الإيرانية. إلاّ أن الأكراد رغم تراجعهم نجحوا في إشغال قسم كبير من القوات الإيرانية في مناطق كردستان إيران وبعيداً عن جبهة القتال الرئيسية مع العراق. لقد جعل ذلك الأمر الثورة الكردية تتمتع بقدر كبير من الأهمية الاستراتيجية لكلا الدولتين المتصارعتين العراق وإيران[322]،

إلاّ أنها كانت سبباً في انتقال المعارك المدمّرة بصورة أساسية إلى كردستان فمعارك حاجي عمران ومهران ومريوان وشلير بقضاء بنجوين أمثلة على ذلك. لقد ألحقت هذه المعارك دماراً مضافاً إلى الدمار السابق بهذه المناطق حيث مسحت الطائرات العراقية قصبة مريوان مع الأرض وبنجوين المقابلة لها على الجانب العراقي لا يسكنها بشر. وتعرضت مهران للخراب أكثر من مرة ومسحت قصر شيرين مع الأرض منذ أوائل هذه الحرب والغارات الجوية المستمرة على سيد صادق وحلبجة وغيرها من القصبات في شهر زور وقد توالت مثل هذه المعارك التي لا ناقة للأكراد فيها ولا جمل ولا ينطر أبناء الشعب الكردي إلى معاركها بغير مزيد من الخراب والدمار والقتل والقمع والخراب[323].

وقد أدركت الدول المحاربة هذا فقد أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي قراره المؤرّخ 19/ 1982/12 برقم (15555) والذي ينص على أنه استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعون من الدستور المؤقت ما يلي:

1) يسمح للأكراد المكلّفين بالخدمة الإلزامية أو خدمة الاحتياطي المشمولين بقرار مجلس قيادة الثورة الرقم 897 في 1982/7/11 ممن بلغت أعمارهم الـ (30) سنة فما فوق بالإضافة إلى تسريح المشمولين منهم بأحكام الفقرة (أ) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقّم 1936 في 9/2/ 1982 ممن أمضوا مدة شهرين من قواطع العمليات في الجبهة.

2) يقبل البدل النقدي من المكلفين الأكراد أو الاحتياطي بأحكام القرار ممن تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة ويكون مقدار البدل النقدي (500) دينار.

3) يخيّر المكلفون الآخرون ممن تقل أعمارهم عن 25 سنة بهذا القرار أداء الخدمة العسكرية في المنطقة الشمالية أو بعد أداء الخدمة في الدائرة المدنية في عموم مناطق القطر بما تبقى من مدة خدمتهم ويتقاضون في هذه الحالة رواتب جندي مكلّف مضافاً إليه مبلغ قدره (20) ديناراً شهرياً.

4) يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار[324].

صدام حسين

وزارة الدفاع

لكن رغم محاولات عدم الاعتماد على الأكراد بصفة أساسية في هذه الحرب يبقى السؤال، ما هو موقف أكراد إيران من أكراد العراق في هذه الحرب؟ أوقف الجنود الأكراد العراقيين من الجنود الأكراد الإيرانيين وما هي الفوائد التي ستعود على الأكراد على جانبي الحدود من هذا القتال؟

إن المتتبع للحرب العراقية – الإيرانية يسترعي انتباهه المواقف المختلفة والأدوار المتباينة للدول والمنظمات إزاء هذه الحرب سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وبادئ ذي بدء فإن هذه الحرب هي أطول حرب إقليمية بين طرفين إقليميين في العصر الحديث وتؤكد تلك الحرب مدى استفادة أطراف متعددة إقليمياً ودولياً. واستمرار هذه الحرب طوال هذه المدة التي تزيد على الثماني سنوات نظراً لنتيجتها في إرهاق قوتين لهما تأثيرهما في النظام الإقليمي[325]. بالإضافة إلى تصاعد المقاومة الكردية المعادية للسلطة في الدولتين وتحالف الأكراد مع بعض الأحزاب والجماعات الأخرى في وجه هذه السلطات. ففي سنة 1981 تشكّل تحالف في العراق بين مختلف المنظمات العراقية والمعارضة للسلطة في بغداد من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب «الدعوة» الشيعي وعدد من الأحزاب الصغيرة. ولمواجهة هذا التحالف المعارض بدأت الحكومة العراقية تقدّم بعض التنازلات خوفاً من اضطرارها إلى حشد فرق من قواتها في كردستان لمواجهة الأعمال العسكرية الكردية المتصاعدة بدلاً من حصر جهد هذه الفرق في الجبهة الرئيسية لمواجهة القوات الإيرانية. فقد سمحت الحكومة للأكراد في القوات العراقية بالخدمة في كردستان بدلاً من الجبهة مع إيران وأفرجت عن عدد من الأكراد المعارضين وأصدرت عفواً عن عدد من الأكراد المعتقلين[326]. كما عملت جدياً على الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد الوطني الكردستاني لوقف إطلاق النار بين القوات العراقية وقوات الاتحاد الوطني في كردستان العراق.

محاولات الوصول إلى اتفاق بين بغداد والاتحاد الوطني الكردستاني

حاول العراق جدياً الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الدين طالباني لوقف إطلاق النار في كردستان. لذلك دعاه إلى القدوم إلى العراق للبحث معه مجدداً عن تعديلات في صيغة الحكم الذاتي للأكراد العراقيين يكون مقبولاً لدى الطرفين بحيث لا تبقى الجبهة الكردية مكشوفة والعراق يخوض الحرب مع إيران. أهمية هذا الاتفاق تكمن في أن الورقة الكردية باتت تدخل في صميم المواجهة بين العراق وإيران لا سيما منذ أن فتح الإيرانيون جبهة

جديدة سنة 1983 في منطقة الحدود الشمالية الشرقية متحالفين مع مسعود وإدريس البارزاني. وقد وجد جلال الدين طالباني المتحالف مع عبد الرحمن قاسملو الكردي الإيراني أن استمرار مواجهته مع بغداد حليفة قاسملو غير ذات جدوى وهذا ما ساعده على الاستدارة للالتقاء ببغداد والتصالح معها وقد برّر ذلك أنه لم يعد بإمكانه الاستمرار في حرب على أربع جبهات. مواجهة مع الأتراك ومواجهة مع الجيش العراقي وثالثة مع القوات الإيرانية والأخيرة مع قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة إدريس ومسعود البارزاني في الوقت الذي كان العراقيون يتحالفون مع حليفه عبد الرحمن قاسملو والذي يتزعم حزباً كردياً قوياً في كردستان إيران ويخوض هو الآخر مواجهة مسلحة ضد السلطة في إيران مطالباً بتنفيذ وعود آية الله الخميني عندما كان بالمنفى بمنح الأقليات القومية وفي مقدمتهم الأكراد، الحكم الذاتي. ويقال إن الحملات الإيرانية المتتابعة أوقعت خسائر في صفوف الأكراد الإيرانيين تقدّر بعشرين ألف قتيل كردي[327]. لقد بدأ العراق مساعيه وسط هذه الظروف فقد أعلن السيد نعيم حداد رئيس المجلس الوطني العراقي وسكرتير الجبهة الوطنية والقومية التقدمية العراقية عن إنهاء المواجهة العسكرية مع الاتحاد الوطني الكردستاني (فبراير 1984) وقوى الثورة وإحلال الحوار محلها. وقال السيد حداد إنه تمّ الانتهاء من صياغة مشروع جديد لميثاق العمل الوطني بإشراك الاتحاد الوطني الكردستاني ضمن الأطراف المؤتلفة في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية[328].

غير أن محاولة الاتفاق بين بغداد والطالباني أثار على الأخير نقمة حلفائه في الجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة لنظام الحكم في العراق، والتي تتخذ من دمشق مقراً لها فقد وجدت فيه إحراجاً ونكسة لها. سيما وأن جماعة الطالباني كانت تشكل رأس الحرية في هذا التجمع المعارض. وقد سارعت الجبهة إلى وصف الاتفاق المنتظر بأنه «تراجع مهين» ولكن مصادر الطالباني ردت بأن الجبهة لم تكن مجدية ولم تقدّم أية مساعدة تُذكر له طوال فترة المواجهة مع بغداد.

لقد كان الاتفاق بلا شك مريحاً للعراقيين، فالقوات العراقية التي كانت تشغلها جماعة الطالباني من الخلف كان يمكن أن تتفرغ للمواجهة مع الإيرانيين على الحدود. وفي الوقت ذاته يمكّن الاتفاق الطالباني من أن يسحب البساط من تحت أقدام البارزانيين الذين يجدون أن خصمهم اللدود الطالباني يتمتع بحرية الحركة ويحظى بوعود عراقية بتوسيع منطقة الحكم الذاتي بينما هم يجدون أنفسهم أسرى حلفهم مع إيران التي رفضت حتى تسليمهم منطقة «حاج عمران» الحدودية

وأصرّت على إدخال قوات متابعة للجبهة الإسلامية المعارضة لنظام الحكم في بغداد والتي تتخذ من طهران مقراً لها إلى هذه المنطقة. لقد كان الطالباني يتمنى نجاح الاتفاق ولكنه كان يعتبره مرحلياً أو فترة تنفس[329]. وقد طالت المفاوضات وتباينت وجهات النظر واصطدمت بعدم الاتفاق على مدى ما يتمتع به الأكراد من سلطات في مناطق الحكم الذاتي وحدود هذه المنطقة وللأسف انتهت هذه المناوشات الشاقة بالفشل مما دفع بالاتحاد الوطني الكردستاني أن يعلن في 1985/1/15 عن قطع هذه المفاوضات والعودة إلى استئناف الأعمال العسكرية ضد السلطة العراقية، وقد قوبل هذا الإعلان بالارتياح لدى اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني ومعظم العناصر التي كانت تعارض هذه المفاوضات. كان الأكراد تاريخياً لعبة السلم والحرب في منطقة الشرق الأوسط، فإذا اتفق الجيران كانوا هم الخاسرون وآخر دليل على ذلك عملية التطهير التركية التي جرت سنة 1983 ضد الأكراد العراقيين والأتراك التي سمحت بنجاحها العلاقة الودية التي كانت قائمة بين بغداد وأنقرة. ثم هزيمة الأكراد أمام الجيش العراقي عقب حرب الخليج بعد أن حملوا السلاح بتشجيع من الاستعمار الأميركي. ولما اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية وفّرت مجدداً لقسم من الأكراد حمل السلاح ضد الحكومتين العراقية والإيرانية، أو إحداها فبعضهم تحالف مع آية الله الخميني ضد نظام الحكم في بغداد كالحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني وبعضهم مع الحكومة العراقية ضد الثورة الإسلامية في إيران مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني «حدكا».

ليس هناك من شك في أن هذه الحرب كانت في صالح البيشمركة «المقاتلين الأكراد» لأنها اضطرت حكومة بغداد إلى سحب الكثير من قواتها التي كانت تعسكر في كردستان[330].

في ظروف الحرب العراقية – الإيرانية لم تستطع الأحزاب والجمعيات الكردية التي تعمل في إطار الحركات الوطنية الكردية أن توحّد صفوفها لا في العراق ولا في إيران فقد كانت تصارع العراقيين والإيرانيين وتتصارع مع بعضها. لذا، لم تستطع هذه الأحزاب قيادة كفاح الأكراد للحصول على الحكم الذاتي إلى النجاح، فقد أخفقت في تحقيق هذا الهدف. والسبب الأكبر كما هو معروف الظروف الجيوسياسية أي تقسيم كردستان بين عدة دول تتحد جميعها في حرمان الأكراد من الحصول على الاستقلال بالإضافة إلى قصور القيادات الكردية الخاصة منها القيادات العشائرية والتقليدية. وأبرز مثال لذلك قادة ثورة سبتمبر 1961 في العراق لأنها كانت أطول ثورة كردية. لكن

بعد أن تسلمت القيادة غالبية العناصر اليسارية الليبرالية، هل يشهد المستقبل القريب أو البعيد تحقيق حلم الأكراد في الإدارة الذاتية أو الاستقلال؟ لعل المستقبل يحمل لنا إجابة على هذا السؤال.



الَفصلُ الَرابع

«تفاهم الضرورة» بين أنقرة وطهران
لا يبني تحالفاً

زيارة رئيس الأركان الإيراني الجنرال محمد باقري إلى تركيا شغلت الإعلام في البلدين، عدّها تطوراً بارزاً ومحطة مفصلية في التعاون والعلاقات الثنائية. انطلق من كونها الزيارة الأولى من نوعها منذ 1979. ونسبت صحيفة «زمان» إلى الأمين العام السابق لمجلس الأمن القومي التركي، تونجار كيلينتش قوله إن الزيارة تشكِّل «نقطة تحول مهمة وتاريخية بالنسبة إلى السياسة الداخلية التركية والديبلوماسية الإيرانية في المنطقة». وبشّر بأن «التاريخ سيشهد فتح صفحة جديدة في المنطقة إذا تحرّكت تركيا وإيران معاً». لكن واقع الحال ليس على هذه الصورة، لن يكون بمقدور هذا التقارب تغيير المشهد الاستراتيجي في المنطقة وليس بمقدور هذه الحملة الإعلامية طي صفحات من التاريخ القديم والحديث جداً من العلاقات الحادّة بين البلدين. الصحيح أن هذا الحدث يجيء في مرحلة يتبدل فيها المشهد الإقليمي سريعاً، ولعل أحد أبرز تجليات هذا التبدل يكمن في تفاهم الضرورة بين واشنطن وموسكو في الساحة السورية، على رغم ما بينهما من توتّر يؤشر إلى قيام نوع آخر من الحرب الباردة. هذا التفاهم دفع الكرملين إلى تقديم مصلحته في العلاقة مع البيت الأبيض على أي مصلحة أخرى سواء كانت مع طهران أو أنقرة. يتماشى هذا مع منطق الكبار حين يجلسون إلى الطاولة. ولا شك في أن تركيا وإيران لا يريحهما لجوء موسكو إلى القاهرة للمساعدة في إقامة منطقتي خفض توتر في الغوطة الشرقية لدمشق أو شمال حمص. هذه الخطوة تباركها واشنطن وتدعمها عواصم خليجية ما دام أنها تعزِّز حضور حليفها المصري في بلاد الشام وتعيد إليه شيئاً من دوره القديم وتحدّ من غلواء خصومها من دول الطوق.

أبعد من هذا التفاهم الدولي المقلق، تتوجّس إيران وتركيا من إقامة القوات الأميركية عدداً من القواعد في سوريا كأنها باقية لسنوات، وأن يكون ميدان هذا الانتشار في مناطق الشمال خصوصاً، انطلاقاً من الدعم الذي توفّره الولايات المتحدة لـ «قوات سوريا الديمقراطية» وهذه القوات يغلب عليها ويقودها «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي الذي تراه أنقرة فرعاً لحزب العمال وتشمله بلائحة «الإرهاب» وأوضح الناطق باسم هذه القوات طلال سلو أن القوات الأميركية ستبقى في شمال سوريا لفترة طويلة بعد هزيمة «داعش» وتوقّع إقامة علاقات مستمرة بين واشنطن ومناطق سيطرة الأكراد، وتحدّث عن سياسة استراتيجية أميركية لعشرات السنين في المنطقة. وأكد أن اتفاقات عسكرية واقتصادية وسياسية ستُعقد بين الولايات المتحدة وقيادات منطقة الشمال السوري، وكشف أن الأميركيين يلمّحون إلى إقامة قاعدة جوية كبيرة قد تصبح بديلاً من قاعدة إنجرليك في ولاية أضنة التركية. وهو في أي حال لم يكشف جديداً، إذ لم يخفّف مسؤولون في إدارة الرئيس دونالد ترامب مثل هذا التوجه بل تحدّثوا في أكثر من مناسبة عن بقاء القوات الأميركية لفترة طويلة في بلاد الشام. وقد تولّت هذه حماية الكرد من تهديدات القوات التركية في أكثر من موقع وحالت دون تقدّم عناصر «درع الفرات» نحو مناطق «وحدات حماية الشعب» وحال الجمهورية الإسلامية ليست أفضل مع الإدارة الجديدة التي تضاعفت عليها العقوبات وتسعى إلى ضرب نفوذها في الشرق الأوسط.

وتتزامن زيارة الجنرال باقري أيضاً مع انطلاق الحرب على «داعش» في تل عفر. ومعروف أن تركيا ترفض دخول «الحشد الشعبي» هذه المدينة التي تسكنها طائفة كبيرة من التركمان. وتتزامن أيضاً مع إصرار الرئاسة في أربيل على إجراء استفتاء على قيام دولة كردية، وهو استحقاق بات قريباً.. إلا إذا نجح معارضوه الكثر في تأجيله. ولا حاجة إلى تكرار ما ساقته طهران وأنقرة من تهديدات لأربيل إذا مضت في هذا الاستحقاق المقرر في الخامس والعشرين من شهر أيلول 2017. وتاريخ اعتراضهما على استقلال كردستان طويل منذ أن حطّت الحرب العالمية الأولى رحالها إلى اليوم. خوفهما أن تمتد «العدوى» إلى الكرد في تركيا وإيران، لذا هما تنذران بأن مثل هذه الخطوة سيزعزع استقرار العراق ويترك آثاراً سلبية على المنطقة كلها. كل هذه المتغيرات والاستحقاقات إضافة إلى ما تعانيه المنطقة العربية من تفكك وشرذمة وحروب وآخرها الأزمة بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة ثانية، تدفع إلى

اصطفافات جديدة وعلاقات متبادلة وعلاقات متشابكة لذا لا يجد البلدان مفراً من إعادة النظر في علاقتهما نحو مزيد من التعاون والحدّ من تضارب المصالح والتطلعات.

إنها إذاً مرحلة تفرض على تركيا وإيران عقد زواج مصالح مرحلي أو تفاهم الضرورة تماماً كما في حال روسيا وأميركا هذه الأيام، في سوريا أو غيرها بعيداً عن الخلافات والتناقضات في الأهداف والمصالح والتناحر لاقتطاع مناطق سيطرة ونفوذ وفتح أسواق في المنطقة العربية، كلتاهما تحتاج إلى الأخرى مرحلياً في حماة الصراع على الإقليم. في هذا الإطار يجب وضع زيارة الجنرال باقري، بأنها محطة إلزامية فرضتها ظروف يواجهها البلدان لكنها لا يمكن أن تطوي عقوداً من التوتر والخلاف بينهما أو تشكِّل منطلقاً أو خطوة نحو بناء تحالف استراتيجي. ستظل لكل منهما سياستها الخاصة سواء في العراق أو سوريا، وحتى في آسيا الوسطى والجمهوريات السوفياتية السابقة وتسعى كل منهما إلى بسط سلطتها وتجاربها وتوسيع فضاء أمنها في الإقليم على حساب العرب، وإسرائيل أيضاً لأشهر، كان الرئيس رجب طيب أردوغان يصرّ على رحيل الرئيس بشار الأسد، ويندِّد بالتمدد الفارسي في المنطقة. وكان قبل ذلك يهاجم بشدة نوري المالكي حليف طهران الأول ويتّهمه بتأجيج الصراع المذهبي في العراق وفي بدايات لقاءات آستانة كان ممثل أنقرة يطالب بانسحاب الميليشيات الشيعية و«حزب الله» من سوريا. المسؤولون الإيرانيون هدّدوا تركيا مراراً وحذّروها من التدخل في أزمة جارتها الجنوبية، واتّهموها بدعم الحركات الإرهابية وليس خافياً دعمها حزب العمال في حربه مع أنقرة. مثلما ليست خافية تفاهمات «الحشد الشعبي» مع هذا الحزب الذي وفّرت له الأزمة السورية وقيام «داعش» فرصة التمدّد نحو جبل سنجار والشمال السوري وهو ما أثار ويثير حفيظة أربيل.

زيارة رئيس الأركان الإيراني أنقرة قد لا ترتّب على طهران تعقيدات مماثلة لتلك التي تواجه حكومة الرئيس أردوغان، فالجمهورية الإسلامية حرصت على رغم كل ما شاب تاريخ العلاقات مع تركيا على تفاهمات اقتصادية معها تتيح لها باباً لخرق العقوبات الأميركية المتجددة وتعينها على حفظ نفوذها في عدد من البلاد العربية خصوصاً سوريا والعراق، وهي تفيد حتماً من الفتور بين القاهرة وأنقرة. وما يمكن أن يطاول العلاقات بين الأخيرة وعواصم خليجية بسبب وقوفها إلى جانب الدوحة ومواصلة رعايتها قوى الإسلام السياسي خصوصاً «الإخوان» في حين يطمح الرئيس التركي إلى تعاون مع موسكو وطهران، يعينه على مواجهة السياسة الأميركية حيال الكرد في بلاد الشام وعلى مواجهة أوروبا التي أدارت له ظهرها وتسوق إليه شتى الاتهامات في

شأن حقوق الإنسان والسعي إلى بناء ديكتاتورية. ولا شك في أن سعيه إلى تنسيق عسكر كبير مع الإيرانيين سيفاقم غضب الغربيين عليه ولا حاجة إلى ذكر استياء واشنطن وحلفائها في حلف «الناتو» من إبرام حكومته صفقة مع موسكو لمدِّه بمنظومة صواريخ من طراز «أس 400».

ومهما كانت مخاوف واشنطن من بناء تحالف بين موسكو وطهران وأنقرة، لا يمكن لهذه القوى الثلاث الذهاب أبعد من عقد صفقات أو مقايضات مرحلة تشمل الوضع في تل عفر ومستقبل محافظة إدلب التي باتت بيد عناصر «جبهة فتح الشام» (النصرة). كان تلقِّي تركيا دعماً من شريكتيها في آستانة لإحباط محاولة الكرد تثبيت «إدارتهم» أو فيديراليتهم وربط الجزيرة والقامشلي وكوباني بعفرين غرب الفرات، في مقابل أن تخفِّف هذه مثلاً معارضتها مشاركة «الحشد» في معركة تل عفر والمساعدة في إقامة منطقة خفض توتر في الشمال الغربي لسوريا. مثل هذه المقايضات أو «تفاهم الضرورة» لا يبني حلفاً استراتيجياً خصوصاً أن الدول الثلاث ترتاب واحدتها من نيات الأخرى في أكثر من ملف وساحة وعينها على أميركا وأوروبا.

تعاون تركي مع إيران
وجفاء مع «الأطلسي»

قبل زيارته إلى الأردن، أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان أن تركيا وإيران ستشنّان قريباً عمليات عسكرية مشتركة ضد «تنظيمات إرهابية» في العراق في إشارة إلى «داعش» و«حزب العمال الكردستاني» وملاحظة أردوغان تتزامن مع إشادة رئيس الوزراء بن علي يلدريم بإنزال بلاده «أكبر الأضرار» بداعش وقتلها (4600) مقاتل داعشي في سوريا والعراق. وإثر زيارة رئيس الأركان الإيراني الجنرال محمد باقري أنقرة وإعلانه «تعاون عملاني» بين البلدين، سئل أردوغان عن التعاون مع إيران في سنجار وقنديل حيث ينشط «العمال الكردستاني».

وجبال قنديل تقع في منطقة حكومة كردستان الإقليمية وعلى رأسها مسعود البارزاني على مقربة من الحدود التركية والإيرانية، كانت مقر «الكردستاني» طوال ما يزيد عن عقدين. وجبال سنجار على مقربة من الحدود العراقية مع تركيا وسوريا، أنقذتها قوات إقليم كردستان من احتلال «داعش» ولكن «الكردستاني» أحكم عليها الطوق ووقعت في قبضته، وتنظر تركيا وإيران بعين القلق إلى ممر يربط قنديل بسنجار، ويوفِّر تكاملاً برياً بين مناطق «الكردستاني» واليوم المناطق هذه في حماية الأميركيين. ومضى وقت طويل على بدء طهران قتال الفرع الإيراني من «الكردستاني» ويزعجها أن فرعه السوري حزب «الاتحاد الديمقراطي» يقوم بدور القوات البرية التي تأتمر بأمر القيادة الأميركية الوسطى في قتال «داعش».

ولا شك أن مشهد التحالفات التركية بالغ التعقيد، فتركيا وأميركا حلفاء في الناتو، وكلاهما تصفان «الكردستاني» بالتنظيم الإرهابي (والاستخبارات المركزية الأميركية ساعدت تركيا على اعتقال زعيم الكردستاني عبد الله أوجلان إثر مغادرته السفارة اليونانية في كينيا في عام 1999).

ولكن واشنطن اختارت التعاون مع «الكردستاني» في وجه «داعش» واليوم تسعى أنقرة إلى التعاون مع طهران التي تواجه جولة جديدة من العقوبات الأميركية في عهد دونالد ترامب، وثمة تناقض مماثل يبرز في علاقات تركيا وألمانيا. وهذه كذلك شريك «أطلسي» وترى أنقرة أن ثمة مسألتي خلاف مع برلين: ضعف التعاون على جبهة «الكردستاني» وعلى ملاحقة المشتبه بهم في شبكة فتح الله غولن، وهو داعية تركي مقيم في أميركا متهم بالوقوف وراء محاولة الانقلاب في 15 تموز/يوليو عام 2016. ولا تستسيغ المستشارة الألمانية، رمي عدد من الألمان في سجون تركيا، واعتقالهم بموجب قانون الطوارئ الذي أعلن حزب «العدالة والتنمية» الحاكم سريانه، إثر محاولة الانقلاب. وتنتقد مركل تراجع احترام الحريات في تركيا، وهي تقود سعي الاتحاد الأوروبي إلى عقوبات اقتصادية على أنقرة. تؤيد المستشارة الألمانية تعليق العمل بالاتفاق الجمركي المبرم بين بروكسل وأنقرة، وهي تدرك أن رؤساء أوروبا لن يخالفوها الرأي في هذه المسألة في مثل هذه الظروف.

ويرى أردوغان أن خطوات مركل تندرج في سياق حملتها الانتخابية، ولكن سياستها هذه قد تسري كذلك بعد الانتخابات في 24 أيلول/سبتمبر 2017. وإذا بقي توتر العلاقات على حاله مع ألمانيا، قد يواصل أردوغان التعاون العسكري والاستخباراتي مع شركاء غير أطلسيين مثل إيران وروسيا. وفي ظروف عادية لم تكن أنقرة لتبرم تحالفات استراتيجية مع روسيا ولا مع إيران. ولكن تركيا ترى أن «الكردستاني» وشبكة غولن هما خطران وجوديان، لذا اختار أردوغان التعاون مع موسكو وطهران. وقد يبدو أن هذا التعاون في مقاييس المبادئ لا يختلف عن شراكة أميركا مع «الكردستاني» ولكن مثل هذه الخطوات تغامر بانفراط عقد مشروع ترومن 1947، وهو ربط تركيا بالتحالف الغربي ضد التوسع السوفياتي. والغرب قد يتذوّق مرارة خسارة حليف مثل تركيا، والأخيرة قد تتذوّق مرارة أن تلفظ خارج الحلف الغربي.

والتاريخ حافل بانعطافات في غير محلها يلجأ إليها نزولاً على ضرورة أثر اضطرار وحشر في الزاوية أو إقصاء، لذا حري بحكومات تركيا وأميركا وألمانيا التأني في البحث في الأخطار الناجمة عن سياساتها.

إسرائيل: البحث عن ضمانات
أميركية – روسية لمواجهة إيران

بينما كان رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو يحمل إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في منتجع سوتشي على البحر الأسود معارضة إسرائيل «مواصلة إيران ترسيخ وجودها في سوريا» لتعزِّز قوس نفوذها من الخليج إلى البحر المتوسط، كشفت وكالة «أسوشيتد برس» أن آلاف العناصر الموالين لإيران واصلوا تقدّمهم شرقاً في البادية السورية محققين لطهران، للمرة الأولى، بداية ميدانية لذلك «الممر» الأرضي الذي يصل إيران بالبحر المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان. نتنياهو ليس جاهلاً للمباركة الأميركية – الروسية الصامتة لقطف طهران استثماراتها في سوريا منذ دخلت الحرب فيها قبل (6) سنوات عبر تثبيت سيطرتها الجغرافية على الممر المسمّى «الجائزة الكبرى». هدّد نتنياهو وتوعّد وحذّر بأن إسرائيل مستعدّة للتحرك منفردة لمنع إيران من ترسيخ وجودها العسكري الموسّع في سوريا، إنما ما كان يفعله واقعياً هو التموضع في مستقبل الصفقات الإقليمية والدولية في سوريا وبالذات الصفقة الكبرى بين الولايات المتحدة وروسيا ببعدها الإيراني من الجغرافيا العربية وموازين القوى الإقليمية. استفادة المستثمرين في الحرب السورية، سوريا والعراق ولبنان دول غايتها ضمان الدور الأساسي لها في مستقبل الشرق الأوسط وفي معادلات التحالفات الإقليمية الناشئة. إسرائيل من جهتها واثقة تماماً من أن التفاهمات الأميركية – الروسية ستأخذ دائماً في حسابها المصلحة الإسرائيلية بما يحفظ استمرار تفوّق إسرائيل وضمان أمنها في الشرق الأوسط، إلا أن ما دعا نتنياهو للتوجّه إلى بوتين للمرة الثانية منذ مطلع السنة هو إقراره بأن رجل الكرملين يمسك مفاتيح منطقة الشرق الأوسط وإدراكه أن واشنطن أرادت له أن يفعل. التوسع الإيراني يشغل بال إسرائيل لكنه لا يشكِّل لها هلعاً، نتنياهو يتمركز ويتموضع ليكون حاضراً في صورة المقايضات والمساومات والتسويات التي تضع في الجغرافيا

العربية، بدءاً بسوريا والعراق وصولاً إلى لبنان. تركيا وإيران تفعلان الشيء ذاته إنما ميدانياً وهما تتمسكان بإنجاز الانتماء إلى مثلث الضامنين للهدنات التي يضمهما إلى روسيا الفاعل الأول في سوريا بتأشيرة أميركية. أكثرية الدول العربية شبه غائبة عن الترتيبات الإقليمية والدولية التي تتم عبر سوريا، لكنها تسعى إلى أن تكون حاضرة في الساحة العراقية التي غابت عنها لسنوات عدة.

الدول الخليجية منشغلة بحرب اليمن كما بالخلافات بسبب الأزمة القطرية. الأردن وحده له دور مباشر في المشهد السوري في هذه المرحلة بعد انحسار الأدوار الخليجية في سوريا. فيما لمصر الدور الذي تريده لها روسيا في سوريا بالذات عبر النفوذ مع أقطاب في المعارضة السورية، فالقيادة الميدانية والسياسية والاستراتيجية ترسّخت لمصلحة روسيا في سوريا بإيماءات موافقة أميركية.

وزير الخارجية الروسي لافروف يتقن لغة السيطرة على مسار الديبلوماسية المتزامنة مع التطورات الميدانية فهو رجل براغماتي يستخدم «سحره» الشخصي ليؤثِّر في سيكولوجية الأصدقاء والأعداء الذين يجلسون أمامه إما للتفاوض أو لتلقِّي الإملاءات أو للتعارك أو لصنع المقايضات والصفقات. إنه اليوم يدير ملفاً يكرهه هو ملف المعارضة السورية، وهو يجري الاتصالات مع السعودية ومصر لدفع جهود تشكيل وفد معارضة موحّد من «المنصات الثلاث، أي منصة القاهرة وموسكو والهيئة العليا للمفاوضات، فشل لقاء المعارضات السورية في اجتماع الرياض سببه الاختلاف بينها على مصير بشار الأسد في العملية السياسية التي تلي «الانتهاء» من الحرب في سوريا وهذا يثير المزيد من ازدراء وكراهية لافروف لملف المعارضة السورية التي لا يكنّ لها الاحترام، باستثناء تلك التي تنتمي إليها وموقعها موسكو فمصير الأسد بالنسبة إلى روسيا ليس حديثاً له أولوية الآن فأولويتها ميدانية».

في هذا المنعطف من الحرب السورية، تركِّز روسيا على الاتفاق مع تركيا على إقامة المنطقة الرابعة من مناطق «تخفيف التصعيد» أو «الجيوب الهادئة» في إدلب، ولقد أجرى نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف مع نظيره التركي سادات أونال مشاورات للتوصل إلى اتفاق. سيرغي لافروف أشار إلى تواصل المشاورات مع تركيا وكذلك مع إيران حول الوضع في إدلب مشيراً إلى تعقيدات. هذه التعقيدات لها علاقة بالعقد الإيرانية التركية وتراوحها بين العداء المذهبي والأيديولوجي وبين الشراكة الاضطرارية إما ضمن المثلث الروسي – التركي – الإيراني

الضامن لوقف النار، أو لصدّ الطموحات الكردية على الساحة الميدانية، تركّز روسيا على دير الزور وهي تعتبر معركتها نقطة تحوّل أساسية في الحرب على «داعش». إيران من جهتها تركِّز على تثبيت نفسها في البادية السورية وتشقّ الممر لترسيخ القوس أو الهلال. أما تركيا فأولويتها منع الأكراد من تثبيت مكاسبهم في الجغرافيا السورية القريبة من الحدود التركية.

عنصر الكرد هو القاسم المشترك بين تركيا وإيران على رغم نفي «الحرس الثوري» الإيراني تنفيذ أي عمليات خارج حدود إيران بعدما كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تحدّث عن اتفاق تركي – إيراني لتحرّك عسكري محتمل ضد حزب «العمال الكردستاني» وحليفه الإيراني حزب «الحياة الحرّة لكردستان» ولقد تردّد أن ما يريده أردوغان هو إنشاء تحالف إقليمي مثلث يضم تركيا وإيران والعراق وفي باله احتواء الطموحات الكردية القومية.

تلك الطموحات تتمثّل حالياً بإصرار الزعامة الكردية في العراق على إجراء استفتاء على استقلال إقليم كردستان تعارض الولايات المتحدة توقيته، رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني كان أكد أنه لن يؤجِّل التصويت «دقيقة واحدة» فيما كان وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس يؤكد أهمية وحدة العراق وسيادته على كل أراضيه، وفيما كان مندوب الرئيس الأميركي إلى بغداد بريت ماكغورك يقول إن الاستفتاء «سيكون كارثياً».

كثير من أصدقاء الكرد الذين يتفهّمون طموحاتهم القومية حذّروا من تحمُّل الكرد مسؤولية المبادرة إلى تقسيم العراق إذا أصرّوا اليوم على استفتاء الاستقلال في 25 أيلول/سبتمبر 2017. آخرون تخوّفوا من تأثير الانشقاق الكردي على استراتيجية هزيمة «داعش» في العراق. بعد زيارة ماتيس كردستان، صدر كلام عن مكتب البارزاني أوحى بمرونة ما، إذ قال المستشار الإعلامي إن الاستفتاء لن يؤجّل إلا ببديل «والبديل هو ضمانات دولية يوقّعها كل الأطراف، خصوصاً الأطراف الرئيسية المتمثلة ببغداد والولايات المتحدة وحتى تركيا وإيران وهذه الضمانات تكون مكتوبة وتحدّد يوماً آخر أو موعداً آخر للاستفتاء وتتعهّد باحترام نتائجه».

مواقف إدارة ترامب لها تأثير بالضرورة، فهذه في نهاية الأمر الولايات المتحدة الأميركية. إنما الثقة بأميركا تتآكل باستمرار نظراً للرجوع عن التعهدات والوعود أمام مقتضيات المصالح القومية الأميركية. فلا أحد يشعر بكامل الأمان في العربة الأميركية، لا الكرد ولا الأتراك ولا الإيرانيون ولا العرب حتى إسرائيل المدلّلة لدى الولايات المتحدة وهي الحليف النوعي الدائم بغض

النظر عن الإدارات والرئاسات، تجد نفسها مضطرة للتوجه إلى روسيا للفهم والتفاهم والتفهّم لأن الأجواء الأميركية مفعمة بالانقسام والتناقضات وعدم الثبات.

فواشنطن حليف للكرد في سوريا في إطار محاربة «داعش». ذلك الاختلاف الدولي الذي حوّل الثورات إرهاباً وساهم جذرياً في بقاء التسلّط في السلطة. وحالما يتم إنجاز القضاء على إرهاب «داعش» وأمثاله في سوريا والعراق يزعم الأميركيون والروس والممثلون الدوليون على السواء بأن القوات الأجنبية والميليشيات والحشود الشعبية ستخسر حينذاك «منطق» البقاء. وهكذا ستنتهي حرب سوريا وحرب العراق بأراضٍ موحدة محرّرة من الإرهاب جاهزة لعملية سياسية ودستور جديد وشراكة في الحكم تأتي بيوم جديد برّاق كما يزعمون، أما ماذا يفعلون فالإجابة ميدانية في الجغرافيا العربية.

«لجم» إيران أو «كبح» مشروعها المتمدِّد في الجغرافيا العربية وصولاً إلى إسرائيل هو ما حمله نتنياهو إلى فلاديمير بوتين بعدما كان وفد استخباري أمني إسرائيل حمل الرغبة الإسرائيلية ذاتها إلى واشنطن، كلاهما عاد بطمأنة «منطق» زوال الذريعة العسكرية لدى إيران بعد الخلاص من «داعش» وما يليه من تفاهمات إيرانية – إسرائيلية تضمنها الشراكة الأميركية – الروسية.

جزء من هذه التفاهمات يترسّخ حالياً في هضبة الجولان حيث أتمّت إبعاد إيران ميليشياتها على بعد كيلومترات فيما تريد إسرائيل ترسيخ الأمر الواقع لبلعها الجولان بكامله كي لا يعود حديث استعادة سوريا إياه، لا عبر المفاوضات ولا عبر المقايضات. السفير الإسرائيلي في موسكو تهكّم على الذين يتحدثون عن إعادة الجولان المحتل إلى سوريا معتبراً حتى الكلام عن الأمر دعاية.

إسرائيل تريد الضمانات الأميركية – الروسية الاستراتيجية التي لا تتوقف عند تحييد الجبهة السورية على حدودها الشرقية والجبهة اللبنانية على حدودها الشمالية عبر قوات دولية واسعة الصلاحيات مهماتها ضمان السلام عبر استبعاد تام لخيار الحرب. تريد ضمانات أميركية – روسية تنبثق من المفهوم الإسرائيلي الجديد بأن «لإيران حدوداً مع إسرائيل إنما ليس لإسرائيل حدود مع إيران».

هذه الضمانات الاستراتيجية الدولية تتطلب تفاهمات ثنائية بين اللاعبين الأقوياء في موازين التوازن الإقليمي – إيران وإسرائيل. وهذا هو تماماً ما يتم فعلياً وعملياً وما سعى نتنياهو عندما زار

بوتين في سوتشي إلى تأكيد أهمية استمراره وليس الكلام للاستهلاك الذي توعّد بالتحرك بانفراد لمنع التوسع الإيراني في الجغرافيا العربية.

هل حان «اختراق» تركيا وإيران

تقترب التحولات الإقليمية لإعادة تشكيل المشرق العربي من منعطفات حاسمة متزامنة مع بوصلة دولية ضائعة بفعل حال اللاصراع واللاتوافق بين الولايات المتحدة وروسيا، ما يجعل قراءة المشهد وتوجهاته وخرائطه غاية في الصعوبة، ثمة نهايات بدأت ترتسم من دون أن تتضح، أولها نهاية السيطرة التي كان تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) فرضها على أجزاء من العراق وسوريا، والثانية نهاية جغرافيتي هذين البلدين ووحدة أراضيهما كما عرفت قبل مئة عام، والثالثة نهاية المفهوم العربي السائد منذ منتصف القرن الماضي للقضية الفلسطينية ولحلها العادل. لكن يبدو أن ثمة بداية واحدة تحتكرها القضية الكردية بكونها مرسّخة للخروج من الصراعين الداخليين/ الإقليميين السوري والعراقي بما يحقّق أخيراً حلم الأكراد التاريخي بأن تكون لهم «دولة» بل أكثر من «دولة» في ظل المتغيرات الطارئة دولياً.

منطقياً سيتيح استفتاء كرد العراق على تقرير المصير لحكومة الإقليم ورقة تستطيع إخراجها من جعبتها في أي وقت لإعلان الاستقلال/الانفصال. ومجرد إجراء الاستفتاء على رغم المواقف الدولية المعترضة والمحذّرة سيعني أن وحدة العراق شعباً وأرضاً ودولة لن تكون ممكنة وسط تصدُّع العلاقة بين المحافظات السنّية وحكومة بغداد والمحافظات الأخرى الواقعة تحت هيمنة الشيعية – الإيرانية.

إهمال المصالحة الوطنية ودخول «داعش» على الخط أدّيا إلى إثقال المصالحة بحمولات غير متوقعة وساهم التعسكر الشيعي خارج إطار الدولة ووفقاً لثقافة الاستقواء الـ «حرس ثورية» في تهميش هذه الدولة. فما عادت قادرة على إقناع مكونات المجتمع بأنها الكيان القادر على جمعها في صيغة تعايشية. لذلك أمست الحاجة الآن، ولو متأخرة، إلى استعادة البعد العربي للعراق، فلا

السعودية ولا سواها من العرب يمكن أن يكون لديهم مشروع لإضعاف الدولة والجيش لمصلحة ميليشيا أو ميليشيات خاصة بها. لكن مجرد الانفتاح على العرب لا يحقِّق توازناً وشيكاً مع إيران، بل ربما تكون إيران نفسها في حاجة إلى العرب في العراق بعدما ضلعت في استدراج الدمار لكبرى المدن والبلدات. ومن المهم الآن أن يستعيد الشيعة العرب كلمتهم ومكانتهم في العراق، والأهم أن يكون هناك وعي عراقي شامل بضرورة تصحيح أخطاء الحقبة الإيرانية التي لا تزال قائمة، ومن أخطر نتائجها فشل الدولة واستعصاء المصالحة، وأخيراً حسم الأكراد قرارهم بالانفصال. فإذا كان للمشروع الإيراني أن يبقى على حاله، وأن يستمر التعايش الأميركي معه، فإنه لا يرمي إلى أقل من إخضاع الشيعة والسنّة والأكراد معاً، مع فارق أن الأكراد باتوا يملكون إمكان رفض هذا المصير بفضل الرعاية الدولية لقضيتهم.

لا شك في أن النموذجين الكرديين العراقي والسوري يوفران مثالاً لأكراد تركيا وإيران، ولم يكن في السياسات الأميركية والروسية والأوروبية ما ينفي ذلك أو يستبعده إذ إنها تشجِّع نشوء الأمر الواقع وتتظاهر بعدم الاعتراف به فيما هي تغذِّيه وتدعم تكريسه، أما المواقف الحالية التي ترفض الاستفتاء في إقليم كردستان أو تدعو إلى تأجيله فهي إما هاجسة فقط بالحرب على «داعش» والخشية من الانعكاسات السلبية على نهاياتها، وإما تمويهية لأن «التوقيت الخاطئ» الذي دُفع به موعد الاستفتاء قد يكون أربك الدول الكبرى المعنية بتعديل خرائط المنطقة بكشفه استحقاقات مقبلة لم يحن وقتها بعد. فـ «الدولة الكردية» وُضعت على جدول الأعمال منذ إسقاط نظام صدام حسين وحل الجيش ومؤسسات الدولة، كذلك منذ طرح مشروع «الشرق الأوسط الجديد» واعتماد نهج «الفوضى الخلاّقة» أميركياً. وعليه، فإن إقامة هذه «الدولة» واستخلاصها من ركام الدولتين العراقية والسورية لا يعني أقل من أن جغرافية تركيا وإيران ستكون عاجلاً أو آجلاً تحت المجهر فمناطق وجود الأكراد، المتصلة أو شبه المتصلة، باتت مناطق «اختراق» خارجي.

كانت معاهدات ما بعد الحرب العالمية الأولى قد لحظت وضع المناطق الكردية الموزعة بين الدول الأربع، تحت الوصاية الدولية ريثما يُنظَر في ترتيبات جعلها دولة، وكما برزت آنذاك صعوبات رسم حدود هذه الدولة واعتماد مرجعية سياسية لها فإن الصعوبات ذاتها ترجح الآن احتمال ظهور أكثر من دولة بسبب التنافر بين الأطراف الكردية نفسها. معلوم أن تركيا كمال أتاتورك كانت أطاحت بالقوة مشروع الوصاية الدولية وفرضت تعديل المعاهدات، كما أن إيران رفضته فيما رجحت بريطانيا آنذاك تثبيت مناطق الأكراد في إطار الدولتين الناشئتين في العراق

وسوريا لقاء منحها حكماً ذاتياً. في ما بعد تكرّس الاختلاف في طبيعة الدولتين العراقية والسورية عنها في تركيا وإيران لذلك ينظر بترقب إلى ردود فعلهما على الاستحقاق الكردي الداهم. إذ أثارت زيارة رئيس الأركان الإيراني محمد باقري أنقرة وتصريحات رجب طيب أردوغان احتمال وقوع حرب هدفها إجهاض المشروع الكردي، فإشارة الرئيس التركي إلى «عملية مشتركة» تعني أن الدولتين لن تعتمدا فقط على «حرب بالوكالة». لا أحد يتصوّر واقعياً حرباً كهذه إلا إذا تخلّت الولايات المتحدة عن دعمها الأكراد وأقلعت روسيا عن اللعب، أو إذا انضمت تركيا إلى استراتيجية المواجهة المفتوحة التي تمارسها إيران ضد الولايات المتحدة.

لم تبد التغييرات متاحة أو ممكنة في العراق وسوريا إلا بسبب الحروب التي مزقتهما وكان لإيران فيهما دور تخريبي مؤجج، كما كانت لتركيا أدوار ملتبسة، لكن مساهمتهما لم تعفهما من نتائج باتت مقلقة تحديداً بسبب المسألة الكردية. وبديهي أنهما لا تريدان انتظار اشتعال النار في داخلهما على نحو يصعب احتواؤه، لذا فهما ستسعيان بأي طريقة إلى إخمادها في مهدها الخارجي. لكن أنقرة لا تشعر بارتياح إلى موقف حليفها الأميركي المزمن حتى أنها لم تتمكّن من انتزاع مجرد ضمان أو تعهّد منه، ولا طهران مطمئنة إلى نيات حليفها الروسي الراهن. والواقع أن ما ظهر من الاستراتيجيتين الأميركية والروسية في سوريا أكد على الدوام حرصاً على دور الأكراد وحماية لهم واعتماداً عليهم، وقد يفسّر ذلك بأن الأميركيين وجدوا عند الأكراد استعداداً قتالياً مناسباً لمحاربة «داعش» ما لم يتوافر لهم لدى فصائل المعارضة السورية. أما التقارب الروسي مع الأكراد فيمكن فهمه بحرص موسكو على حيازة ورقة يمكن استخدامها في سياسة الترتيبات السياسية والأمنية المقبلة للمنطقة.

في فترات سابقة كان هناك توافق بين الدول الأربع (تركيا والعراق وإيران وسوريا) على رفض مطلق لإقامة أي دولة أو كيان للأكراد، أما الآن فأصبحت هذه الدول في مواجهة واقعية وتماس مباشر مع ما كانت تستبعده. لكن اللافت حالياً أن النظام السوري هو أقل الأصوات المسموعة في إبداء ذلك الرفض وقد يكون السكوت تعبيراً عن قبول ما يُطرح في الشأن الكردي أو لأن الضرورات الميدانية توجب عدم استعداء الفرع السوري لحزب «العمال الكردستاني» (بي كي كي) واستمرار التعاون معه. ذاك أن نظام بشار الأسد الذي يتهيأ لولايته التالية الجديدة، لا يعارض التحولات الإقليمية الجارية طالما أنها تقبله بسجله الإجرامي بل تقبله خصوصاً لكونه غير معني بسوريا ومصيرها، إلا أنه مع ذلك يطمح إلى أن يكون نقطة تقاطع روسية – أميركية – إسرائيلية –

روسية – إيرانية. هل يفترق الأسد عن إيران (المتقاربة مع تركيا) في هذا المنعطف ما دام أكراده يلعبون اللعبة الدولية مثله ليفوزوا بحلمهم كما يوشك هو أن يفوز ببقائه؟

هناك مَن يعتقد أن الأسد يخادع وقد يتغلب في اللحظة المناسبة على الأكراد ومشروعهم لكن روسيا وليس هو من يحدِّد دوره. الاحتمال الآخر أن يوظّف الأسد ونظامه وأكراده للانخراط في اختراق تركيا من خاصرتها الكردية.

الكرد خارج هيمنة إيران..
فماذا عن سنّة العراق

كان متوقعاً ومتصوَّرا أن يتم استقلال إقليم كردستان عن العراق في أي وقت، طوال المئة عام التي مرّت ولم يكن متوقعاً ولا متصوَّرا أن يحصل الانفصال ودًّيا أو بالتراضي. أن يؤدي إلى «حرب أهلية» أو إلى عزلة إقليمية دائمة أو موقتة لـ «الدولة» الوليد فهذا من أثمان الهدف المحدد: تقرير المصير. لن تغزو تركيا الإقليم، على رغم تهديدات رجب طيب أردوغان، المبطّنة والمكشوفة. أما إيران فلا تراهن على «عمليات مشتركة» مع تركيا لأن لديها أذرع «الغزو بالوكالة» ممثّلة ببعض ميليشيات «الحشد الشعبي» وليس كلها. وأما بغداد التي لم تخرج بعد من حربها على تنظيم «داعش» فليست في وضع أفضل مما كانت عليه الحكومات العراقية السابقة إبان حروبها على الأكراد، وربما تضطر الضغوط الداخلية حيدر العبادي إلى إجراء عسكري إلا أنه سيركّز فيه على تأمين وجود لحكومته في المناطق المتنازع عليها، الموزّعة بين محافظات كركوك وديالى ونينوى وصلاح الدين أكثر مما سيفكر بتطويع الإقليم لإبقائه في نطاق «الدولة الاتحادية».

الأكيد أن الأخطر هو ما سبق الاستفتاء، فالانفصال أصبح أو يكاد انقساماً سياسياً حاداً وواقعاً نفسياً جماعياً يدّعي مقاومة هذا الاستحقاق فيما هو يعمّق تسويغه. باتت كل كلمة في أرجاء البرلمان وكل انفعال على الفضائيات وكل شتيمة على مواقع التواصل الاجتماعي كما في الشارع، ترسّخ واقع ما بعد الاستفتاء ولا تبدِّده. وكأن عراقيي إيران يستشعرون بأنهم عشية سقوط آخر لنظام آخر يتيح فرصاً جديدة لنهج المغانم، لذا هناك من يتعجّلون شغور المناصب من رئاسة الجمهورية إلى وزارات إلى وظائف حكومية، كما يتربّصون بأملاك ومخلفات يوشك الأكراد أن يفقدوها. لكن حتى في الإقليم نفسه حيث لا تسود هذه الحال المسعورة ضد العراقيين العرب

«اللاجئين» الهاربين من جحيم بغداد، توجد حسابات متوجسة لدى «حركة التغيير» والإسلاميين من أن يفضي الاستفتاء إلى إدامة الحال الاستبدادية التي ينعتون بها حكمهم وحكومتهم بل يتخوّفون من استشراس هذا الاستبداد في ظل العزلة المتوقعة للإقليم.

زرع الاستفتاء حدًّا فاصلاً تاريخياً ولحظة إعلان موعده كانت عملياً لحظة الانفصال وبالتالي لحظة انتهاء الحوار، إذ لم يغد قبلها وبالطبع لم يغد بعدها، لا مع بغداد ولا مع الأطراف الخارجية فرئيس الإقليم سأل مراراً وتكراراً عن «البدائل» و«الضمانات» وكان مسعود البارزاني مدركاً مسبقاً أن أحداً لن يتمكّن من توفيرها، لأن البدائل التي في خاطره وخواطر الأكراد كافة ليست صعبة فحسب بل مستحيلة: ضمان أميركي علني وموثّق بمساعدة الأكراد على تحقيق دولتهم المستقلة. صحيح أن الولايات المتحدة ملتزمة بأمن الإقليم وسلامته، منذ ما قبل الغزو والاحتلال عام 2003 وأن جيمس ماتيس جدّد أخيراً هذا الإلتزام بمعزل عن الاستفتاء ونتائجه وتداعياته، إلا أن الولايات المتحدة التي اجترحت نظام ما بعد صدام حسين ثم انسحبت بعدما ارتبطت مع حكومة بغداد باتفاقات معروفة ما لبثت أن ضاعفت التزاماتها مع عودتها لقيادة الحرب على «داعش» وإنهاء سيطرته.

لم يكن ممكناً في حال الحرب إذاً أن تقدم واشنطن على أي تعهُّد ستعتبره شريكتها بغداد ضرباً لهيبتها ولسيادة العراق ووحدة أراضيه وانتهاكاً واضحاً للاتفاق بين الدولتين وعلى رغم التعاطف الأميركي والغربي عموماً مع الإقليم قضيته، إلا أن التأييد للأكراد لا يبلغ حد تجاهل التوترات الإقليمية المتصاعدة، بل إن الاستفتاء يزيدها سخونة فالشأن الكردي ماضٍ في تعقيد الأزمة السورية على رغم بلوغها احتمال وقف شامل لإطلاق النار، وهو يفاقم مخاوف واقعية لتركيا على وحدة أراضيها، ويثير قلق إيران من وجود انفصاليين أكراد في ربوعها، كما أن المحيط العربي يطرح أسئلة جدّية ومشروعة عن مصير السنّة في العراق في ظل هيمنة إيران واستيعابها للفلول «القاعدية» و«الداعشية» في فلكها.. لذلك قيل للإقليم وحكومته إن «التوقيت خاطئ وغير مناسب» لكن هذه الظروف الإقليمية الصعبة هي بالضبط الظروف المناسبة التي أقنعت البارزاني وقادة كردستان العراق بالذهاب الآن وليس غداً إلى الانفصال والاستقلال.

وطالما أن الاستحقاق لن يكون سهلاً في أي حال فالأحرى أن يتحقق في ظل انشغال الجوار بمشاكله وصراعاته، لأن كل السيناريوهات لمعالجة الوضع الإقليمي وضبطه تفترض تسويات

دولية يعتقد الأكراد في ضوء السوابق أنها إذا لم تتم ضدهم وعلى حسابهم فإنها على أقل تقدير ستطيح طموحاتهم وأحلامهم.

كالعادة انتظر الأميركيون بلوغ «المأزق» نقطة اللاعودة للإيحاء بأنهم لم يقصروا في تفاديه. هكذا فعلوا في ذروة الأزمة بين حكومة نوري المالكي والمحافظات السنّية عام 2013 حتى منتصف 2014، بل هكذا فعلوا أيضاً في سوريا، إذ كانوا على يقين بأن قنبلة الإرهاب «الداعشي» تنتشر وأنها على وشك الانفجار، لكنهم اكتفوا آنذاك برسائل باردة ونصائح باهتة لم يعرها المالكي أي اهتمام وهو المستغرق في تطبيق الخطة الإيرانية، إما إخضاع تلك المحافظات وإما «استدعائها» بسحب الجيش والأمن الحكوميين منها وتركها نهباً للتنظيم ثم استعادتها لمعاودة إخضاعها بعد تدمير مقومات العيش فيها. وهكذا فلا مبالغة إذا وصف «المشروع» الذي جاء به المبعوث الأميركي الخاص والسفير البريطاني وممثل الأمم المتحدة في العراق كـ «بديل» من الاستفتاء بأنه «صغير جداً ومتأخر جداً» وبدل أن يقنع الأكراد بالتخلي عن الاستفتاء أقنعهم بأن أضرار التراجع عليهم ستكون أضعاف الأضرار المحتملة للاستفتاء نفسه.

لم يكن متوقعاً أن يخرج المشروع الثلاثي عن إطار الدستور وضرورة التفاوض مع بغداد لحل الخلافات واستئناف «الشراكة» التي كان فشلها أهم حجج البارزاني للدفع بمشروعية الاستفتاء. وإذ قدمت مواكبة مجلس الأمن الدولي للتفاوض على أنها ضمان لحقوق الإقليم فإن الواقع الدولي أعطى براهين كافية على عقم مجلس الأمن وعجزه. أما الاعتماد على رحابة صدر بغداد واستعدادها الطيب للتعاون وتفعيل الشراكة فدونهما صعوبات كأداء يمكن اختصارها بأسئلة ثلاثة: مع افتراض كل حسن النية عند العبادي فهي أن القرار في بغداد أم في طهران وهل هو وطني أم «حشدي»؟ ومع افتراض الدعم الإيراني للتوافق مع الأكراد وإرضائهم تفادياً للأسوأ، فهل يمكن التعامل بالمثل مع سنّة العراق أم يجوز إيرانياً و«حشدياً» التمييز ضدهم «وفقاً» للدستور؟ ومع افتراض أن التسوية التفاوضية ممكنة مع الأكراد، كمصلحة عراقية وطنية، فهل أن كردستان العراق ستتخلّى نهائياً عن المطالبة بالاستقلال والانفصال؟

يمكن وضع حديث «الشراكة» على حدة، فهي شعار ولم تكن هدفاً. ولو كانت كذلك لوجب احترامها خلال كتابة الدستور وبعد إقراره وبالأخص بعد إجراء التعديلات المتفق عليها. فالوضع الذي نشأ لم يكن دستورياً على الإطلاق، فالشيعة اعتبروا إرضاء إقليم كردستان بـ «الفيديرالية»

كافياً لإطلاق أيديهم في تشكيل نظامهم لا لإعادة بناء الدولة بل لتلبية أطماع إيران ونزواتها، أما الأكراد فتحالفوا مع الشيعة لترتيب مصالح الإقليم وتأمينها ولم يحضّهم «تمسكهم» بـ «الشراكة» على الاهتمام بحقوق المكوّن الآخر السنّي، ولم تكن تقارباتهم الآنية معه سعياً إلى تصويب «الشراكة» بل إلى استدراج تنازلات من بغداد لقاء إهماله مجدداً، إلا أن ضرب التباعد عميقاً في الأرض بينهم وبين المالكي واستمر ولو مخفَّفا حتى بعد مجيء العبادي.

لو لم تفشل «الشراكة» لربما كانت حجة الأكراد أقل زخماً، أما فشلها فلا شك أنه مسؤولية الجميع بلا استثناء ولو بدرجات متفاوتة. ذاك أن سلطة الاحتلال الأميركي كانت المسؤولة عن حل الدولة العراقية ومؤسساتها غداة سقوط النظام السابق. وإيران لا تزال المسؤولة عن الاستثمار في الخراب العراقي بموجب «الشراكة» الضمنية بينها وبين الولايات المتحدة لكن عراقيي/إيرانيي النظام الناشئ في بغداد مسؤولون عن إدارة «دولتهم» بعقل ميليشيوي – طائفي. وفيما يلام السنّة على تقصيرهم المريع في إدراك المتغيرات واستيعابها لا يمكن القول أخيراً إن الأكراد ساهموا في «الشراكة» وحاولوا فعلاً إنجاحها. فعندما كانت هناك منافع استفادوا منها وعندما انقطعت يريدون الاستفادة من فشلها لتفعيل الطلاق مع العراق.

التوافق الأميركي – الإيراني
حول الاستفتاء يصدم أربيل

لن يفيد أكراد العراق العناد القاطع في وجه الغضب العارم من قبل الحكومة العراقية وتركيا وإيران والاستياء الأميركي أيضاً من إصرار القيادة الكردية على إجراء استفتاء على قيام دولة مستقلة يؤدي عملياً إلى تقسيم العراق. في المقابل، لن تكون حكمة من رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن ينفّذ توعّده بإرسال قوات إلى منطقة كركوك النفطية وفرض حظر جوي على كردستان العراق، ما لم يسلم رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني السيطرة على مطاري أربيل والسليمانية إلى بغداد. ثم إن تعهد العبادي للبرلمان العراقي أن الحكومة لن تدخل في حوار ومحادثات مع القيادة الكردية ما لم تقم بإلغاء الاستفتاء وما يترتب عليه إنما يغلق الباب على التفاهمات السياسية الممكنة ويشرّعها على المواجهة العسكرية بين أهالي العراق من أكراد وعرب ويستدعي تدخّل تركيا وإيران ضد الأكراد.

تراكمات أخطاء القيادات الكردية وعنادها أدّت إلى الوضع الراهن الخطير حيث زجّ الأكراد أنفسهم في زاوية صعبة لن يكون سهلاً الخروج منها بأمان. رأى الداعمين قرار إجراء الاستفتاء في موعده هو أن التراجع عن إجرائه «انتحار سياسي» لمسعود البارزاني من دون ضمانات دولية وموعد حاسم للاستقلال. الناقدون لقرار البارزاني يلومونه على المجازفة في وجه كل النصائح والتوسلات لتأجيل الاستفتاء كي لا يكون الأكراد مفتاح تقسيم العراق وهم يقولون إن الأكراد الآن ينتحرون بين أنياب تركيا وإيران ودولة العراق بسبب الإصرار على الاستفتاء. لا مناص الآن من تراجع جميع اللاعبين وهناك ضرورة قصوى لدور أميركي وروسي استباقي وآني لمنع التدهور والمواجهة العسكرية.

الانفتاح الخليجي، السعودي خصوصاً، على العراق في الآونة الأخيرة يمكن أن يمهد لدور إيجابي في إطار الموازين الداخلية، لا سيما أن العلاقات مع حيدر العبادي تتحسن. فما يقوله أكراد العراق هو أن دولة العراق باتت مذهبية تسيطر عليها فعلياً الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأن أحد أهم أهداف الاستفتاء هو الدخول في حوار جدي مع بغداد واستخدام نتيجة الاستفتاء كورقة ضغط نحو دولة كونفدرالية ديمقراطية، بدلاً من المضي بإخضاع العراق للإرادة الإيرانية. لكن ماذا الآن بعدما وصل التشنج إلى درجات خطيرة وجرى توجيه الإنذارات ليس فقط بإلغاء الاستفتاء الذي تعتبره بغداد غير شرعي وغير دستوري، بل أيضاً إمهال القيادات الكردية (72) ساعة لتسليم المطارات والمعابر وإعادة الحقول الشمالية في كركوك والمناطق المتنازع عليها إلى إشراف وسيطرة وزارة النفط الاتحادية في بغداد.

لعل أسهل التنازلات وأصعبها تكمن في تعريف مهمة الاستفتاء بما يجعله أقرب إلى استبيان الرأي بدلاً من اعتباره وثيقة تخويل للمضي إلى دولة كردية مستقلة في العراق، هكذا يمكن شراء الوقت لبدء المفاوضات مع الاحتفاظ بواقع لا يمكن التراجع عنه هو أن (92) في المئة من الناخبين الأكراد صوتوا لمصلحة الاستقلال. وهكذا يمكن الحكومة العراقية أن تتراجع بلطف عن طلبها التعجيزي واللامنطقي وهو إلغاء استفتاء تمّ إجراؤه بكل الأحوال. أوساط أميركية عدّة شجعت أكراد العراق على المضي إلى الاستقلال واعتبرت أن قيام الدولة الكردية المستقلة في العراق بات واقعاً لا عودة عنه. هذه الأوساط باركت انتزاع الدولة الكردية لكركوك باعتبارها المصدر النفطي الرئيسي لها، وعلى أساس أن فرض الأمر الواقع على بغداد سيجعلها ترضخ له، وهي التي زرعت في أذهان القيادات العراقية أن الوقت المناسب لفرض الدولة الكردية المستقلة هو الآن، وهي التي ضمنت فيها الإصرار والعناد باعتبار أن الاستثمارات الكردية العسكرية في الشراكة مع الولايات المتحدة لإلحاق الهزيمة بتنظيم «داعش» لها مردودها الذي حان قطفه الآن.

المفاجأة أتت بالنسبة إلى القيادات الكردية بمواقف إدارة ترامب التي صدمت القيادات وجعلتها تعتقد – ربما – أنها للاستهلاك وغير حدية. فالقيادة الكردية كانت عازمة الثقة بالدعم الأميركي لمشروع الاستقلال الذي هو عملياً مشروع البدء بتقسيم العراق. فهي حقاً وضعت الأكراد في الصف الأول من الحرب على «داعش» عبر «البيشمركة» في العراق واعتقدت أن ذلك الاستثمار وضعها في مرتبة مميزة لدى واشنطن.

ثم هناك عنصر الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي كان مطاطياً في اعتبارات أكراد العراق إذ تارة تلقوا الدعم العسكري من إيران أثناء عمليات الحرب على «داعش» ومعظم الأحيان اعتبروا أن «الحرس الثوري» الإيراني يصدر نموذجه عبر «الحشد الشعبي» في العراق ليستفرد بالسلطة. مأسسة «الحشد الشعبي» أخاف الجانب الكردي واعتبر أنه إذا لم يتحرك الآن سيفوت الأوان ولن يكون للأكراد مكان غداً.

«نحن عائق المشروع الإيراني في المنطقة» وفق تعبير مصدر كردي معني «والقيادات الكردية رفضت جعل المناطق الكردية ممرات للأسلحة الإيرانية إلى سوريا». لذلك صدمت القيادات الكردية عندما أتى الموقف الأميركي ليدعم عملياً المشاريع الإيرانية للعراق «فأثبتوا الولاء لحليفهم الأكبر وهو إيران على رغم ما يدعون بأنه يشكّل خطراً على أصدقائهم ويصدر الإرهاب».

الأكراد خائفون من إخضاع العراق لهيمنة إيران وهم يشعرون بالتهميش والإقصاء. لذلك ينظرون إلى ردود الفعل الأميركية والتركية والإيرانية والعراقية بأن فيها «ظلماً وغدراً»؟ حدّة موقف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ضد إجراء الاستفتاء أدهشتهم. ردود الفعل الديبلوماسية والسياسية ربما كانت ضمن حساباتهم بأنها مجرد زوبعة لفترة قصيرة ثم تهدأ، إنما الإجراءات العملية التي توعّد بها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والقيادات الإيرانية المختلفة هي التي دفعت أكراد العراق إلى كابوس اليقظة.

علاقات الأكراد مع واشنطن تبقى في غاية الأهمية وهناك حاجة لتتوقف إدارة ترامب عن تكرار اللوم على عدم تأجيل الاستفتاء والإقدام على «تنفيسه» إذا شاء التعبير – ليكون الوسيلة إلى الحوار والمفاوضات حول كامل المسائل العالقة بين بغداد وأربيل كي يكون استقلال إقليم كردستان لاحقاً جزءاً من كونفدرالية عراقية وطنية بدلاً من أن يكون نقطة الانطلاق إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء منفصلة.

في هذه الأثناء يمكن للديبلوماسية الأميركية لو شاءت أن تلعب دوراً لاحتواء الهيمنة الإيرانية على العراق برمته وفرض حكم ديني عليه على نسق الحكم الثيوقراطي في إيران. هذا يتطلب من واشنطن تبنّي استراتيجية شاملة وجدية ومتماسكة نحو الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا ما يبدو حالياً بأنه يعيد المنال رابضاً في الخيال. إذا بقيت السياسة الأميركية الخارجية مبعثرة تعتمد من البلاغة في الخطاب rethorie والمجاملة اللفظية Lip Servier، لن يكون أمام العراق

سوى التقسيم ليس لأن هذا ما يريده الأكراد وإنما هو تماماً ما تريده إيران لتتمكن من فرض القوس أو الهلال الفارسي الممتد من طهران إلى بيروت عبر الأراضي العراقية والسورية التي تتركها واشنطن تستولي عليها بلا احتجاج.

روسيا شريك لكل من إيران وتركيا في سوريا تحت عنوان الضامنين لوقف النار وهي كانت حريصة على صيانة الأكراد من الأتراك مع أن «القوات السورية الديمقراطية» حليف أميركي في الساحة السورية. بعض أكراد العراق يعتبرون أن ابتعاد الولايات المتحدة عنهم يشكل فرصة لروسيا أن تكون البديل الشريك وهم يشيرون إلى أهمية أن يكون لروسيا موطئ قدم في العراق علماً أن العراق ما زال مغلقاً أمام روسيا وأن روسيا كانت تعتبر العراق لها في الموازين الجغرافية – السياسية قبل حرب جورج دبليو بوش في العراق – وبحسب تقويم هؤلاء فإن روسيا قد تحبّذ وحدة العراق لكنها «تفهم وتتفهم الإرادة الوطنية الكردية» وهناك حوار قائم مع حكومة إقليم كردستان يشمل صفقات نفط وغاز للأتراك دور فيها أيضاً.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يُعد من أصلب المعارضين للاستفتاء اليوم فيما كان في الماضي القريب أقل انتقاداً له. فجأة يتعهد بتجويع الأكراد في الإقليم وبالعمل العسكري المشترك مع العراق إذا تطلّب الأمر وهو ينسق مع إيران لاحتواء الطموحات الوطنية للأكراد في كل من تركيا وإيران. إنه يهدد بإرسال قوات لإنشاء ممر عازل بين أكراد سوريا وأكراد العراق عبر «درع دجلة» ليكون مشابهاً «لدرع الفرات» في شمال سوريا.

الأجواء المشحونة خطيرة جداً والحاجة الماسة إلى مبعوث أميركي أو دولي مهمته استباق التدهور الآتي وتتقدم بآليات وإجراءات واقعية عبر حلول الخلافة. فلا يكفي الاستياء من إجراء الاستفتاء أو من التهديد بغلق الحدود والأجواء. ذلك أن الاشتباك العسكري ليس مستبعداً وهو سيكون حقاً الكارثة حيث قوافل الجثث والجنائز تعود إلى العراق مرة أخرى بسبب أخطاء القيادات المتراكمة.

إيران تدفع باتجاه الحرب
على الأكراد

تتواتر الأخبار عن حشود عسكرية عند حدود إقليم كردستان العراق من كل جوانبه في إيران وتركيا والعراق، وعن مناورات مشتركة تجريها جيوش هذه الدول، وكذلك الأنباء عن استعدادات تتخذها ميليشيات عراقية موالية لإيران بقيادة «الحرس الثوري» بما يثير الشك في رغبة هذه الدول في الحوار مع الأكراد أصلاً، ويوحي بأن الاستفتاء شكّل الذريعة المناسبة لتصفية حساباتها مع الإقليم.

وتتصرف أنقرة وطهران وبغداد كأنها تناسب الخلافات وتضارب المصالح والتنافس على النفوذ بينها و«توحدت» ضد «العدو الكردي» المشترك وأنها وضعت تبايناتها على الرف، موقتاً بالطبع، إلى حين الانتهاء من «التهديد» الذي تمثّله نتائج الاستفتاء على الاستقلال، وهي في هذا تخوض «مزايدة» على من يرجع الصوت أعلى، ومن يهدد بتدابير أقسى ومن يحشد أكثر. لكن ثمّة فوارق واضحة من دوافع وأهداف الأطراف الثلاثة. فالتركي ينطلق من حجة دائمة تقوم على أولوية الأمن القومي ووحدة الأراضي التركية وأهمية الحرب المتقطعة التي يخوضها لإخضاع أكراد الداخل وردع أكراد الخارج في تثبيت هذين، الأمن والوحدة. ويؤكد أن لديه مخاوف مبررة من امتداد مفاعيل استقلال أكراد العراق إلى مناطق الجنوبية الشرقية بما ينهي حال الاستقرار النسبي السائدة هناك.

يمكن القول إن مشروعية ذرائع تركيا مشكوك فيها لأنها تنطلق أساساً من خلل تاريخي في التعامل مع الأكراد بصفتهم مواطنين من الدرجة الثانية ممنوع عليهم التعبير عن قوميتهم أو التحدّث بلغتهم على رغم التصحيح الشكلي والجزئي عام 1991، عندما سمحت باستخدام اللغة الكردية في

شكل محدود. لكن التوجس من الأكراد بقي قائماً والطوق الأمني مفعَّلاً والحصار السياسي مشدَّدا. ولأن أكراد العراق يدركون عمق هواجس الأتراك واستخداماتها الداخلية، بادروا إلى نزع الذرائع من يد أنقرة، فساندوها في الحدّ من خطر «حزب العمال» على جيشها ونسجوا علاقات اقتصادية وسياسية وأمنية مطمئنة معها. وهم كانوا يخدمون بالطبع مصالحهم، لا سيما بعد تدهور علاقتهم ببغداد في السنوات الأخيرة. غير أن السند التركي بقي واهياً ورهن التقلبات السياسية الداخلية والصراعات بين أجنحة الحزب الحاكم في أنقرة.

ومع ذلك فإن الأتراك قد يحسبون ألف حساب قبل أن يقدموا على عمل عسكري فهم يعرفون أن الحرب مع الأكراد لن تكون نزهة، حتى لو كانوا يتفوقون عدداً وعدّة، لكن قواتهم لن تصمد أمام حرب عصابات يتقنها البيشمركة وسيدفعون غالياً ثمن احتلال أي حزب من أرض الإقليم، ويدركون أيضاً أن الخيار العسكري سيفتح عليهم أبواباً مغلقة ويحرك أكراد تركيا الذين ينتظرون الفرصة للانتفاض وانتزاع حقوق إضافية.

أما بالنسبة لإيران فلم يشكّل الأكراد العراقيون يوماً تهديداً أمنياً لها، ولم يبادروها بالعداء باستثناء أنهم أدركوا بعيد الغزو الأميركي في 2003 أن الطريقة التي تدير بها واشنطن الأمور في بغداد تعزز دور حلفاء إيران على حساب العرب السنّة وتزيد إلى حدّ كبير نفوذ طهران في بلاد الرافدين. وعندما حاولوا الناي بأنفسهم عن المعادلة الجديدة والسعي نحو حكم ذاتي واسع، تمهيداً لاستقلال لاحق ووجهوا بعداء واضح من إيران التي تريد وضع اليد على العراق كامل، وشهدوا محاولات إيرانية لشق صفوفهم عبر تأليب معارضي قيادة الإقليم وتسليح جماعات موالية لهم في المناطق المحاذية لحدودهم.

واليوم تضغط إيران بقوة على حكومة بغداد وتدفع في اتجاه تشديد مواقفها من الاستفتاء الكردي ومنعها من أي مساومة أو مهادنة وتلجأ إلى حلفائها الآخرين في «التحالف الشيعي» للمزايدة على العبادي ودفعه نحو الخيار العسكري فيما تحضر في الوقت نفسه ميليشيا «الحشد الشعبي» للحرب.

وبالتأكيد لا ضير على إيران من حرب جديدة في العراق طالما أن الذين يتقاتلون هم العراقيون والأكراد وهي فعلت الأمر نفسه في سوريا حيث تقاتل باللبنانيين والأفغان والباكستانيين والسوريين بالطبع.

إيران و«داعش»
والأكراد في الصفقة الأميركية ــ الروسية

شكل كلام السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة، نيكي هايلي، حول الأولويات الأميركية في سوريا، تلاقياً وتناقضاً مع الأولويات الروسية كما حدّدها نائب وزير الخارجية الروسي مبعوث الرئيس إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ميخائيل بوغدانوف في حديثه. كلاهما اتفق على هدف إخلاء سوريا من الإرهابيين كي لا تكون ملاذاً آمناً لهم بعد الآن. إنما هايلي بادرت إلى تأكيد ضرورة أن «تخرج إيران ووكلاؤها» من سوريا، فيما أكّد بوغدانوف أن هذا قرار سيادي يتخذ لاحقاً طبقاً لما ترتأيه الحكومة السورية حينذاك، وهذا ينسحب على «حزب الله». هايلي تحدثت عن ضرورة أن «نقوم بتأمين حدود حلفائنا بحيث تكون لديهم الثقة بحدود آمنة»، قاصدة بذلك إسرائيل بالدرجة الأولى إلى جانب العراق وتركيا. بوغدانوف ربط الضمانات لإسرائيل بمسألة احتلالها الجولان وبموضوع مزارع شبعا في لبنان، داعياً «ممثلي حكومات الأطراف للجلوس وراء طاولة مستديرة لتطبيق مبادرة السلام العربية». في هذه الأثناء، كان لافتاً عقد اجتماع ثلاثي أميركي – روسي – تركي في أنطاليا ضمّ رئيس أركان الجيش التركي، خلوص أكار وقائدي الجيشين الروسي، فاليري غيراسيموف والأميركي جوزيف دانفورد، لبحث الملفات الإقليمية وفي طليعتها الملفين السوري والعراقي. فيما برزت تطورات ميدانية ذات أبعاد كردية داخل سوريا لدى تركيا، وكذلك عبر تواجد عسكري أميركي في غرب منبج. إضافة إلى ذلك، بدأت إدارة دونالد ترامب في صياغة استراتيجيتها في معركة الرقة المرتقبة والتي تريدها حاسمة في مسيرة القضاء على تنظيم «داعش» كأولوية قاطعة. كل هذا وسط تضارب الكلام عن تقسيم في سوريا والعراق واليمن وليبيا وحول إعادة توحيد هذه البلاد الممزقة، وتبرز إيران والأكراد في الحديث عن التقسيم لأسباب مختلفة كلياً. والمؤشرات الآتية من الإدارة الأميركية الجديدة تفيد بالعزم على قطع الطريق أمام أية

خطط تقسيمية تلبي المشروع الإيراني في سوريا والعراق، فيما المؤشرات الآتية من الحكومة الروسية تفيد بأن التعايش مع التقسيم وارد إذا فشلت التسويات السياسية التي تأخذ في الاعتبار الناحية الإيرانية.

المشهد معقّد في العلاقات الأميركية – الروسية – التركية – الإيرانية بالذات في سوريا والعراق والذي تغيب عنه الدول العربية الخليجية بقرار الانتظار، المسألة الكردية حاضرة جداً في هذا المشهد المعقّد فهي من جهة حيوية في الاعتبارات الأميركية والروسية على السواء، وهي من جهة أخرى وجودية في موازين العلاقات مع تركيا وكذلك مع إيران.

إدارة ترامب، كسابقاتها إدارة أوباما تقدّر العزيمة لدى الأكراد كمقاتلين جديين أثبتوا أنهم في الصف الأول في الحرب على «داعش». ولذلك فهي متمسكة بدعمهم كأداة لا يستغنى عنها لتحقيق هدف القضاء على «داعش» ثم إن الأكراد والعشائر السنّية العربية هي، في رأي إدارة ترامب، المرشح الجدي الذي يستحق الاستيلاء على الجغرافيا التي يتم تنظيفها من «داعش» وليست إيران صاحبة مشروع «الهلال الفارسي، الممتد في الأراضي التي استولى عليها «داعش» في العراق وسوريا وصولاً إلى لبنان حيث «حزب الله» الذي يعلن ولاءه لطهران.

روسيا توافق الولايات المتحدة على رفع راية الأكراد، وهي حريصة على إعطائهم دوراً مركزياً في مسودة دستور لسوريا تحمل بموجبه اسم «الجمهورية السورية» وليس «الجمهورية العربية السورية». وبحسب المراقبين «إن من يضمن الأكراد في سوريا هي روسيا» وكان لافتاً ما قاله بوغدانوف متحدياً تركيا ومعارضتها قيام دولة كردية في سوريا إذ قال «لماذا توافق تركيا على كردستان العراق ولا توافق على كردستان سوريا؟ أعتقد أن هذا ليس من شأنهم. هذا شأن عراقي وشأن سوري، الشعب السوري وليس الروسي أو التركي، يقرر شكل الدولة والقيادة. وهذا هو موقفنا، تغيير النظام وترتيب الأمن شأن سيادي وداخلي».

كان لافتاً أيضاً ما قاله بوغدانوف عندما طرح عليه سؤال حول مخاوف من التقسيم في المنطقة العربية في إشارة إلى سيناريو الدولة الكردية في العراق و«احتمالات التقسيم في العراق وسوريا». بوغدانوف أضاف: «وفي اليمن وليبيا»، مؤكداً «احترام سيادة الدول» مقابل «مبدأ حقوق الشعوب في تقرير مصيرها». قال إنه «توجد أحياناً دساتير تشمل مبادئ فيديرالية أو لامركزية، وهذا مهم لإيجاد آليات لتسوية المشكلات» شرط «أن يكون أي مخرج على أساس

قانوني ودستوري والمهم عدم الخروج على القوانين» وأشار إلى ما سمعه في أربيل بأن «هناك حكومة ورئيساً وعلماً وكل صفات الدولة ونحن نريد الشيء نفسه في سوريا. قلنا لهم إن هذا السؤال يجب ألا يوجه إلى روسيا لأن هذا أمر توافقي ومنصوص في الدستور العراقي، وهم اتفقوا على هذه الفكرة ونفّذوها في شكل قانوني».

إذاً روسيا منفتحة على احتمال قيام دولة كردية في سوريا وليس فقط دولة كردية في العراق أو أقله كيان كردستان كجزء من كونفدرالية أو فيديرالية في سوريا. تركيا تعارض، إيران تتخوف لكنها لا تساوم. فهي تخشى من أن يصل نموذج كردستان إلى أراضيها حيث كرد إيران أيضاً لديهم طموحات وطنية. لكنها أيضاً تدرك أن احتفاظها بما تريده في سوريا والعراق يتطلب منها الموافقة على التقسيم في سوريا والعراق كي تحتفظ بمشروع «الهلال الفارسي».

إدارة ترامب واعية للأمر ولذلك يتحدث المقربون منها بلغة إعادة توحيد سوريا reunification من أجل قطع الطريق على المشروع الإيراني، وكذلك من أجل استعادة تركيا من روسيا في حال فشلت فكرة الصفقة الأميركية – الروسية. يقولون أيضاً إن إعادة توحيد سوريا تعني، عملياً، مغادرة بشار الأسد لأنه غير قادر وليس مؤهلاً لقيادة سوريا الموحدة هذا ما يقولونه. ما في الخفايا أمر آخر لا سيما أن أحاديث الصفقات في بدايتها وأن تقسيم الدول العربية مطلب إسرائيلي.

الواضح في هذه المرحلة هو أن روسيا ليست جاهزة حالياً، لصفقة مع الولايات المتحدة تضحي بموجبها بحليفها الاستراتيجي الإيراني، وهي أيضاً غير جاهزة للتضحية ببشار الأسد في هذا المنعطف. واضح أن إدارة ترامب لن ترضى بأن تحل إيران في الأراضي التي يسيطر عليها «داعش» بعد تحريرها، فهذا ليس خياراً من خياراتها. الأكراد بمفردهم غير قادرين على استلام تلك الأراضي. وتركيا خيار مستبعد تماماً، ما يدور في الكلام عن البدائل هو مزيج من الأكراد والعشائر السنّية العربية. وكذلك مقاتلين يتم إعدادهم ليكونوا هم «القوات على الأرض» boots on the ground واشنطن لا توافق موسكو على تولي القوات النظامية السورية مهمة تسلّم الأراضي التي يتم إخلاؤها من «داعش». ولا بدّ أن هذا الموضوع كان جزءاً من الحديث الذي أجري بين كبار قادة الجيش التركي والروسي والأميركي في أنطاليا.

شرق وغرب الفرات دخلا أيضاً ضمن أحاديث القيادات العسكرية بعدما ضمنت تركيا «تنظيف» حدودها من الأكراد غرب الفرات وبعدها دخلت الولايات المتحدة ميدانياً لتردع الأتراك وتحمي الأكراد شرق الفرات. الغائب الحاضر عن اللقاء العسكري الثلاثي المهم كان إيران التي تتمسك بمناطق في سوريا تضمن لها التواصل بين العراق ولبنان.

ماذا ستفعل إدارة ترامب؟ هو ذا السؤال الأهم، ماذا تريد إسرائيل؟ هو ذا السؤال الغامض علماً بأنها في الماضي بنت علاقات تهادنية مع إيران اعتبرها البعض «تواطئية» مع مشروع «الهلال الفارسي» علماً بأن اليهود والفرس لم يسبق أن دخلوا حرباً مباشرة فيما بينهم عبر التاريخ. البعض يقول إنما تريده إسرائيل الآن هو تجريد «حزب الله» من صواريخه إلى جانب تطويق القدرات الإيرانية الصاروخية التيهي خارج الاتفاق النووي مع إيران بحسب ما تؤكد طهران.

هل ستكون هذه المسائل المهمة موضع الصفقات أو أنها ستكون فتيل الحروب؟ وإذا كان فتيل الحروب، هل سيتم اتخاذ قرارات الحرب عبر الخاصرة الضعيفة وهي «حزب الله» في لبنان أو أنها ستكون نتيجة «حاجة» إدارة ترامب إلى حرب لاحقة أكبر تحوّل الأنظار عن الاضطراب الداخلي الذي يطوقها.

الصفقة الكبرى بين الولايات المتحدة وروسيا ما زالت بعيدة بعداً بالذات في ضوء اللاثقة الأميركية بروسيا. وكذلك شكوك جزء من القاعدة الشعبية الأميركية بالرئيس دونالد ترامب. إيران تبقى واجهة الاختلاف بين إدارة ترامب والحكومة الروسية حالياً، وهي قلقة لأن المؤشرات حتى الآن تفيد بأن الإدارة الأميركية الجديدة غير جاهزة أبداً لتتقبل الطموحات الإيرانية الإقليمية. ما يريحها هو أن روسيا غير جاهزة من جهتها لتتقبل الانفصال عن إيران مهما تكاثر الكلام عن هذه الحتمية.

تبقى تركيا في طليعة التجاذبات الأميركية – الروسية أقله مرحلياً وهي بدورها قلقة من ارتكاب أخطاء تورطها. تركيا مصرّة على بناء الجسور مع روسيا لكنها غير مستعدة للتخلي عن الأولوية القاطعة لها وهي انتماؤها لحلف شمال الأطلسي (ناتو). إنها تحاول الإبحار في مياه عاصفة. لذلك تتخبط لكن سفينة النجاة لها حالياً هي شراكتها الميدانية في سوريا في العزم الأميركي – الروسي المشترك على الأولوية «الداعشية» أما مشكلتها الكردية فهي مجمدة في مكافآت دولية للأكراد لا ترتقي إلى طموحاتهم التاريخية باستثناء الإقليم الكردي في العراق.

صراع أنقرة وطهران
ومسؤولية الأكراد

في وقت سابق هددت أنقرة بأنها ستدخل مدينة سنجار هذا الربيع إذا لم تتمكن القوات الكردية الصديقة لها من إخراج «حزب العمال الكردستاني» من المدينة التي تمدّد فيها منذ أن ساعد الأقلية الإيزيدية في العراق حين اجتاح «داعش» المنطقة في 2014 ليساعد بعد ذلك الحزب في تشكيل «وحدات حماية سنجار» العراقية. ولا تبدو مريحة لأنقرة نتيجة المواجهات التي دارت بداية شهر آذار/مارس 2017 بين قوات «وحدات حماية سنجار» وقوات البيشمركة السورية «روج آفا» (المقرّبة من الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني). وعدم ارتياح أنقرة ربما ينم عن إدراك متأخر لتراجع مكانة البارزاني وتراجع قدرته على ضبط كثير من خيوط اللعبة الكردية المتشابكة. هذا يحسم من أوراق حليفته أنقرة، وهي ترى «العمال الكردستاني» يتجاوز منذ زمن عزلته في جبال قنديل، ويوسع حضوره في إقليم كردستان ويركّز نفوذه في نقاط استراتيجية تربط سوريا بالعراق، حيث ستكون خسارة حلفاء أنقرة لسنجار فشلاً لمساعي الربط بين «روج آفا» وكردستان العراق.

وتعاظم أدوار «العمال الكردستاني» يكمن في أن تحالفه مع «الحشد الشعبي» ومن ورائه طهران مفيد للأخيرة الطامحة في معبر استراتيجي بين العراق وسوريا يمكنها من تأمين الإمدادات لحلفائها وجنودها من دون المرور بأربيل، التي أبدت الرفض مراراً في أن تكون ممراً لطهران نحو سوريا. لذا، قد تكون تلعفر ساحة يؤدي فيها «العمال الكردستاني» دوراً طموحاً في الصراع على الجغرافية بين أنقرة وطهران، فالأولى لم تسقط هدفها الكبير من تعزيز تحالفها مع إقليم كردستان ومن «درع الفرات» ومن الصراع على الانخراط في معركة الرقة والموصل سابقاً والمتمثل في

تفتيت «الجغرافية الكردية المعادية» وتقطيعها ومنع تواصلها. وستكون خسارة أنقرة مضاعفة إن لم تنجح في تأمين «تواصل الجغرافيا الكردية الصديقة» التي تصل «روج آفا» بكردستان العراق.

أما طهران فعينها على «الجغرافيا الضامنة وصول الدعم والإمدادات» للشركاء والوكلاء ولن توقف ترغيبها للسليمانية بإنهاء اعتماد الأخيرة على الأنبوب النفطي التركي عبر التوجه لمشروع إيراني يستهدف نقل نفط كركوك من خلال الأراضي الإيرانية، يكره الأكراد، وهذا حقهم أن يوصفوا بـ «بيادق» في إطار اللعبة الإقليمية الدولية، لكن ثمّة مسؤولية قوية على القيادات والنخب الكردية، للحيلولة دون ضياع تضحياتهم ونضالهم لنيل حقوقهم ولعل في طلب مسؤوليتهم منع أن تعيد المعطيات المذكورة آنفاً، إن صحت ووقعت «حرب الإخوة الأعداء» الأكراد، التي نشبت في سياق الصراع على رسوم النفط وعائداته في التسعينات وهي قد تنشب اليوم لما هو أكبر من ذلك، في ظل سيولة الخرائط... وعبور الصراع الكردي – الكردي أكثر من بلد واحد.

ترامب وحده مطالب؟
ماذا عن طهران وموسكو؟

المتصارعون على تركة «داعش» سيجدون أنفسهم جميعاً أمام الحاجة إلى سياسات جديدة بعد هزيمة التنظيم. تبدو إدارة الرئيس دونالد ترامب كأنها وحدها مدعوة إلى توضيح رؤيتها لـ «اليوم التالي». وذلك لأنها تصب كل جهودها على محاربة الإرهابيين، في حين يركّز النظام السوري وحلفاؤه من الميليشيات التي يقودها «فيلق القدس» حملاتهم على فصائل المعارضة لكسب مزيد من الأرض، والكرد أيضاً الذين يشكلون القوة البرية الضاربة في هذا القتال ويحظون بدعم سخي من واشنطن و«التحالف الدولي» يراهنون هم أيضاً على كسب المزيد من الأرض، شأنهم شأن «البيشمركة» في العراق. أما روسيا فيعنيها أن تبقى قنواتها مفتوحة مع جميع اللاعبين ليتسنى لها الاستئثار برسم قواعد اللعبة. أميركا مدعوة قبل غيرها لأنها ستجد نفسها في غضون أيام مع اقتراب تحرير الموصل وتضييق الخناق على الرقة، أمام معركة شرسة مع إيران إذا كان عليها أن تترجم حملتها لتطويق نفوذ الجمهورية الإسلامية في المنطقة، وقد برهنت الأخيرة إثر الغزو الأميركي للعراق على قدرتها في مقارعة الأميركيين ودفعهم إلى الخروج من بلاد الرافدين، وهي اليوم تحظى بدعم روسي واضح يسهل عليها تحقيق استراتيجيتها.

يصعب التسليم بأن إيران ستكون قادرة على إدارة كل مناطق انتشارها، كان يقال إن القوة العظمى الأولى ليست قادرة على شنّ أكثر من حربين في آن واحد فكيف يمكن طهران أن تخوض هذه السلسلة الطويلة من الحروب؟ لا شك في أن تمددها الحالي في المحافظات الغربية في العراق وفي مناطق شرق سوريا وشمالها فرضته وتفرضه الحرب على تنظيم «الدولة». لكن الأمر لن يبقى كذلك بعد هزيمة «داعش». لن يسكت أهل السنّة في هذه المناطق. صحيح أن بعض العشائر

السنّية في الأنبار وغيرها يقيم حالياً تحالف مع «الحشد الشعبي» لكن الغالبية ستدفع هؤلاء إلى مراجعة حساباتهم يعني هذا الاستعداد لحروب من نوع آخر. لذلك من العبث أن يواصل «الحرس الثوري» بميليشياته استراتيجية دحر كل الفصائل في سوريا وتحقيق «نصر مؤزر» كالذي تحقق في اليمن! يستحيل أن يحكم قبضته على الغالبية السكانية على رغم ما لحق بها من قتل وتهجير وتدمير مدن ودساكر. صحيح أن تجربة العراق بعد الغزو الأميركي منحت الجمهورية الإسلامية فرصة «وراثة» سلطة صدام حسين في بغداد، ونجحت في تمكين القوى الشيعية على اختلافها من تقاسم مواقع الدولة ومؤسساتها كافة. لكن الصحيح أيضاً أن تمكين هذا ظلّ منقوصاً، فالقوى السنّية التي أخرجت من العملية السياسية سهلّت قيام «قاعدة أبي مصعب الزرقاوي» ولولا «الصحوات» التي وعدت بتصحيح التحلّل السياسي في حكم البلاد لما انتهت تلك المرحلة بهزيمة الرجل الإرهابي. وتكرر الأمر مع «أبي بكر البغدادي» الذي سهلت له سياسات نوري المالكي الفئوية ومناكفته القوى السنّية، الأرض لإعلان «دولة الخلافة» وإغراق المنطقة في دوامة القتل والعنف الأعمى والتدمير والتهجير.

ومهما تباهت طهران بحضورها في أربع عواصم عربية، إلاّ أن هذا الحضور لم ولن يحجب حضور الآخرين. ولا حاجة إلى ذكر ما تعاني مع حلفائها في اليمن. وكذلك في لبنان حيث من «حسنات» الصيغة الطائفية أن لا قدرة لطائفة على إلغاء شريكاتها. أما العراق فلم يعرف إلى الآن الهدوء المرجو ولا القوى والأحزاب الممسكة بالسلطة أو تلك التي خارجها عرفت بعد عقد ونصف عقد كيف تتوافق على إدارة اللعبة السياسية بحدّها الأدنى. ولن يكون بمقدور ميليشيات «الحرس الثوري» أن تحكم سيطرتها على المحافظات الغربية في العراق، سيغرق في حرب استنزاف وستولد مرحلة ما بعد «داعش» حروباً أشد خطورة. أضف إلى ذلك أن القوى العراقية العربية بشقيها الشيعي والسنّي لم تنجح في التفاهم مع إقليم كردستان. على رغم أن الدستور الجديد نظّم العلاقة بين الإقليم وبغداد مالياً ونفطياً وسياسياً، ووضع آلية لتسوية الخلاف على الأراضي المتنازع عليها، ولا حاجة إلى التذكير بالخلافات والتهديدات المتبادلة بين زعيم «دولة القانون» ورئيس الإقليم مسعود البارزاني الذي لا يفكر لحظة في التنازل عن كركوك والمناطق التي حررتها قواته من «دولة الخلافة»، وحتى «التفاهم» المرحلي القائم بين ميليشيات «الحشد» وقوى كردية تناصب رئاسة كردستان العداء قد ينهار في المحطات المفصلية التي يتعلق عليها مصير الكرد عموماً ومستقبلهم.

بالطبع يخشى الأميركيون أن تنزلق بلادهم إلى حروب جديدة في الشرق الأوسط لكن إدارة ترامب تحاذر خوض مثل هذه المغامرة، تعتمد على حلفائها الكرد وبعض القوى السنّية العربية، خصوصاً في سوريا. لكن الرهان على هذين المكونين سيكون مغامرة محفوفة بالخطر. سيكون الوضع في مناطق وادي الفرات شرق سوريا أكثر تعقيداً مما هي الحال مثلاً في محافظات غرب العراق. ثمّة عداء تاريخي دفين يحكم العلاقة بين العشائر العربية والكرد في الجزيرة. أعداد كثيرة من هؤلاء غادرت مناطقها في تركيا في عشرينيات القرن الماضي، هرباً من قمع حكومة أتاتورك، إلى كردستان سوريا «روج آفا» وظلّ عشرات الآلاف منهم محرومين من الجنسية السورية حتى عشية اندلاع الأزمة قبل نحو ست سنوات. ومارست قيادات البعث سياسة «تعريب» لمناطق الكرد، تماماً كما فعلت قيادة البعث في العراق واختلف الوضع في سنوات الخلاف بين البعثيين، إذ لجأت دمشق إلى مغازلة الكرد بغية استخدامهم وبني جلدتهم في كردستان لإقلاق بغداد. لذلك كان غضب النظام كبيراً عليهم عندما حدثت انتفاضة القامشلي ربيع 2004، يوم دمروا رموز النظام ومباني ومقرات حكومية. فأعادت الحكومة المركزية تحريك الصراع بينهم وبين العرب وعاقبتهم عقاباً شديداً تمثّل في إهمال مناطقهم التي بقيت لفترة بلا مقرات ومرافق رسمية تقدّم إليهم الخدمات.

لذلك وقفت الغالبية الكردية في سوريا على الحياد في الحرب بين النظام والمعارضة. وعمل «حزب الاتحاد الديمقراطي» على بسط سلطته على معظم المناطق الكردية، مستفيداً من رغبة النظام أيضاً في إبقاء هذا المكوّن خارج المواجهة معه ولا شك في أن هذا الحزب الذي تشكل «وحداته» الركن الأساس والراجح في «قوات سوريا الديمقراطية» يفيد إلى أقصى الحدود اليوم من دعم الولايات المتحدة. وقد أظهر فعلاً أنه القوة الأكثر فاعلية على الأرض. وهو يحظى بدعم روسي أيضاً، ويفيد من الهدنة القائمة بين إيران وحزب العمال الكردستاني لارتباطه الأيديولوجي والعضوي بهذا الحزب. وقد بدأ للتو في منع العرب السوريين من دخول مناطق حرّرها من «داعش» بهدف بقاء الغلبة في هذه المناطق للعنصر الكردي، وله بالطبع أن يتذرع بأن إجراءاته هدفها الخوف من تسلّل عناصر إرهابية مع العائدين من اللاجئين والفارين من سعير الحرب. وحتى «الإدارة العربية» الموعودة لمدينة الرقة بعد تحريرها، لن تكون أفضل «استقلالاً» عن نفوذ «وحدات حماية الشعب» من المجلس الذي يدير مدينة منبج.

إن من السذاجة الاعتقاد بأن الكرد الذين عانوا الحرمان لعقود سيسلمون مجدداً بالعودة إلى أحضان الدولة المركزية، أو سيقدمون تنازلات في سبيل إعادة توحيد البلاد. قدموا عدداً هائلاً من

الضحايا في كوباني ومنبج، ولا يزالون يقدّمون كل يوم في معركة تحرير الرقة. وهم يلوّحون الآن بالردّ على أي هجوم تركي على مناطقهم ولن يترددوا في مقارعة قوات النظام وحلفائها و«الحشد الشعبي» العراقي إذا تجاوزت حدود مناطقهم وإدارتهم الذاتية.

روسيا الأخرى ستجد نفسها قريباً أمام مراجعة حتمية لسياستها التي يراها بعضهم غامضة وضبابية، بينما هي واضحة تماماً. تدرك أن قوات النظام ليست قادرة ولن تكون قادرة في المدى المنظور على استعادة السيطرة على كامل الأراضي السورية. ومنذ اندلاع الأزمة كان الرئيس فلاديمير بوتين يتساءل في لقاءاته مع قادة المنطقة، هل يعتقدون بأن النظام سيكتفي بمنطقة الساحل، أو في أحسن الأحوال بما يسمونه «سوريا المفيدة». حققت موسكو مبتغاها من التدخل أقامت قاعدتين دائمتين نالتا «شرعية» كاملة من دمشق وتشكلان منصة أو باباً واسعاً نحو الإقليم كله، وما تسعى إليه في آستانة ثم جنيف ليس تسوية شاملة تعيد تأهيل النظام لحكم البلاد. وليس جديداً القول إن «مناطق خفض التوتر» التي تعمل لتثبيتها على الأرض ستشكّل في مرحلة ما «تقسيماً» فعلياً على الأرض ينتهي أقله باعتماد دستور كانت اقترحت مسودة له يقوم على الفيديرالية كما هي حال العراق.

لا يعقل في نهاية المطاف أن يواصل الكرملين اعتماده على الميليشيات التي ترعاها إيران في بلاد الشام أو أن يسمح لها بجره إلى مواجهة أو صدام مع الولايات المتحدة، أو أن تدفعه إلى التفريط بعلاقاته مع أهل السنّة في الإقليم، خصوصاً دول الخليج النفطية. ما يعنيه في هذه المرحلة هو تهدئة اللعبة برسم قواعد أمنية مع طهران وأنقرة وعمان وتل أبيب وواشنطن، فهو يعرف أن الضغوط المعارضة لا يمكن أن تؤسس لهدنة دائمة أو حلّ سياسي يوفّر إعادة التعايش بين المكونات المتحاربة.

إقليمان كرديان على شفير
تحولات ما بعد «داعش»

على أنقاض دولة «داعش» في كل من سوريا والعراق، يرتسم خط تماس سياسي وعسكري طويل. في جنوبه تتمركز السلطان المركزيتان السورية والعراقية المواليتان لإيران، ومعهما العشرات من الميليشيات الطائفية، الأكثر ولاء على شماله. ثمة قوى عسكرية كردية بيشمركة إقليم كردستان في العراق وقوات سورية الديمقراطية – الكردية بقيادتها الفعلية – في سوريا.

يمتد هذا الخط على شكل قوس يمتد من أقصى شرق العراق جنوب مدينة خانقين، وعلى طول المناطق العربية الكردية المتداخلة في كل من محافظتي كركوك وديالى ثم صعوداً إلى المناطق المتداخلة ذاتها شرق مدينة الموصل وشمالها وغربها. تشمل هذه المناطق ما تسمِّيه المادة (140) من الدستور العراقي بـ «المناطق المتنازع عليها» حيث ثمة خلاف على مرجعيتيها السياسية والإدارية بين إقليم كردستان العراق والحكومة المركزية. جميع هذه المناطق كانت تحت سلطة الحكومة المركزية سياسياً وإدارياً لكنها كانت في كثير من مناطقها ذات غالبية سكانية كردية، لذا فإن إقليم كردستان العراق يطالب بضمّها إلى الإقليم. ومنذ أن سيطر تنظيم «داعش» على مساحات واسعة من «المناطق السنّية» من العراق عام 2014، بدأت قوات البيشمركة الكردية حربها ضد التنظيم، فسيطرت على مناطق واسعة من هذه المناطق المتنازع عليها، أي أن الآية انقلبت تماماً وباتت السلطة المركزية والقوى الموالية لها تطالب باستعادتها.

يصل ذلك الخط إلى الحدود السورية – العراقية عند جنوب المناطق الإيزيدية في جبل سنجار ثم يمتد غرباً ليمر بالحدود الإدارية الجنوبية لمحافظة الحسكة السورية، ويخترق محافظة الرقة من وسطها حتى مدينة الطبقة، ثم يصعد شمالاً وغرباً ليصل إلى مدينة منبج ويمر بموازاة

نهر الفرات حتى الحدود التركية. ثم ينقطع في المساحة المسيطر عليها من جانب قوات «درع الفرات» المتحالفة والموالية لتركيا. وأخيراً يحيط بإقليم عفرين في أقصى شمال غربي سوريا.

ثمة قضايا مقلقة بين إيران والأكراد في خط التماس الطويل هذا، فكل طرف يملك ديناميكيات محرّضة لأن يتحوّل ذلك الخط إلى شبه جبهة عسكرية وسياسية وإلى صراع مفتوح بين القوى الكردية والميليشيات والحكومات الموالية لإيران في كلا البلدين.

يسعى النفوذ الإيراني لأن تكون القوى السياسية العراقية والقرار الاستراتيجي العراقي موالياً له بأكبر مقدار ممكن، ومطابقاً لما بات عليه النظام السوري، أي أن يكون لإيران سطوة مركزية في العراق وأن لا تظهر قوى عراقية معترضة على القرار الإيراني الاستراتيجي المركزي خصوصاً في هذه المرحلة التي من المتوقع أن تنشغل طهران بمنافسة أميركية على دورها في سوريا والعراق.

ترى إيران أن القوى السنّية التي كانت تعترض في شكل دائم على نفوذها في كلا البلدين باتت بحكم المحطمة وفوق ذلك يملك حلفاء إيران آليات وإمكانيات غير بسيطة لتحطيم إمكانية نهوضها من جديد. ولا تملك القوى السنّية أي قدرة على إيجاد علاقات سليمة مع القوى الدولية. بناء على ذلك بات الأكراد في شمال خط التماس، بهيمنتهم العسكرية وعلاقاتهم السياسية الإقليمية والدولية المشكوك فيها إيرانياً، يشغلون مكانة تقلق طهران.

كان إقليم كردستان العراق من قبل يسعى إلى أن يكون حالة توافق بين كل من تركيا وإيران، ونجح في ذلك طوال الأعوام بين 1991 و2003 وبعد عام 2003، أضيفت الولايات المتحدة إلى هذا التوازن كلاعب داخلي، لكن الأمر تغيّر تماماً مذ بدأت الحرب على «داعش» وتوسع الطموح الكردي فأصبح الاستقلال عن العراق أحد عناوينه. وهنا بات الإيرانيون يشعرون بأن «حليفهم» الاتحاد الوطني الكردستاني يميل إلى التطابق في قراره الاستراتيجي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

الأمر أكثر تعقيداً في الحيِّز السوري، فالرؤية الإيرانية كانت تأمن للقوى العسكرية الكردية الرديفة كحزب العمال الكردستاني، لإدراكها بأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تكون على علاقة مع

التنظيمات السورية المعارضة والمرتبطة بتركيا، الأمر عينه في ما يتعلق بإمكانية علاقتها مع الولايات المتحدة.

بالتواتر بنت قوات الحماية الكردية مناطق هيمنة واسعة، وبالمستوى ذاته وسعت من علاقتها التي قد تغدو استراتيجية، مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية خصوصاً أن القوات الكردية باتت تمثِّل صورة المحاربين الأشداء للتطرف الإسلامي في الوجدان الأوروبي والأميركي.

ما يقلق الإيرانيين بالضبط في الحيِّز الكردي السوري هو المشروع الأميركي في تلك المناطق، أكثر مما تخشى من مشروع كردي بذاته. فهم يدركون عدم وجود إمكانية موضوعية لأن يحقق الأكراد السوريون شيئاً شبيهاً بما حقّقه كرد العراق، لكن القوى العسكرية الكردية هناك قابلة لأن تمشي في أي رؤية أميركية تؤمن لها مستوى معقولاً من الأمان والشرعية، في مواجهة إيران وتركيا والنظام السوري في الآن عينه.

ثمة ثلاث ديناميكيات يمكن إيران أن تستخدمها في عملية مناهضتها للنفوذ الكردية غير المريح في سوريا والعراق.

أن تغرق خط التماس بسلسلة من الأزمات العسكرية سواء بدفع «الحشد الشعبي» لأن يضغط على إقليم كردستان العراق بحجة إعادة المناطق المتنازع عليها إلى السلطة العراقية المركزية، أو قد يصل الأمر حتى إلى تحريض الدولتين المركزيتين العراقية والسورية لمزاحمة تلك المنطقة عسكرياً، لأنها القوى «الشرعية» التي يجب أن تحكم كامل البلاد، أو حتى بناء ميليشيات عشائرية ومناطقية سنّية ودعمها مناهضة للكرد، كما بات يظهر جيش العشائر الذي يبنى بإدارة إيرانية شمال شرقي سوريا بزعامة المعارض السوري السابق نواف راغب البشير.

لا تطمح إيران إلى تحطيم النفوذ الكردي عبر هذه القلاقل العسكرية كما فعلت مع القوى السنّية لكنها ستسعى لأن يأخذ الأكراد المصالح والاستراتيجية الإيرانية في حساباتهم جيداً، خصوصاً في ترك أي أوهام بأن الولايات المتحدة تستطيع أن تستخدمهم كقوة مناهضة للنفوذ الإيراني في كلا الدولتين. في المحصّلة، فإن إيران تسعى لأن تكون قوة حكم رئيسية في علاقة الأكراد مع باقي حلفائها في الدولتين، وإلى أن يلجأ إليها الأكراد لتفادي هذه الأزمات أو تأجيلها إلى حين أن يكونوا في ظلال النفوذ الإيراني.

على مستوى ثانٍ، فإن إيران ستلعب على التناقضات الداخلية في كلا الساحتين الكرديتين. وهي تملك حظاً أكبر في إقليم كردستان العراق في هذا المجال، سواء في تعميق التوتر بين الأحزاب الحاكمة في الإقليم، خصوصاً العلاقة المتوترة بين حركة التغيير الكردية (كوران) والحزب الديمقراطي الكردستاني، أو بين قوات البيشمركة الكردستانية والقوات الموالية لحزب العمال الكردستاني والمسيطرة على أجزاء واسعة من المناطق الإيزيدية غرب الموصل، خصوصاً أن هذه الأخيرة تملك علاقات مباشرة مع ميليشيات «الحشد الشعبي» الموالية لإيران. في سوريا، لا تملك إيران أي نفوذ على المجلس الوطني الكردي السوري، الطرف الكردي «المناهض» سياسياً لقوات سوريا الديمقراطية.

تملك إيران خبرة غير قليلة في هذا المجال، فليس من حزب كردي إلا وله علاقات ومصالح وتداخلات مع إيران، التي كانت تاريخياً مناهضة للنظامين العراقي والتركي اللذين خاضت الحركة القومية الكردية معهما أشرس معاركها.

أخيراً، فإن لإيران أن تستفيد من شبكة المصالح الإقليمية «المتضررة» من هذا التمدد الكردي في كلا البلدين، خصوصاً تركيا التي قد يمسّها الأمر في صلب أمنها القومي، فهي وفق هذا التموضع الراهن، باتت محاطة بأكثر من ألف كيلومتر من الحدود المسيطر عليها من جانب أطراف كردية. بهذا المعنى، فإنه يمكن إيران أن تعطي تركيا ضوءاً أخضر في أي لحظة لتضغط على مناطق النفوذ الكردي في كلا البلدين سواء كان اقتصادياً على كرد العراق أو عسكرياً على المناطق المسيطر عليها.

لو استطاعت إيران إعادة بناء علاقتها الاستراتيجية مع تركيا على أساس أن النفوذ الكردي في كل من سوريا والعراق يمسّ أمنهما القومي، فإن الأكراد سيجدون أنفسهم من جديد بين فكي كماشة، يتطلب ذلك تذليل التناقض التركي – الإيراني في سوريا والعراق وهو أمر لن يمر من دون تخلّي تركيا التام عن حلفائها «السنّة» في كلا البلدين.

حروب الدول لتقاسم البلد
تلي حروب الأسد على السوريين

ماذا يعني «مسار الآستانة» والاتفاق الذي انبثق منه لإقامة المناطق الأربع «لخفض التصعيد» وماذا يعني «مسار عمان» واتفاق وقف إطلاق النار في جنوب غربي سوريا؟ إنهما نموذجان لإدارة الأزمة بعدما تعب الطرفان المتقاتلان، نظام بشار الأسد وفصائل المعارضة، وبلغا من الضعف ما يسمح للقوى الدولية والإقليمية بأن تقرِّر أن سوريا المعروفة انتهت وأصبحت مناطق مشرذمة ولم يعد ممكناً توحيدها ولا حكمها، وأن المتاح هو تقاسمها مناطق نفوذ في انتظار الظروف المواتية لـ «حل نهائي» يفترض أن يفضي إلى تقسيمها، ولا شيء يؤكد أن القسيم ممكن وعملي أو أنه قدر محسوم، والأهم أن شعب سوريا وليس النظام على رغم كل الانقسامات يرفض مثل هذا المصير.

ليس في الغالبية الصامتة، بمن تضم من موالين ليسوا مع الأسد ومعارضين لا يراهنون على المعارضة، من يؤيِّد التقسيم أو يسلِّم به بل إن لديهم إيماناً ضمنياً بأن صعوبات ترميم التعايش مهما بلغت تبقى أهون من آلام التجزئة الجغرافية والاجتماعية. كذلك ليس في المعارضة وأنصار الانتفاضة الشعبية من دفعهم هول المآسي، على فظاعاتها، إلى اعتبار التقسيم مصيراً يلبِّي طموحاتهم أن يحقِّق المستقبل الذي حلموا به. ما يتوافق عليه هؤلاء وأولئك أن دمار الوطن أصاب الجميع، شعباً ودولة، وأن تقسيمه لا يعوّض خسارات الأفراد والعائلات والطوائف بل يضاعفها.

الأكيد أنهم متوافقون أيضاً على رفض الأمر الواقع الذي تفرضه القوى الدولية والإقليمية عليهم الآن، وليست لديهم قدرة حلفاء أو «أصدقاء» يعوِّلون عليهم لتفعيل هذا الرفض بموقف «وطني» جامع. فالمعارضة تحاول بشق الأنفس الحفاظ على وجودها في آستانة وجنيف ومن دون

أي قدرة على مقاومة «مناطق النفوذ» وأصحابها. أما النظام الطائر زهواً بـ «انتصارات» اعتقدها نتيجة لشطارته وتزكية لبقائه، فيتبيّن له أكثر فأكثر أنه لم يكن سوى أداة في أيدي حلفائه وأعدائه، حتى أنه يتلهّف اليوم لقنوات مفتوحة مع الولايات المتحدة والسعودية اعتقاداً منه أن اللعب على التناقضات والتوازنات لا يزال في مستطاعه، لم تمكّنه عقليته السياسية البائسة من إدراك أن حلفاءه عملوا على تقزيم أي قيمة يمكن أن يمثّلها وأنه بالنسبة إليهم لم يعد سوى ورقة يساومون بها على مصالحهم وتوشك أن تفقد صلاحيتها. ولعل اللحظة الراهنة الأكثر دلالة إلى أنه فاقد «الشرعية» فميليشياته وأجهزته وشبيحته لا تؤهله لأن يكون حاكماً. أما تآمره على شعبه فلا يخوّله استنهاض حال «وطنية» – على افتراض أنها خطرت على باله – ضد الإملاءات الخارجية لذلك وحده هذا النظام يجد في التقسيم ما لا يناسب طائفته ومخرجاً يغطّي عجزه عن إبقاء البلد موحَّدا ويعفيه من مواجهة تحديات ما بعد الحرب.

في ضوء التقاسم الحاصل راهناً دخلت الولايات المتحدة على خطة من باب التعاون لا التصادم مع روسيا دخل الصراع السوري، مرحلة يقول اللاعبون الرئيسيون فيها إنهم يسعون إلى وقف التقاتل سواء عبر «مسار آستانة» أو «مسار عمّان» ليتوجهوا بعدئذ إلى «المسار السياسي» وفيما هم يتقاسمون لا يزالون يقولون باستثناء الإسرائيليين إنهم يرفضون أي مشاريع لتقسيم سوريا. فبعدما استخدموا التقاتل لتمكين النظام هنا وإيران هناك و«داعش» و«القاعدة» هنالك ولتعجيز المعارضة وإضعافها في كل مكان استخدموه أيضاً لرسم الخرائط والحدود بين المناطق هل يمكنهم وقف التقاتل من استخدام الفوضى التي صنعوها في استنباط «حل سياسي» كفيل بعدم زرع أسباب لتجدُّد القتال. الأكثر واقعية أنهم، أي الروس والأميركيين والإيرانيين والأتراك والإسرائيليين، يتنافسون على تقاسم البلد، وليسوا مهتمين بأي حل سياسي ويصعب تصوُّر أي في ظل هذا التقاسم. ولذلك يعزى عدم اكتراثهم بـ «مسار جنيف» إلى أن التفاوض بين النظام والمعارضة ليس الإطار الذي يتوقع منه البحث في التقسيم أو الاتفاق عليه. هذا يفسّر أيضاً لعبة إضاعة الوقت التي يمارسها النظام في المفاوضات وإذا كان انخرط أخيراً في مناقشة «أي دستور للمرحلة الانتقالية فلأن هذه رغبة موسكو المهتمة بدسترة تعيد إنتاج النظام (من دون الأسد) وبفدرلة تغلّف التقسيم المزمع».

لا وقف حقيقياً للتقاتل وعدا مواصلة الحرب على «داعش» في دير الزور التي توصف بأنها أهم مواقع سيطرته بعد الموصل، سيخوض المتقاسمون المعارك المقبلة لتحريك حدود مناطق النفوذ، توسيعاً أو تضييقاً، فالتقاسم لم يحسم بعد. لا شك في أن إيران راكمت في الآونة الأخيرة

خسائر عدة، بعض منها بفعل الاتفاق الأميركي – الروسي – الأردني في شأن الجنوب الغربي لسوريا، وبعض آخر قبله ولعل هذا الاتفاق أشعر طهران للمرة الأولى بما عنته واشنطن حين تحدّثت عن تقلُّص نفوذها إذ إنه يحول دون أن تهاجم باسم «قوات النظام» لاستعادة كامل درعا والاقتراب من حدود الأردن أو لاستعادة كامل القنيطرة لبلوغ الحدود مع إسرائيل. كان هذان الهدفان بالغي الأهمية في الاستراتيجية الإيرانية سواء للعبث بأمن الأردن أو بالأخص لإشعال جبهة الجولان.

قبل ذلك حاول الإيرانيون باسم «قوات النظام» أيضاً السيطرة على معبر التنف وباسم «الحشد الشعبي» الاستحواذ على معبر القائم – البوكمال لجعل الحدود العراقية – السورية مفتوحة لتنقُّل ميليشياتها وآلياتها وتحديداً لتأمين مشاركتها في معركة دير الزور غير أن الضغط الأميركي على حكومة بغداد أوقف اندفاعها، بل حاولت أيضاً إقحام «قوات النظام» في معركة الرقة فأسقط الأميركيون طائرة «سوخوي 22» تابعة للنظام لمنعها من قصف «قوات سوريا الديمقراطية» ما أغضب الروس فأوقفوا التنسيق الجوي ثم أعادوه بعدما اضطروا لتفهُّم الدوافع. يضاف إلى ذلك أن نهاية معركة الموصل بجهد رئيسي للجيش العراقي وجهازي مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية تترافق مع تطورين: أولهما فوز سياسي حاصل خصوصاً في البيئة الشيعية المؤيدة لإيران والآخر طرح مصير ميليشيات «الحشد الشعبي» التي كانت محاربة «داعش» المبرّر المعلن لإنشائها. صحيح أن هذه الوقائع لم تضعف نفوذ طهران لكنها تظهر أن ثمة عقبات باتت قائمة أمام تمدّدها وأن التقارب الروسي – الأميركي سيربك أهدافها ولا بد أن تعمل للتفلت من قيوده.

المواجهة الأخرى المؤكدة ستخوضها تركيا لإحباط أي مشروع لدويلة كردية محاذية لحدودها في شمال سوريا أو في أسوأ الأحوال لتكبيل أي كيان كردي بكثير من القيود لمنعه من التحوّل إلى دولة. هذه معركة تجمع بين إيران وتركيا وتتجاوز خلافاتهما، بل تجمعهما مع نظام الأسد إذا كان لا يزال مؤثراً في المعادلات الدولية والإقليمية. لكن روسيا وأميركا تبدوان متوافقتين على خطوط عامة ومبدئية بالنسبة إلى تلبية طموحات الكرد، وتحاولان معاً تهدئة الغضب التركي، من دون أن تقطعا أي تعهُّد حاسم لأنقرة، إما لأن توافقهما لم يبتّ الوضع النهائي لما سيكون عليه الكيان الكردي أو لأنهما – خصوصاً الولايات المتحدة – لا يريدان كشف أوراقهما وسط تصدُّر الكرد القتال ضد «داعش» في الرقة، ولذلك مثلاً أكد وزير الدفاع الأميركي أن واشنطن ستستمر في تسليح الكرد حتى بعد تحرير الرقة ردًّا على الرئيس التركي الذي كشف أن الأميركيين أبلغوه

أنهم سيسحبون الأسلحة التي وُفِّرت لمقاتلي حزب «الاتحاد الديمقراطي» بعد انتهاء الحرب على الإرهاب. والمؤكد أن تركيا التي عدّلت سياساتها مراراً في إطار تعاملها مع الأزمة السورية، وقدّمت تنازلات كثيرة على حساب فصائل المعارضة لا تستطيع التنازل أو التهاون في المسألة الكردية.

قد تكون القوى المتقاسمة في صدد إنهاء القتال بأبعاده الداخلية البحتة لكن المرحلة المقبلة ربما تشهد أغرب حرب بالوكالة تتقاتل فيها الأطراف المحلية لا من أجل استعادة سوريا وإعادة حق تقرير المصير للشعب السوري بل من أجل تحسين حصص الأطراف الخارجية وتعزيز مواقفها التفاوضية في عملية التقسيم، لكن السوريين «بحاجة إلى وقف إطلاق شامل للنار وإلى نشر الأمن في سوريا كافة، وليس إلى اتفاقات تتخذ ذريعة المناطق الآمنة حجة لتقسيم سوريا وتناهب أرضها» على ما يقول بيان هو الأول من نوعه ووقّعت عليه عشرات من الشخصيات السورية.

التغييرات في خرائط المنطقة
وفقاً لمراجع أميركية

نشرت مجلة القوات المسلحة الأميركية تقريراً خطيراً كتبه رالف بيترز وهو كولونيل سابق في الجيش يتحدّث فيه عن عملية تغيير معالم دول الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية، تنشأ عبرها دول جديدة وتنقسم دول أخرى وتتغيّر معالم دول وتندمج دول أخرى.

ويعرض التقرير خرائط للمنطقة في شكلها الحالي وخرائط للشكل الذي يتم العمل على تحقيقه ويعتمد التقرير لتسويغ هذا المخطط على عدد من الحجج المنطقية الجدلية منها:

أولاً: إن الحدود الحالية حدود رسمتها كل من بريطانيا وفرنسا في شكل عشوائي في القرن التاسع عشر فهي حدود غير عادلة.

ثانياً: إن قوس الحدود الأكثر تشابكاً وفوضوية في العالم يكمن في أفريقيا والشرق الأوسط، وهذه الحدود تعمل على إثارة الحروب والموت في هذه المنطقة لذلك يجب تغييرها وإعادة رسمها لإعطاء الأقليات المذهبية أو القومية أو الإثنية حقوقها المسلوبة.

ثالثاً: صحيح أنه في بعض الحالات، قد تتفاهم مجموعات مختلفة متعددة الأعراق أو الديانات والإثنيات بحيث تتعايش ويتداخل بعضها ببعض، لكن الغالب أن التداخل بالدم أو المعتقد في أماكن أخرى قد لا يكون ناجحاً بقدر الاتحاد الذي يحصل داخل المجموعة الواحدة، لذلك لا بد من إجراء هذا التغيير على الخريطة.

رابعاً: الحدود المرسومة للدول ليست ثابتة على الإطلاق والعديد من الحدود من الكونغو إلى القوقاز مروراً بكوسوفو يتغيّر الآن، ومن هنا، لا يجب التجاوب مع الحجة القائلة إن حدود هذه الدول لا يجب تغييرها، لأنها تعبِّر عن واقع موجود منذ آلاف السنين وأن الحفاظ عليها تتطلب تحمُّل ضريبة المشاكل التي تحصل فيها.

خامساً: إن حدود الشرق الأوسط تسبِّب خللاً وظيفياً داخل الدولة نفسها، وبين الدول في ما بينها بخاصة من خلال الممارسات ضد الأقليات أو بسبب التطرف الديني أو القومي والمذهبي ولذلك يجب إنهاء هذا الأمر.

ويدّعي التقرير أن الغاية من هذا التعديل تحقيق عدد من الأهداف الإنسانية والتي تتعلق بالعدل والديمقراطية والتوازن وأهداف أخرى رئيسية هي:

أولاً: إنهاء الظلم الذي يعانيه عدد من الأقليات في الشرق الأوسط ومنها: الأكراد، البلوش والشيعة العرب، وعلى رغم أن التعديلات المرتقبة تأخذ في الاعتبار مصالح هذه الفئات، فإن هذه التعديلات قد لا تستطيع تحقيق مصالح أقليات أخرى مثل: المسيحيين، البهائيين، الإسماعيليين، النقشبنديين وعدد من الأقليات الأصغر.

ثانياً: محاربة الإرهاب في شكل كامل بواسطة القوات الأميركية المتمركزة في المنطقة وحلفائها من الدول المحلية أو العالمية.

ثالثاً: تأمين تدفُّق النفط في شكل تام وكامل للغرب من دون قيود.

رابعاً: تحقيق السلام الكامل عبر إحداث تعديلات في الحدود الجيوسياسية للدول الموجودة حالياً في الشرق الأوسط ونشر الديمقراطية.

ويمرِّر التقرير في ثناياه عدداً من النقاط الخطيرة جداً في مضمونها ومعناها منها:

أولاً: الترويج إلى أن هذا التغيير لمصلحة الجميع بخاصة أنه وعلى عكس ما قامت به فرنسا وبريطانيا يراعي مصالح القوميات والإثنيات والمذاهب والمجموعات المختلفة المنتشرة في المنطقة حالياً لأنه قائم على أساس وقائع ديموغرافية تشمل الأقليات.

ثانياً: إن هذا التغيير في الحدود وتعديلها لإيجاد شرق أوسط جديد، لا يمكن أن يتم بسهولة وسرعة لأن إعادة تصحيح الحدود الدولية تتطلب توافقاً لإرادات الشعوب ما قد يكون مستحيلاً في الوقت الراهن، ولضيق الوقت فإنه لا بد من سفك الدماء للوصول إلى هذه الغاية واستغلال عامل الوقت لمصلحة هذه اللحظة.

استناداً إلى ما تمّ ذكره فإن دولاً جديدة ستنشأ، ما يعني فقدان بعض الدول الموجودة أجزاء كبيرة من حدودها الحالية وزيادة جدول دول أخرى.

الدولة الكردية:

تقتضي الخطة المذكورة إقامة دولة كردية مستقلة للأكراد البالغ عددهم ما بين 27–36 مليون كردي يعيشون في مناطق متجاورة في الشرق الأوسط، فالأكراد أكبر قومية في العالم لا تعيش في دولة مستقلة عبر عدد من الخطوات منها:

أولاً: استغلال الفرصة التاريخية التي لاحت للولايات المتحدة بعد سقوط بغداد بإنشاء دولة كردية إثر تقسيم العراق إلى ثلاث دول، لأن الأكراد سيصوّتون بنسبة 100في المئة لمصلحة دولة مستقلة إذا عُرضت عليهم الفرصة.

ثانياً: دعم أكراد تركيا على رغم أن هجماتهم في الداخل خلقت خلال العشر سنوات الماضية إلا أنهم عادوا من جديد الآن، وعليه يجب استغلال هذه الفرصة للضغط على تركيا وإظهار الجزء الشرقي منها كـ «منطقة محتلة».

ثالثاً: بعد قيام الدولة الكردية المستقلة في العراق وتركيا، فإن أكراد إيران وسوريا سينضمون بمناطقهم مباشرة إليها وسيشكلون «دولة كردستان الكبرى المستقلة» بحدودها النهائية وستكون هذه الدولة الممتدة من ديار بكر في تركيا إلى تبريز في إيران أكبر حليف للغرب في المنطقة بين اليابان وبلغاريا.

الجمهورية الإيرانية:

صحيح أنه سيتم اقتسام بعض أجزاء إيران لمصلحة دول كردية وشيعية عربية وبلوشية وجزء صغير يضم لدولة أذربيجان، إلا أنه سيتم اقتطاع جزء من أفغانستان لتشكيل دولة قومية

فارسية تحل محل الجمهورية الإيرانية الحالية.

أفغانستان وباكستان:

القسم الذي سيتم اقتطاعه من أفغانستان لمنحه لإيران سيتم تعويضه عبر منح أفغانستان جزءاً كبيراً من باكستان حيث العديد من القبائل الأفغانية والقريبة لها، وسيتم اقتطاع جزء آخر من باكستان حيث يقيم البلوش لمنحه لدولة بلوشستان الحرّة وبذلك تبقى مساحة ثلث أو أقل من حجم باكستان الحالية التي تشكِّل الدولة الجديدة المنتظرة لذلك وكما نرى فإن إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط سيتم على أساس قومي أو إثني في بعض الأحيان وطائفي في أحيان أخرى، وبما أن ذلك انعكاس لإرادة الناس والفئات فإنه لا يمكن أن يتم فوراً حتى لو أرادوا ذلك إلا أنه مع الوقت ومع عملية سفك الدماء وفقاً للتقرير فإن تحقيق هذه الخريطة الجديدة سيكون ممكناً جداً.

أما بالنسبة إلى إسرائيل ووفقاً للتقرير فلكي تمتلك أي أمل بالحياة بسلام مع جيرانها فسيكون عليها الانسحاب من كل المناطق التي احتلتها في 1967 مع ضرورة إجراء تعديلات محلية تواكب القلق الأمني الذي يساورها في شكل دائم وعلى العموم فإن الاستراتيجية الأميركية الجديدة في المنطقة يمكن تلمُّس معالمها من خلال الأدوار التي لعبتها أميركا في أفغانستان والعراق والأدوار التي تلعبها مؤخراً بمساعدة أوروبا في عدد من الملفات سواء في سوريا أو لبنان أو فلسطين أو مصر أو الخليج العربي وتركيا.

وبطبيعة الحال، فإن الدول التي تحويها القائمة الأميركية في هذا المجال هي الأكثر تنوعاً وتمازجاً مثل: العراق، أفغانستان، السودان، الجزائر، لبنان إلخ.. وذلك لإعادة صياغة الواقع العرقي والطائفي والقومي وفق تركيبة تناسب المخططات الأميركية التي تهدف إلى تحقيق أهداف منها: إضعاف الدولة القومية وضمان عدم التحام هذه الأقليات وضمان عدم ذوبانها أو على الأقل انسجامها مع الغالبية في أي بلد من بلدان الشرق الأوسط.

والهدف أيضاً من ورقة الأقليات هو تسويغ وجود إسرائيل وتوسيع رقعة المشاكل والنزاعات الإقليمية لإشغال العالم العربي والإسلامي بالمشاكل الداخلية المستجدة والأخطار التي تتهدّد بلدانهم والهدف أيضاً إفساح المجال أمامها للدخول والتغلغل في هذه الدول لأن الدولة المدمّرة أو المفتّتة سيكون من السهل على إسرائيل اختراقها كما حدث في جنوب السودان.

وبما أنه اتضح الوضع في العراق إلى حدٍّ كبير فما هي الخطوات التالية بالنسبة إلى الإدارة الأميركية.

«داعش» والاحتقان المذهبي
«يعوّضِان» تركيا وإيران

الاتفاق بين الرئيسين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين يضمن «مصالح» اللاعبين الإقليميين في سوريا. تعمّقت مشكلة تركيا التي يروِّعها الدعم الذي تقدّمه الولايات المتحدة إلى الكرد. وتبدّدت سياسة إيران التي قدّمت ميليشياتها الكثير لبناء قاعدة محاذية لحدود إسرائيل في الجولان وأبعدت عن الحدود الجنوبية مع الأردن. جاء الاتفاق لمصلحة تل أبيب وعمان أيضاً. لا يسمح بوجود لقوات النظام أو الميليشيات قريباً من حدود المملكة الهاشمية، لا يبقى أمام أنقرة وطهران سوى التكيّف مع هذه الدينامية الجديدة أو انتظار فشل وقف النار في الجنوب السوري أو الأمل بسقوط التفاهم بين الدولتين الكبريين.

أعاد الاتفاق ترسيخ قواعد اللعبة التي كانت سارية أيام الحرب الباردة. كان على القوى الإقليمية أن ترضخ لشروط التسويات التي كانت الدولتان العظميان تعقدانها. ولم يكن يسمح لأي دولة بأن تجازف في التمرّد. فهل بات بوسع واشنطن وموسكو استعادة ذلك النموذج أم أن المتضررين يملكون ما يمكّنهم من الخروج على القواعد الجديدة القديمة؟

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كشف بعد قمته الأخيرة مع نظيره الأميركي في باريس بأن هناك مبادرة سياسية مشتركة لحل شامل في سوريا، تقودها مجموعة اتصال من الدول الخمس الكبرى وبعض دول المنطقة وممثلون عن النظام في دمشق. وكرّر ما كان أعلنه بعد لقائه نظيره الروسي أن موقف فرنسا تغيّر. «الهدف هو اقتلاع كل المجموعات الإرهابية من دون أن يكون رحيل الأسد شرطاً مسبقاً». الاتفاق الأميركي – الروسي على وقف النار في جنوب سوريا يمكن اعتباره إذاً نموذجاً يمكن تعميمه ويشكّل بداية المبادرة السياسية التي تعمل لها باريس. وإذا صمد

الاتفاق يمكن تعميمه على مناطق أخرى، إذا تعذّر ثانية تفاهم الأطراف الثلاثة المعنية بلقاءات آستانة على مناطق «خفض التوتر». لذلك لا تخفي أنقرة مثلاً مخاوفها من قيام تفاهم مماثل على الحدود الشمالية. كما تستعجل إشعال معركة عفرين، هاجسها الأول والأخير ضرب تطلعات الحزب الديمقراطي الكردي و«وحدات حماية الشعب» لبناء كيان ذاتي مستقل شمال شرق سوريا، وما يعمّق هواجسها أن روسيا تعارض أيضاً محاولاتها ضرب «وحدات حماية الشعب» سواء في عفرين وغيرها. أما طهران فلا يروق لها بالتأكيد أن يطيح التفاهم الثنائي بين الكبيرين كل ما سعت إلى ترسيخه، والذي قد يتطور فعلاً إلى قطع الجسر الذي يربط بين بغداد ودمشق وبيروت. أدركت أن حليفها الروسي لم يراعِ أصول التحالف وقدّم عليه مصالحه مع الولايات المتحدة، وكذلك فعلت الأخيرة بتجاهل مصالح الحليف التركي. لذلك يستعدّ «حزب الله» لمعركة عرسال التي تحوّلت أخيراً مادة سجال سياسي حامٍ تناول دور الجيش اللبناني والعلاقة بين بيروت والنظام في دمشق.

قد لا يكون بمقدار تركيا وإيران الخروج على رغبة الرئيسين ترامب وبوتين في تهدئة الوضع في سوريا. والدليل رسوخ الهدنة في جنوب هذا البلد، وقبل ذلك تهيّب تركيا من التقدم نحو منبج ومناطق أخرى يسيطر عليها الكرد بعدما تقدّمت إليها قوات أميركية ورسمت «خطاً أحمر». الإدارة الجديدة لن تكتفي بحرمان «داعش» من «أراضي الخلافة»، فقد حدّدت بوضوح في قمم الرياض الثلاث أنها معنية بالقدر نفسه بتقليص نفوذ الجمهورية الإسلامية في المنطقة العربية. والكرملين يستعجل التهدئة في بلاد الشام خوفاً من تحوّلها ساحة استنزاف تضاعف متاعبه الاقتصادية نتيجة العقوبات الغربية. قد يأتي «المدد» لأنقرة وطهران من حيث تدركان وتعرفان. قد يأتي من المجموعات التي انضوت تحت راية «دولة الخلافة» في كل من سوريا والعراق. فهل يعقل ألاّ يعرف الرئيس الفرنسي وجميع الذين يصبّون جهودهم على ضرب «داعش» أن التنظيم لم ينطلق من فراغ؟ إن اقتلاع الإرهاب الذي صرف نظر دول غربية وعربية عدة عن اقتلاع الرئيس بشار الأسد قد لا ينتهي بتحرير الرقة بعد الموصل. فما دام الصراع المذهبي لا يزال على أشدّه في المنطقة يصعب توقّعه على صفحة الإرهاب. «دولة الخلافة» التي ورثت «دولة أبي مصعب الزرقاوي» لم تقم على أكتاف المقاتلين الأجانب جلّ عناصرها كانوا من أهل البلدين، وهي صورة مرعيّة من صور الصراع الأهلي المذهبي. وتحدّث الإيزيديون والكرد والأقليات الأخرى، عقب إعلان «دولة الخلافة» عن «جيران» و«معارف» ساهموا في تشريدهم دعماً لمشروع «البغدادي» وإذا تعمّق إحساس أهل السنّة في المشرق العربي بالضيم من سياسات بغداد ودمشق وشركائها

الآخرين الذين تدعمهم إيران سيظل فكر التطرف حيًّا. ولا ريب لدى جميع الذين انخرطوا في معركة الموصل أن أعداداً كبيرة من المقاتلين المحليين في «تنظيم الدولة» باتوا في عِداد «اللاجئين» وسيكونون مستعدّين لتكرار تجربة البغدادي. بل سيكونون قنابل موقوتة على امتداد بلاد المشرق. ويعرف الأردن أكثر من غيره مثلاً العدد الكبير للإرهابيين المقيمين بين اللاجئين في مخيم الركبان. وبالتأكيد يعرف العراقيون ألوفاً منهم خرجوا مع النازحين من جحيم الحرب. وكانت عمان ولا تزال تخشى تسلّل هذه العناصر الإرهابية إلى أراضيها وعبرها إلى شبه الجزيرة.

ولن ينفع أن يكتفي الروس بتطوير وتعزيز قاعدتيهم في حميميم وطرطوس ولن تنفع نصائح وزير خارجيتهم سيرغي لافروف إلى المعارضة بالتوقف عن المطالبة بتنحية الأسد. حجته الخوف من تكرار تجربة العراق وليس دعم الرئيس السوري «لأنه بعد القضاء على الديكتاتور سيجري القضاء على البلد» ولن تبدّل كثيراً في واقع الأمر مساعي إدارة ترامب لدى الكونغرس لتعزيز الوجود العسكري أو تجديده في العراق وسوريا، حتى بعد القضاء على «داعش» أن إرغام المعارضة السورية على القبول بإعادة تأهيل النظام لن تؤدِّي إلى تسوية سياسية دائمة. هل يشمل تفاهم موسكو وواشنطن رؤية لحل أزمة اللاجئين والتغيير الديموغرافي في بلاد الشام؟ أم هل في ذهن باريس مثلاً رؤية ستقدّمها إلى «مجموعة الاتصال» الموعودة؟ لن تكون مرحلة ما بعد الرقة أفضل من مرحلة ما بعد الموصل. القوى والأحزاب السنّية العراقية على تشتّتها بدأت تحذِّر من التغيير الديموغرافي كما حصل ويحصل في سوريا. وليس مضموناً أن ينجح تشكيل «تحالف القوى الوطنية» السنّي في فرض نفسه ممثلاً للمحافظات المستعادة من «داعش» ومواجهة ما سمّاه «محاولات التغيير الديموغرافي». وأياً كانت نتيجة الجهود العراقية الرسمية والحزبية لمنع تفاقم الاحتقان المذهبي أو لإخراج «الحشد الشعبي» فإن مدينة الموصل لم توفِّر فيها الحرب حياً أو مبنى وتركتها خراباً إسوة بحلب والمدن ذات الغالية السنّية.

هذا الاحتقان المذهبي المتصاعد قد لا يوفِّر لبنان هذه المرة على وقع ما يقال عن حرب وشيكة في جرود عرسال حيث ينتشر أكثر من مئة مخيم للاجئين السوريين. وتعتقد دوائر معينة بأن الحرب إذا اندلعت في هذه الجهة فإن الجيش اللبناني قد يجد نفسه مرغماً على خوضها. ذلك إن شن النظام السوري وحلفاؤه المعركة من الأراضي السورية سيدفع مقاتلي «جبهة فتح الشام» وغيرهم من الإرهابيين إلى الاندفاع نحو الحدود الشرقية للبنان، ولا مناص عندها من تحرّك الجيش، وهذا ما سيعزِّز حملة قوى سنّية ترى إليه سنداً لفئة من اللبنانيين من دون أخرى. وتطمح إيران

وميليشياتها من وراء «تطهير» الحدود الشرقية مع سوريا، سواء بالمفاوضات أو بالمواجهة العسكرية، إلى تقديم «إنجاز» بالقضاء على «تهديد» الإرهابيين للبنان. وكذلك تسعى إلى تغطية ما لحق بمشروعها في مناطق أخرى من سوريا نتيجة الاتفاق الأميركي – الروسي إلا أن مثل هذه الحرب سيعزِّز شعور أهل السنّة بأنهم مستهدفون وهم لا يزالون يذكرون بمحطات من هذا الاستهداف تبدأ باغتيال أبرز زعمائهم الشهيد رفيق الحريري وأحداث طرابلس وبعض مناطق الشمال وغيرها.. وسيدفع هذا الشعور المتنامي المتشدِّدين في صفوفهم وأعداداً من النازحين السوريين الذين يقاسون الأمرّين إلى أحضان المتطرفين.

اقتلاع الإرهاب لن ينتهي بتحرير الموصل والرقة ولن ينتهي باتفاق الكبيرين الأميركي والروسي على تسويات وتقسيمات هنا وهناك. وليس على تركيا وإيران الغاضبتين من حليفيهما سوى الانتظار في الوقت الضائع والتوكأ على القوى والمكونات المحلية في كل من العراق وسوريا ولبنان لابتداع أشكال جديدة من الحروب وتعويضهما ما يخسران من تفاهم الكبار.

خيار أميركا في دير الزور
يكسر «الهلال الفارسي» أو يكمله

في معركة الرقة ملامح كثيرة مما سيكون في المعركة التالية في دير الزور وقد صوّرت الأولى بأنها «أسهل» من الثانية بمقاييس كثيرة أبرزها أن تنظيم «داعش» سيخوض في دير الزور معركته الأخيرة من أجل هزيمته النهائية.

لكن وقائع الرقة لا تظهر استعداداً داعشياً لانكفاء وشيك أو سريع، فمن يقاتلون الآن هم جميعاً محليون بعدما رحل الغرباء الذين تدبروا أقدارهم أو استسلامهم باكراً، ومن تبقى منهم هبطت طائرات نقل جند أميركية في أحد المطارات لسحبهم وفقاً لترتيب مسبق. وفي خلفية القتال لا يزال الصراع دائراً حول من سيدير المنطقة بعد تحريرها، إذ إن تركيبة المجلس المحلي المقترح تثير خلافات بين الفصائل العربية فضلاً عن حساسيات عربية – كردية بسبب «زرع» ثلاثة أكراد من أصل عشرة أعضاء على رغم عدم وجود سكان أكراد في المحافظة.

لا شك في أن هيمنة الأكراد على «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) تحتم وجودهم في مجلس الرقة خلال فترة «ما بعد التحرير» تحديداً للضرورات الأمنية التي يريدها الجانب الأميركي تحت السيطرة قبل أن تتبلور صيغة محلية موثوق فيها عسكرياً وإدارياً. إلاّ أن الأطراف العربية تخشى انتقالاً مفاجئاً من هيمنة كردية ارتكبت انتهاكات ولا تزال إلى هيمنة ميليشيات إيرانية متنكرة بزي النظام المتعطش إلى انتقامات ولعل الاتفاق الأميركي – الروسي على خريطة توزع القوى في الرقة ومحيطها يمهّد لتسليم كامل المحافظة، في مرحلة ما، إلى النظام، لذلك طالب الائتلاف السوري المعارض (بيان 2017/7/28) بأن تكون إدارة الرقة تحت إشراف «الحكومة السورية الموقتة» التابعة له، وأشار إلى «ارتكاب قوات سوريا الديمقراطية جرائم حرب وعمليات قتل

وتصفية (...) وتهجير لبلدان وقرى في ريف الرقة» ولا فارق بين أكراد «قسد» وقوات نظام بشار الأسد بالنسبة إلى «الائتلاف» فلديه الكثير من الوثائق التي تثبت تعاونهما منذ بداية الأزمة السورية. ومن ذلك مثلاً كتاب موقع (رقم 66/37568) من وزير دفاع النظام جاسم فهد الفريج (1/8/2015) يطلب فيه من القائد العسكري في المنطقة الشرقية «إمداد حزب العمال الديمقراطي الكردستاني بجميع احتياجاتهم من سلاح وذخيرة ومعلومات ميدانية خاصة بمناطق وجبهات القتال الساخنة ومشاركتهم العمليات العسكرية».

في كل حالات الانسحاب من مواقع القتال سواء من جانب الأكراد أو «داعش» كان الخيار التلقائي تسليمها إلى قوات النظام وإيران، وكانت النتيجة دائماً تهجير من تبقّى من سكان. لم يحدث أن فضّل الأميركيون تسليم أي منطقة إلى فصائل معارضة ولو معتدلة بحسب تصنيفهم. والواقع أن إضعاف المعارضة وعدم تمكينها وكبح اندفاعاتها تحوّل منذ منتصف 2012 استراتيجية اتبعتها إدارة باراك أوباما وتتابعها إدارة دونالد ترامب متوافقتين فيها مع روسيا وإيران والنظام ضمنياً وعملياً على هدف واحد شرذمة «الجيش السوري الحر» وقد ساهمت الدول الداعمة لهذا «الجيش» بتنافساتها وتنافراتها في تحقيق الهدف ذاته أرادت أو لم ترد ولم يبق من هذا «الجيش» سوى فصائل صغيرة، إما محاصرة وغير قادرة على التأثير في مجرى الأحداث، أو ناشطة في الحرب على «داعش» وفقاً للشروط الأميركية التي تحرّم عليها مقاتلة النظام. حتى أن تركيا فرضت هذا الشرط على قوات «درع الفرات» (وهي من «الجيش الحر») ليسمح لها الأميركيون والروس بالقتال لطرد «داعش» من شريط جرابلس شرق الفرات من دون الوصول إلى مدينة الباب.

على رغم استمرار التواصل بين الخارجية الأميركية والائتلاف السوري المعارض خصوصاً للتنسيق في شأن التفاوض السياسي وبعض الملفات الإنسانية، إلاّ أن واشنطن لا تفكر في تمكين المعارضة من إدارة أي منطقة فهي أقامت فصلاً تاماً بين المعارضة والفصائل المرتبطة بها وبين مجريات الحرب على الإرهاب التي يشرف عليها البنتاغون. كانت هناك فرصة مطلع عام 2015 عندما عرض الجنرال جون ألن على وفد المعارضة (رئيس الائتلاف خالد خوجه وسلفه هادي البحرة ورئيس الحكومة أحمد طعمة ووزير الدفاع سليم إدريس) أن تنضم الفصائل المقاتلة إلى برنامج تدريب وتجهيز وتطوير لمحاربة «داعش» بمعزل عن الصراع الداخلي. كان عرضاً أميركياً يصعب قبوله بسبب شرطه الأساسي ويصعب رفضه بما ينطوي عليه من فرص، ولم يجر نقاش حرّ وبعمق داخل الائتلاف إذ كانت تركيا حسمت لجهة الرفض لأن الأميركيين لم يوافقوا على

مشاركتها وبناء عليه اختار البنتاغون الاعتماد على الأكراد ثم ضمهم إليهم ما أمن جمعه من فصائل عربية.

كانت مقولة «مقاتلة داعش تعني مقاتلة النظام» تتردد هنا وهناك لكن أنقرة كانت تفكر فقط بمقاتلة الأكراد ولئلا تخسر أي دور ولو صغير في سوريا اضطرت لاحقاً للموافقة على الشروط الأميركية (والروسية). ولو أن أنقرة لم تمنع الائتلاف السوري من قبول العرض الأميركي آنذاك لربما اتخذت معركة الرقة بل بالأخص معركة دير الزور، مساراً آخر أكثر انسجاماً مع سعي حقيقي لحلّ سياسي للصراع الداخلي وأقل إثارة للمنافسات الإقليمية، فالمسار الحالي في الرقة يبدو واضحاً بأنه يشحذ منطق الغلبة والانتقام لدى النظام وإيران في استعدادهما لتأجيج صدامات عربية – كردية واستغلالها، أما بالنسبة إلى دير الزور، وإن لم يتضح بعد فإن المقدمات الراهنة لا تشير إلى تصميم أميركي على منع تواصل الميليشيات الإيرانية عبر الحدود العراقية – السورية ولا إلى اتفاق أميركي – روسي محتمل على توزع القوى في هذه المحافظة الشاسعة. فالاتفاق أكثر صعوبة لأن الروس لا يملكون قوة برية تابعة لهم ولا يضمنون عدم الاختراق الإيراني لقوات النظام، ثم إن كل الأطراف تريد حصة في دير الزور الغنية بالنفط والأراضي الزراعية.

لا يزال التركيز الأميركي على الرقة، ولم يحسم البنتاغون بعد ئتحضيراته الأولية لمعركة دير الزور التي غدت محط الأنظار ولا تبدو وشيكة لكي يتوقع أن يتسارع الإعداد لها بعد معركة تلعفر في العراق وكذلك بعد الانتهاء من الرقة وترتيب إدارتها. وينظر إلى المواجهات الدائرة في مناطق البادية الممتدة من قاعدتي القنف والزغب الأميركيتين وصولاً إلى البوكمال، بين قوات النظام وإيران وفصائل مدعومة أميركياً، على أنها ذات علاقة مباشرة بمعركة دير الزور. وفيما تأكد أن الأكراد لن يشاركوا فيها، لا تزال القوى المرشحة للقتال قيد الإعداد، إذ يحبّذ الأميركيون صيغة مشابهة لـ «قسد» مع دور محوري للعشائر، ومع أنهم لم يحددوا بعد الفصيل الذي سيقود المعركة براً فإن قوات «مغاوير الثورة» التي درّبت في الأردن ويقودها المقدم مهند الطلاع ستضطلع بدور رئيسي.

أيًّا تكن سيناريوات معركة دير الزور يعتقد الخبراء أن الولايات المتحدة مصممة على الاحتفاظ بـ «الجزيرة الفراتية» (الجزء الشمالي الشرقي من المحافظة). ولذلك سببان، ثرواتها ومتاخمتها للمناطق الكردية. أما الجنوب الغربي أو «الشامية» الذي يتقاسمه حالياً «داعش» مع

النظام فسيتأثر بنتائج معارك البادية وبالتقدم المستمر لقوات النظام وإيران من ناحية الغرب مروراً بريف الرقة الجنوبي، وثمّة توقعات في أوساط المعارضة بأن «داعش» قد يتخلى مع اشتداد المعارك عن الأحياء التي يسيطر عليها في هذا الجزء لمصلحة النظام وإيران.

بعد سقوط حلب أوائل العام 2016 كرّر الضباط الروس في لقاء مع ممثلي فصائل المعارضة أن روسيا ستأخذ أيضاً «دير الزور». وفي ذلك دلالة على وجود استراتيجية لا تزال مفتقدة عند الجانب الأميركي أو أنها تقتصر في الشمال على تأمين الكيان الخاص بالأكراد. أما الهدف الاستراتيجي الآخر والمعلن عنه أميركياً، أي الحدّ من النفوذ الإيراني، فلا يزال متذبذباً، لكن محكه الأساسي يقترب وسيكون تحديداً في دير الزور. وإذا لم تكن هناك ضوابط أميركية – روسية لدور إيران في المعركة ولحركة ميليشياتها عبر الحدود مع العراق، فإن «الانتصار الاستراتيجي» الذي هللت له طهران طوال الشهور الماضية سيتحقق بامتداد متواصل لـ «الهلال الشيعي» أو «الفارسي» من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد ودمشق.

الاعتماد على موسكو
لكبح النفوذ الإيراني

تتصادم الطموحات القومية الكردية بعوائق إيرانية وتركية وعربية، كل منها لأسبابه الوطنية والإقليمية، وتتزايد النعرات والخلافات الجذرية بين المشاريع المتضاربة وسط ضجيج الكلام عن تقسيم في العراق وتقاسم في سوريا. الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بدأ تشييد جدار على الحدود التركية – الإيرانية لمنع تسلّل ناشطين أكراد إلى تركيا، ووعد بجدار آخر على الحدود مع العراق مشابه لجدار يشيده على الحدود السورية، رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البارزاني أوضح ما اعتبره «استحالة» من العودة عن تنظيم الاستفتاء على استقلال الإقليم وتعهد بأنه لن يسمح بدخول «الحشد الشعبي» الذي تدعمه إيران إلى كردستان. وتحدث البارزاني عن المشروع الإيراني وقال إن «المسؤولين الإيرانيين أعلنوا صراحة نجاحهم في تحقيق برنامجهم في فتح طريق طهران – بغداد – دمشق – بيروت» رافضاً تحميل الأكراد مسؤولية تقسيم العراق، لافتاً إلى أن «الحرب الطائفية موجودة ولا سيادة للدولة العراقية المقسمة».

بغضّ النظر إذا كان تقسيم العراق جاء رسمياً عبر الاستفتاء على استقلال كردستان، فقد سبق وأتى عبر حرب جورج دبليو بوش في العراق وعلى يد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الموالي لطهران ومن خلال «الحشد الشعبي» الطائفي الذي هو الطبعة العراقية لنموذج «الحرس الثوري» الموازي للقوات النظامية في إيران. وكان لافتاً قيام الرئيس الإيراني بسحب حقيبة الدفاع من قادة «الحرس الثوري» للمرة الأولى منذ نحو ربع قرن وعهد بها إلى ضابط في صفوف الجيش النظامي. إنما هذا الإجراء يبقى أكثر رمزية طالما لا يتخذ النظام في إيران قرار سحب ميليشياته، وحشوده وأحزابه المسلحة من الأراضي العربية. علماً أنها كلها تابعة لأوامر «الحرس الثوري»

ومشروعه التوسعي المتطرف. هنري كيسنجر حذّر من أن سيطرة إيران على المناطق التي يتم تحريرها من «داعش» يمكن أن تؤدي إلى قيام «إمبراطورية إيرانية متطرفة» وتكون النتيجة «حزاماً إقليمياً يمتد من طهران إلى بيروت» إدارة ترامب ليست واضحة في ما إذا كانت تنوي الخضوع لحزام الإمبراطورية الإيرانية المتطرفة كأمر واقع أو إذا كانت تعتزم التعرض له ومنع قيامه ميدانياً. حتى الآن يبدو أن إدارة ترامب كلفت روسيا بقيادة ملف مصير إيران وميليشياتها في سوريا، اللافت هو ازدياد التسريبات الروسية إلى الكتّاب والباحثين في المؤسسات الفكرية الروسية لأفكار حصيلتها: إن موسكو الساعية لحلّ سياسي في سوريا تعرقل جهودها إيران التي تريد استمرار الحرب في سوريا. رسالة رفع عتب هي هذه أو توزيع أدوار أو جدية في الخلافات واختلاف الأولويات الروسية – الإيرانية أو أنها نتيجة جدية الضغوط الأميركية كشرط لإتمام الصفقة المرجوة بين موسكو وواشنطن.

خبير في الشؤون الإسلامية والدولية كيريل سيمينوف كتب في موقع «رجيوبوليتيكا» تحت عنوان «إيران تعرقل حلاً روسياً في سوريا». عموماً أن تصدر مقالات روسية في الاتجاه ذاته يعني إما أن هذا هو توجه السياسة الروسية أو أن هذا ما تود القيادة السورية تسويقه لغاياتها الاستراتيجية والسياسية.

فحوى ما كتبه سيمينوف لافت إذ إنه تحدث عن قيام إيران «بنسف الممر الشيعي» (بين إيران والمتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان) و«نقل الصراع في سوريا إلى مواجهة من مستوى جديد». قال: «لا تريد موسكو وهي التزمت تسوية سلمية للصراع السوري، أن تتحول سوريا إلى مستعمرة إيرانية متشيعة تدريجاً على أيدي آيات الله الإيرانيين. مع الإشارة إلى أن الصراع المذهبي العرقي هو أحد العوامل التي تستند إليها دعاية المتطرفين الإسلاميين».

وتابع: «في دوائر العلن مؤشرات واضحة وجلية إلى تناقضات بين روسيا وإيران» وأشار إلى أن الاجتماعات التي عقدت في عمان والقاهرة لم تدع إليها طهران «لكن الإيرانيين قادرون على إحباط الاتفاقات هذه، وعلى إبرام اتفاقات منفصلة في سوريا كما فعلوا في آذار/مارس مع الهدنة، ستقع اللائمة على روسيا، اللاعب الأكبر وسيؤخذ عليها أنها لم تؤثر في حلفائها على أفضل وجه» وقال إن طهران «تريد أن يتواصل القتال».

ما كان لافتاً بصورة خاصة هو ما دعا إليه الخبير الروسي في إدلب بالذات إذ قال: «على روسيا وتركيا أن تسارعا إلى الاتفاق على تدابير دعم المعارضة المعتدلة في نضالها ضد المتطرفين في إدلب، قبل أن تبدأ طهران ودمشق الهجوم على إدلب بذريعة أن مواقع المتطرفين هناك تتعزز» وختم «ترى إيران أن حلّ الصراع يقتضي التغلب على المعارضة المسلحة وتريد أن تدعمها روسيا في هذا المسعى، لكن موسكو ترمي إلى تسوية سلمية وسياسية».

أما أنطون ماردasوف فافتتح قوله «تسعى طهران إلى جر موسكو إلى جولة جديدة من الحرب الأهلية». وأشار إلى تقارب الأهداف الروسية – الإيرانية في مطلع التدخل الروسي في سوريا «لكن هوة التباين بين البلدين بدأت تتسع تدريجياً على وقع سعي روسيا إلى التفاوض مع المعارضة السورية المسلحة في سبيل وقف إطلاق نار ثابت».

مارداسوف تحدث عن التنافس الروسي – الإيراني في شرق حلب حيث تسعى موسكو إلى «بسط الأمن وإرساء الاستقرار» بحسب قوله. فيما «بادرت طهران إلى تعزيز نفوذها في شرق حلب وتوسيع صفوف الميليشيات الموالية لها» وفتح مراكز دينية إيرانية في حلب «تؤجج الصراع على أساس عرقي وديني».

مثل هذه الرسائل موجّه إلى واشنطن كي تتفهم الصعوبات الروسية في احتواء الطموحات الإيرانية وكي تدرك إدارة ترامب أن الثمن غالٍ إذا قررت روسيا قطع التحالف الميداني مع إيران.

والثمن في القرم حيث تصر موسكو على إقرار واشنطن بأنها استعادت في القرم أراضي روسية، موسكو تختلف مع طهران بما يتعدى الرسالة الروسية إلى واشنطن لأن المشروع الإيراني في سوريا يختلف فعلاً عن المشروع الروسي. إنما موسكو ليست جاهزة للاستغناء عن علاقاتها الاستراتيجية مع طهران ما لم تكن واثقة تمام الثقة بأن المشروع الإيراني سيورطها في مستنقع حرب أهلية في سوريا، وما لم تكن جاهزة للصفقة الروسية – الأميركية.

واشنطن تعتمد على روسيا لكبح الهيمنة الإيرانية في سوريا. تفعل ذلك إما ثقة منها بأن موسكو قادرة لو شاءت أو لأنها ترى أن المشكلة هي مشكلة روسيا وليست مشكلة الولايات المتحدة. فالأهم لإدارة ترامب حالياً هو تحقيق السحق المرجو «لداعش» وأمثاله بشراكة مع أي كان، ومن ثم لكل حادث حديث، فاستعادة القوات السورية النظامية دير الزور وتسليمها الحدود السورية –

العراقية إلى «الحرس الثوري» الإيراني لم يلقيا اعتراضاً أميركياً مسموعاً، بل الانطباع هو أن واشنطن «طنّشت» وبالتالي أجازت ذلك. فدير الزور منطقة رئيسية للممر الأساسي بين طهران والبحر المتوسط وحتى الآن لم تتخذ واشنطن أي إجراء فعلي لاعتراض إنشاء تلك القاعدة لمشروع «الهلال الفارسي» الذي تزعم هي وإسرائيل أنهما تعارضانه.

هامش الثقة بالولايات المتحدة ضيق لجميع من تعاون معها وهم جميعاً يتأهبون لإمكانية الاستفتاء الأميركي عنهم بعد تحقيق الأهداف الأميركية – فهذه هي السمعة الأميركية «قوات سوريا الديمقراطية» تعي تماماً أن الحاجة الأميركية لها موقتة وأن دعم واشنطن لها لن يدوم ولا هو مضمون بعد الانتهاء من معركة الرقة الأساسية لتحقيق هدف سحق «داعش». لذلك ربما أن «قوات سوريا الديمقراطية» هي أساساً كردية. ترى أن مصلحتها تقتضي التركيز على الاحتفاظ بأراضي المناطق الكردية عبر تفاهمات مع النظام في دمشق ومع موسكو، فالصفقة مع بشار الأسد أضمن من الاعتماد على الوعود الأميركية التي قد تتقلب مع رياح العلاقة مع تركيا.

كذلك، تصبو «قوات سوريا الديمقراطية» إلى صفقة تسليم الرقة للقوات النظامية في مقابل وعد الأسد بإدارة كردية ذاتية في المناطق الكردية السورية. فالكرد يشككون بالتعهدات الأميركية وهم يشكون بأن تكون الأولوية الأميركية كردية في مقاييس العلاقات مع تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي والتي قد تحتاجها واشنطن كما يقول البعض، لضبط التوسع الإيراني في الشرق الأوسط كما قد تحتاجها في تحديد مصير إدلب.

روسيا تخشى أن تستغل طهران ودمشق الوضع في إدلب بهجوم مسلح يسفر عن تحالفات جديدة بين المعارضة المعتدلة والمتطرفة. فالفكرة الروسية تقوم على إيلاء مهمة القضاء على المعارضة المتطرفة إلى المعارضة المعتدلة وهي تريد قطع الطريق على أية اجتهادات إيرانية ومغامرات نظامية في إدلب.

تركيا تمتلك أدوات عدّة في مصير إدلب إذ إنها متهمة بأنها راعية الملاذ للمتطرفين هناك، روسيا تحاول التنسيق مع تركيا مما يترك الانطباع بأنها على خلاف مع إيران لكن هذه شراكات انتقالية موقتة في ساحات المعارك السورية.

فحتى الآن وعلى رغم التسويق الروسي لتباينات مع المشاريع الإيرانية في سوريا، ليست هناك إثباتات على أية نقلة نوعية في التحالف الميداني الروسي – الإيراني باتجاه الاختراق استراتيجياً وطالما تتعايش واشنطن مع أية تحالفات سورية تحت عنوان محاربة الإرهاب وهو عنوان تبنته دمشق أساساً – تتولى روسيا مهمة إدارة التطورات وهي التي تقرر إن كان في مصلحتها التقارب مع تركيا أو التباعد مع المشاريع الإيرانية في سوريا. وهي التي تقرّر مصير المعارضة السورية برمّتها. لذلك يتوجه إليها الكرد وتتقارب معها «قوات سوريا الديمقراطية» المدعومة أميركياً. إنما في نهاية المطاف إيران ليست مسألة عابرة في مصير سوريا فمشاريعها العابرة للحدود تحتاج الجغرافيا السورية ولن يوقفها عن تنفيذها سوى قرار روسي – أميركي – إسرائيلي لم يتخذ بعد.

قبضة إيران في بغداد
ومصير «حشدها» على المحك

المشهد الاستراتيجي في العراق يمر بتحولات جذرية، العلاقات المتجددة بين المملكة العربية السعودية والعراق تنبني بتغيير قواعد اللعبة السياسية، على المستويين الداخلي والخارجي، لكنها لن تبرّد الأزمة المستعصية في هذا البلد. قد تتصاعد قريباً على وقع حدثين مفصليين سيتركان انعكاسات واسعة تتجاوز الساحة الداخلية أيضاً. أولهما الحرب لتحرير منطقة تلعفر وما قد تجرّه من تغييرات في تمركز القوات المشاركة فيها وأثرها في الصراع الإثني والمذهبي المستعر ومستقبل «الحشد الشعبي»، وثانيها الاستفتاء في 25 أيلول/سبتمبر 2017 على قيام «دولة» كردستان وستكون اللعبة السياسية أمام خريطة جديدة من التحالفات والتموضعات المحلية والإقليمية.

طرأت عوامل كثيرة على سياسات المعنيين بالعراق منذ احتلال التنظيم الإرهابي مناطق شاسعة من بلاد الرافدين منتصف العام 2014، أذعنت إيران لضغوط جمّة وتخلت عن حليفها القوي نوري المالكي الذي كان يطمع بولاية ثالثة، لم تستطع تسويقه حتى داخل تحالف القوى الشيعية ولم ترغب أيضاً في كسر كلمة المرجعية الشيعية في النجف التي حمّلته المسؤولية عن استشراء الفساد والمحسوبية والهدر وقيام «داعش» كنتيجة طبيعية لهذا الفساد. لكن خلفه في كرسي الحكم ونائبه في «حزب الدعوة» حيدر العبادي لم يعرف كيف يستغل التأييد الشعبي ووقوف المرجعية ومعظم القوى المناوئة لسلفه إلى جانبه، تأخر في تطبيق برنامجه الإصلاحي، ولم ينجح في معركة تقويض مراكز القوى التي خلّفها زعيم «دولة القانون» في مؤسسات الدولة وإدارتها. ولم ينجح أيضاً في ضرب نظام المحاصصة الذي حيّر الدولة ومؤسساتها وخيراتها إلى الكتل الكبيرة، خصوصاً تلك التي استأثرت بالحكم طوال أكثر من عقد. لكنه أعاد إلى حدّ ما تأهيل

المؤسسة العسكرية بدعم صريح من الولايات المتحدة التي لم تكن إدارتها حتى العام 2016 تخلت عن تفاهمها مع طهران على تقاسم مواقع النفوذ حتى أن مسؤولين في الإدارة السابقة وجّهوا كلمات التقريظ والمديح إلى «الحشد الشعبي» على أدائه بمواجهة «داعش» وكان الأمر يتماشى مع حرص الرئيس باراك أوباما على الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية، ونجح رئيس الوزراء في نهج سياسة متوازنة بين واشنطن وطهران، وطالب ببقاء الأميركيين بعد تحرير الموصل، وأوكل إلى شركة أمنية أميركية حراسة الطريق الرابط بين بغداد وعمان بخلاف رغبة طهران.

وطرأ تطور سياسي كبير آخر هو دخول دونالد ترامب البيت الأبيض أوائل سنة 2017، وكان من بين أهم أهداف استراتيجيته مواجهة إيران التي صنّفها على قدم المساواة مع التنظيمات الإرهابية، لم يمنع ذلك من مواصلة الحرب على «داعش» في إطار الخطة التي أطلقتها الإدارة السابقة. لكن واشنطن بدأت هذه المرة تعبّر عن رغبتها في إعادة صوغ سياستها حيال العراق، والنظر في توسيع وجودها العسكري في هذا البلد. وهو ما يتماشى مع استراتيجيتها الجديدة حيال الشرق الأوسط برمته، مشرقاً وخليجاً. وهي تماشي بلا شك توجّه قيادات عراقية إلى إعادة صوغ علاقات بلادها بالمحيط العربي، الخليجي خصوصاً.

أبعد من هذه التطورات وصول نظام المحاصصة إلى طريق مسدود ما يعني أن سقوطه نهائياً لا بدّ من أن يتبعه سقوط القوى والأحزاب الدينية التي تولت إدارة البلاد منذ انهيار نظام «البعث» في 2003. تبادلت هذه القوى توزيع المكاسب والمغانم على الأنصار والمؤيدين بدلاً من ترسيخ المؤسسات وبناء الإدارات لم تستطع حتى توفير أبسط الخدمات للمواطنين الذين لجأوا إلى الشارع منذ منتصف 2015 ولا يزالون إلى اليوم منادين بإسقاط الأحزاب ومن يقف وراءها، خصوصاً إيران الراعي الأساس لنخب الحكم الشيعية، خطأ العبادي هنا هو أنه لم يعرف كيف يوظف هذا الغضب لتمكين حكمه وتغيير المشهد. علماً بأن الأحزاب والكتل المتحكمة بمجلس النواب عرفت هي الأخرى كيف تدافع عن مصالحها وحماية مصيرها. ولكن كان لا بدّ لهذه القوى من أن تبدّل جلدها على الأقل في خضم هذا الغضب، لعلها تنجو من يوم الحساب في الانتخابات المقبلة. والحقيقة أن السيد مقتدى الصدر كان أول المبادرين إلى الخروج من عباءة «التحالف الوطني» الشيعي والتمرد على اليد الإيرانية. للرجل وجمهوره العريض ثارات على المالكي منذ أيام «صولة الفرسان» التي ضربت «جيش المهدي» جنوب البلاد ووسطها في 2008، كما أنه

ضاق ذرعاً بتدخّل طهران و«حرسها الثوري» وله حسابات أيديولوجية مختلفة في ما خصّ المرجعية وولاية الفقيه. لذا انضم إلى الشارع مستفيداً أيضاً من موقف النجف من تدخّل إيران وتغوّلها وسعيها إلى نسخ نموذجها للحكم في بلاد الرافدين.

لم تكن الظروف كذلك قبل سنتين يومها عندما تقدّم مناصرو الصدر إلى المنطقة الخضراء لم يرق ذلك لواشنطن ولطهران بالطبع. بدا أن ثمّة حرصاً مشتركاً على تهدئة اللعبة السياسية في بلد تهدده «دولة الخلافة». لكن المرجعية أبدت تعاطفاً مع مطالب الشارع بعدما كانت نادت بـ «جهاد الكفاية» لقتال «داعش» ورفضت قبل ذلك إعادة تكليف المالكي لولاية ثالثة. حتى أن السيد علي السيستاني لم يتأخر في انتقاد موقف طهران الاستعلائي وتدخّلها في الصغيرة والكبيرة. وكان له موقف واضح قال يومها إن «العراقيين يعتزون بوطنيتهم وهويتهم واستقلالهم وسيادتهم». ورحّب بأي «مساعدة تقدّم إلينا اليوم من الأصدقاء في حربنا ضد الإرهاب ونشكرهم عليها (...) والمساعدة من الأصدقاء والشكر لهم لا يعنيان في حال من الأحوال أننا يمكن أن نغضّ الطرف عن هويتنا واستقلالنا ولا يمكن أن نكون جزءاً من أي تصورات خاطئة في أذهان بعض المسؤولين هنا أو هناك». بدا واضحاً بعد قيام «دولة الخلافة» أن هناك أكثر من معول يضرب في الحضور الإيراني من المرجعية في النجف إلى تبدّل السياسة الأميركية والتظاهرات الشعبية التي تنادي برفع يد طهران عن بغداد وأخيراً عودة الحرارة إلى العلاقات بين بغداد والرياض.

ليس الصدر وحده من رغب ويرغب في نزع العباءة الدينية عن تحرّك أنصاره وإعادة النظر بموقفه من أهل الخليج التي توّجها بزيارة السعودية أخيراً. معظم القوى الدينية بدل أسماءه. السيد عمار الحكيم خرج من «المجلس الأعلى» ليطلق «تيار الحكمة الوطني» وحتى رئيس البرلمان سليم الجبوري أدار الظهر للحزب الإسلامي (الإخوان) ليرفع راية «التجمع المدني للإصلاح» مستفيداً من دعم المالكي. كلهم باتوا يرفعون راية «الدولة المدنية» التي نادى بها المرجع السيستاني. ولكن يمكن القول حتى الآن أن هذا التبديل لم يثمر، أي أنه لم يترجم سياسات وبرامج تؤكد هذه التوجهات الجديدة. بل إن إقرار البرلمان أخيراً قانوناً جديداً للانتخابات العامة كشف نزعة الكتل الكبيرة نحو العودة إلى التحكّم بالعملية السياسية من دون القوى والأحزاب الأصغر. إنها ببساطة محاولة لإعادة تأهيل نظام المحاصصة.

لا أحد يتوقع بالطبع أن ترفع إيران يدها عن العراق بهذه السهولة أو أن بغداد ستقفل الباب بوجهها. هناك وقائع الجغرافيا والتاريخ ولا حتى المملكة العربية السعودية التي بدأت تستقبل قيادات من جارها الشمالي تدفع باتجاه مثل هذه الخيارات. ولا حتى القيادات الشيعية الرسمية والحزبية التي زارت الرياض تستعجل هذا المنحى، فجلّ ما تطمح إليه في هذه المرحلة هو تنويع خياراتها. أما السعودية التي تخوض حرباً في اليمن وتواجه مع دول أخرى أزمة مع قطر يعنيها أن تقيم علاقات طيبة مع العراق. لقد ابتعد العرب طويلاً عن هذه البلاد لأسباب عدّة، ليس أولها السياسة التي انتهجها المالكي طوال عقد، وليس آخرها أن الولايات المتحدة أثرت منذ الغزو على التفاهم مع الجمهورية الإسلامية على إدارة شؤون بلاد الرافدين وتقرير مصيرها حتى انتهى الأمر بإطلاق يدها في بغداد. لذلك بعيداً من الشعارات النمطية يستقيم أن يقال إن العراق يجب أن يعود إلى العراقيين أولاً، قبل المناداة بشعار عودته إلى الحضن العربي، أو بشعار خروجه من القبضة الإيرانية. شرط هذين الشعارين الأخيرين استعادة العراقيين أولاً الحكم وأدواته بعيداً عن جميع المتدخلين في شؤونه.

إحياء العلاقات بين الرياض وبغداد ليس وحده ما يقلق إيران، يثيرها أن يدعو بعضهم إلى حلّ «الحشد الشعبي» في حين تعمل جاهدة على تثبيته جزءاً من منظومة الحكم، على غرار «الحرس الثوري» وهي تعدّه لمعركة الانتخابات من أجل ترجيح كفة قياداته الموالية ودعم فريق المالكي. وكان الصدر ناشد العبادي علناً دمج العناصر المنضبطة من «الحشد» في القوات المسلحة وسحب السلاح من فصائله وحصره بيد الدولة. لكن رئيس الحكومة رفض الدعوة. ليس لأنه متمسك بهذه الميليشيات، فما يقوله فيها في سرّه ولقاءاته الضيقة يختلف تماماً عما يعلن ويضمر، لكنه لا يريد فتح معركة مستقبل «الحشد» عشية استحقاقين كبيرين هما معركة تلعفر والانتخابات البرلمانية. علماً أن قادة رئيسيين في هذه الميليشيات يستعدون لتوظيف ما يتحقق في ميدان الحرب على «داعش» في ميدان السياسة مستقبلاً، ويناهضون تذويب تشكيلاتهم في المؤسسة العسكرية. هذا ليس من أهداف طهران التي ترغب في إقامة جيوش رديفة تنافس المؤسسات النظامية وتهدد من أجل ضمان حضورها القوي والطاغي. لذلك يخشى العراقيون مع تصاعد موجة انفتاح بغداد على جيرانها العرب وطرح مستقبل «الحشد» أن يعمد وكلاء إيران بمساعدة «حرسها» إلى التمرد أو التهديد بقلب الطاولة على الجميع. معارك كثيرة مفتوحة في العراق اليوم. لكن جديدها أن حضور

إيران ومستقبل «حشدها الشعبي» باتا على المحك مثلما باتت خيارات بغداد على المحك أيضاً إذ لم يعد في إمكانها جمع الماء والنار بيد واحدة.

كردستان: كلما تجسد الحلم تبخر

سبق الشاعر الكردي أحمدي خاني عصره بأربعة قرون، إذ استهل ملحمة «مه م وزين» التي كتبها في القرن السابع عشر وتعد أول عمل أدبي كردي بقسم عنوانه «أمراضنا» يتأسى فيه على انقسامات الكرد التي تسببت في إخضاعهم للعثمانيين أو الصفويين. «لو نهض ملك واحد من بين صفوف الكرد، لو ساد التناغم بيننا، لو أبدينا الطاعة لواحد منا لكان في مقدوره إخضاع الترك والعرب والفرس جميعاً».

نص أحمدي خاني عبقري في سبقه الزمني، لكن تطبيقه من جانب زعماء الكرد منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم يلخص الكوارث التي لحقت بشعبهم والتي ألحقوها به. لا يزال القادة الكرد وتجسيدهم المعاصر هو السيد مسعود البارزاني، يتظاهرون بأن ليس ثمّة انقسامات تمتد جذورها إلى التاريخ والثقافة والجغرافيا والاقتصاد، بل إلى خلافات سياسية لا بدّ من الحوار إذ القسر أو تقديم الإغراءات لكي يتم تجاوزها. ولا يزال كل قائد كردي من البارزاني إلى أوجلان ليوهم نفسه بأنه الملك الواحد الذي بمقدوره تحقيق ما يراه مصلحة قومية لو أبدت الرعية الطاعة له.

لأؤكد، استباقاً لتصفيق من شوفيني عراقي أو تصفير من قومي كردي تعرّض الكرد لجرائم لا حصر لها. ليس من حق الكرد المطالبة بالاستقلال فقط بل عليهم الإصرار عليه. تعرّض الكرد لبشاعات لا حصر لها. بحسبة بسيطة تستند إلى افتراض أن عدد سكان كردستان العراق كان ثلاثة ملايين أيام مجازر الأنفال التي شنّها نظام البعث عامي 1987–1988 تتجاوز نسبة من أُبيد منهم إلى مجموع سكان كردستان نسبة ضحايا القنبلتين النوويتين على اليابان إلى سكانها.

مأساة الشعب الكردي هي أن قادته يبدون وكأنهم يعيشون في كوكب آخر على رغم حديثهم المتكرر عن الضغوط والمؤامرات الإقليمية والدولية التي تعرّضت وتتعرّض لها كردستان. مأساته

هي أن قادته الساعين إلى تحقيق العصر السريع (أو الوصول إلى الزعامة) لا يأبهون بما قد يجره هذا السعي من كوارث، ذلك أن سردية المظلومية جاهزة على الدوام لتبرير مغامراتهم من دون أن يتعرضوا للمساءلة من شعبهم عن أسباب خوض المغامرة، وهم يدركون أن ثمّة أعداء لهم ثقلهم القادر على تبديد أحلام شعبهم المتعطش لنيل استقلاله. يتذاكى القائد الكردي متباهياً بأنه استطاع استمالة هذا الطرف الدولي أو الإقليمي أو ذاك ويتذاكى بأنه تحالف مع هذه القوة أو تلك عن غير قناعة لأنه يسعى لتحصيل حقوق الشعب الكردي. ولا يرى أنه الطرف الأضعف في معادلة العلاقة بين الدول وبين شعب لا يزال يسعى لتحقيق مصيره، ويعود العائد بعد الخيبات ليعلن أن ليس للكردي صديق غير الجبل. ثمّة جهل مفهوم، وثمّة انتهازية غير مبررة.

في 1946 قامت أول جمهورية «مستقلة» للأكراد في إيران، كانت القوات السوفياتية تحتل القسم الشمالي من إيران وقررت قبل أن تنسحب أن تدعم نشوء جمهوريتين «شعبيتين»: جمهورية أذربيجان (غير أذربيجان السوفياتية) و«الجمهورية الكردية الشعبية» إلى الجنوب منها التي أسست جيش الشعب الكردي ومحطة إذاعة واختارت القاضي محمد لرئاستها. حظيت جمهورية مهاباد بدعم شعبي واسع بفضل تأييد بطل قومي كردي هو عمار خان وعشيرته «الشكاكي» لها. فماذا كانت الخطوات الأولى للجمهورية الكردية الشعبية؟ رفضت الجمهورية الحدود المرسومة لها وأعلنت أن كل الأراضي الممتدة إلى حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية تعود لها واتهمت السوفيات (وهم من أنشأ جمهوريتها) بالانحياز إلى الأذربيجانيين؛ لا يذكر التاريخ الرسمي الكردي اسم عمار خان الذي أصيب بالإحباط فسحب دعمه للقاضي محمد. تقول وثيقة أرسلتها محطة السي آي في تبريز إلى واشنطن عام 1948 ولم ترفع عنها صفة السرية إلاّ بعد خمسين عاماً «لم نتدخل في الصراع لأنه أنهك الجمهوريتين». لم يكن سقوط جمهورية مهاباد محتماً فقد كانت إيران منهكة وخارجة من الاحتلال للتو. لا يذكر التاريخ الكردي الرسمي اسم عمار خان، استسلم القاضي محمد للقوات الإيرانية فتم إعدامه في ساحة جوارجار (الأعمدة الأربعة) في مهاباد.

برزت فرصة أخرى للكرد لتحقيق بعض من طموحاتهم حين أقرّ دستور الجمهورية العراقية الوليدة عام 1958 لأول مرة بأن «العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن» نتجنّب هنا الحكم على صحة رفع الملا مصطفى البارزاني السلاح وإعلان الثورة ضد بغداد في أيلول/سبتمبر 1961 من دون أن يسبق ذلك أي استفزاز حكومي، إذا لم نطّلع على وثائق أو شهادات من

معاصري تلك الفترة تشير إلى مطالب قدمها الملا مصطفى البارزاني ولم يتم تنفيذها. كان واضحاً للجميع أن نظام حكم عبد الكريم قاسم بات يواجه تهديدات جدية من حزب البعث وحلفائه منذ النصف الثاني من 1962. فماذا فعلت القيادة الكردية؟ وجهت رسائل إلى البعث بأنها ستدعمهم إن ضمنوا حقوق الشعب الكردي، يومذاك كان البعث يتبنى دستور 1943 الذي يفتتح بفصل «أهداف وغايات» ترد فيه الفقرة التالية: «غير العرب من الأقليات القومية التي لا يمكن أن تندمج في المجموع العربي وتتعرب بصورة تامة تخضع لقوانين خاصة تحدّد حقوقها وواجباتها بصورة تمنعها من الإضرار بمصالح العرب وهي تظل معتبرة أجنبية يحق للدولة العربية في كل حين أن تخرج من يضر بمصلحتها منها. ويحظر عليها تشكيل مدارس وإنشاء منظمات وصحف بلغتها». وكانت المادة 11 من الدستور تنص على أنه «يجلي عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ضد العرب».

لا مفاجآت: جاء البعث إلى السلطة في انقلابه عام 1963 ليشن حرب أرض محروقة ضد الأكراد. فماذا كان ردّه؟ أنقل من جديد عن مذكرات سرية متبادلة بين محطة السي آي آي في تبريز ورئيسها المؤسس والمخضرم آلان دالاس. بعث البارزاني برسالة عبر مسؤول المحطة في تبريز يطلب فيها أن يطلع عليها «قائد العالم الحر». الرئيس كينيدي ليس في وارد قراءة كهذه، فبم نجيب البارزاني؟ والسؤال الأهم: هل البارزاني عميل شيوعي؟ آخذين بنظر الاعتبار أنه لجأ إلى الاتحاد السوفياتي لمدة ثلاث عشرة سنة منذ سقوط جمهورية مهاباد حتى قيام الجمهورية في العراق؟ وجّه دالاس إجابة عامة عن السؤال الأول: «نحن نتبع القنوات الرسمية وقد أوصلناها إلى المعنيين» وأن يؤكدوا للبارزاني «أن أميركا تؤيد سعي العراق إلى حلّ مشكلاته».

الجواب عن السؤال الثاني يلخص التباس علاقة الكرد مع العالم الخارجي «الأكراد ليسوا عملاء للسوفيات. هم مع كل من يقف ضد أي حكومة في بغداد» والجواب عن مذكرة جديدة بعد ربع قرن هو الأكثر إثارة للدهشة وللأسف على جهل قادة الكرد بالعالم الخارجي وجهل العالم الخارجي بهم. المذكرة موجهة إلى مستشار الأمن القومي الأميركي زيغينيو بريجينسكي (4 أيلول 1979) كانت الحركة المسلحة الكردية قد انهارت عام 1975 بعد اتفاق شاه إيران وصدام حسين على تخلي الأول عن الحركة التي دعمتها أميركا مقابل تنازل العراق عن نصف شطّ العرب لإيران. ومن جديد يتساءل مكتب العراق في الخارجية الأميركية عن أدلة على علاقة الكرد

بالسوفيات. المذكرة مثيرة للدهشة لأنها كتبت حين كان الملا مصطفى البارزاني يقضي أيامه الأخيرة لاجئاً في الولايات المتحدة، بعد أن رمى بكل ثقله لإنجاح المشروع الأميركي بزعزعة نظام البعث.

محنة العلاقة الكردية بالعالم الخارجي تكمن في أن الدول المؤثرة، منذ نهاية عشرينيات القرن الماضي وحتى أوائل تسعينياته (وربما حتى اليوم) لم تنظر إلى كردستان ككيان. تجدر دراسة مشاكله ورغبات شعبه لتتخذ بالتالي موقفاً حول مصائره. كانت كردستان على الدوام «مشكلة عراقية» أو «إيرانية» أو «تركية» تتم معاينتها من خلال مؤشر العلاقة مع بغداد أو طهران أو أنقرة ويتم اتخاذ موقف في شأن «المشكلة الكردية» تناسباً مع الموقف من الحكومات المركزية.

وحين حانت اللحظة الذهبية لكي تنهض كردستان ككيان مستقل نسبياً، تكفّل القادة الكرد بإضاعتها. عهد كردستاني مشرق بدأ عام 1992: فرض التحالف الدولي حظراً على الطيران العراقي على كردستان، انسحبت أجهزة البعث والمؤسسات القمعية، صدر عفو عن كل من تعاون مع نظام البعث، انتخابات برلمانية، انفتاح اقتصادي مع تركيا وإيران. ها أن الدولة حلمت بأن يقيمها الكرد تتبرعم.

ومن جديد قد لا يرى الشوفيني العربي في ما سبق غير تدليل على ضرورة «انصياع» الكرد لهم وقد لا يرى القومي الكردي فيه غير تبرير لحرمان كردستان من حقها في الاستقلال. أم لعلنا لا نزال نعيش في عصر الخالد أحمدي خاني ننتظر ملكاً نرتع له جميعاً.

أكراد سوريا هدية جديدة لطهران

الاتصال الهاتفي الأخير بين الرئيس الأميركي ترامب ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان يوحي بأن الأميركيين بدأوا التخلي عن دعمهم أكراد سوريا. قالت أنقرة بعد الاتصال أن ترامب تعهّد بذلك. وقالت واشنطن إنها قرّرت أن تعدِّل دعمها على الأرض لحلفائها في سوريا. إنها واشنطن نفسها التي سبق أن انكفأت عن حلفائها الأكراد في العراق، وعن أي دعم للتشكيلات السياسية والعسكرية للمعارضة السورية بعد أن كانت وضعت «خطوطاً حمراء للأسد» تحوّلت خضراء بعد أيام قليلة. وهي واشنطن أيضاً التي لم تبدِ اكتراثاً بمسيحيي لبنان ووضعتهم بين يدي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، وهي فعلت مع الفلسطينيين في مفاوضاتها كل صنوف التخلي مجتمعة.

واشنطن تؤسِّس لانعدام ثقة كبيرة في موقعها، على رغم أنها تطرح نفسها مرجعاً أخيراً في أي قرار يتعلق بالمنطقة، فاليوم إذا أضفنا الاتصال الهاتفي بين أردوغان وترامب إلى سلسلة التحركات التركية، فسنخرج بنتيجة سبق أن اختبرناها في مواقع سابقة، وتتمثّل في أن طهران هي من سيتقاضى ثمن تخلِّي الأميركيين عن أكراد سوريا، والغريب أن ذلك يجري في سياق مواجهة كبرى بين الأميركيين والإيرانيين. أردوغان ذهب إلى سوتشي وفاوض حسن روحاني وفلاديمير بوتين على سوريا كلها في مقابل ضمانات في الموضوع الكردي، وعاد إلى أنقرة وتوّج ذلك باتصال مع ترامب. طهران ستأخذ في سوريا وتعطي في روج آفا. وفي المقابل تولى أردوغان تأمين غطاء أميركي لهذه المبادلة في ظل انسداد قنوات التواصل بين واشنطن وطهران.

السياسة الأميركية تشتغل على خطوط منفصلة تماماً عن خطوط خطاب واشنطن في العراق حقّقت طهران انتصارات ميدانية هائلة لم تكن واشنطن بعيدة عنها. خاضت طهران معركة الموصل

بغطاء جوي أميركي. ثم هزم «داعش» هناك، وفي هذه الحرب كان ثمة مهزومين كثر ومنتصر واحد هو طهران. صحيح أن القضاء على «داعش» كان هدف الجميع، لكن الجهة الوحيدة التي استثمرت في هذا النصر كانت طهران. وبعد ذلك جاء دور الأكراد في العراق. فما جرى أن الاستفتاء أثار في طهران حفيظة مختلفة عن تلك التي أثارها في واشنطن الاستفتاء بالنسبة إلى طهران كان إعلان انفصال عن إقليمها العراقي، وبالنسبة إلى واشنطن كان تصعيداً لجبهة الحرب على «داعش» تمّ القضاء على الاستفتاء، ودفع الأكراد أثماناً باهظة عن خطأ التوقيت، منها كركوك والمناطق المتنازع عليها.

طهران وحدها من تقاضت هذه الأثمان وما فعلته واشنطن كان مجرد دفع للأكراد إلى أحضان طهران. يبدو أن التجربة ستتكرّر في سوريا أو في روج آفا تحديداً، ذلك أن شعور الأكراد هناك بسحب الغطاء الأميركي عنهم سيدفعهم إلى البحث عن بديل يقيم وطأة الغضب والانتقام التركي. أمامهم موسكو وطهران وإن كانت للأخيرة حساسية حيال التعاطي مع ظاهرة انفصالية كردية تمّت بعلاقة مع حزب العمال الكردستاني، فإن خبراتها المستجدة على هذا الصعيد تساعدها على التخفف من أثقال الخبرة الداخلية، العلاقة مع «بي. كي. كي» التركي والسوري اختبرت في سوريا وفي العراق أخيراً وجرى تعميدها في الحرب على مسعود البارزاني تارة وخلال احتقان العلاقة وتنظيمها بين النظام السوري ووحدات حماية الشعب الكردي في مناطق شمال سوريا.

لا ينتظم الحضور الأميركي في المنطقة مع المهمة الرئيسية التي تطرحها واشنطن على نفسها في إقليمنا. المواجهة مع طهران تحصل في ظل إفساح هائل في المجال للأخيرة لكي تتحصّن بشبكة نفوذ عسكري وأمني وسياسي. اليوم ثمة حلف دولي مثلث الأضلاع يضم طهران إلى أنقرة وموسكو، فيما هي منخرطة في حلف آخر يضمّها إلى موسكو مع النظام في سوريا، والصين أيضاً ليست بعيدة، ناهيك عن الجماعات السياسية والأهلية التي تستمر واشنطن في قذفها إلى أحضان طهران، بدءاً من الأكراد ووصولاً إلى المسيحيين في لبنان، مروراً بمرارات الجماعات السنّية في علاقتها مع الدولة العظمى.

كردستان الإيرانية
الأصابع على الزناد

على ضوء ما يحدث في البلد، أبدت الأحزاب الكردستانية في إيران استعداداً لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تصلها الاحتجاجات في المراحل اللاحقة، وفي مزيج من الحماسة والثقة في النفس سطّرت الفصائل الكردية المسلحة بيانات تدعو إلى الالتحام بالاحتجاجات القائمة في مدن إيرانية عدّة، وإلى ضرورة توحيد صفوف الكرد في خندق واحد إضافة إلى دعوتهم إلى تشكيل جبهة معارضة (إيرانية) تتولّى دعم «الثورة» وإسنادها.

لا تثريب على الكرد في إبداء مثل هذا الموقف ولا غرابة في إظهار مثل هذه الحماسة عند هبوب أدنى نسمات التغيير في إيران، فالنظام الإيراني لم يتوقف عن التنكيل بالكرد ورفض مطالبهم في الديمقراطية والحكم الذاتي، علاوة على إلحاقه شتى صنوف الأذى بالحركة القومية الكردية. فما المشانق التي تُعلَّق في ساحات كردستان الإيرانية إلا غيض من فيض قسوة النظام وعنفه المستدام. إلى ذلك يحفل تاريخ كرد إيران بتجارب مريرة وذكريات مؤلمة تسبّب بها نظام آيات الله، والتي دشّنها روح الله الخميني من خلال تصديره فتوى تكفير القوميين الكرد واعتبارهم أعداء للثورة الإسلامية والتنصّل من الاتفاقات التي كان ينبغي أن تصنّف الكرد بُعيد انهيار نظام الشاه محمد رضا بهلوي حيث ساهمت الحركة القومية الكردية في تنظيف المحافظات والمدن الكردية من جيش الشاه فكانت عملية السيطرة على ثكنات الجيش ومراكز السافاك تصبّ في رصيد الخميني بدل أن تحسب للكرد الذين خاضوا حرباً أشبه بحروب التحرير الشعبية، وبدل الشكر على ما قام به كرد إيران جرت حملات المعاقبة التي لم تتوقف لحظة واحدة، حيث تولّى آية الله خلخالي مهمة إعدام

القوميين الكرد وبأعداد غفيرة حتى وُصف بـ «قاضي الشنق» في مختلف الأدبيات الكردية التي تتناول حصاد الثمانينيات المر.

مع اغتيال أبرز قادة كرد إيران، كالأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الدكتور عبد الرحمن قاسملو وزميلين له في العاصمة النمساوية فيينا في 1989، على يد فرقة اغتيالات تابعة للحرس الثوري الإيراني خلال جولة مفاوضات سرية، ثم اغتيال خلفه الدكتور صادق شرفكندي، قطعت الحركة الكردية كل أمل في إمكان خوض حوار أو مفاوضات مع نظام آيات الله، لتبدأ بعد هذه المرحلة من الاغتيالات الدموية الممزوجة بالمكر والخديعة واستدراج الضحايا، مرحلة الترقب وانتظار الظروف التي قد تنضج وتؤدِّي إلى إطاحة النظام وصعود القوميين الكرد مجدداً، إسوة بالظرف الذي تحقّق في كردستان العراق.

للفصائل الكردية المسلحة، والتي يمكن التذكير بأبرزها، الديمقراطي الكردستاني، كومله، حزب الحياة الحرة (الموالي للعمال الكردستاني) وغيرها من الفصائل المسلحة المحدودة الأثر، حضور بالغ التأثير في كردستان الإيرانية، كما أن لمعظمها خلايا نائمة في مختلف المدن والقرى على نحو ما كشفت عنه تجربة 1979، إلا أن أكثر ما يحدّ من فاعلية هذه الفصائل هو انقساماتها وخلافاتها البينية، أو تدافعها إلى تصدُّر المشهد بحثاً عن الشعبية. زد على ذلك وجود المقار القيادية والمعسكرات لبعضها في كردستان العراق التي تحتفظ بعلاقات متينة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي قد تؤثِّر في دور هذه الفصائل وأهميته. لكن وفي مقابل ذلك ثمة أصوات عبّرت عنها بيانات هذه الأحزاب تدعو إلى وجوب تشكيل جبهة كردية موحدة استعداداً لما قد تنجم عنه الأوضاع في عموم البلاد، وهذا تطور لافت في الخطاب القومي الكردي الداعي إلى الاتحاد.

ولعل مثل هذه الدعوات الكردية البينية متوقعة بالنظر إلى قوة النظام الإيراني وعدم انسجام المعارضة الإيرانية المقسومة إلى قسمين أحدهما قومي فارسي مغلق وآخر ذي صبغة وطنية جامعة تتوجّه إلى الإثنيات الإيرانية من عرب وكرد وبلوش وآذريين وفرس، بالتالي فإن الممكن والمتاح أمام الحركة الكردية توحيد صفوفها، ثم الشروع في عملية انسجام وتوافق مع عموم المعارضة الإيرانية.

مهما يكن من أمر وسواء نجح النظام الإيراني في إخماد الاحتجاجات أو تحوّلت الاحتجاجات إلى ثورة قادرة على تطويع النظام أو هزيمته، فإن أصابع كرد إيران ستبقى مشدودة

إلى الزناد تحسباً لأي طارئ قد يحدث، وربما يفيد التذكير هنا بالقول إنه ليس لدى كرد إيران وفي مطلق الأحوال، ما يخسرونه سوى المشانق المعدَّة لحصد أرواحهم.

أميركا ومواجهة إيران في سوريا

كرّر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، كما وزير الخارجية ريكس تيلرسون، في أكثر من مرة، ضرورة مواجهة إيران في سوريا ومنعها من تحقيق حلمها في بناء القوس الشيعي الممتد من العراق إلى لبنان عبر سوريا، والذي يخضع للسيطرة الإيرانية وميليشياتها خضوعاً مطلقاً وفي كل من هذه الدول الثلاث.

كما تحدث تيلرسون عن الخطر الإيراني في سوريا وما يمثّله من تهديد على وحدة سوريا وقدرتها على إنجاز المرحلة الانتقالية، في شكل يضمن تعافيها وتطبيع علاقاتها مع كل دول الجوار، لكن الولايات المتحدة لم تشر إلى كيفية ضمان تحقيق ذلك على الأرض، هل سيتم دعم الجيش السوري الحر مالياً وعسكرياً بما يمكّنه من تحقيق مهمته في محاربة الميليشيات الإيرانية في سوريا، بعد أن كشف قادة الجيش الحر المدعوم من الولايات المتحدة خلال زيارة لهم إلى واشنطن، إن الولايات المتحدة «نكثت بوعودها» في دعم قوات الجيش الحر الموجودة على الحدود السورية – العراقية التي كانت تقاتل الميليشيات العراقية وميليشيا «حزب الله» لتمنع عبورها الحدود من العراق إلى سوريا وطلبت منها التوقف بل الانسحاب.

في النهاية تبدو المفاجأة الحقيقة في الخطاب الأميركي تتمثّل في دعمه موقف تركيا في عمليتها العسكرية في الشمال السوري والتي بدأت من عفرين، ومن المتوقع أن تستمر حتى منبج وربما إلى أبعد من ذلك.

وبذلك تكون الولايات المتحدة قد تخلّت عن قوات سوريا الديمقراطية التي دعمتها للتخلص من «داعش» في سوريا، لكنها وكما أشار وزير الخارجية الأميركي، إلى أن هذه القوات يجب أن تعكس التنوع الإثني والعرقي في سوريا إذا ما أرادت أن يكون لها دور في المرحلة الانتقالية في

سوريا في إشارة إلى طغيان المكوّن الكردي على العربي في مناطق تطغى عليها الغالبية العربية مثل الرقة ودير الزور وغيرهما من المناطق.

وهو ما يدعم بكل تأكيد الحجة التركية في القيام بعملية عسكرية ضد حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الذي تعتبره تركيا امتداداً لحزب العمال الكردستاني وتصنّفه منظمة إرهابية مثلها مثل الولايات المتحدة، لكن هذه الأخيرة لا ترى في PYD امتداداً طبيعياً لحزب العمال الكردستاني، لذلك لا تصنّفه على هذا الأساس كمنظمة إرهابية، وقد شكّل هذا الموضوع أساساً لتوتّر العلاقات البينية بين الولايات المتحدة وتركيا إلى حدودها القصوى، في ظل تصاعد الاتهامات التركية وعلى لسان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن الولايات المتحدة تدعم تنظيمات إرهابية في سوريا، والتعهد بإفشال المخططات الأميركية في سوريا، وعلى رأسها ما أسمته الولايات المتحدة قوة الحدود المكوّنة من 30 ألف مقاتل عمادها الرئيس مكوّن من قوات سوريا الديمقراطية، على ما اضطر وزير الخارجية الأميركي إلى التدخل شخصياً وتلطيف الأجواء، عبر القول إن هناك سوء فهم لتشكيل هذه القوات وطبيعة عملها. بل أكثر من ذلك، فقد صرّح وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس، بأن الولايات المتحدة تتفهّم العملية العسكرية التركية في عفرين ودوافعها، مما نظر إليه كضوء أخضر أميركي لاستمرار العملية العسكرية التركية، وتخلٍّ كامل من الولايات المتحدة عن الميلشيات الكردية التي موّلتها ودعمتها في سوريا للتخلص من «داعش».

ما يمكن قوله بالنهاية إن سياسة الولايات المتحدة الأميركية الجديدة في سوريا كما أعلنها الوزير تيلرسون تبدو طموحة إلى أبعد حدود، لكن من دون مساعدة البنتاغون على تنفيذ هذه الخطة والكونغرس لضمان الأموال الكافية لها، ستبقى مجرد كلمات ونوع من الوعود المعسولة التي أطلقها المسؤولون الأميركيون بحق سوريا، لكنهم لم يستطيعوا تحويلها إلى حقيقة واقعة على الأرض فيما يبدو أن السياسة الإيرانية والروسية أكثر تحقيقاً على الأرض من أي وقت مضى.

وفي الوقت نفسه تتحفّظ الولايات المتحدة على مشاركة إيران في محادثات آستانة ومشاركتها كمراقب في مؤتمر سوتشي الذي رفضت الولايات المتحدة حضوره، في ما يعد رفضاً للدور الإيراني في سوريا ورغم ذلك مضت الأمم المتحدة في مشاركتها في المؤتمر الذي يبدو أن نتائجه العبثية بدأت تتجلّى على الأرض السورية، فإنشاء اللجنة الدستورية تحت رعاية الأمم المتحدة ووفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، كما أشار دي ميستورا الذي شارك في

المؤتمر وضع الأمر تحت إدارته الكلية فهو المخوّل بتكوين هذه اللجنة من ممثلين للحكومة وممثلي المعارضة المشاركة في المحادثات السورية – السورية، وخبراء سوريين وممثلين للمجتمع المدني ومستقلين وقيادات قبلية ونساء كما أشار، كما ستضم تمثيلاً مناسباً للمكونات العرقية والدينية لسوريا.

اليوم وبعد التصعيد الإسرائيلي في الأرض السورية واستباحة الطائرات الروسية والسورية إدلب والغوطة الشرقية، تبدو الحرب في سوريا كأنها دخلت مرحلة جديدة من التصعيد الإقليمي يدفع ضحيتها الشعب السوري، فكما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة فإن التصعيد العسكري الأخير يُعدّ إحدى أعنف محطات هذا الصراع خلال ما يناهز السبع سنوات. ففي شهر فبراير وحده تحدّثت التقارير عما يزيد عن ألف ضحية مدنية للقصف الجوي.

لذلك يبدو الحل السياسي الذي تأمل الولايات المتحدة بالوصول إليه، أشبه بالسراب، وإذا كان المجتمع الدولي ما زال يعوِّل على قرار مجلس الأمن الدولي 2254 بوصفه السبيل الأوحد لوقف العنف ووضع حد للمعاناة المأسوية للشعب السوري، فإن هذا القرار يبدو أنه ليس ذا قيمة اليوم مع أزيز الطائرات العسكرية التي تؤكد ما سبق أن جرى خلال الحرب اللبنانية فكأن الحرب في سوريا هي حروب الآخرين على الأرض السورية.



الَفصلُ الخامِس

الأكراد في روسيا

يتواجد الأكراد في ما كان يسمّى بالاتحاد السوفياتي (روسيا حالياً) في الجمهوريات الثلاث أرمينيا وأذربيجان وتركمينايا في الجنوب ويشكِّل الأكراد أقلية عرقية متميزة في هذه المناطق[331] ولكنهم يعيشون أساساً في جمهورية أرمينيا السوفياتية حول تالين والأكوز في تجمعات صغيرة مبعثرة وعلى ذلك يعيشون في الاتحاد السوفياتي باعتباره الجارة الوحيدة للأمة الكردية من خارج الدول التي بها أجزاء من كردستان[332]، لذلك فأكراد الاتحاد السوفياتي يعتبرون خارج الحركة الثورية الكردية «الآن»[333].

ويزيد عدد الأكراد في جنوب الاتحاد السوفياتي عن (100,000) نسمة وبالرغم من قلة عددهم يعتبرون قومية لها مدارسها ومطبوعاتها ولهم كتابهم وشعراؤهم وعلماؤهم[334] وأذربيجان هي المصدر الذي تطبع فيه الكتب والمؤلفات والنشرات الكردية، كما يوجد بها المدارس الابتدائية الكردية والمكتبات. ويعمل في أريفان مسرح تمثيل كردي في حين يذيع راديو تفليس ودار أريفان برامج كردية في أحيان كثيرة. وهذه الحياة النشطة نسبياً في الاتحاد السوفياتي والتي تشجّعها السلطة تؤدِّي بالأكراد إلى مقارنتها بالصعوبات التي يجدونها في التعبير عن أنفسهم فكرياً في البلاد الأخرى[335]. ويعتبر الأكراد الاتحاد السوفياتي خير دعاية لهم عند أكراد البلاد الأخرى[336].

خاصة وأن أكراد روسيا يتمتّعون أيضاً بالحرية السياسية ويعبِّرون عن آرائهم ولكن بالطبع لا يسمح لهم بأي نشاط قومي سياسي كما لا يسمح لهم بحمل السلاح أو تكوين منظمات سياسية كردية مثلهم في ذلك مثل باقي القوميات[337].

كان القياصرة يعملون على نشر نفوذهم في المناطق الخاضعة للإمبراطورية العثمانية. وقد عرفوا أهمية الأكراد وطموحاتهم وذلك بدأوا يخطبون ودّ الأكراد كما فعلوا مع الأرمن، ففي حوالي

نهاية القرن التاسع عشر استقبلت جماعة من قادة الأكراد زاروا روسيا حيث قابلوا القيصر نيقولا الثاني[338]. منهم الزعماء الأكراد جعفر آغا رئيس الشيكاك، وعبد الرزاق بدرخان وسيد طه حفيد شيخ عبيد الله في عام 1889، وعادوا محمّلين بالهداية النفيسة ورسائل تشجيع ألهبت خيالهم وأثارت طموحهم[339]. وقد اقتنع الروس بكفاءة الأكراد الحربية فألّفوا منها جيشاً متطوعاً وشجّعوا هجرتهم إلى بلادهم مما أتاح للروس دراسة أحوال الأكراد عن كثب[340].

وفي سنة 1908 حينما حدثت ثورة تركيا الفتاة تجدّدت آمال الأكراد وبدأت الاتصالات هذه المرة بالرؤساء الأكراد في جنوب كردستان وممثلي الروس وكان للزعماء الهماوند دور كبير في ذلك فقد سحقت القوات العثمانية ثوراتهم سنة 1913 لذلك تطلعت قبائل الهماوند والجاف الديزاي لطلب المساعدة من الروس وقد انضم إليهم عدد كبير من الأكراد بما فيهم الشيخ عبد السلام شيخ بارزان[341].

كما اهتم كميل بك من يوثان، وهو من عائلة بدرخان جديا في عام 1916 في تفليس بالتبشير بالقضية الكردية أمام نقولا نائب الملك في القوقازر وقائد القوات الروسية المرابطة آنذاك على الحدود التركية ويبدو أن روسيا لم تحدّد لها في ذلك التاريخ سياسة واضحة تجاه الأكراد حيث المسألة الكردية تتداخل وآمال أرمينيا المستقلة. وفي سنة 1917 استقبل نيكتين القنصل الروسي في أرمينيا رسالة من السيد طه يطلب فيها مواجهة مع العسكريين الروس بغية الاتفاق على عمل مشترك ضد الأتراك من شأنه أنه يحرِّر كردستان[342] ولكن القيصرية قد أعرضت عن تقديم أي عون جدي للأكراد بسبب التزامها باتفاق سايكس – بيكو وأطماعها في السيطرة على أجزاء من كردستان تركيا[343]، مما يتنافى مع مطالب الأكراد. ولم يمر وقت طويل حتى انتهت الحرب العالمية الأولى بانهيار القيصرية وقيام الاتحاد السوفياتي الذي مزّق الاتفاقات الاستعمارية وبدأت صفحة جديدة في العلاقات الكردية الروسية.

وكان الصدى الذي تركه قيام الثورة الروسية في كردستان عامة فقد أنشئت بمبادرة من الجنود الثوريين الروس عدة سوفيات في كردستان إيران في كرمنشاه سنة 1918 وكان تقرُّب الاتحاد السوفياتي من الأقليات محاولة لمد نفوذه نحو الجنوب ولكسر عزلته وتحقيق مبادئه في محاربة الاستعمار[344].

ولم يكن ذلك توسعاً سوفياتياً فقد عقد الاتحاد السوفياتي معاهدة بينه وبين تركيا وذلك في 21 مايو عام 1921 أُعيدت فيها منطقتا قارص وأزدهان إلى تركيا[345] ولم يبقَ نتيجة لذلك سوى آلاف عديدة من الأكراد الذين يعيش أغلبهم في جمهورية أرمينيا السوفياتية في مناطق تالين والاكوز. وبذلك أصبح الاتحاد السوفياتي هو الدولة الأجنبية الوحيدة عن الأكراد التي ليس فيها منطقة من كردستان وله حدود مشتركة مع الأكراد[346].

وجّهت الأممية الشيوعية الدعوة لحضور مؤتمر باكو للشعوب الشرقية سبتمبر سنة 1920 إلى شعوب إيران وأرمينيا وتركيا ونشرت الدعوة في البرافدا في 3 يوليو 1920 وكان الهدف من عقد المؤتمر مزيد من التكاتف والالتحام للتعجيل بالقضاء على الرأسمالية العالمية وتحرير الطبقة العاملة في الشرق والعالم وقد مثّل فيه الأكراد إلى جانب الشعوب الشرقية الأخرى[347].

وقد دعا المؤتمر إلى الحرب المقدسة ضد الاستعمار العالمي وعلى رأسه الاستعمار البريطاني[348].

اتصال الشيخ محمود البرزنجي بالاتحاد السوفياتي

كتب الشيخ محمود الحفيد رئيس حكومة السليمانية إلى لينين طالباً الدعم والمساعدة فكتب في 20 يناير عام 1923 إلى القنصل السوفياتي في تبريز الإيرانية أن الأكراد يحدوهم الأمل لتحقيق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي الذي يمدّ يده إلى الشعب السوفياتي بصداقة وأخوة. فالشعب الكردي يعتبر أن الشعب الروسي سند له وأن هذا الشعب في نظر الأكراد هو محرّر الشرق والشعب الكردي قد عزم على أن يربط مصيره بمصير الشعب السوفياتي[349].

وقد طلب الشيخ محمود في رسالته إقامة علاقات دبلوماسية بين دولة الشيخ محمود في السليمانية وبين الاتحاد السوفياتي. كما طلب العون والمساعدة إلى الثورة الكردية في شمال العراق. ولم يستطع الشيخ محمود أن ينال شيئاً من التأييد السوفياتي الفعّال لحركته لأن الحكومة الكردية التي أقامها لم تكن مستقرة ولم يمضِ إلا وقت حتى قضى عليها البريطانيون والعراقيون.

الاهتمام السوفياتي الفعّال للأكراد

ازداد النفوذ المعادي للاتحاد السوفياتي في إيران وتركيا والعراق في الفترة ما بين الحربين العالميتين نتيجة لقوة الدعاية النازية والبريطانية المعادية للاتحاد السوفياتي في هذه الدول ولما دخلت القوات السوفياتية إلى شمال إيران في عام 1941 بدأ الاهتمام السوفياتي الفعّال بالأكراد حيث كانت السلطة السوفياتية مهتمة بكسب ومساندة الأكراد ضد النازيين الذين راحوا يهدّدون القوقاز. ولم يكن في مهاباد أو في كردستان إيران في هذه الفترة إلا مقيم سوفياتي واحد يدعى عبد اللوف وكانت مهمته شراء الخيول للجيش الأحمر. ولم تتضح خطواته السياسية إلا نادراً في محاولات لتسهيل اتصال أكراد المنطقة بالمسؤولين السوفيات في تبريز[350].

دعا السوفيات في عام 1941 مجموعة من الرؤساء والزعماء الأكراد لزيارة باكو. وقد قبل الأكراد الدعوة وسافر حوالى ثلاثين زعيماً كردياً من رضائية «أورميه» ومياندواب ربوكان ومهاباد إلى مدينة باكو عن طريق تبريز[351] ليعقدوا «مؤتمر باكو الأول» ومن تبريز ركبوا القطار إلى باكو. وقد ضمّ الوفد شخصيات متباينة الميول إلا أن نوعاً من الوحدة والانسجام كان يجمعهم فمن مهاباد اختير قاضي محمد ومن مياندواب «محمد خان» ومن بوكان «علي آغا ميراسد» وابنه «عمر علي بار» «حاجي بابا شيخ» ومن الهركي «رشيد بك» «زيرويك طه» سيد محمد صديق، شيخ بشو ابن سيد طه شمزينان «حسن هونار» «حسن تيلو» من قبيلة الشيكاك. موسى خان «عن قبيلة حاجي مارني آغا» «كاكه حمزة نالوس» من مامه ش غرب مهاباد[352]. وقد قابلوا جعفر باقروف رئيس وزراء جمهورية أذربيجان السوفياتية وتحدث معهم حديثاً عاماً حول الصداقة السوفياتية الكردية.

وقد عرضت مطالب الأكراد في الاجتماع ومنها السماح للقبائل بالاحتفاظ بالأسلحة التي جمعوها منذ دخول السوفيات إلى شمال إيران، فكان جواب السوفيات على هذا غير واضح حيث كان الوكلاء السوفيات السياسيون يحاولون تقليص ما تملكه القبائل الكردية في غرب رضائية من الأسلحة، ومهما كان الروس حذرين في بحثهم المطالب الكردية فإن ضيوفهم عادوا إلى إيران بعد أسبوعين قضوهما في أذربيجان السوفياتية ولديهم انطباع واضح بأن الاتحاد السوفياتي يقف إلى جانبهم[353] مما أدّى إلى اندفاع الحركة الوطنية الكردية للمطالبة بحقوق الأكراد.

استمرت القبائل الكردية في أعمال العنف والاستيلاء على السلاح من الإيرانيين ولا سيما في قضاء وضائية «أورميه» وفي 22 مايو عام 1942 تمَّ في الجانب الغربي من بحيرة رضائية «أورميه» لقاء بين عدد من الموظفين السوفيات من بينهم قنصل تبريز العام وبين كل من رشيد بك هركي. كمال بك هرتي ونوري بك بكزاده وعدد من زعماء الشمكاك. وراح السوفيات يحثّون الأكراد على ضرورة المحافظة على الأمن ووجوب احترام أوامر الحكومة الإيوانية وموظفيها ورد البنادق والسلاح الذي استولى عليه الأكراد من الجيش الإيراني وقد طالب الأكراد بدورهم السماح لهم بحمل السلاح وأن يتم تجريد بعض القرى المحيطة برضائية من السلاح وتسليمه إلى الجيش الأحمر كما طالبوا بجعل الكردية لغة الدراسة والتعليم وأن يستقل الأكراد في تصريف شؤونهم. ولذلك لم يسفر اللقاء عن شيء غير إدراك الجانب السوفياتي المتزايد بأن مشاكل الأكراد بدأت تتخذ طابعاً قومياً كردياً. على أن الروس استمروا في محاولة لإشاعة النظام والأمن. وفي نفس الوقت ظلوا يحافظون على مظاهر السيادة الإيرانية وكلا الأمرين مضاد للمطامح القبلية والقومية والكردية[354].

كان النشاط السوفياتي في مهاباد قد بدأ بمجيء وكيلين تجاريين وهما عبد اللوف، حاجيوف لشراء خيل للجيش الأحمر فقادت الصدفة عبد اللوف إلى الاتصال بالكومه لى إذ إنه وجد رجلاً يرتدي ثياباً كردية في «مشرب الأرمني» في مهاباد فأخذ يثني عليه لتمسكه بزيِّه القومي. هذا الاهتمام أثار اهتمام الكردي نفسه الذي تصادف هو الآخر أن كان عضواً في الكومه لى وأحد مؤسسيها فأخذا يتجاذبان أطراف الحديث.

أخيراً سأل عضو الكومه لى، عبد اللوف عما إذا كان الروس مستعدين لتزويد الأكراد بالسلاح إن هم أقدموا على تأسيس حزب وطني، فلم يجب عبد اللوف إنما سألوه عما يخاف حيث

أوضح له الكردي أن الخوف من الخانات/فأخذ عبد اللوف يستخف بالخانات ثم اصطحب الكردي عبد اللوف إلى منزل خاص وقدّمه إلى أعضاء آخرين من الكومه لى ثم رتّب اتصال ثانٍ وفيه تمّ تعيين ضابط اتصال كردي ثابت بين الكومه لى والروس[355] الذي أشار إليه عدد كبير من زعماء القبائل بأنه زعيم كردستان الإيوانية من غير منازع وقد أنهى إليه بأنه مرشح من قبلهم لأن يكون حاكماً للمنطقة الكردية لكن أعداء الشيخ ما لبثوا أن نصحوا الروس بأنه عميل بريطاني لا يمكن الثقة به وكان هذا سبباً كافياً لتخلي الموظفين السوفيات عنه والتوجه إلى شخصية أخرى، والظاهر أن عمر خان شيكال قد فوتح في وقت ما. إلا أن ذلك لم يكن أكثر من جس النبض. وعلى أية حال فما كان صيف 1945 إلا والرجل المنشود قد تمّ اختياره وهو قاضي محمد علي قاسم قاضي مهاباد ليكون على رأس الكيان الكردي المنتظر إلى جانب الأداء السياسية وهي الكومالي[356].

في أواخر سبتمبر سنة 1945 طلب الجنرال Atakchiav رئيس الضباط السياسيين الروس في أذربيجان من القاضي محمد بأن تقوم مجموعة من الشخصيات الكردية البارزة بزيارة الاتحاد السوفياتي ليبحثوا مع الروس في مستقبل كردستان. وقد قام القاضي محمد بالتعاون مع الروس بانتقاء أعضاء الوفد المنتظر سفره إلى باكو وهم «مناف كريمي» علي ريحاني عن مهاباد، قاسم آغا إيلخا نزاده «سيفي قاضي» عن مياندواب مع آخرين من الزعماء القبليين بينهم عبد الله قادري «كاكه حمزه نالوس» من «مامه ش»، «نوري بك» من البكزاده، وقد تحرك الوفد إلى تبريز ولم يكونوا يعرفون أن وجهتهم باكو إلاّ بعد أن وصلوا إلى تبريز حيث استقلوا عربة خاصة إلى باكو، وكانت السرية التامة تحيط برحلتهم حيث لم يكن يعرف تفاصيل الرحلة إلاّ القاضي محمد. وفي مؤتمر باكو أكتوبر سنة 1945 قابلوا مضيفهم عبد اللوف وأيوب كريملي وهناك قدّم الأكراد مطالب أمتهم لينقلها عبد اللوف إلى الحكومة الروسية وهي رغبة الأكراد في أن تكون لهم دولة خاصة بهم وحاجة هذه الدولة إلى مساعدات مالية وأسلحة كانت مطالب مكتوبة بخط قاسم آغا إيلخا نزاده، وقد اجتمع الوفد مع جعفر بافروف رئيس وزراء أذربيجان السوفياتية[357]. حيث افتتح الجلسة بشرح الموقف السوفياتي من الأقليات موضحاً أن الشعوب التي تتميز بلغات متباينة وتراث مختلف يجب أن تستأثر بحكم نفسها وأنه ما دام الاتحاد السوفياتي في الوجود فإن الأكراد سينالون حريتهم[358].

وانتقل بافروف إلى محتوى الحركة الكردية وأشار إلى أن الكومه لى لا يمكن أن تحقق شيئاً بوضعها «الذي كانت عليه» وطالبهم بتكوين حزب «ديمقراطي كردستاني». وقد حاول إقناع

الأكراد بالنزول عن مطامحهم في إقامة دولة كردية والمشاركة بالاتحاد مع جمهورية أذربيجان في شمال إيران. إلاّ أنه أمام تصميم الأكراد اضطر إلى التسليم بأن زعماء الأكراد مصممون على إقامة حكمهم الذاتي الخاص بهم[359]. وقد وعد الروس الأكراد في هذا المؤتمر بإرسال مساعدات مالية وأسلحة حيث واصل الأكراد الاستعداد للعمل على تحقيق الاستقلال الذاتي لكردستان[360].

وضع السوفيات في أواخر عام 1945 عدداً من رجالهم العسكريين والسياسيين في عدّة مراكز في المناطق الكردية للاتصال بالزعامات وتوجيههم من أمثال الجنرال اتاكشيوف والذي كان حتى عام 1945 الرجل السوفياتي الأول في هذه المنطقة وظلّ هناك حتى انسحاب القوات الروسية. كما كان هناك في تبريز شخص سوفياتي يقوم بدور همزة الوصل بين الزعماء والأكراد والسوفيات وهو الطبيب سمادوف وطبيب آخر يدعى كوليوف، كان يتصل به الأكراد في غياب سمادوف بالإضافة إلى الممثل السوفياتي الرئيسي في منطقة أورميه والمتخصص في الشؤون الكردية وهو هاشيموف، الذي كانت له علاقات وثيقة بالقاضي محمد[361]. فكان دائماً يتبادل الرأي معه وكان على دراية واسعة بالأكراد وقبائلهم وزعاماتهم. كما أن الكابتن صلاح الدين كاظمون كان أكثر من ترك من الروس أثراً في مهاباد. وكان يعرف باسم «كاك آغا» كما أن الممثل التجاري السوفياتي ويدعى أسدرف، كان من أنشط السوفيات العاملي بالمجالات الكردية. وكذلك الميجر ماكوف والميجر جعفروف الذي كان متخصصاً في أكراد شمال إيران والكابتن نماز اليون. ممثل السوفيات في مياندواب والكابتن فتاليوف في أوشفافيه[362]، ولم تقتصر علاقات الروس على أكراد إيران ولكن كانت علاقتهم مباشرة أيضاً بالبارزانيين في إيران.

كانت اتصالات الملا مصطفى بالسوفيات قد تمت أثناء حركاته في كردستان العراق في نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت تتم عن طريق الضابطين عزت عزيز ومصطفى خوشفاو حيث كانا يذهبان من كردستان العراق إلى إيران ويتصلان بالروس عن طريق المسؤول سامادوف. وحينما ترك الملا مصطفى العراق ولجأ إلى مهاباد في نهاية 1945. تعرّف هناك على الروس مباشرة وبشكل جيد[363]. وبالرغم من أن بعض الزعماء الموالين للروس كجعفر بيشوارى كانوا يحذرون من احتمال كون الملا مصطفى جاسوساً بريطانياً إلاّ أن الملا مصطفى استطاع أن يقنع الروس بأنه من رجالهم الأقوياء الذين يبحثون عنهم ليكون يدهم في مهاباد. وقد أبقى الملا مصطفى على علاقاته الطيبة واتصالاته المباشرة مع الروس وكان يناقش ويجادل بأنه لا غنى عن الدعم

السوفياتي الذي بدونه لا يستقر بقاء الدولة الكردية في مهاباد. لذا كان طبيعياً حينما انهارت جمهورية مهاباد ألاّ يجد الملا مصطفى ملاذاً يلجأ إليه إلاّ الاتحاد السوفياتي[364].

موقف السوفيات من إعلان
قيام جمهورية مهاباد

كانت الأمور تتطور في مهاباد بعد إعلان قيام الجمهورية وتشكيل مجلس الوزراء، وقد ترك إعلان قيام الجمهورية أثره على العلاقات الروسية الكردية، فكان الروس قلقين من تطور الأحداث بأسرع مما قدّر لها الروس أنفسهم فبعد تأليف الحكومة بقليل كان عضوان بارزان في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني يزوران تبريز في مهام حزبية هما محمد أمين شرفي وخليل خسروى وقد طلب منهما الدكتور سامادوف تفسير الأسباب التي حدت بالأكراد إلى إعلان استقلالهم عن أذربيجان وتأليف حكومة خاصة بهم قبل إجازة السوفيات. ولم يتلق الدكتور سامادوف جواباً مقنعاً طلب من القاضي محمد الحضور إلى تبريز لمقابلة جعفر بيشوارى، وقد لبس القاضي محمد الدعوة ودافع عن قرار الأكراد بإعلان قيام الجمهورية وعلّل ذلك بأن جرماكوف الممثل السياسي السوفياتي في تبريز كان على علم بنيات الأكراد قبل الثاني والعشرين من يناير سنة 1946 «تاريخ إعلان الجمهورية» كما أنه كان موجوداً وقت إعلان قيام الدولة يراقب عن بُعد ما تمخض عنه هذا الاجتماع وقد شهد الاحتفال بمولد الجمهورية[365]. وهو جالس في سيارته الجيب وكانت حجة القاضي محمد كافية لإقناع الجنرال اتاكشيوف وإسكات بيشوارى في حينه[366]. وقد طلب الروس من القاضي محمد وزملاءه البقاء أربعاً وعشرين ساعة انتظاراً لورود التعليمات من باكو. وفي أثناء ذلك ورد الجواب يستطيع الأكراد أن يتمتعوا بحكومة خاصة بهم[367].

بعد عودة الوفد الكردي من باكو بدأت الاستعدادات الروسية لإرسال المساعدات المتفق على إرسالها لمهاباد وتنفيذ ما اتفق عليه فقد استقبل الاتحاد السوفياتي ستين طالباً كردياً ليتعلموا في المدارس العسكرية الروسية في باكو. وكانت في مستوى مدرسة متوسطة يتدرب فيها الطلاب

التدريبات العسكرية بالإضافة إلى ما يختص بدراسة القومية الكردية وقد تحمّل السوفيات كافة نفقات الدراسة[368]. وفي نوفمبر 1945 وصلت إلى مهاباد مطبعة كردية بعدها أخذت تظهر مطبوعات كردية منها جريدة «كردستان» مما زاد في اشتداد الحماس الوطني القومي بين الشباب الأكراد. وقد أرسل السوفيات بمحطة إذاعة صغيرة لم تكن تغطي باقي أجزاء كردستان خارج إيران مما دفع أكراد تركيا والعراق إلى تقديم طلبات الروس لتقديم جهاز إذاعة أقوى ولكنه لم يصل. وكانت مواد الصحف والإذاعة من الأخبار تلتقط من المصادر الإذاعية والصحف الخارجية إلا أن المحطات الروسية الغربية كانت في الواقع المصدر الرئيسي، ولم تكن محتويات الصحف والإذاعة الكردية تتضمن مواد شيوعية الصيغة إلاّ أن فيها قدر كبير من التمجيد بالجيش السوفياتي[369].

أرسل الروس أحد الخبراء العسكريين ليساعد على إنشاء وتدريب الجيش الكردي[370]. وبعد مرور شهر على إعلان الجمهورية وصلت إلى مهاباد ثماني شاحنات محملة بالأسلحة والعتاد الخفيف تلاها بعد أسبوعين خمس شاحنات أخرى محمّلة بمثل هذه المواد. وكانت هذه الأسلحة تشمل خمسة آلاف قطعة سلاح سوفياتية من بنادق ورشاشات ومسدسات كما أرسلوا خارقات دروع ودجاجات مولوتوف. وقد تمّ تخزين كل التجهيزات والأسلحة الروسية مؤقتاً في سرداب «بدائرة انحصار التبغ» بانتظار تشكيل الجيش الكردي[371].

ولكن لم تصل الأسلحة الثقيلة التي طلبها الأكراد من دبابات ومدفعية وأسلحة أخرى أنفق على إرسالها إلى مهاباد كما تسلم الجيش عدداً من الشاحنات وسيارات الجيب الروسية والأميركية[372]. بالإضافة إلى مجموعة كاملة من آلات موسيقية لتأليف جوق يعزف المارشات العسكرية والنشيد الوطني الكردي الذي نظمه الشاعر «هجار» ولحنه وزيران هما مناف كريمي ومحمود ولي زاده[373].

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الاتحاد السوفياتي والحلفاء، وكان على القوات المتحالفة في إيران الانسحاب منها تطبيقاً للاتفاقية المعقودة بهذا الشأن في يناير سنة 1942. وقد انسحبت بالفعل القوات الأميركية في 31 ديسمبر 1945 وتلتها القوات الإنكليزية في 1 مارس عام 1946. وانحرج موقف الاتحاد السوفياتي بسبب مصير جمهوريتي مهاباد وأذربيجان، فكيف يؤمن السوفيات مصالحهم في إيران قبل انسحابهم، وكيف يحافظون على كيان مهاباد وأذربيجان. وقد بذلوا جهوداً كبيرة في تقديم الدعم لهما؟ لقد ازداد الضغط الأنغلو أميركي الإيراني على الاتحاد

السوفياتي ليسحب قواته سواء بالطرق الدبلوماسية أو في مجلس الأمن أو غيره من الوسائل[374]. كما بدأ الرأي العام العالمي يضغط على الاتحاد السوفياتي لتنفيذ الاتفاقية الثلاثية المذكورة وقد واجه الاتحاد السوفياتي بذلك صعوبة في العمل السياسي. ولذا فقد بدأ الروس يتهيئون للانسحاب من شمال إيران[375]، ولكن ليس قبل أن يحصلوا على امتيازات النفط العراقي.

كان واضحاً لدى طهران بأن القوات السوفياتية في إيران كانت تسعى للحصول على النفط بالإضافة إلى تأمين مستقبل كيان كردستان وأذربيجان ومحاولة الحصول على اعتراف سياسي إيراني بهذا الكيان. ولم يكن مشروع النفط السوفياتي في شمال إيران بالشيء الجديد[376]. فقد قدّمت اقتراحات مختلفة في خريف عام 1944 عندما طالبت الحكومة السوفياتية بحقوق التنقيب في معظم شمال إيران وبامتياز استخراج النفط في منطقة واسعة، وقد نوّهت الحكومة الإيرانية بقرار سابق لمجلس الوزراء بمنع النظر في طلب أي امتياز نفطي حتى نهاية الحرب العالمية، ولما سدّ طريق الامتياز في وجه الروس انتظروا حتى سنة 1946 حيث عادوا إلى معاودة طلب امتياز النفط وحينما زار قوام السلطنة رئيس الوزراء الإيراني موسكو في مارس سنة 1946 للتباحث حول البترول وانسحاب القوات الروسية[377]. أدّت مباحثاته مع الروس إلى أن يعلن جروميكو في 3/26/ 1946 أن القوات السوفياتية ستغادر الأراضي الإيرانية خلال خمسة أو ستة أسابيع ما لم تجد ظروف أخرى.

وفي الرابع من أبريل سنة 1946 وقّع السفير السوفياتي في طهران مع قوام السلطنة اتفاقاً يقضي بـ:

1) التأكيد على نيّة الاتحاد السوفياتي بسحب قواته قبل 1946/5/6.

2) تكوين شراكة إيرانية سوفياتية تقدّم إلى المجلس الإيراني للموافقة عليها خلال سبعة أشهر ابتداء من 1946/3/24.

3) حيث إن أذربيجان وكردستان من الأمور الداخلية الإيرانية فإن اتفاقاً سليماً سيعقد بينهما وبين الحكومة الإيرانية[378]. ولما كان قوام السلطة في مباحثاته مع السوفيات قد وضع تحفظاً هو أن تنال هذه الاتفاقية موافقة مجلس النواب الإيراني. فقد أصدر مجلس النواب قانوناً يمنع فيه إجراء انتخابات نيابية عامة طالما وجدت جيوش أجنبية في البلاد. وكانت هذه مناورة من قوام

السلطنة للإسراع بجلاء الجيوش الروسية إذ إن تأخر الانسحاب سيترتب عليه تأخير انتخاب المجلس الجديد ويتأخر بالتالي عرض امتياز النفط[379]. ولما كان موضوع انسحاب القوات السوفياتية معروضاً على مجلس الأمن فقد أصدر قوام السلطنة تعليماته إلى حسين علاء ممثل إيران في هيئة الأمم المتحدة بأن يسحب شكوى إيران من جدول أعمال مجلس الأمن[380].

وفي التاسع من شهر أيار/مايو 1946 أعلن راديو موسكو أن القوات السوفياتية قد انسحبت من شمال إيران. لقد شعر الأذربيجانيون والأكراد أن السوفيات قد نفضوا يدهم من الوعود الشخصية للزعامات الكردية أو الأذربيجانية في مقابل البترول[381]. وتحت ضغط ظروف دولية. لكن إذا كان الصحيح أن الاتحاد السوفياتي قد تخلّى عن الأكراد سنة 1946 فالصحيح أيضاً أن الاتحاد السوفياتي هو الدولة الوحيدة التي ساندت الشعب الكردي أيام الاستقلال.

سوتشي وعقدة الأكراد

في الشكل تبدو تركيا وروسيا وإيران في تحالف واحد لعل الهدف منه هو كيفية إبعاد الولايات المتحدة عن الأزمة السورية عبر مسار إقليمي، انطلق من آستانة على أن يتوّج في سوتشي، لكن في الجوهر ثمّة تناقضات عميقة في رؤية كل طرف إزاء مستقبل الصراع في سوريا، ولعل هذا التناقض استدعى قمة سوتشي، ومن ثم مؤتمر سوتشي (للحوار الوطني السوري) لتحديد أدوار كل طرف في مرحلة ما بعد «داعش» وشكل الحل السياسي.

في تطلع موسكو إلى هندسة الحل السياسي تواجه عقبة كبيرة بعد دعوتها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لحضور مؤتمر سوتشي، إذ أظهرت هذه الدعوة خلافاً روسياً تركياً على شكل اختبار حقيقي بينهما، وقد كان لافتاً قبل فترة قول ميخائيل بوغدانوف إن هؤلاء الأكراد مواطنون سوريون وليسوا أتراكاً، وذلك رداً على إعلان تركيا رفضها حضور حزب الاتحاد الذي تصنفه تركيا إرهابياً بوصفه الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني. وهو ما فجّر جدلاً بين البلدين على شكل تصريحات متبادلة بين تأكيد تركيا رفضها مشاركة الحزب المذكور في أي مؤتمر دولي وبين تأكيد موسكو على ضرورة أوسع مشاركة في مؤتمر سوتشي بما في ذلك هذا الحزب ولعل تمسّك تركيا بموقفها هذا له علاقة بقدراتها على إفشال هذا المؤتمر أو على الأقل إفراغه من تحقيق هدفه مسبقاً، نظراً إلى تأثيرها القوي على فصائل المعارضة السياسية (الائتلاف) والعسكرية (فصائل الجيش الحر) حيث يشكّل حضور هذه الفصائل قيمة أساسية للمؤتمر، وقد أعلنت رفضها حضور المؤتمر بوصفه يعيد إحياء النظام ويجري خارج رعاية الأمم المتحدة ومرجعية جنيف والقرار الدولي رقم 2254.

الجدل الروسي – التركي بشأن مشاركة الأكراد أدّى حتى الآن إلى تأجيل مؤتمر سوتشي أكثر من مرة، واللافت هنا هو أن إعلان التأجيل يأتي غالباً من أنقرة وليس من موسكو صاحبة الدعوة إلى عقده، وهو ما يجعل من مشاركة الأكراد عقدة سوتشي خلال القمة الروسية التركية الإيرانية، وبالتالي السؤال عن كيفية حلّ هذه العقدة.

الثابت أن روسيا وتركيا تشعران بلحظة ذهبية في علاقاتهما، فالأولى تشعر بأهمية استثمار التوتر في العلاقات الأميركية – التركية لإبعاد تركيا عن المنظومة الغربية وجلبها إلى حضن الدب الروسي أولاً وثانياً لأسباب اقتصادية لها علاقة بصفقات النفط والغاز والسلاح وبناء مفاعلات نووية فيما تركيا المنزعجة جداً من الدعم الأميركي للأكراد في شمال شرق سوريا تريد من وراء التقارب مع موسكو توجيه رسالة للغرب بشقيه الأميركي والأوروبي أن لديها خيارات أخرى وأنها لن تقبل بتهديد أمنها القومي حتى لو اقتضى الأمر انقلاباً على خياراتها التقليدية.

في الواقع، إذا كان الدعم الأميركي لأكراد سوريا أصبح مساراً صدامياً مع تركيا، فإن الأمر مختلف بالنسبة إلى العامل الروسي، إذ تدرك تركيا ومنذ انقلابها على شعار إسقاط النظام صعوبة أي تحرك من دون أخذ هذا العامل بعين الاعتبار، فعلى الأقل جرت عملية «درع الفرات» في 24 آب/أغسطس من عام 2016 في هذا الإطار، كما أن العملية التركية المستمرة في إدلب جاءت في إطار تفاهمات آستانة، ولعل هذا المسار يضع نفسه على طاولة سوتشي لحل العقدة الكردية والسؤال هنا: هل سيكون ثمّة موافقة تركيا على مشاركة الأكراد في سوتشي موافقة روسيا على عملية تركية في عفرين لضرب نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب؟ أم أن «القيصر» الروسي يعرف كيف ينزع صولجان السلطان المرفوع في وجه الأكراد؟ ربما لدى «القيصر» الكثير من الحجج لإقناع «السلطان» بذلك. لعل أهمها أن فك التحالف بين الأكراد والإدارة الأميركية يمر عبر احتضانهم ودفعهم إلى الحوار مع النظام الذي لم تعد أنقرة تطالب بإسقاطه، بل ربما يكون ثمن قفز روسيا فوق مشاركة الأكراد في سوتشي عبر إلغائه مقابل قبول تركيا التعايش مع النظام شرط تهميش الأكراد وربما التحرك معاً ضدهم على غرار ما حصل في كركوك عقب الاستفتاء الكردي.

المراجع

مكتبة الباحثة (الجزء الثاني)

1– أحمد طربين: الوحدة العربية، 1945/1996، ص 102.

2– إدمونس، ص 274.

3– العكام: تطور الحركة الوطنية في العراق، ص 150؛ رجاء الحسيني، ص 151.

4– أمين سامي، ص 176، 198، 202، 295.

5– إدمونس: كرد وترك وعرب، ص 34، 37، 277.

6– العكام: تطور الحركة الوطنية، ص 21.

7– الفهد: الأحزاب السياسية، ص 213–214.

8– الغلامي: ثورتنا، ص 42–43، 76.

9– البرقاوي: تطور الحركة الوطنية، ص 127–128.

10– أحمد فوزي: قاسم والأكراد، ص 95، 298.

11– إسماعيل ياغي: تطور الحركة الوطنية، ص 156، 255، 260، 264.

12– إيجلتن (Eagleton): جمهورية مهاباد، ص 27، 101–102، 104.

13- أمين سامي: قصة الأكراد في شمال العراق، ص 210.

14- أحمد فوزي: خناجر، ص 188.

15- الأهرام المصرية، و1991/4/26، 1991/6/19.

16- أمين زكي، مرجع سابق، ص 28؛ الدرة، ص 101، أمين سامي، ص 182.

17- أحمد فوزي: قسم الأكراد، ص 99.

18- أمين زكي، مرجع سابق، ص 28؛ الدرة، ص 101، أمين سامي، ص 182.

19- المستقبل، 1982/2/14.

20- السياسة الدولية، مصر، يناير 1985، أبعاد الدور المصري تجاه الحرب العراقية – الإيرانية.

21- اليقظة، فبراير، سنة 1984.

22- العباسي، إمارة بهدينان، ص 214؛ قاسملو، ص 98؛ ليكيتين، ص 205.

23- بيان 11 آذار، مرجع سابق.

24- تقييم ثورة أيلول، ص 13 و80.

25- جهاد محي الدين، مرجع سابق.

26- جلال يحيى، ص 182.

27- جريدة المصري، القاهرة، 5 نوفمبر 1936.

28- جلال طالباني: الحركة القومية للشعب الكردي، ص 100، 122، 142، 160، 216.

29- جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، ص 131.

30–   جهاد محيي الدين: حلف بغداد، ص 113–114.

31–   جي ديبوريون، الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفياتية، تعريب خيري حماد، القاهرة 1967، ص 191. بروكيس، البترول والاستعمار في الشرق، ص 60.

32–   جال (كه له) الشعب، لسان حال الشعب الديمقراطي الكردستاني في 10 أيلول/ سبتمبر، السنة الثانية، ص 1.

33–   حسن مصطفى، مرجع سابق، ص 56.

34–   حسن مصطفى: البارزانيون وحركات بارزان، ص 61.

35–   فؤاد المرسي خاطر، مؤتمر باكو للشعوب الشرقية، القاهرة 1976، سبتمبر 1920.

36–   فاروق العبد: المعاهدات العراقية البريطانية، ص 95.

37–   ف. تروخانوفسكي، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد الحميد جمال، مراجعة د. عبد الخالق لاشين، القاهرة 1976، ص 264.

38–   قرارات مجلس قيادة الثورة العراقي، وزارة الدفاع، قرار رقم 1201ق/38/2255/ 76386.

39–   كريم ذه ندى: حركتا أذربيجان وكردستان التحرريتان، ص 25 و39.

40–   لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص 142.

41–   طريق الحركة التحررية الكردية: من وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني، ص 70.

42–   محمود الدرة: القضية الكردية، ص 91.

43–   عباس الزيدي: الثورة العراقية الكبرى، 1920، ص 175.

44–   عبد الرحمن البزاز، ص 171.

45– عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي والحديث، ج3، ص 99، 103، 285–286.

46– عباس الزيدي: ثورة العشرين، ص 169–170.

47– عبد الرحيم ذو النون زويد، ص 266، 274.

48– عبد الرحيم ذو النون زويد: «العراق في الحرب العالمية الثانية 1945/39، القاهرة 1978، ص 266.

49– عبد الرزاق مطلك الفهد: الحركة العمالية، ص 70.

50– عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 98.

51– عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية.

52– عزيز السيد جاسم: القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، ص 13.

53– عادل حسني: جريدة الشعب، أبريل عام 1991.

54– زهير مارديني: الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة، دار اقرأ، بيروت 1986، ص 13، 110.

55– م. ح. و: سجلات البلاط الملكي، ملف رقم 2/6/5. سير الانتخابات للمجلس التأسيسي في 1925/6/9.

56– محمد مظفر الأدهمي: المجلس التأسيسي، ص 7.

57– مذكرات المجلس التأسيسي، الجلسة الثالثة، ص 55.

58– رجاء الحسني الخطاب، ص 149.

59– محمود الدرة، ص 122، 157، 159، 197، 205.

60– سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية، ص 36، 38.

61- مذكرات رفيق حلمي، ص 91.

62- محمد مهدي كيه: مذكراتي في صميم الأحداث، ص 24.

63- رياض رشيد الحيدري: الأثوريون، ص 131، 143، 223.

64- روزي كردستان، العدد الأول، 1922/11/15.

65- صلاح العقاد (دكتور): المشرق العربي المعاصر، ص 322.

66- دانا آدمز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ص 106، 110، 383.

67- ردّ الحزب الديمقراطي الكردستاني على مذكرة حزب البعث في 1972/10/28 – الطليعة مصر، وثائق منشورة.

68- شريف حتاتة: الأهالي، مصر أول مايو سنة 1991.

69- محمد عزيز الهماوندي: الحكم الذاتي لكردستان العراق، ص 94، 197.

70- وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني «تقييم ثورة أيلول»، ص 5، 8، 70.

References

Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 394.1-

Adamson, David, Ibid., p. 17-18.2-

Arabia, Ibid.3-

6./6/Armenia 6 June 1975 and 19764-

Avry Peter, Modern Iran, p. 29, 183, 264, 285, 326.5-

Arabia, Feb. 1982.6-

Bell Civil: Administration, p. 75.7-

Chailond, Ibid., p. 438.8-

Eagleton, William, Ibid., p. 10, 18, 48, 113, 121.10-

Eongrigg, Ibid., p. 248.11-

Edmonds, Ibid., p. 118, 294.12-

41), Sir Corn to Mr. Eden 11-7-/910/27018 (E3423/F.O. 37113-
1941.

F.O. 371, Ibid., 12 Nov. 1943.14-

39), Sir Corn to Mr. Eden June/37/40/E3640/40042/F.O. 37115-
1944./21

Fleming, Ibid., p. 144.16-

Harris George: Iraq its people its society its culture, p. 98.17-

Hurwitz, Ibid., p. 143, vol. II and p. 23, 232.18-

1989./5/He le Monde 2819-

Kenein, Derk, Ibid., p. 10, 26, 36, 46-47.20-

Klaman: Cairo Conference, p. 98.21-

Khaddury: Magïd independent Iraq, p. 108.22-

Kedourie, Elie, Ibid., p. 438.23-

Laurin, MC, Ibid., p. 24, 51, 59.24-

Lenozovisky: Russia and the West in Iran, 1918-1948, p. 303.25-

Le Monde, May 28-1989.26-

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 44.27-

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 19, 20, 29, 30, 45, 49, 90.28-

Special Report on the Progress of Iraq, p. 254.29-

Special Report, p. 262.30-

Sir K. Corn to Mr. Eden 26 Nov. 1943.31-

Sir K. Corn to Mr. Eden February 1944 and 26 November 1943.32-

Shaw: Stanford, Ibid., p. 358.33-

World Politics, p. 23834-

إصدارات المؤلفة

1. "جزر حنيش وأمن البحر الأحمر"، إصدار خاص، 1996.
2. "اليمن بعد الوحدة"، دار الرحاب، 1996.
3. "الحقد الصهيوني في عناقيد الغضب"، دار الهادي، 1996.
4. "العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل"، دار الآفاق الجديدة، 1997.
5. "دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الإسرائيلية"، دار الفكر العربي، 1997.
6. "السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي"، دار الآفاق الجديدة، 1998.
7. "الحرب الباردة في الخليج الساخن"، شركة بيسان، 1999.
8. "المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية"، دار الآفاق الجديدة، 1999.
9. "الثلاثاء الأميركي الأسود – تداعياته على العرب والمسلمين"، دار الهادي، 2002.
10. "الحرب الأميركية على أفغانستان والعالم الإسلامي"، دار الهادي، 2002.
11. "التصحّر ومشاكل المياه في دول شبه الجزيرة العربية – آفاق وحلول"، دار الهادي، 2006.
12. "علي عبد الله صالح سيرة وطن ومسيرة قائد"، إصدار خاص، 2009.

13. "الحوثيون في اليمن بين الواقع والسياسة"، دار بيسان، 2011.

14. "الأحواز – عربستان إمارة في دائرة النسيان"، دار بيسان، 2015.

15. "تنظيم الدولة الإسلامية جذورها ومستقبلها"، دار الفارابي، 2016.

16. "البوابة السورية والعودة الروسية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

17. "الصراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، إصدار 2017.

18. "الدور التركي في رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد"، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018.

19. "الأكراد في العالم تاريخهم ومستقبلهم" (الجزء الأول)، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018.

20. "الأكراد في العالم تاريخهم ومستقبلهم" (الجزء الثاني)، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018.

Notes

[1←]

عباس الزيدي: الثورة العراقية الكبرى، 1920، ص 175.

[2←]

فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 14.

[3←]

Klaman: Cairo Conference, p. 98.

[4←]

Special Report on the Progress of Iraq, p. 254.

[5←]

Special Report on the Progress of Iraq, p. 254.

[6←]

سيتون وليمز، ص 306.

[7←]

جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص 222.

[8←]

محمد مهدي كيه: مذكراتي في صميم الأحداث، ص 24.

[9←]

جهاد محي الدين، مرجع سابق.

[10←]

فاضل حسين: قضية الموصل، ص 19.

[11←]

Edmonds, Ibid., p. 118.

[12←]

Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 394.

[13←]
عبد الرحيم ذو النون، ص 164.

[14←]
فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 14.

[15←]
سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية، ص 36.

[16←]
أحمد طربين: الوحدة العربية، 1996/1945، ص 102.

[17←]
فاروق العبد: المعاهدات العراقية البريطانية، ص 95.

[18←]
عبد الرحمن البزاز، ص 171.

[19←]
م. ح. و: سجلات البلاط الملكي، ملف رقم 2/6/5. سير الانتخابات للمجلس التأسيسي في 1923/6/9.

[20←]
قرارات مجلس الوزراء، ص 14.

[21←]
إدمونس، ص 274.

[22←]
محمد مظفر الأدهمي: المجلس التأسيسي، ص 17.

[23←]
مذكرات المجلس التأسيسي، الجلسة الثالثة، ص 55.

[24←]
العكام: تطور الحركة الوطنية في العراق، ص 150؛ رجاء الحسني، ص 151.

[25←]

رجاء الحسني الخطاب، ص 149.

[26←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 39.

[27←]

جلال يحيى، ص 182.

[28←]

محمود الدرة، ص 122.

[29←]

أمين سامي، ص 176.

[30←]

Special Report, p. 262.

[31←]

Elie Kedouri, Ibid., p. 438.

[32←]

سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية، ص 38.

[33←]

محمود الدرة، مرجع سابق، ص 159.

[34←]

عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي والحديث، ج3، ص 99.

[35←]

Khaddury, Magid: Independent Iraq, p. 108.

[36←]

جريدة المصري، القاهرة، 5 نوفمبر 1936.

[37←]

نجدة فتحي صفوة: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ص 121.

[38←]

مذكرات رفيق حلمي، ص 91.

[39←]
عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، ص 285.

[40←]
إدمونس: كرد وترك وعرب، ص 37.

[41←]
العكام: تطور الحركة الوطنية، ص 21.

[42←]
إدمونس، ص 34.

[43←]
عباس الزيدي: ثورة العشرين، ص 169.

[44←]
عباس الزيدي، ص 170.

[45←]
دبليو هي: سنتان في كردستان، ص 198.

[46←]
الفهد: الأحزاب، ص 213.

[47←]
الغلامي: ثورتنا، ص 42–43.

[48←]
الغلامي: ثورتنا، ص 76.

[49←]
رياض رشيد الحيدري: الأثوريون، ص 131.

[50←]
رياض رشيد الحيدري: الأثوريون، ص 143.

[51←]

جلال طالباني، ص 216.

[52←]

Edmonds, Ibid., p. 294.

[53←]

Bell Civil: Administration, p. 75.

[54←]

الفهد: الأحزاب السياسية، ص 214.

[55←]

عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي، ج3، ص 286.

[56←]

روزي كردستان، العدد الأول، 1922/11/15.

[57←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 36.

[58←]

فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 15.

[59←]

جلال طالباني، المرجع السابق، ص 100.

[60←]

إدمونس، مرجع سابق.

[61←]

رياض رشيد الحيدري: الأثوريون، ص 223.

[62←]

محمود الدرة: القضية الكردية، ص 157.

[63←]

عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي، ص 103.

[64←]

Kedouzie Elie, Ibid., p. 438.

[65←]
Harris George: Iraq its people its society its culture, p. 98.

[66←]
عبد الرحيم ذو النون، ص 266.

[67←]
إسماعيل ياغي، ص 254.

[68←]
محمود الدرة، مرجع سابق، ص 197؛ أمين سامي، ص 202.

[69←]
Eagleton William, Ibid., p. 48.

[70←]
م. ح. وملفات البلاط الملكي: ملف رقم د/4/7 برقية من متصرف الموصل رقم من 372 في 1931/3/1.

[71←]
أمين سامي، ص 202.

[72←]
Laurin, MC, Ibid., p. 24.

[73←]
أمين سامي، مرجع سابق، ص 198.

[74←]
محمود الدرة، ص 197.

[75←]
Hurwitz, Ibid., p. 143, vol. II.

[76←]
عبد الرحيم ذو النون زويد: «العراق في الحرب العالمية الثانية 1945/39»، القاهرة 1978، ص 266.

[77←]

Eagleton, Ibid., p. 18.

[78←]
البرقاوي: تطور الحركة الوطنية، ص 127.

[79←]
أحمد فوزي: قاسم والأكراد، ص 95.

[80←]
Eongrigg, Ibid., p. 248.

[81←]
البرقاوي، مرجع سابق، ص 128.

[82←]
41) Sir Corn to Mr. Eden 11-7-1941./910/27078 (E3423/F.O. 371

[83←]
أحمد فوزي: قاسم والأكراد، ص 298.

[84←]
حسن مصطفى، مرجع سابق، ص 56.

[85←]
كريم ذه ندى، مرجع سابق، ص 39.

[86←]
إسماعيل ياغي: تطور الحركة الوطنية، ص 255.

[87←]
جلال طالباني: الحركة القومية للشعب الكردي، ص 142.

[88←]
إسماعيل ياغي: تطور الحركة الوطنية، ص 264.

[89←]
محمود الدرة، مرجع سابق، ص 205.

[90←]

41)./910/F.O. 371, 27078 (E3423

[91←]

أمين سامي، مرجع سابق، ص 295.

[92←]

Sirk: Corn to Mr. Eden, 26 Nov. 1943.

[93←]

F.O. 371, Ibid., 12 Nov. 1943.

[94←]

O'Ballance, Ibid., p. 44.

[95←]

إيجلتن (Eagleton): جمهورية مهاباد، ص 102.

[96←]

د. صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص 322.

[97←]

O'Ballance Edgar, Ibid., p. 44.

[98←]

Sirk: Corn to Mr. Eden February 1944.

[99←]

إسماعيل ياغي: تطور الحركة الوطنية، ص 156.

[100←]

ذو النون: تطور الحركة الوطنية، ص 270.

[101←]

عبد الرحيم ذو النون، ص 271.

[102←]

أمين سامي: قصة الأكراد في شمال العراق، ص 210.

[103←]

إسماعيل ياغي: تطور الحركة الوطنية، ص 260.

[104←]

39./37/40/E3640/40042/F.O. 371

1944./Sirk: Corn to Mr. Eden, Jan 21

[105←]

حسن مصطفى: البارزانيون وحركات بارزان، ص 61.

[106←]

O'Ballance Edgar, Ibid., p. 45.

[107←]

جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، ص 131.

[108←]

إسماعيل ياغي، ص 264.

[109←]

عبد الرزاق مطلك الفهد: الحركة العمالية، ص 70.

[110←]

عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 98.

[111←]

صلاح الدين محمد سعد الله: كردستان، ص 45.

[112←]

إيجلتن، مرجع سابق، ص 104.

[113←]

دانا آدامز شمدت، ص 149.

[114←]

أحمد فوزي: خناجر، ص 188.

[115←]

عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية.

[116←]

إسماعيل ياغي: تطور الحركة الوطنية، ص 268.

[117←]

عبد الرحيم ذو النون، مرجع سابق، ص 274.

[118←]

جلال طالباني، مرجع سابق، ص 160.

[119←]

إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 201.

[120←]

كريم ذه ندى: حركتا أذربيجان وكردستان التحرريتان، ص 25.

[121←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 55.

[122←]

Eagleton, William, Ibid., p. 113.

[123←]

Eagleton, William, Ibid., p. 121.

[124←]

Adamson, David, Ibid., p. 17.

[125←]

عبد الرحمن قاسملو، مرجع سابق، ص 108.

[126←]

Laurin, MC, Ibid., p. 59.

[127←]

دستور الجمهورية العراقية 1958 «مادة 3».

[128←]

Chailond, Gerald: Les Kurds et le Kurdistan, Paris, 1981, p. 246.

[129←]

من وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني «تقييم ثورة أيلول»، ص 5.

[130←]

محمد عزيز الهماوندي: الحكم الذاتي لكردستان العراق، ص 94.

[131←]

Chailond, Gerald, Ibid., p. 246.

[132←]

دانا آدمز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ص 110.

[133←]

دانا آدامز شمدت، مرجع سابق، ص 106.

[134←]

من وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني «تقييم ثورة أيلول»، ص 8.

[135←]

محمد عزيز الهماوندي، مرجع سابق، ص 197.

[136←]

دانا آدامز شمدت، مرجع سابق، ص 383.

[137←]

من وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني «تقييم ثورة أيلول»، ص 8 و70.

[138←]

Chailond, Ibid., p. 248.

[139←]

Chailond, Ibid., p. 246.

[140←]

بيان 11 آذار، مرجع سابق.

[141←]

عزيز السيد جاسم: القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، ص 13.

[142←]
محمد عزيز الهماوندي، مرجع سابق، ص 135.

[143←]
منشورات حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، ص 5.

[144←]
تقييم ثورة أيلول، ص 13.

[145←]

Chailond, Ibid., p. 256.

[146←]

Arabia, Ibid.

[147←]

Chailond, Ibid.

[148←]

World Politics, p. 238.

[149←]
تقييم ثورة أيلول، ص 80.

[150←]
تقييم ثورة أيلول، ص 80.

[151←]
محمد عزيز الهماوندي، مرجع سابق، ص 175.

[152←]

Amenia, 6 June 1975.

[153←]

Chailond, Ibid., p. 251.

[154←]
ردّ الحزب الديمقراطي الكردستاني على مذكرة حزب البعث في 1972/10/28 – الطليعة مصر، وثائق منشورة.

[155←]

Armenia, 1976-6-6.

[156←]

محمد عزيز الهاوندي، مرجع سابق، ص 182.

[157←]

وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني حول الحركة التحررية الكردية، ص 5.

[158←]

شريف حتاتة: الأهالي، مصر أول مايو سنة 1991.

[159←]

عادل حسين: جريدة الشعب، أبريل عام 1991.

[160←]

الأهرام المصرية، 1991/6/19.

[161←]

الأهرام، الجمعة، 1991/4/26.

[162←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 19.

[163←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 29.

[164←]

Avery Peter, Modern Iran, p. 183.

[165←]

Laurin, MC, Ibid., p. 51.

[166←]

Laurin, MC, Ibid., p. 51.

[167←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 20.

[168←]

عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 98.

[169←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 10.

[170←]

إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 27.

[171←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 90.

[172←]

Eagleton, William, Ibid., p. 10.

[173←]

O'Ballance, Ibid.

[174←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 47.

[175←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 46.

[176←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 29.

[177←]

Avery Peter, Ibid., p. 264.

[178←]

عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 98.

[179←]

Avery Peter, Ibid., p. 285.

[180←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 30.

[181←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 47.

[182←]

إدمونس: كرد وترك وعرب، ص 277.

[183←]

جهاد محي الدين: حلف بغداد، ص 113.

[184←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 26.

[185←]

مقررات مجلس الوزراء: «يوليو/أغسطس/سبتمبر عام 1927»، ص 12.

[186←]

أمين زكي، مرجع سابق، ص 28؛ الدرة، ص 101، أمين سامي، ص 182.

[187←]

جهاد محي الدين: حلف بغداد، ص 114؛ الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، ص 323.

[188←]

عبد الرحمن قاسملو، مرجع سابق، ص 98.

[189←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 30.

[190←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 47.

[191←]

العباسي: إمارة بهدينان، ص 214؛ قاسملو، ص 98؛ نيكتين، ص 205.

[192←]

O'Ballance, Edgar, Ibid.

[193←]

Avery Peter, Ibid., p. 285.

[194←]

إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 29.

[195←]

عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 98.

[196←]

Avery Peter, Ibid., p. 326.

[197←]

جي ديبوريون: الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفياتية، تعريب خيري حماد، القاهرة 1967، ص 191.

بروكيس: البترول والاستعمار في الشرق، ص 60.

[198←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 39.

[199←]

Avery Peter, Ibid., p. 326.

[200←]

ف. تروخانوفسكي: سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد الحميد جمال، مراجعة د. عبد الخالق لاشين، القاهرة 1976، ص 267.

[201←]

Avery Peter, Ibid., p. 327.

[202←]

Fleming, Ibid., p. 144.

[203←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 39.

[204←]

Eagleton, William, Ibid., p. 12.

[205←]

دونالد ويبر، المرجع السابق، ص

.Avery Peter, Ibid., pp. 328-330.121

[206←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 42.

[207←]

Hurewitz, Ibid., p. 232.

[208←]

Hurewitz, Ibid., p. 233.

[209←]

Laurin, MC, Ibid., p. 58.

[210←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 40.

[211←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 48.

[212←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 42.

[213←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 43.

[214←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 48.

[215←]

Eagleton, William, Ibid., p. 22.

[216←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 43.

[217←]

Eagleton, William, Ibid., p. 61.

[218←]

جلال طالباني، مرجع سابق، ص 258.

[219←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 50.

[220←]

Eagleton, William, Ibid., p. 62.

[221←]

أحمد فوزي: قسم الأكراد، ص 99.

[222←]

Laurin, MC: The Political Role of Minority Group in the Middle East, p. 49.

[223←]

Eagleton, Ibid., p. 63.

[224←]

جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص 259.

[225←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 14.

[226←]

Laurin, MC, Ibid., p. 59.

[227←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 10.

[228←]

Eagleton, William, Ibid., p. 10.

[229←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 51.

والترجمة العربية:

Eagleton, Ibid., pp. 78-79.

[230←]

Eagleton, Ibid., p. 91.

[231←]
جلال طالباني، ص 262.

[232←]
إيجلتن: الترجمة العربية، ص 145.

[233←]
إيجلتن: الترجمة العربية، ص 145.

[234←]
جلال طالباني، مرجع سابق، ص 126.

[235←]
جلال طالباني، مرجع سابق، ص 261.

[236←]
كريم ذه ندى، مرجع سابق، ص 13.

[237←]
عبد الرحمن قاسملو، مرجع سابق، ص 106.

[238←]
إيجلتن، مرجع سابق، ص 179.

[239←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 50.

[240←]
إيجلتن، مرجع سابق، ص 181.

[241←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 55.

[242←]

Eagleton, Ibid., p. 106.

[243←]
إيجلتن، ص 188.

[244←]

أمين سامي، مرجع سابق، ص 229.

[245←]

Eagleton, Ibid., p. 91.

[246←]

Avery, Peter, Ibid., p. 388.

[247←]

Avery, Peter, Ibid., p. 386.

[248←]

كريم ذه ندى: حركتا أذربيجان ومهاباد التحرريتان، ص 14.

[249←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 49.

[250←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 498.

Eagleton, William, Ibid., p. 49.

دونالد ويبر، مرجع سابق، ص 124.

[251←]

O'Ballance, Ibid., p. 49.

[252←]

جورج لتشومنسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج12، ص 545.

[253←]

Eagleton, Ibid., p. 60.

[254←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 51.

[255←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 59.

[256←]

Eagleton, Ibid., p. 108.

[257←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 59.

[258←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 59.

[259←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 5.

[260←]

Eagleton, Ibid., p. 81.

[261←]

جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص 26، 261.

[262←]

Eagleton, William, Ibid., p. 83.

[263←]

جلال طالباني، مرجع سابق، ص 26.

[264←]

Eagleton, Ibid., p. 83.

[265←]

Eagleton, Ibid., p. 83.

[266←]

Avery, Peter, Ibid., p. 394.

[267←]

Eagleton, William, Ibid., p. 94.

[268←]

Avery, Peter, Ibid., p. 394.

[269←]

Avery, Peter, Ibid., p. 395.

[270←]

Lenozovisky: Russia and the West in Iran, 1918-1948, p. 303.

[271←]

Eagleton, Ibid., p. 107.

[272←]

كريم ذه ندى، مرجع سابق، ص 22.

[273←]

Laurin, The Political Role of Minority Groups in the Middle East USA 1979, p. 51.

[274←]

Avery Pater, Modern Iran, p. 258.

[275←]

قاسملو، مرجع سابق، ص 183.

[276←]

البديل الثوري، ص 10.

[277←]

البديل الثوري، ص 11.

[278←]

قاسملو، مرجع سابق، ص 26.

[279←]

قاسملو، مرجع سابق، ص 26.

[280←]

قاسملو، ص 260.

[281←]

زهير مارديني: الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة، دار اقرأ، بيروت 1986، ص 10، 107.

[282←]
البديل الثوري، ص 128.

[283←]
زهير مارديني، مرجع سابق، ص 110.

[284←]
البديل الثوري، ص 24.

[285←]
زهير مارديني، ص 13.

[286←]
البديل الثوري، ص 25–26.

[287←]
المستقبل، 1982/2/14.

[288←]
البديل الثوري، ص 128.

[289←]
البديل الثوري، ص 131.

[290←]
المستقبل، 1982/2/14.

[291←]
البديل الثوري، ص 29.

[292←]
البديل الثوري، ص 3.

[293←]
المستقبل 1982/2/14.

[294←]
البديل الثوري، ص 130.

[295←]
البديل الثوري، ص 132.

[296←]
البديل الثوري، ص 35.

[297←]
1989./5/He le Monde 28

[298←]
البديل الثوري، ص 109.

[299←]
Arabia, Feb. 1982.

[300←]
البديل الثوري، ص 110.

[301←]
Arabia, Ibid.

[302←]
Arabia, Ibid.

[303←]
المستقبل، 1982/2/14.

[304←]
البديل الثوري، ص 126 و128.

[305←]
البديل الثوري، ص 35.

[306←]
البديل الثوري، ص 260.

[307←]
البديل الثوري، ص 29.

[308←]
البديل الثوري، ص 35.

[309←]
البديل الثوري، ص 34.

[310←]
البديل الثوري، ص 29.

[311←]
البديل الثوري، ص 35.

[312←]
البديل الثوري، ص 28.

[313←]
البديل الثوري، ص 38.

[314←]
البديل الثوري، ص 41.

[315←]
المستقبل، 1982/2/14.

[316←]
المستقبل، 1982/2/14.

[317←]

Arabia, Ibid.

[318←]
البديل الثوري، ص 39.

[319←]
البديل الثوري، ص 134.

[320←]
المستقبل، 1982/2/14.

[321←]

Arabia, Ibid.

[322←]

جال (كه له) الشعب، لسان حال الشعب الديمقراطي الكردستاني في 10 أيلول/سبتمبر، السنة الثانية، ص 1.

[323←]

قرارات مجلس قيادة الثورة العراقي، وزارة الدفاع، قرار رقم 1201ق/38/2255/76386 في 1982/2/19.

[324←]

السياسة الدولية، مصر، يناير 1985، أبعاد الدور المصري تجاه الحرب العراقية – الإيرانية.

[325←]

المستقبل، 1982/2/14.

[326←]

حوادث عربية، فبراير، سنة 1982.

[327←]

اليقظة، فبراير، سنة 1984.

[328←]

حوادث عربية، فبراير، سنة 1984.

[329←]

المستقبل، 1982/2/14.

[330←]

Le Monde, May 28, 1989.

[331←]

Laurin, MC, Ibid., p. 51.

[332←]

وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني: طريق الحركة التحررية الكردية، ص 79.

[333←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 45.

[334←]
قاسملو: كردستان الأكراد، ص 116.

[335←]
دانا آدمز شمدت، ص 257.

[336←]
نيكتين: الأكراد، ص 206.

[337←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 31.

[338←]

Adamson, David, Ibid., p. 18.

[339←]
إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 21.

[340←]
محمود الدرة: القضية الكردية، ص 91.

[341←]
طريق الحركة التحررية الكردية، من وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني، ص 70.

[342←]
جلال طالباني، ص 95.

[343←]
لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص 462.

[344←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 358.

[345←]
العمر: المعاهدات، ص 57.

[346←]
طريق الحركة التحررية الكردية، من وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني، ص 70.

[347←]

فؤاد المرسي خاطر: مؤتمر باكو للشعوب الشرقية، القاهرة 1976، سبتمبر 1920، ص 320.

[348←]

Avery, Peter, Ibid., p. 208.

[349←]

قاسلمو، ص 88.

[350←]

Eagleton, William, Ibid., p. 25.

[351←]

Eagleton, William, Ibid., p. 28.

[352←]

إيجلتن: الترجمة العربية، ص 38.

[353←]

إيجلتن: الترجمة العربية، ص 38.

[354←]

إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 52.

[355←]

إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 85.

[356←]

إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 83.

[357←]

حوكم وأُعدم في أبريل سنة 1946 بتهمة الخيانة العظمى مع بيريا.

[358←]

Eagleton, Ibid., p. 43-44.

[359←]

دانا آدمز شميدت: رحلة إلى رجال شجعان، ص 174.

[360←]

O'Ballance, Edgare, Ibid., p. 49.

[361←]

Eagleton, Ibid., p. 65.

[362←]

Eagleton, Ibid., p. 66.

[363←]

طريق الحركة التحررية: من وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني، ص 70.

[364←]

إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 90 والأصل الإنجليزي ص 66.

[365←]

Eagleton, William, Ibid., p. 74-75.

[366←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 52.

[367←]

Eagleton, Ibid.

والترجمة العربية، ص 138.

[368←]

Eagleton, Ibid., p. 83-84.

[369←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 58 et Eagleton, Ibid.

[370←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 51.

[371←]

Eagleton, Ibid., p. 83-84.

[372←]

Kenein, Derk, Ibid., p. 53 et O'Ballance, Ibid., p. 51.

[373←]

Eagleton, Ibid.

[374←]

Fleming, DF, Ibid., p. 340.

[375←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 51.

[376←]

إيجلتن، جمهورية مهاباد، الترجمة العربية، ص 136.

[377←]

كريم ذه ندى، ص 21.

[378←]

Eagleton, Ibid., p. 72, 74 et Avery, Peter: Modern Iran, p. 393.

[379←]

إيجلتن، ص 137.

[380←]

لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج1، ص 146.

[381←]

.87. p Eagleton,